ملكه الفقير الى الله الصمد الغني
سليمان وجدي
سنة ١١٤٨

حسبي الله وحده
وقف الكتب التي فيها الفقير
الى ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
كفى ... ١١٦٥

٧٢٥

T. C.
MİLLİ E… …LIĞI
RAGIP … …LİĞİ
MÜ…LÜĞÜ
Sayı: 584

RAĞIP P.
Ka. N.
7/8

راغب پاشا كتبخانه‌سی
عدد ٧٢٠

سطر ٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله الذي جعل مدينة العلم عليا بابها منيعا جنابها مؤسسا بنيانها
مشيدا ايوانها مرفوعا على قواعد الكمال قصورها مصونا عن الانخراق والانفصال
سورها رفع سماء العلم عبرة للنظار ووضع الميزان مطلقا لاعتدال الافكار
كما وضعه مطلقا لاعتدال النهار ونصلي على رسوله محمد كاشف العلوم الالهية
بالاقوال الشارحة الموصل الى اعلى درجات التصديق بالحجج الواضحة وعلى
آله واصحابه الناطقين بالحق منطقا يكل دونه العبادات المتفكرين في الحكم
اللاهوتية فكرة تضل عندها الاشارات وبعد فان العبد المتوسل الى الله تعالى
باقوى الذريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة سعد جده وانجح جده يقول
اني قصدت ان اعدل الميزان تعديلا وافصل جواهره تفصيلا واجول ما ثنيه
بيان الكرات وطأ واقوم قيلا ثم ارتقى الى ذروة مباحث علم الكلام بعد ان
احكم مبانيه غاية الاحكام واخترع في هذا العلم براهين بديعة وابني فيه
قصورا رفيعة وحصونا منيعة ثم انزل الى سائر العلوم العقلية والنقلية واورد
فيها ما حضر في ذهني مما سمعت وما لم اسمع بل تفرد به فكري وسمي هذا المجموع تعديل
العلوم ثم لا تم تعديل الميزان مشحونا بلطايف الاولين والاخرين مع زوايد
يقال فيها ان هذا الا سحر مبين ومن لم يصدقني في ذلك فليطالع الجدول
المخترع لنسب المفهومات والضوابط الكلية في عكس النقيض وتلازم الحمليات
والشرطيات شرحته شرحا كاشفا مشكلاته فاتحا مغلقاته سائلا من الله ملهم
الصواب ان يؤتينا الحكمة وفصل الخطاب فهذا ديباجة التعديل ثم احمد الله
الذي حل بالكلام عقال عقائل العقول بعد ما عقد المنطق نطاقها واوضح للمشائين

الى دار الحكمة

الى دار الحكمة ابتهاجا بعد ما زينت بالاناطر والقناطر ش يمكن ان يراد بالكلام العلم
فالمعنى ان عقائل العقول اي نفايسها وهي العلوم العقلية جالات معقولة ما دامت
في العقل ولم يتكلم بها فاذا تكلم بها فقد حل بالكلام عقالها وحصل لها سير وحركة من
الباطن الى الظاهر ويمكن ان يراد بالكلام علم الكلام فان نفايس العلوم العقلية
وهي المعارف الالهية لا تخرج من القوة الى الفعل الا بعلم الكلام وهو العلم
الالهي المبني على قانون الاسلام فان بهذا العلم حصل بتنبهات الانبياء مع اقامة
البراهين العقلية تنبهوا الا ان العقل المجرد لا اعتماد عليه لاستنباط ذات الله تعالى
وصفاته واحكام المبدء والمعاد فهذا العلم لولاه لبقيت نفايس العلوم العقلية كالجبال
المعقولة لا تقدر على النهوض والسير قوله بعد ما عقد بالمنطق نطاقها العقيلة في نطاقها راجع
الى العقول فكانه جعل العقول بمنزلة الركبان وعقائل العقول وهي العلوم بمنزلة
المراكب فيقول ثم حل بالكلام عقال المراكب بعد ما عقد بالمنطق نطاق الركبان اي
جعلهم مستعدين للركوب على مراكب العلوم فالمنطق يراد به النطق العقلي او علم المنطق
لما ذكر الشيخين ذكر الرواق رعاية للمناسبة فان اصحاب ارسطو يسمون بالمشائين
واصحاب افلاطون بالرواقيين وذكر الانهاج والانماط ملاحظة لوضع كتابه الاشارات
على الانهاج والانماط وهي جمع نمط وهو البساط م ونصلي على رسوله الذي جعل كتابه
لتعديل العلوم الالهية ميزانا وعلى صدقه وصدق المنزل اليه حجة وبرهانا وعلى آله
واصحابه حملة حجة كتابه وبعد فان العبد المتوسل الى الله تعالى باقوى الذريعة عبيد الله
بن تاج الشريعة سعد جده وانجح جده ش الجد بالفتح في قوله سعد جده اب الاب م
يقول ان اهتمامي صارف للعنان الى تعديل الميزان ثم تمسك في مباحث علم
الكلام بعروة الاعتصام ش يقال اعتصمت بالله اي امتنعت بلطفه من المعصية
فالمعنى اني تمسكت في مباحث الكلام بعروة الاعتصام بالله اي الامتناع بلطفه
من الخطاء في الاعتقاد م ثم نازل الى سائر العلوم ان يسر الله تعالى الموفق
للاتمام وها انا مرتب علم الميزان على مقدمة وتعديلات المقدمة في حصول النسبة

او سلبها في الذهن تامة محتملة للصدق والكذب تصديق س هذا هو التصديق
عند المتقدمين وذلك لانهم قسموا العلم الى التصور والتصديق وعرفوا التصور بحصول
صورة الشيء في الذهن فيجب ان يكون العلم حصولا اعم وكل واحد من التصور و
التصديق حصولا اخص فحصول النسبة الكائنة في القضية تصديق وحصول
ما سواه تصور فاعتبار ان التصديق عندهم هو الحكم وايقاع النسبة ان اريد به
مفهوم يصدق عليه الحصول المذكور فيصح عبارتها ولعل المراد وان اريد مفهوم
آخر فباطل وقوله تامة حال من انما اورد تنبيها على طريق الحال لا على طريق الصفة للنسبة
لان النسبة التامة وهي النسبة الجزئية قد تحصل في الذهن ولا يكون تامة كما اذا تصور النسبة
الجزئية فهذا لا يكون من باب التصديق م وهي نسبة الحمل مواطاة اي هو هو او
الشرط او سلبها بحيث يصح السكوت عليها س انما قسم النسبة المذكورة
ليعلم انواع التصديق فانه يتنوع بتنوع النسبة التي يكون التصديق تصديقا
باعتبارها والمراد بالنسبة الشرطية النسبة الكائنة في القضية الشرطية وانما اخرت
في بيان القسمين لان المنسوب اليه في القضية ان الحمل الى القضية شرطية
والحملية غير الحملية وانما قال بحيث يصح السكوت عليها احترازا عن الموصوف
والصفة فان النسبة بينهما حاصلة بينهما بلا صحة السكوت وعن شرطية وقعت
جزء قضية فان حصول النسبة الشرطية حال كونها جزء قضية لا يكون تصديقا وحصول
غيرها الذي ليس جزء تصور س اي حصول غير النسبة المذكورة فقط وصف
الغير بقوله الذي ليس للنسبة المذكورة جزءا لانه لو لم يقيد بما ذكر كان
حصول مجموع القضية لا من حيث تصور مفهومه من باب التصور مع
كون مجموع القضية غير النسبة المذكورة لكن حصول المجموع القضية لا من حيثية
المذكورة ليس تصورا عند احد بل هو عند المتأخرين تصديق وعند القدماء
لا تصور ولا تصديق فاذكره الشارح من ان الحاصل ان كان غير وقوع
النسبة الايجابية ولا وقوعها فحصوله تصور وان كان احدهما فتصديق

يرد عليه

يرد عليه ما ذكره حيث اطلق الغير الشامل يرد عليه ان حصول وقوع النسبة اذا كان
على وجه تصوري لا يكون تصديقا واعلم انه انما قدم تعريف التصديق على تعريف
التصور لانه عرف التصديق بحصول النسبة المذكورة والتصور بحصول غيرها والغير الشيء
من حيث هو غيره لا يعرف الا بعد معرفة ذلك الشيء فالحصول المضاف الى الغير متأخر
عن الحصول المضاف الى ذلك الشيء م وهو اما غير نسبة او نسبة كالنسبة الجزئية
غير تامة وكالنسبة الانشائية والاضافية والوصفية ثبوتية او سلبية س ضمير هو
يرجع الى غيرها انما قسم الغير ليعلم منه انواع التصور فغير النسبة المذكورة اما ان يكون
غير النسبة اي لا يصدق عليه النسبة اصلا كتصور زيد فان زيدا ليس من جزئيات
النسبة واما ان يصدق عليه النسبة وتكون النسبة محتملة للصدق والكذب
لكن لا تكون تامة كتصور النسبة الجزئية او يكون نسبة لا تحتمل الصدق و
الكذب سواء يكون تامة كحصول النسبة الانشائية او لم يكن كالاضافية
نحو غلام زيد فان حصول هذه النسبة في الذهن تصور سواء اوقع الاضافة
او تصورها والوصفية ثبوتية او سلبية نحو ما هو انسان وما ليس بانسان فان
حصولها تصور او وقوعها او تصورها تصور ثم اعلم ان احتمال النسبة الصدق والكذب
اما ان يكون اخص مطلقا من كونها تامة فالنسبة الوصفية لما لم تكن تامة لا تكون
محتملة للصدق والكذب اذ نفي الاعم يوجب نفي الاخص فالنسبة التي لا تحتمله
الصدق والكذب ولا يكون تامة يكون لها ثلثة امثلة تصور النسبة
الانشائية وحصول النسبة الاضافية وحصول النسبة الوصفية واما ان يكون
اخص من وجه بان يراد بالصدق مطابقة ما هو الواقع فلا يختص
بالقضية بل يقع في المركب التقييدي ايضا فعلى هذا يكون النسبة الوصفية
نظير نسبة يحتمل الصدق والكذب ولا يكون تامة م وحصول غيرها الذي
هو جزؤه بمجموع القضية لا هذا ولا ذلك بل مركب منهما س اي ليس
تصورا ولا تصديقا بل مركب من التصور والتصديق م ولا يخرج في خطر العلم

منها لان العلم الواحد منحصر س هذا جواب اشكال وهو ان قوله وحصول غيرها الذي
هو جزؤه اثبت الواسطة بين التصور والتصديق وهذا ينافي حصر
العلم في التصور والتصديق فاجاب ان هذا غير قادح لان العلم الواحد منحصر
في التصور والتصديق اما العلمان او اكثر فلا اما عند المتقدمين فلمجموع الحقيقة
واما عند المتأخرين فلما اذا حصل في الذهن ان الانسان كاتب مع
تصور الموضوع فالمجموع ليس تصورا ولا تصديقا م فلا يقال ان الادراك
الساذج تصور ومع الحكم تصديق لان الساذج ان كان المطلق فالعلم
على نفسه وغيره وان كان المقيد بعدم الحكم فالتصديق اما مقيد بالحكم فلا يكون
شطرا او شرطا وهو احدهما او مجموع الادراك مع النسبة او مع العلم بها مع
الهيئة الاجتماعية كان المركب من العلم وغيره علما او لا منها فتقسم
على بعض جزئياته وكذا في تقييد بعدم الاعتبار س لما اختار في التصور و
التصديق رأي المتقدمين اراد تزييف ما ذهب اليه المتأخرون فانهم
قالوا الادراك الساذج تصور ومع الحكم تصديق فنقول ان اريد بالساذج
المطلق يلزم قسمة العلم على نفسه وغيره لان الادراك المطلق هو العلم
وان اريد بالساذج المقيد بعدم الحكم فقولهم ومع الحكم تصديق اما ان يراد
ان الادراك المقيد بالحكم تصديق او يراد ان مجموع الادراك والحكم تصديق
والفرق ظاهر بين المقيد والمجموع فان الواحد المقيد بان معه واحدا اخر واحد
لا محالة فاما مجموع هذا الواحد وذلك الواحد لا يكون واحدا بل شيئين فانهما
ان اريد بالتصديق الادراك المقيد بالحكم لا يكون التصور شطرا له ولا شرطا
لان ادراك الشيء اذا كان مقيدا بالحكم لا يكون ح مقيدا بعدم الحكم فلم
يوجد ادراك الشيء مقيدا بعدم الحكم مع ادراكه مقيدا بالحكم فلا يكون
التصديق بالشيء محتاجا الى تصوره وذلك ظاهر لامتناع الاجتماع بينهما
فلا يكون شطرا له ولا شرطا لكنه اما شطر كما هو عند المتأخرين او شرط كما هو عند

المتقدمين

المتقدمين وان اريد بالتصديق مجموع الادراك والحكم فلا يخلو اما ان يراد بالحكم
النسبة فيكون التصديق مجموع الادراك مع النسبة والتصديق علم فيكون
المركب من العلم وغيره علما ضرورة ان النسبة غير العلم لان العلم من مقولة الكيف
والنسبة من مقولة الاضافة وان اريد بالحكم العلم بالنسبة فيكون التصديق
ح مجموع الادراكات فلا يخلو اما ان كان مجموع الادراكات مع الهيئة الاجتماعية
تصديقا ولا شك ان الهيئة ليست علما فيلزم ما لف والمذكور وهو ان يكون
المركب من العلم وغيره علما او مع الاولى اي الهيئة الاجتماعية فالتصديق ح ثلثة علوم بلا هيئة
اجتماعية فيكون القسمة على بعض افراده من جزئياته فلا يكون القسمة حاصرة
وقال بعض الافاضل يعني بالساذج المقيد بعدم اعتبار الحكم فنقول ان اريد به
المطلق بعينه فكما مر وان اريد اخص منه فاما ان اريد بالتصديق المجموع
فباطل لما مر وان اريد المقيد لا يكون التصور شطرا ولا شرطا له لانه اما
ان يراد به المقيد بالحكم فح لا يكون مقتضيا الى الادراك المقيد بعدم اعتبار الحكم
لان المقيد بالحكم قد يكون مقيدا باعتبار الحكم فلا يكون محتاجا الى المقيد بعدم اعتبار
الحكم فلا يكون المقيد بعدم اعتبار الحكم شطرا ولا شرطا للمقيد بالحكم واما المقيد
باعتبار الحكم فالمقيد بعدم الاعتبار لا يكون شطرا ولا شرطا للمقيد بالاعتبار
فانه اذا قيد الانسان كاتب ويكون ادراك الانسان بشرط ان لا يكون الحكم
معتبرا تصديقا لا يحتاج هذا الادراك الانسان بشرط ان لا يكون الحكم
معتبرا بل يحتاج الى مطلق ادراك الانسان م ولا يقال التصور مشترك
بين المطلق والمقيد فالتقسيم هذا واحدهما كتقسيمهم العلم اليهما وكلاهما
على الضروري والنظري وقولهم يتقدم نظري التصور على صاحبه طبعا فما
احتاج اليه التصديق متعين س اعلم ان بعض الشارحين قالوا التصور
مشترك بين مطلق الادراك وبين ان يريد بالتصور الادراك المقيد
بعدم الحكم وما قيل ان التصديق محتاج الى التصور لنا اريد بالتصور مطلق

ان يراد به

والادراك فنختار منه الالف م ان المراد بالسادج الادراك المقيد بعدم
الحكم والمراد بالتصديق الادراك المقيد بالحكم فح لا يكون التصور بهذا المعنى
شطرا او شرطا للتصديق لكنه اما شطر او شرط لان التصور بهذا المعنى
ليس شطرا ولا شرطا بل التصور بالمعنى الاخر وهو ان يراد به مطلق الادراك
شطرا او شرط فاجاب في المتن عن هذا بانه يلزم من كلامهم ان الشطر والشرط
التصور الذي هو قسيم التصديق لانهم قسموا العلم على التصور والتصديق ثم قسموا
كلا منهما الى الضروري والنظري ثم قالوا لا يحصل النظري منهما صوابا وانما احتجنا الى قانون
يفيد اكتساب النظريات من الضروريات وهو المنطق فالمراد بهما من الضروريات
والنظريات الضروريات والنظريات المذكورة وهي التي قسم اليها التصور المذكور
والتصديق المذكور فصار المنطق قانونا يفيد اكتساب نظريات التصور الذي
هو قسيم التصديق ونظريات التصديق ثم قالوا انما قدمنا الموصل الى
التصور على الموصل الى التصديق لتقدم التصور على التصديق طبعا والتقدم
بالطبع هو التقدم بالاحتياج فهذا الكلام صريح في ان نظريات التصور الذي
هو قسيم التصديق فقد علم انهم قالوا باحتياج بعض التصديقات الى بعض
التصورات التي هي قسيم التصديق ولو كان التصور القسيم هو الادراك
المقيد بعدم الحكم والتصديق هو الادراك المقيد بالحكم لما كان شيء من
التصديقات محتاجا الى شيء من التصور الذي هو قسيمه لامتناع الجمع بينهما ثم
ثم مطابق كل منهما لما عليه الشيء بالنظر الى الموجود في الاعيان صادق اي اذا كان
الشيء كذا او ليس كذا فيهما وجوبا او امكانا يحصل في الذهن انه كذا او ليس
اقتباس اعلم انه لما عرف التصور والتصديق اراد ان يعرف الصادق
منهما وغير الصادق بالمطابق لما عليه الشيء بالنظر الى الاعيان الموجودات
فاذا كان الامور بالنظر الى اعيان الموجودات اما في حالة الوجود
او العدم فان كان التصور والتصديق مطابقا للحالة التي يكون الشيء

عليها

عليها وهي حالة الوجود والعدم كان التصور والتصديق صادقا فالمنظور
اليه في المطابقة اعيان الموجودات بان ينظر اليها فان كان الشيء كذا في
الاعيان يحصل في الذهن انه كذا حصولا تصوريا كالمركب التقييدي او حصولا
تصديقيا كالقضية وان لم يكن الشيء كذا فيها يحصل في الذهن انه ليس كذا
فيها حصولا تصوريا او تصديقيا بالمعنى الذي ذكرنا وانما قال وجوبا او امكانا ليشمل
الممكن والثلث فالواجب موجود فيها وجوبا والممتنع ليس موجودا وجوبا
والممكن موجود امكانا ومعدوم امكانا ثم لا يعني ان النسبة يحصل في كل
منهما بل في الايجاب بمعنى انه حصل فيها ما ينشأ عنه النسبة فيه ولو كان نظرا
كالمعقولات الثانية وما بعدها وفي السلب بمعنى انه لم يحصل فيها ما ينشأ
عنه نقيضه ليس انما قال هذا لئلا يتوهم ان المراد وهو ان يكون النسبة موجودة
في الذهن على وفق وجودها في الاعيان فان النسبة لا وجود لها الا في
الذهن بل المراد في النسبة الايجابية ان يحصل في الاعيان شيء ينشأ
عنه النسبة في الذهن والمراد في النسبة السلبية ان لا يكون نقيضها
ناشيا عما في الاعيان فان قولنا اجتماع النقيضين ليس بموجود لا يراد
منه ان هذه النسبة ناشية عن شيء موجود في الاعيان لان اجتماع
النقيضين ليس شيئا موجودا ولا يمكن ان يقال ان عدمه موجود
فان العدم يمتنع ان يكون موجودا بل يراد ان نقيضه وهو النسبة الثبوتية
في قولنا اجتماع النقيضين موجود لا يكون ناشيا عما في الاعيان فصدق
الموجبة بان يكون النسبة ناشية عن الموجود في الاعيان وصدق
السالبة بان لا يكون النسبة الايجابية ناشية عن موجود في الاعيان
فقد يكون بلا واسطة كما في زيد كاتب فان الكاتب هو زيد بعينه فهو ناشية عن موجود
في الاعيان فان كل واحد من زيد والكاتب موجود في الاعيان والكاتب
في الاعيان عين زيد لا غيره فيهما فالنسبة الحكمية نشأت من هذا بلا واسطة واما

تقدم على نظريات التصديق مطلقا [illegible]
[illegible]

[illegible]

قلنا الانسان كلي فنسبة الكلي الى الانسان ناشئة عن الموجود في الاعيان
لكن بواسطة وذلك لان الكلي ليس بموجود في الاعيان لان كل
موجود في الاعيان يكون جزئيا لكن لما كان زيد وعمرو وبكر في الخارج انسانا
انتزع العقل مفهوم الكلي فحكم ان الانسان كلي فهذا الحكم ناشئ عن
الموجودات الخارجية لكن بالواسطة لان الكلي ليس بموجود في
الخارج بل في الذهن بواسطة انتزاعه عن الموجودات الخارجية ثم
فالمعقولات الاولى هي الحقائق الموجودة في الخارج كالانسان مثلا
ثم الامور الناشئة في الذهن بسبب تعقل المعقولات الاولى
اذا صارت معقولة فهي تكون معقولات ثانية فاذا حصل في الذهن
ان الانسان كاتب فالانسان معقول اول وكذا الكاتب
واما صورة الانسان وصورة الكاتب ونسبة الكاتب الى الانسان
فمجموع ذلك حاصلة في الذهن لكن ليست معقولة ح لان المعقول
هو الذي حصل صورته في الذهن لا ما حصل في الذهن ثم اذا تعقلت
تلك الصورة والنسبة صارت ح معقولة ثانية فاذا ثبتت
نسبة الكاتب الى الانسان نسبة خبرية فالامر المحمول على المعقول
الثاني اذا تعقلته صار معقولا ثالثا وهكذا فالتصورات و
التصديقات المذكورة صادقة لكونها ناشئة عن الموجود في الخارج ح
بوسائط فالقضية الصادقة التي تكون طرفاها من الموجودات الخارجية تكون
نسبتها ناشئة عن الموجودات الخارجية بلا واسطة والتي احد
طرفيها او كلاهما من المعقولات الثانية او ما بعدها فنسبتها ناشئة
عن الموجودات الخارجية بواسطة واحدة او اكثر م والحاصل
فيه مطابقا او لا موجود فيهما من حيث انه عرض قائم بالموجود فيهما
لا استقلالا ثم الحصول الثاني الدال على الحصول الاول مطابق وان لم

يكن الاول

يكن الاول كذا ش لما عرفت الصادق المطابق بالمعنى المذكور اراد
ان يبين ان الموجود في الاعيان اعم من الموجود خارج الذهن
والحاصل في الذهن فالحاصل في الذهن وهو الصورة الذهنية
موجودة في الاعيان من حيث انه عرض قائم بالموجود في الاعيان
وهو النفس الذهن ولا يريد انه موجود في الاعيان
استقلالا بل بتبعية الذهن كما ان الاعراض موجودة في الاعيان
بتبعية محالها ثم الحاصل في الذهن اما نسبة واما غير نسبة فالنسبة ح
ان كانت مطابقة فصادقة وان كانت غير مطابقة فكاذبة
واما غير النسبة فلا يكون صادقا ولا كاذبا فالكاذب هو اللامطابق
عما من شانه ان يكون مطابقا فاذا حصل في الذهن امر سواء كان
صادقا او كاذبا او لا يحتمل الصدق والكذب فانه حاصل في
الاعيان ثم ان وجد حصول ثان دال على الحصول الاول يكون
هذا الحصول مطابقا سواء كان الاول مطابقا او لا كما اذا حصل
في الذهن ان الثلثة فرد ثم حصل في الذهن ثانيا انه حصل
في الذهن ان الثلثة فرد فالحصول الثاني والاول كلاهما صادق قال
وان حصل في الذهن ان الثلثة زوج ثم حصل ثانيا انه حصل
في الذهن ان الثلثة زوج فالثاني صادق والاول كاذب
وان حصل في الذهن امور لا يحتمل الصدق والكذب كالماهيات
الكلية وصورة الممتنع والكليات الخمس ومغايرها ونحو ذلك
ثم اذا حصل في الذهن ان هذه الامور حاصلة في الذهن
فهذا صادق مع ان تلك الامور غير صادقة ولا كاذبة فبهذا التحقيق
ثبت المخلص عن سؤال عظيم تحير فيه العقول وهو ان هذه الامور لما كانت
حاصلة في الذهن وليس لها صورة تطابق عليها في الخارج كانت

كاذبة فلا اعتبار بها فاجاب المتأخرون بان الصدق لا يختص
بالمطابقة للخارج بل هو المطابقة لما في نفس الامر فهذه الاحكام
مطابقة لما في نفس الامر وان لم يكن مطابقة لما في الخارج ثم يقولون
انه لا يرد بالمطابقة ما في العقل لان الكاذب قد يرتسم في الذهن كالصادق ودع
فحكم العقل لا يصلح للتفرقة بين الصادق والكاذب فاذا عرفت
هذا المعنى علمت ان جوابهم بان الاعتبار للمطابقة لما في نفس الامر لا للمطابقة
في الخارج ليس بشيء لانا لا نعرف امرا غير الاعيان الخارجية
وغير العقل يقاس اليه احكام العقل لتكون صادقة باعتباره بل الجواب
الحق ان يقال لا نم ان تلك الامور لو لم يكن لها صورة خارج الذهن
كانت كاذبة بل لا يكون صادقة ولا كاذبة لا ان يقال بكونها صادقة
باعتبار مطابقة ما في نفس الامر فهذا البحث في غاية النفاسة فاحفظ
م ولا يوجب الحصول فيه وجود الممتنع لان المثال القائم بالذهن غير
ممتنع ش جواب اشكال وهو انكم قلتم ان الحاصل في الذهن موجود في
الاعيان والممتنع حاصل في الذهن فيكون الممتنع موجودا في الاعيان
فاجاب بان الحاصل في الذهن هو المثال والمثال القائم بالذهن غير ممتنع
فالمراد من حصول مثال الشيء في العقل ان يحصل في الذهن معنى منسوب
الى ذلك الشيء بكلمة ذو وذلك لان التصور المطابق هو ان
يدرك الشيء بواسطة بعض المحمولات عليه بهو هو فمنها ما يحمل عليه بتبعية
امر آخر ومنها ما يحمل لا بالتبعية فهذا ماهية الشيء وذلك عوارض
الماهية والتصور المطابق اعم من ان يكون بالماهية او بالعوارض
فالمعنى الذي يحصل في الذهن ليس عين الامور المحمولة عليه بهو هو
بل منسوب اليها بكلمة ذو فاذا تصورنا الانسان بانه كاتب
فقد حصل معنى الكاتب في الذهن فالكاتب هو ذو هذا المعنى ثم

الكاتب

الكاتب محمول على الانسان بهو هو فمعنى الكاتب الحاصل في الذهن منسوب
الى الانسان بذو ولكن بالواسطة ففي هذا المثال ادركنا الكاتب بالماهية
والانسان بالعوارض م وبا وفي هذا مطابقة ما في نفس الامر وهي
مدلول قولنا هذا الامر كذا وليس كذا في نفسه ش المراد بالمساوقة الملازمة
المساوية وغرض هذا الشارح ان ما ذكر من المطابقة للاعيان في تفسير
في الصدق المطابقة ما في نفس الامر لا ان صدق هذا المعنى صدق ذلك لان
مطابقة ما في نفس الامر اعم من المطابقة للاعيان كما توهم البعض فانهم قالوا
انا نعلم صدق بعض الاحكام مع ان المحكوم عليه والمحكوم به او كلاهما غير موجود في
الاعيان فلا يكون الحكم مطابقا للموجود في الاعيان فالمعتبر ان يكون مطابقا لما في نفس
الامر ثم فسروا نفس الامر بالعقل الفعال لانه محل انطباع الخفايا او عدم ثبوته في الخارج بالعقل
الفعال وكفى ذا ناقا اذا قلنا هذه القضية صادقة لانها مطابقة لما في نفس
الامر لا نريد انها مطابقة لما في العقل الفعال ولا شعور بذلك فالامر الذي يقاس
اليه احكام العقل وتميز بين الصحيح والفاسد بالنظر اليه ليس الا الاعيان الموجودة
ثم لما كان الموجود في الاعيان اعم من ان يكون الخارجي والذهني والمطابقة اعم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة
انها غير موجودة في الاعيان فسار نفس الامر عبارة عن مفهوم هذا القول
وهو ان هذا الامر كذا في نفسه وليس كذا في نفسه ثم كونه كذا في نفسه
لا يخلو عما ذكرنا من العقل اي موافقة مقتضاه وهو راجع الى ما ذكر فلا يرد
بان الكاذب حاصل في العقل ولا يحتاج الى عطف على قوله ما في نفس الامر
اي وفي هذا مطابقة العقل اي موافقة ما يقتضي العقل وهي راجعة
الى ما ذكر من مطابقة ما في الاعيان فان الحكم اذا كان مطابقا للموجود في
الاعيان كان موافقا لما يقتضيه العقل فهذا فرع ما ذكر من مطابقة اعيان
الموجودات ثم اعلم ان بعض الافاضل رد هذا التفسير الصادق بالمطابقة للعقل
بان الكاذب قد يحصل في العقل كالصادق لانا اذا تصورنا العقل الانسان

كما ذكر ما شئت الامر
اليه ... م

واجبا فاذا قلنا الان ان واجب كان هذا الحكم صادقا لان صورته
حاصلة في العقل فانقول لما كان المراد بمطابقة العقل فقط مقتضاه
لا ما توهموه لا يرد تفسير الصادق بمطابقة العقل بان الكاذب حاصل
في العقل م والموجود خارجا ان عنى به ما وجد خارج الذهن مستقلا
فاخص مما ذكر وان لم يقيد بالمستقل فمساو ش اعلم ان الموجود خارجا ان اريد
به ما وجد خارج الذهن مستقلا يكون اخص مما ذكر فلا يصح تفسير الصدق
بمطابقة الموجود خارجا اذ لا يشمل الحكم على الكليات والمعقولات الثانية وان لم
يقيد بالمستقل يكون مساويا لما الموجود في الاعيان ويشمل الحكم على المعقولات
الثانية وما بعده فلا يصح تفسير الصدق بالمطابقة بالنسبة الى الموجود خارجا
م غير الحاصل فيه وهو معروض الحصول المطابق بلا اعتبار هذا العارض فاذا حصل
فيه الكلي والمجهول لا يفترق عروض الجزئية والمعلومية ش لما علم ان ما هو حاصل في الذهن
اذا كان مطابقا لما في نفسه كان صادقا فالمطابق هو الحاصل في الذهن مع
الحاصل في الذهن هو معروض الحصول في الذهن وهذا الحصول عارض لذلك المعروض
فالمطابق هو المعروض ولا اعتبار لهذا العارض في كون المعروض مطابقا فاذا
تصورنا الكلي والمجهول المطلق تصورا مطابقا فلا شك ان الكلي صار شخصيا بسبب
وجوده في الذهن والمجهول المطلق صار معلوما لكن هذه الشخصية والمعلومية
العارضتان لا تخرجان المعروض عن الكلية والمجهولية لان الكلي هو ذلك
الحاصل في الذهن من غير ان يكون الحصول ماخوذا في ذلك الحاصل وكذا المجهول
المطلق اذا تصور كان هذا التصور في امتناع الحكم مجهولا على المعروض
معروض المعلومية لا ينافي هذا الحل لان المعروض قد حصل في الذهن علما
هو عليه وهو المجهول مطلقا والعارض لم يؤخذ في المعروض فلا يلزم
التناقض م ومنه فسر الصدق والكذب بالمطابقة وعدمها لما من شانه
ان يطابق يرد ان في التصور والتصديق لان النسبة غير التامة قد تطابق
وقد لا كان انه ش اعلم ان الصدق لما فسر بالمطابقة المذكورة والكذب

[illegible]

بعدم

بعدم المطابقة عما من شانه ان يكون مطابقا اذ بينهما مقابلة العدم والملكة
يرد ان في التصور والتصديق اما في التصديق فظاهر واما في التصور
فلان من التصور قد يكون بلا نسبة اصلا فهو لا يحتمل الصدق والكذب
وقد يكون مع نسبة وهذا التصور يحتمل الصدق والكذب فانا اذا قيل يا زيد الفرس
فهذه الجملة الانشائية مشتملة على التصور كاذب واذا قيل يا زيد الانسان
فمشتملة على تصور صادق فان قلت قد طابق العقلاء على ان احتمال الصدق
والكذب من خواص الخبر وانت قد جعلت غير الخبر محتملا للصدق والكذب
قلت اذا اورد عليهم قولنا يا زيد الفرس يجيبون ان هذا القول انما يكون
كاذبا باعتبار انه متضمن للخبر كانه قيل زيد فرس فيصح ان يقال انه يحتمل الصدق و
الكذب وان كان باعتبار تضمنه الخبر مع ان ما ذكرنا بطريق الحقيقة وما ذكروا
يحتاج الى التاويل وهذا بناء على تدقيق وهو ان التصور الذي فيه نسبة كالمركب
التقييدي لا فرق بينه وبين التصديق الا في انه ان عبر بالكلام التام يسمى
تصديقا وان عبر بغير تام يسمى تصورا فان كانت النسبة في الذهن ناشئة
عما في الاعيان كانت صادقة والا كانت كاذبة سواء عبرت بكلام تام وغير
تام م ثم العلم ان فسر بالحصول الصادق لا يشمل تصورا بلا نسبة وان فسر
بحصول لا يكون كاذبا يشمل لاختصاص الصدق والكذب بالنسبة ش لما فرغ من تحقيق
التصور والتصديق والصدق والكذب اراد ان يفسر العلم فقال ان فسر العلم
بحصول الشيء في الذهن حصولا صادقا لا يشمل تصورا بلا نسبة لعدم صدقه لان
الصدق مختص بالنسبة وان فسر بحصول الشيء في الذهن حصولا غير كاذب
يشمل تصورا بلا نسبة لعدم كذبه فان الكذب مختص بالنسبة م فعلم ان العلم
اعم من كل من التصور والتصديق من وجه وفاقا لصحة القسمة اذ هي على
الحقيقة وهي اخص ش اي لما ذكر ان التصور قد يكون علما وقد يكون كالتصور
الكاذب والعلم قد لا يكون تصورا كالتصديق وايضا التصديق قد يكون علما

وقد لا يكون كما في التصديق الكاذب والعلم قد لا يكون تصديقا بل تصورا فكان
العلم اعم من وجه من التصور وكذا من التصديق ثم يرد على هذا اشكال وهو ان
العلم منقسم على التصور والتصديق والتصديق منقسم على الصادق والكاذب
فيلزم قسمة العلم على الصادق والكاذب فيلزم قسمة العلم على الجهل المركب
فاجاب بان العلم اعم من وجه من كل واحد من التصور بل الابيض واللاابيض
من الابيض ثم الابيض منقسم على الثلج وغيره ولا يلزم من هذا ان الحيوان
منقسم على الثلج وغيره وان سلمنا ان القسمة يقتضي كون القسم اخص مطلقا
من المقسم فهذا المعنى حاصل في قسمة العلم على التصور والتصديق لان القسمة
في الحقيقة على حصة العلم في التصور والتصديق وهي العلم التصوري والعلم
التصديقي وحصته اخص مطلقا م ولا ما لتوهم ان كلا اخص منه بان لا يشترط
في العلم المطابقة اي المنطق لاجلها ونظر المنطقي اليها فانه والا تجديد اصطلاح
ضايع مضيع للتقسيم صدر به الكتب س اعلم ان صاحب القسطاس اجاب
عن الاشكال المذكور بان كلا من التصور والتصديق اخص مطلقا من العلم
فانه لم يشترط في العلم المطابقة وجعل الجهل المركب قسما من العلم وهذا تجديد
اصطلاح ضايع لا فائدة فيه اذ الاشكال المذكور مدفوع من غير احتياج
الى هذا الاصطلاح وايضا هذا التقسيم اي تقسيم العلم على التصور والتصديق
الذي صدر به الكتب لبيان ماهية المنطق والحاجة اليه دال على ان المراد
بالعلم هو المطابق لانهم قالوا ان كمال النفس الانسانية في قوتيها العلمية
والعملية موقوف على العلم وهو اما تصور واما تصديق وكل اما بديهي اما
نظري والكمال المذكور متوقف على النظريات والانسان في مبدا الفطرة خال
عن العلوم ثم يحصل له البديهيات بسبب الانتزاع عن المحسوسات ثم يحصل النظريات
من ترتيب تلك البديهيات والترتيب قد يقع خطاء فيحتاج الى قانون عاصم
عن الخطاء وهو المنطق فهذه المقدمات تدل على ان المراد بالعلم المذكور هو

والتصديق وهذا كاف لصحة القسمة
كون كل منهما اخص من المقسم م

المطابق اذ الكمال يتوقف عليه والمنطق آلة موصلة اليه ثم السبب
الداعي له الى تجديد هذا الاصطلاح ليس الا ان في المنطق لا يبحث عن المواد
بل عن الصورة سواء كانت المادة صادقة او لا فاقول المنطق قانون
يفيد معرفة ترتيب الضروريات على وجه يكون موصلة الى النظريات ثم
الضروريات لا تكون الا صادقة لكن صدقها لا يستفاد من المنطق ثم
اذا كانت المواد صادقة والترتيب يقع على الوجه الصواب بالمنطق
فالنتيجة لا تكون الا صادقة فهذا المعنى وهو ان المواد وهي الضروريات
لا يستفاد من المنطق لا يدل على ان المنطق وضع لاجل تحصيل العلم اعم من
ان يكون صادقا او كاذبا ولا على ان يصطلح على ان العلم اعم من الصادق
والكاذب والقياس المركب من مقدمات كاذبة وان كانت منتجة
لكن انما يبحث عنه ليكون وسيلة الى الصادق بان يستعمل في
قياس الخلف فعلم ان الاصطلاح على ان العلم شامل للكاذب اي الجهل
المركب اصطلاح ضايع مخالف لقول الاولين والاخرين ومع ذلك
مضيع للتقسيم المذكور الذي صدر به الكتب لما ذكرنا ان التقسيم يدل على خلاف
ما توهم للمتوهم ما توهم يكون هذا التقسيم ضايعا م ثم كل منهما نظري اي
ما يحتاج حصوله الى ترتيب الحاصل في الذهن وضروري اي علم ليس كذا
بديهيا كان او حسيا او حدسيا س اعلم ان كلا من التصور والتصديق اما نظري
واما ضروري فالنظري ما يحتاج الى ترتيب الحاصل في الذهن والضروري ما لا
يحتاج يشمل اليقينيات والظنيات وقال في الضروري علم ليس كذا
ليختص باليقينيات اذ العلم هو الادراك الجازم المطابق الحدس سرعة
الانتقال من المبادي الى المطالب والحدسيات علوم تحصل من كثرة فنا
امور لا تكون بفعل الانسان وبهذا القيد يقع الفرق بينها وبين
التجربيات م العلم الضروري بثبوت كل كتصور الوجود والامكان

هدات

وان الكل اعظم من جزئه وزوايا المثلث تساوي قائمتين س فتصور
الوجود تصور ضروري وتصور الملك تصور نظري وان الكل اعظم من
جزئه تصديق ضروري وزوايا المثلث تساوي قائمتين تصديق
نظري واعلم ان البعض قسموا العلم الى البديهي والكسبي والبعض الى الفطري
والفكري فالبديهي هو العلم الذي يحصل للعقل من غير كسب وانما قلنا
للعقل ليخرج المحسوسات فالذي قسم العلم عليه وعلى الكسبي اراد بالعلم ادراك
العقل فلم يجعل ادراك المحسوسات والوجدانيات علما واما الذي جعل العلم
مطلق الادراك فقد قسمه الى الادراك بالحس والعقل والمركب منهما ثم
قسم ادراك العقل الى البديهي والكسبي والحدسيات والمجربات ونحوها تكون
كسبية ومركبة من العقل والحس واما الفطري فهو الحاصل في مبدأ الفطرة
فان اريد بالعلم ادراك العقل فالفطري هو البديهي وان اريد مطلق الادراك
فالفطري يشمل البديهي والحسي والوجداني واما الحدسيات والمجربات ونحوها
فليست من الفطريات فيكون من قسيمها ان لم يعرف قسيمها بالخروج على
انهم فعلوا ذلك وجعلوا في اوائل المنطق اليقينيات على اقسام كالمتواترات
والمجربات والحدسيات والنظريات ونحن قسمنا التصور والتصديق الى الضروري
والنظري وعرفنا النظري بالمحتاج حصوله الى ترتيب الحاصل في الذهن وجعلنا
ما ليس كذا ضروريا وجعلنا البرهان على وجود هذين القسمين ان العلم الضروري
حاصل بثبوت كل قسم فالتقسيم حاصر والبرهان تام ومثل هذا لا يمكن الا انهم
ذكروا في البرهان ان الكل لو كان ضروريا لكان حاصلا لكل احد فهذا انما يستقيم
لو اريد بالضروري البديهي فلا يكون الحدسيات والحسيات من البديهي ولا من
النظري وفعله زوايا المثلث تساوي قائمتين فاعلم انه اذا وقع خط على خط
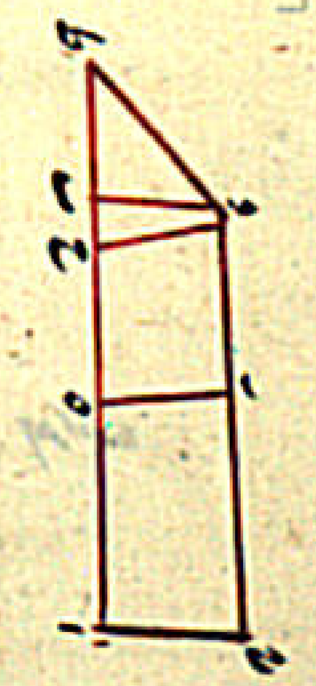
كخط اب على جد واحدث زاويتين فان تساوتا فهما قائمتان والا
فالاصغر حادة والاعظم منفرجة
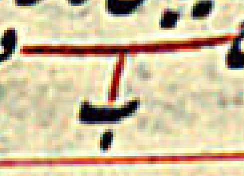

فتنقسم الزوايا الثلث في المثلث

تساوي قائمتين والبرهان على هذا موقوف على مقدمات فاقول اولا اذا
وقع خط مستقيم بين خطين مستقيمين كخط هز بين اب جد وصير الزوايا
الاربع قوائم وكان حز مساويا لزد وقسم على نقطتي ح ط وخرج عمودين
مخرجين الى خط اب فالمطلوب ان عمود اح يساوي عمود بد لانا
ان وضعنا سطح اح هز على سطح هز بد بحيث يقع زاوية اهز على
زاوية بهز وزاوية حزه على زاوية دزه لكون الكل قوائم فيقع
خط حز على دز ونقطة ح على نقطة د لان خط حز يساوي دز
فيجب ان يقع نقطة ا على نقطة ب لان نقطة ا واقعة على استقامة خط
هب ضرورة انطباق خط اه على خط هب فان لم يقع نقطة ا على ب
فاما ان يقع على نقطة قبلها وهي نقطة ح فنصل حد فخط اح وقع على
حد فزاوية حدز حادة لان حد قسم زاوية بدز القائمة فيلزم انطباق
زاوية حز القائمة على حدز الحادة هذا خلف واما ان يقع على نقطة بعد
نقطة ب وهي نقطة ط فزاوية طدز منفرجة فيلزم انطباق حز القائمة
على هذه المنفرجة فنقطة ا واقعة على نقطة ب وح على د فخط اح يساوي
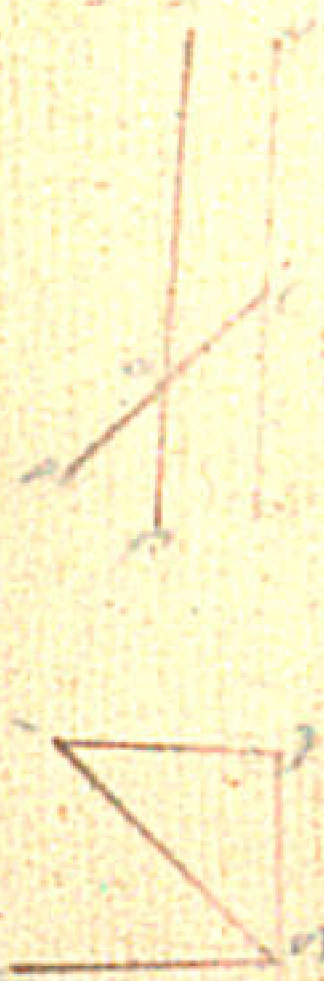
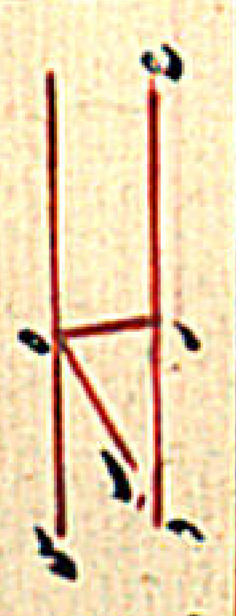
بد ثم نقول خط هز يساوي اح والا فان كان اصغر منه كان اصغر من بد
لكون اح وبد متساويين فيلزم ان خط اب المستقيم في نقطة
ا له بعد بالنسبة الى خط حد فاذا بلغ الى نقطة ه قل بعده ثم اذا
بلغ الى نقطة ب بعده فيكون خط اب المستقيم في جهة واحدة الى جهة ب متناقص
البعد متزايد البعد بالنسبة الى خط مستقيم وهذا محال وان كان هز اعظم
من اح كان اعظم من بد فيلزم المحال المذكور فخطا اب حد وان اخرجا في
الجهتين الى غير النهاية لا يمكن تلاقيهما لانهما ان تلاقيا في جهة ب يلزم التلاقي
في جهة ا لما ذكرنا من الانطباق وجميع الاعمدة القائمة على حد والخارجة الى
اب متساوية لخط هز لجميعها متساوية فاذا ثبت هذا فان وقع خط

ه ز على الخطين بحيث يكون زاويتا احدى الجهتين اصغر من قائمتين فالخطان
متلاقيان في هذه الجهة مثلا ان كان زاويتا ب ه ز و د ز ه اصغر من
قائمتين فنخرج من نقطة ه خطا الى طرف ب وهو خط ه ح بحيث يكون
زاويتا ب ه ح و د ز ه قائمتين كان خط ه س موازيا لخط ز د ومتساوي
الابعاد في اى نقطة تفرض وخط ه ب واقع بين ه س ز د ه فكلما
زاد بعده من نقطة ه يصير البعد من خط ه س واقرب الى خط ز د فلا بد
ان تلاقي خط ز د ضرورة وان بعد خط ه س من خط ز د في جميع النقاط
ساو وهو بعد متناه وكلما زاد طول ه ب انتقص بعده من ز د فلا بد ان
يتناهى ثم اذا ثبت هذا فانقول اذا وقع خط بين خطين متوازيين فالمتبا
متساويتان كزاوية ه ز د يساوي زاوية ا ه ب لان زاويتي ا ز ه ه ب
مساويتان لقائمتين وزاويتا ب ه ز و د ز ه ايضا مساويتان
لقائمتين ضرورة توازي الخطين فهاتان الزاويتان مساويتان
للاوليين ويسقط المشترك وهو ب ه ز بقي ا ه د مساوية لزاوية
ه ز د وهو المطلوب فاذا ثبت هذا فان اخرج خط د ه الى نقطة ط
فزاوية ط ه ب الخارجة مساوية لزاوية ه ز د لانها مساوية لزاوية ا ه
د لكونهما متقابلتين وزاوية ا ه ز مساوية لزاوية ه ز د لكونهما متبادلتين
فزاوية ط ه ب يساوي زاوية ه ز د وهو المطلوب فاذا ثبت
هذه المقدمات فزوايا المثلث يساوي قائمتين كمثلث ا ب ح فنخرج
ب ح الى نقطة د ونقيم على نقطة ح خطا موازيا لخط ا ب وهو خط ط ح فزاوية
ط ح ا يساوي زاوية ا لكونهما متبادلتين وزاوية ط ح د مساوية لزاوية
ب لكونها خارجة بالنسبة الى زاوية ب فنجعل زاوية ا ح ب مشتركة فمجموع زوايا
المثلث مساو لمجموع ا ح ب ا ح ط ط ح د وهذا المجموع يساوي قائمتين
فزوايا المثلث مساوية لقائمتين وهو المطلوب م ولا يستدل بالطريق

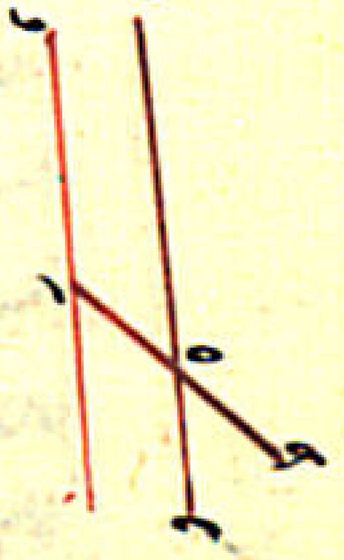

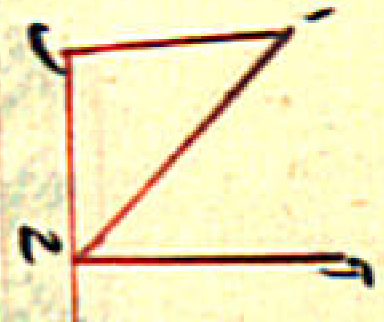

المشهور

المشهور المبني على ابطال الدور والتسلسل لان ما نحن بصدده لا يفتقر الى ابطالهما
بل على العكس س اى لا يستدل على ان بعض العلوم ضروري والبعض نظري
بان الكل لو كان ضروريا لما جهلنا شيئا ولو كان الكل نظريا لدار او تسلسل لانه
ان احتاج حصول كل علم الى ترتيب لحاصل في الذهن فوقه آ يحتاج حال ترتيب
ب مثلا من حصول ب الا احتاج الى ترتيب آ يلزم الدور وان احتاج الى ترتيب
شيء آخر وهلم جرا يلزم التسلسل وكل منهما محال اما الدور فلاستلزامه تقدم
الشيء على نفسه واما التسلسل فلاستلزامه حاطة الذهن بما لا يتناهى وكل منهما
ممتنع ضرورة وانما لا يستدل بهذا الطريق لان هذا البرهان مبني على ابطال
الدور والتسلسل ولا شك ان العلم بان بعض العلوم ضروري لا يفتقر الى
ابطال الدور والتسلسل بل ابطال الدور والتسلسل يفتقر الى العلم بان بعض العلوم ضروري
اذ لو لم يعلم هذا لا يمكن ان يعلم ان الدور والتسلسل ضروري البطلان م ولان
التصديق البديهي قد لا يحصر طرفاه فلا يجب العلم س نقض المنع على قوله لو كان الكل ضروريا
لما جهلنا شيئا وذلك لان العلم قد يكون بديهيا ومع ذلك لا يكون حاصلا كالتصديق
البديهي فانه قد لا يكون حاصلا لان حصوله متوقف على حضور المحكوم عليه والمحكوم به
معا في الذهن فان لم يكونا خاطرين معا لا يجب التصديق وهذا ان المنعان
تعرف بهما خاطري م وما قيل ان الحس ان عد ضروريا لخيار ان الكل ضروري ولا
الكل لتوقف البعض على الاحساس وان عد نظريا لخيار ان الكل نظري وينتهي الى
المحسوس وايضا التمسك بالضروري على تقدير ان الكل نظري باطل س اي التمسك
على ابطال الدور والتسلسل بضرورة العقل فان التقدير تقدير ان الكل نظري
فلا يقبل التمسك بالضروري على هذا التقدير وهذان المنعان اورد هما صاحب
القسطاس م ونحن لم نتمسك به على ذلك التقدير بل في نفس الامر س جواب
سؤال المقدر وهو انكم تمسكتم ايضا بالضروري حيث قلتم بالضروري بثبوت الكل نظريا
باطل ايضا فاجاب بانا لم نتمسك بالضروري على تقدير منافٍ له وهو تقدير كون

الحق نظريا بل التمسك بالضروري في نفس الامر فلا يرد علينا منع التقدير م والجواب
بان تلك الضروريات ان لم يعلم على ذلك التقدير انتفى التقدير لاستلزامه خلاف
الواقع لم يندفع بهذا السؤال لانه بعينه آت على هذا الجواب س اعلم ان صاحب
القسطاس اجاب عن المنع الاخير بان تلك الضروريات وهي بطلان الدور والتم
معلومة في نفس الامر فلا يخ اما ان يكون معلومة على تقدير كون الكل نظريا او لم يكن
فان كانت معلومة يجوز التمسك بها على ذلك التقدير وان لم يكن معلومة يكون
ذلك التقدير منتفيا لاستلزامه خلاف الواقع وهو كون ما هو معلوم في نفس الامر
غير معلوم على ذلك التقدير والمطلوب نفي ذلك التقدير واقول هذا الجواب
لم يدفع السؤال المذكور وهو منع جواز التمسك بالضروري على تقدير ان الكل نظري وانما
لم يدفع لان ذلك المنع بعينه آت على هذا الجواب لان هذا الجواب ان لم يكن ضروريا
او منتهيا الى الضروري لا يقبل وان كان فيلزم التمسك بالضروري على التقدير ان
الكل نظري م ثم كمال النفس في قوتها العلمية والعملية بتحصيل النظريات من الضروريات والخطاء
يقع في النظر فيحتاج الى قانون عاصم وهو المنطق س اعلم ان للنفس الانسانية
قوتين احديها القوة العاقلة والاخرى القوة العملية اي قوة تحريك البدن الى ما
يعلمه او يظنه خيرا وعن ما يعلمه او يظنه شرا والكمال في كلتي القوتين يتوقف على تحصيل
النظريات من الضروريات اما في القوة الاولى فظاهر واما في الثانية فلان العمل
بما يكون العلم به نظريا متوقف على علم ذلك الشيء بالنظر والخطاء يقع في النظر
لاختلاف العقلاء في العلوم النظرية فيحتاج الى قانون عاصم عن الخطاء وهو
المنطق والمراد بالقانون حكم على امر كلي منطبق على جزئياته بحيث يستفاد
منه احكامها فالحكم على الامر الكلي ان لم يصدق على جزئياته كقولنا الانسان نوع
لا يكون قانونا وان صدق على جزئياته لكن لا يكون حكم الجزئيات مستفادا
منه فذلك الحكم لا يكون قانونا ايضا م وفيه نظر لانه عاصم عن الخطاء في الصورة
ولا نسلم ان خطاء العقلاء فيها بل في المواد ولا نسلم ان تجنبها في المنطق جالا

عاصم

عاصم س اعلم ان فيما ذكر من بيان الاحتياج الى المنطق نظرا لانهم اثبتوا الاحتياج
الى المنطق بان العقلاء قد اختلفوا في مقتضى افكارهم بل الانسان قد يخالف
نفسه في حالتين فهذا الاختلاف يدل على الغلط في النظر فلا بد من قانون عاصم فقال
ان المنطق قانون عاصم عن الخطاء في الصورة ولا نسلم ان العقلاء قد اخطأوا
في الصورة بل في المادة فمن المتقدم في مقتضى افكارهم لا يدل على غلطهم في الصورة بل
في القضايا التي هي مواد الاقيسة والخطاء الذي في المواد لا يدفعه المنطق لان
مباحث المنطق انما هي في الصورة فقط نعم ورد على هذا ان في اواخر كتب
المنطق قد يبحث عن مواد القضايا فيكون عاصما عن الخطاء في مادة القضايا ايضا
بان البحث عن المواد فيه وقع على طريق الاجمال ولا نم ان تجنبها اجمالا عاصم ولا شك
ان الحق هذا الا ان العقلاء الذين بالغوا في تعلم المنطق كابي علي والامام وغيرهما قد
اختلفوا في مسائل الحكمة اكثر من ان يحصى مع انهم بالغوا في براهينهم في تطبيقها على
الصورة فان البراهين المستعملة بها العلوم اكثرها من الشكل الاول ومع ذلك
قد خالفوا في المسائل التي براهينها في الشكل الاول ولا يظن بامثالهم الغفلة عن
مثل هذا على انه ان جاز فلم الغلط الذي لا يحصى كثرة مع تجربتهم في المنطق على انه
غير عاصم وبالله العصمة والتوفيق م وموضوعه التصورات والتصديقات اي يبحث
فيه عن عوارضها الذاتية اي ما ينشأ عن ذاته وهو اما بلا وسط او بوسط هو جزؤه
او معلول مساو او اعم وما ذكر والجبد التفاحك اللاحق بالكاتب لانه متعجب
ذاتيا واما ذنب اللاحق بالنار لانها حارة عرضيا وقبيح جدا او الغريب اللاحق
لمساو او اعم ليس جزءا او معلولا او لاخص او لاعم من وجه س اعلم ان العوارض
الذاتية هي العوارض الناشئة عن الذات وهي اما بلا وسط كالتعجب اللاحق
بالانسان لانه انسان او بوسط هو جزؤه كالتحرك اللاحق بالانسان لانه جسم
او بوسط معلول للذات سواء كان مساويا او اعم كالضاحك اللاحق بالانسان
لانه متعجب فالتعجب معلول له وللانسان وبحا ذنب اللاحق بالنار لانها حارة

فالحرارة معلول اعم للنار والغريب هو الذي كالضاحك اللاحق للكاتب لانه متعجب فالتعجب مساو للكاتب لكنه غير معلول له فاللاحق بواسطة وهو الضاحك يكون عرضا غريبا او بوسط اعم غير معلول كالتحرك اللاحق بالابيض لانه جسم والجسم اعم من الابيض وهو غير معلول له فالمتحرك عرض غريب للابيض او بوسط اخص كالضاحك اللاحق بالحيوان لانه انسان او بوسط اعم من وجه كالضاحك اللاحق بالابيض لانه انسان والمذكور في كتبهم هو ان الذاتي هو اللاحق بلا وسط وبوسط هو جزءه او مساو والغريب هو اللاحق لاعم خارجي او لاخص او اعم من وجه فاللاحق بوسط مساو جعلوه عارضا ذاتيا بلا تفصيل واللاحق بوسط اعم خارجي جعلوه عارضا غريبا بلا تفصيل فيكون الضاحك اللاحق بالكاتب لانه متعجب ذاتيا والجاذب اللاحق بالنار لانها حارة غريب على عكس ما قررو وذا بعيد جدا لان العارض الذاتي ما يكون منشأه الذات فاذا كان الوسط معلولا للذات اي ناشيا عنه فالشيء الذي يلحق الذات بواسطته يكون ناشيا عن الذات سواء كان الوسط مساويا او اعم ولا تاثير في هذا المعنى لكون المعلول مساويا او اعم فجعل احدهما وهو الذي يكون الوسط مساويا عرضا ذاتيا دون الآخر ترجيح بلا مرجح واذا لم يكن الوسط معلولا للذات اي ناشيا عنه فكيف يكون اللاحق لاجله عرضا ذاتيا بل هو اولى ان يكون غير ذاتي سواء كان الوسط مساويا او اعم ثم اعلم ان المراد بالذات هنا مفهوم الشيء كما في قولنا الضاحك اللاحق بالكاتب يراد مفهوم الكاتب دون الذات الذي يصدق عليه الكاتب وكذا في قولنا الضاحك اللاحق بالابيض والمتحرك اللاحق بالابيض وهكذا في غيره م ولا يرد المباين لان الوسط ما يلحق عليه لانه وقولنا الماء حار للنار اي لانه مماسها ولو كان كل علة وسطا لكان الذاتي غريبا لان العلة مباينة فيقال الجسم متحرك للطبع او للنفس س اعلم ان صاحب القسطاس زاد في الغريب قسما آخر وهو اللاحق بالشيء بوسط مباين وهذا باطل لان المراد بالوسط ما يقرن بقولنا لانه وذا لا يكون في المباين

فلايكون

فلا يكون النار وسطا اذ لا يصدق ان يقال الماء حار لانه نار بل معناه لانه مماسها فالوسط غير مباين وان لم يعرف الوسط بما يقرن بقولنا لانه بل يكون المراد بالوسط العلة يلزم ان يكون العوارض الذاتية غريبة لان لها عللا مباينة كما يقال الجسم متحرك للطبع او للنفس م فيبحث فيه من حيث ايصال الحاصل في الذهن الى غيره فالحيثية بيان عوارض يبحث عنها لا انها جزء الموضوع س اعلم ان الحيثية تذكر في موضوعات العلوم ولها معنيان احدهما انه جزء الموضوع كما يقال موضوع العلم الالهي هو الموجود من حيث انه موجود فالموضوع المجموع المركب من الموجود مع حيثية الوجود والثاني ان يكون بيانا لعوارض يبحث عنها ولا يكون جزء الموضوع كما يقال موضوع الطب بدن الانسان من حيث انه يصح ويزول عنه الصحة ففي كل موضع يكون المبحوث عنه نفس الحيثية لا يكون جزء الموضوع بل يكون بيانا لعوارض يبحث عنها لان الموضوع ما يبحث عن عوارضه لا ما يبحث عن ذاتيته او عن جزءه وفي كل موضع يكون المبحوث عنه ما يلحق الشيء بالحيثية فالشيء مع الحيثية يكون موضوعا والمبحوث عنه تلك الحيثية ففي المنطق انما يبحث عن التصورات والتصديقات من حيث انها يوصل الى غيره فنفس الحيثية مبحوث عنها ولا يبحث عن عوارضها فلا يكون الحيثية جزء الموضوع م فالموصل الى التصور اما تصور واما تصديق كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق افاد هذا التصديق تصور الانسان والموصل الى التصديق اما تصور كتصور الطرفين الى التصديق البديهي واما تصديق غير مركب كالقضية الى عكسها او مركب كالقياس س لما ذكر ان التصور الذي فيه نسبة كالمركب التقييدي لا فرق بينه وبين التصديق الا في انه ان عبر عنه بالكلام التام يسمى تصديقا وان عبر بغير التام يسمى تصورا فعلى هذا يمكن ان يكون التصور موصلا الى التصديق والتصديق موصلا الى التصور ولا يجب ان يكون الموصل الى التصور الا غير بالا يكون المركب التقييدي قضية م فكل ما يتصور لا يصح

تصورا

عليه الحكم فشرط الحكم على شيء حصول مثاله في الذهن ثم الحكم على الشيء لا على المثال
فبدأنا بالتصورات ش اي بدأنا بما يوصل الى التصورات قريبا كالحدود والرسوم
او بعيدا كالجنس والفصل فان قلت لما ذكرت ان الموصل الى التصور قد
يكون تصورا وقد يكون تصديقيا فلم اوردت احد القسمين وهو ما يفيد
تصوره تصورا كالحدود والرسوم وغلطت القسم الآخر قلت الحد والرسم
موصل الى التصور اعم من ان يكون مذكورا على وجه تصوري كالمركب
التقييدي او على وجه تصديقي كالقضية فالحد التام يوصل الى المحدود على كل حال
واما المعرف كان طق والكاتب لا يعرف الا اذا نسب الى المعرف بنسبة
تامة على ما سيأتي ان شاء الله تعالى م وذكر في القسطاس انه لا يتم حل
المغالطة المشهورة بان القضية لا يصدق خارجية وصدقها حقيقية لا
يوجب تناقضا لان التالي يوضع سالبة هكذا الوضع ما ذكرتم فلا شيء
من المجهول مطلقا يصح الحكم عليه ولا يشترط لها وجود الموضوع خارجا
المغالطة المشهورة قولنا لو صح ما ذكرتم ان كل ما لم يتصور لا يصح عليه الحكم
لصدق ان المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه لكن التالي كاذب فالمقدم مثله
لان موضوع التالي ان كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه والحكم حكم
فيلزم عدم الحكم ووجوده فيلزم التناقض وان كان معلوما من وجه (بامتناع الحكم)
فقد حكمت على المعلوم من وجه بامتناع الحكم عليه وهذا كاذب لان كل
معلوم من وجه يمكن عليه الحكم فصاحب الكشف ذكر لها حلا وهو ان التالي
ان اخذ خارجيا يمنع صدقه لان معناه ان ما هو في الخارج مجهول مطلق
يمتنع عليه الحكم وهذا غير صادق لانه ليس في الخارج ما هو مجهول مطلق
لان كل ما في الخارج معلوم من وجه ولو بكونه في الخارج وان
اخذ بحسب الحقيقة فلا تناقض لان معناه لو وجد شيء وكان مجهولا
مطلقا يمتنع عليه الحكم فهذا صادق من غير تناقض لانا نحكم الآن بامتناع

الحكم

الحكم على تقدير ان لو وجد وكان مجهولا مطلقا اذ شرط التناقض
اتحاد الزمان ولم يوجد فقال صاحب القسطاس هذا الحل ليس
بتام لانه لا يتم لو وضع التالي سالبة خارجية كما يقال لو صح هذا
ما ذكرتم فلا شيء من المجهول المطلق يصح الحكم عليه ولا يمكن ان يقول لو كان
التالي خارجيا لا نسلم صدقه لان السالبة الخارجية لا يشترط لها وجود
الموضوع اذ هي رفع الموجبة الخارجية وايضا ما ذكره ان كل ما في الخارج
معلوم كلام فاسد لان ما في الخارج اذا لم يكن حاضرا في الذهن كان
مجهولا مطلقا بل جوابه انها وصفية ونقيضها حينية وهي غير صادقة
فيختار الشق الثاني من غير كذب هذا حل صاحب القسطاس وتقريره
ان التالي قضية وصفية ومعناه لو صح ما ذكرتم فكل مجهول مطلقا يمتنع
الحكم عليه ما دام مجهولا مطلقا فيختار الشق الثاني من غير كذب لانه
ان كذب لصدق نقيضه ونقيضه حينية وهي ليس بعض المجهول مطلقا
يمتنع الحكم عليه حين هو مجهول مطلقا لكن لا يصدق هذه القضية بل انما
لا يمتنع عليه الحكم حين هو معلوم م اقول هذا ليس بحل بل معارضة ش
انما قلت ان هذا ليس بحل لانه اختيار الشق الاخير وهو ان التالي ان
كان معلوما من وجه فقد حكمت على المعلوم من وجه بامتناع الحكم
عليه يعني قد قلت بعض المعلوم يمتنع الحكم عليه وهذا كاذب ولما يكون
كلامه حلا ان لو ابطل كلام المغالط وهو انه قد قلت بعض المعلوم يمتنع
الحكم عليه فهذا كاذب لكنه قال ان نقيضه غير صادق وهو بعض المجهول
مطلقا فاي مناسبة فهذا الكلام مع قوله انك قد قلت بعض المعلوم
يمتنع الحكم عليه وهذا كاذب بل هو معارضة لان المغالط قال هذا
القضية كاذبة لانها مستلزمة هذه القضية وهي بعض المعلوم
يمتنع الحكم عليه وهو قال تلك القضية صادقة لانها لو كانت

لا يمتنع الحكم عليه حين هو مجهول مطلقا
بل الثابت ما دام معلوما ه

كاذبة كانت نقيضها صادقة لكن نقيضها ليس بصادقة فهو اثبات
صدق ما ادعى المغالط كذبه بدليل آخر وليس ابطالا لدليل المغالط حتى
يكون حلا وهو معارضة في المغالطات غير مرضية لان المغالط يسلم ان
كلامه مغالطة وان ما ادعاه امر محال ومع ذلك يدعيه ويطلب
٤ حله وليعلم م فالجواب ان القضية وصفية فان اريد حال اعتبار الحكم فالموضوع
مجهول مطلقا فلا يصح الحكم ما دام مجهولا وصحة الحكم على تقدير كونه معلوما لا ينافي ذلك
وان اريد حال الحكم فمعلوم وانما يصح الحكم عليه ما دام معلوما وقد حكمنا عليه بامتناع
الحكم ما دام مجهولا فلا كذب س اعلم ان حال اعتبار الحكم قد يكون عين حال الحكم
كما يقال زيد كاتب الآن وقد يكون غيره كما يقال زيد كاتب غدا فحال اعتبار
الحكم الغد وحال الحكم الآن ففي مسئلتنا موضوع السالبة معلوم حال الحكم ومجهول حال
اعتبار الحكم فقد حكمنا الآن بامتناع الحكم في زمان هو مجهول مطلقا فيه فان اخترنا
الشق الاول فلا تناقض وان اخترنا الشق الثاني فلا كذب لانا سلمنا انه
يلزم على الشق الثاني ان بعض المعلوم يمتنع الحكم عليه لكن ما دام مجهولا وهذا
ليس بكاذب م ولو اورد هكذا الموضوع ما ذكرتم فلا شيء من المجهول المطلق دائما
يصح الحكم عليه دائما فجوابه ان دائما في الاول وصف الموضوع والحكم مقيد بدوامه
فهي وصفية وكيف يصدق الدائمة وقد زال الوصف س اعلم انه لما ذكر حل المغالطة
بمنع التناقض بناء على منع اتحاد الزمان اورد على وجه لا يمكن منع اتحاد زمانه
كما قال الموضوع ما ذكرتم فلا شيء من المجهول المطلق دائما يصح الحكم عليه دائما كل التالية
كاذب لان موضوع الثانية ان كان مجهولا مطلقا دائما يمتنع الحكم عليه دائما وقد
حكمت في بعض الاوقات بامتناع الحكم دائما فيكون تناقضا وان لم يكن مجهولا مطلقا
دائما يكون معلوما في بعض الاوقات فلا يصدق الحكم بامتناع الحكم دائما فجوابه
ان دائما في الاول وصف الموضوع والحكم مقيد بدوامه فهي وصفية وكيف
يصدق الدائمة وقد زال الوصف فمعناه ان المجهول المطلق الدائمي يمتنع الحكم

عليه

عليه ما دام مجهولا مطلقا دائما فان عنيت الوصفية فلا تناقض وان عنيت
الدائمة فلا نسلم الملازمة لانه لما علم من وجه وهو يكون مجهولا مطلقا لم يبق مجهولا
مطلقا دائما فكيف يصدق الدائمة وقد زال الوصف وحل اخر ما ذكر ان امتناع
الحكم على الموصوف وهو الشيء المجهول من غير اعتبار عروض المعلومية له فصحة الحكم
بهذا الاعتبار لا ينافيه م تعريف المفردات وفيه فصول الفصل في الالفاظ الدالة
الوضعية اللفظ على المعنى س اعلم ان الدلالة كون الشيء بحيث يفيد الغير علما
اذا لم يكن في الغير مانع فان للاشارة والنصبة دلالة وان كانتا لا يفيدان
العلم اذا وجد المانع كالعمى ونحوه والدلالة اما وضعية اي متوقفة على الاصطلاح
واما غير وضعية اي غير متوقفة على الاصطلاح كالعقلية والطبعية وكل من الثلاثة
وغيرها اما للفظ او لغيره فدلالة اللفظ على المعنى وضعية للفظ ودلالة النصبة
ن وضعية لغير اللفظ ودلالة اللفظ على اللافظ غير وضعية وهي للفظ ودلالة الدخان
على النار غير وضعية وهي لغير اللفظ فالحق بالحدود الوضعية للفظ ثم فسرها
بقوله م اي كون اللفظ بحيث يفيد العالم بالوضع المعنى منه س ثم اراد ان يقول
ان دلالة المركب كزيد قائم وضعية ايضا فان الوضعية هي ان يكون اللفظ بعينه
موضوعا او يكون اجزاؤه موضوعة لاجزائه بحيث يطابق المجموع فقال
م مفردا كان اللفظ او مركبا من حيث ان المعنى عين الموضوع له مطابقة
او جزؤه تضمن او لازمه العقلي خارجا عنه التزام س فالعقلي احتراز عن
الشيء الذي كان لازما في الخارج ولا يكون بحيث ينتقل اليه العقل اصلا
وفائدة اعتبار الحيثية مشهورة م واعتبر كونه بحيث ينتقل العقل في الجزء واللازم
لا الفهم بالفعل س اي يعتبر في دلالة الالتزام كون المعنى بحيث ينتقل العقل من
الموضوع اليه في الجزء والعقل بحيث لو منع مزاحمة الوهم والغفلة بسبب الشواغل
الجسمانية لما تراه الدلالة هي كون الشيء بحيث يفيد الغير علما اذا لم يكن في الغير
مانع ولا يعتبر وجود الفهم بالفعل م اذ اشتراط فهم الكل يبقى الدلالات القطعية

كالقضايا على لوازمها والقياسات على نتائجها س فانا نقطع ان لفظ كل آ ب
دال على عموم بعض ب آ واللفظ الذي ركب على هيئة الشكل الرابع يدل على
النتيجة مع انه ليس مما يفهمه كل الناس م وفهم البعض لا ينضبط ويوجب الترجيح
من غير مرجح س اى لو شرطنا وجود فهم البعض بالفعل م واشتراط البين
ينفيهما ايضا س اى لو شرطنا في الالتزام اللزوم البين ينتفي هذا الشرط
الدلالات القطعية المذكورة م وفهم الذكي بلا دلالة محال س هذا دليل آخر
على نفي اشتراط البين وهو ان الذكي يفهم في غير البين ولولا ان اللفظ حيث
يفيد الغير علما لا يفهم الذكي فهم الذكي بلا دلالة محال كذا وعلى هذا انه لو وجد
الدلالة لوجب ان يفهم البليد فاجاب بقوله م والدلالة بلا فهم البليد غير
محال س كما ذكرنا في النصبة والاشارة بالنسبة الى الاعمى وايضا المسائل
العرفية التي يكون جميع الفاظها دالة عليها بطريق المطابقة ومع ذلك لا يفهم
الا بعض الاذكياء فجاز ان تكون الدلالة بسبيل هكذا فيما نحن فيه وهو الالتزام
م فان قلت دلالة القضايا بالقياسات ليست من دلالة اللفظ بل هي من قبيل
عقلية س فان القضية اذا دلت على نفي قولنا كل انسان حيوان مفهوم هذا اللفظ
فقضية ودلالته على العكس دلالة عقلية لا لفظية فانه اذا تخيل هذا المفهوم
كان قضية ودالة على العكس وكذا القياس م قلت نعم لكن الفاظها تدل عليها
مطابقة وعلى لوازمها التزام س فدلالة الالتزام شاملة لجميع ذلك لانه
قد يكون بينا وقد يكون خفيا وكذا قريبا وبعيدا كما ان اللزوم بين وخفي
وقريب وبعيد هذا غاية التحقيق ثم اعلم ان المتقدمين ذكروا ان دلالة
الالتزام مهجورة والمتأخرون لم يعلموا مراد المتقدمين وخبطوا في ذلك
خبطا عظيما يشهد على هذا كتاب الكشف والمطالع فذكر في المتن انها في اي
موضع مستعملة وفي اي موضع مهجورة فقال م ولم يهجر في التصديقات
وان هجرت او لم تعتبر وكذا في التصورات الا في جواب ما هو س فانه اذا سئل

ما الانسان

ما الانسان لا يصح ان يقال في جوابه كاتب مع ان الكاتب يدل التزاما على
الحيوان الناطق م لان اللوازم الاخر والمعنى المطابقي مزاحم س لانه يمكن
ان يكون للوازم آخر غير الحيوان الناطق وايضا للكاتب معنى مطابقي فلا
يدري ان ماهية الانسان هي المعنى المطابقي للكاتب او من لوازمه واي
لازم من اللوازم ماهية الانسان م ولم يهجر فيه تضمن اريد كل الاجزاء اذ لا
مزاحمة منها ومن المعنى المطابقي س اى لم يهجر في جواب ما هو دلالة التضمن اذا
كان كل الاجزاء مرادة فان اجزاء الانسان هي الجسم والنامي والحساس والمتحرك
بالارادة والناطق فاذا قلنا الحيوان الناطق كان الحيوان دالا على تلك
الاجزاء بطريق التضمن لكن لما كان جميع الاجزاء مرادة لا يكون فيه مزاحم بخلاف
ما اذا اريد بعض الاجزاء دون البعض كما يقال في تعريف الحيوان شجر حساس ويراد
بالشجر بعض اجزائه وهو الجسم النامي فان هذا لا يجوز لمزاحمة البعض الذي ليس
براد م ودلالة المجاز في المطابقة اذ الواضع وضع بحيث اذا عدمت قرينة يراد
الحقيقي وان وجدت فالمجازي في اللفظ مع القرينة موضع له وضعا كليا س الوضع
اما جزئية كوضع الفرس والجدار واما كلية كما وضع النحو والتصريف فان الواضع
وضع ان الفاعل مرفوع لان الفاعل يتعين في ضرب زيد م ونعم مجازية الالتزام بين
خطا س فان بعض الافاضل قال دلالة التضمن والالتزام مجازان فان الدلالة
ليست بمجاز م بل المجاز لفظ استعمل في مدلول احديهما س اى المجاز لفظ اطلق
واريد به جزء ما وضع له او لازمه الخارجي كما لو اطلق السقف واريد به
بعضه او اريد به الجدار واما اذا اطلق واريد به ما وضع له ووضع ذلك
دل على جزئه وعلى الجدار فالدلالة لا يكون مجازا م والمطابقة يستلزم التضمن
في المركب اذ الكل اجمالا او تفصيلا يستلزم الجزء كذلك س انما قال هذا الدفع وهم
من توهم ان الكل قد يكون معلوما بدون الجزء كما اذا كان الجدار معلوما
ولم يكن اجزاؤه معلومة فقال الكل اذا كان معلوما اجمالا كان اذا اعلم الجدار من حيث

انه شئ مركب من لبنات بلا علم بتفاصيلها فالجزء معلوم بهذه الحيثية وان كان
معلوما تفصيلا فالجزء معلوم كذلك م والالتزام في ذي لازم ينتقل اليه العقل
وكل منها الاولى بالقياس س اى كلما وجد التضمن او الالتزام وجد المطابقة اذ فهم
التبع من حيث انه تبع الشئ بدون فهم ذلك الشئ محال م واللفظ ان قصد بكل
جزء منه حقيقيا او تقديرا كقم دلالة على جزء معناه فمركب والا فمفرد سواء لا جزء له
كهمزة الاستفهام او له جزء غير دال اصلا كزيد او دال على جزء معناه كعبد الله علما او دال عليه ولم يقصد عليه ح
كالحيوان الناطق علما وفيه فوائد كثيرة س اى في هذا التقسيم فوائد
كثيرة منها ان مورد القسمة هو اللفظ والحركات والسكنات لفظ ايضا فاللفظ فرح
بالفارسية نحو زيدٍ ونحوهما يكون مركبا لدلالة جوهر الحروف على الحدث والحركات
والسكنات على كونه في الزمان الماضي فلا يصح قسمة المفرد على الاسم والكلمة والاداة
فان كل كلمة تكون مركبة ومنها انه قال ان عبد الله علما جزء معناه ومع ذلك هو مفرد
وفيه نظر لان عبد الله علما ان كان جزؤه دالا على معنى فى وضع لغوى في ذلك الوضع مركب
وان اعتبر الوضع الثاني وهو انه علم فبالنسبة الى هذا الوضع جزؤه غير دال على معنى وكذلك
الحيوان الناطق وتعاقبه جعفر والقسمة الدال بالمطابقة فاحتياط غير مفيد لانه انما قال ذلك
احترازا عن الدال بالتضمن كالحيوان الناطق فانه دال على الحيوان ولم يقصد بجزئه الحيوان
الناطق دلالة على جزء معناه ومع ذلك هو مركب وهذا الاحتراز غير واجب
لان معنى اللفظ في الاطلاق يراد به المطابقي وجزء المعنى يراد به جزء المعنى المطابقي
على ان المعنى ان تناول التضمني فقوله الدال بالمطابقة لم يدفع هذا التناول
لان الدال بالمطابقة لمعنى تضمني فكان يجب ان يقال ان يقصد بجزء اللفظ جزء معناه
المطابقي فالقيد يجب في معنى لا فيما قيد ثم لما كان اللفظ دوارا على هذا التقسيم
قال م والصحيح ان كل لفظ وضع وامكن التلفظ به كما هو او ما يقوم مقامه
كواو ضربوا ان لم يكن له جزء الى كذا بذلك الوضع فمفرد وان كان فمركب
س فقوله امكن التلفظ به كما هو احتراز عن جوهر الحروف مجردا عن الهيئات واليه

احتراز

احتراز عن الابيات فانها لا يمكن التلفظ بها كما هو ونحو قال او ما يقوم مقامه ليتناول
مستكن ضرب وضربوا والضمير المستتر في قم وقوله جزء الى كذا لا يكون له جزء ان كان كل واحد منها
وضع لمعنى ويمكن به التلفظ كما هو وقوله بذلك الوضع فانه قد يكون اللفظ مفردا بالنسبة
الى وضع مركبا بالنسبة الى وضع آخر كما عرفت م ثم المفرد ان وضع صيغته لاقتران
نسبتها وضع له جوهر حروفها الى امر بأحد الازمنة فكلمة س اى امر متعلق بالنسبة
وباحد الازمنة متعلق بالاقتران م وهي اخص من الفعل لان يضرب يضرب كلمة
والا فان وضع لمعنى مستقل فاسم والا فاداة اى حرف ثم ما وضع لجوهر حروف
الكلمة ان كان حدثا مستقلا حقيقية والا فوجودية س كالافعال الناقصة فانها
لم توضع لمعان مستقلة في المفهومية بل وضع لوجود شئ لشئ م ولا يرد نقض
لعدم التفصيل بل كل ما يصدق عليه مما ذكر فهو ذاك في هذا الاصطلاح س
اى اصطلاح المنطق فانه لم ينحصر في المنطق جزئيات الاسم والكلمة والاداة بل
ان صدق على لفظ حد الاسم كان اسما وان صدق عليه حد الاداة كان اداة لكن
اهل العربية قد حدوا هذه الاقسام وفصلوها فربما يصدق حد الحرف على ما هو من
الاسماء كاذا ومتى فيرد النقوض فتحتاج الى التأويل اما في هذا الاصطلاح ان صدق
تعريف الاداة على اذا كان اداة في هذا الاصطلاح اذ لم يلزم انه اسم حتى يرد نقض
م والمنسوب اليه معرفا غير داخل في مدلول الكلمة وكذا منكرا ومطلقا لصحة حمله على
المعرف وامتناع ذكره بلا فاعل عند ارادة احدهما س فقوله لصحة حمله على المعرف
دليل على ان المنسوب اليه منكرا غير داخل في مدلول الكلمة وقوله وامتناع ذكره
دليل على كل كلا الحكمين اعني المنسوب اليه منكرا غير داخل ومطلقا غير داخل لانه
لو كان داخلا لم يمتنع ذكره بلا فاعل عند ارادة كون المنسوب اليه منكرا او
مطلقا لكن هذا ممتنع م فكل مضارع بلا فاعل كلمة ولا يحتمل الصدق والكذب
الا به س اعلم ان المضارع بلا فاعل سواء كان الفاعل اسما ظاهرا او ضميرا كلمة ولا
يحتمل الصدق والكذب الا بالفاعل ظاهرا كان او مضمرا م ولا فرق بين الغائب

وغيره الحروف اثنين سواء في الخطاء ملات العينية ونحوها س اعلم ان في الشفاء
قد خبط في هذا المقام خبطا كثيرا فقد ذكر ان مضارع غير الغايب مركب عند
المنطقيين لاحتماله الصدق والكذب لدلالة الهمزة والياء والنون على
معنى زايد ثم اورد على نفسه المضارع الغايب فانه يحتمل الصدق والكذب
مع انه كلمة وانما احتمل الصدق والكذب لدلالته على ان شيئا ما غير معين يوجد
له المصدر وهذا المعنى يحتمل الصدق والكذب فاجاب عن هذا بانه لو كان معناه
ان شيئا مطلقا وجد له المصدر يصدق بوجوده لاي شخص كان فامتنع حمله على
زيد بل معناه ان شيئا معينا في نفسه وعند القائل مجهولا عند السامع يوجد له
المصدر فلا يحتمل الصدق والكذب ما لم يصرح بذلك الشيء بخلاف سائر الالفاظ
المضارعة لدلالته على موضوع معين هذا ما ذكر ولا يخفى على العاقل بطلان
جميع ذلك فقوله لاحتماله الصدق والكذب لدلالة الهمزة باطل لما ذكرنا ان
النسبة الى الغير داخل في مدلول الكلمة فالنسبة لا تدخل الا على ان هذا اللفظ ثم ايراد
الالفي طلب لا على ان الفاعل المخاطب هو المعنى المطابق للنسبة ثم ايراد المضارع
الغايب باطل ايضا لان حكم الغايب وغيره لما كان متحدا في عدم احتمال الصدق
والكذب بناء على ما ذكر لا يرد نقضا ثم جوابه باطل ايضا اما اولا فان حمله على زيد
لا ينافي كون معناه ان شيئا مطلقا وجد له المصدر واما ثانيا فلان معناه ليس
ما توهم يعني ان الفاعل الذي هذا شانه داخل في مدلول المضارع وثالثا
انه لو كان معناه هذا فلا نم انه لا يحتمل الصدق والكذب ما لم يصرح به م وليس
بفاعل ما يجتمع معه س كالياء والتاء فان كلا منهما فاعلا كما توهم لا يجتمع مع
الفاعل لكنه يجتمع م وتركب المضارع من اسمين او اسم واداة وهم لان ما بعد
حروفه ليس اسما كان اي في زيد لان مورد القسمة ما يتلفظ به كما هو لا ما يعم جوهر
الحروف والا فضرب وزيد مركب فلا كلمة في لغة ما س وذكر في الشفاء ان
المضارع مركب من اسمين او اسم واداة فان حروف المضارعة اما اسم او اداة وما

بعده

بعده اسم وقال في الميزان هذا وهم لان ما بعد حروف المضارعة ليس اسما لان مورد
القسمة بين الاسم والكلمة والاداة ما يتلفظ به كما هو لا اللفظ مطلقا بحيث يعم
جوهر الحروف لانه ان كان كذلك كان لفظ ضرب في العربية ولفظة د في الفارسية
مركبة فلا يوجد الكلمة في شيء من اللغات وهذا باطل م وجوهر الحروف ليس من
الثلاثة مع انه وضع للحدث لوجوب ذكرها وضع للحدث وعدم لفظ المصدر
في التصاريف ثم اريد ان يعبر عن جوهر الحدث فوضع له المصدر كالضرب والضرب
س اي جوهر الحروف ليس باسم ولا كلمة ولا اداة مع انه وضع للحدث وانما قلنا
انه وضع للحدث لان الفاظ التصاريف كضرب ويضرب وضعت للحدث
مع الزمان فلا بد من وجود لفظ وضع للحدث وهو اما المصدر او جوهر الحروف
ولفظ المصدر غير موجود فيها فاللفظ الموجود الموضوع للحدث هو جوهر الحروف
لكن جوهر الحروف لفظ المصدر مجرد الا بكون التعبير فلفظ المصدر جعل علما لجوهر
الحروف لا ان لفظ المصدر وضع للحدث اصالة وارد والمصدر للفظين احدهما
بغير حروف الزوائد كالضرب والاخر معها كالضربان فان كونه غير موضوع للحدث
اصالة اظهر فيه ثم بعض الناس قالوا لا موقوف العربية فلمنع هذا قال م ولا
ينفي الموقوف العربية اذ المراد باجزاء المركب الفاظ مستقلة مرتبة او ما يقوم
مقامها كالضمير المقام ضرب رجلان بخلاف تاء التانيث فليست بمقام مراة
لاجتماعها معها وقائم في مقابلة ليس لفظا مستقلا س لان لفظ قائم المستقر
موضوع للمذكر فلو كان موجودا فيه قائمة لزم اجتماع كونه للمذكر والمؤنث م
والحركات ونحوها لا تركب في اقسام المفرد ما لا جزء له كج وهو لا يخ عن
حركة وهي للالفاظ كالاعراض للاجسام س فان الجسم لا يصير مركبا بسبب
العرض القائم به فكذا اللفظ بالحركة والسكون م ثم الفعل لا يخبر عن معناه
بمجرد لفظه فلا بد وهذه العبارة اذ عبر بالاسم ولا ضرب لا يخبر عن معناه اذ
المراد لفظه ولا معناه لا يخبر عنه اذا اضيف اليه الاسم س فقوله لا ضرب

عطف على قوله هذه العبارة وقوله ولا معناه عطف على قوله ولا ضرب
م المظهر بالنسبة الى المعنيين ان وجدا فمشترك والى واحد فان تشخص فعلم
والا فان تساوى في افراده فمتواطئ وان تفاوت فمشكك وكل ان
استعمل فيما وضع له فحقيقة وان نقل لعلاقة فان لم يغلب فيه فمجاز و
الا فمنقول وان نقل لعلاقة فمجاز ثم المنقول ~~بلا اصطلاحا ولا العلاقة~~
حقيقة في الاول مجاز في الثاني لغة وشرعا او عرفا او اصطلاحا ولا لعلاقة
فمرتجل وهو حقيقة للوضع الجديد وداخل تحت المشترك وكذا المنقول الآن
يراد بالمشترك ما وضع لمعنيين في اصطلاح واحد س وانما قال او وان نقل
لعلاقة فمجاز لان عند البعض المنقول قسيم للمجاز وعند البعض المنقول داخل في الحقيقة
وداخل في المجاز وعند البعض المنقول باعتبارين فقوله وان نقل العلاقة فان
لم يغلب فيه فمجاز هذا على المذهب الاول ثم قوله او وان نقل هذا الى المذهب
الثاني ثم ذكر ان المنقول حقيقة في معنى الاول مجاز في الثاني من حيث
اللغة ومجاز في الاول حقيقة في الثاني من حيث الناقل م والتقسيم المشهور
باطل لانه جعل الحقيقة ولم يعتبر فيها المستعمل بلا نقل والعلم والمشترك في احد معانيه
لا يكون حقيقة والغلبة في الثاني كافية للمنقول س اعلم ان التقسيم المشهور
هو ان الاسم ان كثر معناه فان وضع لمعنيين بالسوية فمشترك وان وضع لاحدهما
ثم نقل الى الآخر لمناسبة فان هجر الاول فمنقول والا فحقيقة في الاول مجاز
في الثاني وان اتحد فان تشخص فعلم والا فان تساوى في افراده فمتواطئ
والا فمشكك فنقول المتن ابطل هذا التقسيم بوجهين احدهما انه جعل الحقيقة
مختصا بالمتحد والثاني ان هجر المعنى الاول لا يشترط في المنقول بل الغلبة
في الثاني كافية م والمركب ان صح السكوت عليه فكلام فان احتمل الصدق
والكذب فقضية وخبر والا فان دل على طلب الفعل او الترك مع الاستعلاء
فامر ونهي والا معه فان طلب منه تعالى فدعاء والا منه مع التواضع التماس

وانم

وانم منها سؤال وان لم يدل فتنبيه الانشائي كالتمني والترجي والقسم والنداء
وان لم يصح فتقييدي ان اوجب تقييدا والا فغيره س اعلم ان المذكور في كتب
المنطق ان طلب الفعل مع الاستعلاء امر ومع الخضوع دعاء ومع التساوي التماس
وهذا باطل لان الطلب مع الخضوع مطلقا ليس بدعاء بل الدعاء مخصوص
بالطلب من الله تعالى في العرف وجميع الاصطلاحات وايضا الالتماس لا يستعمل
الا في مقام التواضع وانما السؤال فانه منهما م والكلام مركب من اسمين او اسم
وفعل فصاعدا ولا ينتقض بالنداء لانه في تقدير الفعل ولا يرد في العدم احتمال
الصدق والكذب لان ما في تقدير الفعل انما يحتملها اذا كان الفعل المقدر اخبارا
يدل عليه الفاظ العقود س اي لا يرد كونه في تقدير الفعل لعدم احتماله لان ما في
تقدير الفعل انما يحتملها اذا كان الفعل المقدر اخبارا اما لو كان انشاء فلا يحتملهما
فان الفعل قد يكون اخبارا وقد يكون انشاء كالفاظ العقود ومثلا في النداء يقدر
ادعو زيدا الذي هو انشاء م فصل في المفهومات الكلي والجزئي والمساوي و
نحوها قد يطلق على الالفاظ عرفا باعتبار مفهوماتها لكنها ذاتا فالمفهوم ان منع نفس
تصوره حمله على كثير فجزئي حقيقي وشخصي والا فكلي امتنع وجوده في الخارج اولا واذا
اما لم يوجد او وجد منه واحد فقط مع امتناع غيره او امكانه او كثير متناه اولا
واذا اما موجود دفعة مرتبا وهو محال او غير مرتب وهو كذا عند المتكلمين اولا
دفعة وهو واقع اتفاقا س اعلم ان غير المتناهي اما موجود دفعة مرتبا سواء كان
مرتبا عقلا كالعلل والمعلولات او وضعا كالابعاد الموجودة المرتبة وغير المتناهي
بهذا المعنى محال واما موجود دفعة لكن غير مرتب وغير متناه بهذا المعنى محال
ايضا عند المتكلمين لكنه ممكن عند الحكماء واوردوا في نظيره النفوس الناطقة
فانها عندهم غير متناهية بناء على ان الانسان لا بداية لخلقه عندهم بل كان
الاشخاص من الانسانية موجودة ازلا والنفوس الناطقة باقية بعد المفارقة
فيكون في كل زمان جملة غير متناهية من النفوس موجودة لكن لا ترتيب فيها واما

موجودة لا ونحو بل يعني ان كل جملة متناهية توجد فانها لا تقف على حد بل يوجد بعدها افراد اخر كا منته بقاء الاشياء الابدية فغير المتناهي بهذا المعنى واقع اتفاقا م وهو محمول عليه طبعا على جزئياته مواطاة اى هو هو لا في المفهوم بل العم و هو في الصدق اى هو كذا في نفس الامر كما مر لا اشتقاقا وهو ما يصدق ان يحمل بذو مواطاة او يشتق منه ما يصدق ان يحمل مواطاة
س اعلم ان الحمل قد يطلق على حمل المواطاة كما يقال الكاتب محمول على الانسان معناه انه يصدق ان يقال الانسان كاتب وقد يطلق على حمل الاشتقاق كما يقال الكتابة محمول على الانسان فمعناه انه يشتق من الكتابة ما يصدق ان يحمل على الانسان مواطاة م ويصدق ان يحمل بذو عالم وحمل الكلي على الجزئي الحمل بالمواطاة اى بهو هو عند الحمل بهو هو قد يكون في المفهوم اى مفهوم هذا هو مفهوم ذلك كالحد والمحدود وقد يكون الحكم بهذا او هو في الصدق اى هو كذا في نفس الامر اعم من ان يكون هو كذا ذهنا او خارجا على ما مر في اول الكتاب من تفسير نفس الامر م والجزئي الاضافي هو مندرج تحت الكلي فهو موضوع طبعا اى بهذا الاعتبار يوجب هذه فلا يغيران اوجب كلية المحمولية ان كان كليا س فهذه اشارة الى الموضوعية لكونه مندرجا تحت الكلي يوجب موضوعيته مع انه يمكن ان يكون كليا وكليته يوجب محموليته
م وهو اعم من وجه من الكلي ومطلقا من الحقيقي وهو موضوع طبعا لما عرفت وصح حمله على نفسه وان لم يعتبر س وتغير قوله وهو اعم يرجع الى الجزئي الاضافي وهو موضوع يرجع الى الجزئي الحقيقي م وكل حقيقي موجود خارجا او ذهنا وبالعكس س اى كل جزئي حقيقي اما ان يوجد خارجا او ذهنا وكل موجود خارجا او ذهنا فهو جزئي حقيقي م واعلم ان الزيد والانسان صورة عقلية واحدة نوعا كلية في نفسها لصدقها على جزئياته الخفية كل ذهني وهي تحصل في الذهن ولا يقدح في كليتها عروض الشخصية كما مر س فقوله وهي تحصل يرجع الى الصورة العقلية فيرد على هذا ان تلك الصورة كلية فكيف تحصل في الذهن فان

الحاصل

اى حصل في الذهن جزئي فاجاب بان عروض الشخصية لا يقدح في كونها كلية في نفسها على ما مر في اول الكتاب ان الكلي اذا حصل في الذهن لا يضره عروض الشخصية م ثم كل من تلك الجزئيات لصورة زيد يتشخص لتغايرها تشخصا بالمحال وكذا لصورة الانسان مع انه كلي من حيث انه منسوب الى كثيرين س اى كل واحد من جزئيات صورة زيد وهي صورة زيد في كل ذهن معين في وقت معين فانه تشخص لتغايرها تشخصا بحسب المحال وكذا لصورة الانسان اى جزئيات صورة الانسان وهي صورة الانسان في كل ذهن معين في وقت معين فان كلا منها تشخص لتغايرها تشخصا بالمحال مع انه كلي من حيث انه منسوب الى كثيرين م ولا يمتنع ذا الا خارجا لئلا يجتمع النقيضان اذ الاعتبارات في الذهن فقط س جواب سؤال وهو ان الشيء الواحد لا يكون تشخصيا وكليا فاجاب بان هذا انما يمتنع خارجا لا ذهنا وانما يمتنع خارجا لئلا يجتمع النقيضان فان الشيء الواحد ان كان كليا وتشخصيا خارجا كان معناه انه منسوب الى كثيرين وليس منسوبا الى كثيرين فيلزم التناقض لكن في الذهن لا يمتنع مثل هذا لانه في الذهن قد يكون كليا باعتبار وتشخصيا باعتبار اخر والاعتبارات امور ذهنية لا خارجية فيمكن كثرة الاعتبارات في الذهن دون الخارج فيلزم التناقض في الخارج دون الذهن م والانسان كلي طبيعي ومن حيث انه كلي اى العارض المحمول مواطاة على الطبيعي منطقي والمجموع عقلي س انما قال اى العارض المحمول مواطاة لانه وقع في الكتب لنوع تسامح وهو انهم قالوا كونه كليا كلي منطقي وليس المراد ان كونه كليا كلي منطقي لان الكلي المنطقي هو العارض المحمول مواطاة على الكلي الطبيعي بل المراد ان الكاين كليا هو كلي منطقي كما يقال ان النطق فصل الانسان ومرادهم ان الناطق فصل م ووجود هذين خارجا فرع وجود النسب س فان العقلاء اختلفوا في ان النسب والاضافات هل يوجد خارجا ام لا فكل من قال بوجودها يقول بوجودهما وكل من قال بامتناعها يقول بامتناعهما م وقالوا وجود الاول عينه لان هذا الانسان موجود بجزئه

موجود وهو اما مقيد فيتسلسل او ينتهي الى المطلق وفيه نظر لعدم تركبه خارجا
من الانسان والقيد بل ذهنا ولانه دعوى المجرد خارجا وهو ممتنع س
وانما قلنا انه دعوى المجرد لانه قال جزؤه ان كان مقيدا تسلسل فيكون على هذا
جزؤه مجردا عن القيد وهو ممتنع في الخارج لان كل موجود متشخص وايضا ان يتقيد
بقيد الوجود م ولانهم لم يفرقوا بين المقيد والمجموع فموضوع القيد بشرط انضمامه
به مقيد والمركب منه المعروض والعارض مجموع فالانسان لا بشرط شيء
وهو المطلق والكلي الطبيعي صادق على المقيد لا على المجموع اذ الواحد الذي مع
واحد اخر واحد وليس الاثنان بواحد ومتعدد في الخارج لكن المفهوم المنتزع
منه واحد وهو موجود فيه مع تعينه فيه بالشيئية س فقوله ومتعدد معطوف
على قوله صادق وقوله وهو موجود فيه اي الانسان لا بشرط شيء موجود
في الخارج وانما قلنا انه متعدد في الخارج لان المقيدات من الانسان
موجود في الخارج وكل مقيد اذا لم يعتبر فيه القيد فهو الانسان لا بشرط
شيء فالانسان لا بشرط شيء متعدد في الخارج لكن المفهوم المنتزع من الانسان
المتعدد في الخارج واحد م اي وجه شيء اذ التصور من حيث هو تصور الكلية
لصورته عقلا اي بنسبة الى كثيرين س هذا هو تقرير وجود الكلي الطبيعي
ولا يراد انه موجود خارجا مع انه كلي م وان كان كل مفهوم متشخصا
من حيث المفهوم فمعناه ان صورته العقلية كلية من حيث انها منسوبة
الى كثيرين وان كانت متشخصة من حيث المفهوم فان كل مفهوم متشخص
من حيث المفهوم س فالكلي اما بعد الكثرة كالمنتزع او قبلها كما في المبداء
الفياض لا معها س فقد قيل للكلي ثلاث احوال اما بعد الكثرة وهو المفهوم
المنتزع من المتشخصات واما قبل الكثرة فان صورة السرير مرتسمة في الفاعل
حتى يصدر منه افراد السرير في الخارج واما مع الكثرة كالكلي الطبيعي لكن
منعه لما نفى وجود الكلي الطبيعي قال لا معها م فصل كل اثنين

عددا ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر في زمان واحد وبالعكس
فمتساويان اي من حيث انه كذا وهكذا في البواقي ش اي وبالعكس ان
يصدق الاخر على كل ما صدق عليه الاول فهذه الحيثية معتبرة وبان
وهكذا اي يعتبر الحيثية في الاقسام الاخر كالاعم والاخص واخواتها
وسياتي فائدة اعتبار الحيثية م ولا بالعكس فاعم واخص مطلقا وعلى البعض
فقط فمن وجه والا فمتباينان اي كليا وهما بالنسبة الى الموضوع ممكن
اما متنافيان صدقا وكذبا مع ان احدهما سلب الاخر صريحا فنقيضان
والا فمع فيهما معنى ا وعادة واما صدقا فقط وكل اخص من نقيض
الاخر س فقوله وهما بالنسبة تقسيم للمتباينين وهما المتنافيان صدقا
على موضوع ممكن وانما قيدنا بالممكن لان المتباينين قد يصدقان على
الممتنع فلا يخ اما ان يتنافيا صدقا وكذبا او صدقا فقط اما الاول فان
كان في احدهما سلب الاخر صريحا كالانسان واللاانسان فنقيضان وان لم
يكن في احدهما سلب الاخر صريحا فمع قوة النقيضين اما بحسب المفهوم
كالزوج والفرد او بحسب العادة كالانسان مع لا عريض الظفر فان عريض
الظفر مساو للانسان بحسب العادة لا بحسب المفهوم فان الانسان
بحسب المفهوم لا يجب ان يكون عريض الظفر وفي اللاانسان يجب
العادة واما الثاني اي المتنافيان صدقا فقط فكل منهما اخص من نقيض
الاخر م لا اعم ولو من وجه ولا مباين لئلا يصدق على مباين نفسه س
اي كل من المتنافيين صدقا فقط لا يكون اعم من نقيض الاخر والا يصدق
بدون نقيض الاخر فيصدق مع عين الاخر وهو مباين له م ثم المباينة الجزئية
تعم الكلية والعموم من وجه وانما سميت الاثنين عددا لا المفهومين لتعم
المتساويان صورتي شيء واحد في ذهنين س فان صورة الانسان
في ذهن زيد وصورة الانسان في ذهن عمرو متساويان مع انهما

لا مطلق ولا من وجه ولا مباينا لنقيض الاخر م

يسا بمفهومين بل هما اثنان عددا م واعتبرت الحيثية لان ما يمكن
تصوره نقيض ما ليس كذا من حيث المفهوم واعم منه من حيث العروض والصدق
س اعلم ان مثل هذه القسمة وهو ان يكون دائرا بين النفي والاثبات
يوجب ان يكون لمنع الجمع اي لا يجتمع بعض الاقسام مع البعض ولمنع الخلو ايضا
اي يمتنع الخلو عن احد هذه الاقسام لكن هذه القسمة ليست لمنع الجمع فان
بعض هذه الاقسام يجتمع مع البعض فان ما يمكن تصوره نقيض ما لا يمكن تصوره
مع ان ما يمكن تصوره اعم مما لا يمكن تصوره لان ما لا يمكن تصوره ممكن
التصور فعلم ان الشيء الواحد يمكن ان يكون نقيضا للآخر واعم منه فلهذا
قال اعتبر الحيثية فانه قد يكون للشيء الواحد جهتان فيكون باحدى الجهتين
نقيضا بالشيء وبالاخرى اعم منه فما يمكن تصوره من حيث الذات و
المفهوم نقيض لما لا يمكن تصوره وان كانت من حيث العروض و
الصدق اعم منه فمنع الجمع بين هذه الاقسام معتبر بهذه الحيثية فالحيثية
التي يكون بها الشيء نقيضا لا يمكن ان يكون شيئا من الاقسام
الأخر م فالشيء يصدق على نقيضه في العقل س كاللاموجود في الذهن
يصدق عليه انه موجود في الذهن ولا يلزم منه التناقض لاختلاف
الجهة كما ذكر في اول الكتاب ان الكلي والمجهول اذا حصل في الذهن لا
يحذره عروض الجزئية والمعلومية م ولكل شيء نقيض وهو ما ليس
ذلك الشيء فيصلح لحمل المواطاة ووضعها وما يبتني عليهما والمراد به
ذلك المفهوم لا ما يصدق عليه ذلك س اعلم ان هناك نكتة
شريفة غفل عنها كثير من المتحيرين وهو انهم توهموا ان نقيض
كل شيء رفع ذلك الشيء وهذا سهو عظيم لان النقيضين هما
مفهومان ان حمل احدهما على موضوع لا يحمل الآخر وان لم يحمل
احدهما على موضوع يجب حمل الآخر والمراد بالحمل حمل المواطاة فلا بد ان

مطلب

يكون

يكون نقيض الشيء مفهوما يمكن حمله مواطاة ووضع النفي ليس بهذه المثابة
فكلمة لا وليس لسلب النسبة فقولنا لا انسان وليس انسان ليس نقيضا
للانسان بل ما ليس بانسان هو نقيض الانسان وهو الصالح لحمل المواطاة
وكذا لوضعها فان الامر الذي هو محمول لا بد من ان يصلح للموضوعية حتى يتفرع عليها
الامور المبتنية عليهما من القياسات والعكوس فاذا قلنا ج ما ليس ب وكل ما ليس ب
ا ينتج ج ا ولو قلنا ج ليس ب وكل ما ليس ب ا لا ينتج لعدم اتحاد الموضوع
ولو قدم كلمة ما فقولنا ج ليس ب فهو مطلوب وعكس النقيض مبني لما قلنا
فانا قلنا كل ج ب اذا جعل نقيض ب موضوعا يعتبر ما ليس ب فعلم ان
نقيض ب ما ليس ب ثم يراد بما ليس ب هذا المفهوم لا الاشياء التي
يصدق عليها ما ليس ب م فلا ينتقض بامر يعم المفهومات لانه ان عني
مفهوم يعم المفهومات من حيث المفهوم ممتنع او من حيث العروض او اعم فالشيء
قد يعرض لنقيضه وان عني ما يصدق عليه اعم المفهومات فبعضه نقيض لبعض
س اعلم ان بعض الناس توهموا ان المفهوم الذي يعم المفهومات كالامكان
العام والشيئية لا نقيض له وهذا باطل لانه اما ان يراد به ان المفهوم
الذي يعم جميع المفهومات لا نقيض له واما ان يراد ان ما يصدق عليه اعم
المفهومات لا نقيض له فان اريد الاول فاما ان يراد بالعموم العموم من
حيث المفهوم اي يكون جزءا اعم لجميع المفهومات فهذا ممتنع فانا اذا تصورنا
مفهوما كمفهوم الممكن العام مثلا وتصورنا مفهوم ما ليس بممكن عام
فان ذلك المفهوم ليس جزءا اعم لهذا المفهوم العدمي وايضا مفهوم
الممكن العام ليس جزءا اعم لمفهوم الحيوان الناطق واما ان يراد بالعموم
العموم من حيث العروض او اعم من هذا ومن الاول فهذا لا ينافي ان
يكون له نقيض فان الممكن العام ان كان اعم ما ليس بممكن عام من
حيث العروض لا ينافي ان يكون نقيضا له فان النقيضين مفهومان

في احدهما سلب الآخر بحيث لا يصدقان ولا يكذبان على شيء واحد بجهة واحدة في زمان واحد فلما كان اتحاد الجهة من شرائط التناقض يكون ما ليس بممكن عام نقيضا للممكن العام بمعنى ان الممكن العام وما ليس بممكن عام لا يصدقان على شيء ولا يكذبان بجهة واحدة فنوقض الممكن العام على مفهوم ما ليس بالممكن العام لا ينافي كونه نقيضا له وكذا عورض الممكن العام على ما يصدق عليه ما ليس بممكن العام الجزئيات المتوهمة لا ينافي ايضا والمراد بما يصدق عليه ما ليس بممكن عام الجزئيات المتوهمة لما ليس بالممكن العام فان ما ليس بممكن عام اذا قيد بصفة لكونه في ذهن زيد يصدق عليه انه ما ليس بالممكن العام ويصدق عليه الممكن العام لكن المراد بالاول انه جزء هذا المفهوم والمراد بالثاني الموضوع فاذا كان صدق المعنيين بجهتين لا ينافي كونهما نقيضين وان اريد الثاني وهو ان يراد ان ما يصدق عليه اعم المفهومات لا نقيض له فباطل لان بعض ما يصدق عليه اعم المفهومات نقيض للبعض الآخر فان الانسان واللاانسان يصدق عليهما اعم المفهومات اذ يصدق على كل واحد انه متصور م واما الامكان العام ان عني به سلب ضرورة العدم والطرف المخالف لا يعم الممتنع لصدق قولنا عدم الواجب ممتنع ووجود شريكه ممتنع ولا يصدق ممكن لكن التفسير الاول اخص من الثاني ان عني عدم الموضوع ومساو له ان عني عدم الطرف المذكور اذ الوجود وعدم العدم س اي في قوله سلب ضرورة العدم ان عني بالعدم عدم الموضوع فالممكن العام هو الشيء الذي لا يكون عدمه ضروريا فيطلق على الواجب والممكن الخاص لا على الممتنع فيكون اخص من الممكن العام بالتفسير الثاني وهو الذي لا يكون طرفه المخالف ضروريا لان الممكن العام بالتفسير الثاني يطلق على الواجب والممكن الخاص وعدم الممتنع كقولنا شريك الباري معدوم يصدق عليه ان طرفه المخالف وهو نسبة الوجود اليه

ليس بضروري لان المراد بالموضوع هنا الماهية التي ينسب اليها الوجود والعدم وهو شريك الباري هنا وعدمه ضروري وان عني بالعدم عدم الطرف المذكور فالتفسير الاول والثاني في سلب ضرورة العدم وسلب ضرورة الطرف المخالف كلاهما واحد لان الطرف المذكور ان كان وجوديا امر فعدمه هو الطرف المخالف وان كان عدميا امر فعدمه وجود وذلك الامر هو الطرف المخالف م اي المعنى بسلب ضرورة احدهما سواء فقا اولا فان عني ما يصدق عليه هذا البعض نقيض بعض وان عني مفهومه فضرورة الطرفين نقيضه ولا يدخل هذه في مفهوم سلب ضرورة احدهما وصدقه عليهما لا يقتضي للنسب لا بد من معرفتها فعلاقته المساوي س والاعم ع والاخص خ والاعم من وجه م والمنافي صدقا ق والنقيض و ما في قوته ق فهذه ستة والمباين ن س فالمساويان متنافيان صدقا للاعم والاخص ولو من وجه والمباينين اي اذا كان الشيء مساويا للشيء لا يكون اعم منه ولا اخص ولا مباينا له واخصان من الكثير عددا والواحد عددا ومتنافيان للكثير صدقا واخصان من الواحد صدقا واعمان من وجه من الكثير والواحد مفهوما فالكاتب والضاحك متساويان وكثير مفهوما وصور تان في ذهنين متساويان وواحد مفهوما والانسان

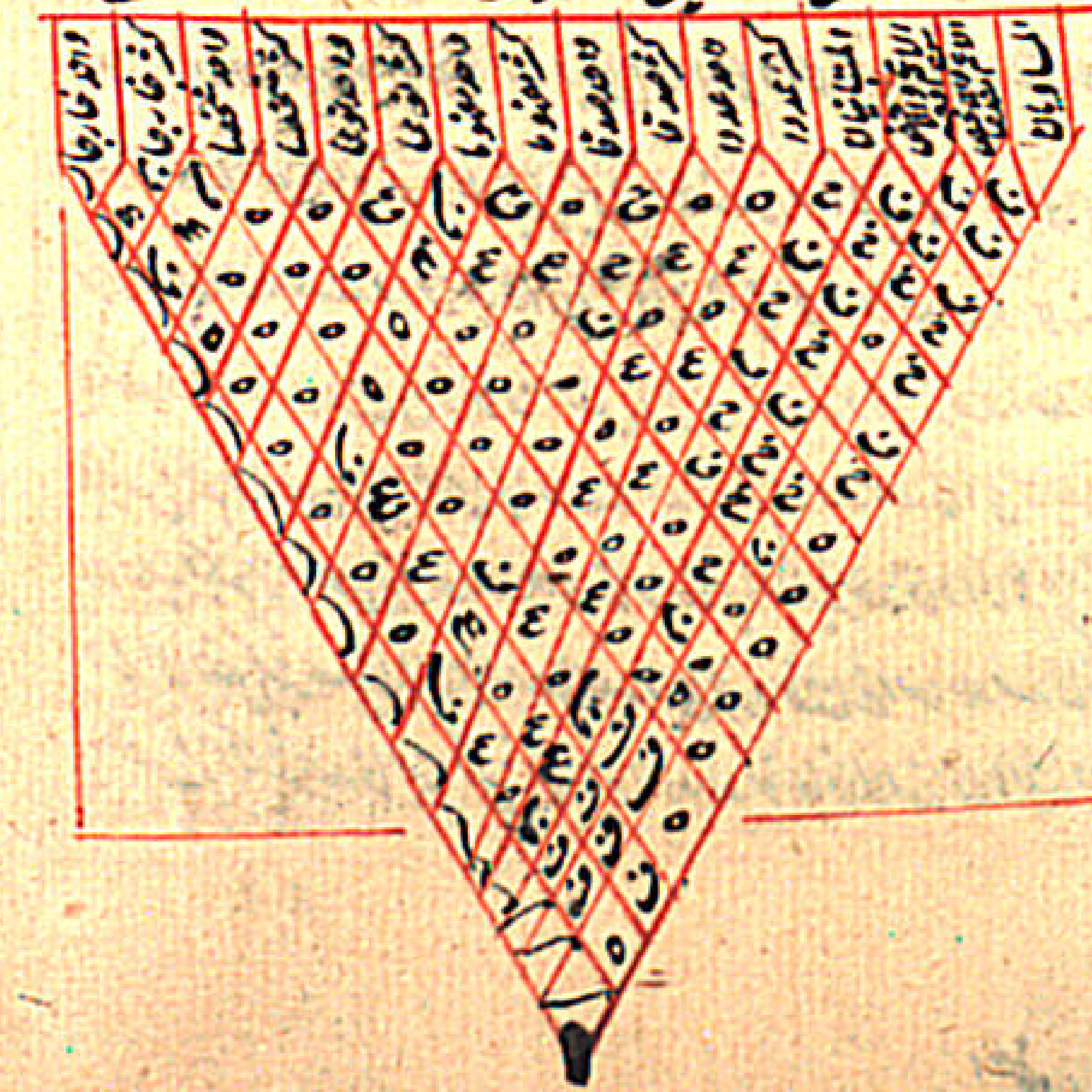

والفرس كثير مفهوما وليسا بمتساويين وصورة شيء في ذهن واحد واحد
مفهوما وليس بالمتساويين واعمان من وجه من الكثير نوعا والواحد نوعا
كالكاتب والضاحك وصورتا شيء في ذهنين والانسان والفرس وصورة
الانسان في ذهن واحد وكذا من الكثير شخصا والواحد شخصا فان المتساويين
قد يكونان كثيرا شخصا وذلك بان يكون فتشخصه بحسب الذهن وقد لا يكونان
كثيرا شخصا فقط وذكرنا ان الانسان زيد والانسان صورة كلية صادقة على جزئيات
تلك الصورة التي تتشخص في الذهن فالصورة الكلية للشمس والكوكب
النهاري متساويتان مع انهما كثير شخصا والكثير شخصا قد لا يكون بالمتساويين
كزيد وعمرو والمتساويان قد يكونان واحدا بالشخص كهذا الانسان مع هذا
الكاتب وقد لا يكونان كثيرا بالشخص كما ذكرنا والواحد بالشخص قد لا يكون
بالمتساويين كزيد ومتنافيان صدقا للكثير خارجا فان الكثير خارجا لا يكون
الا متباينا اذ الوجود الخارجي يقتضي التشخص وهذا على ما مر ان الكلي الطبيعي
غير موجود على وصف الكلية واعمان من وجه من الواحد خارجا فان هذا الانسان
مع هذا الكاتب متساويان وواحد خارجا وهما متساويان اذا لم يوجد خارجا
كالانسان ذي الراسين والكاتب ذي الراسين متساويان غير واحد خارجا
وزيد واحد خارجا وليس بالمتساويين والاعم والاخص مطلقا متنافيان
للاعم والاخص من وجه وللمتباينين واخصان من الكثير عددا واعمان
من وجه من الواحد عددا فزيد والانسان اخص واعم وواحد عددا لانهما
واحد نوعا والانسان والحيوان اخص واعم لا واحد عددا وزيد واحد عددا
وليس باعم واخص والاخص بالنسبة الى الاعم واحد صدقا اي لا يصدق
الا عليه فيكون اخص من الواحد صدقا ومنافيا للكثير صدقا والاعم بالنسبة
الى الاخص كثير صدقا اي يصدق عليه وعلى غيره فتنافي الواحد صدقا ويكون
اخص من الكثير صدقا من الكثير نوعا وللواحد نوعا فالانسان والحيوان

اخص

اخص واعم وكثير نوعا لا واحد نوعا وزيد والانسان اخص واعم لا كثير
نوعا بل واحد نوعا والانسان والفرس كثير نوعا وليسا باعم واخص والانسان
واحد نوعا وليس باعم واخص واعمان من وجه من الكثير شخصا فصورتا الحيوان
والانسان المتشخصتان بحسب الذهن اعم واخص وكثير شخصا وصورتاهما
الكليتان الصادقتان على المتشخصة في الذهن اعم واخص وليستا بكثير شخصا
وكذا الكثير وزيد وعمرو كثير شخصا وليسا باعم واخص ومنافيان للواحد شخصا
وكذا الكثير خارجا على ما مر من بحث الكلي الطبيعي وكذا للواحد خارجا والاعم
والاخص من وجه منافيان صدقا للمتباينين واخصان من الكثير عددا و
منافيان صدقا للواحد عددا واخصان من الكثير صدقا ومنافيان للواحد
صدقا واخصان من الكثير مفهوما ومنافيان للواحد مفهوما واخصان من الكثير
نوعا ومنافيان للواحد نوعا واعمان من وجه من الكثير شخصا فصورتا الانسان
والابيض المتشخصتان بحسب الذهن اعم واخص من وجه وكثير شخصا والصورتان
الكليتان الصادقتان عليهما اخص واعم من وجه غير كثير شخصا وزيد وعمرو
كثير شخصا وليسا باعم واخص من وجه ومنافيان للواحد شخصا والكثير خارجا
والواحد خارجا والمتباينان اخص من الكثير عددا ومنافيان للواحد عددا
واخصان من الكثير صدقا ومنافيان للواحد صدقا فاعم من الكثير نوعا والواحد نوعا
واخصان من الكثير مفهوما ومنافيان للواحد مفهوما واعمان من وجه من
الكثير نوعا والواحد نوعا فالانسان والفرس متباينان وكثير نوعا وزيد وعمرو
متباينان وليسا بكثير نوعا بل واحد نوعا والضاحك والكاتب كثير
نوعا وليسا بمتباينين والانسان واحد نوعا ولا يصدق عليه المتباينان
والاعمان من وجه من الكثير شخصا فصورتا الانسان والفرس المتشخصتان
ذهنا متباينان وكثير شخصا وصورتاهما الكليتان الصادقتان عليهما
متباينتان وليستا كثيرا شخصا وصورة شيء واحد في ذهنين كثير شخصا غير

متباينين ومتنافيان للواحد شخصا واعم من الكثير خارجا فان كل ما
هو كثير خارجا متشخص بالوجود الخارجي فلا يصدق على غيره لكن المتباينان
يصدقان على ما لا يوجد في الخارج ومتنافيان للواحد خارجا والكثير عددا
يراد به ما يصدق عليه الكثير مطلقا باى اعتبار كان ويراد بالواحد عددا ما
يصدق عليه الواحد باى اعتبار كان فالكثير عددا اعم من وجه من الواحد
عددا فهذا الانسان مع هذا الكاتب كثير عددا باعتبار انهما كثير مفهوما وواحد
عددا باعتبار انهما واحد خارجا والانسان والفرس كثير عددا لا واحد عددا
وزيد بالعكس وهو اعم من الكثير صدقا ومناف للواحد صدقا اى عند تحقق
شرائط التناقض لكن اذا لم يتحقق بان لم يوجد اتحاد الجهة بينهما عموم
من وجه واعم من الكثير مفهوما ومن وجه من الواحد مفهوما كصورتين في شيء
واحد في ذهنين وكالانسان والفرس وكزيد واعم من الكثير نوعا ومن
وجه من الواحد نوعا واعم من الكثير شخصا ومن وجه من الواحد شخصا كهذا
الانسان مع هذا الكاتب اذ هما كثير عددا باعتبار انهما كثير مفهوما وواحد
شخصا وكالانسان والفرس وكزيد واعم من الكثير خارجا ومن وجه من
الواحد خارجا والواحد عددا اعم من جميع انواع الوحدة وبينه وكل
واحد من انواع الكثرة منافاة صدقا عند تحقق شرائط المنافاة وعند عدم
تحققها بينهما عموم من وجه يعنى ان ما هو كثير بجهة قد يكون كثيرا بجميع الجهات
وقد لا يكون واحدا صدقا وقد لا يكون بل يكون كثيرا من جميع الجهات فالكثير
مفهوما الذى يكون واحدا صدقا يصدق عليه الواحد عددا والكثير نوعا
واما الكثير مفهوما الذى كثير بجميع الجهات يصدق عليه الكثير مفهوما لا الواحد
عددا والواحد من جميع الجهات يصدق عليه الواحد عددا لا الكثير
مفهوما والكثير صدقا في قوة النقيض للواحد صدقا واخص من الكثير
مفهوما ومباين للواحد مفهوما واعم من وجه من الكثير نوعا والواحد نوعا فان

الانسان

الانسان والفرس كثير صدقا ونوعا وزيد وعمرو كثير صدقا لا نوعا بل واحد
نوعا والكاتب والضاحك كثير نوعا لا صدقا والانسان واحد نوعا لا كثير
صدقا واعم من وجه من الكثير شخصا فزيد وعمرو كثير صدقا وشخصا والمفهومات
الكليات للانسان والفرس كثير صدقا لا شخصا وصورتا شيء واحد في ذهنين
كثير شخصا لا صدقا ومناف للواحد شخصا واعم من الكثير خارجا ومناف
للواحد خارجا والواحد صدقا اعم من وجه من الكثير مفهوما ومطلقا من الواحد
مفهوما وقد عرفت الامثلة واعم من وجه من الكثير نوعا ومن الواحد نوعا ومن
الكثير شخصا واعم من الواحد شخصا ومباين الكثير خارجا واعم من الواحد خارجا
والكثير مفهوما في قوة النقيض للواحد مفهوما واعم من الكثير نوعا اذ كل كثير نوعا
كثير مفهوما ولا ينعكس فان زيدا وعمرا كثير مفهوما لا نوعا واعم من وجه
من الواحد نوعا وكذا من الكثير شخصا والواحد فزيد وعمرو كثير مفهوما و
شخصا وهذا الكاتب مع هذا الضاحك كثير مفهوما لا شخصا بل واحد
شخصا وصورتا شيء واحد في ذهنين كثير شخصا لا مفهوما وزيد واحد
شخصا لا كثير مفهوما واعم من الكثير خارجا كزيد وعمرو ومفهومين لا وجود لهما
في الخارج ومن الواحد خارجا كهذا الكاتب مع هذا الضاحك وكالانسان
مع الفرس وكزيد والواحد مفهوما مباين في الكثير نوعا واخص من الواحد
مفهوما وشخصا ومفهوم لم يتشخص واحد مفهوما لا نوعا واعم من وجه من الكثير
شخصا والواحد شخصا فزيد واحد مفهوما وشخصا ومفهوم لم يتشخص واحد
مفهوما لا كثير شخصا ولا واحد شخصا وهذا الكاتب مع هذا الضاحك واحد
شخصا لا مفهوما وزيد وعمرو كثير شخصا لا واحد مفهوما ومباين الكثير خارجا
واعم من وجه من الواحد خارجا كزيد ومفهوم لم يوجد خارجا وهذا الكاتب
مع هذا الضاحك والكثير نوعا في قوة النقيض للواحد نوعا واعم من
وجه من الكثير شخصا والواحد شخصا فانهما الكاتب مع هذا الضاحك

والكثير نوعا في قوة النقيض للواحد نوعا واعم من وجه من الكثير شخصا والواحد
شخصا فهذا الكاتب مع هذا الضاحك كثير نوعا واحد شخصا وباقي الامثلة
ظاهر وكذا بين الكثير خارجا ومن الواحد خارجا والواحد نوعا اعم من
وجه من الكثير شخصا والواحد شخصا والكثير خارجا والواحد خارجا وقد
مرت الامثلة والكثير شخصا مناف صدقا للواحد شخصا واعم من الكثير خارجا
اذ الكثير شخصا قد يكون بحسب تشخصه في الذهن ومناف للواحد خارجا
والواحد شخصا مناف للكثير خارجا واعم من الواحد خارجا والكثير خارجا مناف
للواحد والله اعلم م ثم لكل من الستة مضاف اي لكل منها مضاف الى الشي
اذا انسب اليه فيحصل منه ستة وثلثون نسبة س المراد بالستة المساوي و
الاعم والاخص والاعم من وجه والمنافي صدقا والنقيض وما في قوله فاذا اضيف
هذه الستة الى هذه الستة فيحصل ستة وثلثون كالمساوي للمساوي والاعم
من المساوي والاخص من المساوي والاعم من وجه من المساوي ومناف
المساوي ونقيض المساوي ثم يضاف هذه الستة الى الاعم كمساوي
الاعم والاعم من الاعم الى اخره فيحصل ستة وثلثون وهي حصل ضرب الستة
في الستة فقوله مضاف بالرفع صفة لكل ثم قوله اي لكل منها مضاف بالجر صفة
لكل مجرور باللام هذه الامور الستة والثلثون اذا نسب الى ذلك الشي فيحصل
ستة وثلثون نسبة كقولنا مساوي الشي اي نسبة له بذلك الشي والاعم
من الاخص من الشي اي نسبة له بذلك الشي ومنافي نقيض الشي اي نسبة
له بذلك الشي م وكذا اذا نسب الى كل من الستة المضاف اليه س
اي اذا نسب كل واحد من هذه الستة والثلثين الى كل واحد من الستة المضافة
الى ذلك الشي كقولنا مساوي الشي ومساوي من الاعم من الشي وهكذا
الى الستة والثلثين الى نسبة له الى الاعم من ذلك الشي فيحصل ستة وثلثون
نسبة ثم ينسب هذه الامور الى الاخص من ذلك الشي فيحصل ستة وثلثون

اخرى

اخرى وهكذا الى اخره م لكن النسبة الى مساوي الشي كالنسبة اليه فهذا الجدول
يشتمل على ستة في ستة وثلثين س اعلم ان المنسوبات ستة وثلثون والمنسوب اليه
سبعة امور الشي مع ستة امور يضاف اليه لكن النسبة الى مساوي الشي كالنسبة
الى ذلك الشي فلهذا صارت المنسوبات ستة وثلثين والمنسوب اليه ستة فهذا الجدول
يشتمل على ستة في ستة وثلثين م وما وقع في بيت واحد اكثر من حرف متصلا
فللاضافة س نحو مساوي المساوي م ومنقطعا فللاحتمالات س كما اذا
وقع في بيت هذه الحروف خ ه ف فالمراد انه يحتمل ان يكون اخص واعم
من وجه او منافيا صدقا فلنشرع في شرح الجدول اما الجدول الاول فالمنسوب
احد الامور الستة والثلثين والمنسوب اليه غير ذلك الشي او مساويه فمساوي
ومساوي الشي مساو له والاعم من مساويه اعم والاخص من مساويه اخص والاعم
من وجه من مساويه اعم من وجه والمنافي صدقا لمساويه مناف صدقا ونقيض المساوي وى
في قوة النقيض ثم مساوي الاعم اعم والاعم من الاعم اعم والاخص من الاعم يحتمل جميع
ما سوى النقيض كالناطق والحيوان والانسان الابيض والابيض والفرس
فان كلا منها اخص من الجسم الاعم من الانسان ونسب هذه الامور الى الانسان
ظاهرة وانما لا يقع نقيضا لان الاعم ان ارتفع ارتفع الاخصان فيلزم ارتفاع النقيضين
والاعم من وجه من الاعم يحتمل الاعم من وجه والمنافي والنقيض كالابيض والطويل و
الاسود واللاحيوان الابيض اذ كل اعم من وجه من الحيوان وهو اعم من الحيوان
الابيض ونسبتها الى الحيوان الابيض ظاهرة ولا يكون مساويا او اخص لان ما هو
اعم من وجه من الحيوان الاعم من الحيوان الابيض لو كان مساويا للحيوان الابيض
او اخص منه لكان اخص من الحيوان وقد فرضناه اعم من وجه ومنافي الاعم مناف
ونقيض الاعم مناف ثم مساوي الاخص اخص والاخص من الاخص اخص
والاعم من الاخص اما مساو او اعم او اخص او اعم من وجه كالحساس والجسم و
الانسان والابيض اذ كل اعم من الانسان الابيض الاخص من الحيوان

ونسبها الى الحيوان ظاهرة ولا يكون مباينا لان كل ما يصدق عليه الاخص
يصدق عليه ذلك الاعم وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه هذا
الاعم فبعض ما يصدق عليه ذلك الاعم يصدق عليه هذا الاعم من وجه من الاعم
اما اخص او اعم من وجه كالحيوان الابيض والابيض اذ كل اعم من وجه من اللاحيوان
الاخص من الحيوان ولا يكون مساويا ولا اعم اذ المساوي والاعم من الحيوان
اعم مطلقا من الانسان ولا مباينا لان مباين الاعم مباين للاخص وقد فرض
اعم من وجه منه ومنافي الاخص اما اخص او اعم من وجه او مناف او نقيض كاللاانسان
الابيض والابيض والجماد واللاانسان اذ كل مناف للانسان الاسود
الاخص من الانسان ولا يكون منافي الاخص مساويا للاعم لان الاخص مساوي
الاعم والاعم من الاعم اعم وقد فرض منافيا ونقيض الاخص اعم من وجه كاللا
مع الحيوان اذ لا بد ان يجتمع الانسان مع الحيوان واللاانسان الحيوان مساويا
للانسان واللاانسان يوجد بدون الحيوان لان اللاحيوان يستلزم الا
نسان فاللانسان الذي هو لاحيوان يوجد بدون الحيوان والحيوان
يجب ان يوجد بدون اللاانسان وهو الذي يوجد مع الانسان ثم مساوي
الاعم من وجه اعم من وجه والاعم من الاعم من وجه اما اعم او اعم من وجه كالجسم
واللااسود فان كل اعم من الابيض من وجه من الانسان ولا يكون مساويا
فان الاعم من الابيض وهو اعم من وجه من الانسان لو كان مساويا للانسان
اعم من وجه من الابيض لكان اعم من وجه من الابيض وقد فرض اعم مطلقا ولا
يكون اخص من الانسان لان كل ما صدق عليه الابيض صدق عليه
ذلك الاعم فلو كان ذلك الاعم اخص من الانسان فكل ما صدق عليه ذلك
الاعم يصدق عليه الانسان فيلزم كل ما صدق عليه الابيض صدق عليه
الانسان لكنه اعم من وجه هذا خلف ولا يكون الاعم من الابيض مباينا
الانسان لان بعض الانسان ابيض وكل ما يصدق عليه الاعم منه فنقيض

الانسان

الانسان يصدق عليه الاعم من الابيض والاخص من الاعم من وجه اما
اخص او اعم من وجه او مناف او نقيض كالفرس والحيوان واللاانسان الابيض
واللاانسان اذ كل اخص الجسم النامي الاعم من وجه من اللاانسان ونسب هذه
الاسود الى اللاانسان بينه ولا يكون مساويا ولا اعم فان الاخص من
الجسم النامي الاعم من وجه من اللاانسان لو كان مساويا للانسان او اعم
منه يلزم ان يكون مساوي الاعم من وجه والاعم من الاعم من وجه اخص وقد مر تناقض
والاعم من الاعم من وجه يحتمل الكل كالحساس والجسم النامي والانسان واللاحيوان
والجماد واللاحيوان فان كل واحد اعم من وجه من الابيض الاعم من وجه من
الحيوان ونسب هذه الاشياء الى الحيوان ظاهرة ومنافي الاعم من وجه
اما اخص او اعم من وجه او مناف كالانسان الاسود والاسود والفرس
الاسود اذ كل واحد مناف للابيض الاعم من وجه من الانسان ونسبها
الى الانسان كما ترى ولا يكون مساويا للانسان اذ مساويه اعم من وجه من
الابيض وقد فرض منافيا له ولا اعم منه اذ الاعم من الانسان لا يكون منافيا
للابيض وقد فرض منافيا ولا نقيضا له اذ نقيض الانسان يصدق على الاعم
من وجه منه وهو الابيض ضرورة وقد فرض منافيا له ونقيض الاعم من وجه اما
اخص كاللاحيوان واللاانسان فان اللاحيوان اخص من اللاانسان اخص
من الحيوان واما اعم من وجه كاللاانسان والابيض ولا يمكن ان يكون
مساويا ولا اعم لانه حينئذ يكون كل انسان لا ابيض ولا مباينا ولا يكون كل
انسان ابيض ثم مساوي المنافي مناف والاعم من المنافي اما اعم
من وجه او مناف او نقيض كالحيوان والاسود والفرس واللاانسان
اذ كل اعم من الفرس الاسود والمنافي للانسان ونسبها الى الانسان كما ترى
ولا يكون مساويا ولا اخص لان كل ما صدق عليه المنافي يصدق عليه الاعم
من المنافي فينعقد صغرى فلو كان الاعم من المنافي اخص من الشيء او مساويا له
يصدق كل ما صدق عليه الاعم من المنافي يصدق عليه الشيء فينعقد كبرى فيلزم

والانسان خ

او اعم

ثم نقيض نقيض م

كل ما صدق عليه نقيض المنافي يصدق عليه الشيء هذا خلف والاخص من
المنافي وهو الاعم من وجه من المنافي اما اعم من وجه او مناف كالاحمر والطويل والاسود
اذ كل اعم من وجه من الفرس المنافي للانسان الاحمر ونسبة هذه الاربع
الى الانسان الاحمر ظاهرة ولا يكون مساويا ولا اخص فان الاعم من وجه من
الفرس لو كان مساويا للانسان الاحمر او اخص يكون منافيا للفرس لان
مساوي المنافي مناف والاخص من المنافي مناف وقد فرض اعم من وجه
هذا خلف ولا يكون نقيضا لان الاعم من وجه من الفرس لو كان نقيضا للانسان
كان الفرس اعم من وجه من نقيض الانسان وهو محال لان الفرس مع هو مناف
صدقا للانسان يجب ان يكون اخص من نقيض الانسان ومنافي الانسان في لا يحتمل
ما سوى النقيض كالكاتب والطيران والانسان الاسود والاسود و
الفرس اذ كل مناف للحجر الاحمر المنافي للانسان ونسبها الى الانسان
ظاهرة ولا يقع نقيضا لان نقيض الانسان وهو اللاانسان يصدق على كل
ما ينافيه صدقا فلا يكون منافيا له ونقيض المنافي يعني فاعم منه كاللافرس اعم من الانسان
لان كل انسان لا فرس ولا يلزم ان يكون كل لا فرس انسانا بل يمكن ان يكون
لا انسانا لان الكلام في متنافيين صدقا فقط فيمكن ان يرتفعا فمساوي
النقيض في قوة النقيض والاعم من النقيض اعم من وجه لان الاعم من نقيض
الشيء نقيضه اخص من ذلك الشيء وقد ذكرنا ان نقيض الاخص اعم من وجه
والاخص من النقيض مناف صدقا والاعم من وجه من النقيض اما اعم
او اعم من وجه كالحيوان والابيض فان كلا اعم من وجه من اللاانسان
وهو نقيض الانسان ولا يكون مساويا ولا اخص فان مساوي
الانسان او الاخص منه مناف لنقيض الانسان وقد فرض اعم من وجه
ولا مباينا لان الاعم من وجه من نقيض الشيء يصدق على ذلك
الشيء والمنافي صدقا لنقيض الشيء اخص من ذلك الشيء لان
ما ينافي نقيض الشيء لابد ان يجتمع مع ذلك الشيء فلا يلزم ارتفاع

النقيضين

النقيضين فلا يكون مباينا له ولا اعم ولو من وجه لان هذا لا يكون
منافيا لنقيضه ولا مساويا لان مساوي الشيء ينافي نقيضه صدقا وكذبا وكلا
منافي منافي النقيض صدقا فقط فنقيض كونه اخص ونقيض نقيض الشيء
عين ذلك الشيء هذا هو شرح الجدول الاول واما الجدول الثاني وهو ان
ينسب الى الاعم من ذلك الشيء كل ما هو مساوي الشيء اي نسبة له
الى اعم من ذلك الشيء فتفصيله يوجب التطويل الممل فاحيلك على ضابط
يسهل استخراجه فاقول الاعم من مساوي الشيء اي نسبة له مع الاعم
من ذلك الشيء فلما ثبت ان الاعم من المساوي في الانتساب الى
الاعم من ذلك الشيء يصير بالنسبة اليه اعم من الاخص وقد
ذكر ان الاعم من الاخص يحتمل ما سوى المباين وهو المطلوب واذا اعتبر
الاعم من الاخص من الشيء اي نسبة له مع الاعم من ذلك الشيء
فطريقه ان الاعم من الاخص اما مساو او اعم او اخص او اعم من وجه
من ذلك الشيء فالمساوي يصير مساوي الاخص وهو اخص ثم الاعم
فينسب كل واحد الى الاعم فيصير اعم من الاخص وهو يحتمل جميع ما سوى
من ذلك الشيء فالمساوي يصير مساوي الاخص وهو اخص ثم الاعم
يصير اعم من الاخص وهو يحتمل جميع ما سوى المباين ثم الاخص يصير اخص
من الاخص وهو اخص ثم الاعم من وجه يصير اعم من وجه من الاخص وهو
اما اخص او اعم من وجه فجمعنا جميع ما حصل من الاحتمالات مكررة و
غير مكررة فعلم انه يحتمل ما سوى المباين وفي بعض النسخ كتب لفظ كل
ومعناه انه يحتمل كل النسب كما يقال الاخص من الاعم من الشيء اي نسبة
له مع الاعم من ذلك الشيء وطريقه ان الاخص من الاعم من الشيء يحتمل ما سوى النقيض بالنسبة الى
ذلك الشيء فبالنسبة الى الاعم منه يصير مساوي الاخص او الاخص من الاعم
او الاعم من الاخص او الاعم من وجه من الاخص او منافيا للاخص فمنافي
الاخص يحتمل ان يكون نقيضا له والباقي يحتمل ما سوى النقيض فثبت احتماله

الكل وقس عليها البواقي وهذا جدول شريف يطلعك على لوازم الشرطيات ونتايج القياسات وشرائطها المبنية على الاختلاف الموجب للعقم وغير ذلك وانا متفرد بابداع هذا ولم يسبقني احد في شيء منها الا في ثمانية وهي نسبة النقيض الى النقيض ونسبة النقيض الى العين والجدول هذا

	بالنسبة الى ذلك الشيء او مساويه	بالنسبة الى الاعم منه	بالنسبة الى الاخص منه	بالنسبة الى الاعم منه من وجه	بالنسبة الى المباين له صدقا	بالنسبة الى العقد او الى ما في قوته
بس	س	ح	ع	ه	ف	ف
عس	ع	سوى ن	ع	ع ه	سوى مع ح	ه
حس	ح	ح	سوى ق	سوى مع ع	ف	ف
هس	ه	ح ه	سوى س ح	كل	ع ه ف	ع ه
وس	ف	سوى س ع	ف	ح ه ف	سوى ق	ح
فس	ف	ه	ف	ح ه	ع	س
سع	ع	سوى ن	ع	ع ه	سوى س ح	ه
عع	ع	كذلك	ع	ع ه	كذلك	ه
صع	سوى ن	كل	كل	كل	كل	سوى س
هع	سوى س ح	كل	سوى مع	كل	كل	سوى ل
وع	ف	سوى س ع	ف	ح ه ف	سوى ق	ح
فع	ف	كذلك	ف	كذلك	كذلك	ح
سح	ح	ح	سوى ق	سوى مع ع	ف	ف
عح	سوى ن	سوى ن	كل	كل	سوى س ح	سوى س ح
حح	ح	ح	سوى ل	سوى س ح	ف	ف
هح	ح ه	ح ه	كل	كف	ع ف ه	ع ه
وح	سوى س ع	سوى س ع	كل	كل	سوى ق	سوى ق
فح	ه	ح ه	سوى س ح	كلـه	ع ه ف	ع ه ف
سه	ه	ح ه	كذلك	كل	كذلك	ع
عه	ع ه	سوى ن	كذلك	[illegible]	سوى س ح	ع ه ف
حه	سوى مع ع	سوى س ع	كل	كل	سوى ف	سوى ل
هه	كل	كل	كل	كل	كل	سوى كل
وه	ح ه ف	سوى س ع	ف	ح ه ف	سوى ق	ح
فه	ح ه	ح ه	كل	كل	ع ه ف	ع ه ف
سف	ف	سوى س ح	ف	ح ه ف	سوى ق	ح
عف	سوى س ح	كل	سوى مع ح	كلـه	كذلك	سوى ن
حف	ف	سوى س ع	ف	ح ه ف	سوى ق	ح
هف	ع ه ف	كل	سوى س ح	كلف	كلف	ح ع ه
وف	سوى ق	كلف	كف			سوى س
فف	ع	سوى ن	ع	ع ه	سوى مع ح	ه
سق	ق	ه	ف	ح ه	ع	س
عق	ه	ح ه	سوى مع ع	كف	ع ه ف	ع ه
حق	ف	سوى مع ع	ف	ح ه	ع	سف
هق	ع ه	سوى ن	سوى مع ح	كل	سوى مع ح	ع د
وق	ح	ح	سوى مع	سوى مع ع	ف	ف
ن ع	عند المساواة	ح	ح	ه	ف	ع

نعلم ان نقيضي المتساويين متساويان والا يصدق احدهما مع عين الآخر ونقيضي الاعم والاخص على عكسهما لئلا يجتمع نقيض الاعم مع عين الاخص ويلزم التساوي س اي كل ما يصدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص والا يصدق عليه الاخص فيلزم اجتماع نقيض الاعم مع عين الاخص ولا يلزم ان كل ما صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم لانه ح يلزم مساواة النقيض فيلزم مساواة عينيهما لان نقيضي المتساويين متساويان وقد فرض اخص هذا خلف ولا ينتقض بامر يعم المفهومات لما مر واوردوا هذا النقض على نقيضي المتساويين وكذا على نقيضي الاعم والاخص وهو انه لا نسلم انه يلزم نقيض الاعم مع عين الاخص وانما يلزم ان لو كان لهما نقيض فان الامر الذي يعم المفهومات لا نقيض له وقد مر جوابه واعلم ان صاحب القسطاس قال ان الممكن العام نقيضه ضروري الطرفين فلا يلزم صدق الممكن العام عليه ولا يلزم ان كل ممتنع ممكن عام بل الممتنع الذي عدمه فقط ضروري وفيه نظر لان ضرورتي الوجود والعدم في الخارج وجوده ليس بضروري في الخارج ولا يلزم من توهمنا هذا المفهوم كونه كذلك في الخارج فان اجتماع النقيضين في الخارج من حيث انه مفهوم ما شيء آخر ومن حيث انه يصدق عليه انه كذا في الخارج شيء آخر وليس الثاني لازما للاول

ويبن

ري

لانه ما كليا واذا ثبت ان مفهوم ضروري الوجود والعدم ليس
بضروري في الخارج لا يصدق انه ضروري الوجود والعدم فيصدق
عليه سلب ضرورة الوجود فيصدق عليه الامكان العام وهو سلب
ضرورة احدهما فان قلت مفهوم ضروري الوجود والعام في الخارج
ان لم يصدق انه ضروري الوجود والعدم في الخارج يتاكد الاشكال
او هو ان نقيض الامكان العام لا يصدق على شيء ما لانه لا يصدق
على ضروري الوجود والعدم ولا يصدق ايضا على ما ليس بضروري
الوجود والعدم لانه نقيضه فلا يصدق على شيء ما فعلم انه لو لم يجب
بجواب صاحب القسطاس يتاكد الاشكال قلت هذا مغالطة لان
ضروري الوجود والعدم المذكور اولا وهو الذي نقصد به مفهوما
وهو نقيض الامكان العام لا ضروري الوجود والعدم المذكور
ثانيا وهو ان يصدق انه ضروري الوجود والعدم خارجا فلا يلزم
ان نقيض الامكان العام لا يصدق على شيء ما على انه صادق
على جزئياته وهو ضروري الوجود والعدم نحو ذهن زيد ونحو
ذلك فافهم فانه دقيق جدا م والاعم والاخص من وجه ان
امتنع ارتفاعهما كاللاانسان والحيوان فنقيضاهما متباينان
والا كالحيوان والابيض فاعم واخص من وجه فاللازم المباينة
الجزئية لئلا يلزم المساواة او العموم بين عينيهما س اي ان
لم يثبت بين النقيضين المباينة الجزئية وهي ان يصدق
كلا منهما على بعض ما لا يصدق عليه الاخر فاما ان يصدق احد
النقيضين على كل ما يصدق عليه الاخر وبالعكس وهو
المساواة او لا بالعكس فالعموم مطلقا فان كان اي النقيضان
متساويين يلزم المساواة بين عينيهما وان كانا اعم واخص

يلزم

يلزم العموم والخصوص مطلقا بين عينيهما وقد فرض العموم من وجه م لانه
والمتباينان ان ارتفعا فنقيضاهما متباينان جزئيا والا فكليا س لانه ان
امكن ارتفاعهما كالانسان والفرس فنقيضاهما يصدقان على شيء وهو الحمار
ومع ذلك كل من نقيضيهما يصدق على بعض ما لا يصدق عليه الاخر اذ نقيض
الانسان يصدق على الفرس ولا يصدق عليه نقيض الفرس ونقيض الفرس
يصدق على الانسان ولا يصدق عليه نقيض الانسان وان لم يمكن ارتفاعهما
كالفرد والزوج فكل ما ليس بفرد زوج وكل ما ليس بزوج فرد فبين النقيضين
تباين كلي م فنسبة الشيء الى نقيض الاخر كنسبة الاخر الى نقيض الاول س اي
اذا كان ج مساويا لنقيض ب فنقيض ب مساو لنقيض ج لان نقيض المساوي
مساو فان احدهما ج والاخر نقيض ب فنقيضاهما اي نقيض ج
وعين ب متساويان واذا كان ج اعم من نقيض ب فب اعم من نقيض ج واذا
كان ج اخص من نقيض ب فب اخص من نقيض ج واذا كان ج نقيضا لنقيض ب
فب نقيض لنقيض ج لان معنى قولنا ان ج نقيض لنقيض ب ان ج مساو لب
فب نقيض ج اي مساو لج م الا ان يكون عموما من وجه ومباينة بحيث يرتفعان
س اي الا ان يكون النسبة عموما من وجه فان ج اذا كان اعم من وجه من نقيض
ب لا يلزم ان يكون ب اعم من وجه من نقيض ج كالحيوان فانه اعم من وجه من
نقيض الانسان لا يلزم ان يكون الانسان اعم من وجه من نقيض الحيوان وكذا
اذا كانت النسبة المباينة بحيث يمكن ان يرتفع المتباينان فان الانسان يباين
نقيض الحيوان وليس الحيوان مباينا لنقيض الانسان ثم قيد التباين بحيث يرتفع
المتباينان احترازا عن النقيضين كما مر وقوله فنسبة الشيء الى نقيض الاخر انما
جاء بكلمة الفاء لكون هذا الحكم متفرعا على ما ذكر من احكام النقيضين فان
ج اذا كان مساويا لنقيض ب في احد الطرفين ونقيض ب هو المساوي
الاخر وقد ذكر ان نقيضي المتساويين متساويان فنقيض نقيض ب اي عين ب

قام

وهكذا اذا كان ح اخص من نقيض ب فنقيض نقيض ب اى عين ب اخص من
نقيض ح والحكم في المستثنى وهو ان يكون النسبة عموما من وجه ايضا الى مبنى على
ما ذكر من النسبة بين نقيض الاعمين من وجه والمباينين م ثم عين المساوى
يناقض نقيض الاخر ولا ينقض بما ذكر س اى بمفهوم يعم جميع المفهومات م وبين
الاعم ونقيض الاخص عموم من وجه مع منع الخلو س اما العموم من وجه فقد مر
في شرح المتن ولان نقيض الاخص اعم من وجه واما منع الخلو فلانه لا يمكن ارتفاعهما
لانه يلزم ح عين الاخص مع نقيض الاعم م وعلى العكس لا يجتمعان وقد يرتفعان
س اى الاخص مع نقيض الاعم لا يجتمعان وقد يرتفعان اى يكون نقيض الاخص
مع عين الاعم م والاعم من وجه يجتمع مع نقيض الاخر ويصدق بدونه و
نقيض الاخر قد يصدق بدونه كنقيض الابيض بدون الحيوان وقد لا نقيض
اللاانسان بدون الحيوان فبينهما عموم من وجه او مطلقا س فالابيض
من وجه من نقيض الحيوان وكذا الحيوان من نقيض الابيض والحيوان اعم مطلقا
من نقيض اللاانسان وهو الانسان وكذا اللاانسان اعم مطلقا من نقيض
وهو اللاحيوان م والمباين مساو لنقيض الاخر او اخص س اى اذا كان المباينان
بحيث لا يرتفعان وهما النقيضان وما في قوتهما فكل واحد منهما مساو لنقيض الاخر
وان كانا بحيث يرتفعان فكل اخص من نقيض الاخر وقد تم م فصل ماهية الشئ
تمام ما يحمل عليه بحسب التابع المحمول س اى تمام ما يحمل على الشئ بما هو هو لكن بشرط ان لا
حمله على الشئ بتبعية محمول اخر لذلك الشئ فان الانسان يحمل عليه الوجود والكاتب
والضاحك وعريض الظفر ومنتصب القامة والجسم النامي والحساس والمتحرك
بالارادة والناطق نطقا عقليا الى غير ذلك فيجمع جميع ما يحمل عليه ثم ينظر فيها
فالامور المفارقة تميز فانها ليست من الماهية فبقى الامور اللازمة ثم ينظر فيها
فكل ما يحمل عليه بتبعية شئ اخر كالضاحك فانه يحمل عليه بتبعية انه متعجب ثم
المتعجب يحمل عليه بتبعية انه ذو نطق عقلا فبالضرورة ينتهي الى ما لا يكون حمله

في تحقيق حقيقة الماهية

عليه بتبعية

عليه بتبعية امر آخر لئلا يتسلسل المحمولات فذلك الامر المحمول بلا واسطة هو الماهية
او جزؤها لان ما يحمل عليه بلا واسطة ان كان امرا واحدا فالماهية بسيطة وان كان
عدة امور فتمامها هو الماهية وكل منها جزء الماهية فما ذكرنا من تعريف الماهية حد تام
لها مع انه ضابط كلي يسهل معرفة ماهية الاشياء التي هي في غاية الصعوبة لولا هذا
الضابط واما تعريفها المشهور وهو ما به الشئ هو هو فغير مرضي لان الشئ في قولهم ما به
الشئ هو امر عام فالشئ الذي يكون الانسان به انسانا كان ماهيته لنهاية ما
يجب ان يكون الشئ والذي يكون الموجود به موجودا ماهية الموجود لان الشئ
يطلق على الموجود كما هو يطلق على الانسان لكن الشئ الذي يكون الموجود به
موجودا هو العلة فيكون العلة ماهية الموجود وهذا خلف وان اريد بالشئ
معنى اخر او معنى اخص فما ذكرنا فلا دلالة للفظ عليه ومثل هذا في التعريفات غير مرضي
وايضا لا يصح ان يقال ان الشئ الذي بسببه يكون الانسان انسانا هو
ماهية الانسان لان الباء للسببية فماهية الانسان شئ هو سبب لنفسه
وشئ هو سبب كون الانسان انسانا وكل ذلك حشو وايضا الشئ الذي
يكون زيد به زيدا هو الانسان مع تشخص زيد فان كان هذا ماهية زيد لا يصح
قولهم ان النوع تمام ماهية اشخاصه ولا يرد هذا على تعريفنا لان التشخص انما
يحمل عليه بتبعية الوجود فلا يكون من الماهية م ثم الكلي ان كان تمام ماهية
اشخاصه فنوع حقيقي وان كان خارجا وهو التابع مختصا بها فخاصة وغير
مختص فعرض عام وان كان جزءا فان كان تمام الجزء المشترك بينها وبين الاخرى
فجنس والا ففصل س اعلم ان المعتبر في هذه الاقسام الحيثية فان الكلي
يمكن ان يكون احد الاقسام الخمسة بحيثية مع انه بحيثية اخرى يكون قسما اخر كما
ان المتحرك جنس للمتحرك بالارادة مع انه خاصة للجسم على ما سيأتي م لان
آ لو كان جزء المحمول لجميع ما سواه يلزم نفي تعدد البسائط بعينه على ما ليس جزءا
محمولا له تميزا ذاتيا س اعلم انه قد ذكر ان آ لو كان جزء المحمول لجميع ما سواه يلزم

نفي البسائط اعترض عليه انه ان اريد نفي البسيط فلا نم لزومه لجواز ان يكون آ بسيطا
وان اريد نفي تعدد البسائط فلزومه مسلم لكن امتناعه ممنوع لانه انما يمتنع نفي
البسيط لانه لولاه لزم تركب كل ماهية من اجزاء غير متناهية ثم تركب كل جزء
منها من اجزاء غير متناهية وهو محال ويندفع هذا المحال بان يكون جزء واحد بسيطا
فيكون جزءا لجميع ماسواه فقال في المتن يلزم نفي تعدد البسائط وهو محال لان
التركيب يمتنع ان يقع من اجزاء غير متناهية فيكون في التركيب لا اول جزء اى كل واحد منها
يكون بسيطا والمتأخرون لما عجزوا عن جوابه اى امتناع نفي تعدد البسائط قرروا البرهان
على وجه لا يرد عليه ذلك الاعتراض وهو ان لا يقال آ لا يكون جزءا محمولا لجميع
ماسواه بل يقال آ لا يكون جزءا محمولا لجميع ماهيات اذ لو كان جزءا لنفسه وهو محال
فيميز الماهية عما ليس جزءا لا يقول يحتمل هذا البرهان لا يجوز ان يكون الشيء فصلا
للماهية باعتبار انه يميزها عن بعض ذلك الفصل وهذا في غاية البعد في تركب
الماهية من غير ذلك الفصل يميزها عن ذلك الفصل والبعض قرروا البرهان
هكذا وهو ان آ لا يكون جزءا محمولا لجميع ماسواه اذ لو كان لا يكون شيء
آخر وهو ب مثل جزءا محمولا لجميع تلك الماهيات لان اجزاء ب لكونه جزءا
لجميع ماسواه وليس ب جزءا لنفسه فيكون آ تمام المشترك المحمول والمقدر خلافه
فهذا البرهان يدل على امتناع كون الشيء جزءا محمولا لجميع ماسواه لكن مخصوصا
بهذا التقرير وهو ان لا يكون تمام الجزء المشترك وانه قد ثبت ذلك
مطلقا من غير اختصاص بذلك التقدير فبيانه انا نكون اعم وانه م ولان آ
وهو جزء محمول لـ ج ان لم يكن مشتركا بين د وغيره ففصل والا فان كان تمام
المشترك بينهما فجنس والا يكون جزءا من تمام وهو ح بين د و ة فان ساوى
آ ح كان فصلا له والا كان اعم اذ الجزء لا يكون اخص وقوله وجه فيكون آ
مشتركا بين ح و ز فيكون كذا بين د و ز ولا يكون تمامه بينهما اذ المقدر خلافه
فيكون مساويا لتمامه وهو ب لئلا يتسلسل س تقريره ان آ وهو جزء محمول لـ

وهو ماهية الانسان مثلا ان لم يكن مشتركا بين الانسان وغيره اي جزءا محمولا
على غير الانسان ففصل وان كان تمام المشترك بينهما اي تمام الجزء المحمول على
الانسان وغيره فجنس وان لم يكن تمام المشترك بين الانسان وغيره كان
بعضا من تمام المشترك وتمام المشترك هو ح اي الحيوان بين د و ة اي بين
الانسان والفرس مثلا فح آ ان كان مساويا للتمام المشترك وهو الحيوان
ان يكون جزءا محمولا عليه لا على غيره ففصل له فيكون للانسان فصل جنس
وان لم يكن مساويا كان اعم اذ الجزء لا يكون اخص ولا اعم من وجه ولا مباينا
فيكون آ تماما مساويا او اعم فاذا لم يكن مساويا كان اعم اي جزءا محمولا على ح و ب
اي على تمام المشترك وهو الحيوان وغيره وهو الشجر مثلا فيكون جزءا محمولا على د و ب
اي على الانسان والشجر ولا يكون تمام المشترك بينهما اذ المقدر خلافه
وفرضنا تمام المشترك بين الانسان والشجر ب فان كان آ مساويا لـ ب
اي جزءا محمولا عليه لا على غيره ففصل وان لم يكن مساويا يكون محمولا عليه وعلى
غيره فنتكلم عليه كما قررنا الى ان ينتهي الى المساواة او يتسلسل فيكون للماهية اجزاء
غير متناهية م قيل لا نم كونه تمامه جنسا اذ ذاتية لتلك الماهية لم يعلم وكذا
محموليته عليها ولا نم التسلسل اذ يكفي لكون آ اعم من ب وجود آ في ح بدونه
ت س هذه ثلثة اعتراضات ذكر صاحب القسطاس الاول لا نم
انه لو كان تمام المشترك بينها وبين الغير كان جنسا وانما يكون جنسا
ان لو كان ذاتيا اي جزءا لذلك الغير وهو غير معلوم الثاني انه انما يكون جنسا
ان لو كان محمولا على الغير وهذا ايضا غير معلوم الثالث ان التسلسل ممنوع
لان آ يمكن ان يكون اعم من تمام المشترك الثاني ولا يلزم التسلسل اذ يكفي
لكونه اعم منه ان يوجد في تمام المشترك الاول بدون تمام المشترك الثاني
لم لا يجوز ان يكون تمام مشترك الثاني اي بين الانسان والشجر الجسم
النامي المنتصب القامة مثلا ويكون آ هو النامي فيكون اعم من تمام المشترك

الثالث بان يكون موجودا في تمام المشترك الاول وهو الحيوان بدون تمام
المشترك الثاني م ولا يرد الاولان لان الغرض هنا الجزء المحمول والمراد بالمشترك
هنا جزء محمول على الشيء وغيره وبالمساوي جزء محمول عليه فقط وان شئت
تبديل العبارة فنقول ج وهو جزء محمول على د ان لم يكن كذا على غيره وايضا
تقول ان لم يكن كذا على غير ح مقام قولنا ان ساوى آ ح س وانما لا يرد
الاولان لان البحث في تقسيم الكلي بالنسبة الى الجزئيات فهو ان كان جزءا
لماهية كان جزءا محمولا ومعنى المشترك ما يكون ثابتا للشيء وغيره فقولنا
ان جميع الجزء المحمول مشترك بين الشيء وغيره ان يكون جزءا محمولا
على الشيء وغيره فعلى هذا معنى المساواة المذكورة هنا ان يكون جزءا محمولا
على الشيء فقط فالاعتراض الذي يندفع بادنى تغيير للكلام لا ينبغي ان يذكره
المحققون بل يجب ان يغيروا الكلام على وجه يسقط الاعتراض كما هو
في مقام يفهم ذلك التغيير من سياق الكلام م ولدفع الثالث بتغيير هكذا
آ ان لم يكن جزءا محمولا على غير تمامي المشتركين ففصل وفي المراتب الاخر تقول
ان لم يكن كذا بين تمامات المشترك المذكورة س اعلم ان البرهان المذكور
افاد آ ق الى ان فصل تمام مشترك احدهما بين الانسان والفرس والآخر
بين الانسان والشجر فتقول آ ان لم يكن جزءا محمولا على غير تمامي المشترك
ففصل على ما سبق انه لا يكون جزءا لجميع الماهيات لتنزه عنها ليس جزءا لها ان
كان جزءا محمولا على غير التمامين المذكورين كان جزءا محمولا على الماهية وعلى ذلك
الغير ولا يكون تمام المشترك بينهما بل بعضا من تمامه فيحصل تمام مشترك ثالث
فان لم يكن آ جزءا محمولا على غير التمامات المذكورة ففصل وان كان فيتكلم
عليه كما مر فيتسلسل م وفي الفسخ لدفع الثالث قد يقال هكذا آ لا يكون تمام
المشترك بين ح و ر والا كان كذا بين ق و ر والمقدر خلافه ثم منع انه لو
كان تمامه بين ح و ر وكان كذا بين ق و ر س البرهان المذكور افاد آ ان

الى قولنا

الى قولنا ان آ ان كان اعم من تمام المشترك كان مشتركا بينه وغيره فنقول
لا يمكن ان يكون تمام مشترك بين تمام المشترك الاول و ح وبين غيره اذ لو
كان لكان تمام المشترك بين الماهية وهي ق وغيره والمقدر خلافه ثم قال بعضا
القطاس منع التسلسل ان اندفع على هذا التقدير لكن لزم منع آخر وهو
ان يقول لا نم انه ان كان تمام المشترك بين تمام المشترك وغيره كان تمام
المشترك بين الماهية وذلك الغير م فاقول تقريره هكذا لو كان تمامه
بين ح و ر كان جنسا لهما وهو المطلوب ولا يخفى ان هذا الرد المنع اذ اشتراك
الاخص مع غيره في جزء محمول لا يكون كذا للاعم بثبت انتاجه س اي
نقول آ ان كان مساويا لتمام المشترك الاول كان فصلا وان لم يكن كذا وبا
كان مشتركا بين تمام المشترك الاول وبين الغير فح نقول ان كان تمام المشترك
بين تمام المشترك الاول وغيره كان جنسا وهو المطلوب ولا يقول انه لا يكون
تمام المشترك بين التمام الاول وغيره اذ لو كان لكان تمام المشترك
بين الماهية وذلك الغير حتى يرد المنع فان هذا المنع وارد لانه يمكن
اشتراك الاخص مع شيء في جزء محمول لا يكون هو جزءا محمولا للاعم مثل
ان يكون الناطق مثلا جزءا محمولا على الانسان وعلى الملك او الفلك مع
انه ليس جزءا محمولا للحيوان والجسم النامي فالجسم الناطق هو تمام المشترك
بين الانسان والملك عند المتكلمين وبين الانسان والفلك عند
الحكماء مع تمام المشترك بين الحيوان والملك الجسم عند المتكلمين والجوهر عند
الحكماء وبين الحيوان والفلك الجسم اتفاقا فيجوز تركب الماهية من امرين
كل منهما اعم من الآخر من وجه كالحيوان والناطق وعند المتقدمين
لا نم ان الفصل علة لحصة النوع من الجنس فان قبل هذا المنع ان اندفع لكن
لزم منه منع آخر وهو ان يقال لا نم انه لو كان تمام مشترك بين تمام المشترك
وغيره كان جنسا لان الذي يكون جزءا للماهية جنسا للماهية او فصلا لها ولم

يلزم وذلك بناء على المنع الذي ذكرتم وهو ان تمام المشترك بين تمام المشترك
وغيره يمكن ان يكون تمام المشترك بين الماهية وذلك الغير فلنا ان نثبت
هذه الدعوى وهو ان تمام المشترك بين تمام المشترك وغيره تمام المشترك
بين الماهية وذلك الغير فظاهر وان لم يثبت هذه الدعوى نقول الجنس اعم
من ان يكون قريبا او بعيدا فيراد بالبعيد جنس الجنس وجنس جنس الجنس وعلى
هذا م فالمقول في جواب ما هو على كثيرين مختلفين في الماهية جنس ومتفقين
فيها نوع حقيقي وما يقال عليه وعلى غيره الجنس قولا اوليا اضافي فخرج بالاول
الصنف س ذكر في الملخص ان قيد الاولى احتراز عن الجنس البعيد فان النوع
الاضافي انما هو بالقياس الى القريب فالمتأخرون زيفوا هذا الكلام و
قالوا انه على خلاف مذهب القوم لانهم يجعلون نوع السافل نوع الانواع
وانما يكون كذلك ان لو كان نوعا لكل ما فوقه من الاجناس بل هو احتراز عن الصنف
فان الصنف لا يحمل عليه شيء من الاجناس قولا اوليا اصلا بل بواسطة النوع لما
عرف من مذهبهم ان حمل كل عال على غيره بواسطة حمل السافل عليه اما النوع
فلا بد ان يحمل عليه جنس ما حملا اوليا فاقول تزييفهم كلام الامام غير صحيح
لان قولهم بانه نوع الانواع لا يدل على انه نوع للبعيد بل نوع النوع لذلك
قولهم بان حمل العالي بواسطة حمل السافل يفيد قول الامام فيكون كل واحد
من الاحترازين صحيحا واجب الاعتبار م وهو يغاير الحقيقي لانه وجب
التركب من جنس وفصل لا هذا س اي الحقيقي لاحتمال ان يكون بسيطا
م ولانه مقيس الى ما فوقه وذا اي الحقيقي س لان الاضافي ما يقال
عليه الجنس والحقيقي هو المقول على كثيرين متفقين فهذا المفهوم تغاير
ذلك المفهوم م واخصيته المقول على كثيرين الجنس لا يبطل جنسيته لكونه
اعم فرادا واخص من حيث انه جنس س هذا اعتراض على تعريف الجنس وهو
انه ان كان هذا احد الجنس لكان المقول على كثيرين جنسا لكنه ليس

كذا

كذا لانه ان كان جنسا كان جنسا مخصوصا فيكون اخص من الجنس المطلق فلا يكون
جنسا له فاجاب بان المقول على كثيرين اعم من الجنس بالذات فيتناول الجنس
والكليات الاربع فان الجنس والنوع واخواتهما مركبات عقلية اعتبارية
فالمقول على كثيرين مختلفين في الماهية في جواب ما هو اذا اعتبر ماهية مركبة فالمقول
على كثيرين تمام المشترك بينه وبين باقي الكليات فهو بالذات جزء اعم للجنس فالجنسية
عارضة لتلك الطبيعة كما ان الجنسية عارضة لطبيعة الحيوان فباعتبار عروض
الجنسية صار جنسا معينا فبهذا الاعتبار صار اخص من مطلق الجنس م والجنس
بفهم
المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي لكونه نسبة متأخرة عنه ولا المنطقي اما اضافية فلتضايفهما
س اذ معنى الجنس المنطقي كونه مقولا على كثيرين مختلفين ومعنى النوع المنطقي الاضافي
كونه بحسب الجنس واذا كان كل منهما مضافا الى الاخر لا يمكن تصور احدهما بدون
الاخر ويسمى هذا دورا معية وهو غير ممتنع وكل شيئين بينهما دور معية لا
يكون احدهما جزء الاخر فان الجزء لا بد ان يكون متقدما بالذات م واما حقيقية
فلامكان تصوره دونه س اي لامكان تصور النوع المنطقي الحقيقي وهو كونه
مقولا على كثيرين متفقين في الماهية بدون الجنس المنطقي فلا يكون هذا
جزءا لذلك م ولا العقلي لانه غير جزئه س اي الجنس المنطقي لا يقوم النوع
العقلي لان مقوم الشيء ليس الا اجزاؤه والنوع والعقلي اجزاء في النوع
الطبيعي والمنطقي فالجنس المنطقي ليس من اجزائه م فالجنس العقلي لا يقوم نوعا س
اي واذا ثبت ان الجنس المنطقي لا يقوم نوعا ثبت ان الجنس العقلي لا يقوم
نوعا لانه ان كان العقلي مقوما كان جزؤه وهو المنطقي مقوما م والجنس
الطبيعي يقوم النوع الطبيعي الاضافي والعقلي لتقويمه جزءه لا المنطقي لان
مقوم المعروض ان قوم العارض فهو بعضه س اي الجنس الطبيعي لا يقوم النوع
المنطقي لانه مقوم لمعروض النوع المنطقي وهو النوع الطبيعي فمقوم المعروض
ان قوم العارض فالذي فرض بتمامه عارضا لا يكون عارضا بل يكون البعض

هذا الشخص عارضا وهو بعض الآخر الذي ليس جزء المعروض م وقيل ان وجد
الجنس لتخصص والا لا يقوم الجزئي الخارجي س هذا اعتراض على ان الجنس لا يقوم
جزئياته الخارجية لان الجنس غير موجود لانه ان وجد يصير شخصيا واذا لم
يكن موجودا لا يكون جزء الموجودات م وجوابه بان معروض التشخص
واحد بالنوع معقول على كثيرين ضعيف اذ لا عارض ولا معروض الا في الذهن
س فقد اجيب عن الاعتراض بانه ان وجد لا يصير متشخصا بل يكون امرا واحدا بالنوع
معقولا على كثيرين مختلفين في الماهية لكن التشخص يكون عارضا له لانه في ذاته
متشخص فاقول هذا الجواب ضعيف لان العارض والمعروض ليس الا في العقل
اما في الوجود الخارجي فلا لما سبق تحقيقه م والجنس اما اعم الاجناس وهو جنس
الاجناس واخصها وهو السافل او متوسطا ومفرد اي ليس فوقه ولا تحته جنس وكذا
النوع الاضافي بالنسبة الى الانواع والسافل نوع الانواع والجنس ان كان جوابا
عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه فقريب وعنها وعن بعض ما يشاركها بعيد وكلما
زاد مرتبة زاد جواب س فاذا سئل عن الانسان مع كل ما يشاركها في الحيوان فجوابا
بالحيوان واذا سئل عن الانسان مع بعض ما يشاركها في الجسم النامي فان كان ذلك
المشارك الشجر فالجواب الجسم النامي وان كان المشارك الفرس فالجواب الحيوان فحصل
جوابان وزاد مرتبة اخرى كما اذا سئل عن الانسان مع ما يشاركها في الجسم فان
المشارك الجماد فالجواب الجسم وان كان المشارك الشجر فالجواب الجسم النامي وان
كان المشارك الفرس فالجواب الحيوان فحصل ثلثة اجوبة وعلى هذا فهذا مبني
على ان تمام المشترك بين تمام المشترك وغيره تمام المشترك بين الماهية
وغيرها م والجنس العالي والمفرد يباينان كل نوع اذ لا نوع الا وفوقه جنس س
اي لا شيء من مراتب النوع الاضافي الا وفوقه جنس فلا يقع شيء منهما جنسا عاليا
او مفردا م والنوع السافل والمفرد يباينان كل جنس اذ لا جنس الا وتحته نوع س
لكن ليس تحت النوع السافل والمفرد نوع م وبين الباقي عموم من وجه س اي بين

القريب

القريب كالاجزاء المميزات فاذا تركب الشيء من امرين متساويين فكل واحد منهما
اما جنس او فصل وليس شيء منهما جنسا لعدم الاشتراك فكان فصلا ولا يمكن
ان يكون كل منهما فصلا بعيدا او المجموع فصلا قريبا لان المجموع نفس الماهية فيكون
الشيء فصلا لنفسه فيكون كل منهما فصلا قريبا فان اريد بكمال الجزء المميز الجزء الذي
يقع به التمييز ولا يقع التمييز بغيره فكل واحد لا يكون كمال الجزء المميز لان التمييز يقع
بالآخر وان اريد بكمال الجزء الذي يقع بالآخر وان اريد بكمال الجزء الذي يقع
به التمييز ولا يحتاج في التمييز الى غيره فكل واحد بهذه المثابة فلا يجب ان يكون واحدا
وهو الذي لا يحتاج اليه فانتقض بنا كون القريب واحدا على ان القريب
كمال الجزء المميز لكن امكان التركيب من متساويين لا ينتقض بنا كون القريب
واحدا على الامر الاول وهو علية الفصل للحصة لان على تقدير تركيب الماهية
من متساويين يمكن ان يكون كل واحد منهما قريبا لان امتناعه انما يكون لتوارد
علتين على معلول واحد بالشخص وهذا المحال والعلية مخصوصة بما اذا تركب
الماهية من الجنس والفصل لان الفصل علة لحصة النوع من الجنس فاذا تركب هنا
الماهية من امرين متساويين لما هناك لا جنس فلا يكون الفصل هنا علة فلا
امتناع في تعدد الفصل وانما الامتناع مخصوص بصورة تركب الماهية من الجنس
والفصل لان لزوم المحال هو التوارد مختص بتلك الصورة م ثم الفصل الناطق
لا النطق وكذا البواقي اذ المحمول مواطاة ح س اي المحمول مواطاة فقسم على الكليات
الخمس والفصل واحد منها فيكون محمولا مواطاة وهو الناطق لا النطق وكذا
البواقي فان خاصة الانسان الضاحك لا الضحك والعرض العام الماشي لا المشي
اذ لابد ان يكون محمولا مواطاة م ثم لا امتناع في تبادل الجنس والفصل بحسب
شيئين لان الامتناع بناء على العلية ولم يثبت س كالناطق مثلا فانه فصل
للانسان بالنسبة الى الفرس والحيوان جنس ثم بين الانسان والعقل الناطق
جنس والحيوان فصل ولا امتناع في هذا اذ الامتناع مبني على ان الفصل علة

واحدا وان عني كل جزء يحتاج اليه في التمييز فكل واحد منهما متعينا م

فيمنع ان ينقلب العلة معلولا لكن العلية لم يثبت فلا دليل على الامتناع على
ان امثال المذكور يوجب وجوده م ثم كل من الخاصة وغيرهما اما غير شامل وجودا
اما مفارق او لازم للوجود كالتعين او للماهية يحتاج الى وسط او لا فذلك
بعيد وذا قريب ولولا انا علمنا كل لزوم او التسلسل س اى لو كان كل لزوم
قريبا لا يحتاج الى الوسط فيكون كل لزوم معلوما من غير توقف على وسط ولو كان
كل لزوم بعيدا يحتاج كل لزوم الى وسط فلا ينحصر العلم بلزوم ما وكل من الامرين
منتف م وذا بين س اى القريب لازم بين م بمعنى ان تصوره مما كاف للجزم لا
بمعنى انه يلزم من تصوره تصور اللازم وقيل لولا هذا س اى القريب بالمعنى الثاني
م لاحتاج القريب الى وسط فعلت لا بل الى تصور اللازم س اى لا نم انه لولا القريب
بالمعنى الثاني لزم احتياج القريب الى وسط بل يلزم احتياج القريب الى تصور اللازم
م ونفي اللزوم بلزوم التسلسل س اى قيل لا لزوم بين الشيئين اذ لو كان فان
لم يكن لازما امكن عدمه فيمكن انفكاك احد الشيئين عن الاخر وان كان لازما فبينهما
لزوم فيتكلم فيه ويتسلسل م واجيب بالتزامه في الاعتباريات س اى التسلسل في
الاعتباريات غير ممتنع بل واقع م وبكونه لا في جهة مبدء اذ لزوم اللزوم متاخر عنه
لكونه نسبة س اى انما يمتنع التسلسل في جهة المبدء كالتسلسل في العلل اما التسلسل في غير طرف المبدء فغير ممتنع كالتسلسل في المعلولات
بان لا يقف المعلولات بل يكون بعد كل معلول معلول اخر ففي هذه الصورة ان لزم التسلسل
في الطرف الاخير لان اللزوم نسبة وهي متاخرة عن المنتسبين فيلزم من كل
لزوم لزوم اخر متاخر م والحق انه امر عقلي ليس في الاعيان الا منشاءه بحيث
يمكن العقل من اختراع اعتبارات ليس لها حد معين فيه مطابقة لما في الاعيان
لوجود منشاءها فيها س اعلم ان تحقيق الكلام ان يقال ان معنى قولنا اللزوم بين
الشيئين ان اللزوم بين الشيئين ليس امرا موجودا وهذا حق ودلالة البرهان
المذكور على هذا المطلوب قطعية لانه لو كان امرا موجودا يجب ان يكون لازما للزوم

والا يمكن ان يكون اللزوم بدونه فلا لزوم بينهما لان معنى اللزوم ان يكون
بينهما امر موجود وهو اللزوم بينهما ولم يوجد واذا كان لازما فبينهما لزوم اخر
موجود ثم هذا اللزوم لازم فيلزم التسلسل في الامور الموجودة وايضا في جهة المبدء
لان اللزوم الاول محتاج الى الثاني والثاني الى الثالث الى غير النهاية وان عنى
ان الشيء ليس لازما لشيء اخر ويكون اللزوم اعتباريا فهذه الدعوى باطلة والبرهان
لا يتم لانه لا يلزم التسلسل فان العقل يتمكن من اختراع اعتبارات هي اللزوم ولزوم
اللزوم الى غير ذلك فاذا توقف العقل عن الاعتبار انقطع الاعتبار وتلك الاعتبارات
مطابقة لما في الاعيان لوجود منشاءها فيها وهو ان الشيئين وجدا في الخارج
معا م وقيل لا لازم للبسيط لانه يصير فاعلا وقابلا معا وايضا يصير مصدرا لاثرين
واجيب بمنع الاول وامكان الثاني في خصوصا في الاعتباري س اى لا نم انه يصير
فاعلا وقابلا وسلمنا انه يصير مصدرا لاثرين وهما اللازم واللزوم لكن لا نم انه
ممتنع اذ يصح ان يصدر عن الواحد اكثر من الواحد خصوصا في الاعتباريات كاللزوم
فلا م ثم اللزوم اما بين مفهومين حملا او وجودا او ذا بين العلة والمعلول او بين
متضايفين س اى كلما صدقت هذه وجب ان يصدق تلك م وقد يجتمع بعض الخمسة
وكلها فالحساس جنس الناطق نوع حقيقي بالنسبة الى الشخص وكذا لكل جنس ولو عاليا
ثم هي اضاف تحتها اشخاصا لان الفصول خارجة عنها مع جزئيتها للماهية س اى
الفصول خارجة عن الشخص مع ان الفصول اجزاء لماهيته م فصل الحيوان خاصة
للناطق عرض عام للناطق ولا يبقى نوعيته بانه نوع للمدرك اذ هذا اضافي واحد وافراده
الجنس الحقيقي س اعلم ان صاحب القسطاس يقول ان الحساس نوع بانه نوع للمدرك
وهذا غير صحيح لان الكلام في اجتماع الكليات الجنس والنوع الحقيقي احدهما اضافي
والحساس بالنسبة الى المدرك نوع اضافي فعلى المتن يعني انه نوع بانه نوع حقيقي
بالنسبة الى الشخص م ويشارك ثنائيته اى اثنان منها في امر كالجنس والفصل
في الجزئية وهذا الى الخاصية س فالجنس والنوع في انهما مقولان في جواب ما هو

والجنس والفصل في الجزئية والجنس والعرض العام في انهما اعم من الماهية والفصل
والخاصة في اختصاصهما بالماهية واذا علمت الثنائية مشاركة الثلاثة الباقية
في عدم ذلك يكون ثمانية كالفصل والخاصة والعرض العام في انها لا يصح في جواب
ما هو واما الرباعية فكالاشتراك ما عدا الجنس في انها غير مقول في جواب الشركة وهي خماسية
كاشتراك الكل في الكلية م وتغاير الجنسية ليس الا عقلا واما خارجا فكلها والمقصود وقع
عليه واحد لصحة الحمل، قوله س اي يصدق الحمل بهو هو كقولنا الانسان ماشي فلولا
ان الانسان في الخارج عين الماشي لا يصح الحمل بهو هو م لكن بحيث اذا حصل في العقل
يلزمها تغاير ما فيه فالصورة العقلية يطابق الخارجية مع اختلافهما في اللوازم م
س اي اذا وجد الحيوان الناطق في الخارج لزم كون ذلك الحيوان عين ذلك الناطق
ثم اذا تصور العقل ذلك الحيوان الناطق تصورا مطابقا لزم ان يكون الحيوان
في الذهن غير الناطق لانهما مفهومان متغايران لان الناطق في الذهن ذو النطق
وليس ذو النطق عين مفهوم الحيوان ولا ادرا خلافه م وانما يكذب
ان حصل فيه تغايرها خارجا س يعني ان حصل في الذهن ان هذه الكليات متغايرة
خارجا حصولا تصوريا او تصديقيا كان كاذبا لانه يكون نسبة غير مطابقة واما اذا
حصل الكليات في الذهن متغايرة لا يكون كاذبة ولا صادقة اذ لا نسبة
فيها والصدق والكذب من خواص النسبة ثم اذا حصل في الذهن هذه القضية و
هي انها في الذهن متغايرة كانت صادقة اذ هي مطابقة م ثم اذا حصل فيه
وحدتها خارجا طابقه بلا واسطة س قد عرفت في صدر الكتاب ان المطابقة
لما في الاعيان اما بلا واسطة كما اذا كان زيد في الاعيان موصوفا بالعلم فحصل في الذهن
ان زيدا عالم واما بواسطة كما اذا حصل في الذهن ان الجنس كلي فان هذه القضية
مطابقة لما في الاعيان بمعنى انتهائها ناشية عما في الاعيان بوسائط فاذا حصل في
الذهن ان الحيوان والناطق متحد في الخارج يكون مطابقا بلا واسطة مثل ما
حصل ان زيدا عالم م فصل معرف الشيء لفظا ومفهوم يحمل عليه فيفيد تصوره ماهيته

او يميزه عن كل ما عداه واحترز بهذا لان تصوره بلا حمله على مطلوب قد لا يفيد
والفوايد لا يخفى س قال في جامع العلوم المعرف للشيء هو الذي تصوره يقتضي تصور ذلك
الشيء او يميزه عن كل ما عداه وهو غير مانع لانه يشمل العمى بالنسبة الى البصر ولا جامع
لان الحد الناقص وجميع الرسوم ليس بهذه الحيثية اذ لا يلزم من تصوره تصور الماهية
ولا التمييز عن كل ما عداه لانه اذا تصور الجسم الناطق او الجسم الكاتب يتميز الانسان
عن الا ما يطلب تعريفه لا يلزم ان يحضر في الذهن الانسان فكيف يلزم تصور
ماهيته او تميزه عما عداه وهذا ما اقول في المتن لان تصوره بلا حمله على مطلوب قد لا
يفيد وقال صاحب الكشف ما يكون معرفته سببا لمعرفته وهذا اعم مما ذكر في الجامع
وقد ورد اكثر فقوله والفوايد لا يخفى اشارة الى امثال ذلك م فيشترط المساواة
صدقا والتقدم وضوحا وكونه اجلى سواء في الاسمي والحقيقي س الاسمي لا يفيد الا
ان هذا اللفظ موضوع لهذا والحقيقي ما يفيد غير ذلك ثم قسم الحقيقي فقال م ومن داخل
مميز تمييزا ذاتيا فحد والا فرسم ففصل قريب او خاصة مع جنس قريب حد تام
او رسم تام والا فمعه ناقص س اي الفصل القريب مع الجنس القريب حد تام ولا
معه ناقص والخاصة مع الجنس القريب رسم تام ولا معه ناقص فالفصل القريب
وحده او مع الجنس البعيد او مع العرض العام حد ناقص والخاصة وحدها او مع الجنس
البعيد او مع العرض العام رسم ناقص فالخاصة تشمل الخاصة المركبة والمفردة كما
يكون مركبة من عرضين كليين عامين كل واحد اعم منه من وجه من الآخر كما يقال في تعريف
العرض موجود في موضوع ومثل هذا اهل خصوصية اجزاء الماهية ام لا فهذا ما
ذكر من تركب الماهية من امرين كل واحد اعم من الآخر من وجه انه هل يجوز ام لا
فالتعريف بهذين الامرين لم يذكر في كتب المنطق انه الى اي قسم من اقسام الحد يعدم
بجويزهم هذا التركيب فنقول هذا جائز بل واقع في التركيب الاعتباري بل
في التركيب الحقيقي لم يثبت امتناعه بل قد بينا ان الحيوان الناطق من هذا القبيل
فيكون التعريف بهذا حدا تاما لانه تعريف بجميع اجزائه وكل واحد جزء جنسي

قريب وفصل قريب على سبيل التبادل بحسب بعض الاقسام م والمفرد يعرف
اي ثبوته لشيء يفيد تصوره او تميزه س اختلفوا في ان المفرد هل يصلح للتعريف
ام لا فعند البعض لا يصلح بمعنى ان تصوره لا يفيد تصور الماهية او تميزه ولكن
لما ابطل كون المعرف هذا بل المعرف ما يفيد حمله على شيء تصوره او تميزه فهذا
المعنى يصلح معرفا م فالفصل يدل على بعض الاجزاء مطابقة وبالبعض التزاما س
فاذا قيل في تعريف الانسان الناطق فهو يدل على بعض اجزاء الانسان
وهو مفهوم ذي النطق مطابقة وعلى البعض الاخر وهو الحيوان التزاما فان
الناطق خاصة الحيوان فلا يوجد بدونه فينتقل الذهن من الناطق الى الحيوان
م وخاصة على معناها والرسوم كذا س اي يدل على معناها مطابقة وعلى الرسوم
التزاما كالكاتب يدل على مفهوم ذي الكتابة مطابقة ثم على الرسوم التزاما وهو الانسان
التزاما اذ الكاتب لا يوجد الا وان يكون حيوانا ناطقا م فثبت امكانه ما بالخارج
وببعض الاجزاء وبجميعها الا بما قبل اي تصورات الاجزاء يفيد تصورا مجموعيا وما عداه
س فقد قيل ان التعريف بجميع الاجزاء باطل لان جميع الاجزاء هو نفس الشيء فاجاب البعض
بان مجموع تصورات الاجزاء يفيد تصور مجموع الاجزاء وما عداه ففي المتن ابطل
هذا الجواب بقوله م اذ مجموع التصورات ليس معرفا ولا اجزاء والكلام
في حد اس اي الكلام في التعريف بجميع الاجزاء ولم يثبت بهذا الجواب صحة ذلك
لان مجموع تصورات الاجزاء ليس معرفا لان المعرف ما يحمل على الشيء مواطاة
فيفيد تصوره او تميزه ومجموع تصورات الاجزاء ليس كذلك وايضا
ليس اجزاء لما يطلب تعريفه م بل لان جميع الاجزاء مفصلة وان كانت
الوحدة المجموعية منها غير مجموعها من حيث هو واحد في الكثير لا تزيد الا الكثير
س يعني بل التعريف بجميع الاجزاء صحيح لان جميع الاجزاء وهو مجموعي بان مفصلة هي الحد وجميع
الاجزاء من حيث هو واحد مجموعي هي المحدود والاول غير الثاني لانا اذا فرضنا
ان جميع الاجزاء عشرة تسعة منها اجزاء مادية والاخر هو الجزء الصوري

وهو

وهو الوحدة المجموعية فاذا اخذناها مفصلة فالوحدة المجموعية هنا لم تجعل
الماهية واحدة بل جعلتها كثيرة بان جعلت الشيء عشرة لكن المحدود هو
الواحد المجموعي الذي جعل الوحدة المجموعية واحدا فهو بهذا الاعتبار غير ذلك
م ثم تصور هذا يوجب تصور ذلك س فيكون حدا بخلاف الجواب الاول
فان مجموع التصورات ليس بحيث يلزم من تصورها تصور المحدود م ويكفي
كون معنى القول نفس المطلوب والتعريف احضاره مجموعا في الذهن او بيانه
بعد سؤال ما هو والمعرف اللفظ س هذا بيان صحة التعريف بجميع الاجزاء بطريق
اخر وهو انا اذا قلنا في تعريف الانسان الحيوان الناطق فالمحدود وهو المطلوب
نفس معنى هذا القول وهو مفهوم الحيوان الناطق والتعريف احضاره مجموعا
في الذهن او التعريف هو البيان الصادر عن الشخص المعرف بعد السؤال
عنه او المعرف هو اللفظ وذلك لان التحديد هو اعلام ماهية الشيء والتعريف
هو اعلام ماهيته او ما يميزه عن الغير ولا نم انه يجب ذكر امور محمولة على الشيء
مواطاة مغايرة اياه حتى يكون تلك الامور حدا وذلك الشيء محدودا
م فلا يكون تعريف الشيء بنفسه س اي بهذه الوجوه سقط اشكال انه يلزم تعريف
الشيء بنفسه لكن ورد عليه ان المعرف هو اللفظ فاذا يصير تعريفا اسميا
وبحثنا في الحقيقي فقال م ولا اسميا لانه ما لا يفيد الا انه وضع لهذا باشارة
س كما اذا لم يعلم ان الفرس لاي شيء وضع فاشير الى الفرس م او بمرادف
س كما لا يعلم معنى الغضنفر فيقال الاسد م وهنا افاد الماهية س اي في
صورة ذكر جميع الاجزاء يكون اللفظ معرفا تعريفا حقيقيا لا اسميا لانه يفيد
معرفة الماهية م واشكال امتناع الطلب باطل س وهو ان كل معلوم يمتنع
طلبه لانه تحصيل الحاصل وكل ما ليس بمعلوم يمتنع طلبه لان الذهن لا يتوجه
لا يتوجه اليه فاجاب البعض بان العكس المستوي لعكس نقيض احديهما ينافي الاخرى
فان كل معلوم يمتنع طلبه عكس نقيضه ان كل ما لا يمتنع طلبه فهو ليس بمعلوم فينعكس

ان قولنا بعض ما ليس بمعلوم لا يمتنع طلبه وهي تنافي الاخرى اي كل ما ليس بمعلوم يمتنع طلبه في الظن قدره وهذا الجواب بقوله م لا منافاة عكس نقيض احدى القضيتين الاخرى س وانما رده لان عكس نقيضه سالبة وهي لا شيء مما لا يمتنع طلبه بمعلوم فعكسه لا شيء من المعلوم لا يمتنع طلبه ولا منافاة بين هذه وبين القضية الاخرى هذا ما قالوا ويخطر ببالي انه يمكن ان يقال بين ان عكس النقيض هنا سالبة لكن يلزمها موجبة سالبة الطرفين وهي ما ذكرنا ونعني بها ما في قوة السالبة ولا نعني بها المعدولة ومع ذلك ينعكس الى ما ينافي القضية الاخرى فنعلم ان الجواب الذي رده في المتن صحيح وان الرد غير صحيح فنقول بل الامر على العكس لان الشاك يقول ان القضية اللازمة وهي قولنا كل ما لا يمتنع طلبه ما ليس بمعلوم موضوعه امر محال لان كل ما يمكن معلوما كان او مجهولا هو ممتنع الطلب في زعمه فكل ما ليس يمتنع الطلب فهو عندي محال فاذا قلنا كل ما لا يمتنع طلبه ما ليس بمعلوم فبعض افراد المجهول يكون محالا بالضرورة ان كل ما لا يمتنع طلبه عندي محال وهو بعض افراده فذلك المحمول في العكس وهو قولنا بعض ما ليس بمعلوم لا يمتنع طلبه جعل المحمول موضوعا باعتبار بعض افراده وهو الذي قلنا انه محال والمحال جاز ان يجتمع عليه النقيضان فقولنا بعض ما ليس بمعلوم لا يمتنع طلبه لا يلزم منه كذب قولنا كل ما ليس بمعلوم يمتنع طلبه لجواز ان يصدق عليه النقيضان فانهم هذا فانه يخلصك عن مغالطة عظيمة وهي التي هدرت بها شقشقة من زعم انه لا يجازف حيث قال وبنا فخر ارآء الجدليين الآخرة فانهم وان كانوا لا يعجزون عن ايراد المغالطة في هذا المقام الحق واقع في ايديهم لا يزال الشيء لكن ان يكون لازما للنقيضين كما يقال كلما كان العدد ومنقسما بمتساويين كان العدد ومقدارا وكلما لم يكن العدد ومنقسما بمتساويين كان العدد ومقدارا فيقال يلزم من القضية الاولى كلما لم يكن العدد ومقدارا لم يكن العدد ومنقسما بمتساويين فينعكس الى قولنا قد يكون اذا لم يكن العدد ومنقسما بمتساويين لم يكن العدد ومقدارا وهذه

القضية

القضية يناقض القضية الثانية وهي قولنا كلما لم يكن العدد ومنقسما بمتساويين كان العدد ومقدارا او يجعل القضية الثالثة وهي قولنا كلما لم يكن العدد ومقدارا لم يكن منقسما بمتساويين صغرى والقضية الثانية الكبرى فينتج كلما لم يكن العدد ومقدارا كان العدد ومقدارا فالجواب عن الطريق الاول بعين ما مر ان قولنا كلما لم يكن العدد ومقدارا لم يكن العدد ومنقسما بمتساويين لا شك ان المقدم فيه امر محال فما نشأ من الشرطية على تقدير المقدم يكون ايضا محالا فاذا عكس الى قولنا قد يكون اذا لم يكن العدد ومنقسما بمتساويين لم يكن العدد ومقدارا لا شك ان المقدم هنا هو الذي كان في الاصل تاليا وقد قلنا انه محال فجاز ان يلزمه النقيضان فلا يلزم من صدق قولنا قد يكون اذا لم يكن العدد ومنقسما بمتساويين لم يكن العدد ومقدارا كذب قولنا كلما لم يكن العدد ومنقسما بمتساويين كان العدد ومقدارا والجواب عن الطريق الثاني وهو انه يلزم قولنا كلما لم يكن العدد ومقدارا كان العدد ومقدارا ان عدم كون العدد ومقدارا امر محال فجاز ان يلزمه كون العدد ومقدارا ولما ابطل الجواب المذكور ذكر الجواب الصحيح وهو قوله م بل لانه قد يطلق ماهية شيء تصوره بوجه ما س فانه اذا تصور الملك بانه واسطة بين الله تعالى وبين الناس طلب ماهيته ثم بعد ذلك اخذ في تقسيم الماهية فقال م ثم هي اما محمول او احد غير مركب ~~اي الشيء تمام ما يحمل على الشيء حمل مواطاة من غير ان يكون تابعا~~ كالواحد او مركب مما لم يحمل كالعدد واما الكثير س لما عرفت ان ماهية الشيء تمام ما يحمل على الشيء حمل مواطاة من غير ان يكون تابعا لمحمول آخر فلا يخلو من ان يكون ماهية الشيء محمولا واحدا او اكثر فان كان محمولا واحدا فلا يخلو من ان لا يكون مركبا من اجزاء غير محمولة كالواحد او يكون مركبا منها كالعدد فانه مجموع وحدات فهذا محمول واحد مركب من اجزاء غير محمولة وهي الواحدات وان كان ماهية الشيء اكثر من محمول واحد فاخذ في تقسيمها فقال م فلها اجزاء

وبين

كالواحد او مركب مما لم يحمل كالعدد واما الكثير س لما عرفت ان ماهية

محمولة اما بلا اجزاء غير محمولة كالبسيط ذي الوضع او معها كالانسان س
اعلم ان الماهية اذا كانت اكثر من محمول واحد كان كل واحد من المحمولات
جزء الماهية فلها اجزاء محمولة فلا يخلو اما ان لا يكون لها اجزاء غير محمولة
كما اذا فرضنا ان ماهية النقطة البسيط الذي له وضع اي يشار اليه اشارة
حسية محققها اجزاء محمولة احدهما البسيط والاخر ذو الوضع لكن ليس له
اجزاء غير محمولة واما ان يكون له اجزاء غير محمولة ايضا كالانسان فان له
اجزاء محمولة واجزاء غير محمولة م فالاجزاء المحمولة تدل على غير المحمولة دلالة
اولية لئلا يكون تابعة لمحمول آخر س اي اذا كان للماهية اجزاء محمولة
واجزاء غير محمولة لا بد ان يدل الاجزاء المحمولة على الاجزاء الغير المحمولة الخارجية
وان الاجزاء المحمولة على الاجزاء العقلية والعقلية فيما يكون له وجود خارجي
انما يكون صادقة اذا كانت مطابقة للخارج فالبيت له اجزاء غير محمولة
هي الارض والجدار والسقف والاجزاء محمولة مكان ذو سقف
وجدار مثلا واذا وجب ان يدل الاجزاء المحمولة على الاجزاء غير المحمولة يجب
ان يكون الدلالة دلالة اولية اي بلا واسطة حتى لو كانت بواسطة
فيكون الماهية هي الواسطة لا ما فرضناه ماهية لان الماهية ما يكون محمولا
بلا تبعية محمول آخر وههنا ذلك المحمول تابع للواسطة كالنيال الغنية فقوله
تام يحتمل الصدق والكذب او يقال قول تام يقتضي تصريحه نسبة امر الى امر
فهذا التعريف يدل دلالة اولية على اجزائها الخارجية بخلاف الاول فان
احتمال الصدق والكذب [illegible] النسبة فيكون له دلالة التزامية على
النسبة فلا يكون الدلالة على الاجزاء الخارجية دلالة اولية م والاجزاء
المحمولة اما مساوية او اعم فالاجزاء المحمولة اما ان يكون بعضها اعم منها وبعضها
مساويا فتمام ذلك جنس وتمام هذا فصل س فالاجزاء الاعم اما جنس
قريب او جنس بعيد او فصل الجنس وجنس الفصل ولا شك ان هذه الثلثة

اجزاء

اجزاء للجنس القريب وتمام الاجزاء المساوية فصل قريب م او كل منهما
مساو ولها اجزاء هي فصولها س كما فرضنا ان ماهية النفس الحيوانية
مبداء الحس ومبداء الحركة الارادية م او اعم فلكل جزء اعم من الاخر من وجه
ليحصل منها شيء اخص من ذلك فلكل واحد جنس وفصل بالتبادل يجب
امرين س كما فرضنا ان ماهية الانسان الحيوان الناطق فلكل منهما اعم
من الانسان مطلقا ثم كل منهما اعم من وجه من الاخر فلكل منهما جنس وفصل
بالتبادل يجب امرين فبالنسبة الى الحيوانات الحيوان جنس والناطق فصل
وبالنسبة الى المفارقات الناطق جنس والحيوان فصل م ثم كل جزء اما
مركب مما لم يحمل او غير مركب س اي كل جزء من الاجزاء المحمولة اما مركب
من الاجزاء الغير المركب المحمولة او غير مركب م فالاجزاء اصلا ان عرف
بالدال التزاما فرسم والا فاسم س اي يكون تعريفا اسميا م وماله جزء فتركيبه
اما اعتباري اي موقوف على الاعتبار كالانسان الابيض ومجموع الانسان
والحجر فانه يتبع الاعتبار س المركب الاعتباري هو المركب الذي يكون
تركيبه موقوفا على اعتبار العقل كما اذا ركب العقل امرا من الاجزاء المحمولة
كالانسان الابيض او من غير المحمولة كالانسان والحجر فحده تابع لاعتبار
العقل م واما حقيقي من محموله فقط فيحد بها س اعلم ان التركيب الحقيقي
هو الذي لا يكون بحسب اعتبار العقل بل الشيء في حقيقته يكون مركبا
من امور وههنا ان اجزاء محمولة فقط فيكون الشيء في الخارج
بحيث يجب ان يكون في العقل مركبا من اجزاء معينة وان لم يكن
في الخارج مركبا اصلا م ولا يجب بالجنس والفصل اذ لم يثبت امتناع
الاقسام الاخر س وهو ان يكون التركيب من فصلين او من جنس
وفصل على التبادل م او مما لم يحمل فقط فيحد بالمحمول الحد مركب منه س اي
ما لم يحمل كالعدد والجميع وحدات م او منهما كلية فيحد بكليهما كالفرس من الشرط

الدلالة الالتزامية م فلا يحد الا ذو جزء ولا يحد به الا الجزء وحصاف الاخير ذكر
في الحد على انه خارج س كما يقال الاب انسان من نطفة انسان آخر من نوعه
الآخر لا بد ان يذكر في تعريف الاب الابن لانه من حيث هو اب تولد لا يمكن تعقله
بدون تصور الابن لكن الابن خارج عن ماهية الاب وكما يقال العمى عدم
البصر عما من شأنه ان يبصر فلا بد من ذكر البصر في تعريف العمى مع انه خارج
عن ماهيته م وما قيل كل ما له خاصة لازمة بينة غير بديهي التصور مرسوم وما
لا فلا اخطاء س قد قيل كل ما له خاصة لازمة بينة اي يلزم من تصورها تصوره
ويكون الشيء غير بديهي التصور حتى لو كان بديهي التصور لا يحتاج الى التعريف
فذلك الشيء يمكن تعريفه بالرسم وما لا فلا وقد قال في المتن هذا خطاء لان
اللازم للشيء ما يلزم من تصور الشيء تصور اللازم فيكون الخاصة اللازمة البينة
لا يوجب ان يكون الشيء مرسوما م والصواب كل ما له خاصة هو لازم بين
لها س اي كل ما له خاصة يلزم من تصورها تصور ذلك الشيء ولا يكون الشيء
بديهي التصور يرسم بها وما لا فلا م تفصيل القضايا القضية قول تام
لفظي وعقلي يدل دلالة اولية على نسبة امر لامر او سلبه عنه س اراد بالدلالة
الاولية الوضعية وهي احتراز عن الانشاء فان اضرب يدل على النسبة الطلب
الى المتكلم لكن دلالة غير اولية لانه موضوع لطلب الضرب لا للنسبة المذكورة
وان قيل الطلب منك الضرب فانه يدل وضعا على نسبة الطلب الى المتكلم
وان كان يفهم منه الطلب م وهذا اولى من التعريف المشهور لتوقف
الصدق والكذب على النسبة س التعريف المشهور قول تام يحتمل الصدق و
الكذب وما قلنا اولى من هذا لان ما قلنا تعريف بالذاتي وما قالوا تعريف
بغير الذاتي لان احتمال الصدق والكذب من خواص النسبة م ثم هي من حيث
انها خبر لا يدل على وجود امر بل على تحقق النسبة فقط والانشاء يدل عليه
لانه قول يعرف حدوث امر لزومه او يلزم لهذا امر نسبة لا يحتمل الكذب س

اي لا يجوز ان الانشاء هو قوله اضرب فانه يلزم منه نسبة الامر الذي انشأه وهو الطلب
في اضرب الى المتكلم بحيث لا يحتمل الكذب م وكل خبر بالقياس الى نسبة يحتملهما
لا يحتمل
الكذب اذ هو انشاء بالقياس اليها س ثم الخبر اي النسبة يحتملها اي الصدق
والكذب م ثم النسبة او سلبها ان كانت بين القضيتين اي يحكم بصدق احديها
على تقدير الاخرى او سلبه او بالمنافاة بينهما او سلبها باداة مخصوصة فشرطية
متصلة ومنفصلة والا فحملية س انما قلت باداة مخصوصة ليخرج مثل قولنا ج
كل ج ب يلزمه بعض ب ج وكذا الذي يا ثنين فله در سم فانه ان اسقطت الرابطة
يبقى قضيتان وكذا ج ب ينافي ليس ج ب م اما قسم الكليات الحملية تتم بموضوع
ومحمول او نسبة او سلبها والرابطة ما يدل عليهما ويحذف عند الدلالة فاذا قيل
ج ب فنسبة ج الى ب بالموضوعية غير العكس بالمحمولية وهو ظاهر والشيخ نبانه
باختلاف الجهة في العكس س اثبت الامام هذا الحكم باختلاف الجهة في العكس وهذا
لا يصح لان في العكس صار ج محمولا وب موضوعا فاختلاف الجهة في العكس لا يدل
على ان نسبة ج الى ب بالموضوعية غير نسبة ب الى ج بالمحمولية وانما المطلوب هذا
م وقد يجب الموضوعية لا المحمولية كالانسان والحيوان فانه يمتنع ان يوجد الانسان
مع غير ان يسند اليه الحيوان ولا يمتنع ان يوجد الحيوان مع غير ان يسند الى الانسان
وقد ينعكس كالكاتب لا يشمل فانه يمتنع ان يوجد الكاتب بالفعل مع غير ان يسند
الى الانسان ولا يمتنع ان يوجد الانسان مع غير ان يسند اليه الكاتب بالفعل س
بناء هذه المباحث على ان المراد بالموضوعية نسبة الاسناد اليه وهو وبالمحمولية
نسبة الاسناد م ثم هذا باعتبار طبيعتهما فالوجوب لطبيعة احديهما لا يوجبه
لطبيعة الآخر والنقض بجهة المحمول لا يرد لان الكلام في طبيعة احديهما اما باعتبار
ذات صدق عليه فوجوبهما متضايف س اراد بالنقض بجهة المحمول ان يقال
لا يجب ان يكون الحيوان محمول الانسان بل الجهة يجب ان يكون محمولا على الانسان
وانما لا يقال هذا لان الكلام في الطبيعة فان طبيعة احديهما اذا وجبت للموضوعية
عنه

لا يجب ان يقتضي طبيعة الاخر المحمولية وكذا اذا اوجب طبيعة احدهما المحمولية لا يجب
ان يقتضي الاخر الموضوعية اما باعتبار ذات يصدق عليه الموضوع والمحمول فوجوب
الموضوعية والمحمولية معا اي اذا كانت موضوعية ح لب واجبة كانت محمولية ب
لج واجبة وكذا على العكس لان موضوعية ج لب بدون محمولية لج ممتنع وكذا
على العكس ضرورة انهما متضايفان م وقد ذكر ان جزء القضية النسبة الموضوعية
لضرورة القضية عند ضرورتها والاخرى لازمة لها ومناقضة بين هذا وبين ما قيل
ان الجهة كيفية نسبة من جزء القضية وهي نسبة المحمول الى الموضوع لان المراد بها الاسناد
اليه الاسناد س اعلم ان بعض الافاضل توهم المناقضة بين الكلامين لتوهمهم ان
المراد نسبة المحمول الى الموضوع نسبة المحمولية وليس كذلك بل المراد بها الاسناد
اليه وهو نسبة الموضوعية فان نسبة المحمول الى الموضوع يحتمل امرين احدهما
ان يكون صفة للمحمول فان نسبة المحمول صفة المحمول وهي الاسناد والثاني ان يكون
صفة للموضوع فان الموضوع موصوف بان المحمول منسوب الى ذلك الموضوع
فنسبة المحمول الى الموضوع يراد بها الاسناد اليه فقولا الى الموضوع داخل في الصفة
هنا وعلى الاول خارج فان الاول نسبة المحمول صفة قائمة بالمحمول وبالثاني النسبة
اليه صفة للموضوع وهكذا قولنا ثبوت الحيوان للانسان له معنيان احدهما
ان يراد به الثبوت المنسوب الى الحيوان فعلى هذا لا يكون ضروريا والثاني
الثبوت للانسان اي كون الانسان ثابتا للحيوان فعلى هذا يكون ضروريا
فافهم هذا فانه دقيق جدا ذهل عنه جميع المتاخرين م وقيل الموضوعية بعد تحقق
القضية بجزئها النسبة الايجابية والسلبية وهذا وهم اذ الالزام مشترك
والنسبة الموضوعية وانها سابقة على وضع القضية او هي جزء صوري
مقارن لها س قال صاحب المتوسط ان نسبة الموضوعية والمحمولية بعد
تحقق القضية لانه اذا تحقق القضية وحصل الحكم بشيء على شيء في بصير المحكوم
عليه موضوعا والمحكوم به محمولا فالموضوعية والمحمولية تحققتا بعد تحقق القضية

بجزء

بجزء القضية النسبة الايجابية في الموجبة والسلبية في السالبة فقال في المتن
ان هذا وهم اذ الالزام مشترك اي اذا كانت نسبة الموضوعية بعد تحقق القضية
فالنسبة الايجابية ايضا بعد تحقق القضية لان نسبة الموضوعية ليست الا
نسبة ب الى ج اي كون ج بحيث ينسب اليه ب فانه كانت هذه متاخرة
فالنسبة الايجابية ايضا متاخرة لان النسبة الايجابية ليست الا نسبة ب
الى ج ثم منع كون نسبة الموضوعية متاخرة عن القضية بل هي سابقة في الذهن
على وضع القضية لانه يحصل في الذهن اولا ان زيد ذات منسوب اليه الكتابة وهي
الموضوعية ثم تركب القضية او يقال نسبة الموضوعية هي الجزء الصوري للقضية
والجزء الصوري مقارن لتحقق القضية م واذا قيل ب ج انعكس المتباينان و
كل منهما غير الاخرى وغير كل من الاولين لاختلاف الجهة في العكس ثم ج ب قد يراد
به لفظ ج نحو الكاتب اسم الفاعل او معناه وبحثنا في هذا اي ما يقال له ج هو
بعينه ما يقال له ب اعم من ان يكون ج وب ذاتا او ج ذاتا وب وصفا او بالعكس
او كل منهما وصفا نحو بعض الانسان زيد الانسان كاتب الكاتب انسان الكاتب
ضاحك فلا يصدق الحمل هو هو الا في الاتحاد ذاتا وليس الغرض في الحمل ثبوت
مفهوم ب لذات هو ج وهو معناه فيفيد لاختلافهما مفهوما س هذا جواب
السؤال المشهور وهو ان ب ان كان غير ج لا يصح حمله عليه بهو هو وان كان
عينه لا يفيد فاجيب انه بالذات عينه فان قولنا الكاتب ضاحك معناه ان
الذات الذي هو كاتب هو بعينه الذات الذي هو ضاحك وهو الانسان
لكن في المفهوم غيره لان مفهوم الكاتب الذي له الكتابة ومفهوم الضاحك
الذي له الضحك وهما متغايران في العقل فانه يحصل في الذهن الذي له الكتابة
ولا يحصل الذي له الضحك وكذا على العكس واذا كانا في الذات واحدا يصح
الحمل هو هو واذا كانا في المفهوم متغايرين يكون الحمل مفيدا ثم الغرض
من الحمل ليس الا في الذات والا كان الجهة هي الضرورة في جميع المواد بل

العرض بثبوت مفهوم الضاحك للذات الذي وصف بالكتابة وهو زيد
ويسمى معنى المفهوم قبل بحث المتحركات م وزيد ضرب اي زيد شيء له الضرب
في الماضي س لما ذكر ان الموضوع والمحمول يتحدان في الذات ورد عليه ان المحمول
قد يقع معدولا فكيف يكون مع الموضوع متحدا ذاتا فاجاب بانه في تاويل الموجب
لم لما يأتي معنى الموجبة اراد ان يبين معنى السالبة فقال م فعلى هذا ليس
ج ب اي ليس ما يقال له ج ما يقال له ب فان السالبة سلب النسبة لا نسبة
السلب فان هذه ايجاب في هذا الفن س اي في المنطق فان نظر المنطقي
ليس الا ان المحمول في حقيقته امر ثبوتي او سلبي فاذا نسب الامر السلبي الى امر
نحو كل انسان ليس بجماد فهذه القضية موجبة ليترتب عليها احكام الموجبات
كصلاحيتها لان يقع صغرى الشكل الاول وغيره م ثم هو س اي الايجاب م لا يوجب
وجود الموضوع خارج الذهن لصدق قولنا هذا الممكن وذلك ممتنع س اما
او ر وتنظيره لانه ان نوقش وقيل ان المحمول امر عدمي فالقضية في قوة ال
السالبة فنقول ان كان احد جانبيه كانت الاخرى موجبة وكل منهما لا
يوجب وجود الموضوع على تلك المناقشة ايضا اذ نظر المنطقي ليس الا كون
المحمول وجوديا او عدميا م بل ان كان الموضوع مشخصا او ثبت الوجود
او ما يتوقف عليه س اي على الوجود كما يقال الانسان كاتب بخلاف
قولنا الانسان كلي م اي الشيء يجب وجوده حال اعتبار النسبة والا فلا س
كما يقال بعض الانسان كاتب فهذا يجب وجود الموضوع فيه ولا يجب وجوده
خارجا حال الحكم م وما قيل ثبوت شيء لشيء فرع ثبوته س هذا دليل من قال
الموجبة يقتضي وجود الموضوع فاجاب عنه بقوله م لا لانه ان قولنا هذا الممكن معناه
ان الامكان موجود له بل صادق عليه واشتراط الحقيقة في الخارجية والتقدير
في حقيقته مبني على الاصطلاح س وهو ان الخارجية معناه القضية التي تكون
موضوعها موجودا خارجا فلو لم يوجد خارجا لا تكون القضية خارجية وليس

معينا

معينا على ان الايجاب من حيث هو الايجاب يوجب وجود الموضوع ثم اراد تحقيق
المفهومات التي تقع موضوعات ومحمولات في القضايا فقال م واعلم ان الشيء
اللام يكن مفهومه ما يسلب عنه شيء ذكر حرف السلب او لا فحصل س نحو الكاتب
واللامعدوم م فان اشترط وجوده خارجا فالحقيقة فالخارجية اي موجود هو ج
او تقديرا فالحقيقية اي ما هو ج على تقدير وجوده وبعضهم شرطوا فيه امكان الوجود
م حقيقية الحقيقة نحو كل ج ب حقيقة اي كل ما هو ج على تقدير وجوده هو ب ان
هذه يساوي والمتهما وتلك صورتيهما س اي المنفصلة الكلية ب وفي الحقيقة الدائمة
اذ المنفصلة الكلية هي التي يكون الثاني ثابتا على جميع تقادير وجود المقدم والحقيقية
الدائمة هي التي يكون المحمول صادقا على الموضوع في جميع اوقات وجوده المقدر
وكل ج ب دائما حقيقة معناه كلما وجد ج يصدق عليه ب والمنفصلة اللزو مته
يا وفي الحقيقة الضرورية لان كل ج ب بالضرورة حقيقية معناه كلما وجد
ج وجب ان يكون ب فاذا ثبت هذا فالحقيقية المطلقة العامة يكون اعم
من المنفصلة الكلية ومن المنفصلة اللزومية م فهي س اي الحقيقية م بحسب
الوجود المقدر بوجه بجميع الجهات س فالعرفية العامة الحقيقية الطرفين
نحو كل كاتب ذي مخلب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ذا مخلب معناه كل ما
هو كاتب ذو مخلب على تقدير وجوده متحرك الاصابع ما دام كاتبا
ذا مخلب على تقدير الوجود وهكذا في سائر الجهات بعين الوجود المقدر
واعلم ان بعض الناس توهموا ان المحمول في الحقيقية الحينية فقولنا ج ب
حقيقية الطرفين معناه ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب
ففي الشرح ابطل هذا الوهم بقوله م وما قيل ان محمولا الحينية ان يعني ان حمل
الحينية يلزمها نحوه وان يعني انه الفرض فلا س اي ان اراد انه كلما صدقت
الحقيقية يصدق ان الحينية محمولة فهذا القول صواب وان اراد الفرض
في الحقيقة حمل الحينية والمفهوم من الحقيقة حمل الحينية فهذا غير صحيح م ومعنا

هذا جهة الحمل س اى الدليل على ان الغرض فى الحقيقية ليس حمل الحينية هو جهة
الحمل فان جهة الحمل شيئ بما هو الغرض فى القضية م وكل كاتب ذى راسين
متحرك ليست دائمة وحينية دائمة س يعنى لو كان الغرض فى الحقيقية حمل الحينية
لكان قولنا كل كاتب ذى راسين متحرك الاصابع دائمة لان الحينية محمولة
عليه وانما قلنا ان الكاتب ذا الراسين دائما بحيث لو وجد كان متحرك الاصابع
مادام كاتبا لكن هذه القضية لا تعد دائمة بل عرفية عامة فعلم ان الغرض ليس
حمل الحينية بل معناها ان ما هو كاتب ذو راسين على تقدير وجوده متحرك الاصابع
على تقدير وجوده مادام كاتبا ثم عطف على قوله فان اشترط وجوده قوله م وان
لم يشترط بل يكفى تصوره فذهنى اى ما هو من التصورات ح لا انه ح فى الذهن اذ
قولنا هذا ممكن لا يريد انه كذا فيه اى فى الذهن بل هو ح فى نفس الامر اعم من ان يكون
فى الاعيان او ناشيا عما فيها كما قررنا ان قيل ما يصدق فى الذهن انه ح فهو ح
ذلك س اى ان قسم الذهنى بما هو يصدق فى الذهن انه ح فهذا صحيح فقولنا
هذا ممكن معناه يصدق فى الذهن انه ممكن فقولنا فى الذهن متعلق بيصدق
لا بممكن ثم ما يصدق فى الذهن انه كذا فرع كونه كذا فى نفس الامر م وهو اعم من
الحقيقى وهو من الخارجى لان الكلى والممكن والمجهول مطلقا ونحوه لا يراد به
انه لو وجد كان كذا س فالاعتبار الذهنى صادق على هذه الامور لا الحقيقى
م ولا يقول الجسم المقدر ح فى نفس الامر بل جسم مقدر فى نفس الامر س جواب
اشكال وهو ان يقال انك قلت ان الذهنى اعم من الحقيقى والمراد بالذهنى
جسم فى نفس الامر فيجب ان يكون ح بحسب الحقيقية ح فى نفس الامر وليس
كذلك لان الانسان ذا الراسين انسان على تقدير وجوده وفى الحكم
ليس بانسان فى نفس الامر فاجاب بان الانسان مقدر فى نفس الامر لا
انه انسان محقق فى نفس الامر اى ثم جسم فى نفس الامر انه انسان على تقدير
وجوده ثم عطف على قوله ان لم يكتف بمفهومه بالسلب عنه شيء قوله م وان كان

مفهومه

مفهومه ذلك فان اخذ مطلقا اى لم يشترط له ما شرط م وان كان مفهوم
يقابله مما ذكر س اى من الوجود تحقيقا او تقديرا م فالسالب وهو ما ليس ح جيا
خارجيا او حقيقيا او ذهنيا فهو بصيغة نقيضه س اى ما ليس ح جيا خارجيا نقيض
الجيم الخارجى وكذا فى الحقيقى والذهنى م وما كان معناه ما ليس ح بتحليله موضوعا عا
ومحمولا معا وطائفة فيجرى فيه العكسان ويقع وسطا للكلى الاول وان شرط
س اى شرط ما شرط لمقابله من الوجود م فمعدول ومعناه فى الخارجى موجود
ليس ح وفى الحقيقى الاخص ممكن ليس ح وفى الاعم والذهنى يساوى السالب
وقيل معناه فى الحقيقى لزوم السلب ومعنى السالب سلب اللزوم فهذا اعم فلك
ان تصطلح على هذا فلا مشاحة لكنه يسقط كثيرا مما قننا يحتاج اليها وهى
ما سوى الضرورية وقولهم بان الحقيقى اعم من الخارجى يؤيد ما قلنا س اى من
معنى المحصل والمعدول والسالب ولو كان معنى السالب والمعدول ما ذكر
من سلب اللزوم ولزوم السلب لا يكون الحقيقية المعدولة اعم من الخارجية
المعدولة لانه يمكن ان يصدق ح لا ب خارجية ولا يصدق حقيقية بان لا
يصدق لزوم السلب م والسالب والمعدول بحسب الاوقات المقدرة كما مر س
اى السالب والمعدول الحقيقيان بحسب الاوقات المقدرة فتوجهان بجميع الجهات
فلا يقال ان العدول هو لزوم السلب فح يختص بالضرورية م ثم لكل من هذه
المفهومات يعتبر فى كل من طرفى المحصورات الاربع س المراد من هذه المفهومات
المحصل الخارجى والحقيقى الاخص والحقيقى الاعم والذهنى والسالب الخارجى
والحقيقى الاخص والحقيقى الاعم والذهنى ومعدول الخارجى والحقيقى الاخص
فحصل مفهومات عشرة يعتبر كل منها فى موضوع القضية ومحمولها فتصير الموجبات عشرة
وكذا السالب م لكن المصطلح اعتبار الخارجى والحقيقى فى الموضوع والعدول
والتحقق فى المحمول لان الحكم على الذات بالمفهوم س يعنى انا اذا قلنا بعض الكاتب ضاحك
اى الذات الذى يصدق عليه الكاتب ذو ضحك ففى طرف الموضوع لا يعتبر

العدول والسلب لان المحكوم عليه هو ذات موصوف بالعنوان سواء
كان العنوان وجوديا او عدميا ولا يختلف شيء من احكام القضايا باختلاف
العنوان م وان الخارجية ما ظرفها الخارج وهكذا في غيرها لكنه لم يقتصر على هذا
بل ذكر جميعها مع احكامها ان شاء الله تعالى ثم سالبة كل ما يرفع موجبتها س
اى السالبة الخارجية ما يرفع الموجبة الخارجية وكذا في الحقيقية والذهنية ثم
يذكر هنا ما اورد صاحب القسطاس على السالبة الخارجية وهو قوله م قيل ان
شرط وجود الموضوع في خارجيتها فعند عدمه يكذبان وان لم يشترط
فموضوعها اعم من موضوع موجبتها فتصدق الموجبة الكلية بحسب الافراد الموجودة
والسالبة الجزئية بحسب المعدومة س هذا ايراد صاحب القسطاس فاجاب
في المتن بقوله م قلت معناها ليس كل جسم موجود ب اى لا يصدق كل جسم
موجود ب اما بان لا يكون له اشخاص موجودة او يكون ويسلب عنها ب فعند وجود
شيء من هذا فلا يتحقق السلب الا بالوجود فلم يشترط لكن قيد الموضوع به فلم
اعم والتقييد بشيء في السلب لا يقتضي ثبوت القيد ثم قيل الانسان كليا وجزئيا
وعاما من حيث هو معان متغايرة فان اخذ جزئيا فشخصية وعاما
فطبيعية ومن حيث هو ان قرن به السور اى لفظ يدل على كمية الافراد
فمحصورة والا فمهملة قلت كونه عاما ان كان عين كونه كليا تكرر والا فاعم
والحكم في المحصورات على جزئياته لا عليه من حيث هو وفي الطبيعية على المفهوم
المنتزع فلا يتحد المقسم بينها وبين المحصورات س اعلم ان التقسيم المذكور
نقلته من القسطاس ويختلج ببالي عليه ثلاثة اعتراضات ذكرتها في المتن
احدها انه ان كان مفهوم كونه عاما عين مفهوم كونه كليا كان ذكره مكررا
وان لم يكن عينه لا يكون القضايا منحصرة فيما ذكر لانه لم يوضع قضية بازاء
ان يؤخذ الماهية بقيد الكلية والثاني ان الحكم في المحصورات على جزئيات
الانسان لا على الانسان من حيث هو لان معناه الماهية من غير ان يعتبر معها شيء

من العوارض

من العوارض ولا شك انه امر عقلي فكيف يكون موضوعا في المحصورات بل الموضوع
فيها اشخاص الماهية والثالث ان الحكم في الطبيعية على المفهوم المنتزع وهو
المفهوم الذى انتزعه العقل من الاشخاص الخارجية والحكم في المحصورات
على الاشخاص الخارجية فلا يكون موجود تقسيم القضية واحدا لانه ان عني
من الانسان ما يصدق عليه انه حيوان ناطق فهو الشخص الموجود خارجا
وهو غير منقسم على الجزئي والكلي وغيرهما وان اريد المفهوم العقلي المنتزع
من الاشخاص فهو الذى لو اخذ منه يوجد حيث هو وكليا وجزئيا وعاما
فالاشخاص الخارجية التى هي موضوعات القضايا المحصورة ليست من
افراد مقسم والقسمة غير مشترك بين الطبيعية والمحصورات ولا يمكن ان
يقال الانسان اعم من المفهوم المنتزع والشخص الخارجي المنتزع منه لانه
لو كان كذلك فلا بد ان يشترك في مفهوم الانسان فيكون مفهوم الانسان
هذا لا الاول م وقيل الموضوع ان كان جزئيا فشخصية وكليا فان ذكر السور بلغ
فمحصورة والا فمهملة فهي ما موضوعها مفهوم الشيء من حيث هو فالانسان
نوع ليست مهملة وهي في قوة الجزئية س هذا التقسيم ذكره في المطالع وقد
قال في المتن م وتناقضات هذا ظاهرة س احدها ان المفهوم من التقسيم ان
المهملة قضية موضوعها كلي بلا سور سواء اخذ من حيث هو اولا فهذا ينافي فقف
قوله ان المهملة موضوعها مفهوم الشيء من حيث هو والثاني انه ينافي
عدم صدقها على الطبيعية اذ يصدق على الطبيعية انها قضية
موضوعها كلي بلا سور والثالث ان كون موضوعها المفهوم من حيث
هو تناقض كونها في قوة الجزئية لان الجزئية ما موضوعها بعض الاشخاص
فالقضية التي موضوعها الانسان من حيث هو كيف يكون في قوة قضية
موضوعها بعض الاشخاص فانه يصدق قولنا الانسان من حيث هو ليس
بجزئي ولا يصدق بعض الانسان ليس بجزئي لان كل شخص من الانسان

جزئي م على كونها في قوة الجزئية وبعدم صدقها على الطبيعية اخرجا
هذه عن الحصر س اي ما ذكر في المطالع ان المهملة في قوة الجزئية فلا
شك ان الطبيعية ليست في قوة الجزئية اخرج الطبيعية عن الحصر وذلك
لانه حصر القضايا في الشخصية والمهملة والمحصورة بالتقسيم الدائر بين
النفي والاثبات ثم قال ان المهملة في قوة الجزئية اذ يصدق الانسان في
نوع ولا يصدق الجزئية وهي بعض الانسان نوع فيلزم ان لا يصدق
المهملة ايضا لانها يساوي الجزئية فلا يكون الطبيعية مهملة فيخرج عن التقسيم
الحاصر اذ ليست شخصية ولا محصورة وايضا قوله الانسان نوع ليست
مهملة يخرج الطبيعية عن الحصر واعلم ان بعض الافاضل قالوا انما اهمل
صاحب المطالع ذكر الطبيعية لانها داخلة في الشخصية ورد اذا كان
كذلك بعدم صدق المهملة على الطبيعية لم يخرجها عن الحصر لانها من الشخصية بناء على
ان كل طبيعية من حيث المفهوم شخص فاجاب بقوله م ولا يحمل لدخولها في الشخصية
باعتبار ان كل طبيعية من حيث المفهوم شخص لان المحصورات ايضا كذا س فان
موضوع قولنا كل انسان حيوان من حيث هذا المفهوم شخص ايضا فيجب ان
يكون كل القضايا شخصية م بل العبرة من حيث الصدق لا المفهوم س لان قولهم
موضوع القضية ان كان جزئيا فشخصية معناه ان موضوع القضية ان لم
يصدق على كثيرين فحينئذ الكلي ان يكون صادقا على كثيرين فعلم ان التقسيم
بحسب الصدق م وقد يسمى كذلك وجعلت من المهملة وهي في قوة الجزئية
لانه الانسان اعم من ان يكون نوعا فيصدق بعض الانسان نوع س
اي قسم كالقسم من المطالع لكن جعلت الطبيعية من المهملة مع ان المهملة
في قوة الجزئية بناء على ان الانسان يشمل المفهوم الذهني الذي هو فرد من افراد
الانسان وهو نوع فيصدق بعض الانسان نوع قلت م الانسان
توارد الاشخاص لمفهوم واحد ينتزع منها فهو شخص في مفهوم كذا الا فيه

قسم

اذ ذلك

اذ ذلك جوهر واذا عرض س اي الانسان ليس بعرض لمفهوم لان المفهوم
عرض قائم بالذهن والانسان جوهر فالمفهوم محمول على الانسان بكلمة
ذو وايضا قد ذكرنا انه لو كان كذلك فلا بد ان يشترك الماهية م فاطلاقه
على فرد بالمجاز او الاشتراك فان الحكم على المفهوم المنتزع عما هو موضوع في الذكر
فطبيعية سواء اخذ عاما او مقيدا او مجردا ومن حيث هو والا فغيرها
فالانسان كلي طبيعية لا قوله مفهومه المنتزع او النوع س اي اذا قلنا المفهوم
المنتزع من الانسان كلي وتقول النوع كلي لا يكون طبيعية لان الطبيعية هي
القضية التي يكون الحكم على طبيعية ما هو في الذكر موضوع والمراد بالطبيعية المفهوم
المنتزع من الاشخاص فلا يتوهم ان القضية التي يكون المحمول احدى الكليات
الخمس فهو طبيعية بل انما يكون طبيعية اذا كان الموضوع مفهوما منتزعا عما هو في
الذكر موضوع فافهم هذا فانه مزلة اقدام جميع العقلاء الا من عصمه الله م ثم
موضوع كل منها س اي من الطبيعية وغيرها م يتشخص خارجا وذهنا البتة و
للمفهوم اصناف بحسب التقييد س كقولك الانسان الكلي والانسان المجرد
ونحو ذلك م واشخاص بكثرة حصوله في الذهن س فان مفهوم الانسان
في ذهن زيد غير مفهوم الانسان في ذهن عمرو بالتشخص وان كانا واحدا بالنوع
م فان اخذ بحيث لا يتعرض للتشخص اي لا بشرط شيء فهي مهملة طبيعية
او لنحو الانسان نوع الانسان في خسر س فالاول شخصية او كل شخص مهملة
طبيعية والثاني مهملة غير طبيعية م او اخذ تشخص معين فشخصية او كل تشخص او بعضه
فمحصورة س لما ذكر ان المفهوم المنتزع اشخاصا في الذهن فاذا حكم على تشخص معين
منها كالحاصل في ذهن زيد في هذا الان مثلا كانت شخصية طبيعية وان حكم على
كل اشخاصه او بعضه فمحصورة طبيعية وان لم يتعرض للتشخص فمهملة طبيعية لكن
العادة لم تجر على التقسيم الطبيعية بهذا التقسيم لما ذكر في المتن وهو قوله م ولم
يقسموا الطبيعية عليها وان صح بل العادة تقييد المفهوم والعلاقة اذ يختلف

حكمه بهذا ثم لا يختلف حكم اشخاصه فنظيران مهملة الطبيعية في قوة جزئيتها وكذا في
غيرها س اى المفهوم وان كان له الطبيعية في قوة جزئيتها وكذا اشخاص في الذهن
لكن الحكم الذى يصدق على المفهوم لا يختلف بحسب الاشخاص بل يختلف بحسب
الاطلاق والتقييدات فالعادة جرت بتقييد المفهوم والاطلاقه ولم تجر العادة
بتشخصه اذ لا فائدة في ذلك فان مفهوم الانسان اذا اخذ مطلقا او مقيدا
كالكلية والتجرد وغيرهما فهذا المفهوم في اى ذهن يقع وفي اى ساعة يقع
فحكمه واحد فلهذا لم يقسموا الطبيعية بحسب الاشخاص بخلاف غير الطبيعية
فان اشخاص الانسان الخارجية كزيد وعمرو وبكر مختلف في الاحكام فان
كل شخص يختص بكثير من الاحكام التى لا يصدق على غيره فنقسم القضايا المتعلقة
بها بحسب الاشخاص م ثم المحمول يؤخذ كذلك س اى جميع ما ذكرنا في الموضوع
يمكن اعتباره في المحمول وسواء يؤخذ شخصا معينا او كل شخص او بعضه او اهمل
فهذه اربعة في الطبيعية واربعة في غيرها فصارت ثمانية واذا اعتبر في
المحمول حصل اربعة وستون قضية نصفها منحرفات وهى التى يدخل في المحمول كل
او بعض لستة عشر لا يكون شيء من الطرفين مفهوما منتزعا لا منهما ظاهرة
وستة عشر ان يكون كل منهما مفهوما منتزعا كما يكون الموضوع الانسان من حيث
هو وبعض افراده الذهنية او كلها او الانسان من حيث هو الشخص بكونه
في ذهن زيد في هذه الساعة والمحمول الحيوان المقيد على الوجوه الاربعة وستة
عشر ما يكون الموضوع مفهوما منتزعا لا المحمول كما يكون الموضوع الانسان الكلى
والمحمول النوع او كل وبعض او النوع المتشخص بكونه في ذهن زيد في هذه الساعة
وستة عشر بعكس هذا فهذه القضايا نصفها منحرفات وهى التى دخل كل او
بعض في محمولها تمام هذا الحساب الجزئيات اما بحسب الاجزاء فاما ان يحكم على
مجموعها من حيث المجموع او على كلها او بعضها او اهمل من كل لفظ من اى لفظ
على احدى الاربع فهو سورها س المراد بالاربع الايجاب الكلى والايجاب

الجزئى والسلب الكلى م والسلب الجزئى م يحقق وبعض ان احتيقا الى المنكر واحد
او جمع يراد جزئياته والى المعرف كذا اذا اجزاؤه لكن اجزاء الجمع جزئيات واحده في
الرجال المجموع المركب من اجزائه يصدق على كل جزء انه رجل فالمفرد يصدق على كل
جزئى وبعضه لا على كل الجزئيات وبعضها الذى ليس بواحد س اى لفظ المفرد
كالقائم مثلا يصدق على كل جزئى وبعضه وهو كل من يقوم وبعض من يقوم ولا
يصدق على كل الجزئيات وهو كل القائمين فانه لا يصدق على كل القائمين لفظ
المفرد واما بعض القائمين فانه اعم من ان يكون واحدا او جمعا فان كان واحدا يصدق
عليه لفظ المفرد وان كان جمعا لا يصدق عليه لفظ المفرد م ولا على بعض اجزائه
س اى لا يصدق لفظ المفرد على بعض اجزائه م واما على كلها ففيه كلام س فقد
تكلموا في كل اجزاء الشيء عليه او غيره فقال البعض انه عينه وهذا ظاهر وقال البعض
ان الجميع الاجزاء التى كل واحد واحد منها مقدم على الشيء كيف يكون عينه
والحق ما ذكرنا في فصل الموقف انه غيره بالاعتبار وهو ان جميع الاجزاء معقولة
غير المجموع من حيث هو واحد مجموعى انما في الخارج فعينه م واذا قيل كل من يقوم او
بعضه او بعض القائمين او كلهم فكذا فالاولا احق من الثانى وهو من الثالث
س فان لفظة كل وبعض في كل من يقوم وبعض من يقوم يراد بها السور فكل من
يقوم كذا معناه ان هذا الحكم ثابت لكل فرد فرد وبعض من يقوم كذا معناه ان
هذا الحكم ثابت للفرد ولكن لا يلزم ثبوته لكل فرد واما قولنا بعض القائمين كذا فمعناه
ان الحكم ثابت لبعض اجزاء مجموع القائمين فالبعض اعم من ان يكون واحدا او
اكثر فاذا صدق بعض من يقوم كذا يصدق بعض القائمين كذا من غير عكس كقولنا
بعض القائمين عشرة ولا يصدق بعض من يقوم عشرة لان المراد هنا الفرد لكن
لا كل فرد م ولا تلازم بينها وبين الرابع اذ يصدق كلهم عشرة س اى يصدق
الرابع من غير ان يصدق شيء من تلك الثلثة كقولنا كل القائمين عشرة ولا يصدق
تلك الثلثة مع عدم صدق الرابع كقولنا بعض القائمين عشرة ولا يصدق

كلهم عشرة لكن لم يذكر هذا لظهوره م واللزوم في كلهم كاتبون للمادة س
جواب سؤال وهو انكم قد ذكرتم ان كلا التلازمين كذا اللزوم بينه و
بين الشي من الثلثة الاول لكن قولنا كل التلازمين كاتبون يلزم منه ان كل
قائم كاتب فاجاب بان هذا للمادة وهي ان بعض الاحكام لا يصدق على مجموع
شيء الا على وان لم يصدق على كل واحد حتى لو جعلنا المحمول قولنا عشرة لا يلزم
ذلك م والاوليان فقط محصورتان ليس كل وليس بعض وبعض ليس كذا بعض
ح ليس ب للسلب الجزئي لكن الاول يسلب عن الكل مطابقة وعن البعض
التزاما والاخيران بالعكس والثالث تحتمل للايجاب اي موجبة سالبة المحمول
فيرد بليس ما ليس للاولان وذكره الاشي من ح ب ليس للسلب المطلق عرفا
لتكذيبه قولنا لا شيء من الانسان بنائم فهو نقيض الايجاب المطلق س
اي لتكذيب العرف هذا الكلام ولو كان في العرف للسلب المطلق لما كذب
كذب بالعرف لانه يصدق بسلب النوم بالاطلاق عن كل انسان فهو في العرف
نقيض الايجاب المطلق وهو السلب دائما وذلك لان في العرف كل سالبة
يدفع ما دخل عليه كلمة السلب فقولنا ليس كل حيوان انسان فهو رفع كل حيوان
انسان فيكون نقيضه وقولنا لا شيء من الحيوان بجماد رفع قولنا شيء من الحيوان
جماد وكذا اذا قيل بعض الانسان نائم فالذي يعتقد خلافه يرده بقوله
لا شيء من الانسان بنائم وقوله بعض الانسان نائم يصدق بكونه في بعض الاو
قات فيكون بالسلب دائما م بل قولنا لا شي من ح ب الاولان ينبغي حذف س
بل لانه لا يصدق ان افراد الانسان هو نفس المفهوم المنتزع اي بل هذا
الكلام للسلب المطلق م ثم قيل حق السور ان يدخل على الموضوع لان
الحكم على افراده بمفهوم المحمول قلت لا يراد به ان نفس المفهوم المنتزع
يحمل على الانسان بما هو اذ كل انسان حيوان لا يراد به هذا لانه لا يصدق
ان افراد الانسان هو نفس المفهوم المنتزع وان اريد لا ينعكس بموضوعها

الافراد

الافراد ولا يتجه الوسط س اي لو اريد افراد الانسان هي نفس المفهوم المنتزع
من الحيوان فيلزم في العكس ان نفس المفهوم من الحيوان هي افراد الانسان ف
تنعكس كل محصورة الى قضية طبيعية لا الى محصورة اذ لم يجز الاصلان افراد الحيوان
انسان وانما قلنا ولم يذهب احد الى ان عكس كل محصورة قضية طبيعية وانما قلنا
كل محصورة لان بعض المحصورات وهي التي يكون محمولها المفهوم المنتزع نحو بعض
النوع الانسان ينعكس الى الطبيعية لانه يلزمه الانسان نوع لكن المدعى انه
ليس في المحصورة ان الموضوع هو الاشخاص والمحمول هو المفهوم المنتزع اذ لو كان
كذا انعكس كل محصورة الى الطبيعية وايضا لو اريد هذا لم يتجه الوسط في القياس
كقولنا كل انسان حيوان بل داخل في الانسان مفهوم الحيوان ثم قولنا كل
حيوان جسم فالمحكوم عليه افراد حيوان فلا يتجه الوسط فعلم ان المراد بالمفهوم
ليس المفهوم المنتزع م بل المراد ان المحمول شخص في ومفهوم كذا ولا يقصد ان
المراد اي شخص وهو لا بشرط شيء بخلاف جانب الموضوع س فان المقصود
اي شخص من الاشخاص محكوم عليه وذلك لان المحكوم عليه اما ان يكون
نفس طبيعة الموضوع وهو المفهوم المنتزع فالقضية طبيعية واما ان يكون
المحكوم عليه هو المنتزع منه وهو الاشخاص م فاذا تعدد س اي التعدد في طرف
المحمول بان المراد اي شخص م ودخل عليه الحرف فيجب اختلاف الطرفين
كيفا اي السلب ان كان احد الطرفين شخصا سورا اذ لا افراد له س اعلم
اولا ان سلب السلب ايجاب فاذا كان في القضية سلب واحد فالقضية سالبة
وان تعدد السلب فان كان شفعا فالقضية موجبة وان كان وترا فسالبة
فاختلاف الطرفين كيفا يكون شفعا لا يكون التسلب في احد الطرفين دون
الاخرى ولما يكون تعدد السلب في الطرفين مختلفا في كونه وترا في احدهما
شفعا في الآخر لان السلب الوتر سلب والسلب الشفع ايجاب فيكون
الطرفان مختلفين في الكيف اذا عرفت هذا فاعلم ان احد الطرفين ان كان

شخصا سوا انح لا يصدق موجبة اصلا اذ لا افراد للشخص فيصدق السالبة م
او المحمول موجبا كليا اذ لا يصدق كل من افراده شيء على شيء ما س فانه لا يصدق
كل افراد الانسان على شيء ما لانه ان صدق على شيء هذا المفهوم وهو زيد لا يصدق
عليه الافراد الاخر وهو عمرو م جزئيا لهذا الدليل س وهو ان كل افراد شيء لا يصدق
على شيء ما فلا يصدق بعض الانسان على كل انسان او كل حيوان فيصدق بعض الانسان
ليس بعض الحيوان وكذا كل انسان ليس بعض حيوان م ببعض افراد وكل شيء مسلوب
عن كل شيء واوردوا النظيرة كل انسان او بعضه ليس بعض حيوان وكذا ان كان سا
كليا او نقيضه ان لم يصدق المحمول على موضوع واتفاقهما اي الايجاب ان صدق م
اي ان كان المحمول المسور سالبا كليا فان كان في مادة الامتناع او الامكان
غير الواقع يصدق اختلاف الطرفين وهو في قوة السلب نحو كل انسان او بعضه
او الانسان او زيد لا شيء من جماد ولا يصدق اتفاق الطرفين وهو في قوة الايجاب
نحو لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان لا شيء من جماد واما في مادة الوجوب
والامكان الواقع فعلى العكس اي يصدق الاتفاق نحو لا شيء من الانسان او ليس بعض
الانسان لا شيء من الحيوان ولا يصدق الاختلاف نحو كل انسان او بعضه او الانسان
او زيد لا شيء من الحيوان وكذا ان كان المحمول المسور موجبا جزئيا اي يصدق الاختلاف
في مادة الامتناع والامكان غير الواقع نحو لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان
بعض جماد ولا يصدق الاتفاق نحو كل انسان او بعضه او الانسان
او زيد بعض جماد ويصدق الاتفاق في مادة الوجوب والامكان الواقع
نحو كل انسان او بعضه او الانسان او زيد بعض حيوان ولا يصدق الاختلاف
نحو لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان بعض حيوان م وفيه نظر لان القضية
المذكورة تستلزم ليس بعض الانسان بعض حيوان فلا يجب اتفاقهما في موجب الجزئي
س اي في قوله واتفاقهما نظر فانه لا يجب اتفاق الطرفين وهو الايجاب في
مادة الوجوب لان اختلاف الطرفين وهو السلب صادق ايضا في مادة الوجو

بيني

نحو ليس بعض الانسان بعض الحيوان وانما يصدق هذا لان المراد ببعض الحيوان
بعض اشخاصه ولا شك ان بعض اشخاص الحيوان وهي ما عدا الانسان مسلوب
عن بعض اشخاص الانسان بل عن كله بل ان القضية المذكورة وهي قوله واوردوا
النظيرة كل انسان او بعضه ليس بعض حيوان قد حكموا بصدقها وهي تستلزم قولنا ليس
بعض الانسان بعض حيوان لان تلك القضية المذكورة اما معدولة المحمول او
سالبة فهي اما اخص او مساوية لهذه السالبة وانما قالوا ان قولنا ليس بعض الانسان
بعض الحيوان كاذب لتوهمهم انه نقيض لقولنا كل انسان بعض الحيوان وهذه القضية
صادقة فنقيضها كاذب فلدفع هذا الوهم قال م ثم لا تنافي بين هذه وبين
قولنا كل انسان بعض حيوان وكذا بين لا شيء من الانسان بعض حيوان وبين
كل انسان او بعضه بعض حيوان لان الحكم بالافراد فلا تنافي بين ثبوت بعضها
لشيء وسلب بعضها عنه وفي غير المنحرفة ثبوت مفهوم المحمول نقيض اتحاد بعض اشخاصه
ببعض اشخاص الموضوع في الجزئية وبكله في الكلية وسلبه ان لا يتحد شيء منه ببعضه
او بكله س اي في غير المنحرفة لما كان المحمول هو المفهوم من غير تعيين الاشخاص فيصدق
الموجبة الكلية بان يتحد بعض اشخاص المحمول بكل اشخاص الموضوع والموجبة الجزئية ان يتحد بعضها ببعض والسالبة الكلية
ان لا يتحد شيء من اشخاص المحمول بشيء من اشخاص الموضوع والسالبة الجزئية ان لا يتحد
شيء من افراد المحمول ببعض افراد الموضوع لان صدق الموجبة غير المنحرفة انما هو بصدق
مفهوم المحمول على كل افراد الموضوع او بعضها فان صدق بعض افراد المحمول عليها صدق
مفهوم المحمول عليها على ما مر من معنى المفهوم في الموجبة وهو السلب لا يكون
الا بان لا يصدق شيء من افراده عليها وانما اختير هذا لما مر انه ان صدق
كل افراده على شيء ممتنع فسلب بعض افراده كلي شيء صادق في جميع المواد
فلم يلتفت في غير المنحرفة الى هذين الامرين اما الاول فلامتناعه في جميع
المواد واما الثاني فلصدقه في جميع المواد فلم يوضع قضية دالة على شيء
من هذين الامرين بل النظر في جانب المحمول الى صدق بعض افراده ونقيض هذا

فاعتبر مفهوم المحمول فصدقه يستلزم الايجاب الجزئي وعدم صدقه يستلزم
السلب الكلي في طرف المحمول م فكل ج او بعضه بعض ب يساوي كل ج
او بعضه ب ولا شيء من ج بعض ب اعم من لا شيء من ج ب وليس بعض
ج بعض ب اخص من ليس بعض ج ب س اي كل ج بعض ب يساوي كل ج ب
وبعض ج وبعض ب يساوي لا شيء من الانسان بعض الحيوان فانه
صادق لجواز ان يكون بعض الحيوان ما عدا حصة الانسان من الحيوان
وليس بعض ج بعض ب اعم من ليس بعض ج ب م فكل جيم ب لا يراد به
الجيم الكلي ولا المجموع لما قيل ان الحكم لا يتعدى من الاوسط الى الاصغر
لانه لا يتعدى ان تكرر الاوسط س كما يقال الجيم الكلي هو الباء والكلي
والباء والكلي آ ينتج ان الجيم الكلي آ وكما يقال مجموع ج مجموع ب ومجموع ب
آ ينتج ان مجموع ج آ م والتفصيل لا يوجب هذا عدم اعتبارهما كالجزئية س
اي عدم تعدي الحكم لا يوجب عدم اعتبار قضية يكون موضوعها الجيم الكلي وقضية
يكون موضوعها مجموع ج كالقضية الجزئية فانها معتبرة مع انه لا يتعدى الحكم من
الاوسط الى الاصغر فيها فيمكن ان يراد بكل ج مفهوم الجيم الكلي والمجموع مع انه لا يتعدى الحكم
اذا لم يتحد الوسط بل لا يراد وضعا واصطلاحا بهذا اللفظ مع انهما معتبران
فيراد به كل ما صدق عليه ما صدق ج بالفعل وقتا ما ذهنا او خارجا وهو
من اشخاصه فلا يكفي امكان الصدق فاذا قصد هذا يقال ما يمكن ان يكون
ج فالمكان ج صادق عليه بالفعل واما المسمى فالمنتزع منه امر غير مخرج والمنتزع
غير داخل م قد قيل اخرج الشيخ المسمى وههنا بناء على توهم ان المسمى من جملة
الاشخاص كما قرر في تتمة القضايا على الطبيعية وغيرها وقد ذكرنا ان المفهوم
المنتزع ليس من افراد الانسان فان اريد بالمسمى المنتزع منه على ما هو المشهور
فبسبيل بحث المخرجات فهو غير مخرج وان اريد المنتزع على ان مرادهم هذا
فهو غير داخل على ما ذكرنا فكيف يخرج س فلا يرد انه يصدق بعض النوع انسان

بعض ج ب يساوي ... من ج
بعض ب اعم من لا شيء من ج ب
كقولنا لا شيء من ج ب

ولا شيء

ولا شيء من الانسان بنوع مع كذب النتيجة والعكس المصطلح من حيث
المفهوم ان صدق بتبديل عين احد الطرفين م اعلم ان صاحب القسطاس
قد ذكر ثلثة اعتراضات على تقدير ان لا يكون المفهوم المنتزع مرادا الاول ان الجزئية
لا تنعكس جزئية فانه يصدق بعض النوع انسان ولا يصدق بعض الانسان
بعض الانسان اذا لم يتناول المفهوم المنتزع بل يراد به الاشخاص الخارجية
لا يصدق بعض الانسان نوع فلا يصدق الجزئية جزئية والثاني انه لا ينعكس
السالبة الكلية ح اذ يصدق لا شيء من الانسان بنوع بمعنى انه لا شيء
من الاشخاص الخارجية بنوع فلا يصدق لا شيء من النوع بالانسان لان
بعض النوع الانسان والثالث انه لا ينتج من الشكل الاول وهو بعض
النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع انه لا يصدق النتيجة وهو
ليس بعض النوع بنوع لان كل نوع نوع وانما قال لكذب العكس المصطلح لان المصطلح
ان يراد بالموضوع الاشخاص وبالمحمول المفهوم والعكس بهذا الطريق لا يصدق
فيما ذكرنا وان كان يصدق العكس بتبديل عين الطرفين فان بعض النوع
الانسان معناه بعض النوع مفهوم الانسان فيصدق ان مفهوم الانسان
نوع وقولنا لا شيء من الانسان بنوع معناه لا شيء من اشخاص الانسان بنوع
فيصدق لا شيء من النوع بالشخص من الانسان لكن هذا العكس وهو تبديل
عين الطرفين غير معتبر لان الموضوع يجب ان يكون الاشخاص والمحمول يجب ان يكون
المفهوم وههنا قد جعل في عكس الجزئية المفهوم موضوعا وفي عكس السالبة
الكلية الاشخاص محمولا فاجاب المتن عن هذه الاعتراضات بقوله س م
لان الموجبة تنعكس جزئية ان صلح محمول الاصل للسور لا بعض الانسان زيد س
فانه تنعكس الى قولنا زيد انسان فقولنا بعض النوع انسان ينعكس الى
قولنا الانسان نوع وذلك لان العكس تبديل الطرفين وكلمة السور خارجة
عن الطرفين فان لم ينعكس بعض الموجبات الجزئية لا يقدح ذلك في صدق العكس م

والان في الاول س اي في قولنا بعض النوع انسان م مفهوم
المنتزع فيصدق عكسه ويستبين صحيح في الثاني وهو قولنا لا شيء من الانسان
بنوع المنتزع منه اي الاشخاص فالعكس صادق س وهو قولنا لا شيء
من النوع بشيء من اشخاص الانسان وتبيين من هذا جواب عدم انتاج القياس
وهو ان الوسط غير متحد لانه في الاول المفهوم المنتزع وفي الثاني
الاشخاص وما قولنا انه المحمول هو المفهوم فحق لكن لم يفرق بين المفهوم المنتزع
منه والمنتزع ولم يعلم ان المحمول في المحصورات المفهوم المنتزع منه على ما تقرر م فنحو قولنا
لا شيء من النوع باشخاص الانسان المحمول هو المفهوم منتزع س اعلم انه اذا قيل ان قولنا لا
شيء من الانسان بنوع العكس لقولنا لا شيء من النوع بانسان بمعنى الاول لا نوع
باشخاص الانسان فلا صاحب المغالطة ان يقول ان هذا تقييد واحكام المنطق مبنية على
الاطلاق لا على التقييد ينعكس السالبة الجزئية كنفسها كقولنا ليس بعض الحيوان بانسان
ينعكس الى قولنا ليس بعض الانسان بحيوان ويصدق بعض لا شيء من الانسان
بحيوان اي بحيوان ليس حصة الانسان فقولنا لا شيء من النوع بانسان
اي باشخاص الانسان يكون تقييدا فقال في المتن م وهذا ليس تقييدا س على ما تقرر
ان اطلاق الانسان على المنتزع منه وهو الاشخاص وعلى المنتزع ليس على
سبيل التقييد بل الاطلاق على المفهوم المنتزع على سبيل المجاز او الاشتراك
فان كان على سبيل المجاز فارادة الحقيقة لا يكون من باب التقييد وهذا
ظاهر فلظهوره لم يتعرض في المتن وان كان على سبيل الاشتراك وليس تقييد
ايضا م لان تعيين احد محتمل الاشتراك ليس تقييدا س اذ التقييد لا يكون
الا في المطلق والمشترك بالنسبة الى المعنيين مطلق فلا يكون التعيين تقييدا
ولو كان تقييدا فليس تقييدا محظورا بل التقييد واجب لانه لا بد في المشترك
ان يراد منه معنى معين م فصل مدلول الحمل والسلب في نفس الامر
لا بد له من كيفية فيها في مادة القضية ولفظ او معنى كالنسبة لحيثها كقولنا الانسان

جماد بالضرورة فقوله بالضرورة يدل على ان المادة في نفس الامر هي الضرورة
مع انها غير صادقة م ثم اعمها الامكان فانا ان لا يؤخذ معها الفعلية او يؤخذ
وكذا الضرورة معها س اي مع الفعلية اي انا ان لا يؤخذ مع الفعلية الضرورة
او يؤخذ م وبها امتناع زوال مدلول الحمل او السلب اما ازلا وابدا وهي ذاتية
وقد فسرت س اي الضرورة الذاتية م بالثابتة ما دام الذات موجودا فيختص
بالخارجية وبالثابتة ازلا وابدا مشروطة ان هذه هي الازلية اي ما دام موجودا مع
ازلية فهذا اخص من الاول س وهي الثابتة ما دام الذات موجودا فالتفاوت لازم
م وهو ما ذكر ان ذلك التفسير مختص بالخارجية ولا يتناول الحقيقية والذهنية
وانما يجوز التفاوت لانه يختص بالخارجية موجودة ازلا وابدا فلا يكون
قولنا كل انسان حيوان ضرورية اذ الموضوع غير موجود ازلا وابدا س عدم
الانحصار فيها وفيما سيأتي ايضا م لما قسمت القضايا على هذه المذكورات يجب
ان يكون منحصرة فيها لكون القسمة مضبوطة غير منتشرة ويجب ان يكون اقسام
الضرورة منحصرة في الذاتية وفيما سيأتي وهي الوصفية وكذا فان فسرت الذاتية
بالثابتة ما دام الذات موجودة لا يكون الضرورة منحصرة في الذاتية وفيما سيأتي
لانه اذا لم يكن الذات موجودا كقولنا بالضرورة اجتماع السواد والبياض
اجتماع الضدين فلا شك ان هذه القضية ضرورية مع انه لا يصدق عليها
شيء من الضرورات المذكورة لان فسرت الذاتية بالثابتة ما دام الذات موجودة
لا ينحصر الضرورة فيما ذكر لو فسرت بالثابتة ما دام الذات موجودا مع ازلية لكان
عدم الانحصار بينا س فاذن لا بد ان يتعلق بامتناع الزوال م اعلم انا
لما ذكرنا في حد الضرورة الذاتية ازلا وابدا لكنه يتعلق بامتناع الزوال فلا
يلزم علينا التفاوت وهو مذكور ولا عدم انحصار الضرورة فيما ذكرنا قولهم الضرورة الغائية
هي الثابتة ازلا وابدا صحيح ان اريد بما ذكرت من المعنى لا ما في هو
الثابتة ما دام الذات موجودا مع ازلية س سواء وجدت الذات في الازل

او لا فيه اذ صلا ممكنا او ممتنعا وسواء منشاوه الذات او لا كقولنا كل كاتب
مجرى م المراد بالكاتب الذي يكتب في بعض الاوقات وبالباقي الذي
سلب عنه الكتابة ابدا فهذا نظير ما لا يكون منشاوه الذات ثم عطف على
قوله اما ان لا او به ابقوله س م واما دام موصوفا بالعنوان وهي مشروطة
عامة او في بعض احيانه فضرورية حينية او بغير العنوان ولم يتعرض لهذه
واما في وقت معين او وقت ما فوقتية او منتشرة مطلقتان ولرعاية
الحصر بجعل الذي لم يتعرض من احدى ما بين س اي بجعل الموصوف بغير العنوان
من الوقتية ان كان معينا ومن المنتشرة ان لم يكن معينا م اما لان الوقتية
وصفية بغير العنوان اذ معناها ما دام الذات كائنا في وقت كذا او لان
ما للمدة فما دام موصوفا وقت س اي ان اريد الانحصار فله طريقان الاول
ان يجعل الوقت وصفا فنقول الضرورة ان كانت مقتصرة على زمان اتصاف
الموصوف الموضوع بوصف او لا يكون مقتصرة بل يكون ثابتة دائما فان لم يكن
مقتصرة فذاتية وان كانت فالوصف ان كان هو الوصف العنواني فمشروطة
او حينية وان لم يكن الوصف هو الوصف العنواني فوقتية مطلقة او
منتشرة مطلقة لان الوقتية المطلقة معناها ان الضرورة ثابتة ما دام
الذات موصوفا بكونه في وقت معين غير العنوان والمنتشرة المطلقة
معناها ان الضرورة ثابتة ما دام الذات موصوفا بكونه في وقت ما
والطريق الثاني ان يجعل الوصف وقتا فنقول الضرورة اما ان يكون
دائمة او يكون ثابتة في بعض الاوقات الاول الذاتية والثاني ان كان
الوقت اتصافه بالعنوان فمشروطة او حينية والا فوقتية مطلقة او
منتشرة مطلقة فالوقتية المطلقة اعم من وجه من المشروطة والحينية
ثم المنتشرة المطلقة اعم مطلقا من كل واحد منهما م وزمان الاتصاف
بالمحمول حيني لعدم الفائدة س كقولنا زيد موجود بالضرورة ما دام موجودا

وهذه يسمى بالضرورية بشرط المحمول ولا اعتبار لهذه لعدم الفائدة لان كل
شيء ضروري الثبوت ما دام ثابتا له فلا يلزم اجتماع النقيضين فاذا قسم
الضرورة على هذه الاقسام احد عشر قسمة القضايا بالفعلية فقال م ثم صدق
المحمول على الموضوع او سلبه عنه بالفعل اما دائما فدائمة او ما دام الوصف فعرفية
عامة او في بعض احيانه فمطلقة حينية او في وقت معين فمطلقة وقتية او في
وقت ما ولم يتعرض للوقت فمطلقة عامة ثم الامكان ان صدق دائما فممكنة
دائمة او ما دام الوصف فممكنة وصفية او في بعض احيانه فممكنة حينية او في
وقت معين فممكنة وقتية او في وقت ما فممكنة عامة وهي نقيض ما ذكر
من الضرورة الذاتية فلا يجتمع مع فرض وقوعها محال س اعلم ان الممكن في عرف
الخواص والعوام ما لا يلزم من فرض وقوعه محال فلا يمكن ان يكون الضرورية الذي
هو في مقابلته هو الذي يلزم من عدمه محال اعم من ان يكون ناشئا من الذات
لان الضرورة الذاتية فسرت بامتناع زوال المحمول والسلب دائما فمعناه
انه لو زال المدلول الحمل والسلب يلزم امر محال اعم من ان يكون هذا المعنى ناشيا
من الذات او لم يكن فالامكان الذي في مقابلته يكون معناه انه لو زال الحمل
والسلب لا يلزم محال اصلا ولو كانت الضرورة الذاتية ما يكون ناشئة
عن الذات كان معناها انه لو زال مدلول الحمل او السلب يلزم بالنظر الى ذات
الموضوع فالامكان الذي في مقابلته يكون معناه انه لو زال مدلول الحمل او
السلب لا يلزم محال بالنظر الى ذات الموضوع فيكفي ان لا يلزم محال لا بالنظر الى
ذات الموضوع على تقدير فرض وقوع زوال نسبة الحمل او السلب فعلى
هذا لا يصح ان يقال الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال لكن هذا امر اتفق عليه الخواص
والعوام فلا اصل هذا فسرنا الضرورة بالامر الاعم والامكان بالاخص من غير عكس
م ثم سالبة الوصفيات والوقتيات قد تصدق بالانتفاء الوصف والوقت
س السالبة الوقتية العامة معناه ان يحكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع بالفعل لم

الوصف اعم او ان يكون الوصف ثابتا والنسبة منتفية او لا يكون الوصف
ثابتا وقد يتوهم كثير من الاذكياء انها يستدعي ثبوت الوصف وانتفاء النسبة
ما دام الوصف ثابتا وهذا خطأ لانها نقيض الموجبة المطلقة الحينية ولا
بد في الموجبة من ثبوت الوصف فلو كانت السالبة ما توهموا فعند
انتفاء الوصف يلزم ارتفاع النقيضين كقولنا لا شيء من المنخسف
وقت تربيع الشمس بطالع ما دام هو منخسفا وقت تربيع الشمس فان هذه
السالبة صادقة باعتبار انتفاء الوصف اذ لو لا صدقها يلزم بعض المنخسف
وقت تربيع الشمس طالع حين هو منخسف وقت التربيع ولا شك ان هذه كاذبة
وهكذا في السوالب الوقتية كقولنا ليست الزهرة تحت الارض وقت
كونها في تثليث الشمس فالسالبة صادقة باعتبار انتفاء هذا الوقت ولو
لا صدقها لصدق نقيضها وهو قولنا الزهرة تحت الارض وقت كونها في
تثليث الشمس وهذه القضية كاذبة م فهذه بسائط واما المركبات فالعادة
ضم اللادوام اي مطلقة عامة موافقة كما في المخالفة كيفا فيسمى المطلقة العامة
وجودية لا دائمة والعامتان خاصتين ويسقط الاطلاق عن الوقتيتين س
اي اذا ضم اللادوام الى الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة يسميان وقتية
ومنتشرة مع سقوط لفظ المطلقة م واللاضرورة اي ممكنة عامة كما ذكر
س اي موافقة كما مخالفة كيفا م فيسمى المطلقة والممكنة العامتان وجودية
لا ضرورية وممكنة خاصة ويمكن ضم كل قضية الى نقيض الاخص الا الى الاعم
من وجه منها وعدمها وغير هذا ممتنع او هكذا س اعلم ان بسائط
القضايا بينها نسب فكل قضية اخص من اخرى فان الاخص يستلزم
الاعم فضم احدهما الى الاخرى يكون مكررا غير مفيد وضم الاخص الى نقيض
الاعم ممتنع كالضرورية مع المطلقة العامة مثلا لكن ضم الاعم الى نقيض
الاخص مفيد كالمطلقة العامة مع نفي الضرورة وكل قضية اعم من وجه

من الاخرى كالمشروطة العامة مع الدائمة فيمكن ضم احدهما الى الاخرى وضم
الاولى الى نقيض الثانية وضم الثانية الى نقيض الاولى فيحصل ثلث تركيبات
م والتركيب ثنائي قضاياه والموضوع متحد فيه بيان نظمها س اي يمكن التركيب
من قضيتين فصاعدا والموضوع في تركيب القضية المركبة متحد وهذا الظاهر
في الجزئية نحو بعض ج ب بالفعل لا دائما فان المحكوم عليه في اللادوام وهي القضية
الثانية هو البعض المحكوم عليه في القضية الاولى م وضابط نسبها ان كل
قضيتين لزم كل من اجزاء احدهما شيئا من اجزاء الاخرى فهي لازمة لهذه
وان باين احدها احد اجزائها فمباينة لها والا فاعم من وجه فهذا
النوع لنسب البسائط والسبعة المركبة فما سوى التناقض لنسبها عند اتحاد
الموضوع والمحمول والكم والكيف والتناقض للنقيض عند تحقق شرائطه س هذا
ضابط لنسب جميع القضايا بسائطها ومركباتها ولا يتوهم ان هذا الضابط
لا يتناول البسائط حيث قال لزم كل من اجزاء احدهما والبسيط
لا اجزاء له لان القضية البسيطة ما لا يكون مركبة من قضيتين لكنها مركبة
من اجزاء كالضرورية فان احد جزئيها الضرورة والاخر كونها دائمة
وهكذا في البواقي ثم الضابطة ان كان لكل من اجزاء احدى القضيتين
لازم ما لشيء من اجزاء الاخرى فالاولى لازمة للاخرى لانه كلما وجد
الاخرى وجد كل واحد من اجزاء الاولى وكلما وجد واحد من
اجزاء الاولى وجد الاولى فكلما وجد الاخرى وجد الاولى
كالمشروطة العامة مع الضرورية فان اجزاء المشروطة الضرورة في
كونها ما دام الوصف واجزاء الضرورية الضرورة وكونها دائمة
فالضرورة لازمة للضرورة وكونها ما دام الوصف لازم لكونها
دائمة وكالممكنة العامة مع المطلقة العامة فالامكان لازم للفعلية
وكونه في بعض الاوقات لازم لكونها في بعض الاوقات وهكذا بين

البسائط والمركبات كالمشروطة العامة مع المشروطة الخاصة وهكذا
بين المركبات بعضها مع بعض كالعرفية الخاصة مع مشروطة وان كان
احد اجزاء احدى القضيتين

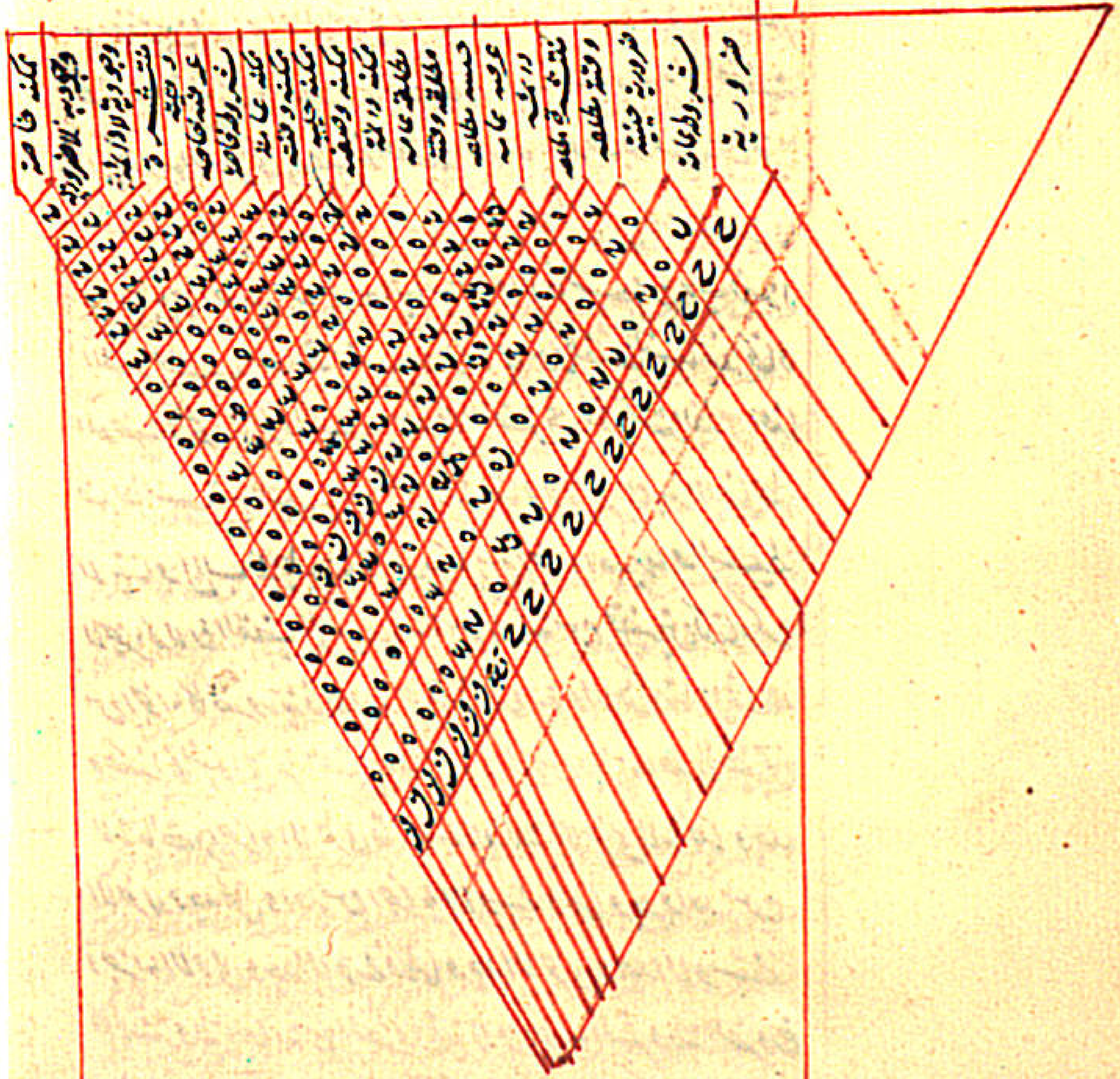

مباينا لاحد اجزاء الاخرى فبينهما منافاة كالضرورية مع القضية التي فيها اللا دوام
فان احد اجزائها وهو كونها دائمة مانع اللادوام وان لم يكن شيء من القسمين
بين القضيتين عموم من وجه لانه اذا لم يكن القضيتان بحيث يكون
كل واحدة بدون الاخرى واذا لم يكن بين اجزائهما منافاة ويمكن ان
يصدقا معا فبينهما عموم من وجه **فصل** في القضية عند تلك النسب
ولكل جهة اما للمحمول وهي الغرض فقد مرت والعنوان والمصطلحة الفعلية
وذلك لوجه بامر والاتحاد والذات في الموجبة وهي الضرورية فقط س كقولنا
الكاتب بالفعل ضاحك بالفعل فالذات التي يصدق عليها الكاتب والضا
بالفعل هو الانسان فصار كقولنا الانسان وان لم يكن الغرض هذا وعلم
ان في الموجبة لابد من اتحاد الذات واما في السالبة فلا يجب اختلاف
الذات كما اذا قلنا الانسان ليس بضاحك بالامكان ليس المراد ان الانسان
ليس الذات الذي هو ضاحك وان كان هذا صادقا في بعض الصور كقولنا الانسان
ليس بجماد م وللجهة لج ب باي جهة فهي ثابتة بالفعل فتساوي قولنا ج ب ا
مقيد بتلك الجهة بالفعل لصدق ح ب ا كذا في ذات س فانه اذا كان ح ب
بالامكان فالبا الامكاني ثابت لج بالفعل وكذا اذا كان ح ب دائما او بالضرورة
م ولا يلزم الضرورة الا في الضرورية البعض كج ب بالضرورة لامتناع
الانقلاب س فانه اذا كان ح ب بالضرورة فالبا الضروري ثابت
لج بالضرورة والا يمكن انفكاكه عنه ويلزم انقلاب الضروري غير ضروري هذا
خلف م اي لا يلزم لا في ح ب بالفعل الا بشرط المحمول ولا اعتبار له س
اي لا يلزم ان يكون ب بالفعل ثابتا لج بالضرورة الا ضرورة بشرط
المحمول ولا اعتبار له م وليس ح ب باي جهة يساوي ليس ح ب ا مقيد بنقيض
تلك الجهة دائما لانه نقيضه وهي نقيض الاصل س فانه اذا صدق ليست
ح ب بالامكان يساوي ليس ح ب ا ضروريا دائما لان نقيضه وهو

قولنا ب ضروري بالاطلاق يساوي نقيض الاصل وهو قولنا
ج ب بالضرورة م وللسور وقد يكثر وافيه فاقول مدلول السور الكلية
والجزئية ثم الكلية اما عمومية ولا يراد بها المجموع نحو كل من الاثنين بعضهما
او بدلية اما بالنسبة من الموضوع نحو كل من ياكل هذا الشبع او من المحمول
نحو كل انسان يشبع بهذا فما ذكر من الكلية والجزئية اما ضرورية او ممكنة
او فعلية فهذه جهتها فالكلية العمومية قد يكون ضرورية بدون
حمل او به والبدلية كذلك نحو كل من الاضلاع مساوية في المثلث
ضلع المربع بالامكان س هنا نظران جهة الكلية العمومية الضرورة
اذ ليس لها افراد غير هذه الثلثة وجهة الحمل ليست هي الضرورة اذ لا
يجب ان يكون ضلع مربع م او فلهما بالضرورة س اي ثلث الاضلاع بالضرورة
نظران جهة الكلية العمومية والحمل الضرورة اما الكلية فلما قرانه لا افراد لها
الا الثلثة واما الحمل فلان الاضلاع مساوية نحو كل واحد ثلث الاضلاع
ضرورة م او موازيا لخط مفروض بالامكان س نظيران جهة الكلية البدلية الضرورة
دون جهة الحمل فان الكلية ضرورية لما قلنا لكن الكلية بدلية لانه اذا كان
ضلع واحد من المثلث موازيا للخط مفروض لا يكون ضلع آخر موازيا له ليس
الحمل ضروريا اذ لا يجب ان يكون ضلع من الاضلاع موازيا للخط المفروض م
او قاعدة للمثلث نظيران جهة الكلية البدلية وحمل الضرورة فان
الكلية ضرورية واذا كان ضلع واحد قاعدة لا يكون الضلع الاخر
قاعدة والحمل ضروري لان كل واحد على سبيل البدل قاعدة ضرورة و
المراد بالقاعدة الضلع الذي يقابل الزاوية المفروضة س او الحمل ضروري لا الكلية العمومية
ولا البدلية نحو كل عريض الظفر انسان هو خارجية م هذه القضية ان
اخذت حقيقية لا يصدق كلية اذ يمكن عريض الظفر لا يكون انسانا
اما ان اخذت خارجية فهي كلية ومع ذلك الكلية ليست ضرورية

م اذ لم

م اذ يمكن هنا جزئيات آخر للموضوع لا يصدق عليها المحمول الا بينما ٥٥٥
ذكر س اي في الامثلة الاربعة المتقدمة اذ لا يمكن للمثلث ٥٥٥
ضلع آخر سوى الثلثة م واذا كان جهة الحمل الامكان في الكلية ٥٥٥
لا بد من امكان الكلية لكن قد يكن الكلية العمومية نحو كل من ياكل ٥٥٥
هذا الشبع بالامكان س فان الكلية العمومية لا يمكن اذا شبع ٥٥٥
بهذا الخبز زيد لا يمكن ان يشبع به غيره م فهذا المحل قالوا س فانهم ذكروا
انه قد يكون الحمل ممكنا لا الكلية فيجب ان يكون المراد الكلية العمومية
وقد خبطوا في هذا الموضع خبطا كثيرا فبعضهم لم يعرفوا الفرق بين الكلية
العمومية وبين المجموع من حيث المجموع وبعضهم قد ذكروا ما هو ابعد من هذا
وان اردت الاطلاع عليه فطالع شرح القسطاس وشروح المطالع
م اما نفي كون الامكان جهة السور مطلقا فباطل ضرورة امكان الكلية البدلية
وهي احدى مدلولي السور س المدلولات للسور الكلية العمومية والكلية البدلية
والمراد بالسور هنا سور الايجاب الكلي ولما كانت القضية كلية فبالضرورة
يكون الكلية مطلقا باطل هذا غاية التحقيق هذا البحث ممكنة لكن يمكن ان لا يكون
الكلية العمومية ممكنة فعلم ان نفي امكان الكلية مطلقا باطل هذا غاية التحقيق هذا
البحث الذي تحير فيه الاوائل والاواخر فصل م في نسب القضايا
وهي كما مر في نسب المفهومات اذ لا يخ اما ان يجب صدق قضية على كل
تقادير صدق الاخرى وبالعكس او لا به س بينهما تساو او عموم
مطلق م او على بعضها فقط كقولنا الشمس فوق الارض الشمس على دائرة
نصف النهار س فبين القضيتين عموم من وجه لان الشمس يجب ان
يكون فوق الارض على دائرة نصف النهار فوق الارض لا على دائرة
نصف النهار وعلى دائرة نصف النهار تحت الارض م او كذبهما الا كليهما
مع صدقهما على كل تقادير كذبهما او لا معه س يعني او يجب كذبهما على كل تقادير

صدق الاخرى مع انه يجب صدقهما على كل تقادير كذبهما فهما نقيضان او
في قوة النقيضين او يجب كذبهما على كل تقادير صدق الاخرى بلا وجوب
صدقهما على تقدير كذب الاخرى فهما ضدان كقولنا هذا الشيء ابيض في هذا
الزمان مع قولنا هذا الشيء اسود في هذا الزمان فانه يجب كذب
احدهما على كل تقادير صدق الاخرى ولا يجب صدق احدهما على كل تقادير
كذب الاخرى م فان عني الوجوب معلوما فالواسطة ثابتة س اي بين ما
ذكرنا من الامور م وهي ان لا يجب شيء من ذلك كقولنا زيد عالم والذباب
يطير لا ان عني وقوعا او اعم منهما س اي ان عني بالوجوب بحسب الوقوع
او اعم من ان يكون بحسب المفهوم او الوقوع فلا واسطة بين الاقسام
المذكورة بل الحصر ثابت بينهما م ثم هي س اي النسب بين القضايا م
اما بانتبديل طرفيها او معه اما الاولى فان اتحد موضوع قضيتين ومحمولهما
اما تحد فنسب المحصورات ظاهرة س اي الموجبة الكلية اخص من الموجبة
الجزئية وتناقض السالبة الجزئية وتضاد السالبة الكلية والموجبة الجزئية
تناقض السالبة الكلية واما الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية فاعلم ان مطلق
الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية المتحدتين في الموضوع والمحمول بينهما العموم
من وجه لوجوب صدقهما في مادة يكون الموضوع اعم كقولنا بعض الحيوان
انسان ليس بعض الحيوان بانسان وان كان الموضوع اخص لصدق الاولى
بدون الثانية كقولنا بعض الانسان حيوان وان كان الموضوع والمحمول متباينين
تصدق الثانية لا الاولى وانما قلنا مطلق الموجبة الجزئية لان بين جزئياتها
لا يلزم نسبة م او محمول احدهما اخص فكل ج ب اكذا اخص من بعض ج
ب وكذا من كل ج ب س اعلم انه اذا كان موضوعهما متحدا المحمول احدهما اما
اخص من محمول الاخرى فالموجبة الكلية من الاولى اخص من الموجبة الجزئية
من الاخرى كقولنا كل ج ب انه كذا اخص من بعض ج ب وكذا من الموجبة الكلية

من الاخرى

من الاخرى نحو كل ج ب اكذا اخص من كل ج ب م الا ان يكون قيد الموضوع
قيد المحمول نحو كل انسان احمر حيوان يساوي قولنا كل انسان احمر حيوان س
فان كلما صدق كل انسان احمر حيوان يصدق كل انسان احمر حيوان احمر لان
قيد الموضوع يوجب ههنا قيد المحمول في قولنا كل انسان احمر حيوان لا بد
ان يكون حيوانا احمر وكلما صدق كل انسان احمر حيوان يصدق كل انسان
احمر حيوان م وساواه كل ج خارجا ب خارجا لكل ج خارجا ب حقيقة
بناء على هذا الوهم س زعم صاحب الكشف انهما متساويان لان في قولنا
كل ج خارجا ب حقيقة اذا كان ج موجودا في الخارج يكون الباء المحمول
على ج موجودا في الخارج فيصدق كل ج خارجا ب خارجا فقيد الموضوع
بكونه موجودا خارجا اوجب قيد المحمول بانه موجود خارجا فاجاب الامام
نجم الدين الكاتبي عن هذا الوهم بقوله انه لم يشترط اللزوم الكلي الحقيقي
ولا الدوام في الخارجي فلا يلزم كونه ب خارجا م فان معنى ب حقيقة
انه لو وجد كان ب ولا يلزم ان يصدق كلما وجد كان ب ومعنى ج خا
انه ج في الخارج في بعض الاوقات ولا يجب انه ج في الخارج دائما فيمكن
ان يكون وقت وجود ج غير الوقت المقدر الذي هو ب فيه فلا يجب
ان يكون ب في الخارج .:. وبعض ج ب اكذا اخص من بعض ج ب

س اي الموجبة الجزئية التي محمولها اخص يكون اخص من الموجبة الجزئية التي محمولها اعم على تقدير اتحاد موضوعهما فتضع ههنا

	كل ج ب	نقيضه	بعض ج ب	نقيضه
كل ج ا ب كذا	ح	ف	ح	ف
نقيضه	ه	ع	ه	ع
بعض ج ا ب كذا	لا يصدق		ح	ف
نقيضه			ه	ع

لوحا لنسب القضايا التي موضوعها متحد ومحمول احدهما اخص من محمول الاخرى
م اي محمول احدى القضيتين منافي صدقها لمحمول الاخرى على تقدير ان موضوعهما

رجا

نها

متحد م فكل ج ب من لاشي من ج لا ب وليس بعض ج لا ب س لان
كل ج ب يلزمه لاشي من ج لا ب واما لاشي من ج لا ب فلا يلزمه
كل ج ب لان صدق السالبة يكون بعدم الموضوع والمراد من لا ب
المعدول اي اذا كانت الموجبة الكلية اخص من تلك السالبة الكلية يكون
اخص من السالبة الجزئية المذكورة وحتى ليست بعض ج لا ب م وبعض
ج ب اخص من هذا س اي من ليس بعض ج لا ب ثم نفع هنا لوح النسب
القضايا التي موضوعهما متحد ومحمول احديهما مناف
صدقا لمحمول الاخرى م
او صدقا وكذبا فكل ج
ماليس ب يساوي لاشي
من ج ب س لان المراد
من قولنا ماليس ب نقيض ب
اعم من ان يكون موجودا

	لاشي من ج لا ب	النقيض	ليس بعض ج لا ب	النقيض
كل ج ب	ج	ف	ج	ف
نقيضه	ه	ع	ه	ع
بعض ج ب	لاصدق		ج	ه
نقيضه	نسبة		ه	ع

او لا بخلاف لا ب لفظ المعدول م وجزئيها جزئية هذا س اي بعض ج
ماليس ب يساوي ليس بعض ج ب م ولا نقول ان كان خارجيا فا لبة
المحمول يساوي معدولة س اعلم ان اصطلاح صاحب الكشف على ان القضية
السالبة المحمول ان كان موضوعها خارجيا يساوي معدولة المحمول فيقتضي
وجود الموضوع لكنا لم نصطلح على هذا م لكثرة الحاجة الى ما قلنا س وهو ان
سالبة المحمول تساوي السالبة وهي اعم من معدولة المحمول سواء كان الموضوع
خارجيا اولا م في المعدومات واقيستها نحو كل انسان ذي رأسين ماليس
بموجود ولا شيء مما ليس بموجود بمتعين خارجية الطرفين س اي تحتاج
الى قضية يكون موضوعها موجودا بحسب الخارج ويكون المحمول مسلوبا
من ذلك الموضوع من غير ان يشترط وجود الموضوع وهي السالبة الخا رجية

لكن

لكن السالبة لا يمكن ان يكون صغرى الشكل الاول فيحتاج الى القضية السا وية
لبة الخارجية لجعلها صغرى الشكل الاول كما في المثال المذكور ففي قولنا
كل انسان ذي رأسين ماليس بموجود خارجية لو كانت في قوة المعدو لة
لاقتضت وجود الموضوع خارجا والانسان ذو الرأسين ليس بموجود
خارجا فاحتجنا الى السالبة الموجبة الخارجية اعم من ان يكون موضوع
السلب موجودا خارجا وهكذا في قولنا الشريك الباري ماليس
بموجود خارجا ولا شيء مما ليس بموجود خارجا بمتعين خارجا فشريك
الباري ليس بمتعين خارجا م وباقي النسب بين مذكور في هذا اللوح
س اعلم ان في كل واحد من الطرفين محصورات اربع فبينهما ستة عشر
نسبة وهي حاصل ضرب اربع في اربع وقد بين في المتن نسبتين اعني بين
الموجبة الكلية من احديهما مع السالبة الكلية من الاخرى محمولهما مناف
صدقا وكذا بالمحمول الاول وبين الموجبة الجزئية من احديهما مع السالبة الجزئية
من الاخرى بقي اربع عشرة نسبة لم يذكر في المتن لظهورها فانه اذا علم ان
كل ج ماليس ب خارجا مساو لقولنا لاشيء من ج ب علم ان بين كل واحد
من نقيض النقيض نقيض الاخرى ونقيض احديهما مساو لنقيض الاخرى وعلم
ان كل ج ماليس ب اخص من ليس بعض ج ب لانها مساوية للسالبة التي هي
من هذه السالبة الجزئية ولما كان كل ماليس ب اخص من ج ب كان منافيا
صدقا النقيضية ثم نقيضه اعم من وجه من هذه السالبة الجزئية واعم مطلقا من
نقيضها فهذه سبع نسب فهمت من النسبة الاولى واذا علم ان بعض ج
ماليس ب مساو لقولنا ليس بعض ج ب فهم منه سبعة اخرى على هذا القياس
فنفع لوح النسب القضايا التي موضوعهما متحد ومحمول احدهما مناف صدقا
وكذبا لمحمول الاخرى ولم يذكر في المتن ما يكون موضوع القضيتين متحدا و
محمول احديهما اعم من وجه من محمول الاخرى لانه لا يلزم

نسبة معينة كقولنا هذا الشيء حيوان لا يلزم منه ان يكون هذا الشيء ابيض والايلزم الا الاكون ابيض م وان كان موضوع

	[illegible]	نقيضه	[illegible]	نقيضه
كل ما ليس ب	ن	ن	ن	ن
نقيضه	ن	ب	ه	ع
[illegible]	ع	ه	ب	ن
نقيضه	ن	ب	ن	ب

احديهما اعم من موضوع الاخرى بمعنى ان افراده كل افراد الاخص مع غيرها ويراد افرادهما المحققة ش اعلم ان للاعم معنيين احدهما ما ذكر في المتن و الثاني ما سيأتي وهو اللازم من غير عكس والافراد المحققة احتراز من الافراد المقدرة كالشخص الانسان ذي الرأسين فانها ليست من الافراد المحققة للانسان بل من الافراد المقدرة بمعنى انها لو وجدت يصدق عليها الانسان م فكل ج ب اخص من كل جيم كذا او بعضه ب واما بعض ج ب فاعم من هذين ش اي من كل جيم كذا ب وبعض جيم كذا ب هذا النظير ما اذا كان موضوع احديهما اعم من موضوع الاخرى ومحمولهما متحد فالموجبة الكلية من الاولى اخص من الموجبة الكلية من الاخرى وكذا السالبة الكلية من السالبة الكلية والموجبة الجزئية من الثانية اخص من الموجبة الجزئية من الاولى وكذا السالبة الجزئية من السالبة الجزئية فذكر اربع نسب ليعلم منها اثنتا عشرة نسبة اخرى لانه اذا كانت قضية اخص من اخرى يفهم منه ثلث نسب اخرى لان الاخص ينافي صدقه النقيض الاعم ونقيض الاخص اعم من وجه من عين الاعم ومطلقا من نقيضه فهذا اللوح لتلفظهما اتي موضوع احديهما اعم من موضوع الاخرى ومحمولهما متحد م ومن كل جيم كذا او بعضه با كذا ش اي بعض ج ب اعم من كل جيم كذا با كذا ومن بعض ج جيم كذا لزم من ما تلك النسبتين ستة اخرى كما عرفت ثم لا يلزم نسبة اخرى فلم يذكر في المتن وهذا

اشارة الى اللوح الاول في هذه الصفحة

نظيرها اذا كان موضوع قضية اعم من موضوع الاخرى ومحمولها اعم من محمولها كما في هذا اللوح م وكل جيم با وبعض ج ب

	كل ج ب كذاب	نقيضه	بعض ج ب كذاب	نقيضه
كل ج ب	ح	ف	ح	ف
نقيضه	ه	ع	ه	ع
وبعض ج ب	ع	ه	ع	ه
نقيضه	ف	ح	ف	ح

كذا اخص من كل جيم كذا او بعضه ب لان كل جيم با كذا اخص من كل جيم كذا با كذا على ما عرفت انه اذا كان الموضوع اعم والمحمول متحد فالموجبة الكلية من الاولى اخص من الموجبة الكلية من الاخرى ثم كل جيم كذا با كذا اخص من كل ج ب كذا ب وكل ج ب كذا اخص من كل جيم كذا ب واذا كان اخص من هذه الكلية كان اخص من هذه الجزئية وهي بعض جيم كذا ب

	كل ج كذا ب كذا	نقيضه	بعض ج كذا با كذا	نقيضه
كل ج ب	لا اسعه			
نقيضه	لا اسعه			
بعض ج	ع	ه	ع	ه
نقيضه	ف	ح	ق	ح

نظيره كل حيوان جسم نام يلزمه كل حيوان نامي جسم فهذا النظير ما اذا كان موضوع احديهما اعم من موضوع الاخرى والمحمول على العكس كما في هذا اللوح م وكل ج لا ب اخص من لا شيء من ج كذا او ليس بعضه ب ش لان كل ج لا ب اخص من لا شيء من ج ب ثم لا شيء من ج ب اخص من لا شيء من جيم كذا ب فهذا النظير ما اذا كان موضوع احديهما اعم من موضوع الاخرى ومحمولهما متنافي

	كل ج كذا ب	نقيضه	بعض ج كذا با	نقيضه
كل ج با كذا	ح	ف	ح	ف
نقيضه	ه	ح	ه	ح
بعض ج ب	لا اسعه			
نقيضه				

اشارة الى اللوح الاول في هذه الصفحة

اشارة الى اللوح الاول في هذه الصفحة وكذا الى اللوح الثاني

نظيرها

صدق فالمحمول الاخرى لكن محمول الاولى معدول كما في هذا اللوح م
وكل جيم كذا او بعضه لا ب اخص من ليس كل ج ب كما في هذا اللوح

	لا شيء من ج كذا ب	نقيضه	ليس بعض ما كذا ب	نقيضه
كل ج كذا لا ب	ح	ف	ح	ف
نقيضه	ه	ع	ه	ع
بعض ج لا ب	لا يصدق نسبته			
نقيضه				

س واما سالبة المحمول فاجعلها سالبتي ب وبها م فهذا على قسمين اما ان يكون القضية التي موضوعها اخص سالبة المحمول والتي موضوعها اعم محصلة المحمول والتي موضوعها اعم سالبة المحمول والتي موضوعها اخص محصلة المحمول اما الاولى نحو كل جيم كذا ما ليس ب فانها يساوي لا شيء من جيم كذا ب فيكون اعم من لا شيء من ج ب واخص من ليس بعض ج ب ونقيضها ما ليس كل جيم كذا ما ليس ب يساوي بعض ج كذا ب وهو اخص من بعض ج ب واعم من كل ج ب ثم بعض جيم كذا ما ليس ب يساوي ليس بعض جيم كذا ب وهو اعم من لا شيء من ج ب واخص من ليس بعض ج ب ونقيضه

	ليس كل ج ب	نقيضه	لا شيء من ج كذا ب	نقيضه
كل ج كذا لا ب	ح	ف	لا يصدق	
نقيضه	ه	ع		
بعض ج كذا لا ب	ح	ف		
نقيضه	ه	ع		

لا شيء من جيم كذا ما ليس ب يساوي كل جيم كذا ب وهو اعم [اعم] من كل جيم ب واخص من بعض ج ب واما الثانية وهو ان يكون التي موضوعها سالبة المحمول والتي موضوعها اخص محصلة المحمول [نقيضه] نحو كل ج ما ليس ب وهو يساوي ه ه ه

	لا شيء من ج كذا ب	نقيضه	ليس بعض ج كذا ب	نقيضه
كل ج كذا ما ليس ب	ع	ه	ح	ف
نقيضه	ف	ح	ه	ع
بعض ج كذا ما ليس ب	ع	ه	ح	ف
نقيضه	ف	ح	ف	ع

لاشئ

لا شيء من ج ب وهو اخص من لا شيء من جيم كذا ب ومن ليس بعض جيم كذا ب ونقيضه وهو ليس كل ج ما ليس ب يساوي بعض ج ب وهو اعم من كل جيم كذا ب ومن بعض جيم كذا ب ثم بعض ج ما ليس ب يساوي ليس بعض جيم ب وهو اعم من لا شيء من جيم كذا ب ومن ليس بعض جيم كذا ب ونقيضه وهو لا شيء من ج ما ليس ب يساوي كل ج ب وهو اخص من كل جيم كذا ب وبعض ج كذا ب كما في هذا اللوح

	لا شيء من ج كذا ب	نقيضه	ليس بعض ج كذا ب	نقيضه
كل ج ما ليس ب	ح	ف	ح	ف
نقيضه	ه	ع	ه	ع
بعض ج ما ليس ب	ع	ه	ع	ه
نقيضه	ف	ح	ف	ح

ولم يذكر في المتن ما يكون الموضوع اعم والمحمول اعم من وجه اذ لا يلزم ه نسبة معينة فهذه الاقسام على تقدير كون موضوع احديهما اعم بمعنى ان افراده كل افراد الاخص مع غيرها فالآن نذكر ما يكون موضوع احديهما اعم بمعنى اللازم من غير عكس فنقول: وبمعنى اللازم من غير عكس كالانسان مع انسان ذي مخلب خارجيين لا يلزم نسبة بين كل ج ب وكل ج كذا وبعضه ب الا بقرينة س اعلم ان موضوع احدى القضيتين ان كان اعم من موضوع الاخرى بمعنى الاعم اللازم من غير عكس كالانسان بالنسبة الى انسان ذي مخلب اذا اخذا خارجيين ليس الانسان الخارجي اعم من الانسان ذي المخلب بمعنى ان افراده المحققة هي الافراد المحققة للانسان ذي المخلب مع غيره بل بمعنى انه لو وجد في الخارج انسان ذو مخلب كان انسانا خارجيا وانما قيدنا الانسان بالخارجي لان الانسان بحسب الحقيقة اعم من الانسان ذي المخلب بمعنى ان افراده المحققة افراده وهذا مع غيره اذا عرفت هذا فكل ج ب وكل جيم كذا ب اذا اخذناهما خارجيتين لا يلزم فيهما نسبة

الالتونية وهي ان يعلم ان جميا كذا من الافراد المحققة للجيم الخارجي فانه
اذا علم هذا يكون النسب كما قررنا اما اذا لم يعلم هذا فلا يلزم من قولنا كل
ج ب خارجا كل جيم كذا ب خارجا اذ لم يعلم ان هذا المقيد و هي جيم كذا خارجا
من افراد ذلك المطلق و هو ج خارجا فلا يلزم الاندراج ولا يلزم ايضا من
قولنا كل جيم كذا ب خارجا قولنا كل ج ب خارجا اذ يمكن ان يكون
افراد المطلق و هو ج خارجا اكثر من افراد المقيد و هو جيم كذا خارجا كذا لا يلزم نسبة
بين قولنا كل ج ب و بعض ج كذا ب الا القرنية كما ذكر م وكذا بين كل
جيم ب كذا وكل جيم كذا او بعضه ب ولا اذا كان محمول احديهما منافيا صدقا
لمحمول الاخرى واما سالبة المحمول فاجعلها سالبة تساويهما س فالحاصل انه اذا
كان موضوع احديهما اعم من موضوع الاخرى بهذا اللازم من غير عكس محمولهما
الا كان متحدا فالنسبة على هذا المثال و محمول الاولى اعم من محمول الثانية
فالنسبة كما في هذا اللوح المحمول
الثانية اعم من محمول الاولى نحو كل جيم

	كل ج كذا ب	نقيضه	بعض ج كذا ب	نقيضه
كل ج ب	لا			نسبة
نقيضه				
بعض ج ب	٤	٥	٤	٥
نقيضه	ق	ح	ق	ح

كذا ب فلا يلزم نسبة اصلا في هذا القسم ولا اذا كان محمول
احديهما منافيا صدقا لمحمول
الاخرى واما سالبة المحمول
فاجعلها سالبة تساويهما
فيكون النسبة بينهما كما في
هذين اللوحين وعلى ما او
حكم الاتحاد م فقد ذكرنا حكم اتحاد
موضوعي القضيتين وحكم اتحاد محموليهما
وحكم تساوي موضوعيهما الحكم اتحاد موضوعيهما

	كل ج كذا ب كذا	نقيضه	بعض ج كذا ب كذا	نقيضه
كل ج ب	لا			نسبة
نقيضه				
بعض ج ب	٤	٥	٤	٥
نقيضه	ق	ح	ق	ح

وكذا

وكذا حكم تساوي محموليهما الحكم اتحاد محموليهما في جميع الاقسام س
وان كان اعم من وجه بحسب الافراد المحققة فكل انسان ناطق
اخص من بعض الابيض ناطق وكل ابيض قابل للحركة اخص من
بعض الانسان قابل لها
م هذا نظيره اذا كان موضوع
احدى القضيتين
اعم من وجه ومحمولهما
متحدا س وعليك استخراج

	الانسان كذا ب ج	نقيضه	بعض الانسان كذا ب	نقيضه
كل ج حال كذا	ج	ق	ح	ق
نقيضه	٥	٤	٥	٤
بعضه كذا ب	لا			نسبة
نقيضه				

ما يكون المحمول اخص او منافيا ولا يلزم غير هذا .. اي غير ما ذكرنا من النسب
فان كان موضوع احديهما منافيا صدقا او صدقا وكذبا بالموضوع الاخرى
لا يلزم نسبة اصلا واما الاقسام المذكورة في هذا تتمتين في كل موضع يلزم
نسبة معينة فقد ذكرناها وما لا يلزم فيه نسبة معينة لم نذكره م الا ان الاخص
في كل ما مر مناف صدقا النقيض الاعم ونقيضه اعم من هذا س اي
نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم م ومن وجه الاعم
س فلا يجعل هذا المختصر فيه ثمن
على ان هذا احفظ من ذلك
فيلزم منه تثبت نسب اخرى
م وبهذا يعرف نسبة كل
قضيتين وان اختلفتا
اعتبارا او جهة بان يجعل

	الانسان كذا ب ج	نقيضه	بعض الانسان كذا ب	نقيضه
كل ج كذا بالضرورة	٤	٥	لا	نسبة
نقيضه	ح	ح		
بعض ج كذا بالفعل	٤	٥		
نقيضه	ح	خ		

هذا الجزء الطرف س اي بالتقسيم الذي ذكرنا من اول الفصل الى هنا يعرف
نسبة كل قضيتين سواء اتفقتا او اختلفتا في الاعتبار اي في كونهما
خارجية او حقيقية او ذهنية وانما اطلق الاعتبار على هذا المعنى

لان صدق القضية يكون باعتبار الوجود الخارجي ونحوه فان اتفقتا في
الاعتبار ينظر الى الموضوع وهو المحمول كما ذكرنا وان اختلفتا في الاعتبار
يجعل الاعتبار جزءا من الطرف بان يوخذ الموضوع خارجيا او حقيقيا
او ذهنيا وكذا المحمول فالخارجي اخص من الحقيقي والحقيقي من الذهني
وهكذا احكام الجهة فان اتفقت جهة فظاهر وان اختلفت يجعل الجهة
جزءا من الطرف كما ذكرنا ان الموجبة يجعل جهتها جزء المحمول فكل ج ب
دائما وبعض وكل ج با ء دائما بالفعل فيرجع نسبة الموجهات الى نسبة
القضايا بنسبة المحمولات م فثبت ان ايجاب شيء ايجاب للاعم لا للاخص
وسلبه بالعكس ش وانما يثبت هذا من قوله فكل ج با ء كذا اخص من
كل ج ب وبعض ج ب وبعض ج با ء كذا اخص من بعض ج ب
ولزم من ذلك ان لا شيء من ج ب وليس بعض ج ب اخص من ليس
بعض ج با ء كذا وايضا لا شيء من ج ب اخص من لا شيء من ج با ء كذا
م فالايجاب العدمي ذو حظ منها كج خارجا لا ب حقيقة ايجاب لما هو
اعم من الموجب وهو ما ليس ب حقيقة وسلب لما هو اخص من المسلوب
وهو لا ب خارجا ش اي اذا حملنا على شيء امرا عدميا كج خارجا لا ب
حقيقة فالمراد من لا ب حقيقة العدول اي ممكن يسلب عنه الباء
على تقدير الوجود فاذا حمل عليه المعدول الحقيقي يحمل عليه ما هو اعم
من المعدول الحقيقي وهو السالب الحقيقي اي ما يسلب عنه الباء على
تقدير الوجود واعم من ان يكون مركبا او لا اذ السالب عن ذلك
الممكن الباء الحقيقي يسلب عنه ما هو اخص منه وهو الباء الخارجي فحقيقيا
ج خارجا ممكن يسلب عنه الباء خارجا ويصدق ايضا ج خارجا ما ليس
ب خارجا م ونحكي ان للاعم معنيين فكذا لاخواته بان يراد
في قسمة الاثنين عليها الافراد المحققة او المقدرة للموضوع ش اي لما

قسمنا

قسمنا الاثنين على الاعم والاخص واخواتهما كالمساوي والاعم
من وجه والمباين بقولنا كل ما صدق عليه هذا الخ اما ان يصدق
عليه ذلك اولا الى اخره فاما ان يراد بما صدق عليه الافراد التي
يصدق هذا الشيء عليها تحقيقا واما ان يراد تقديرا كالانسان
ذي الراسين فانه يصدق عليه الانسان تقديرا اي لو وجد كان
انسانا ففي جميع هذه الاقسام ان اريد الافراد المحققة فهو المعنى
الاول وان اريد المقدرة فهو المعنى الثاني م الا النقيض اذ هو بحسب
المفهوم ش اعلم ان النقيض من قسم المباين فان المباين ان كان بحيث
ينافي صدقه وكذبا بحسب المفهوم ويكون في احدهما سلب الاخر كان
نقيضا فلما كان النقيض ماخوذا بحسب المفهوم لا بحسب المادة لا يجري
فيه المعنيان م وما عداه في الذهنين والحقيقيين لا بشرط الامكان
يتلازم معناه ش اي ما عدا النقيض وهو المساوي والاعم
من وجه والمنافي صدقه للشيء اذا اخذ هو وذلك الشيء ذهنيتين كالجسم
مطلقا مع الجسم المقيد اذا اخذا ذهنيين فالاول اعم من الثاني فان معنى العموم
بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني اي بحسب الافراد المحققة او المقدرة كان
المعنيان متلازمين اذ لا فرق في ما اخذ باعتبار الذهن بين المحققة
والمقدرة وكذا اذا كان الشيء مساويا للشيء الاخر والشيئان اخذا
ذهنيين فان كان مساويا له بحسب الافراد المحققة كان مساويا
بحسب الافراد المقدرة واذا كان مساويا بحسب الافراد المقدرة
كان مساويا بحسب المحققة وهكذا في بقية الاقسام وكذا ان
اخذا باعتبار الحقيقة بالمعنى الاعم اي لا بشرط الامكان فالمعنيان
متلازمان اي المساوي للشيء بحسب الافراد المحققة مساو له بحسب
المقدرة وكذا بالعكس وهكذا في بقية الاقسام م وفي الخارجيين

ان ثبت وجودهما فالمساوى بالمعنى الاول يحتمل بامعد المباين
بالكلى س اى ان اخذا خارجين فان ثبت وجودهما فالمساوى بحسب
الافراد المحققة يحتمل ان يكون مساويا والاعم والاخص مطلقا او اعم من وجه
بحسب الافراد المقدرة فالانسان والحيوان الناطق متساويان بحسب
الافراد المحققة وكذا بحسب الافراد المقدرة والانسان وذو الظفر خارجين
متساويان بحسب المحققة واعم واخص مطلقا بحسب المقدرة والانسان
وذو الظفر متساويان بحسب المحققة واعم من وجه بحسب المقدرة ولا يكون
المساوى بحسب المحققة مباينا بحسب المحققة المقدرة لان المقدرة
اعم من المحققة فالمتساويان بحسب المحققة يكونان متوافقين بحسب
المقدرة فلا يكون بينهما تباين كلى بحسب المقدرة م والاخص اخص
او اعم من وجه س اى الاخص بحسب المحققة اخص مطلقا او اعم من وجه
بحسب المقدرة كالانسان الضاحك بالفعل اخص من الانسان
بحسب المحققة وكذا بحسب المقدرة والانسان او الابيض مع الكاتب
اخص بحسب المحققة واعم من وجه بحسب المقدرة م لا مساو لان ذلك
الاخص مدلول كل ج موجود ب وليس بعض با موجود ج وهذا
المساوى مدلول كل ج ب وكل ب ج ولا يجتمع هذا مع تلك السالبة
اذا دلت تلك الموجبة على وجود الموضوع س اى الاخص
بحسب المحققة لا يكون مساويا بحسب المقدرة لان الاخص بحسب
الافراد المحققة في الخارج مدلول قولنا كل ج موجود ب وليس
كل با موجود ج والمساوى بحسب الافراد المقدرة مدلول قولنا
كل ج ب وكل ب ج ولا يجتمع كل ب ج مع قولنا المقدرة مدلول
ليس بعض با موجود ج لان قولنا كل ج موجود ب قضية
خارجية فتدل على وجود ج ووجود ب فقولنا كل ب ج لزم منه

كل با موجود ج ولا شك ان كل با موجود ج نقيض تلك السالبة
وليس بعض با الموضوع لا يكون صدقها الا بسلب النسبة عن الموضوع
الخارجى واذا لم يوجد الموضوع فح يكون صدقها لعدم الموضوع فان كان
ج وب متساويين بحسب الحقيقة لا يصدق سلب النسبة فلا يصدق
السالبة الخارجية م ولا الاعم لهذا س اى الاخص بحسب الافراد الحقيقة
لا يكون اعم بحسب المقدرة لهذا الدليل لان ج لو كان اعم من ب
بحسب الافراد المقدرة يصدق كل ب ج وهو لا يصدق مع قولنا ليس
بعض با موجود ج كما مر م ولا مباين س اى بحسب المقدرة لان الافراد
الحقيقة يصدق عليها انها مقدرة فلما ثبت الاجتماع بحسب المحققة لا يثبت
التباين الكلى بحسب المقدرة م فلا الاعم او من وجه س اى لما ذكر الاخص
بحسب المحققة اخص مطلقا او اعم من وجه بحسب المقدرة ثبت ان الاعم
بحسب المحققة اعم مطلقا او من وجه بحسب المقدرة م والاعم من وجه
اخص من مثله س اى كل ما هو اعم من وجه بحسب المحققة فهو اعم من وجه
بحسب المحققة لان المحققة يصدق عليها المقدرة فيصدق من اجتماع
المحققة وافتراقها اجتماع المقدرة وافتراقها ولا يلزم ان كل ما هو اعم من
وجه بحسب المقدرة كان اعم من وجه بحسب المحققة لجواز ان يكون مساويا
او اخص او اعم مطلقا بحسب المحققة كما مر ان المساوى يحتمل بامعد المباين
وان الاخص بحسب المحققة اخص مطلقا او اعم من وجه بحسب المحققة م
وان لم يثبت س ويرجع الى قوله وفى الخارجين ان ثبت وجودهما م
لا يصدق هذه الاقسام الا بالمعنى الثالث س اى لا يثبت المساواة
والعموم والخصوص مطلقا او من وجه الا بحسب الافراد المقدرة م
لكن كل منها مع مثله بالمعنى الاول اذ كانت النسبة الا الحقيقة مثلا زمانان
س مثلا اذا كان ج خارجا اخص من ب خارجا من بحسب الافراد

موجود ج على انه قد علم انه فى
السالبة الخارجية اذا ثبت
وجوده

المقدرة فهو خارجا ان نسب الى ت حقيقة كان اخص منه بحسب الافراد
المحققة فان الافراد المقدرة للباء الخارجي افراد محققة للباء الحقيقي
بحسب المحققة وكذا بالعكس اي ان كان ت ح اخص من الباء الحقيقي بحسب
الافراد المحققة كان اخص من الباء الخارجي بحسب الافراد المقدرة و
هكذا اذا كان ت ح خارجا مساويا للباء الخارجي بحسب الافراد المقدرة فكان
مساويا للباء الحقيقي بحسب الافراد المحققة وكذا بالعكس وكذا اذا كان
اعم من وجه منه بحسب المقدرة كان اعم من وجه للباء الحقيقي بحسب
المحققة وايضا بالعكس م فلا يصدق ان الانسان اذو المخلب خارجا
اخص من الانسان خارجا الا بمعنى انه ان وجد كان انسانا خارجا وهو
اخص تحقيقا من الانسان المقدر والحقيقي بشرط الامكان كالخارجي
الامكان فيه كالوجود ذهنا س اي هذه الاحكام التي ذكرتها في الخارجين
وهي قوله فالمساوي بالمعنى الاول الى اخر الاحكام فهي بعينها ترد في
الحقيقيين بشرط الامكان وقد قلنا في الخارجيين ان ثبت وجودهما
فنقول في الحقيقيين ان ثبت امكانهما م فالمنافاة صدقا بالمعنى الاول
يصدق بعدمهما او بعدم احدهما او بعدم نسبة الحمل س اي المنافاة صدقا
فقط في الخارجي بحسب الافراد المحققة يكون اما بعدم هذين الامرين
اللذين بينهما منافاة او بعدم احدهما او بعدم نسبة الحمل بينهما وذلك
لان الشيئين اذا لم يصدق احدهما على شيء مما يصدق عليه الاخر فهما
متنافيان وهما اما متنافيان صدقا بعدمهما او صدقا وكذبا فالجسم
والباء اذا اخذا بحسب الخارج وان لم يكن احدهما او كلاهما موجودا يصح
ان يقال لا يصدق احدهما على شيء مما يصدق عليه الاخر من الافراد المحققة
فيكون بينهما منافاة صدقا كالانسان وذي المخلب خارجا مع صدقهما
الانسان بحسب الافراد المحققة مع ان شيئا منهما لم يوجد الا وكذا الانسان

[illegible]

بحسب المقدرة

بحسب المقدرة فان احدهما اخص من الثاني بحسب المقدرة وكذا الانسان
خارجا مناف صدقا للانسان ذي المخلب خارجا بحسب المحققة مع ان احدهما
موجود وبدونه الاخر واما بحسب المقدرة فاحدهما اعم من الاخر والانسان
والفرس متنافيان خارجا بحسب المحققة بانتفاء نسبة الحمل مع ان
كلا منهما موجود م فهي اعم منها بالمعنى الثاني س اي المنافاة صدقا بالمعنى
الاول اعم من المنافاة صدقا بالمعنى الثاني لان كل متنافيين بحسب المقدرة
متنافيان بحسب المحققة ولا ينعكس كما ذكرنا م وتجتمع مع كل اقسام مقابلها
بهذا المعنى س اي المنافاة بحسب المحققة تجتمع مع المساواة والعموم
والخصوص مطلقا ومن وجه بحسب المقدرة فالانسان ذو المخلب والحيوان
والناطق احدهما على شيء مما يصدق عليه الاخر من الافراد المحققة وبينهما
مساواة بحسب المقدرة والانسان مع الانسان ذي المخلب متنافيان
بحسب المحققة واعم مطلقا بحسب المقدرة والانسان مع ذي المخلب متباينان
بحسب المحققة واعم من وجه بحسب المقدرة م والنقيض وان لم يختلف
بحسب معناه لكن يختلف نسبته باختلاف المعنيين فعدم الحمل فالانسان
خارجا يساوي الانسان ذا ظفر خارجا بالمعنى الاول واعم بالثاني فاليس بانسان
خارجا يساوي ما ليس بانسان ذي ظفر خارجا بحسب الافراد المحققة واخص
منه بحسب المقدرة وهكذا في البواقي وسيجيء تحقيق هذا في عكس النقيض
ان شاء الله تعالى وقولنا ح ذهنا اعم من ح حقيقة وهو من ح خارجا ان
عنى ان مفهومه كذا فهو المعنى الاول س اي يراد ان مفهوم الذهني اعم
من مفهوم الحقيقي لصدق الذهني على الكلي كقولنا بعض الكلي جنس فهذه
القضية يصدق ذهنا لا حقيقيا الا ان يراد به انه لو وجد خارجا كان
جنسا فعلم ان الذهني يشمل افراد الحقيقي مع غيرها وهي اعم من الافراد الافراد
المحققة وكذا المفهوم الحقيقي اعم من الخارجي بحسب الافراد المحققة م

ذي المخلب خارجا [illegible] بحسب الافراد المحققة [illegible]

فكل ح حقيقة ح وهنا بزيد كل ح خارجا ح ذهنا س يحل ها ان
كل ح ب اخص من كل جيم كذا ب في سورة يكون ح اعم من ح كذا بحسب
الافراد المحققة م وان عني التمثيل سقام قولنا الانسان حقيقة اعم من
الانسان خارجا فان لم يثبت وجود الخارجي فالثالث س اي فهو المعنى
الثالث وهو العموم بحسب الافراد المقدرة م فكل انسان ذي مخلب حقيقة
حيوان لا يلزمها الخارجية س لان الانسان ذا المخلب بحسب الحقيقة اعم
من الانسان ذي المخلب خارجا بمعنى انه لو وجد كان انسانا خارجا م
وان ثبت فالاول س اي ان ثبت وجود الخارجي فهو المعنى الاول م فاذا صدق
كل ح خارجا ب خارجا كان الباء الخارجي موجودا فهو اخص من الباء الحقيقي او
مساو له بالمعنى الاول فنقيضه اعم من نقيض هذا او مساو وبهذا المعنى س هذا القصد
تفردت بابداعه ولا يخفى فوايده الجزيلة وعوايده الجميلة م فصل
التناقض منافاة المختلفين صدقا وكذا بحسب المفهوم س انما قال بحسب
المفهوم ليخرج ما يكون بحسب المادة كما اتفق ان يختص النطق مساويا و
للانسان فقولنا كل انسان كاتب وليس بعض الناطق بكاتب
لا يكون بينهما تناقض ولما ~~كاتب وليس ببعض~~ كان مفهوم البيت
مكانا ذا جدار وسقف كان قولنا بعض البيت مربع متناقضا لقولنا لا
شيء من مكان ذي جدار وسقف بمربع لتحقق المنافاة صدقا وكذا بحسب
المفهوم وان لم يكن اللفظ متحدا لان القضية هي المفهوم العقلي فالمعتبر المفهوم
لا اللفظ م وشرطه وحدة الموضوع فيشمل وحدة الشرط نحو اللون مفرق للبصر
او ليس كذا بشرط البياض او السواد والكل والجزء نحو الزنجي اسود او ليس
بشرته او سنه ووحدة المحمول فيشمل وحدة المكان لان المحمول المقيد به س
اي بالمكان فقولنا زيد قايم في الدار لا تناقض قولنا ليس زيد قائما في السوق
لان القايم المقيد بالدار غير القايم المقيد بالسوق م والاضافة والقوة والفعل

فنقول

نحو زيد اب او ليس والعنب مسكر او ليس س فاذا قلت زيد اب تريد انه ابو
عمرو لا تناقض قولنا ليس زيد ابا تريد انه ليس ابا لبكر واذا قلنا العنب
مسكر اي بالقوة لا تناقض قولنا العنب ليس بمسكر اي بالفعل م ووحدة
الزمان ولزوم وحدة المكان ايا ها خطاء س اعلم ان صاحب القسطاس
توهم ان وحدة الزمان يلزمها وحدة المكان لان اختلاف المكان يستلزم
اختلاف الزمان لان الشيء الواحد يمتنع ان يكون في مكانين لا يختلف
المكان اي كلما اتحد الزمان اتحد المكان لكن لم يعلم ان هذا بالنسبة الى
شيء واحد اما في شيئين فلا والشيئان هنا الايجاب والسلب كما اذا قلنا
ع زيد كاتب وقت الطلوع في الدار مع قولنا ليس زيد بكاتب وقت الطلوع
في السوق فانه قد اتحد الزمان مع اختلاف المكان وعدم كتابة زيد وقت
الطلوع في السوق لا يوجب كون زيد وقت الطلوع في السوق حتى يلزم كونه
في مكانين في زمان واحد فان السلب يصدق بعدم الموضوع م فالحاصل
وحدة النسبة الحكمية س بعض الافاضل جعلوا الوحدات المذكورة وحدة
ع واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية والنسبة الحكمية هي نسبة المحمول الى الموضوع
فقولنا ليس زيد بكاتب هو سلب النسبة التي تدل عليها زيد كاتب ووحدة
النسبة تكون باتحاد المنتسبين بناء على الوحدات المذكورة فزيد
كاتب لاثبات نسبة المحمول المعين الى الموضوع المعين وليس زيد كاتب
بسلب عين تلك النسبة وهذا الكلام بناء على ان السلب سلب
النسبة لا نسبة السلب اذ لو كانت نسبة السلب كانت النسبة
بينهما مختلفة م وشرط اختلاف الكم في المحصورات والجهة في الموجهات
اي في المطلقة الوقتية فنقيض البسائط ما في اللوح س اعلم اني وضعت
في اللوح المثلث المحمول لنسب الموجهات علامة ح للنقيض وقد وضع في
ذلك البيت علامة اخرى كعلامة ح مثلا للاخص فهذه عند اتحاد الموضوع

في مكان واحد في وقت لكنه تمكن النقيض
انه كلما لا يختلف الزمان صح

والمحمول والكيف وعلامة في عند وجود شرائط التناقض م وضابطه
ان الضرورة تناقض الامكان والفعلية الفعلية والكلية البعضية
والتوقيت مثله عند الاختلاف كيف فالمشروطة العامة اي الضرورية
في كل اوقات الوصف يناقضها الامكان في بعضها اي الممكنة الحينية وكذا
في البواقي ش اعلم ان بناء معرفة التناقض في بسائط القضايا على امور احدها
هو الكيفية في نفس الامر اي الامكان يقابل الضرورة والفعلية تقابل
الفعلية والثاني الكمية فالدائمة معناها ان المحمول ثابت للموضوع او مسلوب
عنه في كل الاوقات فيقابلها انه ليس كذلك في بعض الاوقات والمشروطة
العامة معناها الضرورة في كل اوقات الوصف فيقابلها الامكان في بعض اوقات
الوصف والثالث التوقيت فان ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه اذا
كان في وقت معين فنقيضه انه ليس كذلك في ذلك الوقت لكن انما ثبت
التناقض بين ما ذكرنا عند الاختلاف في السلب والايجاب حتى لو لم يوجد
بين نقائض اجزائها الاختلاف يثبت اللزوم لا التناقض م والمركبات
المفهوم المردد بين نقائض اجزائها ش ولما كان مفهوم المركب مجموع الامرين
يكفي سلبه بانتفاء احدهما م الا في الجزئية لذكرها من جزئيتين تتحد موضوعهما
فيكذب بعدم هذا القيد فان ج اذا كان جنس ب تكذب كل مركبة
جزئية مع كذب لا شيء من ج ب وكل ج ب باعم جهة لكون بعض ج ب وليس
بعض ج ب ضروريين ش فالموضوع اذا كان هو الحيوان والمحمول
الانسان يكذب كل مركبة جزئية نحو بعض الحيوان انسان لا دائما ولا
بالضرورة فان ثبوت الانسان لذلك البعض الذي هو انسان ضروري
فلا يصدق اللاضرورة وكذا اللادوام ومع ذلك لا يصدق نقيض الجزء الاول
وهو لا شيء من الحيوان بانسان باعم جهة ولا يصدق ايضا نقيض الجزء الثاني
وهو كل حيوان انسان باعم جهة لصدق قولنا بعض الحيوان انسان بالضرورة

وقولنا

وقولنا ليس بعض الحيوان انسانا بالضرورة فالجزئية انما تكذب
بانتفاء ذلك القيد وهو ان بعض الحيوان الذي هو انسان ليس بانسان
فلا يلزم من كذب الجزئية صدق نقيضه من النقيضين المذكورين وهذا المعنى
غير حاصل في الكلية لان المحكوم عليه لما كان جميع الافراد في القضية الاولى
وهي الموجبة وفي القضية الثانية وهي السالبة بعين ما هو محكوم عليه في
الاولى وهو المحكوم عليه في الثانية اما الجزئية فان المحكوم عليه البعض فيمكن
ان يكون المحكوم عليه في الموجبة البعض وفي السالبة البعض ولا يكون هذا
البعض بعين ذلك البعض م بل يردد بين نقيضي الجزئيين في كل واحد فنقيض
بعض ج ب ما دام ج لا دائما كل ج اما ليس ب حين هو ج او ب دائما
ش وذلك لان معنى الجزئية المركبة ان بعض افراد ج هو بحيث يصدق عليه مجموع
الامرين وهو ثبوت ب وسلبه باي جهة يريد كالوقتية الخاصة مثلا
معناها ان بعض افراد ج بحيث يصدق عليها ب ما دام ج ويسلب
عنها في بعض الاوقات فنقيضها انه لا شيء من افراد ج بحيث يصدق
عليها مجموع الامرين وهذا المعنى يساوي قولنا كل واحد واحد من افراد
ج يسلب عنه مجموع الامرين فيسلب مجموع الامرين وهو صدق نقيض الجزء
الاول او نقيض الجزء الثاني ففي الوقتية الخاصة نقيضها كل واحد من ج
اما ليس ب حين هو ج وهو نقيض الوقتية العامة وهي الجزء الاول واما
ب دائما وهي نقيض الجزء الثاني وهو المطلقة العامة فعلم من هذا ان
المراد بالنقيض في قولهم بل يردد بين نقيضي الجزئيين في كل واحد ليس
حقيقة النقيض لان نقيض القضية لا يكون الا قضية وههنا لا يردد
بين القضيتين في كل واحد من افراد الموضوع بل المراد بالنقيض من
نقيض الجزئيين بعد ان ينتزع الموضوع والسور فيردد بين ذلك
في كل واحد واحد من افراد الموضوع ففي الصورة المذكورة نقيض الجزء

الاول لاشىء من ج ب حين هو ج فاذا انتزع منه الموضوع والسور
بقى ليس ب حين هو ج ونقيض الجزء الثانى هو كل ج ب دائما فاذا
انتزع منه الموضوع والسور بقى ب دائما فيردد بين هذين الامرين
م وقيل او بتقييد احدى الكليتين بالمحمول س هذا طريق آخر فى نقيض
الجزئية المركبة وهو انك ان اردت ان تاخذ نقيضها كما فى الكلية بان
يردد بين نقايض اجزائها فلا بد ان تقيد احدى الكليتين بالمحمول فنقولنا
بعض ج ب لا دائما وجودية لا دائمة يكون نقيضها اما لاشىء من ج ب دائما
او كل ج الذى هو ب ب دائما فاذا قيد الموجبة الكلية بالمحمول كان هذا
نقيضا للقضية المذكورة لان الوجودية اللادائمة المذكورة معناها بعض
ج ب بالفعل وليس بعض ج الذى هو ب بالفعل ب بالفعل لا وقت
ان المركبة الجزئية مركبة من قضيتين مع اتحاد الموضوع فاذا جعلناها مركبة من
جزئيتين احدهما القضية الاولى والثانى القضية الثانية مع ذلك القيد
كان الترديد بين نقيضى هذين الجزئيين كافيا فى نقيضها بخلاف ما اذا لم
يعتبر هذا القيد فى النقيض م قال صاحب القسطاس هذا انما فى الموجبة اما فى
السالبة فنقيضه س اى فى السالبة الجزئية يقيد بنقيض المحمول كقولنا ليس
بعض ج ب وجودية لا دائمة فنقيضها اما كل ج ب دائما او لاشىء من الجسم
الذى ليس ب بالفعل ب دائما وذلك لان معنى تلك الجزئية ان
بعض ج ليس ب بالفعل وذلك البعض الذى ليس ب بالفعل ب بالفعل فلا بد
ان يأخذ فى نقيضه هذا القيد المذكور فى الاصل م وايضا لا يصح ذلك فى العرفية
الخاصة لانها اذا كذبت لا يلزم صدق لاشىء من ج ب حين هو ج او كل
ج الذى هو ب ب دائما لجواز صدق ب على بعض ج ما دائما وما دام ج وعلى
بعضه لا دائما س ذكر فى القسطاس ان ما ذكر واس تقييد احدى الكليتين
بالمحمول لا يصح فى العرفية الخاصة كقولك بعض الجسم متحرك ما دام جسما لا دائما كاذبة

لان

الجزء الاول وهو لاشىء من الجسم متحرك حين هو جسم

لان كل جسم هو متحرك ما دام جسما هو متحرك دائما وهو الافلاك
مثلا ومع ذلك يكذب بعض نقيض الاجسام متحرك ما دام جسما وهو الافلاك
ويكذب ايضا نقيض الجزء الثانى مع انه تقيد بالمحمول كقولنا كل جسم هو متحرك
فهو متحرك دائما لان بعض الاجسام الذى هو متحرك ليس بمتحرك بالاطلاق
فقوله فى المتن لجواز صدق ب على بعض ج دائما اشارة الى كذب الاصل
وقوله ما دام ج اشارة الى كذب نقيض الجزء الاول وقوله وعلى بعضه لا دائما
اشارة الى كذب نقيض الجزء الثانى مقيدا بالمحمول م الحق تقييد بالحكم بالجزء الاول
مع جهته س فالمراد بتقييد احدى الكليتين بالمحمول ليس المراد المحمول وحده بل المحمول
مع الجهة المذكورة فى القضية فنقول بعض الجسم متحرك ما دام جسما لا دائما معناه
بعض الجسم متحرك ما دام جسما وليس بعض الجسم الذى هو متحرك ما دام جسما
متحرك بالاطلاق فاذا كان معناه هذا فالتقييد فى النقيض بالمحمول المجرد
وهو المتحرك لا يكون كافيا لان المتحرك اعم من المتحرك ما دام جسما فلهذا قال
فى المتن مع جهته وانما قال تقييد بالحكم بالجزء الاول ليشمل الحكم الايجابى والسلبى
كما مر ان فى السالبة يقيد بنقيضه م فان قيل فى كليتها نظر لان الحكم بالجزء دوام
اذا كان على كل من ذلك البعض فنقيضها اما لاشىء من ج ب حين هو ج
او بعض ج حكم بانه ب ما دام ج ب دائما س اى فى كلية القضية الثانية
المقيدة بالحكم بالجزء الاول نظر وذلك لان المحكوم عليه فى المركبة لما كان
شيئا واحدا فاذا حكم فى الجزء الاول على بعض افراد ج يجب ان يكون الحكم
فى الجزء الثانى على ذلك البعض بعينه فقولنا بعض ج ب لا دائما عرفية
خاصة كان معناها بعض ج ب ما دام ج ولاشىء من الجسم الذى هو ب
ما دام ج ب بالاطلاق العام فنقيضها كقولنا اما لاشىء من ج ب
حين هو ج او بعض الجسم الذى هو ب ما دام ج ب دائما م قلنا
صدق الجزئية ليس كما توهمت بل باعتبار ما يطلق عليه اسم البعض بحيث

وهو ب ولا ب في بعض الاوقات س فانه اذا كان للجسم عشرة
افراد وقد حكم على خمسة افراد منها بانه ب فلا يجب لصدق المركبة
ان يكون الحكم بالسلب على كل واحد من تلك الخمسة حتى لو حكم بالسلب
على واحد من تلك الخمسة يصدق المركبة باعتبار ان الحكم بثبوت
ب وسلبها صادق على فرد من افراده فيصدق ان ما يطلق عليه
البعض محكوم عليه بالايجاب والسلب م اما الثانية فاما بتبديل طرفيها
او نقيضيهما س يرجع الى ما قال في اول فصل نسب نقيضا بان
ان النسبة بين النقيضين اما بلا تبديل طرفيها وبلا تبديل نقيضي الطر
او معه وقد ذكر الاولى وهي النسبة بلا تبديل فالان اخذ في الثانية
وهي النسبة بين النقيضين مع تبديل طرفيها او تبديل نقيضي الطر
اي العكس المستوي وعكس النقيض م فصل عكس القضية
رخص قضية يلزمها بتبديل طرفيها في احدهما ان كان شخصا او مفهوما
منتزعا من مدلول اللفظ ببدل بعينه س نحو بعض الانسان زيد فينعكس
زيد انسان ونحو بعض النوع الانسان فينعكس الانسان نوع وقد
عرفت معنى المفهوم المنتزع في قسمة القضايا على الطبيعية وغيرها م
والا فالمصطلح جعل المحمول عنوانا والعنوان محمولا وان كان التبديل
بطرق آخر لان ما لكل قضية لان هذا اذا كان عين ذلك عين هذا
وكذا في السلب س اي اذا لم يكن هذا الشيء ذلك الشيء بعينه
هذا الشيء ثم اراد ان يبين الطرق الاخر فقال م والطرف ان يبدل
الطرفان والمحكوم عليه وبه ما كانا س نحو كل انسان كاتب ببدل فيقال
كاتب كل انسان على ان كاتب يكون خبرا مقدما على المبتدا م او يجعل
الاشخاص محكوما به فان المحكوم عليه هو الاشخاص فيبدل ويجعل الاشخاص
محكوما به كل كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا بعض الحيوان افراد الانسان

م او يؤخذ

م او يؤخذ العنوان مع بقاء عنوانيته س نحو كل كاتب ضاحك
ينعكس الى قولنا بعض الضاحك ذات وصف بالكاتب من غير ان
يجعل المحكوم به مفهوم الكاتب م او يقصد الى الذات مع تبادل الجهة
س قد ذكر ان المقصود هو اثبات مفهوم لا اتحاد الذات والجهة المذكورة هي جهة اثبات المفهوم لا جهة اتحاد الذات
لا جهة اتحاد الذات المذكورة بالفعل ضاحك بالامكان ينعكس
الى قولنا بعض الضاحك بالامكان هو الذات الذي هو كاتب
بالفعل م ولم يذكر لا طراده وبعضها لقلة النفع في المنطق او
للوضوح س اي لم يذكر هذه الطرق لانها لازمة لكل قضية كتبديل
الطرفين والمحكوم عليه وبه ما كانا ولما كان لازما لكل قضية لا يكون
في ذكره فائدة بخلاف العكس المصطلح فانه يختلف في القضايا
فذكره يكون مفيدا وايضا لم يذكر بعض الطرق لقلة النفع في
المنطق وانما قلنا في المنطق لانه قد يكون كثير النفع في غير هذا
العلم كتقدم المحكوم به فانه كثير النفع في المعاني والبيان وايضا بعض
هذه الطرق واضح فلا فائدة في ذكره ثم جاء الى احكام العكس
المصطلح فقال م ولا ينعكس موجبة الى كلية واما الجزئية
فقد مر س في قبيل فصل الجهات ان الجزئية ينعكس جزئية ان
صلح محمول الاصل للسور م ويلزم كل وبعض اجزائيان لفظا
فيه لا السور الا بقصد الانحراف س قد علمت ان لفظ كل وبعض قد
يراد بهما الاجزاء نحو كل هذا الخبز ماكول وبعض هذا الرمان ماكول فاذا
فاذا عكس القضية يلزم الكل والبعض لفظا كانا فيه فيقال بعض
الماكول كل هذا الخبز وبعض الماكول بعض هذا الرمان وقد يراد بهما
الافراد فيكونان للسور فلا يلزم في العكس لفظا كانا فيه اذا
جعل الموضوع محمولا فكلية السور ينقل مما كان موضوعا الى ما

فقط كاتب ضاحك
بالامكان

صار موضوعا الآن يقصد القضية المنحرفة كقولنا بعض الحيوان ابيض
ينعكس الى قولنا بعض الابيض بعض الحيوان م ثم لزومه بالبرهان ونفى
الاخص منه بالبعض س اعلم ان لزوم العكس يستفاد بالبرهان واما
ان الاخص منه ما يثبت بالبرهان غير لازم فهذا المعنى يستفاد
بالبعض م ثم جهة اللازم واتحاد الذات ضرورية س اعلم ان صدق
العكس على تقدير صدق الاصل يكون لجهة بالضرورة واتحاد الذات
في موضوع العكس ومحمول يكون له جهة ايضا وهي الضرورة كما
عرفت ان جهة اتحاد الذات في الموجبات هي الضرورة لا غير م
واما جهة العنوان والحمل فاعلم ان مرجع مدار العكس على ان كل ج
ب باي جهة يساوي كل ج ب ا وتقييد تلك الجهة بالاطلاق لصدق
ج وب ا كذا على ذات س المراد منه ب ا كذا ج معقيد تلك الجهة بالاطلاق
م ولا شيء من ج ب باي جهة يساوي لا شيء من ج ب ا تقييد تحقيق
تلك الجهة دائما لان نقيضه يساوي نقيض الاصل س وقد سبق هذا
في فصل اوله في القضية عدة نسب م ثم باي جهة اخذ الموضوع معادل
في الموجبة الجهتان س اي يجب جهة حمل الاصل جهة العنوان في
العكس وجهة عنوان الاصل يجعل جهة الحمل في العكس م لصدقهما
على ذات فبعض ج بالفعل ب بالضرورة يلزمه بعض ب بالضرورة
ج بالفعل ثم ينظر الى ما يلزم الجهتين كالحينية منها او من اخص من الفعلية
س اي لما حصل لنا قضية بسبب تبادل جهة الحمل وجهة العنوان ينظر
بعد ذلك الى ما يلزم من اجتماع ما بين الجهتين فانه اذا كانت جهة
حمل الاصل الحينية او اخص منها كالدوائم الاربع فاجتماع هذه مع
جهة عنوان الاصل وهي الفعلية يوجب ان يكون جهة العكس
الحينية م لاجتماع ج وب على ذات في حال فيلزم بعض ب بالضرورة

تح حين

تح حين هو ب س وانما قيدت بالضرورة لان الاصل بعض ج بالفعل
ب بالضرورة م ثم ان اشترطت جعلت الموضوع فعليا س اي كما هو
المصطلح م وان اشترطت لا يكون العكس اخص قضية س فان قولنا بعض
ب بالضرورة ج حينية اخص من بعض ب ج بالفعل ج حينية فلا منع لرجوع
من الاخص الى الاعم م وفي السالبة يتبادل نقيضاهما س اي نقيضا جهة
العنوان وجهة الحمل م فلا شيء من ج بالفعل ب بالضرورة يلزمها لا شيء من
ب بالامكان ج دائما ولا شيء من ج بالفعل ب بالامكان يلزمها لا شيء من
ب بالضرورة ج دائما لا ينعكس نقيضه الى نقيض الاصل فان اشترطت
ان يجعلها فعلية الموضوع مقيدة ان كان اعم منها كالامكان فالسلب عن كل
افراده سلب عن كل افراد الاخص وان كان اخص كالضرورة فالسلب عن
كله سلب عن بعض الاعم في الذهنية والحقيقية الاعم لكون افراد الاخص بعض
الافراد المحققة للاعم م لا في الاخريين س اي في الخارجية والحقيقية
بشرط الامكان م اذ لا يلزم كونهما بعض الافراد الموجودة او الممكنة
له فيصدق لا شيء من انسان ذي الرأسين بحيوان خارجية لا قولنا ليس
بعض الانسان بحيوان باعتبار ما يصدق نقيضه بكل الاعتبارات واذا
عرفت العكس باي جهة اخذ الموضوع فصل بفعلية س اي فعلية الموضوع
م اما الموجبات فالممكنات لا يلزمها فعلية الموضوع لصدق بعض الانسان
ذو محلب امكانا دائما وخاصا لا العكس س انما قال امكانا دائما
لانه اخص بسائط الممكنات وانما قال امكانا خاصا للمركبات م فكذا الاعم
اي الممكنة العامة لم ينعكس بان الممكنتان لا تنعكس ما هو اعم منهما م بل ممكنة
س عطف على قوله فعلية الموضوع اي بل يلزمهما ممكنة الموضوع فان
قولنا بعض ج بالفعل ب بالامكان يلزمه بعض ب بالامكان ج بالفعل م وان
جعل ما بالامكان جهة الموضوع فممكنة س اي لما لازم بعض ب بالامكان ج بالفعل

جزء و سان

بجعل الامكان جزء الموضوع فيكون الموضوع الباء الامكاني ولا شك
ان الامكان ثابت له بالفعل فيصير الموضوع فعليا كما هو المصطلح لكن يرد
عليه ان محمول الاصل ب والامكان كان في الاصل جهة الحمل لا جزء المحمول
وفي العكس صار الموضوع الباء الامكاني ولا شك ان ب مغاير للباء
الامكاني فلا يكون هذا عكسا لهذا قال م ويجب في بيان ما يلزم بالتبديل
وان لم يسم عكسا فلا مشاحة س هذا حكم الممكنات فشرع في الفعليات
فقال م وباقي الفعليات ما صدق عليها المطلقة الحينية ينعكس اليها لما
مر وللخلف س اذ لو لم يصدق بعض ب ج حين هو ب يصدق لا شيء من ب ج
ما دام ب فنجعلها كبرى والاصل وهو بعض ج ب حين هو ج صغرى ينتج ليس بعض ج ج
ما دام ج هذا خلف م وعكس نقيض العكس لا ينافي الاصل س نقيض العكس
قولنا لا شيء من ب ج ما دام ب فينعكس الى قولنا لا شيء من ج ب ما دام ج و
هو مناف للاصل م لا الى اخص اذ لا يجب ج ما دام ب وان كان الاصل ضرورية
س اي لا يلزم اخص من الحينية وهي العرفية العامة وان كان الاصل ضرو رتبة
وهي اخص قضايا يصدق عليها الحينية كقولنا كل كاتب بالفعل انسان بالضرورة
لا يلزمها بعض الانسان كاتب بالفعل ما دام انسانا م وما لا يصدق س
اي ما لا يصدق عليه عليه الحينية م فالمطلقة عامة لما مر س من تبادل
الجهتين والخلف وغيرهما م وسوالبها س اي سوالب البسائط م جزئية
لا ينعكس الا الخصوصية س اي كقولنا ليس بعض الحيوان بانسان لا ينعكس
الى ليس بعض الانسان بحيوان بل الى ليس بعض الانسان بعض الحيوان
م واما كلية فالضروريتان دائمة والعامتان عرفية للعكس المذكورة س
اي عكس نقيض العكس لا ينافي الاصل فانه لو لم ينعكس الدائمة الى الدائمة
يصدق نقيض العكس وهو بعض ب ج بالاطلاق فينعكس الى بعض ج
ب بالاطلاق وهو مناف للاصل وكذا في العامتين لكن ... نقيض

العكس

العكس يكون حينية م وخلف يؤدي الى ليس بعض ب ب دائما س اي في
الدائمتين اذ لو لا العكس في ثالث صدق نقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق
فينتج مع الاصل وهو لا شيء من ج ب دائما ليس بعض ب ب دائما م او ما دام ب
س في العامتين م فلم يصدق اذا كان الاصل موجبة جزئية او سالبة خارجية
بحسب الافراد المعدومة او بعدم الموضوع س اعلم انه استدل بالخلف في عكس
الموجبات وفي عكس السوالب فاعترض على كل واحد منهما اما في الموجبات
فانه اذا كان الاصل موجبة جزئية خارجية لا لم يكذب قولنا ليس بعض ب
ب دائما لانه قد يكون صادقة بحسب الافراد المعدومة واما في السوالب
فلانه قد يصدق بعدم الموضوع وهو ب فانه الموضوع في العكس م قلت
دل الاصل في الاول على نقيض العكس في الثانية على وجود ب ولو فرضنا فيلزم
مع صدق كل ب ج خارجية نقيضه ولا ينعكس الضرورية كنفسها س احتراز عن قول من
يقول ان الضرورية والمشروطة العامة ينعكسان كنفسيهما م لصدق لا شيء من
في المركب بانه بالضرورة دون العكس كذا س اي ضرورية م وفساد البرهان
لعقم الصغرى الممكنة في الشكل الاول اذ يجب فيه فعلية للموضوع س وبيانه ان لا شيء
من ج ب بالضرورة ينعكس الى لا شيء من ب ج بالضرورة والا فبعض ب
ج بالامكان فنضمه الى الاصل فينتج ليس بعض ب ب بالضرورة فنقول لا ينتج
هذا لان البحث في فعلية للموضوع بمحمول الصغرى ج بالامكان وموضوع الكبرى
ج بالفعل فلا يتحد الاوسط وسيأتي في المختلطات م وكذا المشروطة س
فانه قد زعم البعض انها تنعكس كنفسها وبرهنوا عليه كما ذكر في الضرورية
والجواب مثل الجواب في الضرورية م وتبادل الضرورة غير مسلم بين الذات
والعنوان س فالضرورية تنعكس كنفسها موجبة كانت او سالبة اما الموجبة
فلان ب اذا كان ضروري الثبوت لج يجب ضروري الثبوت لب لانه ان
امكن انفكاكهما امكن ان يتحقق ج بدون ب هذا خلف فاجاب بان

الاصل ودل على ضرورة محمول الاصل لذات الموضوع فذات الموضوع
ضرورية الثبوت لمحمول الاصل والغرض ليس هذا بل ضرورة مفهوم عنوان
الاصل لذات الموضوع وتبادل الضرورة لا يدل على هذا م ففي كل مادة يكون
الموضوع ذاتا ينعكس كنفسها اذ مع ضرورية الطرفين س كقولنا بعض الحيوان
انسان بالضرورة ينعكس كنفسها فان الطرفين ضروريان للذات واما
اذا كان الموضوع وصفا يمكن انفكاكه عن الذات كقولنا بعض ذي ظفر انسان بالضرورة
فانه لا يلزم منه بعض الانسان ذو ظفر بالضرورة م وكذا السالبة س فانهم قالوا
السالبة الضرورية ينعكس كنفسها فان ب اذا كان ضروري السلب عن ح كان
ح ضروري السلب عن ب كما مر والجواب ان الغرض سلب عنوان الاصل
عن ذات الموضوع ففي كل مادة يكون موضوع الاصل ذاتا كقولنا لا شيء من الانسان
بحمار بالضرورة ينعكس كنفسها لا اذا كان وصفا يمكن انفكاكها عن الذات
كقولنا لا شيء من ذي الحلب بانسان بالضرورة لا ينعكس كنفسها م وقيل لولا ها
لصدق بعض ب ح بالامكان ويلزمها امكان صدق ب ح بالفعل مع الاصل
وهو محال لا انتاجه المحال فقلنا لا نم الانتاج س كما سياتي في المختلطات
م وبواقيها س اي ما عدا الدوام الاربع من البسائط م يلزمها سالبة دائمة
فان قيد موضوعها بما ذكر فكلية س اراد بما ذكر نقيض جهة الحمل في الاصل كقولنا
لا شيء من ح ب بالاطلاق ينعكس الى قولنا لا شيء من ب ح دائما م وان
اخذ فعليا فجزئية في الذهنية واختها في غيرها يلزم الاولى لا الثانية لما مر س
اي في الخارجية والحقيقية بشرط الامكان يلزم سالبة كلية دائمة مقيد
الموضوع بنقيض جهة القضية ولا يلزم جهة فعلية الموضوع لما ذكر من
فوت اللازم كونها بعض الافراد موجودة او الممكنة م وكذبها باعم
جهة في اخصها وهي ثلث الوقتية وبعضها المشهور س وهي بالضرورة
لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب العكس باعم الجهات

م والضرورية

م والضرورية الحينية كقولنا لا شيء من المتنفس بمتنفس منقبض النفس حين هو
متنفس س اي حين يكون النفس منبسطا وعكسها كاذب وهي لا شيء من
المتنفس منقبض النفس بمتنفس باعم الجهات لان كل متنفس منقبض النفس متنفس
بالضرورة م والممكنة الدائمة كلا شيء من الانسان بانسان كاتب امكانا
ودائما س مع كذب قولنا لا شيء من الانسان الكاتب بانسان باعم الجهات
لان كل انسان كاتب انسان بالضرورة م وانما اخترنا البعض بالخارجية واختها
لمنع الكلية الاصل في غيرها الا لما ذكروا في الوقتية لان الاصل ان كان لا شيء
من القمر بمنخسف لا نم كلاسهم لان كل قمر منخسف في جميع الاعتبارات س
اي باعتبار الخارجية والحقيقية والذهنية اعلم انهم ذكروا ان البعض تخص
بالخارجية والحقيقية بشرط الامكان لان في الذهنية والحقيقية
الاعم لا يمكن ان يقال العكس وهي قولنا لا شيء من المنخسف بقمر كاذب
باعم الجهات لان كل منخسف قمر بالضرورة وانما لا يمكن ان يقال هذا لان
في الذهنية والحقيقية الاعم لا يصدق قولنا كل منخسف قمر فكذب
العكس ممنوع بهذا ما ذكروا والذي خطر ببالي ان البعض غير تام اذ يمكن
ان يمنع الاصل وعلى وجه يكون العكس ممتنعا في الذهنية والحقيقية
واختهما منع كلية الاصل في غيرهما وهو قولنا لا شيء من القمر بمنخسف
لان لنا ان نفرض قمرا غير منخسف اصلا فلا يصدق الجزء الثاني من
الوقتية وهو كل قمر منخسف بالاطلاق فلا يكون الاصل سالبة كلية ولست
الجزئية لا شك انها لا تنعكس م لجزءها الثاني ان كانت موجبة البعض
ينعكس الى العكس الجزئي وان كانت سالبة كما هو المصطلح فكذا ان دل
الاصل على سلب العنوان عن ذات الموضوع كما في الدوام بحسب
الوصف دون الذات فتنعكس الخاصتان الى الحينية لا دائمة س
وذلك لانه اذا صدق بعض ح ب ما دام ح لا دائما فالجزء الاول

الاعم كما ذكر في الشرح ... البعض ...

لبة

وانما موجبات المركبات

وهي الوقتية العامة تنعكس الى حينية مطلقة كما عرفت وهي قولنا بعض
ب ج حين هو ب واما الجزء الثاني وهي لا دائما يدل على ان ج لا يكون
دائمة لذات الموضوع اذ لو كانت دائمة لم يصدق الجزء الثاني وهو لا دائما بعض
دوام الباء فيدل على سلب ج وهو سلب العنوان عن ذات الموضوع
فيصدق قولنا بعض ب ج حين هو ب لا دائما م وان لم يدل يثبت
عكس الجزء الاول فقط س اي ان لم يدل الاصل على سلب العنوان
عن ذات الموضوع يثبت عكس الجزء الاول دون الثاني كما في الوجودية
اللادائمة كل انسان كاتب لا دائما ينعكس الى قولنا بعض الكاتب انسان بالفعل
والجزء الثاني لا ينعكس فان الاصل لا يدل على سلب الانسان عن ذات
الموضوع وانما اعتبر سلب العنوان عن ذات الموضوع عنوان الموضوع
ذاتي عن ذات الموضوع لان عنوان الاصل يصير محمولا في العكس م واما
سلب الباء بالجزء الثاني فلانه ان كانت سالبة يعتبر الجزءان وان كانت
موجبة كما هو المصطلح فان دل على سلب العنوان ينعكس س انما قيد
بهذا لانه ان لم يدل على سلب العنوان لا ينعكس كما عرفت من مادة النقيض
في الوقتية ويجب ان يعلم ان هذا مخصوص بالخارجية والحقيقية بشرط
الامكان اما في الاخريين فجزءها الاول ينعكس الى دائمة كما عرفت والجزء
الثاني ينعكس كما عرفت في انعكاس الموجبات البسيطة فقولنا لا شيء
من ج ب وجودية لا دائمة ينعكس الى قولنا لا شيء من ب ج دائما و كل ج
ثابت ان يعتبر الموضوع فعليا فاللازم ليس بعض ب بالفعل ج دائما
واما الجزء الثاني فينعكس الى بعض ب بالفعل ج بالفعل م فالخاصتان
ينعكسان الى وقتية عامة لا دائمة في البعض باعتبار الجزءين س فان
فان الجزء الاول ينعكس كنفسها والجزء الثاني وهي موجبة مطلقة عامة
فالى موجبة مطلقة جزئية فاللادوام في البعض عبارة عن هذا م وان

كانتا

كانتا جزئيتين س انما قال هذا لان السالبة الجزئية لا تنعكس في
غير الخاصتين وتنعكس في الخاصتين م اذ لا بد من صدق الجيم والباء
على ذات وعن حصول المنافاة بينهما في تلك الذات س لانه اذا صدق
قولنا ليس بعض ج ب ما دام ج لا دائما فقولنا لا دائما يدل على صدق الجيم
والباء على ذات الموضوع والجزء الاول يدل على المنافاة بينهما في الاول و
انه يصدق الجيم والباء عليها لان الموضوع في الجزئين متحد فيصدق ليس
بعض ب ج ما دام ب لا دائما وهو المطلوب م واما الاعتبارات كالخارجية
ونحوها س اي كون القضية حقيقية اخص او اعم او ذهنية م والعدول
وسلب الموضوع فقط في الموجبة ينعكس س كقولنا كل ج خارجا ب
حقيقة ينعكس الى قولنا بعض ب حقيقة ج خارجا وكذا في البواقي وكذا في
السالبة كلا شيء من ج خارجا ب حقيقة يلزمها لا شيء من ب حقيقة ج خارجا
والا فبعض ب حقيقة ج خارجا وينعكس الى النقيض الاصل وكذا العدول
كل لا ج لا ب يلزمها بعض لا ب لا ج وكذا السالبة لما ذكرنا واما اذا كان
احد الطرفين سالبا فانه ان كان الموضوع فقط سالبا والقضية موجبة
كقولنا كل ما ليس ب ج ب ج باعتبار اخذ الموضوع والمحمول يلزمها بعض ج بذلك
الاعتبار ما ليس ب بذلك الاعتبار م واما في السالبة فاعلم ان لا شيء
مما ليس ج خارجا ب يلزمه لا شيء من ب لا ج خارجا معدولا لا سالبا
اذ معناه كل ب ج خارجا وهو غير لازم س اي لا يوجد لا ج معدولا الا
فبعض ب لا ج خارجا وينعكس الى قولنا بعض لا ج خارجا ب وهي تنافي
الاصل وانما تنافي الاصل لان بعض لا ج خارجا ب يلزمه بعض ما ليس
ج خارجا ب وهذا النقيض الاصل ولا يلزم لا شيء من ب ما ليس ج
خارجا بمعنى السلب اذ سلب السلب ايجاب فمعناه كل ب ج خارجا وهذا
غير لازم لان الاصل لا يدل على الوجود خارجا م وسلب المحمول فقط في الموجبة

نحو كل ج ماليس ب باي اعتبار اخذ يلزمه بعض ماليس ب بذلك الاعتبار ج ذهنا ولا يلزمه خارجا وهو ظاهر س لان الاصل سالبة المحمول وهي في قوة السالبة ولا يدل على الوجود الخارجي م ولا حقيقية لصدق كل كلي ماليس بموجود ولا يصدق بعض ماليس بموجود كلي على تقدير الوجود واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم س اعلم ان قولنا كل كلي ماليس بموجود موضوع هذه القضية اخذ ذهنيا ليكون اعم الاعتبارات فالقضية الكلية التي موضوعها اعم يكون اخص من قضية كلية موضوعها اخص ومع ذلك لا يصدق قولنا بعض ماليس بموجود كلي حقيقة اي على تقدير الوجود فهذه القضية لما لم يكن لازمة للاخص لا يكون لازمة للاعم م وذلك ان يجعلها سالبة وتعكسها س اي وذلك ان يجعل الموجبة السالبة المحمول سالبة نحو كل ج ماليس ب فانها في قوة لا شيء من ج ب وقد عرفت عكسهما م وذات لبة ينعكس الى السالبة اي ويلزمها موجبة او سلب السلب ايجاب س فقولنا لا شيء من ج ماليس ب ينعكس الى قولنا لا شيء مما ليس ب ج والا فبعض ماليس ب ج نجعله صغرى والاصل كبرى ينتج ليس بعض ماليس ب ماليس ب وهو محال ويلزمها بعض ب ج لان الاصل معناه كل ج ب لان سلب السلب ايجاب فيلزمها بعض ب ج م والموجبة السالبة الطرفين ينعكس كنفسها س كقولنا بعض ماليس ج ماليس ب ينعكس الى قولنا بعض ماليس ب ماليس ج والا فلا شيء مما ليس ب ماليس ج نجعلها كبرى والاصل صغرى ينتج ليس بعض ماليس ج ماليس ج وهو محال م وسالبة الطرفين ينعكس س اي ينعكس كنفسها بالخلف نحو لا شيء مما ليس ج ماليس ب ينعكس الى قولنا لا شيء مما ليس ب ماليس ج والا فبعض ماليس ب ماليس ج نجعله صغرى والاصل كبرى فينتج ليس بعض ماليس ب ماليس ب وهو محال لصدق قولنا كل ماليس ب ماليس ب م فصل عكس نقيض القضية اخص قضية يلزمها

بتبديل

بتبديل نقيض الثاني اول وعين الاول ونقيضه ثانيا فحاصله فيها كيفا او سواء انتقاس س وقوله وعين الاول على راي المتأخرين وقوله ونقيضه على راي المتقدمين فقوله مع الكيفا يرجع الى قوله وعين الاول وقوله او سواء انتقاء يرجع الى قوله او نقيضه لفا ونشرا ولا فرق بين مذهب المتقدمين والمتأخرين اذ المراد عند المتقدمين موجبة سالبة المحمول لا معدولة وهي كالسالبة التي هي لازمة عند المتأخرين م واعلم ان الا انه لما ساوى كل ج ب بان جهة كل ج ب ا ويقيد بها بالاطلاق والباء المقيد بها سالج او اعم كان نقيضه مساويا بالنقيض ج ب او اخص س لان نحقق ج ب موجبة كلية ومحمولها اما مساو لموضوعها ج او اعم ونقيض المساوي مساو ونقيض الاعم اخص م ومباينا لج س لان نقيض المساوي مباين لعين المساوي الآخر وكذا الثبت راي المتقدمين واثبت نقيض الاعم مباين لعين الاخص انما اثبت النسبة بين نقيضيها ليثبت راي المتقدمين واثبت بين نقيض ب ج لتثبت راي المتأخرين م فيصدق موجبة كلية موضوعها نقيض الباء المقيد فتوجيه بما يقابل جهة حمل الاصل ومحمولها نقيض ج وهي يساوي سالبة كلية موضوعها ماذكر ومحمولها ج وجهة الحمل فيها ما يقابل جهة عنوان الاصل س اعلم انه اذا صدق موجبة كلية موجهة فانها يساوي موجبة كلية مقيد المحمول بتلك الجهة وجهة القضية الاطلاق فيكون المحمول المقيد بتلك الجهة اعم او مساويا بالموضوع لكون الاصل موجبة كلية فنقيض المقيد اخص او مساو والنقيض موضوع الاصل ومباين لعينه فينتج الاخص او المساواة ان تصدق موجبة كلية موضوعها نقيض محمول الاصل المقيد بتلك الجهة ومحمولها نقيض موضوع الاصل كقولنا كل ج بالفعل ب دائما يساوي قولنا كل ج

ويه — ه — وعين م — ه

بالفعل ب ا دائما بالاطلاق فنقيض الباء الدائمي ما ليس ب بالاطلاق
بمعنى ان يكون قولنا بالاطلاق صفة ما ليس ب لا صفة ب وهو اخص
من نقيض ج بالفعل وهو ما ليس ج دائما صفة ما ليس ج اولا وله
فيصدق كل ما ليس ب بالفعل ما ليس ج دائما لم يجعل دائما جهة للقضية بل اي
كان صفة للمحمول للمساواة بينهما فالموضوع مقيد بما يقابل جهة محمول الاصل
وجهة محمول ما يقابل جهة عنوان الاصل كما ذكره هنا على طريقة
المتقدمين ونتيجة المباينة المذكورة ان يصدق سالبة كلية موضوعها
نقيض محمول الاصل المقيد بتلك الجهة ومحمولها عين موضوع الاصل
ففي المثال المذكور يصدق لا شيء مما ليس ب بالفعل ج فعلى وهي ليسا
لا شيء مما ليس ب بالفعل ج دائما م فكل ج ب بالامكان خارجية
الطرفين يلزمها او لا كل ما ليس ب ا خارجيا بالضرورة فهو ما ليس
بجيم خارجي دائما ولا شيء مما ليس ب ا خارجيا بالضرورة جيم
خارجي دائما وهما متلازمان وانعكاس نقيض المطلوب الى منافي
الاصل وجعله كبرى لينتج المحال يدل عليه الضرورة س فانه لو لم يصدق هذه
السالبة يصدق بعض ما ليس ب ا خارجيا بالضرورة جيم
خارجي بالاطلاق وينعكس الى قولنا بعض جيم خارجي ما ليس
ب ا خارجيا بالضرورة هذا مناف للاصل وقوله وجعله كبرى
برهان آخر اي جعل الاصل كبرى لنقيض المطلوب لينتج المحال
من الشكل الاول لانه لو لم يصدق السالبة الدائمة المذكورة
يلزم نقيضها وهو بعض ما ليس ب ا خارجيا بالضرورة جيم خارجي
بالاطلاق وكل جيم خارجي بالاطلاق ب ا خارجي فبعض ما ليس
ب ا خارجيا بالضرورة ب ا خارجي بالامكان وهو محال م ثم اذا
اردت الاحاطة بجميع اللوازم فاعلم ان ج خارجيا وما هو اخص منه

ح ان دائما

كالجيم

كالجيم الضروري الخارجي مثلا لا ما هو اعم كالجيم الامكاني وج حقيقة او
ذهنا يجب سلبه دائما كليا عما ليس ب ا خارجيا بالضرورة وعما هو اخص
منه كما ليس ب حقيقة او ذهنا ولا ب حقيقة او خارجا كلها
بالضرورة س اعلم انه لما كان شيء مسلوبا عن شيء سلبا كليا يكون
كل ما هو اخص من ذلك الشيء المطلوب مسلوبا سلبا كليا عن هذا الشيء
المسلوب عنه وعن كل ما هو اخص على ما سبق في فصل النسب وما هو اعم
من المسلوب فلا يلزم عليه حكم اصلا وهنا القضية اللازمة هي لا شيء
مما ليس ب ا خارجيا بالضرورة جيم خارجي فالمسلوب الجيم الخارجي والمسلوب
عنه ما ليس ب ا خارجيا فالامور التي هي اخص او اعم من ج خارجا ظاهرة
والامور التي هي اخص مما ليس ب ا خارجيا بالضرورة ما ليس ب
حقيقة او ذهنا لان ج حقيقة او ذهنا اعم من ب خارجا فنقيض الاعم
يكون اخص ولا ب حقيقة او خارجا اي المعدول الحقيقي والمعدول الخارجي
فان المعدول الحقيقي اخص من السالب الحقيقي وهو اخص من السالب الخارجي
والمعدول الخارجي اخص من السالب الخارجي م وجزئيا عما هو اعم منه
وهو ما ليس ب خارجا بجهة اعم كالفعلية كما هو المصطلح س قوله وجزئيا
عطفا على قوله كليا عما ليس ب ا خارجيا بالضرورة في ج خارجا وما هو اخص
منه لان كلما سلب عما ليس ب ا خارجيا بالضرورة سلبا كليا يكون مسلوبا
سلبا جزئيا عما هو اعم منه وهو ما ليس ب ا خارجيا بالفعل لان بعض ما ليس
ب ا خارجيا بالضرورة ولا شيء مما ليس ب ا خارجيا بالضرورة جيم
خارجي دائما ينتج ليس بعض ما ليس ب ا خارجيا بالفعل جيم خارجي دائما
وهو عكس النقيض المصطلح م او اعم منه وجه كما ليس ب حقيقة او ذهنا لانه
اعم س وانما قلنا ان ما ليس ب حقيقة او ذهنا بجهة اعم من الضرورة
اعم من وجه مما ليس ب خارجا بالضرورة لان ما ليس ب حقيقة او

وذهنا بالضرورة رخص من كل منهما فهو مادة اجتماعهما ولا يلزم من صدق احدهما
صدق الاخرى لزوما كليا فيلزم سالبة جزئية وهي ليس بعض ما ليس ب
حقيقة او ذهنا بجهة اعم من الضرورة ما ليس ب حقيقة او ذهنا بالضرورة
ومعنا لا شيء حقيقة او ذهنا بالضرورة تح وانما ينتج السالبة الجزئية
المذكورة فهذا معنى قوله في المتن م للسلب الكلي من الاخص منه وهو ما
ليس ب حقيقة او ذهنا بالضرورة من قولنا لا ب حقيقة او خارجا بجهة اعم
س هذا هو المفهوم المردد بين الحقيقي والخارجي م للسلب الكلي من الاخص
وهو لا ب حقيقة او خارجا بالضرورة س اعلم ان تح خارجا سلوبا سلبا
كليا عما ليس ب خارجا بالضرورة فيكون سلوبا من الاخص منه مطلقا وهو
لا ب حقيقة او خارجا بالضرورة فيكون سلوبا سلبا جزئيا من الاعم مطلقا من
لا ب حقيقة او خارجا بالضرورة والاعم مطلقا من هذا هو لا ب حقيقة او
خارجا بجهة اعم من الضرورة ثم هذا المفهوم اعم من وجه مما ليس ب خارجا
بالضرورة م لا من غيره س اي لا يلزم ان يكون تح خارجا وما هو اخص منه
سلوبا من غيره مما ذكرنا من هذه الامور لا كليا ولا جزئيا م والمراد بالاعم والاخص
المعنى الاول س اي المراد هنا بالاعم والاخص والاعم من وجه هو المعنى
الاول اي بحسب الافراد المحققة ولو اريد المعنى الثاني اي بحسب الافراد المقدرة
لا يلزم ما ذكرنا على ما بيناه في فصل نسب القضايا م قيل الجزئية المصطلحة
صدقت اتفاقا لكذب قولنا كل ما ليس ب خارجا [تح خارجا] سواء صدق
الاصل او لا س اي يكذب هذه القضية لان ما ليس ب خارجا
يصدق على جميع المعدومات فيمتنع ان يكون جميعها ج موجودا في الخارج
م قلت سلمنا صدقها ابدا لكن نمنع من الاصل كما مر ولم يمنع
كونها لازمة مساوية حتى يقتضي صدقها مع كذب الاصل س اي سلمنا
انه يصدق ابدا قولنا ليس بعض ب خارجا ج خارجا لكن هي ناشئة

تح خارجا دائما لان بعض ما ليس ب حقيقة او ذهنا بجهة اعم ه

تح

من الاصل

٧٤

من الاصل كما مر انه يلزم او لا السالبة الكلية وهي لا شيء مما ليس ب ج ا
لبة خارجا بالضرورة ج خارجي دائما ثم يلزم من هذه السالبة الكلية السالبة
الجزئية المذكورة لان ج ما ليس ب خارجا بالضرورة هو بعض افراد ما ليس
ب خارجا بالفعل فاذا كان تح دائما عن بعض سلوبا عن كل افراد ما ليس
ب خارجا بالضرورة يكون سلوبا عن بعض افراد ما ليس ب خارجا بالفعل
فيكون ناشئة من الاصل فلا يضر صدقها مع كذب الاصل لانا ادعينا لزومها
مطلقا للاصل ولم ندع انها لازمة مساوية بنقيض اللزوم صدق اللازم مع كذب
الملزوم م قيل لا نم ان الخارجية لزومها لتلك السالبة الكلية كما مر ان لا شيء ج
من ب ا ضرورية تح خارجية لا يلزم منها ليس بعض ب بالفعل تح س قد تقرر في عكس الكبرى
وق المستوي هذا البحث وهو قول الامام الرازي اذ لا يلزم كونها بعض الافراد المحققة
او الممكنة لما اشار اليه فاذا صدق لا شيء من ب ا ضرورية تح خارجية لا يلزم
منها ليس بعض ب بالفعل تح خارجية لنا على ان السالبة الضرورية لا يكون
من الافراد الموجودة للسالبة الفعلية فاذا صدق لا شيء مما ليس ب بالضرورة تح
رجيا دائما لا نم انه يلزم منه ليس بعض ما ليس ب بالفعل تح دائما م قلت ما ليس ب ج خا
بالضرورة اخص مما ليس ب ج خارجيا بالفعل وقد مر المعنى الاول ولا كذلك
في المحصل كما مر س هذا فرع دقيق تفردت به بين السالبة المحصلة الموضوع
وبين السالبة السالبة الموضوع بحيث ان سالبة سالبة الموضوع كقولنا
لا شيء مما ليس ب خارجا بالضرورة ج خارجا يلزم منه ليس بعض ما ليس ب
خارجا بالفعل تح لان ما ليس ب بالضرورة خارجا اخص مما ليس ب بالفعل
خارجا لان ما ليس ب بالفعل خارجا نقيض السالبة الدائمة خارجا لا يلزم ان
يكون موجودا او لم يكن فان لم يكن يجوز ما ليس ب بالفعل خارجا صادقا
على جميع الموجودات والمعدومات فيكون صادقا على ما ليس ب بالضرورة
خارجا ان كان السالبة الدائمة موجودة الموضوع خارجا اتما اخص من نقيض ما ليس

ب خارجا بالضرورة وهو الباء الامكاني او مساوله او افراد ما ليس ب بالفعل
اما اكثر من افراد ما ليس ب بالضرورة او مساو لها فنعلم ان كل ما ليس ب بالفعل
خارجا اعم مما ليس ب بالضرورة خارجا او مساوله لجب الافراد المحققة
بخلاف حقيقية الموضوع كقولنا كل شيء ممتنع ب بالضرورة ج خارجية لا يلزم منه
ليس بعض ب بالفعل ج خارجية اولم يثبت ان ب بالضرورة من الافراد
المحققة للباء بالفعل الخارجي م وكل ج خارجا ب حقيقة يلزمها لا شيء مما
ليس ب حقيقة بالضرورة ج خارجا دائما وقد عرفت لوازمها كلية وجزئية
س اي لوازمها من القضايا الكلية والجزئية وهي السوالب الكلية التي
محمولها ج خارجا او اخص منه وموضوعها اخص مما ليس ب حقيقة والسوالب
الجزئية التي محمولها ما ذكر وموضوعها اعم مطلقا او من وجه مما ليس ب حقيقة
م وعكس هذه اخص مما مر مشاركة في سلب ج خارجا عن كل ما مر والحقيقي
بسلب ج حقيقة عن كل ما مر س اي عكس خارجية الموضوع حقيقية المحمول
وهي حقيقية الموضوع خارجية المحمول فهي اخص مما مر اي من خارجية الطرفين
وكذا من خارجية الموضوع حقيقية المحمول فيلزمها لوازم الاولين ويلزمها خاصة
بسلب ج حقيقة كليا عما ليس ب خارجا وعما هو اخص منه وجزئيا عما هو
اعم منه مطلقا او من وجه م وحقيقية الطرفين يلزمها لا شيء مما ليس ب
حقيقة بالضرورة ج حقيقة دائما لكن ان لم يشترط الامكان لا يتم الخلف لصدق
النقيضين اذ لو كان الموضوع محالا س يعني بالخلف انه لو لم يصدق ما ذكر صدق
نقيضه وهو بعض ما ليس ب حقيقة بالضرورة ج حقيقة بالاطلاق فنجعلها
صغرى والاصل كبرى وهو كل ج حقيقة ب حقيقة بالامكان ينتج بعض ما
ليس ب حقيقة بالضرورة ب حقيقة بالامكان فيمتنع اجتماع هذه
القضية فان ب حقيقة ان كان محالا وهو الباء الذي لا يكون له
باء يجوز حمله على نقيضه م فالبرهان ما مر ان ب اعم من ج او مساو له ولم

وفرضه

وفرضه يوجب رفعه لكن لا يلزم منه ان لا يصدق نقيضه س لما بين ان
الخلف لا يتم بل البرهان هو الذي اخترناه ورد عليه ان عكس النقيض لما
كان لازما للاصل وجب ان يكون اجتماع نقيضه مع الاصل مستلزما
للمحال وقد بينتم خلاف هذا حيث قلتم انه لا يتم بالخلف فاجاب بان عكس
النقيض لازم للاصل مع ان نقيضه يكون صادقا ايضا مع الاصل لكون
الباء محمولا على ما ليس ج ومسلوبا عنه وقد قرر هذا في فصل الموجهة لما بين
ان السالبة المذكورة لازمة للاصل اراد ان يبين القضايا التي يلزمها هذه
السالبة فيقال م ثم الاعم من موضوعها ما ليس ب خارجا بالضرورة او بجهة
اعم والاخص منه لا ب خارجا ولا ب حقيقة وما ليس ب ذهنا كليا بالضرورة
وهذه الثلث بجهة اعم اعم من الاخص فيسلب ج دائما حقيقة وخارجا عنها
على صفة مرت س اي كل ما كان اخص من موضوع السالبة المذكورة يسلب ج
عنها كليا وما كان اعم منه مطلقا او من وجه يسلب ج عنه جزئيا والمراد بهذه
الثلث لا ب خارجا ولا ب حقيقة معدولين وما ليس ب ذهنا كليا بالضرورة
وقد عرفت انه لا فرق في الذهني بين المعدول والسالب بخلاف الحقيقي بشرط
الامكان اعم من هذه الثلث اذا اخذت بجهة اعم كالفعلية ونحوها كانت
اعم من هذه الثلث اذا اخذت ضرورية واذا اخذت ضرورية كانت
اخص من موضوع تلك السالبة وهو ما ليس ب حقيقة بالضرورة فيكون
اعم مما هو اخص من موضوع تلك السالبة والاعم من الاخص اما مساو او اخص
او اعم مطلقا او من وجه فعلى الاولين يلزم السلب الكلي وعلى الاخيرين
السلب الجزئي فهذا متيقن م وقد علم بهذا انه اذا اخذ الطرفان او احدهما
ذهنيا س ما كان ج ذهنا اعم من ج باي الاعتبارات كان فما ليس
ج ذهنا اخص مما ليس ج بتلك الاعتبارات فاذا اخذ ما كل ج ذهنا بالفعل
ب ذهنا بالامكان يلزمها لا شيء مما ليس ب ذهنا بالضرورة ج ذهنا دائما

اي نقيض لازم الاصل النقيضين لان
المحال بيان ان يكون لازما

من الكشف عليك لوازم هذه السالبة بحسب الجهات وايضا بحسب سائر
الاعتبارات م واذا عرفت حكم الممكنة فلازم الاعم لازم الاخص وان
شئت ان تحصل الكل فقضية اخص مما يلزمها فقيد موضوعها وجهتها بما عرفت
س اي قيد موضوعها بما شئت واجعل القضية موجهة باي جهة شئت فيلزمها
قضية عنوانها مقيد بنقيض جهة الاصل وجهتها بنقيض قيد عنوان الاصل م فظهر
ان ما لا يصدق عليها العرفية العامة فعكس نقيضها المصطلح سالبة جزئية
دائمة س اراد بالمصطلح ان يكون العنوان فعليا م وما يصدق عليها
فالدائمة يلزمها لا شيء مما ليس ب بالفعل ج دائما وهو العكس المصطلح
وفي الضرورية بوضع الامكان مكان الفعل فيشمل فعلية الموضوع ش
لما عرفت انه يصير نقيض جهة الاصل قيد العنوان ونقيض قيد العنوان جهة
فاذا فعلت هذا في الدائمة يلزم الدائمة المصطلحة اي فعلية الموضوع واذا
فعلت هذا في الضرورية يلزم دائمة ممكنة الموضوع فيشمل فعلية الموضوع
لان القضية الكلية التي موضوعها مقيد بالامكان يلزمها قضية كلية موضوعها
مقيد بالفعل لان الامكان اعم من الفعل فالقضية الكلية التي موضوعها اعم
اخص من قضية كلية موضوعها اخص ولا يلزمها الضرورية لصدق كل ذي ظل
انه بالضرورة دون العكس كذا العامتان يلزمهما سالبة كلية عرفية عامة
لان كل ج ب ما دام ج معناه ان كل حيني يثبت فيه ج هو حيني يثبت
فيه ب فهذا الحين اعم من ذلك او مساو فلا شيء مما ليس في الحين يثبت فيه ب
بحين يثبت فيه ج وهو معنى لا شيء مما ليس ب ج ما دام م وما مر من البرهان
يدل عليه ايضا س اراد بالبرهان انعكاس [و]الى صنفان كالعامتين
مع اللادوام في البعض س وقولنا كل ج ب ما دام ج لا دائما ينعكس
الى قولنا لا شيء مما ليس ب ج ما دام ليس ب لا دائما في البعض اي بعض
ما ليس ب ج لا دوام الاصل لا شيء من ج ب بالاطلاق ويلزمه كل ج

[illegible]

ما بالاطلاق

بالاطلاق ولا شيء مما ليس ب ج دائما فنجعله كبرى ونضم لا دوام الاصل
لا شيء من ج ب بالاطلاق ويلزمه كل ج ما ليس ب فنجعله صغرى ينتج لا شيء من
ج ج دائما وهو محال م وبقية اللوازم بحسب الاعتبارات كما مر والموجبة الجزئية
لا ينعكس لصدق بعض ما ليس بانسان حيوان ولا يصدق ليس بعض ما ليس
بحيوان ما ليس بانسان لصدق كل ما ليس بحيوان ما ليس بانسان وكذا كل
امرين بينهما منع الخلو لا الجمع الا اخص منين فانهما ينعكسان كنفسهما اذ لا بد من
ذات يصدق عليه ج وما ليس ج و ب وما ليس ب ويكون وقت سلب ب عنه
اخص من وقت سلب ج او مساو واذ وقت صدق ج عليه اخص من وقت
صدق ب او مساو واما السوالب فاذا صدق ليس بعض ج ب فلا بد من
ج من افراد مشوبة بسلب عنها ب باعتبار احد محمول الاصل فيصدق بعض ج
ذهنا ما ليس ب بذلك الاعتبار فينعكس سؤالنا الى بعض ما ليس ب بذلك
الاعتبار ج ذهنا وهو المطلوب ولا يجب كونها حقيقة الا في حقيقة الطرفين
فليس بعض ج حقيقة ب حقيقة بالاطلاق ينعكس الى بعض ما ليس ب حقيقة
ج حقيقة بالاطلاق والا فلا شيء مما ليس ب حقيقة ج حقيقة دائما فنجعله
كبرى اللازم الاصل وهو بعض ج ما ليس ب حقيقة ينتج ليس بعض
ج حقيقة ج حقيقة دائما ولا يتم البرهان في خارجية الطرفين او
احدهما اذ لا دليل على وجوده ج ولو فرضنا فيمكن سلب ج عن نفسه
س انما قال ولو فرضنا لان ج ان كان موجودا فرضنا كما في قياس
الخلف كان كافيا م ولا يجب كونه ج خارجا الا في سوالب
يقتضي وجود الموضوع س اي لا يجب كون ما ليس ب ج خارجا
الا في سوالب يقتضي وجود الموضوع كالسوالب المركبة م فان
قلت لو لا صدقها خارجية لصدق لا شيء مما ليس ب خارجا ج خارجا
وينعكس الى لا شيء من ج خارجا ما ليس ب خارجا وهو ينافي الاصل

قلت فقد مر في المستوى ما هو عكسه س اي مر في العكس المستوي ان عكسه
هو قولنا لا شيء من ج خارجا لا ب خارجا بمعنى ان لا ب يكون معدولا
لا سلبيا و ج لا ينافي الاصل م وقالوا يلزمها ايضا ليس بعض ما ليس
ب ليس ج والا فكل ما ليس ب ما ليس ج وعكس نقيضه كل ج ب
وهو ينافي الاصل س فقولنا يلزمها اي يلزم السالبة المذكورة وهي
ليس بعض ج ب م قلت لا نم ان ما هو عكس نقيضه ينافي الاصل س
اعلم ان عكس نقيضه قولنا لا شيء من ج لا ب بان يراد بقولنا لا ب
العدول لا السلب فانه اذا اريد به السلب كان معنى لا شيء من ج
ما ليس كل ج ب وهو غير لازم م فان قلت الموجبة المذكورة تستلزم
ليس بعض ما ليس ب خارجا ليس ج ذهنا والا فكل ما ليس ب
خارجا ما ليس ج ذهنا وهو ينافي بعض ما ليس ب خارجا ج ذهنا س المراد
بالموجبة المذكورة قولنا بعض ما ليس ج ذهنا م قلت ان كان ما
ليس ج محالا لا يصدق عليه ج ذهنا وما ليس ج ذهنا س اي يمكن ان يكون
ما ليس ب امرا محالا ولا قرينة تدل على امكانه فيمكن ان يصدق عليه
النقيضان فيصدق كل ما ليس ب خارجا ليس ج ذهنا فقولنا بعض ما
ليس ب خارجا ج ذهنا ثم اراد ان يبين الجهة في عكس نقيض السوالب لب
فقال م واما في الجهة فجهة عنوان الاصل وسلبه يتبادلان و
السالبة المذكورة اذا اخذت فعلية الموضوع فان كانت
ممكنة يلزمها بعض ج بالفعل ذهنا ما ليس ب بالامكان خارجا بالفعل
ذهنا في الفعليات الى المطلقة وذلك ان تقييد الموضوع باخص من
الفعل س اعلم ان الاصل هو ليس بعض ج ب اعم من ان يكون خارجية
او حقيقية او ذهنية فجعل لازمها قوله بعض ج بالفعل ذهنا ما ليس
ب بالامكان خارجا وانما قال خارجا ليكون اعم فان ما ليس ب خارجا

اعم

اعم مما ليس ب حقيقة او ذهنا فقد ذكر ههنا الامر الاعم مع انه ان
كان ذهنية يلزم بعض بعض ما ليس الاصل حقيقة يلزم بعض ج
ما ليس ب حقيقة وان كان ذهنية يلزم بعض بعض ما ليس ج ب ذهنا
ثم اعلم ان الاصل ان كانت ممكنة فعكس النقيض يكون فعلية ممكنة
الموضوع لانه اخذ الموضوع فعلية وجهة القضية هي الامكان فهما
يتبادلان وان فعليات تنعكس الى المطلقة العامة لان الموضوع
اخذ فعليا وجهة القضية ايضا فعلية فيتبادلان ثم الفعليات ان كانت
جهة القضية غير الاطلاق العام فتلك امر تقييد الموضوع بتلك
الجهة واعلم ان المباحث المذكورة في القضايا المحصلة الطرفين فاراد
ان يبين عكس النقيض في القضايا التي طرفاها او احدهما معدول او سالبا
او سالب فقال م ثم العدول كالتحصيل واما السلب فكل ج ما ليس ب
يلزمه كل ما ليس ج ويساويه لا شيء من ب ج وكل ما ليس ج ب يلزمه
لا شيء مما ليس ب ما ليس ج ولا يلزمه كل ما ليس ب ج الا في الذهنية
والحقيقة الاعم س اي لا يلزم في الخارجية والحقيقة الاخص لانه لا دليل
على وجود ج ولا على امكانه م فعلم من هذا عكس كل ما ليس ج ما ليس
ب س اي لما عرفت عكس الموجبة التي احد طرفيها سالب عرفت عكس الموجبة
التي كل واحد من طرفيه سالب فقولنا كل ما ليس ج ما ليس ب
ينعكس الى قولنا لا شيء من ب ما ليس ج ولا يلزم كل ب ج الا في الذهنية
والحقيقة الاعم فان ما ليس ج اذا كان اخص او مساويا لما ليس
ب بحسب الحقيقة كان ب بالنسبة الى ج كذا الا في الخارجية والحقيقة
الاخص اذ لا دليل على وجود ج و ب ولا على امكانهما ثم اراد ان يبين
حكم السوالب فقال م وليس كل ج ب يلزمه بعض ما ليس ب ما ليس
ج ما ليس ب يلزمه بعض ب ج س لان الاصل في قوة الموجبة وهي

بعض ما ليس

بعض ج ب فينعكس مستويا الى ما ذكر م وليس بعض ما ليس ج ما ليس ب
يلزمه بعض ب ما ليس ج س لان الاصل في قوة بعض ما ليس ج ب فينعكس
مستويا الى ما ذكر م واما قسم الشرطيات فالمتصلة ان كانت بحيث
يحكم العقل بضرورة التالي على تقدير المقدم بلا توقف على العلم بصدق الطرفين
او التالي فموجبة لزومية وان توقف فاتفاقية س الاتفاقية نوعان
اخص واعم فالاخص ما يكون متوقفا على صدق الطرفين والاعم ما يتوقف
على صدق التالي فقط م ولا يبقى فيهما العلاقة بل العلم بها س اى لا يحكم في
الاتفاقية ببقي العلاقة بل يحكم بعدم العلم بها لان علاقة العلية قد يوجد
بين الامرين ولا يكون معلوما فان الشيء قد يكون علة لشيء آخر ولا يعلم
انه علة او يكونان معلولي علة واحدة ولا يدري ذلك وهذا المعنى اظهر
في الاشياء الموجودة في زمان واحد م والمنفصلة ان كان المنافاة فيهما
صدقا وكذبا فموجبة حقيقية او صدقا او كذبا فقط فموجبة مانعة جمع او خلو
والمنافاة ان لم يتوقف على الوقوف فعنادية والا فاتفاقية ثم سالبة
كل ما يسلبها ولا يصدق موجبة لزومية من مقدم صادق وتالي كاذب
بل من السوالب والاتفاقية الاخص يكون من صادقين ويكفي التالي في
الاعم بشرط ان لا يتنافى طرفاها عند البعض س اى شرط البعض في
الاتفاقية الاعم ان لا يكون المنافاة فيما ثابتة بين الطرفين فلا يكون قولنا ان
كان هذا الانسان فرسا كان ان ناطقا قضية اتفاقية م ولا يشترط
ان يكون قضية خارجية ولا جزم بالكلية ح س اى لا يشترط في الاتفاقية
الاخص والاعم ان يكون من القضية الخارجية فقولنا كلما كان الانسان
ذو الراسين ناطقا كان الفرس ذو النطق صاهلا قضية اتفاقية اخص
وقولنا كلما كان انسان ناطقا او كان الفرس ذو النطق صاهلا اتفاقية اعم
ولو شرطنا ان يكون الاتفاقية في الخارجية فقط لا يحصل الجزم بالكلية فقو

قولنا

فقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الفرس صاهلا لا يحصل الجزم بالكلية لانه
لا يعلم وجود الفرس ما دام الانسان موجودا حتى يصدق القضية الخارجية على
جميع تقادير كون الانسان ناطقا ولو كان التالي حقيقية دائمة كقولنا كل
فرس ذو نطق صاهل ففي اى وقت يكون المقدم صادقا يكون التالي صادقا
معه فيصدق الاتفاقية الكلية م ولا يصدق حقيقية عنادية كلية الا
من نقيضين او مساويهما وكل هذين لا يركب منه الا من فلا يصدق الا
من صادق وكاذب وكذا اتفاقيتها لكن باى نسبة كانا س اى الاتفاقية
الحقيقية لا يصدق الا من صادق وكاذب لكن لا اشترطان يكونا
نقيضين بل اى نسبة بين الصادق والكاذب يصدق الحقيقية الاتفاقية
فيهما م ومانعة جمع ومانعة خلو لا يصدقان الا من قضيتين كل اخص من نقيض
الاخرى في تلك واعم في هذه س اى لا يصدق مانعة الجمع الا من قضيتين
كل واحدة منها اخص من نقيض الاخرى ولا يصدق مانعة الخلو الا من
قضيتين كل واحدة منها اعم من نقيض الاخرى م وبالعكس كما تر س
اى كل قضيتين كل اخص من نقيض الاخرى لا يتركب منهما الا مانعة الجمع وكل
قضيتين كل اعم من نقيض الاخرى لا يتركب منهما الا مانعة الخلو كما تر مثل
ذلك في الحقيقية م واتفاقية تلك من كاذبين وهذه من صادقين و
سوالبها على عكسها س اى حكم السوالب على خلاف ما ذكر في الموجبات كالحقيقية
مثلا فانها لا يصدق الا من نقيضين فالسالبة لا يصدق الا مما ليس بالنقيضين
م ولا حقيقية الا من جزئين س لان الشيء لا يكون له الا نقيض واحد م
وتوهم ثلثة ان تركبت من حملية ومانعة جمع س كما يقال اما ان يكون الود
فردا او زوجا او زوج فرد فهذه حقيقية في لا اجتماع بين واحد وواحد
من هذه الثلثة ولا خلو عنه فتوهم انها من ثلثة اجزاء وليس كذلك بل من
جزئين وهو الاول مع احد الاخرين اى الزوج م وتركب هذه من جزئين واكثر

لا مانعة الخلو ان يمتنع بين كل س اي ان يمتنع منع الخلو بين كل واحد من
الاجزاء لا يمكن في اكثر من جزئين م والمتصلة اما من حمليتين او متصلتين
او منفصلتين او مختلطة وهي ست فصارت تسعا وكذا المنفصلة لكن لعدم
تميز مقدمها عن تاليها صارت س المختلطة ثلث حملية ومتصلة حملية ومنفصلة و
متصلة ومنفصلة فتم المنفصلة لما كان المقدم متميزا عن التالي يصير اقسام المختلطة
فيها ستا وفي المنفصلة لا يتميز فيكون ثلثا ثم هذا ما قالوا م ويخطر ببالي ان
مقدم المنفصلة متميز عن التالي في الموجبة الجزئية والسالبة الكلية س
نحو قد يكون هذا اما حيوانا او فرسا مانعة جمع فهي صادقة بمعنى قد يكون
اذا كان حيوانا لا يكون فرسا ولا نفي يصدق قولنا قد يكون اما فرسا او حيوانا
مانعة جمع بمعنى يكون اذا كان فرسا لا يكون حيوانا فاذا صدقت الاولى دون
الثانية لا يصدق ليس البتة اما ان يكون حيوانا او فرسا مانعة جمع وليصدق
ليس البتة اما ان يكون فرسا او حيوانا مانعة جمع ونحو قد يكون اما لا حيوانا
او لا فرسا مانعة خلو بمعنى قد يكون اذا لم يكن لا حيوانا كان لا فرسا فهي
صادقة ولا يصدق قد يكون اما لا فرسا او لا حيوانا بمعنى قد يكون اذا لم
يكن فرسا كان لا حيوانا فان قلت لانم صدق مانعة الجمع على ما ذكر لان
مانعة الجمع الجزئية ما يكون معنى الجمع فيها بين الطرفين وهو ان يصدق
قد يكون هذا بدون ذلك وقد يكون ذلك بدون هذا قلت يكفي لمانعة
الجمع الجزئية فيكون المانعة الجمع الجزئية منع الجمع من طرف واحد ثم
ذكروا في القياس المركب من المتصلة والمنفصلة ان المتصلة الجزئية مع مانعة
الجمع الكلية ينتج مانعة جمع جزئية نحو قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا
ودائما اما ان يكون انسانا او فرسا مانعة جمع ينتج قد يكون اما ان يكون
حيوانا او فرسا مانعة جمع وهي ليست الا من طرف واحد م واعلم انه
يتميز في القياسات س كقولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا

ودائما

ودائما اما ان يكون هذا حيوانا او جمادا مانعة جمع ينتج دائما اما ان يكون انسانا
او جمادا مانعة جمع وهو ينعكس متصلتين احديهما كلما كان انسانا لم يكن
جمادا والثانية كلما كان جمادا لم يكن انسانا والاولى هي النتيجة من الشكل
الاول والثانية انما تثبت بطريق عكس النقيض للمتصلة الاولى فعلم
منه التقديم والتاخير ليعلم ان احديهما يلزم اولا والثانية انما يلزم بواسطة
الاولى ثم م ثم اذا قدرت المقدم واقعا فقد قدرته مقرونا بحال
لكونه في وقت اما مرة او اكثر او دائما ومع اوصاف اما حقيقية او
اعتبارية او سلبية س الحقيقية ما لها حقيقة في نفس الامر سواء اعتبرها
العقل او لا كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اي مع وصف
كونها مضيئة والاضاءة صفة حقيقية والاعتبارية الامور التي تتوقف
على اعتبار العقل كالنسب التي تخترعها العقل ككون الشيء لازما او منافيا
له والسلبية ما في مفهومه سلب كسلب الامور المذكورة عن الحقيقية والاعتبارية
م فان لم يكن س اي المقدم م مرادا فيها فاللزوم والعناد انما يجب
مرة ووقت ووصف معين متشخص س كقولك ان جئتني المرة الاولى في
هذه الساعة بهذه الهيئة اكرمتك م او يجب كل مرة ووقت ووصف
او يعين احدها مع كلية الباقي كليا او في حكمه س كقولنا ان جئتني مرة
كانت في اي وقت كانت مع اية صفة كانت او بنفي لفظ للدلالة
على هذه الامور كلفظة كلما مثلا فاللازم كلي وكقولنا ان جئتني المرة الاولى
في اي وقت باية صفة فان المرة متعينة والوقت والوصف كليان
وقولنا ان جئتني في هذه الساعة اية مرة باية صفة وقولك ان جئتني
بهذه الصفة اية مرة في اي وقت ففي هذه الامثلة احد الثلثة معين
والاخران كليان ويمكن ان يكون الاثنان معينين والواحد كليا وعليك
استخراج الامثلة ان شئت فهذه القضايا في حكم الكلية في القياسات

وغيرها وان سميتها شخصية باعتبار تعين بعض الامور فلا مشاحة في الاصطلاح
م والا فجزئي او في قوته س اي ان لم يكن بحسب مرة ووقت ووصف
معين ولا بحسب كل مرة ووقت ووصف وبحسب تعيين احد هذه الامور
مع كلية الباقي وهذا انما يكون اذا ذكر بعض هذه الامور على سبيل
الجزئية او على سبيل الاهمال اما الاول فاما ان يقرن به كلية الباقي ولا
تعينه نحو ان جئت بعض المرات او ان جئت في بعض الاوقات او ان جئت
على بعض الهيئات او قرن به كلية البعض نحو ان جئت بعض المرات اي وقت
باية صفة او ان جئت في بعض الاوقات اية مرة باية صفة او ان جئت
ببعض الصفات اية مرة في اي وقت هذه القضايا جزئية او قرن به تعين البعض
نحو ان جئت بعض المرات في هذه الساعة بهذه الهيئة وان جئت ببعض الهيئات
المرة الاولى في هذه الساعة فهذه القضايا في قوة الجزئية ولا نسميها شخصية
لان الغرض ليس مجرد الاصطلاح بل الغرض ترتب الاحكام عليها فان الشخصية
تقع في القياسات موضع الكلية والجزئية لا تقع موقع الكلية كما يقال ان جاء زيد
اليوم فله درهم لكنه جاء اليوم فهذا الاستثنائي ينتج ولا ينتج الجزئية
نحو ان جاء زيد في بعض الاوقات فله درهم لكنه جاء اليوم فالقضايا
المذكورة حكمها حكم الجزئية فسميتها جزئية لا شخصية واما الثانية وهو ان
ان لم يذكر بعض هذه الامور اي المرة والوقت والوصف على سبيل
الاهمال اي لم يذكر ان المرة مرة معينة او كلها او بعض غير معين وكذا
الوقت والوصف سواء قرن باهمال البعض جزئية الباقي او كليته او
بعينه او لم يقرن نحو اذا جئتني اكرمك يكون في قوة الجزئية ايضا م وان
كانت دائما يعتبر الوقت او الوصف لا المرة س اي ان كان المقدم مرادا ثابتا
يعتبر في الكلية والجزئية والشخصية والاهمال الوقت والوصف لا المرة
م ثم لك ان تاخذ الاوقات مطلقة او ماضية او حاضرة او مستقبلة والاوصاف

مطلقة

مطلقة او ممكنة الاقتران مع المقدم امكانا ذاتيا او وقوعيا او اتفاقات
الواقعة او كما شئت س اعلم ان المعتبر في اخذ الاوقات والاوصاف
مجرد الاصطلاح فلك ان تاخذ الاوقات مطلقة او ماضية او مستقبلة
او كما شئت فالقضية يمكن ان يكون كلية بحسب الاوقات الماضية
او بحسب الاوقات المستقبلة ولا يكون كلية بحسب مطلق الاوقات
فالكلية المقيدة بالماضي لها حكم الكلية في صلاحيتها لكبرى الشكل الاول و
نحو ذلك فلا يجوز تسميتها جزئية ولك ان تاخذ الاوصاف مطلقة
اي اعم من ان يكون ممكنة الاقتران مع المقدم او ممتنعة الاقتران معه
ولك ان تاخذها ممكنة الاقتران مع المقدم امكانا ذاتيا او امكانا وقوعيا او
تاخذ الاوصاف الواقعة فقولنا كلما حال الارض بين الشمس والقمر انخسف
كلية بحسب التقادير الممكنة امكانا وقوعيا لا امكانا ذاتيا فان انخساف القمر
لا يجب على تقدير عدم كون نور القمر مستفادا من الشمس وهذا العدم ممكن
الاقتران مع المقدم امكانا ذاتيا وان لم يكن ممكنا امكانا وقوعيا وقوله كلما حتى
اعطيتك الفا زيد اعطاء الآن على تقادير الغنى والواقع انه غني فهذه
القضية كلية بحسب التقادير الواقعة لا بحسب التقادير الممكنة امكانا ذاتيا
ولا وقوعيا لان الغنى وان كان واقعا فضده ممكن لكن يجب ان لا يخلط
لوازم كل نوع ويحصل الاندراج في القياسات س لا شك ان الكلية والجزئية
مختلفان بحسب هذه الامور فالقضية الكلية التي بحسب الاوصاف
المطلقة اخص من الكلية التي بحسب الاوصاف الممكنة وكذا يختلف
الكلية بحسب اخذ الامكان ذاتيا او وقوعيا فبالضرورة يختلف
لوازم كل واحد من هذه القضايا فيجب ان لا يخلط لوازمها ويحصل
الاندراج في القياسات كقولنا كلما كان هذا انسانا وفرسا كان انسانا
لا ينعكس الى قولنا قد يكون اذا كان انسانا يكون فرسا لان في هذه القضية

كان انسانا

[illegible]

الجزئية لا يلزم التالي على تقدير المقدم الا على تقدير كون الانسان فرسا
وهو تقدير غير ممكن الاقتران مع ان المقدم وهو الانسان فرسا وهو
تقدير غير ممكن واذا عرفت هذا لا يحصل الاندراج في القياس كقولنا قد
يكون اذا كان هذا انسانا كان انسانا وفرسا وكلما كان انسانا وفرسا
كان انسانا فانه لو اريد التقادير الممكنة الاقتران مع المقدم لا يصدق النتيجة
لان الفرس لا يلزم الانسان الا على تقدير اجتماعهما وهو غير ممكن الاقتران
مع المقدم م فمنشأ اللزوم الكلي المقدم وحده او مع امر يجب معه دائما
والجزئي المحض المقدم مع امر يجب معه في بعض الاحوال ويمكن معه او يمتنع
ان لم يقيد التقادير بامكان الاقتران معه اذ لا علاقة بين المقدم والتالي
بل المنشأ امر يمكن معه او يمتنع كاللزوم بين طيران الذباب وجبل من
ياقوت وكما بين المتباينين ومنشأ اجتماعهما وهما ليسا من اللزوم المصطلح
المصطلح س اعلم ان منشأ اللزوم الكلي اما المقدم وحده كقولنا كلما طلعت الشمس
وجد النهار او المقدم مع امر يجب معه دائما كقولنا كلما قابل القمر الشمس على النقطة
انخسف فان منشأ اللزوم المقدم مع امر يجب معه دائما وهو كون نور
القمر من الشمس وحيلولة الارض بينهما واما منشأ اللزوم الجزئي المحض اذا
الجزئي الذي لا يكون في ضمن الكلي المقدم مع امر يجب معه في بعض الاحوال
كقولنا قد يكون اذا قابل الشمس القمر انخسف فان وقوع المقابلة على المنطقة
في بعض الاحوال واجب مع المقدم واما المقدم وحده فلا يكون منشأ اللزوم
الجزئي المحض فان المقدم اذا كان منشأ اللزوم كان اللزوم كليا او المقدم
مع امر يمكن معه كقولنا قد يكون اذا وجد الثلثة وجد العشرة فان الثلثة مع انضمام
السبعة معها منشأ اللزوم والانضمام امر ممكن وصاحب القسطاس
انكر هذا وقال الثلاثة لا يقتضي العشرة اصلا لكن التعريف الذي ذكر
للزوم يصدق على هذا فان اللزوم الجزئي هو ان يكون بين المقدم والتالي

علاقة

علاقة تقتضي بها ضرورة ثبوت التالي على بعض التقادير الممكنة للمقدم
ولا شك ان بين الثلثة والعشرة علاقة جزئية فالثلثة يقتضي
ضرورة ثبوت العشرة على بعض التقادير الممكنة للثلثة وهي انضمام السبعة
معها والمقدم مع امر يمتنع معه كقولنا قد يكون اذا كان هذا انسانا كان انسانا
وفرسا فان منشأ اللزوم المقدم مع امر يمتنع معه وهو كونه فرسا وانما يصح
هذه منشأ اللزوم لو اطلق التقادير ولا يقيد بالجملة بامكان الاقتران
مع المقدم اما لو قيد التقادير به لا يكون هذا لزوما هذا اذا كان بين المقدم
والتالي علاقة اما اذا لم يكن فالمنشأ اما امر ممكن مع المقدم او امر ممتنع اما الاول
فنحو قد يكون اذا طار الذباب وجد جبل من ياقوت والمنشأ اجتماعهما وهو امر
ممكن مع المقدم واما الثاني فنحو قد يكون اذا كان هذا انسانا كان فرسا و
المنشأ اجتماعهما وهذان ليسا من اللزوم المصطلح وهو ان يكون بين المقدم
والتالي علاقة تقتضي وجوب التالي على كل تقادير المقدم في الكلي وبعضها
في الجزئي م فالعلاقة الاضافة او العلية لحكم العقل بضرورة التالي على
تقدير المقدم س قد ذكر في اول هذا القسم ان معنى اللزوم ان يحكم العقل بضرورة
التالي على تقدير المقدم من غير توقف على العلم بصدق الطرفين او التالي فلا بد
ان يوجد بينهما معنى لاجله لا ينفك احدهما عن الاخر اما في الذهن كما في اللزوم الذهني
او خارجا كما في اللزوم الخارجي ليحكم العقل بالضرورة المذكورة بعدم
انفكاك احدهما عن الاخر فان كان لا بطريق المعية فبينهما اضافة وان
كان بطريق التقديم فعلية فالمذكور في الكتب التضايف بدل المتن
الاضافة وهذا اصح اذ لا يجب ان يكون الاضافة من الطرفين فان
العمى ملزوم للبصر لزوما ذهنيا وتصوره لا يمكن بدون تصور البصر بخلاف
العكس م فالمضاف ملزوم كليا فان وجد التضايف فالتلازم كلي والا
فكلي وجزئي س كما ان وجد التضايف فالتلازم من الطرفين كلي وان لم

يوجد كالعمى والبصر ففى احد الطرفين كلى ومن الطرف الاخر
جزئى م والعلة اما خارجة عن المعلول فهما متلازمان وكذا معلولا علة
واما جزء له كالعلة المادية والصورية فالكل والجزء متلازمان وكذا جزءا
مجموع حقيقى وكذا جزء شئ ومعلول جزء شئ وعلته س اعلم ان المراد
بالتلازم هنا اللزوم من الطرفين اعم من ان يكون كليا او جزئيا
وانما قال جزءا مجموع حقيقى احترازا عن جزئى المجموع الاعتبارى كالمركب من طيران
الذباب وجبل من ياقوت فانه لا علاقة بين جزئيه م فكل علة ناقصة لا
يجب معها العلة ومعلول لجزء ساو وجزء اخر لا يجب معه بقية
الاجزاء ملزوم جزئيا والباقى كليا س اراد ان يبين ان اللزوم فى الثانية
صورة كلية وفى ثانيتها جزئى فالعلة ان كانت ناقصة فان لم يجب وجود العلة
التامة معها فتلك العلة الناقصة نفسها ملزوم للمعلول لزوما جزئيا حتى
ان وجب وجود العلة التامة مع تلك الناقصة يكون الناقصة ملزوما
للمعلول لزوما كليا كطلوع الشمس علة ناقصة لوجود النهار لكن بقية
الاجزاء العلة التامة كقابلية الهواء والارض واجب التحقق مع
طلوع الشمس بناء على الاسباب الثابتة فيكون اللزوم كليا ثم
المعلول ان لم يكن مساويا للعلة فهو ملزوم لها جزئيا حتى لو كان مساويا فاللزوم
كلى وانما الجزء فان لم يكن جزءا اخيرا او لا يجب معه بقية الاجزاء فاللزوم جزئى حتى
لو كان جزءا اخيرا يجب ان يوجد معه بقية الاجزاء فاللزوم كلى فقوله الباقية
كليا اراد بالباقى العلة التامة والناقصة التى يجب معها التامة والمعلول
المساوى فانه ملزوم للعلة لزوما كليا وكذا المعلولها وجزءها الباقية الجزء
الاخير والجزء الذى يجب معه بقية الاجزاء كالجزء الصورى مثلا فانه يلازم
للكل وجزءه ومعلوله لزوما كليا م ولا لزوم بين علتى معلول ومجموعى جزء
س كالشمس فانها علة للضوء والنار ايضا علة للضوء وكالانسان والفرس

فان كلا

فان كلا منهما مجموع احد اجزائه علة الحيوان وهما متباينان م ولا يقدح
فى التلازم ان لا يلزم الشئ الا بعد اجنبية ثابتة فى نفس الامر اذ المعلول لا يلزم
للجزء الاخير من العلة فلا يرد ما قيل فى لوازم القضايا ان هذا لم يلزم من
الاصل وحده وانما هو القياس فان منع شئ منهما نتيجة فيبحث لفظى وان
منع اللزوم فباطل **فصل** لوازم الشرطيات اما بلا عكس او به اما
الاولى فاعلم اولا ان الموجبة الكلية فى المتصلة والمنفصلة انما يصدق اذا
كان الجزء الاول مساويا للثانى او اخص ونقيضهما فيما سواه والسالبة الكلية
فيما يكونان متباينا او نقيضهما فيما سواه والمنفصلة قد عرفت فاذا صدق كلما كان بعض آ ب
فج د فالمقدم منسوبات فبعض ب آ بالفعل ولو ببعض آ ب بالامكان
اعم منه وكل آ ب بالفعل اخص منه وليس آ ب بالفعل اعم من وجه ولا
شئ من آ ب دائما بالضرورة منافية صدقا وكذا التالى ثم ينسب المقدم
الى منسوبات التالى ومنسوباته الى التالى ومنسوباته باللوح الذى صنعت
لنسب المعنونات ثم تركب شرطيات الى النسب متصلة ومنفصلة س يعنى
ان كان احدهما اخص من الآخر تركب موجبة كلية وان كان مباينة فسالبة
كلية وان كان احدهما اخص من نقيض الآخر تركب مانعة جمع وهكذا فى
البواقى م فالموجبة الكلية يلزمها مثلها من مقدمها مع لازم تاليها اى مساويه
او اعم منه ومن ملزوم مقدمها اى مساويه او اخص مع تاليها او لازمه وموجبة
جزئية مما ذكر والعكس ملزوم المقدم ولو وجها اى الاعم ولو من وجه التالى
ولازمه وسالبة كلية من المقدم او ملزومه مع منافى التالى اى نقيضه او
اخص منه ومنع لجواز لزوم المتنافيين محالا س اى منع صدق السالبة
الكلية من المقدم او ملزومه مع منافى التالى بناء على ان المقدم قد
يكون محالا فيجوز ان يكون المتنافيان اى التالى مع منافيه لازمين له
لازما له م قلت هذا منع اعتاده المتاخرون مطلقا وهو لا يرد ان لكن

قلت هذا منع المقدم ولو تقديرا كما في قياس الخلف ويمنا رد و في ثبوت
المقدم س اى اذا كان المقدم ممكنا في نفس الامر لا يرد ما ذكر من منع
التقدير ولو كان ممكنا بالفرض كما في قياس الخلف بان يكون المدعى
انتفاءه ولو كان ممكنا بالفرض كما في قياس الخلف المقدم اذ لو كان
ثابتا يلزم كذا فالمنع المذكور لا يرد لانه لا يضر كون المقدم محالا فانه ان
كان محالا يلزم انتفاءه وهو المدعى وكذا الورود في ثبوت المقدم واثبت
المدعى على كل من التقديرين لا يضر المنع ايضا لان المقدم ان كان محالا يلزم
انتفاءه والمدعى ثابت على تقدير انتفائه م وكذا ان امتنع وهو بطبيعته يقتضى
التالى لا نقيضه نحو كلما كان جيم مسلوبا عن نفسه ب نقيض ب جيم مسلوب عن نفسه
ب بنقيض تحتج مسلوب عن نفسه يلزمه لبس البتة اذا كان جيم مسلوب
عن نفسه يلزمه لبس البتة اذا كان جيم مسلوب عن نفسه ب فلا يخفى ان
ب جيم مسلوب عن نفسه اما اذا كان غير طبيعية فتقتضاء النقيضان فيرد نحو
كلما كان هذا انسانا ليس بانسان كان انسانا لا يلزمه ليس البتة
اذا كان هذا انسانا ليس بان لا يكون انسانا س وصاحب القسطاس
فرق بين تقدير الشيء واقعا وبين تقدير الشيء الواقع فتقدير الشيء الواقع
كما في مقدم المتصلة يجتمع مع المحالات بخلاف تقدير الواقع م وسالبة جزئية
مما ذكر س اى لكل ما ذكر انه تركب منه السالبة الكلية تركب منه السالبة
الجزئية م المقدم جزئيا مع منافى التالى وتساوى س اى تساوى المنفصلة
الموجبة الكلية م حقيقة من عينها او مساويها مع نقيضها او مساوية
ومانعة جمع منها مع اخص من نقيضها ومن مقدمها او ملزوم منافى
تاليها ومانعة خلو منها مع اعم من نقيضها ومن نقيض مقدمها مع
التالى لازمه وفيه اهمال لذكر المساوية مما ذكر من الطرفين والموجبة
الجزئية يلزمها مثلها من مساوى المقدم او الاعم منه مع التالى او الاعم

منه

منه ومنفصلات كلية عينها مع ما ذكر لا من اجزائها ولا يلزمها
منفصلة من اجزائها س لان المنفصلة الموجبة الجزئية يصدق
في المساويين م والسالبة الكلية يلزمها مثلها من مقدمها مع ملزوم
التالى ومن ملزوم مع التالى او ملزومه وجزئية مما ذكروا ايضا من ملزوم
المقدم جزئيا مع التالى وملزومه وموجبة كلية من المقدم مع نقيض التالى
ومنع لجواز ان لا يلزم شيء من المتنافيين شيئا س كعكس البتة اذا
كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا فالسالبة الكلية اللزومية
صادقة بمعنى سلب اللزوم ولا يصدق كلما كان الانسان ناطقا
لم يكن الحمار ناهقا بمعنى السلب اللزوم لكن ان يحتج بالسالبة انه
لا يصدق ان ليس على شيء من تقادير المقدم يلزمها موجبة كلية بمعنى
انه يصدق نقيض التالى على كل تقادير المقدم اذ لا خروج عن النقيضين
م واما المنفصلات فقد علم جميع لوازم اقسامها س واما
المنفصلات س فقولنا دائما اما آ ب او ج د مانعة جمع يساوى
قولنا كلما كان ج د فقد عرفت جميع لوازم هذه المتصلات وقولنا دائما
اما آ ب او ج د مانعة خلو يساوى قولنا كلما لم يكن آ ب
فج د وقد عرفت جميع لوازمه فلا يقيدها م واما الثانية
فالعكسان قال صاحب القسطاس لا ينعكس بالمستوى لانه
يصدق كلما وجد العشرة وجد الثلاثة لا عكس لان الثلاثة
لا يقتضى العشرة بل الشيء والضمام السبعة معها ولو كان هذا
لزوما فبين زيد وعمرو لزوم وامتناع اجتماعهما قلت تعريف
الجزئية صادق عليه وهو ان يكون بينهما علاقة يقتضى وجوب
التالى على بعض التقادير الممكنة للمقدم وهو تقدير انضمام
السبعة معها ولا يلزم منه هذا الصدق بين زيد وعمرو اذ لا

اذا قيده التقادير بممكنة الاقتران مع المقدم لا ينعكس مثل
قولنا كلما كان هذا انا ولا انا كان انسانا لان
الانسان لا يستلزم اللاانسان اصلا على تقدير اللاانسانية
وهو ليس بممكن الاقتران مع المقدم ثم بنى على هذا عدم انعكاس
السالبة الكلية فانه يصدق عنده ليس البتة اذا وجد الثلثة
وجد العشرة ولا يصدق عكسه س اعلم ان صاحب الكشف
لما ابطل عكس الموجبة لا يصدق قد يكون اذا وجد الثلثة وجد العشرة
فيصدق السالبة الكلية وهي ليس البتة اذا وجد الثلاثة وجد
العشرة ولا يصدق عكسه لصدق قولنا كلما وجد العشرة
وجد الثلثة ثم بنى على هذا عدم انتاج بعض الضروب اذ يصدق
كلما وجد العشرة وجد الثلثة ويصدق عندهم ليس البتة اذا
وجد الثلثة وجد العشرة مع كذب النتيجة ولا شك ان
البناء على الفاسد فاسد م واما عكس النقيض فالمنفصلة الموجبة
الكلية اللزومية ينعكس كنفسها لان عدم الملزوم واجب على
كل تقادير عدم اللازم والا لامكن وجوده على بعضها والممكن
لا يلزم من فرض وقوعه محال لكنه يلزم هنا وقوع الملزوم بدون
اللازم وهو محال وهذا المعنى غير متوقف على امر اخر بل بنفس معنى لزومهما
كاف في هذا المعنى ولا معنى للزوم الا هذا والجزئية لا تنعكس
لان اللزوم يمكن ان يكون اعم والسالبة كلية او جزئية
ينعكس الى سالبة جزئية والا ينعكس نقيضها بحكم عكس النقيض
الى ما ينافي الاصل س فانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان
آ ب فج د ينعكس الى قولنا قد لا يكون اذا لم يكن ج د لم يكن
آ ب والا لكان كلما لم يكن آ ب وينعكس بهذا الحكم بعكس النقيض

الى قولنا

الى قولنا كلما كان آ ب فج د وهو ينافي الاصل وانما لا ينعكس الكلية الى مثلها
لان نقيضها موجبة جزئية وهي لا ينعكس بعكس النقيض م واما الموجبة الكلية
الاتفاقية ينعكس الى سالبة اتفاقية موافقة كلما كان آ ب اذا كان موافقا
لحد في جميع الازمنة او بعضها فعدم ج د لا يوافق آ ب في تلك الازمنة
لا الى الموجبة لعدم تحقق النقيض والجزئية لا ينعكس وكذا السالبة لانه
اذا سلب الاتفاق بين الشيئين لا يتعين نسبة بين نقيضيهما س لانه
سلب الاتفاق الاخص يمكن ان يكون باجتماع نقيضيهما ووجود ذلك
بدون هذا او وجود هذا بدون ذلك وسلب الاتفاق الاعم
باجتماع نقيضيهما او وجود الملزوم بدون اللازم م تقديم مباحث
القياسات القياس قضيتان يلزمهما اخرى لذاتها س وانما قال لذاتها ليخرج
محذوف المقدمة فانه لا يلزمه قضية لذاتها بل انما يلزم المجموع المركب
من المذكورة والمحذوفة فلهذا قال م محذوف المقدمة قياس معها وهي
اما غير اجنبية نحو جزء الجوهر ما يوجب ارتفاعه ارتفاعه وما ليس بجوهر
ليس كذا فجزء الجوهر بواسطة عكس النقيض اي كل ما هو كذا فجوهر س
اي انما يكون قياسا بان يجعل المقدمة الاولى صغرى وهي جزء الجوهر
ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر والقضية الثانية وهي وكل ما ليس
بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر اجنبية عن القياس بل يجعل
عكس نقيضه كبرى وهي كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر جوهر
فينتج جزء الجوهر جوهر فالكبرى غير اجنبية لانها لازمة للقضية المذكورة
م او اجنبية نحو فلان يطوف بالليل فهو سارق والكبرى محذوفة
وهي كل من يطوف بالليل فهو سارق وجعلوا قياس المساواة
من هذا والمحذوف ان مساوي المساوي مساو ورد بانه لا
يتكرر الوسط معها وقيل لزمها ان آ ح ورد بانه بالنسبة اليها كانه

والمحذوف ان كل مساوي مساو

قياسا بطل شرط اتحاد الوسط والا دخل فيه ماليس منه س المقولون
آ يساوي بَ وبَ يساوي جَ بالنسبة الى قولنا آ مساوي لمساوي جَ
ولا يخ اما ان يكون قياسا او لم يكن فان كان قياسا لا يكون اتحاد الوسط
شرطا في القياس وان لم يكن قياسا وقد قلتم ان قولنا آ مساوي
مساوي جَ لازم لقولنا آ مساوي بَ مساوي جَ فيصدق على كلتي
القضيتين انها لزمها اخرى ذاتا وقد قلتم انها ليست بقياس بالنسبة
الى هذه القضية فيدخل في حد القياس ماليس منه فيتحمل صاحب الكشف
وقال لابد ان يؤلف على وجه يتحد الوسط فقال في المتن م فيؤلف
بحيث يتحد وهو ان آ مساو لكل ما يساويه بَ مساوي بَ ساوي لكل ما يساويه
بَ فآ مساو لكل ما يساويه بَ ويلزمه كل ما يساويه بَ يساويه آ فهذه
كبرى ثم بَ مساوي جَ لزم جَ يساويه بَ فهذه صغرى ينتج جَ يساويه
آ ويلزمه آ مساوي جَ س هذا الكلام صاحب الكشف ثم نقل ما قال عليه
صاحب القسطاس وهو قوله م فهنا لم يتكرر بالنسبة الى قولنا آ مساوي
مساوي جَ فان لم يشترط ضاع هذا التطويل وان شرط بطل الطرد س
اي بهذا التطويل لم يتكرر الوسط بالنسبة الى قولنا آ مساوي مساوي جَ فان
لم يشترط للقياس تكرر الوسط ضاع هذا التطويل لانه يكون قولنا آ مساوي
بَ مساوي جَ قياسا بالنسبة الى قولنا آ مساوي جَ فلا يتكرر الوسط فلا
يحتاج الى هذا التطويل ليحصل تكرر الوسط بالنسبة الى قولنا آ مساوي جَ وان
شرط تكرر الوسط للقياس بطل حد القياس لكونه غير مطرد لانه قضيتان
يلزمهما اخرى ذاتا اعم من ان يكون الوسط مكررا او لا م فالقول ليس
قياسا بالنسبة اليه والحد مطرد لان قولنا يلزمها اخرى اي قضية يخفى
نسبة اخرى وههنا تكرار الاولى بعينها فان قولنا كل جَ بَ وبعض بَ
آ ليس قياسا بالنسبة الى قولنا آ ثابت لبعض شيء هو ثابت لكل جَ

س اعلم

س اعلم ان قولنا آ مساوي بَ وبَ مساو لكل جَ ليس قياسا بالنسبة الى
قولنا آ مساوي مساوي جَ لانه يصدق عليه حد القياس وهو قولنا
قضيتان يلزمهما اخرى وذلك لان المراد بقولنا يلزمهما اخرى ان يلزمهما قضية
يقتضي نسبة مغايرة المذكورة في القضيتين لان اتحاد القضيتين او اختلافهما
يكون باتحاد النسبة المذكورة فيهما بالمطابقة واختلافهما وفي هذه الصورة
النسبة المذكورة في قولنا آ مساوي مساوي جَ عين النسبة المذكورة في قولنا
آ مساوي بَ وبَ مساوي جَ لان مدلول هاتين القضيتين بالمطابقة
نسبة آ الى بَ الموصوف بكونه مساويا لجَ وقولنا آ مساوي مساوي
جَ معناه آ مساوي لشيء موصوف بانه مساوي جَ فلا يدل الا على
النسبة المذكورة في القضيتين فلا يكون هذه القضية قضية اخرى بالنسبة
اليه قولنا آ مساوي بَ مساوي مساو لكل جَ كما يقال كل جَ بَ وبعض
بَ آ ليس قياسا بالنسبة الى قولنا آ ثابت لبعض شيء هو ثابت لكل
جَ لانه تكرار معنى القضيتين الاولين م وكذا لكل نسبة بوسائط س اي
كما يقال زيد هو ابن عمرو وعمرو هو عم بكر فزيد ابن عم بكر فالقضيتان الاوليان
ليسا قياسا بالنسبة اليه هذه م ثم ذلك التطويل سخيف اذ لا يتوقف
ما يتبادر اليه ذهن كل بليد بديهة على ما ذهل عنه الاذكياء م لا خفى
ان معناه ان مقدار آ هو مقدار بَ ومقدار بَ هو مقدار جَ س لما عرف
في مباحث الوحدة والكثرة ان الوحدة في المقدار يسمى بالمساواة م فالوسط
متحد معنى وهو المعتبر لا اللفظ ثم اعلم ان بدل المساوي بالنصف لا يفرق س
هذا جواب عما قال البعض ان قياس المساواة ليس بمنتج بالذات لان
هذا التأليف غير منتج لانه لو بدل المساوي بالنصف كقولنا آ نصف
بَ وبَ نصف جَ لا يلزم منه ان آ نصف جَ فاجاب في المتن بانه
انما ينتج م لان الوسط لا يبقى متحدا معنى ثم ان ذكر النتيجة او نقيضها في قضيتنا

والا فاقتراني وهو من مقدمتين شاركتا في وسط تعدى الاكبر وهو
المنسوب في النتيجة الى الاصغر وهو المنسوب اليه فيهما والتي هو فيها صغرى
والاخرى كبرى فالوسط اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى فشكل اول او
عكسه فرابع او محمولهما فثان او موضوعهما فثالث وشرط ايجاب صغرى
الاول والثالث ولا يضر سالبة المحمول س اي القضية السالبة المحمول يصح
ان يكون صغرى وان كان في قوة السالبة م واختلاف مقدمتي الثاني
كيفا لان مباين شيء ولو جزئيا قد يجتمع موافقه ومباينه وقد لا س هذا
دليل على شرطية ايجاب الصغرى للشكل الاول والثالث لان الصغرى ان
كانت سالبة كان الاصغر مباينا للاوسط ففي السالبة الكلية مباينة كلية
وفي الجزئية جزئية فلا يلزم اما ان كانت الكبرى موجبة او سالبة فان
كانت موجبة فالاكبر يكون موافقا للاوسط فالاصغر المباين للاوسط
وهو موافق للاكبر يمكن ان يجتمع مع الاكبر ويمكن ان لا يجتمع نحو لا شيء
من الانسان وكل فرس حيوان والواقع كل انسان حيوان ولو وضعنا
جمادا مقام الانسان فالواقع لا شيء من الجماد بحيوان وان كانت الكبرى
سالبة فالاوسط يكون مباينا للاكبر فالاصغر المباين للاوسط وهو مباين
للاكبر قد يجتمع مع الاكبر وقد لا نحو لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من
الفرس بناطق والصادق كل انسان ناطق ولو وضعنا الجماد مكان الناطق
فالصادق لا شيء من الانسان بجماد وهذا في الشكل الاول واما في الشكل
الثالث فنظيره لا شيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان والواقع
كل فرس حيوان ولو وضع الناطق مقام الحيوان فالواقع لا شيء من الفرس
بناطق ونحو لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الانسان بجماد والواقع
لا شيء من الفرس بجماد ولو وضع الصهال مكان الجماد فالواقع كل فرس
صهال م والواحد يثبت لموافقين ومباينين وقد لا س وهذا دليل

على اختلاف

على اختلاف مقدمتي الثالث كيفا فانه لو لم يختلفا فاما ان يكونا موجبتين
او سالبتين فان كانتا موجبتين فالاوسط ثابت للاصغر والاكبر سواء
كان الاصغر والاكبر متوافقين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان
او متباينين نحو كل انسان حيوان وكل فرس حيوان وفي الاول الصادق
كل انسان ناطق وفي الثاني لا شيء من الانسان بفرس وان كانتا
سالبتين فالوسط لا يكون ثابتا للاصغر ولا للاكبر سواء كان الاصغر و
الاكبر متوافقين نحو لا شيء من الانسان بجماد ولا شيء من الناطق بجماد
او متباينين نحو لا شيء من الانسان بجماد ولا شيء من الفرس بجماد وفي
الاول الصادق كل انسان ناطق وفي الثاني لا شيء من الانسان بفرس
فعلم ان قوله والواحد يثبت اشارة الى الموجبتين وقد لا اشارة الى السالبتين
م وكلية كبرى الاولين واحدى مقدمتي الثالث لنتيجة الوسط ولان ما حمل
على شيء من الثاني يسلب جزئيا عن موافقه ومباينه وما سلب عنه يحمل جزئيا على
كليهما س فقوله لنتيجة الوسط دليل على وجوب كلية كبرى الاول واحدى مقدمتي
الثالث فانه اذا قيل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس او ليس بعض الحيوان
بناطق فان المحكوم به في الصغرى غير المحكوم عليه في الكبرى فلا يتحد الوسط
فلا يندرج الاصغر تحت الاوسط وكذا في قولنا بعض الحيوان انسان
وبعض الحيوان فرس وقوله ولان ما حمل على شيء اشارة الى وجوب
كلية كبرى الثاني فانه اذا كان الصغرى موجبة فالاوسط محمول على
الاصغر كقولنا كل انسان حيوان فلا بد ان يكون الكبرى سالبة لوجوب
اختلاف المقدمتين في الكيف فان كانت سالبة جزئية يحصل الاختلاف
الموجب للعقم اذ يصدق ليس بعض الجسم بحيوان ويصدق ليس الجماد
بحيوان فالحيوان المحمول على الانسان في الصغرى يسلب جزئيا عن موافقه
وهو الجسم وعن مخالفه وهو الجماد والحق في الاول الايجاب

وفي الثانية السلب وان كانت الصغرى سالبة نحو لا شيء من الانسان
بجماد فالجماد وهو المسلوب عن الانسان في الصغرى يحمل جزئيا على ما يوافق
الانسان نحو بعض الجسم جماد وعلى ما يباينه نحو بعض الحجر جماد ولكن والحق
في الاول الايجاب وفي الثاني السلب م وفي الرابع ان يجتمع خستان الا
عند ايجاب الصغرى وكون الكبرى سالبة كلية ش اي وبالخستين الجزئية
والسلب سواء كانتا في مقدمة واحدة او مقدمتين وتوافح اي حين
ايجاب الصغرى والمراد الايجاب الجزئي وقد فهم هذا من امثلة م لان الصغرى
ان كانت لا شيء من الانسان بفرس فالانسان يسلب عن الصهال و
بجماد ويحمل جزئيا على الكاتب والحيوان ش هذا دليل على ان الخستين لا تجتمعا
الا عند ايجاب الصغرى فانها لو كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان
بفرس يجب ان لا يكون الكبرى سالبة سواء كانت كلية او جزئية ولا موجبة
جزئية اما الاول فكقولنا لا شيء من الصهال بانسان والحق كل فرس صهال
ولو قلنا لا شيء من بجماد بانسان فالحق لا شيء من الفرس بجماد اما الثانية
وهو الموجبة الجزئية كقولنا بعض الكاتب انسان فالحق لا شيء من الفرس
بكاتب ولو قلنا بعض الحيوان انسان فالحق كل فرس حيوان م وان كانت
حين بعض الحيوان انسان يحمل الحيوان كليا وجزئيا على الفرس والكاتب ويسلب
جزئيا عن الجسم والجماد ش هذا دليل على وجوب كون الكبرى سالبة كلية
عند كون الصغرى موجبة جزئية فان الصغرى ان كانت موجبة جزئية كقولنا
بعض الحيوان انسان لا يمكن ان يكون الكبرى موجبة كلية ولا موجبة جزئية
كقولنا كل فرس حيوان او بعض فرس حيوان فان الحق فيه السلب وهو لا شيء
من الانسان بفرس ولو قلنا كل كاتب حيوان او بعض الكاتب حيوان
فالحق فيه الايجاب وهو كل انسان كاتب والسالبة جزئية كقولنا ليس
بعض الجسم بحيوان فالحق الايجاب وهو كل انسان جسم ولو قلنا ليس

بعض الجماد

بعض الجماد بحيوان فالحق السلب وهو لا شيء من الانسان بجماد وغير ذلك تباين
في شرائط الانتاج فالبته م فضروب الاول اربعة كلية مع موجبة او سالبة وكذا
الجزئية ش وقوله كلية اي موجبة كلية صغرى ولم يذكر الموجبة اذ فهم ذلك
من اشتراط ايجاب الصغرى وقوله مع موجبة او سالبة اي مع موجبة كلية
كبرى او سالبة كلية كبرى وقد فهم الكلية من اشتراط كلية الكبرى م ونتيجتها
المحصورات ش فالضرب الاول اي الموجبة كلية مع موجبة كلية ينتج موجبة
كلية والضرب الثاني اي موجبة كلية مع سالبة كلية ينتج سالبة كلية و
الضرب الثالث اي موجبة جزئية مع موجبة كلية ينتج موجبة جزئية والرابع
اي موجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية لان كل افراد الاصغر
او بعضها اذا كانت من افراد الاوسط فاذا حكمت على كل افراد الاوسط
بثبوت الاكبر او سلبه يكون هذا حكما على كل افراد الاصغر او على بعضها وتبين
من هذا ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين اي ان كانت احديهما جزئية
فالنتيجة جزئية وان كانت سالبة فالنتيجة سالبة وفي باقي الاشكال الاخر
لمرجعها الى هذا الشكل على ما سيأتي بيانه م والثاني كذا ش اي ضروب
الشكل الثاني اربعة م صغرى كلية موجبة او سالبة وجزئية كذا ش فالضرب
الاول ان يكون الصغرى كلية موجبة وفهم من هذا ان يكون الكبرى سالبة
كلية الكبرى واختلاف المقدمتين والضرب الثاني ان يكون الصغرى
كلية سالبة فلا بد ان يكون الكبرى موجبة كلية لما ذكرنا والضرب الثالث
ان يكون الصغرى موجبة جزئية فلا بد ان يكون الكبرى سالبة كلية لما مر
والضرب الرابع ان يكون الصغرى سالبة جزئية فلا بد ان يكون الكبرى
موجبة كلية م والنتيجة السالبتان ش اي السالبة الكلية في الضربين
الاولين والسالبة الجزئية في الاخيرين م اي الاخس تتبع الاخس ش النتيجة
تتبع بالخلف في الكل اي ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج ما ينافي الصغرى

س اما في الضرب الاول كقولنا كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء
من ج آ والا فبعض ج آ فنضمه الى الكبرى وهي لا شيء من آ ب ينتج ليس
بعض ج ب وهي ينافي الصغرى اي كل ج ب وقس عليه ما في الضروب
م ويعكس الكبرى في الاول والثالث س اي في الضرب الاول والثالث
ليرتد الى الشكل الاول م ويعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة
في الثاني وبالافتراض في الثالث فيفرض بعض ج د فيصدق كل د
ب وكل د ج فيجعل كل د ب صغرى لقولنا لا شيء من آ ب ينتج لا شيء
من د آ ثم يعكس المقدمة الاخرى وهو كل د ج فيجعل صغرى لا شيء
من د آ لينتج ليس بعض ج آ وهي لا يتم في سوالب بسيطة خارجية س
اعلم ان بعض الافاضل بينوا الضرب الرابع وهي سالبة البسيطة الخارجية
لان صدقها قد يكون لعدم الموضوع فلا يصدق كل د ج ولا كل د ب بخلاف
المركبة لان الجزء الاخر موجبة فلا بد من وجود الموضوع بخلاف الحقيقية
بالمعنى الاعم والذهنية لان افرادها بحسب الحقيقة والذهن فيصدق
كل د ج وكل د ب بهذين الاعتبارين م وضروب الثالث ستة س
لان الصغرى لا بد ان يكون موجبة فان كانت كلية ينتج مع المحصورات
الاربع وان كانت جزئية ينتج مع الكليتين فيكون ستة م موجبة كلية جزئية
مع مثلها او مع سالبة كلية موجبتان والصغرى او الكبرى جزئية موجبة
كلية مع سالبة جزئية ونتيجة جزئية فقط موجبة وسالبة بالخلف في الكل
اي ضم نقيضها الى الصغرى لينتج ما ينافي الكبرى ويعكس الصغرى في الثلاثة الاول
والخامس ويعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة في الرابع بالافتراض
في الذي احدى مقدمتيه موجبة جزئية س كقولنا بعض ج ب وكل ج آ
ينتج بعض ب آ لانا نفرض بعض ج د فيصدق كل د ب وكل د ج فنجعل كل
د ج صغرى لكل ج آ ينتج كل د آ فنجعل كبرى وكل د ب صغرى ينتج بعض ب آ

وهو المطلوب

وهو المطلوب م وضروب الرابع ثمانية س خمسة منها ينتج مطلقا وثلثة منها
يختص ببعض القضايا كما سيأتي وانما الخمسة لان الصغرى ان كانت
موجبة كلية ينتج الا مع السالبة الجزئية لان على تقدير اجتماع الخستين
لا بد ان يكون الكبرى سالبة كلية حصل ثلثة اضرب وان كانت الصغرى
موجبة جزئية يجب كون الكبرى سالبة كلية لما مر وان كانت الصغرى سالبة
كلية يجب كون الكبرى موجبة كلية لئلا يجتمع الخستان عند سلب الكبرى
ولا يمكن ان يكون الصغرى سالبة جزئية لهذا المعنى م موجبتان كليتان ن
ينتج جزئية موجبتان والكبرى جزئية ينتج جزئية بتبديل المقدمتين
وعكس النتيجة والخلف وعكس الكبرى ليرتد الى الثالث وبالافتراض
في الثاني س اما الخلف فسيأتي بيانه واما الافتراض فنفرض كل ج ب
وبعض آ ج فبعض ب آ لانا نفرض بعض آ د فيصدق كل د ج
وكل د آ فنقول كل د ج وكل ج ب فكل د ب ثم كل د ب وكل د
آ ينتج من الثالث بعض ب آ وهو المطلوب او نقول كل ج ب وكل
د ج فينتج من الرابع بعض ب د ثم بعض ب د وكل د آ ينتج من الاول
بعض ب آ وهو المطلوب او نقول كل ج ب وكل د ج فينتج من
الرابع بعض ب د ثم بعض ب د وكل د آ ينتج من الاول بعض ب
آ وهو المطلوب م كليتان والصغرى سالبة كلية او جزئية مع
سالبة كلية ينتجان جزئية بالخلف ثم عكس النتيجة س وعلى ما سيأتي
معنى الخلف م ويعكس الصغرى س اي ليرتد الى الشكل الثاني م وبتبديل
ذكره س اي بتبديل المقدمتين ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة
م وردا في قولها س اي الاول الثلثة وهو كليتان والصغرى سالبة
لا في الاخريين لان الكبرى سالبة فان جعلت صغرى يصير السالبة صغرى
الشكل الاول م ويعكس المقدمتين في الاخريين وبالافتراض في

الثالث فيصير قياسين من الثاني والاول ص عكس المقدمتين انما
اختص باخرى الثلثة دون اولها لان نتيجة اول الثلثة سالبة
كلية ولو عكس المقدمتان لا يفيد هذا المعنى لان عكس الموجبة
يكون جزئية فيكون النتيجة جزئية والمطلوب النتيجة الكلية واما
الافتراض فكقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب
ا لانا نفرض بعض ج د فيصدق كل د ب وكل د ج فنجعل هذا صغرى
ولا شيء من ا ج كبرى فينتج من الثاني لا شيء من د ا ثم نعكس
قولنا كل د ب الى بعض ب د فنجعل هذا صغرى ولا شيء من د ا
كبرى فينتج ليس بعض ب ا وهو المطلوب م والسادس سالبة
جزئية يصدق عليها الوقتي الخاص مع موجبة كلية يصدق عليها الوقتي
العام ونتيجته كالثاني ص لانا نعكس الصغرى فيرتد الى الشكل الثاني
م والسابع عكسه ونتيجته كالثالث ص اي موجبة كلية يصدق
عليها الوقتي العام مع كبرى سالبة جزئية يصدق عليها الوقتي
الخاص لانا نعكس الكبرى فيرتد الى الشكل الثالث م والثامن سالبة
كلية يصدق عليها الوقتي الخاص مع موجبة جزئية يصدق عليها الوقتي
العام ينتج سالبة جزئية بتبديلهما ثم عكس النتيجة ص وانما لم نقم
بهذه الضروب بالقضايا المذكورة لان في الضرب السادس نعكس
السالبة الجزئية كنفسها فنرجع الى الشكل الثاني كقولنا ليس بعض
ج ب مادام ج لا دائما وكل ا ج مادام ا ينتج ليس بعض ب
ا مادام ب لان الصغرى تنعكس الى قولنا ليس بعض ب ج
مادام ب لا دائما فنرجع الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة
اذ لو لا لثبت نقيضها وهي كل ب ا حين هو ب فنجعل صغرى لكبرى

القياس

القياس وهو كل ا ج مادام ا كبرى فينتج كل ب ج مادام ب وهي
تنافي قولنا ليس بعض ب ج مادام ب لا دائما وفي الضرب السابع نعكس
السالبة الجزئية فنرجع الى الشكل الثالث وينتج كما ذكرنا بالخلف
والضرب الثامن يرجع بتبديل المقدمتين الى الشكل الاول فينتج
سالبة جزئية عرفية خاصة فتنعكس كنفسها واعلم ان البيان ه
بالخلف في الشكل الثاني والثالث والرابع يختلف ففي الشكل
الثاني بان يجعل نقيض النتيجة صغرى وكبرى الاصل لينتج ما كبرًا
ينافي الصغرى وذلك لان الاوسط محمول القضيتين فاذا
اسقطنا الوسط بقي النتيجة قضية موضوعها موضوع الصغرى
ومحمولها موضوع الكبرى والنتيجة سالبة فنقيضها موجبة
كذلك فيؤلف منها مع الكبرى وهي كلية قياس من الشكل
الاول وينتج قضية موضوعها موضوع الصغرى وهو
موضوع صغرى الاصل ومحمولها محمول كبرى الاصل وهو محمول صغرى
الاصل فيكون متحدة مع صغرى الاصل في الموضوع والمحمول ثم
الصغرى ان كانت موجبة كانت الكبرى سالبة فنقيض النتيجة
معها ينتج سالبة وان كانت الصغرى سالبة فالكبرى موجبة
فنقيض النتيجة معها ينتج موجبة فنتيجة الخلف في الصورتين
مخالفة للصغرى في الكيف ثم الصغرى ان كانت كلية فالنتيجة
كلية فنقيضها جزئية فينتج مع الكبرى جزئية وان كانت الصغرى
جزئية فالنتيجة جزئية فنقيضها كلية فينتج مع الكبرى كلية فيكون
في الصورتين مخالفة للصغرى في الكم فعلم ان نتيجة قياس
الخلف تناقض الصغرى بحسب الموضوع والمحمول والكيف
والكم وهو المطلوب واما بحسب الجهة فسيجيء في الاختلاطات

والبيان بالخلف في الشكل الثالث بان نجعل نقيض النتيجة كبرى وصغرى
الاصل صغرى لينتج ما ينافي الكبرى وذلك لان النتيجة قضية موضوعها
محمول الصغرى ومحمولها محمول الكبرى فنقيض النتيجة كذلك وانما كانت
النتيجة جزئية لانها لو كانت كلية فنقيضها جزئية فلا يصلح كبرى
الشكل الاول فاذا كانت جزئية فنقيضها كلية فاذا جعل كبرى و
صغرى الاصل وهي موجبة صغرى ينعقد الشكل الاول وينتج ما نتيجته
موضوعها موضوع الصغرى وهو موضوع كبرى الاصل ومحمولها
محمول الكبرى وهو محمول كبرى الاصل فنتيجة الخلف تتحد مع كبرى
الاصل في الموضوع والمحمول ثم كبرى الاصل ان كانت موجبة
فالنتيجة موجبة فنتيجة فنقيضها سالبة فينتج صغرى الاصل معها
سالبة وكبرى الاصل ان كانت سالبة فالنتيجة سالبة فنقيضها
موجبة فينتج صغرى الاصل معها موجبة فنتيجة الخلف في الصور
في الصور بان مخالفة لكبرى الاصل في الكيف ثم صغرى الاصل
ان كانت موجبة كلية ونقيض النتيجة كلية ابدا لكون النتيجة
جزئية فنتيجة الخلف كلية فتناقض الكبرى او تضاده وصغرى
الاصل ان كانت موجبة جزئية فكبراه كلية فصغرى الاصل
مع نقيض النتيجة ينتج جزئية فيكون مناقضة للكبرى منافية
للكبرى بحسب اتحاد الموضوع والمحمول الكيف والكم واما في
الشكل الرابع فان نتيجته قضية موضوعها محمول الصغرى ومحمولها
موضوع الكبرى فنقيض النتيجة كذلك فان جعل صغرى وكبرى
الاصل كبرى ينعقد الشكل الاول وان جعل صغرى الاصل صغرى
ونقيض النتيجة كبرى ينعقد الشكل الاول ايضا لكن في الضربين
الاولين لما كانت النتيجة موجبة فنقيضها سالبة فلا يصلح

صغرى للشكل الاول والنتيجة في هذين الضربين جزئية اذ لو كانت
كلية فنقيضها جزئية فلا يصلح كبرى للشكل الاول فلما كانت جزئية
فنقيضها كلية فيجعل كبرى وصغرى الاصل صغرى فينعقد الشكل الاول
فينتج قضية عكسها ينافي الكبرى وفي الضرب الثالث النتيجة سالبة
كلية فنقيضها موجبة جزئية ولا يمكن ان يجعل كبرى وصغرى الاصل صغرى
لكن يمكن ان يجعل صغرى وكبرى الاصل كبرى فينتج من الشكل الاول ما ينافي
عكسه الصغرى وفي الضرب الرابع النتيجة سالبة جزئية اذ لو كانت سالبة
كلية فنقيضها موجبة جزئية فلا يصلح كبرى الشكل الاول ولو جعلت
صغرى وكبرى الاصل كبرى ينتج سالبة جزئية فلا ينعكس ولو عكسها الصغرى
يكون عكسها جزئية فما ينافي نتيجة الخلف ولما كانت سالبة جزئية
فنقيضها موجبة كلية فيمكن ان يجعل صغرى وكبرى الاصل كبرى فينتج
ما ينافي عكس الصغرى و يمكن ايضا ان يجعل كبرى وصغرى الاصل صغرى فينتج
ما ينافي عكس الكبرى وفيه التصريح الى ... لا يمكن الامران ايضا م واما بحسب
الجهات فاعلم اني لا اقتصر في شرائط الانتاج وضوابطه على فعلية الموضوع
وعلى الثالث بجزء في شرط الشكل الاول كونه بجهة حمل الصغرى جهة
عنوان الكبرى او اخص وهنا يكون قياسا مركبا س كي يقال كل ج ب
دائما وكل ب د دائما ب بالفعل وكل ج ب بالفعل بجعله صغرى ثم كل ج
بالفعل كبرى وكل ج آ م فشرطه فعلية الصغرى على اصطلاح فعلية
الموضوع س اما على اصطلاح امكان الموضوع لا يجب فعلية الصغرى
بل يكفي امكانه م مثل الصغرى الممكنة مع الضرورية وان كانت فعلية
الموضوع ينتج ضرورية لان النتيجة ضرورية على تقدير فعلية الصغرى
فهي كذا في نفس الامر اذ ما ليس ضروريا ذاتيا يمتنع ان يصير كذا على تقدير
ممكن فالمتأخرون سلموا هذا مع انه ممنوع اذ لا ان الموضوع ...

دائما وكل ب بالفعل فكان قياسا مركبا ... وهو كل ج ب م

والمحمول دائما اذ يمكن المجلب للانسان وعلى تقدير فعليته يصدق بعض في
مجلب الانسان ضرورة بل منعوا ضرورة النتيجة ح س اى تقدير فعلية
الصغرى م لان قد يكون افراد الاوسط س اى على كل فرس منتصب القامة
بالامكان وكل منتصب القامة بالفعل انسان بالضرورة فلو صار
الصغرى فعلية يصير الفرس منتصب القامة فلا يبقى الكبرى كلية م فاثبتها
البديهي س اى اثبت ضرورة النتيجة على تقدير فعلية الصغرى م بانه
يصدق مانعة الخلو وهي دائما اما ليس بعض ج ب دائما او كل ج
آ ضرورة لانه ان لم يصدق الاول فنقيضه وهو كل ج ب بالفعل
مع الكبرى ينتج الثاني فيلزمها منفصلة من نقيض احد جزئيها مع
الاخر وهي كلما صدق كل ج ب بالفعل صدق كل ج آ بالضرورة فثبت
انما ينتج تلك الفعلية مع الكبرى ان يعني ان الواقع مع الكبرى ان
كانت هي لكن ذكر الجهة الاعم وهي الامكان لانه ان صارت فعلية
لا تزيد الافراد فالمنفصلة اللازمة ليست الا قولنا لو كان الصا دق
مع الكبرى كل ج ب بالفعل لانه ان صدق كل ج ب بالفعل
بضرورة الممكن فعليا لزم النقيض ظاهر وهو كل فرس منتصب القامة
بالامكان مع كل منتصب القامة انسان وبعض لا شيء من منتصب
القامة بفرس بعض الناطق فصلا للفرس فالكبريان ضروريتان خارجيتان
وضابط النتيجة ان الاصغر لما كان من افراد الاوسط يثبت
له الاكبر كما يثبت للاوسط وكذا يسلب عنه فينتج النتيجة الكبرى
الا اذا كانت وصفية او حينية كقولنا كل ج ب بالفعل وكل ب
آ ما دام ب او حين هو ب ينتج ج آ ما دام ب او حين هو
ب وهذه مطلقة وقتية س لا وصفية كما زعم صاحب القسطاس
فانه جعل قولنا كل ذهن سيال ما دام حارا مشروطة وهذا

تقدير صيرورة الصغرى فعلية لا يبقى
الكبرى كلية كما لا يخفى

[illegible]

اصطلاح

دهن

اصطلاح يهدم قاعدتهم التي قد اتفقوا فيها وذلك لان قولنا كل ذهن
حار بالاطلاق وكل ذهن حار سيال ما دام ذهنا حارا يلزم منه ان كل ذهن
سيال ما دام ذهنا حارا فلو كان هذا مشروطة وهذا يهدم يلزم ان
الصغرى المطلقة مع المشروطة ينتج مشروطة وهذا يهدم قاعدتهم
ان الكبرى اذا كانت مشروطة فالنتيجة لا تتبع الكبرى مع انه اتفقوا
في هذه القاعدة م ولا يلزم ما دام ج او حين هو ج ولا تتبع الصغرى
الا ان يكون الكبرى وصفية س لما ذكر ان الكبرى ان كانت وصفية او
حينية فالنتيجة لا تتبع الكبرى اراد ان يذكر انها هل تتبع الصغرى او لا فقول
انها لا تتبع الصغرى الا اذا كانت الكبرى وصفية اما اذا كانت حينية
لا تتبع الصغرى كقولنا كل انسان متنفس دائما وكل متنفس منبسط النفس
حين هو متنفس لا يلزم منه ان كل انسان منبسط النفس دائما م فحينئذ يلزم
الاكبر الاوسط او يباينه س اى يلزمه اذا كانت الكبرى موجبة ويباينه ان
كانت سالبة م فاى وقت يثبت الاوسط للاصغر يثبت لازمه
وينتفي مباينه عنه س لما ذكر ان الكبرى الوصفية ان كانت الموجبة كان
الاكبر لازم الاوسط وان كانت سالبة كان مباينا له لزم من هذا
ان كل وقت يثبت الاوسط للاصغر وذا عبارة عن الصغرى
يثبت الاكبر للاصغر في ذلك اذا كانت الكبرى موجبة وفي كل
وقت يثبت الاوسط للاصغر ينتفي الاكبر عن الاصغر في ذلك
الوقت اذا كانت الكبرى سالبة لانه لو لم ينتف عنه في ذلك
الوقت لثبت في ذلك مع الاوسط لكنه مباين له م مع زيادة
ما ذكر من المطلقة الوقتية س اى يكون النتيجة تابعة للصغرى لكن
يزاد عليها الموجبة كما ذكر من الاطلاق الوقتي وهو ثبوت الاكبر للاصغر
او سلبه عنه وقت ثبوت الاوسط للاصغر م فيسقط لا دوام الصغرى

وكونه س اى اللاضرورة م لان السلب لكونها موجبة س اى لكون الصغرى
موجبة واللادوام عبارة عن مطلقة عامة مخالفة للاصل فى الكيف فيكون
سالبة فيسقط نظيره كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما وكل متحرك
الاصابع حيوان فلا دوام الصغرى لا يوجب ان يكون النتيجة لا دائمة م
وان كان يعناف س لان الكبرى وهى كلية لما كانت لا دائمة يكون الاكبر
لا دائمة لكل واحد من افراد الاوسط فيكون لا دائمة للاصغر لان الاصغر
بعض افراد الاوسط م ويسقط ضرورة خصت بالصغرى كقولنا كل ذى جناح
طائر ضرورة وكل طائر ذو مخلب دائما فالنتيجة دائمة س انما قال خصت
بالصغرى لانها لو كانت فى الكبرى تتعدى من الاوسط الى الاصغر م واعلم
ان الدائمتين مع العرفية الخاصة ينتج دائمة لا لا دائمة ولم يذكروا منشأ الانتاج
فاقول اذا كانت الكبرى عرفية خاصة لا يدوم وصف الاكبر لشىء من افراد
الاوسط فلا يدوم وصف الاوسط لشىء من افراد الاصغر وذا عبارة عن
الصغرى اذ لو دام لدام وصف الاكبر هذا خلف س نظيره كل ج ب دائما
وكل ب آ ما دام ب لا دائما فان آ ما لم يكن دائما لشىء من افراد ب يجب ان
لا يكون دائما لشىء من افراد ج اذ لو كان ب دائما لبعض افراد ج لكان
آ دائما لبعض افراد ج ضرورة كون الكبرى عرفية وكل شىء يدوم له الاوسط
يدوم له الاكبر لكن دوام آ لبعض افراد ج محال لان ج بعض
افراد ب ولا شىء من افراد ب بحيث يدوم له آ ضرورة ان الكبرى
لا دائمة فلا يكون ج بحيث يدوم له آ وقوله وذا عبارة عن الصغرى اى
دوام الاوسط لافراد الاصغر عبارة عن الصغرى الدائمة فعلم ان الكبرى
اذا كانت عرفية لا يمكن ان يكون الصغرى دائمة فامتناع النتيجة لامتناع
هذا التركيب م واما الشكل الثانى فشرطه انه لو كان الاصغر اكبر لنافى
مقدمتاه س فانا اذا قلنا كل ج ب ولا شىء من آ ب فلا شىء من ج آ

لانه

لانه لو كان بعض ج آ يلزم ثبوت ب لشىء وانتفاؤه عنه فيلزم المنافاة
بين الصغرى والكبرى فعلم ان الشكل الثانى مبنى على انه لو كان الاصغر
اكبر اى لو كان الاكبر صادقا على الاصغر يلزم المنافاة بين الصغرى والكبرى
فاذا ثبت هذا فلا بد من رعاية شرائط المنافاة بين الصغرى والكبرى
بحسب الجهة م فشرطه مع الفعليتين دائمة او كبرى عرفية ومع الممكنة ضرورية
او كبرى مشروطة هذا اذا لم يوقت مقدمتاه بوقت معين فان وقتا
او كانت احديهما دائمة او ضرورية ينتج دائمة لما قرر س اى من الخلف
وغيره من البراهين كقولنا كل ج ب فى وقت معين ولا شىء من آ ب
فى وقت معين فلا شىء من ج آ دائما والا فبعض ج آ بالاطلاق فنضمه مع الكبرى
وهى لا شىء من آ ب فى وقت معين ينتج ليس بعض ج ب فى وقت معين وهى
تناقض الصغرى وقس عليه البواقى م والا فان الكبرى ان كانت وصفية
فمع انفسها عرفية عامة لما قرر س اى من الخلف وغيره م ويسقط اللادوام
وكونه لعدم الاختلاف كيفا س اى ان كان فى احدى المقدمتين اللا
دوام وكونه اى اللاضرورة فلا اعتبار له فيسقط من النتيجة لان القضية
التى فيها اللادوام مخالفة كيفا للقضية الاخرى فيكون اللادوام موافقا
كيفا فلا ينتج فى الشكل الثانى بقى انه ربما يكون اللادوام فى القضية الاخرى
ايضا فيكون لا دوام احدى القضيتين مخالفا كيفا للا دوام القضية
الاخرى فنقول اللادوام مع اللادوام لا ينتج لان المطلقة العامة لا
ينتج مع المطلقة العامة فى الشكل الثانى م ومع البواقى مطلقة وقتية
كقولنا كل ج ب بالفعل ولا شىء من آ ب ما دام آ ينتج لا شىء من ج
آ ما دام ج س اى الكبرى الوصفية مع غير الوصفيات ينتج مطلقة وقتية
كما فى المثال المذكور فى المتن لانا نعكس الكبرى الى قولنا لا شىء من ب آ
ما دام ب فنجعلها كبرى وصغرى القياس صغرى فنقول كل ج ب ولا شىء من

آ مادام ب فلا شيء من ج آ مادام ب وهو المطلوب بهذا استدل
الصغرى الموجبة مع الكبرى السالبة نتج او رد مثالا آخر لصغرى السالبة مع
الكبرى الموجبة فقال م ولا شيء من ج ب بالفعل وكل آ ب مادام آ ينتج لا شيء
من ج آ مادام ليس ب للمنافاة بين آ ج ولزومه هنا كليين س اي في
المثال الاول اقتضت السالبة العرفية منافاة كلية بين وصف ب ووصف
ج فالذات التي يصدق عليها ج لا يصدق عليه آ مادام موصوفا بوصف ب
وفي مثال الثاني اقتضت الموجبة العرفية اللزوم الكلي بينهما اي لا يصدق
وصف ب بدون وصف آ فالذات التي تصدق عليه ج لا تصدق عليه
آ مادام مسلوبا عنه ب م وان لم يكن لا ينتج مع صغرى غير دائمة س اي الكبرى
ان لم يكن وصفية لا ينتج الا ان يكون الصغرى دائمة م اذ يجوز ان لا يصدق
الصغرى في وقت المنافاة او الملازمة الجزئيتين بين الاوسط والاكبر س
لما عرفت ان الكبرى السالبة العرفية اقتضت منافاة كلية بين الاوسط
والاكبر والكبرى الموجبة العرفية اقتضت لزومها كليا بينهما فاذا لم تكن الكبرى
عرفية لا يثبت المنافاة الكلية واللزوم الكلي بين الاوسط والاكبر فغايته
ان يكون بينهما منافاة جزئية او لزوم جزئي فيجوز ان لا يصدق الصغرى
في وقت تلك المنافاة الجزئية او اللزوم الجزئي بل يكون صدق الصغرى
باعتبار وقت آخر فعلى تقدير كون الاصغر اكبر لا يلزم المنافاة بين الصغرى
والكبرى لعدم اتحاد الزمان فلم يتحقق شرط انتاج الشكل الثاني
م ثم هذا الشكل لا ينتج ضرورة ما لصدق كل منتصب القامة انسان
ولا شيء من ذي الجلد بانسان ضروريتين مع صدق كل منتصب القامة
ذو جلد ممكنا ما دائما س اعلم ان الامكان الذاتي وهو الامكان
في جميع الاوقات اخص جميع الامكانات فيكون نقيضه اعم الضرورات و
هو الضرورة في شيء من الاوقات وما كان اخص الامكان صادقا لم يصدق

اعلم

اعلم الضرورات فلا يصدق ضرورة ما م الا في الحقيقية والذهنية
فان الضرورة لا تصدق فيهما الا ان يكون بين الشيئين ملازمة
لزومية او منافاة ذاتية فمنافي لازم الشيء وملزوم منافيه يسلب
عنه ضرورة س اعلم ان في القضايا الخارجية ان جعل الخاصة موضوعا
وذات النوع الآخر محمولا نحو لا شيء من ذي الجلد بانسان كانت سالبة
ضرورية اما في الحقيقية والذهنية لا يكون الموجبة ضرورية الا ان يكون بين
طرفيها ملازمة لزومية ولا يكون السالبة ضرورية الا ان يكون بين طرفيها
منافاة ذاتية فلا يكون قولنا كل منتصب القامة انسان ضرورية بحسب
الحقيقة اذ كل ما لو وجد كان منتصب القامة لا يجب ان يكون انسانا
وكذا قولنا لا شيء من ذي الجلد بانسان لا يكون ضرورية بحسب الحقيقة
اذ يمكن ان يوجد ذو جلد يكون انسانا ففي الحقيقيتين والذهنيتين ان
كانت الصغرى موجبة ضرورية كان الاوسط لازما للاصغر ملازمة
لزومية ويكون ح الكبرى سالبة وقد فرضت ضرورية فبين الاكبر والاوسط
منافاة ذاتية فالاكبر يكون منافيا للازم الاصغر فيسلب عن الاصغر بالضرورة
ولا يمكن حمله عليه فيمكن حمل الاوسط لان الاوسط لازم للاصغر لكن لا يمكن
حمل الاكبر على الاوسط لان سلبه عنه ضروري وان كانت الصغرى سالبة
ضرورية كان الاصغر منافيا للاوسط منافاة ذاتية ويكون الكبرى ح موجبة
وقد فرضت ضرورية فالاوسط لازم للاكبر ملازمة لزومية فيكون الاكبر
مسلوبا عن الاصغر بالضرورة والا امكن حمله عليه فيمكن حمل الاوسط على الاصغر
لان الاوسط لازم للاكبر لكن حمل الاوسط على الاصغر ممتنع للمنافاة الذاتية
بينهما م ولا يرد ذلك النقض على الخارجية المعتبرة س اراد بالبعض كل
منتصب القامة انسان ولا شيء من ذي الجلد بانسان فانهما ان اخذا
بحسب الحقيقة او الذهن لا يصدقان كليتين فلا يرد نقضا م وقد توهم

الى الدائمتين مع السالبة الوقتية لا ينتجان دائمة س اى الصغرى الضرورية
او الصغرى الدائمة مع الكبرى السالبة الوقتية لا ينتجان دائمة م لصدق كل لون
كسوف سواد ضرورة ولا شئ من الالوان السماوية بسواد وقتية مع صدق
كل لون كسوف لون سماوي ضرورة س اعلم ان الصغرى موجبة خارجية ضرورة
والكبرى سالبة وقتية ويكون الوقت وقت التربيع فيصدق حينئذ الالوان
السماوية بسواد وقت تربيع الشمس والقمر بالضرورة م قلت ان كانت
الصغرى ضرورية صدق بعض الالوان السماوية سواد ضرورة فكيف يصدق
السالبة وقتية س لانه يصدق قولنا بعض الالوان السماوية لون كسوف
فنجعله صغرى وصغرى القياس كبرى فينتج بعض الالوان السماوية سواد ضرورة
فكيف يصدق الكبرى وقتية م واما الشكل الثالث فشرطه كون جهة الصغرى
جهة عنوان الكبرى او اخص فممكنتها لا ينتج الا ممكنة الموضوع س اعلم ان نتيجة
الشكل الثالث قضية موضوعها محمول الصغرى ومحمولها محمول الكبرى فجهة
حمل الصغرى يصير جهة عنوان النتيجة وجهة حمل الكبرى هي جهة النتيجة فاذا
اردت ان يكون فعلية الموضوع فان كان جهة حمل الصغرى هي الفعلية
او اخص ينتج فعلية الموضوع وان كان جهة حمل الصغرى الامكان لا ينتج
فعلية الموضوع بل ينتج ممكنة الموضوع فان قولنا كل ج ب بالامكان
وكل ج آ دائما لا يلزم منه بعض ب بالفعل آ دائما بل يلزم بعض ب بالامكان
آ دائما لان كل ج ب بالامكان ينعكس الى قولنا بعض ب بالامكان ج
م والنتيجة هي في الشكل الاول فيما تتبع الكبرى وكعكسه فيما يتبع الصغرى س
لان الصغرى اذا انعكست يرتد الى الشكل الاول ففي القضايا التي يكون
النتيجة فيها تابعة للكبرى فالنتيجة على حالها وفيما يكون النتيجة تابعة للصغرى
يلزم عكس الصغرى كقولنا كل ج ب دائما وكل ج آ مادام ج فان الصغرى
ينعكس الى قولنا بعض ب ج حين هو ب وهي مع الكبرى ينتج حينية مطلقة م

واما الشكل

واما الشكل الرابع فالموجبة الممكنة ان وقعت كبراه لا ينتج فعلية الموضوع
لما مر في الشكل الاول فتبدل الترتيب ذلك البعض س وهو كل منتصب القامة
انسان بالضرورة او لا شئ من منتصب القامة بصهال بالضرورة مع قولنا
كل فرس منتصب القامة بالامكان م وان وقعت صغراه لا ينتج فعلية
الموضوع لصدق كل صهال منتصب القامة بالامكان مع كل فرس صهال
ومع لا شئ من الانسان بصهال ضروريتين وان رد الصورة الاولى الى الشكل
الاول ينتج ممكنة موجبتها لا ينعكس الى فعلية الموضوع والثانية ان رد
الى الشكل الثاني بعكس الصغرى فهي لا ينعكس الى فعلية الموضوع س اى الموجبة
الممكنة ان وقعت صغراه لا ينتج فعلية الموضوع سواء كانت الكبرى موجبة
او سالبة موجهة باخص الجهات وهي الضرورية للنقض المذكور فيهما لكن
ينتج ممكنة الموضوع اما في الصورة الاولى وهي ان يكون الكبرى موجبة لانه
ان بدل الترتيب يصير شكلا اول فينتج ممكنة فتنعكس الى ممكنة الموضوع وا
فينتج مع الكبرى ممكنة الموضوع ولما ذكر حكم الموجبة الواقعة في الشكل
الرابع اراد ان يذكر حكم السالبة فقال م ويجب صدق العرفية على
سالبة لان كل ج ب اذا قصد باخص جهة كان كل وقت تحقق
فيه ج وقتا يثبت فيه ب لا شئ من آ ج اذا صدق عرفية كان بعض وقت
يثبت فيه آ وقتا يثبت فيه ج والا فلا شئ من ذلك بهذا وهو معنى الوقتية
السالبة ويحتمل ان يكون وقت آ اعم من وقت ج ووقت ج يحتمل
ان يكون اخص من وقت ب وذلك بحمل ما يحمل ما سوى التباين وج لا يلزم
السالبة وهي النتيجة لان وقت آ ان كان مساويا لوقت ب او
اعم منه يصدق كل ب آ بالجهات التي اعمها العرفية وان كان اخص او اعم
من وجه يصدق ليس بعض ب آ بالجهات التي ذكرناها تلك س اى ان كان وقت
آ اخص او اعم من وجه وقت ب يصدق ليس بعض ب آ حين هو ب فالسالبة

وان في صورة الثانية وهي ان يكون الكبرى سالبة فلان الصغرى الموجبة الممكنة ينعكس الى ممكنة الموضوع م

فوقت آ يحتمل ان يكون اعم او اخص او مساو لوقت م

الخرجية الحينية ينافي الموجبة الكلية العرفية او اخص منها م وان جعلت
السالبة صغرى فوقت آ اخص من الاعم منه ووقت ب فالاحتمالات
اكثر س يعني هذا الذي ذكرناه ان وقت ج اعم من وقت آ فيما اذا
جعلت السالبة كبرى اما اذا جعلت صغرى نحو لا شيء من ج ب بالعرفية
وبعض د ج وقت ب فوقت ج يحتمل ان يكون اعم من وقت
آ لان كل آ ج بالضرورة فوقت آ اخص او مساو بالوقت ج فوقت آ
يحتمل ان يكون اخص من الاعم من وقت ب والاخص من الاعم يحتمل جميع
ما سوى النقيض فيحتمل ان يكون مباينا فالاحتمالات تكون اكثر م
ويجب للصغرى السالبة صدق الدائمة عليها او العرفية على كبراها س اعلم ان
الصغرى السالبة ان كانت دائمة تنتج مع الكبرى الموجبة المطلقة دائمة
بالخلف لانه لو لا شيء من ج آ دائما بالاطلاق فنقول لا شيء من ب آ دائما والا
فبعض ب آ بالاطلاق نجعل صغرى وكبرى القياس كبرى ينتج بعض
ب ج بالاطلاق فنعكس الى بعض ج ب بالاطلاق وهو ينافي الصغرى
وان لم يكن الصغرى السالبة دائمة لا بد ان يكون عرفية حتى يجب ان يكون الكبرى
الموجبة عرفية فينتج عرفية بالخلف نحو لا شيء من ج ب ما دام ج وكل آ ج ما دام
آ ينتج لا شيء من ب آ ما دام ب والا فبعض ب آ حين هو ب فنجعله
صغرى وكبرى القياس كبرى ينتج بعض ب ج حين هو ب فنعكس الى قولنا بعض
ج ب حين هو ج وهو ينافي الصغرى وان لم يكن الكبرى عرفية لا ينتج لان
اخص ما سواها الوقتية او الضرورية الحينية والاول لا ينتج مع الصغرى
السالبة العرفية نحو لا شيء من القمر الكائن في التربيع بمنخسف ما دام قمرا
كائنا في التربيع وكل قمر منخسف بالتوقيت مع ان كل قمر كائن في التربيع
قمر بالضرورة وكذا الثانية نحو لا شيء من متنفس منقبض النفس بمتنفس
منبسط النفس ما دام متنفسا منقبض النفس وكل منبسط النفس متنفس

دائما وكل آ ج ه

منبسطا

منبسط النفس حين هو متنفس مع ان كل متنفس منبسط النفس متنفس
بالضرورة م ونتيجة الاول بعكس نتيجة منعكس الترتيب س اي يعكس
ترتيب القياس فيرتد الى الشكل الاول ثم يعكس النتيجة لتصير نتيجة الشكل
الرابع فان كانت الصغرى احدى الوصفيات ينتج عكس الكبرى مع قيد
اللادوام المخصوص بها وان لم يكن الصغرى احديها ينتج عكس الصغرى
م والاخر نتيجة ما اذا انعكست الصغرى س اي نتيجة الثلاثة الاخر نتيجة
ما اذا انعكست الصغرى فانه اذا انعكست الصغرى يرتد الى الشكل الثاني
فيؤخذ النتيجة فهي بعينها نتيجة هذا الشكل وقد عرفتها في الشكل الثاني
فلا نعيده م فتبين ان هذا الشكل لا ينتج ضرورية س انما بينا لان
بعض ضروبه يرتد الى الشكل الاول فان كان المقدمتان ضروريتين
ينتج ضرورية لكن اذا انعكست لتصير نتيجة هذا الشكل لا ينعكس الضرورية
كنفسها الا في مادة يكون للموضوع ذاتا كما عرفت في العكس وبعضها يرتد
الى الشكل الثاني وقد عرفت انه لا ينتج ضرورية وصورة النقض قولنا كل انسان
حيوان وكل كاتب انسان وقولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل ذي ظفر
انسان وقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من ذي الخلب بانسان فان
كلها ضرورية والنتيجة لا يصدق ضرورية م ويتعدى نحو اللادوام من الصغرى
السالبة لا الموجبة س انما قال نحو اللادوام ليدخل اللاضرورة ايضا وانما
يتعدى من الصغرى السالبة لان الصغرى في هذه الضروب ان كانت
سالبة فالكبرى موجبة ولادوام السالبة موجبة ايضا فالقياس المركب
من موجبتين ينتج بخلاف لادوام الصغرى الموجبة لان الكبرى يكون سالبة
ولادوام الموجبة فالقياس لا يتركب من سالبتين م فصل القياسات
الشرطية الاقترانية خمسة اقسام الاول ما يتركب من متصلتين والوسط
اما جزء تام من كل واحد منها قالوا ينعقد فيه الاشكال الاربع بشرائطها

قلت لا ينتج بعض الضروب لزومية مصطلحة لجواز ان يكون اذا وجد
طيران الذباب وجد جبل من ياقوت وكلما وجدا وجد فقد يكون اذا
وجد ذلك وجد هذا وكذا الشكل الثالث س اللزومية المصطلحة
هي التي تكون بين المقدم والتالي علاقة يقتضي وجود التالي على تقدير المقدم
وهاهنا كل واحدة من الصغرى والكبرى لزومية مصطلحة لان بين
المقدم والتالي علاقة الجزئية ومنشأ اللزوم في الصغرى المقدم مع امر
يمكن معه وهو اجتماع طيران الذباب مع وجود جبل من ياقوت ومنشأ
اللزوم في الكبرى نفس المقدم والنتيجة وهي قد يكون اذا وجد
طيران الذباب وجد جبل من ياقوت ليست لزومية مصطلحة اذ لا
لزومية تتعلق بين المقدم والتالي ومنشأ اللزوم امر ممكن مع المقدم
وهذا ليس لزوما مصطلحا واما الشكل الثالث فلجواز كلما كان هذا
انسانا فقد يكون اذا كان هذا انسانا كان لا انسان فالمتأخرون
اثبتوا بهذا صدق الملازمة الجزئية بين النقيضين وابطلوا
الكلية في المتصلات واقول النتيجة ليست لزومية مصطلحة
اذ التالي لا يلزم المقدم الا على تقدير يمتنع اقترانه مع المقدم وايضا
منشأ اللزوم امر يمتنع مع المقدم م والاتفاقيات الحقيقة فقد لا تفيد
لانه ان صدق الطرفان او التالي يصدق موجبتها اخصهما او اعمهما
والا فالسالبة سواء ركب قياس ام لا س فقوله اخصهما اي فيما اذا
كان الطرفان صادقين او اعمهما اي فيما اذا كان التالي صادقا م نع
لا ينعقد الشكل الثالث اصلا لانه ان صدق الوسط كذبت السالبة
والا فالموجبة بل البواقي بضروبها واما المختلطة فيجب في الشكل
الاول ايجاب الكبرى لزومية ولا يبقى اتفاقيتها اذ قد لا ينتج الا بـ
س هذا جواب سؤال وهو ان يقال هذا القياس غير مفيد لان النتيجة

جزئية ع

و لا انسانا كان انسانا وكلما كان
انسانا وكلما كان لا انسانا

ون

لية

اتفاقية

اتفاقية فصدقها يتوقف على العلم بصدق الطرفين في الاخص وبصدق
التالي في الاعم سواء ركب القياس ام لا فاجاب بانه قد لا ينتج على
النتيجة الا بتركيب القياس م وسلبها اتفاقية س عطف على ايجاب
الكبرى اي ان كانت الكبرى لزومية يجب ايجابها وان كانت
اتفاقية يجب سلبها م لان لازم الموافق يوافق لا محالة
س هذا دليل على ايجاب الكبرى لزومية وتقديره ان الصغرى موجبة
اتفاقية فيكون الاوسط موافقا للاصغر ثم الكبرى ان كانت
لزومية موجبة يكون الاكبر لازما للاوسط والاوسط موافق
للاصغر ولازم الموافق موافق فيكون الاكبر موافقا للاصغر
ولازم الموافق وهو المطلوب وان كانت الكبرى لزومية سالبة لا
يكون الاكبر لازما للاوسط ولا يجب ان ما لا يلزم موافق الشيء لا يوافق
ذلك الشيء كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس
البتة ان كان الحمار ناهقا فالانسان ناهق بمعنى اللزوم مع انه لا
يصدق النتيجة وهي ليس البتة اذا كان الانسان ناطقا فالانسان
ناطق لا لزومية ولا اتفاقية فقوله لا بالعكس المراد بالعكس ما ذكر وهو قولنا
ما ليس بلازم للموافق لا يوافق م وما لا يوافق لازمه لا يوافق
لازمه قد يوافقه وقد لا س هذا دليل وجوب سلب الكبرى اتفاقية
وتقديره ان الصغرى موجبة لزومية فالاوسط لازم للاصغر ثم
الكبرى ان كانت سالبة اتفاقية لا يكون الاكبر موافقا للاوسط
والاوسط لازم الاصغر فموافق اللازم قد يوافق وقد لا كقولنا كلما
كان الفرس حيوانا كان جسما وكلما كان جسما كان صاهلا فالنتيجة
صادقة ولو قلنا كلما كان الفرس حجرا كان جسما وكلما كان جسما
كان صاهلا فالنتيجة كاذبة ففي الصورة الاولى موافق اللازم

فلا يوافق ان كان الاوسط الاصغر
وهو المط وان كانت الكبرى
موجبة اتفاقية فالاكبر موافق
للاوسط والاوسط صح

موافق وفي هذه الصورة لا م وفي الشكل الثاني ان كانت اللزومية
موجبة ينتج لان الاوسط ان صدق وكذب ماسلب عنه وان
كذب كان كذب ملزومه فسلب الاتفاق الاخص بصدق صادق
بينهما س اي بين ماسلب عن الاوسط وبين ملزوم الاوسط وانما
قال سلب الاتفاق الاخص لما سياتي من ان سلب الاتفاق الاعم م
وان كانت سالبة لا لان بين الشئ وموافق ماليس بلازمه قد يكون
لزوم مع موافقة س اللزومية اذا كانت سالبة فالتالي لا يكون
لازما للمقدم في الاتفاقية موجبة فالتالي وهو الاوسط موافق للمقدم
فالنتيجة في الشكل الثاني سالبة مؤلفة من المقدمتين ولوازم لانه
قد يكون بينهما لزوم مع موافقة فلا يصدق سالبة لزومية اي
سلب اللزوم ولا اتفاقية اي سلب اتفاق نظيره كلما كان الفرس
حيوانا فالانسان زوج وليس البتة اذا كان الفرس حيوانا فالانسان
زوج مع كذب النتيجة لزومية واتفاقية م لكن اللزومية الموجبة
ان كانت صغرى لا ينتج سلب الاتفاق الاعم س لانه يمكن ان يكون
الصغرى كاذبة الطرفين والكبرى صادقة المقدم نحو كلما كان الانسان
حجرا كان جمادا وليس البتة اذا كان الانسان جسما كان جمادا
مع كذب النتيجة سالبة اتفاقية اعم لان الموجبة الاتفاقية الاعم
صادقة وهي كلما كان الانسان حجرا كان الانسان جسما م وفي
الثالث كبراه الموجبة ان كانت لزومية ينتج ان كانت الصغرى
اتفاقية اخص لان لازم موافق موافق لا ان كانت اعم س نحو
كلما كان الانسان حجرا كان ناطقا وكلما كان الانسان حجرا كان
جمادا مع كذب النتيجة م واتفاقية ينتج س اي ان كانت الكبرى
موجبة اتفاقية ينتج م لان موافق الملزوم موافق وكبراه ان البتة

ان كانت

ان كانت لزومية لا ينتج لان ما ليس لازما للشئ قد يوافق موافقه
وقد لا س كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالاثنان زوج وليس
البتة اذا كان الانسان ناطقا فالاثنان منقسم بمتساويين
والحق الايجاب ولو جعل الكبرى كليس البتة اذا كان الانسان
ناطقا فالاثنان فرد فالحق السلب م وكذا اتفاقية لان ما لا
يوافق ملزومه قد يوافقه وقد لا س نحو كلما كان الانسان فرسا
كان حيوانا وليس البتة اذا كان فرسا كان جسما والحق الايجاب
البتة اذا كان ناطقا كان جمادا م ولو قلنا كلما كان الانسان
ناطقا كان مدركا وليس البتة اذا كان ناطقا كان جمادا فالحق السلب
س وفي الرابع ان كانت الصغرى في منتج السلب الكلي اتفاقية وفي
منتجي الايجاب لزومية لما مر في الشكل الاول مع عكس الترتيب م
قد مر في الشكل الاول ان شرط ايجاب الكبرى لزومية وسلبها
اتفاقية فاذا عكس الترتيب يصير الكبرى صغرى الشكل الرابع فيشترط
هٰهنا في الصغرى ما يشترط ثمه في الكبرى س يكفي في الاتفاقية الاخص
تحققها م فانه يشترط هٰهنا كون الكبرى الاتفاقية اخص مع انه
لا يشترط في الشكل الاول كون الصغرى كذلك فانه في الضربين
الاولين هٰهنا ان كانت الكبرى اتفاقية اعم فمقدم الكبرى وهو
تالي النتيجة لا يجب صدقه فلا يصدق النتيجة اتفاقية اعم بخلاف الشكل
الاول فان الصغرى اذا كانت اتفاقية اعم فتاليها صادق وهو تالي
الكبرى وهو تالي النتيجة لا لازم ان يكون صادقا فيصدق الاتفاقية الاعم
وانما قال فيهما اي في منتجي الايجاب لان في منتج السلب الكلي الاتفاقية
سالبة وسلب الاتفاق الاخص منتج وهو اعم من سلب الاتفاق
الاعم فيكون هذا منتجا ايضا بالطريق الاولى ومنتجا السلب الجزئي

بعضهما اما نحو انتفائه الصغرى فلان ما لبس ملزوما لموافق الشي قد
يوافق وقد لا :. نحو كلما كان الانسان ناطقا فالاثنان زوج وليس
البتة اذا كان الاثنان منقسمين بمتساويين فالانسان ناطق او
نقول ليس البتة اذا كان الاثنان فردا فالانسان ناطق فالحق
في الاول الايجاب وفي الثاني السلب :. وفي لزوميتها فلان
ما لا يوافق ملزوم الشي قد يوافق وقد لا :. نحو كلما كان الانسان
فرسا كان حيوانا وليس البتة اذا كان حساسا كان فرسا او نقول
ليس البتة اذا كان جمادا كان فرسا فالحق في الاول الايجاب
وفي الثاني السلب :. واما في تمام حس كل منهما فالشركة اما بين تاليهما
نحو كلما كان آ ب فجـ د وكلما كان ه ز فكلما ح ط ينتج كلما كان آ ب
فجـ د وكلما كان ح ز فكل ح ط ينتج كلما كان آ ب فكلما كان ه ز نح ط
لانه كلما صدق آ ب مع ه ز يلزم نتيجة التاليف واما بين مقدم الصغرى
وتالي الكبرى نحو قد يكون اذا كان آ ب فجـ د وكلما كان ه ز فـ ب ط ينتج
قد يكون اذا كان جـ د وكلما كان ه ز ما ط لان بانعكاس الصغرى يرجع
الى الاول واما بالعكس نحو كلما كان آ ب فجـ د وقد يكون اذا كان
ز ه فـ آ ب ينتج قد يكون اذا كان آ ب فكلما كان ه ز فجـ د لانه
بانعكاس الكبرى يرجع الى الاول ولما كان العكس جزئية بشرط
كلية الاخرى وهي الكبرى في الثاني والصغرى في هذا ويكفي كلية احديهما
في الاول م فانه اذا كانت الصغرى جزئية والكبرى كلية ينتج جزئية
كلية التالي نحو قد يكون اذا كان آ ب فجـ د وكلما كان ه ز فكل ح ط ينتج
قد يكون اذا كان آ ب فكلما كان ه ز فجـ د واذا كانت الصغرى كلية والكبرى
جزئية ينتج كلية جزئية المقدم ولا بد من ايجاب المقدمتين فان
احديهما ان كانت سالبة لمجموع التاليين لا يكون لازما للمقدمتين ولا

يلزم ذلك

يلزم من ذلك ان لازم التاليين وهو نتيجة التاليف لازم للمقدمتين
او ليس بلازم واشتمال المتن ركبين على تاليف منتج وشرطية
هذا المعنى ظاهر ونتيجة الاخيرين جزئية فقط لانهما انما ينتجان لانعكاس
الى الاول والعكس قضية جزئية واما بين مقدمتيهما نحو كلما كان كل آ ب
فجـ د وكلما كل ح ب ز فكل ه ز ينتج قد يكون اذا كان جـ د وكلما كان كل آ ه فكل ه ز
لان كل آ ه لازم لكل آ ب وكل ب ه فكلما كان جـ د فمع مساواة ذلك اللزوم
يصدق كلما كان آ ه فكل ب ه وكلما كان ب ه فكل ه ز وكلما كان آ ه ز فيصدق
كلما كان جـ د مع مساواة ذلك اللزوم فكلما كان كل ز ه فكل ه ز فيصدق
قد يكون اذا كان جـ د فكلما كان كل آ ه فكل ه ز لكن هذه ليست لزومية مصطلحة
لصدق نحو ان كلما كان كل انسان حجرا وكل ناطق جسم وكلما كان كل حجر حساسا
فكل حجر مدرك مع كذب اللزومية المصطلحة وهي قد يكون اذا كان كل ناطق جسما
فكلما كان كل انسان حساسا فكل حجر مدرك وقبل هذا اللزوم واقع بين
المتباينين فضاع الشرائط التي ذكروها اعلم انهم طولوا الكلام وذكروا
الانتاج هذا القسم شرائط كثيرة وهي ضايعة لان النتيجة ليست لزومية
مصطلحة اي التي يكون بين المقدم والتالي علاقة يقتضي وجوب التالي على
تقدير المقدم لما ذكرنا من النقض واللزوم بمعنى الغير المصطلح حاصل بين كل
امرين حتى المتباينين ومع ذلك خصصناه بنتيجة التاليف ليكون للقياس
فيه مدخل ويكون في صورة نتايج القياس وان كان مثله في المتباينين
حاصلا م وان كان تاما في احديهما فقط وهو انما يكون ان لو كان احد طرفي
احديهما متصلة او منفصلة والاخرى يشاركها في احد طرفيها وهو تال او
مقدم للصغرى او للكبرى فصارت ثمانية س لان الشرطية التي هي احد طرفي
المتصلة فهي اما تال او مقدم للصغرى او تال او مقدم للكبرى فصارت اربعة
وان كانت منفصلة فاربعة اخرى م وينعقد الاشكال الاربعة في كل س اي

اما متصلة او منفصلة فان كانت
متصلة فهي اما ٨ ٧

١٣٣

ينعقد الاشكال الاربعة مع ضروبها في كل قسم من الاقسام الثمانية نظيرها اذا
كان المتصلة تالي الصغرى قولنا كلما كان آ ب فكلما كان ج د فـ ه ز وكلما
كان ه ز فـ ح ط ينتج كلما كان آ ب وكلما كان ج د فـ ح ط لانه كلما كان آ ب
ثابتا في نفس الامر فالتالي والكبرى الصادقة في نفس الامر يجتمعان وكلما
اجتمعا يجب نتيجة التأليف فكلما كان آ ب ثابتا في نفس الامر يجب نتيجة
نتيجة التأليف نظيرها اذا كانت المتصلة مقدمة الصغرى قولنا كلما كان آ ب
فـ ج د فـ ه ز كلما كان ج د فـ ح ط ينتج قد يكون اذا كان ه ز فكلما كان آ ب فـ ح ط
لان الصغرى ينعكس الى قولنا قد يكون اذا كان ه ز فكلما كان آ ب فـ ج د فيرجع
الى القسم الرابع نظيرها اذا كان المتصلة تالي الكبرى قولنا كلما كان آ ب
فـ ج د وكلما كان ه ز فكلما كان ج د فـ ح ط ينتج قد يكون اذا كان كلما كان
آ ب فـ ح ط فـ ه ز لانه كلما صدقت الصغرى وتالي الكبرى صدقت نتيجة التأليف
وقد يكون اذا صدقت الصغرى وتالي الكبرى صدق مقدم الكبرى فقد يكون اذا
صدقت نتيجة التأليف صدق مقدم الكبرى وهو المط نظيرها اذا كان
المتصلة مقدم الكبرى قولنا كلما كان آ ب فـ ج د وكلما كان ج د فـ ه ز فـ ح ط ينتج
كلما كان كلما كان آ ب فـ ه ز فـ ح ط لان الكبرى يساوي قولنا كلما كان ج د فكلما كان ه ز
فـ ح ط فنجعلها الكبرى وصغرى القياس صغرى فينتج كلما كان آ ب فكلما كان ه ز
فـ ح ط او نقول معنى الكبرى انه كلما وجد ه ز على كل واحد من تقادير ج د فـ ح ط
لكن تقادير آ ب من بعض تقادير ج د فيصدق كلما وجد ه ز على كل واحد
من تقادير آ ب فـ ح ط وهو المطلوب فالامثلة المذكورة هذا وردت
على الضرب الاول من الشكل الاول وعليك استخراج بقية ضروبه ولو جعلت
الكبرى في القسم الاول ليس البتة اذا كان ج ط فـ ه ز تغير شكلا ثانيا وذكر
بقية ضروبه والشكلين الاخيرين يوجب التطويل وان كان الجزء
الشرطية منفصلة فنظير القسم الاول على الضرب الاول من الشكل الاول

قولنا

قولنا كلما كان آ ب فدائما اما ج د او ه ز مانعة الخلو وكلما كان ه ز فـ ح ط
ينتج كلما كان آ ب فدائما اما ج د او ح ط مانعة الخلو فانه على تقدير آ ب
ينعقد قياس من متصلة ومنفصلة والوسط جزء تام من كل منهما كما سيجيء
تفصيله على ان جعل المنفصلة متصلة تساويها يجعلها من الاقسام المذكورة
في المتصلات التي جزءها متصلة وقد ذكر حكمها م وشرط الاشتمال ايجاب
صغرى الاولين وكبرى الاخيرين ش اي شرط اشتمال المشاركين على التأليف
منتج وهذا ظاهر وايجاب صغرى القسمين الاولين اما في القسم الاول فلوجوب
ان يكون الشركة في تالي الصغرى لصدق قولنا ليس البتة اذا كان الانسان
حيوانا فقد يكون اذا كان حساسا كان جمادا وكلما كان جمادا كان جسما
مع كذب النتيجة وهي قد لا يكون اذا كان حيوانا فكلما كان حساسا كان جسما
لصدق قولنا كلما كان حيوانا فكلما كان حساسا كان جسما وانما وضعنا قد يكون
اذا كان حساسا جزئية لان الجزئية اذا لم يكن لازمة للمقدم لا يكون الكلية
لازمة ضرورة واما في القسم الثاني وهو ان يكون الشركة في مقدم
الصغرى فلانا نعكس المقدم في النقض المذكور فنقول ليس البتة اذا كان
قد يكون اذا كان الانسان حساسا كان جمادا كان الانسان حيوانا
وكلما كان الانسان جمادا كان جسما مع كذب النتيجة وهي قد يكون اذا كان
الانسان حيوانا فقد يكون اذا كان حساسا كان جسما لصدق قولنا كلما
كان حيوانا وكلما كان حساسا كان جسما وشرط ايجاب كبرى الاخيرين
لان القسمين الاولين اذا بدل ترتيبهما ينقلبان الى الاخيرين فتبدل
ترتيب بعض الاول فينقلب الى القسم الثالث نحو كلما كان الانسان
جمادا كان جسما وليس البتة اذا كان الانسان حيوانا فقد يكون اذا كان
حساسا كان جمادا مع كذب النتيجة وهي قد لا يكون اذا كان قد يكون اذا
كان الانسان جسما كان حساسا كان حيوانا لصدق قولنا كلما كان قد يكون

اذا كان الانسان جسما كان حساسا كان حيوانا وتبدل ترتيب البعض ان الثاني
فينقلب الى القسم الرابع نحو كلما كان الانسان حساسا كان جمادا او كان
الانسان حيوانا كاذب مع كذب النتيجة وهي قد لا يكون اذا كان فقد يكون اذا
كان الانسان جسما كان حساسا كان حيوانا لصدق نقيضه فعلم مما ذكرنا
ان القسم الثاني والثالث لا ينتجان الا جزئية م ومنع التقدير وارد
ويجاب بالفرق س انما يرد منع التقدير لان نتيجة التاليف انما تلزم من تاليف
احد جزئي المتصلة مع المتصلة الثانية في نفس الامر فلا لم يثبت صدق
الجزء فلا يلزم المتصلة الثانية في نفس الامر على التقدير بعدم المتصلة الشرطية
الجزء فلا يلزم النتايج المذكورة في الاقسام لان القضايا الثانية في نفس الامر
فلا يكون ثابتة على بعض التقادير لعدم اللزوم بينهما او لثبوت المنافاة
وهذا المنع عام وارد على التقدير المخصوص بما نحو بصدق قولنا كلما كان الشيء انسانا
وفرسا فقد يكون اذا كان فرسا كان انسانا وكلما كان الشيء انسانا
لم يكن فرسا بكذب النتيجة وهي كلما كان الشيء انسانا وفرسا فقد يكون
اذا كان فرسا لم يكن فرسا ووجب الجزم اي لو صدق بعدم المتصلة
المذكورة وهي كلما كان الشيء انسانا وفرسا مفهوما مع قولنا كلما كان
الشيء انسانا لم يكن فرسا يلزم التالي وهو قد يكون اذا كان فرسا كان
انسانا م القسم الثاني ما تركب من المنفصلتين فالوسطان كان تاما
منهما من حقيقيتين مع شبهها نحو كل عدد اما زوج او فرد وكل عدد اما زوج او
فهو اما
منقسم بمتساويين او فالاصغر غير الاكبر او مساويه فيلزم حقيقية من عين
هذا ونقيض ذلك وايضا من عين ذلك مع نقيض هذا واما مع
مانعة جمع نحو هذا اما لا حجر او شجر وهذا اما شجر او حجر لان اللاحجر اعم من الحجر
فيلزم مانعة جمع من نقيض ذلك مع هذا او مانعة خلو من ذلك مع نقيض
هذا واما مع مانعة خلو نحو هذا اما شجر او لا شجر وهذا اما لا شجر او لا حجر

فالشجر اخص من اللاحجر فيلزم المنفصلتان على عكس ما مر س اي مانعة جمع
من ذلك مع نقيض هذا ومانعة خلو من نقيض ذلك مع هذا م واما
من نقيضين مانعتي جمع نحو دائما اما ا ب او ج د ودائما اما ج د او هز فيستلزم
الصغرى كلما كان ا ب لم يكن ج د وكلما كان ج د لم يكن ا ب والكبرى كلما
كان ج د لم يكن هز وكلما كان هز لم يكن ج د فلا انتاج الا من قولنا كلما كان
ج د لم يكن ا ب وكلما كان ج د لم يكن هز ينتج قد يكون اذا كان لم يكن ا ب لم يكن هز
وان شئت فاجعلها منفصلة ليكون من جنس المقدمتين ش اي مانعة جمع جزئية
من عين المقدم مع نقيض التالي ومانعة خلو جزئية من نقيض المقدم مع عين
التالي م واما من مانعتي خلو فيلزم قد يكون اذا كان ا ب فهز س لان
الصغرى يستلزم قولنا كلما لم يكن ج د فا ب والكبرى يستلزم قولنا كلما
لم يكن ج د فهز ينتج قد يكون اذا كان ا ب فهز م ويلزمهما قد يكون
اما ا ب او ليس هز مانعة جمع وقد يكون اما ليس ا ب او يكون هز مانعة
خلو واما من مانعتي جمع وخلو فيلزم كلما كان ا ب لم يكن هز س لان الصغرى
يستلزم قولنا كلما كان ا ب لم يكن ج د والكبرى يستلزم قولنا كلما لم يكن ج د
فهز ينتج ما ذكرنا م ويلزمه دائما اما ا ب وليس هز مانعة خلو وان
تركبت من كل منهما سوى مشاركة احد جزئي احديهما احد جزئي الاخرى
او كلاهما او احدهما احدهما والآخر او كلاهما كلاهما فمثال الاول دائما ا ب
او ج د ودائما اما كل ز ه او ز ط مانعة الخلو ينتج دائما اما ج د او ا ب او
ز ه او ز ط مانعة الخلو لانه كلما لم يكن ا ب ولم يكن ز ط فج د وكل ز ه فكلما
كان هذا فحه ينتج كلما لم يكن ا ب ولم يكن ز ط فينتج منع الخلو بين ا ب
وز ط وبين ج ه ونحو البواقي يتعدد النتيجة بحسب تعدد الشركة فعليك
استخراجها وانا احطت باحكام المتصلات وجعل المنفصلة متصلة
مساوية لها سهل عليك احكام المنفصلات وشرائطها فعلم انه

لابد من ايجاب المقدمتين س وانما علم ذلك لان كل منفصلة تساوي
متصلة وقد علم هذا المعنى في المتصلات فكذا في المنفصلات م وكلية احديهما
ومنع الخلو فيهما قلت هذا شرط كون النتيجة كلية وان كانت احديهما
او كلاهما مانعة الجمع ينتج جزئية كقولنا دائما اما آ ب او جـ د ودائما اما
بعض ز ﺣ او ز ط مانعتي الجمع يلزمها كلما كان جـ د لم يكن آ ب وكلما كان
بعض ز ﺣ لم يكن ز ط فينتج قد يكون آ ب فكلما كان جـ د لم يكن ز ط ويلزمها
قد يكون اذا لم يكن آ ب ز ط فجـ د ويساويها قد يكون اما آ ب و ز ط او جـ د
وهو المطلوب وان كان تاما من احديهما وهو انما يتصور لو كان احد او اما
كلما كان جـ د فهـ ز ودائما هـ ز او ز ط ينتج دائما اما آ ب واما قد يكون اذا لم
يكن جـ د فكط مانعة الخلو ونحو دائما اما آ ب ودائما ان يكون اما جـ د او ﻫ ز
ودائما اما ﻫ ز او ز ط ينتج دائما اما آ ب ودائما ان يكون اما جـ د او
ليس ز ط القسم الثالث ما يتركب من حملية ومتصلة فالشركة
اما مع تالي الكبرى او الصغرى وشرط ايجابها والاشكال المذكورة وعدد
الضروب ضعف ما في الحمليات لجواز كون المتصلة كلية او جزئية و
النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف س نظيره
كلما كان ﻫ ز فكل ﺣ ب وكلما كان كل ﻫ ز وكل ب آ ينتج كلما كان كل ﻫ ز وكل ﺣ
آ وانما شرط ايجاب المتصلة لانها ان كانت سالبة فمعناها ان التالي
ليس لازما للمقدم ولا يلزم من هذا ان نتيجة التاليف لا يكون لازما
م ومنع التقدير وارد عليه واجيب بالقسم كما مر س انما يرد منع التقدير
على كلا القسمين لانه انما ينتج لو صدق الحملية الصادقة في نفس
الامر على تقدير صدق مقدم المتصلة وثبوته واجيب بالقسم وهو ان
المراد انه صدق مقدم المتصلة منضما الى قولنا كل ﺣ ب الصادقة
في نفس الامر وقد مر في القياس المركب من متصلتين والوسط تام من احد

المقدمتين

المقدمتين م واما مع مقدم الكبرى وشرطه للشكل الاول منه عند ايجاب
الحملية كلية الكبرى او مقدمها اذ في الثاني لما كان آ ب بحكم حق عنه كون
آ ج حكمه عند كون كل ب ج لكن جزئيا لانه عند كون آ ب مع كون كل ب ج
المراد بالثاني كلية المقدم كقولنا آ ب وقد يكون اذا كان كل ب ج فهـ ز
ينتج قد يكون اذا كان آ ج فهـ ز وهذا مبني على ان الحملية لما كانت دالة
على ان آ و دمن افراد ب ثم الشرطية دالة على احكام ﻫ ز على تقدير ب ج
وهي ثبوته على كل تقادير ب ج او بعضها ان كانت موجبة وعدم ثبوته
على كلها او بعضها ان كانت سالبة فاي يكون ﻫ ز على تقدير ب ج ايجابا او
سلبا يكون ذلك الحكم ﻫ ز على تقدير آ ج ضرورة كون آ من افراد ب
فهو ان كان ثابتا على تقدير ب ج يكون ثابتا على تقدير آ ج وان لم يكن ثابتا
على تقدير ب ج لا يكون ثابتا على تقدير آ ج لان آ و دمن افراد ب لكن يتعدى
ذلك الحكم جزئيا لان هذا الحكم وهو ثبوت ﻫ ز على تقدير آ ج انما يتعدى
اليه لكونه ثابتا على تقدير آ ب وكل ب ج وتقادير آ ج يمكن ان يكون اكثر
من تقادير آ ب وكل ب ج كقولنا كل انسان حيوان وكلما كان كل
حيوان ناطق فكل فرس ناطق ينتج قد يكون اذا كان كل انسان ناطقا
فكل فرس ناطق لان هذا الحكم وهو كل فرس ناطق انما ثبت على تقدير
كل انسان ناطق لثبوته على تقدير ان كل انسان حيوان وكل حيوان
ناطق فلما كان هذا الحكم ثابتا على هذا التقدير يكون ثابتا على تقدير
لازمه وهو كل انسان ناطق لكن تقادير ثبوت اللازم اكثر من
تقادير ثبوت الملزوم فيكون الحكم ثابتا على بعض تقادير ثبوت اللازم
وهو كون الانسان ناطقا مع كون كل حيوان ناطقا   فهذه ستة
عشر ضربا   اي الضرب التي حصلت من كلية المقدم عند ايجاب
الكلية لستة عشر لان المقدم اما موجبة كلية او سالبة كلية وعلى التقدير

المنفصلة محصورات اربع صارت ثمانية لان الحملية اما موجبة كلية او موجبة
جزئية صارت ستة عشر والنتيجة فيها جزئية فان كانت الحملية كلية
فمقدم النتيجة كلية والا فجزئية وفي الاول كلية الكبرى مع جزئية
مقدمها اخص مما قر المراد بالاول كلية الكبرى فانه لما بين ان
مقدم الكبرى ان كان كليا ينتج لزم من هذا ان الكبرى ان كانت
كلية ومقدمها جزئي ينتج بطريق الاولى لان المتصلة الكلية التي مقدمها
جزئي اخص مما قرى من متصلة مقدمها كلي سواء كانت كلية او جزئية
فانه اذا قيل كلما جاء احد فلك درهم فانه اخص من قولنا كلما جاء
كل احد فلك درهم لان الدرهم لما كان ثابتا على كل تقادير مجيء احد يكون
ثابتا على كل تقادير كل احد لكن لما كان ثابتا على كل تقادير كل احد لا
يلزم ثبوته على كل تقادير احد ففي الاول يثبت الدرهم على تقادير مجيء احد
وكل احد وفي الثاني يثبت على تقدير مجيء الكل ولا يثبت على تقدير
مجيء البعض وهي ثمانية اضرب اي ضروب الكبرى الكلية التي
مقدمها جزئي ثمانية لان الكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية وعلى
التقديرين مقدمها اما موجبة كلية جزئية او سالبة جزئية صارت
اربعا لان الحملية اما موجبة كلية او موجبة جزئية فصارت ثمانية
ونتيجتها كلية لانه كلما صدق نتيجة التاليف صدق مقدم
الكبرى فهذه معها ينتج المطلوب لانه كلما كان بعض آ ج فبعض
ج ضرورة ان كل ج ب وكلما كان بعض ج ب فهر ينتج كلما كان
بعض آ ج فهر وهو المطلوب وعند سلبها اي عند سلب
الحملية وهو عطف على قوله عند ايجاب الحملية سلب الكبرى
وكلية المقدمتين وهذا اربعة اضرب لان الحملية سالبة
كلية والمتصلة كليتان مقدمهما سالبتان فصارت اربعة

اضرب

اضرب وذكروا برهانا طويلا لانتاج جزئية مقدمها جزئي البرهان
الطويل ان لا شيء من ج ب وكلما كان لا شيء من ب آ فهر ينتج فقد
يكون اذا كان بعض ج آ طويلا لانتاج جزئية مقدمها جزئي س البرهان
الطويل لا شيء من ج ب وكلما كان لا شيء من ب آ فهر ينتج قد يكون اذا
كان بعض ج آ فهر لانه كلما كان آ ج فلا شيء من ج ب آ لانتاج مقدمها
مع الحملية ما يستلزم تاليهما وقولنا كلما كان آ ج فلا شيء من ب
آ ينتج مع الكبرى كلما كان آ ج فهر ومعنا كلما كان كل آ ج فبعض ج آ
نعكسها فينتجان قد يكون اذا كان بعض ج آ فهر وهو المطلوب م
وهو عندي ضايع بل يكفي قولنا قد يكون اذا صدقت نتيجة التاليف
صدقت هي والمقدم وكلما صدقتا صدق التالي وهكذا في باقي الفروق
فان النتيجة لا يجب ان يكون لزومية مصطلحة نحو كل انسان حيوان
وكلما كان كل حيوان حساسا وكل فرس حساس فقد يكون اذا كان كل
انسان حساسا وكل فرس حساس س فهذه النتيجة ليست لزومية
مصطلحة لان قولنا كل انسان حساس لا يقتضي قولنا كل فرس حساس
فاللزومية المصطلحة هي التي يكون المقدم امرا يجب معه شيء
اللزوم ومعنا ليس كذلك بل منشاء اللزوم هو اجتماع نتيجة التاليف
وهي كل انسان حساس مع مقدم الكبرى وكل حيوان حساس
فعلم ان ثمه لا حاجة الى ذلك التطويل لتحصيل مثل هذه النتيجة
بل يكفي ما ذكرنا م واما بقية الاشكال فالصغرى اذا كانت
كل انسان حيوان والكبرى في الثاني كلما كان ليس بعض الفرس
بحيوان ليس بعض الصهال بحيوان وفي الثالث كلما كان بعض
انسان صهالا فبعض الحيوان صهال وفي الرابع كلما كان بعض
فرس انسانا فبعض صهال حيوان لا ينتج لزومية مصطلحة ويصدق

جزئية غير مصطلحة عند الاشتمال لما مر وعند عدمه لثبوتها بين كل امرين فلا
مدخل للقياس واما مع مقدم الصغرى فما ذكر من نقض الشكل الرابع
نقض للاول والثاني للثاني والثالث وبعض الرابع قولنا كلما كان
بعض الحيوان صاهلا فبعض الحيوان فرس وكل انسان حيوان مع كذب
اللزومية المصطلحة والبرهان على جزئية غير مصطلحة الا عند الاشتمال
قولنا قد يكون اذا صدق التالي صدق المقدم والحملية وكلما صدقا صدق
نتيجة التاليف ص وانما وضعنا في الشكل الثاني كلية جزئية المقدم
ليكون اخص من كلية المقدم فيكون عدم انتاج الاخص دالا على عدم
انتاج الاعم ومع ذلك لا ينتج جزئية مصطلحة وهي قد يكون
اذا كان ليس بعض الانسان بفرس ليس بعض الصاهل بحيوان ونتيجة
الشكل الثالث هي قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان صاهلا فبعض
الناطق صاهل وهي لا يصدق لزومية مصطلحة ونتيجة الشكل الرابع
قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان ونا فبعض الصاهل ناطق واذا عرفت
ان هذه الاشكال لا ينتج لزومية مصطلحة لا كلية ولا جزئية
لكن جزئية غير مصطلحة اذا كان حملية ومقدم الشرطية مشتملا على
التاليف منتج لما مر من البرهان وهو قد يكون اذا صدق نتيجة
التاليف صدقت هي والمقدم وكلما صدقا صدق التالي فقد
يكون اذا صدقت نتيجة التاليف صدق التالي لكن يجب ان
يعلم ان في كل موضع يجب ان يكون المقدم كليا وكلية المنفصلة
مع جزئية المقدم قائم مقام كلية المقدم لما عرفت انها اخص من كلية
المقدم اما اذا لم يوجد الاشتمال فالجزئية غير المصطلحة صادقة ايضا
لما عرفت انها صادقة بين كل امرين حتى المتباينين لكن هذه الجزئية
لا يكون نتيجة للقياس اذ لا مدخل للقياس في صدقها وان كانت

الشركة مع مقدم الصغرى فما ذكرنا من نقيض الشكل الرابع نقضا للشكل
الاول كقولنا كلما كان بعض الحيوان انسانا فبعض الصاهل ناطق وكل انسان
حيوان فالنتيجة قد يكون اذا كان بعض الصاهل ناطقا فبعض الفرس حيوان وهي
كاذبة لكذب عكسها وبعض الشكل الثاني بعينه نقضا للشكل الثالث من هذا
القسم كقولنا كلما كان ليس بعض الفرس بحيوان ليس بعض الصاهل بحيوان وكل
انسان حيوان مع كذب قولنا قد يكون اذا كان ليس بعض الصاهل بحيوان
فليس بعض الفرس بانسان لكذب عكسها ونقض الشكل الثالث بعينه
نقضا للشكل الثالث ايضا كقولنا كلما كان بعض الحيوان صاهلا فبعض الناطق
صاهل وكل انسان حيوان مع كذب قولنا قد يكون اذا كان بعض الناطق
صاهلا فبعض الصاهل حيوان لكذب عكسها واما بعض الشكل الرابع فهو
قولنا كلما كان بعض الحيوان صاهلا فبعض الحيوان فرس وكل انسان
حيوان ولا يصدق النتيجة وهي قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان
فرسا فبعض الصاهل انسان واذا عرفت ان هذه الاشكال لا ينتج
لزومية مصطلحة فاعلم انها ينتج جزئية غير مصطلحة عند الاشتمال المذكور
والبرهان انه اذا صدق التالي صدق المقدم والحملية وكلما صدق المقدم
والحملية صدق نتيجة التاليف فقد يكون اذا صدق التالي صدق نتيجة
التاليف وهو المطلوب اما اذا لم يوجد الاشتمال المذكور فالجزئية صادقة
ايضا ولا يكون نتيجة لما عرفت م القسم الرابع ما تركب من الحملية و
المنفصلة فان كانت الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل من
تلك واحدا من هذا الجنب شرطية لكل جزء من اجزاء الانفصال وما
يشاركها من الحمليات سواء كانت النتيجة حملية واحدة كانت القياس المقسم
او اكثر فالنتيجة مانعة خلو ولا يخفى عليك الذي تاليفها في الاقسام الخمسة

س اعلم ان هذا القسم وهو ان يكون الحمليات بعدد اجزاء الانفصال تشارك
كل من الحمليات واحدا من اجزاء الانفصال في احد الطرفين وتباينه
في الطرف الآخر ينقسم على خمسة اقسام الاول ان تشترك الحمليات
باسرها في احد طرفي النتيجة واجزاء الانفصال في الطرف الآخر وتشترك
التاليفات في انتاج نتيجة واحدة بعينها هو القياس المقسم نحو
ودائما اما ان يكون كل آ ب او كل آ د او كل آ ه ثم كل ب ج
وكل د ج وكل ه ج ينتج كل آ ج الثاني ان تشترك الحمليات
في احد طرفي النتيجة واجزاء الانفصال في الطرف الآخر لكن لا تشترك
التاليفات في انتاج نتيجة واحدة نحو دائما اما كل آ ب او كل آ د
او كل آ ه ثم كل ب ه ولا شيء من ه د وكل ز ه ينتج اما كل آ ه او لا شيء
من آ د او بعض آ ه الثالث ان تشترك الحمليات في احد طرفي النتيجة
لا اجزاء الانفصال نحو كل آ ب او كل ط د او كل ه ح ثم كل ب ج
وكل د ج وكل ح ج ينتج اما كل آ ج او كل ط ج او كل ه ج الرابع ان
تشترك اجزاء الانفصال في احد طرفي النتيجة لا الحمليات نحو كل آ ب
او كل آ د او كل آ ه ثم كل ب ج وكل د ط وكل ه ح ينتج اما كل
آ ج او كل آ ط او كل آ ح الخامس ان لا يشترك شيء منهما في شيء من طرفي
النتيجة نحو اما كل آ ب او كل ط د او كل ح ب ثم كل ب ج وكل د ك
وكل ه ك ينتج اما كل آ ج او كل ط ك او كل ح ك وما النتيجة في
الاقسام مانعة الخلو ثم في القسم الثالث اجزاء النتيجة مشتركة
في الموضوع ان كانت المنفصلة كبرى وفي المحمول ان كانت صغرى وفي
الرابع بالعكس وفي القسم الخامس لا اشتراك في اجزاء النتيجة م وان
كانت الحمليات اكثر يخرج عن القياس ما لم تشارك شيئا من اجزاء الانفصال
ويؤلف من البواقي القياس س اي ان كانت الحملية الزائدة على اجزاء

الانفصال

الانفصال غير مشاركة لشيء من اجزاء الانفصال يخرج عن القياس ثم
الحمليات الباقية المشاركة ان كانت مساوية لاجزاء الانفصال
فقد سبق حكمها وان كانت زائدة يكون الحمليات مشاركتين لجزء واحد
من اجزاء الانفصال نحو ~~كل الحمليات مشاركتين لجزء واحد من اجزاء~~
الانفصال آ ب وكل ب ج د ه وكل ز ه ودائما اما كل ب ك واما لا
شيء من ج ه ينتج اما كل آ ك واما ليس بعض د ه ولا شيء من ز ج م
وان كانت اقل فالنتيجة مانعة الخلو من غير المشارك ونتيجة تاليف
المشارك س نحو اما كل آ ب او كل ج ه او كل ه ز ثم كل ب ط وكل ه
ك ينتج اما كل آ ب او كل ج ط او بعض ه ك والله اعلم م القسم
الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة فالمشترك ان كان تاما
منهما فالمتصلة اما صغرى والاوسط تاليها فان كانتا موجبتين ففي مانعة
الجمع يلزم مثلها لان منع الجمع مع اللازم يوجبه مع الملزوم س فان الكلام
فيما يكون الاوسط تاليا للمتصلة فيكون لازما للاصغر نحو كلما كان آ ب فج د
ودائما اما ج د او ه ز مانعة جمع ينتج دائما اما آ ب او ه ز مانعة جمع لان
ه ز لما لم يجتمع مع ج د وهو لازم آ ب لا يجتمع مع آ ب م وفي مانعة الخلو
متصلة جزئية من نقيض الاصغر وعين الاكبر من الثالث س نحو كلما كان
آ ب فج د ودائما اما ج د او ه ز مانعة خلو ينتج قد يكون اذا لم يكن آ ب
فه ز لان الصغرى يلزمها كلما لم يكن آ ب والكبرى يلزمها كلما لم يكن ج د فه ز — جد لم يكن ه م
ينتج من الثالث ما ذكر س وان كانت المتصلة فقط سالبة ففي مانعة الخلو
يلزم مثلها لان جواز الخلو مع المفروض عن اللازم يوجبه مع الملزوم س فان
سلب منع الخلو جواز الخلو والمفروض ان الاوسط تالي المتصلة فيكون
لازما للمقدم ثم لما كان جواز الخلو ثابتا بين شيئين كان ثابتا بين المقدم — الشيء وبينهما م
وبين ذلك الشيء والا منع الخلو فيكون ثابتا بين المقدم وذلك الشيء

فيصدق كلما لم يوجد ذلك الشيء يوجد المقدم وكلما يوجد المقدم يوجد
التالي ينتج كلما يوجد ذلك الشيء يوجد التالي فمنع الخلو ثابت بين
ذلك الشيء والتالي هذا خلف م ونحو مانعة الجمع كلية يلزمه مثلها
لجعلها متصلة سالبة س نحو كلما كان آ ب فجـ د وليس البتة اما جـ د
او ه ز مانعة جمع ينتج ليس البتة اما آ ب او ه ز مانعة الجمع لانا
نجعل الكبرى متصلة سالبة وهي ليس البتة اذا كان جـ د لم يكن ه ز
فينتج مع الصغرى ليس البتة اذا كان آ ب لم يكن ه ز وهي مساوية
لقولنا ليس البتة اما آ ب او ه ز مانعة الجمع م والنقض بالانسان
والفرس يتوسط الحيوان لا يتم لان السالبة جزئية س اعلم انهم ذكروا
ان الكبرى ان كانت سالبة مانعة الجمع لا ينتج لان منع الخلو اذا كان
سلوبا بين لازم شيء وامر اخر لا يجب ان يكون سلوبا بين ذلك
الشيء وذلك الامر كما كان الحيوان لازم للانسان ومنع الجمع
مسلوب بين الحيوان وبين الفرس مع انه ثابت بين الانسان و
الفرس قلت النقض الذي اوردوه سلب منع الجمع فيه جزئي لا يعد
كليا لان الحيوان الذي هو حصة غير الفرس يمتنع جمعه مع الفرس و
نحن اثبتنا ان السالبة ان كانت كلية ينتج واذا كانت السالبة
جزئية ربما لا ينتج لان كبرى الشكل الاول تعتبر جزئية وان كانت
المنفصلة فقط سالبة ففي مانعة الخلو وهما كليتان يلزم سالبة
مانعة خلو وجمع بجعل المنفصلة متصلة لينتج من الثالث سالبة مانعة
خلو وان جعلت صغرى وجمع ان عكس م نظيره ليس البتة اذا كان
آ ب فجـ د ودائما اما جـ د او ه ز مانعة خلو فيجعل المنفصلة متصلة
وهي كلما لم يكن ه ز فجـ د فيجعلها صغرى وقولنا ليس البتة اذا كان
آ ب فجـ د كبرى فينتج ليس البتة اذا لم يكن ه ز فآ ب وهي في قوة

سالبة

سالبة كلية مانعة خلو لان نقيضه وهو قد يكون اذا لم يكن ه ز فآ ب
في قوة موجبة جزئية مانعة خلو ولو جعلت المتصلة الموجبة كبرى ينتج
ليس البتة اذا كان آ ب لم يكن ه ز وهي في قوة سالبة كلية مانعة جمع
لان نقيضها وهي قد يكون اذا كان آ ب لم يكن ه ز في قوة موجبة جزئية
مانعة جمع س ومانعة خلو فقط ان كانت جزئية منفصلة وجمع ان
كانت متصلة لاشتراط الكبرى م قد علمت ان المنفصلة اذا جعلت
متصلة فهي ان جعلت صغرى ينتج مانعة خلو وان جعلت كبرى ينتج مانعة
جمع فاذا كانت جزئية يمكن جعلها صغرى لا كبرى لاشتراط كلية كبرى الشكل
الثالث فينتج مانعة خلو لا مانعة جمع والمتصلة السالبة ان كانت
جزئية يمكن جعلها صغرى وقد علمت انها ان جعلت صغرى ينتج مانعة
جمع ولا يمكن جعلها كبرى لما ترفلا ينتج مانعة خلو س ونحو مانعة الجمع و
المتصلة كلية ينتج سالبة مانعة خلو بجعل المنفصلة متصلة وانتاجها
من الرابع متصلة سالبة وهي المطلوب م نحو ليس البتة اذا كان آ ب فجـ د
ودائما اما ه ز او جـ د مانعة جمع فيجعلها متصلة وهي كلما كان جـ د
لم يكن ه ز فنعكس الترتيب فينتج من الرابع قد لا يكون اذا لم يكن ه ز
فآ ب فيجعلها منفصلة قد لا يكون اما ه ز او آ ب مانعة خلو وبالعكس
وربما قد لا يكون اما آ ب او ه ز مانعة خلو وهي النتيجة وانما
قلنا انها بمساواة نقيضهما وهما دائما اما ه ز او آ ب مانعة
خلو ودائما اما آ ب او ه ز مانعة خلو س وان كانت المنفصلة
سالبة جزئية لا ينتج لانها لا يستعمل في الشكل الرابع م قد عرفت
انها انما ينتج بجعل المنفصلة متصلة فينتج من الشكل الرابع فكذلك
السالبة ان كانت جزئية لا يستعمل في ذلك الشكل س وان كان
الاوسط مقدمهما فان كانتا موجبتين ففي مانعة الخلو يلزم مثلها

لان امتناع الخلو مع الملزوم يوجبه مع اللازم ولا مانعة الجمع
متصلة جزئية من عين الاصغر ونقيض الاكبر م نحو كلما كان
اب فجد ودائما اما اب او هز مانعة الجمع ينتج قد يكون اذا كان جد
لم يكن هز بجعل المنفصلة متصلة وهي كلما كان اب لم يكن هز ينتج
من الثالث ما ذكر وان شئت فاجعل النتيجة مانعة جمع وهي قد يكون
اما جد او هز س وان كانت المنفصلة سالبة ففي مانعة الجمع
يلزم مثلها لان جواز الجمع مع الملزوم يوجبه مع اللازم وفي مانعة الخلو
لا يلزم شيء لان جواز الخلو مع الملزوم قد يوجد مع جواز الخلو مع اللازم
وقد يوجد مع امتناع الخلو معه وان كانت المتصلة سالبة ففي مانعة الخلو وهما
كليتان يلزم سالبة مانعة الجمع والخلو بجعل المنفصلة متصلة وانتاجها
من الرابع متصلة يساوي الاول وعكسها الثانية م نحو ليس البتة
اذا كان اب فجد ودائما اما اب او ةز مانعة خلو فنجعلها متصلة
وهي كلما لم يكن هز فاب ينتج مع الثالثة من الرابع ليس البتة
اذا كان جد لم يكن هز وهي مساوية كقولنا ليس البتة اذا لم يكن
هز فجد وهي يساوي ليس البتة اما جد او هز مانعة خلو وهي
النتيجة س وان كانت الجزئية منفصلة يساويها وهي قد يكون اذا
لم يكن هز فاب فان انتجناه من الشكل الرابع يكون الصغرى سالبة
كلية والكبرى موجبة جزئية فلا ينتج وقولنا قد يكون اذا كان جد لم
يكن هز وهي في قوة سالبة مانعة الجمع بين جد وهز لكن ان
انتجناه من الشكل الاول ينتج قولنا قد يكون اذا لم يكن هز فجد
وهي في قوة سالبة مانعة الخلو بين هز وجد وان كانت متصلة
لا يلزم شيء لاشتراط كلية كبرى الشكل الاول وفي مانعة الجمع اجعلها
متصلة لينتج من الثالث بجعل السالبة كبرى متصلة سالبة جزئية

ينتج

اما جد او هز مانع جمع
وينعكس الى قولنا ليس البتة

فانه في الخلو فقط ثم انا
نجعل المنفصل متصلة

ثم اجعلها منفصلة كما عرفت س نحو ليس البتة اذا كان اب فجد
ودائما اما اب او هز مانعة جمع فنجعلها متصلة وهي كلما كان اب
لم يكن هز فنجعلها صغرى والسالبة كبرى لينتج قد لا يكون اذا لم يكن هز
فجد فيلزم منه سلب منع الخلو الكلي لان معنى منع الخلو ان يكون
نقيض كل واحد مستلزما لعين الآخر وهو كلما كان لم يكن جد فهز وكلما
لم يكن هز فجد فالسالبة الجزئية المذكورة بدفع هذا الجزء الثاني فيصدق
منفصلة وهي قد يكون اما جد او هز مانعة خلو وهي النتيجة م وان
كانت المتصلة كبرى والاوسط تاليها او مقدمها لا يخفى بعد ضبط الاو
وفي موجبة الحقيقية يلزم نتيجتان وفي سالبتها احديهما س اي يلزم
في موجبة الحقيقية ما ذكر في موجبة مانعة الجمع وما ذكر في موجبة مانعة
الخلو واما سالبة الحقيقية فانها اما بسلب منع الجمع او بسلب منع الخلو فيلزم
منفصلة احد طرفيها ما ذكرنا في سالبة مانعة الجمع والآخر ما ذكرنا في
سالبة مانعة الخلو وان كان المشترك جزء تام منها فالمنفصلة اما
صغرى او كبرى والاوسط اما تاليها او مقدمها وشرائط باب المنفصلة
والنتيجة متصلة من الجزء غير المشارك من المتصلة ونتيجة التاليف بين
المشارك منها وبين المنفصلة وايضا منفصلة من الجزء الغير المشارك
من المنفصلة ونتيجة التاليف بين المشارك منها وبين المتصلة
بعد تحقق شرائط الانتاج م نحو كلما كان اب فجد ودائما اما كل د ه
او حط مانعة الخلو ينتج كلما كان اب فاما ان يكون جه او حط وايضا
ودائما اما ان يكون حط واما ان يكون كلما كان اب فجد م وان كان
تاما من احديها فقط وهو انما يكون اذا كان احد طرفي احد المقدمتين
شرطية يشارك الاخرى في احد الطرفين وحكمه حكم المركب من الحملية والمنفصلة
ان كان الوسط جزء تاما من المتصلة ومن الحملية والمتصلة ان كان تاما

لبيان

من المنفصلة س كقولنا كلما كان ا ب فجـد و دائما اما كلما كان جـد فهز و
اما حـط ينتج اما كلما كان اب فهز واما حـط فالمنفصلة قائمة مقام الحملية
في القياس المركب من الحملية والمنفصلة وكقولنا دائما اما اب او جـد و
كلما كان جـد فهز فحينئذ ينتج قد يكون اذا كان حـط فاما اب او ه ز و
المنفصلة فيه بمكان الحملية والقياسات بين المركب من الحملية والمتصلة
م فصل القياس الاستثنائي مركب من شرطية ووضع احد
طرفيها او رفعه وشرط ايجاب الشرطية وكونها غير اتفاقية وكليتها الا
ان يكون صدقها بحسب الاوقات الموجودة والحملية او بحسب وقت
معين وانتاج الوضع او الرفع في المتصلة والانفصال المنفصلة ظاهرة
س انما شرط الايجاب لان السالب يدل على سلب الاتصال فلا يلزم
من وضع احد الطرفين او رفعه شيء وانما شرط كون الشرطية غير اتفاقية
اما في المتصلة فلانها ان كانت اتفاقية فان اريد وضع المقدم لينتج وضع
التالي فغير مفيد لان وضع التالي معلوم فان العلم بصدق الاتفاقية موقوف
على العلم بصدق التالي وان اريد رفع التالي لينتج رفع المقدم فهو كاذب
واما في المنفصلة فلان وضع احد الطرفين او رفعه اما غير مفيد او كاذب
وقد ذكروا انه شرط كلية احدى المقدمتين وفيه نظر لان المنفصلة ان كانت
جزئية والحملية كلية لا ينتج بل الصحيح ما ذكر في المتن ان صدق المتصلة
الجزئية ان كانت بحسب الاوقات الموجودة والحملية دائمة ينتج اما
ان كان صدقها بحسب التقادير لا ينتج وان كانت الحملية اخص القضايا
كالضرورية لانه يمكن ان يكون التقدير الذي يكون المتصلة الجزئية صادقة
باعتباره تقديرا غير واقع فلا يلزم التلاقي في زمان المتصلة والحملية فلا ينتج
وان كان صدق الشرطية والحملية بحسب وقت معين ينتج ايضا كقولنا
ان كان اب في هذا الوقت فجـد لكن اب في هذا الوقت فيكون جـد

ثم اذا وجد الشرائط فان كانت الشرطية متصلة فوضع المقدم يوجب
وضع التالي ورفع التالي رفع المقدم وان كانت منفصلة فان كانت
حقيقية يلزم من وضع كل واحد منهما رفع الآخر وان كانت مانعة
الجمع يلزم من وضع كل واحد رفع الآخر وان كانت مانعة الخلو يلزم من
رفع كل واحد وضع الآخر م فصل المطلوب قد يحصل بقياس مركب من
الاقترانيات وهو قد يكون مركبا من اقترانيين اما موصول النتائج او مفصولها
بان يطوى النتائج التي هي مقدمات المطلوب س نظير الاول ان المطلوب كل
ا د فيقال كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج ثم كل ا ج وكل ج د فكل ا د ونظير الثاني
كل ا ب وكل ب ج وكل ج د فكل ا د م واما من اقتراني واستثنائي كقياس
الخلف وهو مركب يستدل على صدق المطلوب بامتناع نقيضه كقولنا لو كذب
لاجتمع نقيضه مع تلك القضية الصادقة وكلما اجتمعا لزم المحال فهذا اقتراني
ثم نتيجته مع رفع المحال استثنائي س كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فالمطلوب
لا شيء من ج ا والا لو كذب لصدق بعض ج ا فهذه صغرى والحملية الصادقة
وهي لا شيء من ا ب كبرى ينتج لو كذب لا شيء من ج ا لصدق ليس بعض
ج ب فهذا اقتراني ثم هذه النتيجة مع قولنا لكن كل ج ب استثنائي يرد
عليه انك ان ادعيت صدق النتيجة في نفس الامر يختص بصادق
المقدمات والقياس والبيان بالخلف يشمل الصادق والكاذب
وان ادعيت لزوم النتيجة فنقيضه عدم اللزوم لا عدم النتيجة م فعلى
هذا يكون المطلوب قولنا كلما صدق القياس صدقت النتيجة فنقيضه قد
لا يكون اذا صدق القياس صدق النتيجة فلا يتم قياس الخلف على الوجه
المذكور س فيجب ان يؤلف هكذا لو كذب قولنا كلما فرض صدق القياس
وجب صدق النتيجة لصدق سالبة جزئية يلزمها كلما فرض صدق القياس
امكن معه نقيض النتيجة لكن هذا كاذب فيلزم المطلوب م اعلم انه يجب

ثم ألّف قياس المنفصلة على هذا النمط وهو ان المدعى موجبة كلية وهي قولنا
كلما فرض القياس المذكور وجب صدق النتيجة وهي لا شيء من ج آ اذ لو
لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو قد لا يكون ا واذا فرض القياس وجب
صدق لا شيء من ج آ ولا شك ان تلك الموجبة الكلية بامرين فرض
المقدم ووجوب التالي على ذلك التقدير ورفعها اما بان لا يفرض المقدم
واما بان يفرض ولا يجب التالي فاذا فرض المقدم لا يمكن رفع الموجبة
الا بعدم وجوب النتيجة على ذلك التقدير وهو ان يمكن نقيضه وهو بعض
ج آ على تقدير المقدم وهذا معنى مانعة الخلو وهي قولنا اما ان لا وجب
صدق القياس يستلزم منفصلة وهي قولنا كلما فرض القياس يمكن معه نقيض
ج آ فصار القياس الاقتراني هكذا لو لم يصدق الموجبة الكلية صدقت السالبة
الجزئية وكلما صدقت السالبة الجزئية صدقت مانعة الخلو فيصدق المنفصلة
ينتج لو لم يصدق الموجبة الكلية صدقت المنفصلة وهي قولنا كلما فرض صدق
القياس امكن نقيض النتيجة وهو نقيض ج آ ثم هذه النتيجة مع قولنا لكن
لا يصدق هذه المنفصلة قياس استثنائي وانما قلنا انه لا يصدق هذه
المنفصلة لانه لو امكن نقيض النتيجة مع فرض صدق القياس لا بد من
اجتماعهما محال يلزم على ما عرفت ثم فصل لما بحثنا في صورة
الموصل الى التصديق النظري لا بد ان يبحث في مادة فهي اما يقينية
وهي اما ان يدرك بالحس الظاهر فمحسوسات او الباطن فوجدانيات او
بالعقل فبديهيات او بالحس والعقل فان لم يكن مستفادة من السمع فحكم العقل
ان كان بواسطة مشاهدة تكرار امر واحد فمجربات فينضم اليها قياس خفي هو
انه كلما كان هذا اتفاقيا لما تكرر كثيرا لكن هذا تكرر كثيرا فلا يكون اتفاقيا
او مشاهدة قرائن غير ذلك فحدسيات كالحكم بان نور القمر مستفاد
من الشمس بواسطة تشكلاته بحسب قربه وبعده منها والحدس سرعة الانتقال

واما ان يفرض ويمكن نقيض ج آ فهذه مانعة الخلو صح

من المبادي الى المطالب وان كانت مستفادة منه فحكم العقل ان كان
بواسطة اخبار قوم لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن امر شاهدوه فمتواترات
او بغيره فبعض المشهورات كقولنا العدل حسن او اخبار شخص مؤيد بتأييد الهي فبعض
المقبولات ولم يعد المشهورات والمقبولات من اليقينيات وعندي انهما
يقينيات والعلم عند الله س علم ان القضايا التي اتفق جمهور الناس
عليها كالحكم بان العدل حسن يجب ان يكون يقينية لانهم اذا اتفقوا على قضية
فان لم يكن ثابتا عندهم فتواطؤهم على الكذب مما يحيله العقل ولولا ذلك
يلزم القدح في المتواترات وان كان ثابتا عندهم فحكم العقل ان يتوقف
على السمع بان كان واجبا على تقدير تصور الطرفين اما بديهية او كسبا
فهو المطلوب وان لم يكن واجبا فان وقع اتفاقا ولا شك ان
الاتفاق لا يتكرر كثيرا ولولا ذلك يلزم القدح في المجربات وان خفاء في وقوع المطالب
بحيث لم يتنبه عليه احد من الناس في الازمنة المتطاولة مما يحكم العقل بامتناعه
ولولا ذلك لم يبق للعقل اعتماد اصلا وان توقف على السمع فان حكم العقل
بوجوب قبوله فهو المطلوب وذلك بان يحكم العقل بامتناع الكذب من قائله
وان لم يحكم فاتفاق الجمهور على قبوله من غير وجوب يكون اتفاقيا وقد مر بطلانه
م واما القضايا التي قياساتها معها فمن النظريات س لكونها مستفادة
من القياس وبحثنا في غير النظريات التي يكون مواد النظريات فلا يكون
منها وقد اوردوها من مواد القياسات وفيه نظر لان يقال ما يستفاد
بالقياس قسمان احدهما ما لا يكون حصول القياس في الذهن مفارقا لحصوله
فيه والثاني ما يكون والمختص بعدده في هذا العلم هو القسم الاول
فيمكن ان يكون القسم الثاني من مواد الاول م فالقياس المؤلف من
اليقينيات برهان فان كان الاوسط علة لنسبة محمول النتيجة الى موضوعها
خارجا وذهنا فلمي او ذهنا فقط فاني واما غير يقينية فان لم يحصل الا

او التجربة او الشواهد الحدسية الى اليقين او لم يتواتر الخبر او لم يثبت ان
المخبر معصوم عن الكذب او لم يكن دلالة اللفظ قطعية س لما عرفت ان
الادراك لا يحصل الا بالحس والعقل وقد بينا ان اليقينيات منحصرة
فيما ذكرنا ففي جميع الاقسام المذكورة ان حصل ادراك لم يصل الى حد اليقين
فادراك غير يقيني ففي المحسوسات الظاهرة كما اذا احس ولم يتيقن بوجود ما احس
كما اذا ادرك شبحا من بعيد يظن انه انسان وفي المحسوسات الباطنة كما اذا
وقع امر بقوته الوهمية كعداوة زيد مثلا من غير ان يتيقن بها وكذا في قوتها المتخيلة
او ادرك بقوته العقلية مشابهة بعض الاشياء وتجانسها من غير ان يصل
الى القطع وفي الحدسيات بان لم يصل الشواهد الى التعيين وكذا في بقية الاقسام
وبالجملة ففي هذه الصور اما الظن او الوهم او الشك او الغلط فلهذا
قال في المتن واما غير يقينية ولم يقل اما ظنية م فالظن اما مجرد الوقوع
في الباطن ويسمى ظنيات او بالشواهد كالتمثيل والاستقراء وقد يفيدان
قطعا كالاستقراء التام فان قطعية المحسوسات مبنية على انتفاء اسباب
غلط الحس وهو لا يعلم الا بالاستقراء وكما في التمثيل الذي يكون العلة فيه يقينية
وقطعية المجربات مبنية عليه س فانك اذا جربت السقمونيا ثم رايت
سقمونيا آخر مثل ما جربته تيقنت بانه مسهل وليس هذا الا بناء على التمثيل
لانه لولا حكمك بان هذا مثل ذلك المجرب وان علة الاسهال امر مشترك
بينهما لما حصل اليقين بان هذا مسهل فعلم ان قطعيات المجربات مبنية
على التمثيل الذي يكون العلة فيه قطعية والله تعالى اعلم هذا ما اردنا
ايراده من مباحث الميزان وهو ما يحتاج ان يصرف الى تحصيله عنان الاهتمام
ولما فرغنا من هذا فرغنا في مباحث الكلام بعون واهب العقل
والالهام والحمد رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله اجمعين هذا شرح
القسم الثاني من كتاب تقدير العلوم وهو علم الكلام شرحه مؤلف
المتن سامحه الله تعالى حسن التوفيق والهداية الى سواء الطريق م
الحمد لله رب العالمين الى آخر سبع المثاني س اي الى آخر سورة فاتحة الكتاب
م يحق ان يكون فاتحة لعلم الكلام الذي هو جزء كتاب تقدير العلوم هو القسم
الثاني س اي سورة الفاتحة من اولها الى آخرها يحق ان يكون ديباجة لكتابنا
وهو القسم الثاني من كتاب تقدير العلوم المشتمل على علم الكلام يعني يليق بشان الفاتحة
ان يكون ديباجة لهذا الكتاب لقوله م فان هذا العلم لقب كلاما
لانه على تقدير كون الكلام حروفا مركبة مستنبط من كلام رب العزة بتمامه
واما على تقدير كون الكلام كلاما نفسيا على ان الحق هذا فهو نفس كلامه
س اي علم الكلام لقب كلاما لان الكلام لا يخلو اما ان يكون هو الحروف
المركبة واما ان يكون هو الكلام النفسي فان كان الكلام هو الحروف
المركبة فعلم الكلام بتمامه مستنبط من كلام رب العزة فلهذا لقب هذا العلم
كلاما وان كان الكلام هو الكلام النفسي هو ما قبل ان الكلام في الفؤاد البيت
على ان الحق عندنا هذا المذهب خلافا للمعتزلة فهذا العلم نفس كلام رب العزة فلقب
هذا العلم كلاما لانه كلام رب العزة ثم فاتحة الكتاب حق ديباجة كلام الله تعالى
فيحق ان يكون ديباجة لهذا الكتاب المشتمل على كلام الله تعالى ثم اراد ان
يبين موضوع العلم وما يبحث في هذا العلم فقال م فهو علم يبحث فيه
عن وجود الواجب تعالى وتقدس والتوحيد وما يليق به من الصفات
وعن احوال سائر الموجودات من حيث يفيض الواجب عليها مياه
الماهية والوجود ثم يديم على بعضها ديمة الافضال وجود الجود في
هذه الايام والبقية في اليوم الموعود س هذا بيان ان موضوع

هذا العلم هو ذات الله تعالى وسائر الموجودات وعن الصفات
وعن احوال سائر الموجودات فيبحث فيه عن وجوده وعن وحدته وعما
يليق به من الصفات وعن سائر الموجودات من حيث ان الله تعالى
اعطاها الماهية والوجود وفيه اشارة الى ان الماهيات مجعولة ثم من
حيث ان الله تعالى يديم على بعضها السعادة في هذه الايام وايضا في
اليوم الموعود فهذا ذكر المبداء والمعاد ولما كان اعطاء الماهية والوجود
اعم من اعطاء السعادة في الدنيا والاخرة شبه ذلك بافاضة الماء
وشبه هذا بادامة المطر والديمة المطر الدايم والجود المطر الغزير م ولما
انا اديت هذا العلم على ترتيب فاتحة الكتاب اذ هو مشتمل على الحكمة وفصل
الخطاب س اى ترتيب الفاتحة مشتمل على الحكمة النظرية وهي من قوله
الحمد لله الى قوله مالك يوم الدين ثم على الحكمة العملية ومشتمل ايضا على فصل
الخطاب الفصل يمكن ان يكون بمعنى الفاصل اى بين الحق والباطل كما في قوله تعالى
قول فصل ويمكن ان يكون بمعنى المفصول اى مفصول بعضه من بعض وهذا سمى
اما بعد بعد تقديم الحمد والصلوة بفصل الخطاب فهذا المعنى يليق ان يكون الفاتحة
مشتملة على فصل الخطاب م ولما كان هذا العلم باحثا عن الموجودات وماهيتها
وماهيتها وجب ان يبحث اولا عن الوجود وماهيته صاعدا الى ذروة المباحث
الالهية ثم نازلا الى موضوعاته من الجواهر والاعراض التي خلقها لكونه رب العالمين
ذاكرا الشيء من تمام نعمه التي اعدها ليوم الدين مبينا ان طريق الوصول الى تلك
النعم هو العبادة التي راسها الايمان والاسلام بالقلب بتسليم وهي لا تتم الا
بطلب المعونة والهداية الى الصراط المستقيم اعني صراط الذين سبق لهم
منه الانعام وهم اهل الرسالة والنبوة والخلافة والولاية عليهم
الصلوة والتحية والسلام س اورد في هذه الكلمات جميع مباحث
علم الكلام مطابقة لترتيب فاتحة الكتاب م ثم مؤلف هذا الكتاب س

شبه

شبهة بكون الانسان حيوانا ناطقا فان اريد بالماهية هذا المعنى فلا نسلم
ان قولنا الوجود نفس الماهية فوجود الانسان هو نفس كونه حيوانا ناطقا في
الخارج فحاصل الخلاف راجع الى ان وجود الانسان نفس كونه حيوانا ناطقا
خارجا ناطقا فافهم هذا فانه او معنى زائد يلحقه بعد ان يكون حيوانا ناطقا
فافهم هذا فانه دقيق جدا مزلة للاقدام وقد ذكر في شرح الصحايف
ان الوجود قد يراد به الذات فعلى هذا يكون نفس الماهية وقد يراد به الكون
فعلى هذا يكون غيره اقول فقد جعل الخلاف لفظيا وليس كذلك بل هو بحث
معنوي مطلوب بالبرهان فان الخلاف في ان الكون هو عرض قائم بالذات
بعد كون الذات ذاتا وليس كذلك بل هو نفس كون الذات ذاتا
والبراهين التي اقاموها تنطق بان الخلاف فيما ذكرنا م لنا ان الوجود
العيني ليس من الاعراض النسبية كما قيل اثر الكون في الاعيان س فانه
قد قيل وجود الشيء اما عيني واما ذهني فالاول هو كون الشيء في
الاعيان والثاني هو كون الشيء في الاذهان م اذ لا يراد الظرفية
ولا المعية اذ لا تناقض في قولنا كان ولم يكن معه شيء س اى
لا يراد بكون الشيء في الاعيان ان الاعيان ظرفه ولا ان الاعيان
معه اذ لو اريد هذا لكان في هذه العبارة وهو قولنا كان الله ولم
يكن معه شيء تناقض لان لفظة كان ان دلت على المعية يكون
مفهوم كان مناقضا لقولنا لم يكن معه شيء ولم يقل احد بهذا فعلم
انه لا يراد بوجود الشيء نسبة الى شيء آخر بالظرفية او المعية او غير ذلك
وانما قال هذا لان العرض الذي لا يكون في مفهومه سلب اما عرض نسبي
والعلماء اختلفوا في انه موجود ام لا واما عرض موجود وليس عرضا
نسبيا لما ذكر فلو كان زائدا لكان عرضا موجودا فيبطل بهذا القسم
بقوله م فلو كان زائدا لكان عرضا موجودا فيلزم سبق وجود محله و

او قيام الوجود بالمعدوم ولا سبيل الى انه قائم بالماهية من حيث هي
لان هذه امر ذهني وبحثنا في الخارج س ثم ان الوجود الخارجي
هو عرض قائم بالذات بعلة كون الذات ذاتاً وهو نفس كون الذات
ذاتاً ثم لما اثبت انه ليس زائداً اراد ان يثبت انه ليس جزءاً فقال م
وليس جزءاً لها اما في البسيط فظاهر واما في المركب فلان وجود كل
من لما يقال عنه لمجموع وجود اتها وهو وجود المركب عنه وايضاً ايجاد
السرير تركيب اجزائه او كسوته الصورة السريرية س هذا على
قول من يقول ان الجسم مركب من المادة والصورة م فوجوده تركيبها
او اكتساؤها او التحقق حقيقة مخصوصة ليس الا هذا س الوجود
هو مطاوع الايجاد كالانكسار للكسر وايجاد السرير تركيبه فوجوده تركيبه
وتركب السرير نفس كونه حقيقة مخصوصة فوجود السرير نفس كونه
حقيقة مخصوصة فقوله فالتحقق حقيقة مخصوصة اي تحقق الشيء حال كونه
حقيقة مخصوصة م وعند بعض المتاخرين هو زائد في الواجب
والممكن مشترك بين تواطؤ للعلم باحدهما مع الجهل بالآخر س فانا اذا
راينا شبحاً من بعيد علمنا انه موجود ولا نعرف ماهيته ونحن نعرف ماهية
شكل له عشرة اضلاع مع الشك في وجوده م وللقسمة س
فانه ينقسم الموجود على الواجب والممكن فلا بد ان يكون المقسم مشتركاً
م قلنا اذا علم انه موجود وجوداً ما علم انه متحقق حقيقة مع الجهل
بخصوصه كل س المدعى ان لكل شيء وجوداً مخصوصاً هو نفس كونه
حقيقة مخصوصة فلو راينا شبحاً من بعيد فقد علمنا ان له وجوداً
كما علمنا ان له حقيقة ما مع الجهل بخصوصية كل منهما م واما تصورها
مع الذهول عن الوجود فغلط لان تصورها تخيلها على صورتها الموجودة
ولا يضر ان لم يحكم بالوجود لانه تصور ارتباط اجزائه من غير ان يحكم بالارتباط

س اي

س اي انا اذا تصورنا السرير تصورنا كونه حقيقة مخصوصة وهو وجوده
غاية ما في الباب انه لم يلزم الحكم بالوجود وهذا الحكم غير فانا نتصور ارتباط
اجزائه من غير ان نحكم بالارتباط فارتباط اجزائه نفس وجوده فحصل تصور
وجوده بلا حكم بالوجود م والشركة لفظية كما يقال العين
اما علوية واما سفلية على انه ان اريد صدق المنفصلة لا يجب الشركة
وان اريد قسمة الكلي على جزئياته فصحتها موقوفة على الشركة فاثبات
الشركة بالقسمة دور س اي ما قلتم الموجود اما واجب او ممكن فان
عنيتم ان المنفصلة صادقة فصدق المنفصلة لا يقتضي الشركة
بل معناها ان لا جمع بين الشيئين او لا خلو عنهما كما يقال هذا اما شجر واما
حجر مانعة الجمع او هذا اما زوج او فرد فان الشيء لا يكون منقسماً
عليهما وان قسمة الكلي على جزئياته صادقة فلا نسلم صدقها لانها موقوفة
على الشركة المعنوية وهي مبنية عليها فلا يمكن اثبات الشركة بالقسمة
م فان قيل اذا نظرنا في مفهوم الكون نجده مشتركاً س قال صاحب
الصحائف انا اذا نظرنا الى خصوص مفهوم الوجود وجدناه نفس الكون
ووجدنا مفهوم الكون مشتركاً فاجاب عنه بقوله م قلنا وكذلك
مفهوم الحقيقة المخصوصة في قولنا لكل شيء حقيقة مخصوصة فلو جعلت
هذه الشركة معنوية جعلت شركة العين كذا والمراد ما يقال له
العين س تقريره ان بعض المفهومات قد يكون مشتركاً بين الاشياء
مع ان الشركة لفظية كما يقال لكل شيء حقيقة مخصوصة فالحقيقة
المخصوصة مشتركة بين الانسان وبين المثلث وليس هذه الشركة
معنوية كشركة الحيوانية والناطقية بين زيد وعمرو بل المراد ان الحقيقة
المخصوصة يطلق على كل منهما فكذا الكون لكن كون الانسان هو كونه
شكلاً ذا ثلاثة اضلاع فنفس الكون فيهما بمنزلة نفس حقيقة المخصوصة

كـ

ولو قال اشتراك الحقيقة المخصوصة معنوي ايضا فنقول الشركة العين
على هذا معنوية ايضا بان يقال المراد ما يطلق عليه العين معنى مشتركة فمثل
هذه الشركة مسلم في الكون بان يجعل الشركة اللفظية معنوية لغاية
مع انها في الحقيقة لفظية واعلم ان صاحب الصحايف في هذا المقام قد
ناقض نفسه فانه قد قال في فصل ان الماهيات مجعولة ليس تاثير الفاعل
بالحقيقة الا في تقرر الماهية في الخارج بان يجعل الماهية من حيث تلك
الماهية في الخارج ولزمه تقرر ماهية الكون اذ صيرورة الماهية
تلك الماهية في الخارج هو بالحقيقة الكون في الخارج فانه لما قال
ان الماهيات مجعولة بمعنى ان للفاعل تاثيرا في صيرورة الماهية تلك
الماهية في الخارج فهذه الصيرورة لا تكون زائدة على الماهية اذ لو كانت
زائدة فتاثير الفاعل في الامر الزائد لا يوجب ان يكون الماهية مجعولة
واذا لم يكن زائدة وقد جعلها نفس الكون في الخارج فلا يكون في الخارج
معنى زائد واذا لم يكن زائدا لا يكون مشتركا وايضا لزم منه ان الوجود
بمعنى الكون زائدا م وقد ذكر في التجريد زيادته وقيامه بالماهية في
العقل فقط لعله هذا في الخارج هو عينها فبقي النزاع في ان الماهية موجودة
في الذهن او لا وسياتي س اي بحث الوجود الذهني م وعند
الحكماء عين في الواجب زائد في الممكنة فالوجود القائم بنفسه المجرد
عن القيام بالماهية هو ماهية الواجب والوجود المطلق مقول بالتشكيك
على وجوده ووجود الممكنات لازم خارجي لهما لان وجوده لو قام بالماهية
لكان ممكنا علته الماهية فيتقدم عليه وجودا ثم منع تقدم العلة على المعلول
وجودا كما في لوازم الماهيات فان قبل ماهية المثلثة علة لزوايا تساوي
ان يكون المثلثة موجودة س وجوابه ان ذلك في علة المحل بهو هو
ولكنا في علة التحقق خارجا م اذ المثلثة علة لان يكون زوايا المثلثة

علة

علة لان يكون الزوايا محمولا عليها بهو هو وفي هذه الصورة لا يشترط الوجود
لكن بحثنا في علة التحقق خارجا وعلة التحقق لا بد ان يكون موجودة
في الخارج ثم اعلم انه يمكن ان يقول المانع انا في حيز المنع وذكرنا اللوازم
الماهيات سند المنع والبحث على السند غير معقول فلاجل هذا المعنى
لم يقتصر على هذا المقدار بل قال م فالحق انه لو كان زائدا لكان عرضا
موجودا كان قد يجب سبق علته وجودا س تقريره انه لو كان زائدا لكان
عرضا قائما بالماهية وليس عرضا نسبيا كما سبق فكان عرضا موجودا
وما لا يكون موجودا لا يكون علة لامر موجود وهذا بديهي فلا بد ان
يكون موجودا قبل وجوده فعلى هذا لا يرد النقض بلوازم الماهيات اذ لا
يمكن ان يقول ان الثلاثة وان لم يكن موجودة علة لامر موجود و
هذا بديهي فلا بد ان يكون موجودا فعلى هذا لا يرد النقض اذ لا يمكن ان
يقول ان الثلاثة والا لم يكن موجودة بلا وجوده وهو الفردية م ثم فرقهم بين
الواجب والممكن ليس بلغو س اي الفرق بانه عين في الواجب زائد
في الممكنات م وحجتهم ان الوجود المطلق مقول على وجودهما بمعنى واحد
على الاختلاف اذ هو في الواجب اقدم واقوى واولى س اما الاول
فلان وجوده مقدم على سائر الموجودات واما الثاني فلانه قائم بنفسه
وغيره قائم بالماهية والقائم بالذات اقوى من القائم بالغير كالجوهر والعرض
واما الثالث فلان الوجود الذي لا يقبل العدم اولى بان يقال له الوجود
مما يقبل العدم فلا يكون ماهية ولا جزءا اذ الذاتي لا يختلف بل لازم
كالسواد للسوادات اي الوجود المطلق لازم لوجود الواجب ووجود
الممكن كالسواد للسوادات فانه كلازم لها هذا كلام الامام نصير الدين في شرح
الاشارات اقول كونه مقولا بمعنى واحد صرح به وهو ان كون الانسان
حيوانا ناطقا وكون المثلث شكلا ليس معنى واحدا بل الكون قائم بنفسه

معقولا عليهما اشتراكا لفظياً ولو سلم كيف يكون بعض جزئياته قائماً بنفسه
وبعضها بغيره واعلم ان الامام نصير الدين الطوسي اجاب عن هذا بان المختلف
في كونه قائماً بنفسه او بالغير ليس الوجود المطلق بل ملزوماته وهي الوجودات
المختلفة بنفسه هذا المعنى فابطل في اللثن ان الوجودات ملزومات للوجود
المطلق فقال م لا يقال ان المختلف ملزوماته لان اللازم لا يحمل على الملزوم
بهو هو الا في المشتقات يقال الناطق ضاحك والحار جاذب ولا يقال
النطق ضحك والحرارة جذب بيانه ان حمل الشيء على الشيء بهو هو اما ان
يكون باعتبار ان مشتق منه لذلك المحمول يكون قائماً بذلك الموضوع
فبتبعية هذا القيام يحمل المشتق بهو هو على ذلك الموضوع كما ان الضحك
وهو مشتق منه للضاحك قائم بالانسان او بالناطق فبتبعية هذا
القيام يحمل الضاحك على الانسان وكذا على الناطق فيقال الانسان
ضاحك والناطق ضاحك ففي هذه الصورة يمكن ان يحمل اللازم على الملزوم
واما ان لا يكون الحمل باعتبار هذا المعنى كحمل غير المشتقات وهو الحمل اصالة
لا تبعية قيام المشتق منه فح لا يجوز حمل اللازم على الملزوم بهو هو لان
اللازم ماهية والملزوم اخرى كالجذب والحرارة فلا يمكن ان يقال الحرارة
جذب فلا تبعية هنا لعدم الاشتقاق فلا يجوز الحمل بهو هو وهذا بحث
غريب يجب ان تتوجه به م وهذا يصدق وجود الواجب والممكن وجود
كما يقال هذا العين عين وهذا الانسان انسان س والحاصل ان
الحمل بهو هو انما يصح في الاشتراك اللفظي او في اشتراك الماهية بين جزئياته
م فالوجود مشترك لفظا ولو كان مشتركا معنى لكان مشتركة الماهية
بين افراده س لان الوجود لازم للموجودات كما بين في شرح
الاشارات م فما اورده الامام ان الوجود ان اقتضى العروض
او اللاعروض ففي الكلي كذا وان لم يقتض فلا وضعنه في الواجب المفصل

واجب

واجب بان الحرارة المشتركة يقتضي بعضها الاستعداد والجواز دون البعض
لاختلاف ملزوماته وبانه يكفي للاعروض عدم سبب العروض لم يندفع
بهما س فما اورده الامام مبتدأ وقوله واجب عطف على اورده
ولم يندفع بهما خبر المبتدأ وبهما يرجع الى الجوابين المذكورين احدهما قوله
لان الحرارة والثاني قوله وبانه يكفي وقد اجاب الامام نصير الدين في
شرح الاشارات بهذين الجوابين ثم في المتن اقام الدليل على ان ايراد
الامام لم يندفع بهذين الجوابين وهو قوله م لانه قد ظهر بطلان انها
ملزوماته س اي بطلان ان الوجودات ملزومات الوجود المطلق وهذا
دليل على ان الايراد لم يندفع بالجواب الاول والدليل على انه لم يندفع بالجواب
الثاني قوله م ولان المراد بلا عروضه قيامه بذاته بمعنى الايراد انه اما ان
يكون بنفسه قائم بذاته او بغيره والا اي من مقولة الجوهر او العرض اما بالذات
او بالغير س فان كان بالذات يكون الوجود في كل الموجودات
جوهرا او في كلها عرضا وان كان بالغير كان قيام الوجود بنفسه في الواجب
لامر منفصل وذلك لان معنى اللاعروض القيام بنفسه وهذا ليس
امرا عدميا حتى يكفي له عدم سبب العروض بل القيام بنفسه قوة في الوجود بحيث
يستغني عن محل التقوم اي يوجد هو وان لم يكن له محل كما قلتم ان وجود الجوهر
استغنى عن وجود العرض لا امر العدمي لا يوجب الاستغناء عن الغير في الوجود م
ولو منع الحصر فيقال بعض افراده جوهر وبعضها عرض س اراد بالحصر كونه من مقولة
الجوهر او العرض اما بالذات او بالغير فمنع هذا المعنى بان نفس الوجود
لا يكون جوهرا ولا عرضا بل بعض افراده اي بعض الموجودات جوهر وهو
وجود الواجب وبعضها عرض وهو وجود الممكنات م اجيب بان الطبيعة
الواحدة لا يختلف مقتضاها في الافراد س فلا يقتضي بعضها الجوهرية و
بعضها العرضية فالامام نصير الدين دفع هذا الجواب بان الوجود ليس طبيعة

نوعية فنفى النوع الباطل بعد التدفيع بقوله م ولا يدفع بما قيل انه ليس طبيعة
نوعية س اى ليس طبيعة هى نوع تحته افراده م لان الماهية وجزءها
لا يختلفان فالقول بالتشكيك لا يكون شيئا منهما س اى لا يكون
ماهية ولا جزء ماهية ثم اقام الدليل على قوله لا يدفع وهو قوله م لان
معناه س اى معنى قولهم الماهية وجزءها لا يختلفان م ان ما يختلف
اى يوجد فى بعض الافراد دون البعض لا يكون ماهية ولا جزءها الا وجب
حصولها فى جميع الاشخاص فالوجود المقيد بالشدة والضعف لا يكون
جزء الموجودات لكن المطلق غير مختلف فلم لا يجوز ان يكون س اى ماهية
او جزءها م وليس معناه س اى معنى ما قيل الماهية وجزءها لا يختلفان م
ان الامر الذى يختلف اشخاصه فى الخارج لا يكون ماهية او جزءها لان
هذا ظاهر البطلان فانه اذا قيل بالحرارة الغريزية والغريبة يجاب بانهما
حرارة وكذا الحركة والنماء والثقل والخفة وامثالها من الحقائق التى يزداد
وينقص فى الاشخاص تعميم كل مفهوم من شانه الوجود اما موجود واما معدوم
بلا واسطة بينهما س وذلك لان المفهوم اذا خرج عن الحالة التى كان عليها
من النفى يحكم العقل بانه صار حقيقة مخصوصة فى الخارج ولا يتوهم انه اذا
كان له اجزاء فوجد بعضها فالشئ صار اقرب الى الوجود فخرج عن الحالة
التى كان عليها ولم يصل الى الوجود لان بعض الاجزاء خرج عن الحالة
الاولى فهو موجود والبعض الآخر لم يخرج عن الحالة الاولى فالمجموع لم
يخرج عن الحالة الاولى بمعنى انه لا يصدق ان كل جزء خرج م وجعل البعض حالة
الحدوث واسطة فقالوا ان الشئ ليس فى حال الوجود ولا فى حال العدم لئلا
يلزم التخلف او تحصيل الحاصل فهو فى حال الحدوث قلنا هى من احوال الوجود
س اى حال الحدوث هى من حالات الوجود وانما يلزم تحصيل الحاصل لو كان فى
حال بقاء الوجود واما فى حال ابتدائه فلا ويمكن ان يقال الشئ فى حال العدم

موجود

موجود وهو المدعى وان كان احتاج الى ايجاد آخر وهلم جرا فيلزم التسلسل
فى جانب المبدأ فى الموجودات المرتبة او الانتهاء الى ايجاد غير موجود و
غير المحتاج اليه س معدوم ولا سبيل الى ان ايجاد الايجاد عينه لان المحتاج
غير المحتاج اليه س لان الايجاد ان كان موجودا يحتاج الى ايجاد آخر ولا يمكن
ان يقال الايجاد الثانى هو نفس الايجاد الاول لان الاول محتاج الى الثانى
والمحتاج غير المحتاج اليه م ولا الى ان المراد بالعدم نقيض الوجود ولا خلو
عن النقيضين لانه ظهر ان النزاع غير لفظى فالمدعى اثبات الواسطة بين
كون الايجاد والفعل معدوما بالمعنى المساوى لقولنا لم يفعل وبين كون الايجاد
موجودا س اى شئ هو حقيقة مخصوصة فى الخارج م الاخفى من قولنا
فعل س انما كان اخفى لانه كلما كان الايجاد والفعل حقيقة وهو مخصوصة فى
الخارج م مع انه لا واسطة بين لم يفعل وبين فعل س انما قال هذا بيانا لانه
لا يلزم من هذا القول الواسطة بين النفى والاثبات م ولا الى انه مجرد
امر عقلى اذ لا شك فى تحقق الايجاد والفعل بالخارج سواء اعتبر العقل اولا س
هذا بيان ان الايجاد ليس امرا اعتباريا بل هو امر خارجى لا موجود ولا معدوم
فالغرض من هذه الواسطة ان للموجودات احكاما وكذا للمعدومات وهذه
الامور لا يثبت لها كثير من احكام الموجودات وكثير من احكام المعدومات
وكم من مباحث تحير فيها العقول يسهل بهذه الواسطة منها التسلسل فانه غير
ممتنع فيها ومنها ان كل موجود لا يوجد ما لم يجب وهذه الامور لا تحتاج
الى الوجوب فى خروجها عن العدم ومنها مسئلة الجبر والقدر ونظير جدوى هذه
الامور وهذه الامور تخلص عن الايجاب بالذات م تو[illegible]فات منها ان
الماهيات مجعولة وان المعدوم ليس بشئ اى ليس بثابت فى ذاته لانها عين الوجود
ووجود الممكنات مجعول وحيث لا وجود لا ماهية فى ذاتها ولان الكلى
الواحد نوعا المحمول على الاشخاص هو هو ليس بثابت فى ذاته حال العدم اذ لو

كان لا يحمل عليهما الا اذا اتحدا او قام بهما فاذا اتحدا او قام بشخص في المشرق
وهو زيد فان لم يبق شيء خارج عنه ثم وجد عمرو في المغرب فاما ان ينتقل
ذلك اليه او بعضه او لا هذا والكل باطل س لانه ان انتقل الى عمرو لا يصدق
على زيد بهو هو وان لم ينتقل لا يصدق على عمرو وان انتقل بعضه لا يحمل على شيء
منهما بهو هو م وان بقي شيء منه فهو اما جزء منه فلم يصدق الحمل على عمرو بهو هو
او حصة منه فيتكلم في الحمل عليهما كما مر س ان بقي حصة منه يتكلم في حمل ذلك
الكلي على الحصة فانه لا بد ان يتحد بتلك الحصة فان لم يبق شيء لا يمكن حمله على حصة
اخرى كما مر وان بقي جزء منه لا يصدق الحمل بهو هو وان بقيت حصة يتكلم
في حمله على الحصة كما مر فيلزم الحصص الغير المتناهية م فلا يوجد من كل ماهية
الا شخص واحد فاذ ثبت الحكمان س اي كون الماهية مجعولة وان المعدوم
ليس بشيء لانه لما ثبت ان الكلي الطبيعي امر ثابت في ذاته لا بد من جعل جاعل
وثبت ان المعدوم لا يكون ثابتا في ذاته م فان قلت فنحن نرى بين
وحدة ماهية الاشتراك والائتلاف س اي نحن نعلم وحدة ما به الاشتراك
في اشخاص الماهية ونشاهد الائتلاف بين اشخاص الماهية كما بين اشخاص
نوع من الحيوان وبين اشخاص آخر من ذلك النوع فلولا ان الامر الواحد
بالنوع وهو الكلي يوجد في تلك الاشخاص كيف ثبتت تلك الوحدة
وذلك الائتلاف م قلت من منشأ خارجي بان يفيض من الواحد
امر بسيط يتعلق بالكثير او بان تحقق في الخارج ما صورته عنده في اللوح
او العقل س قد بين لتلك الوحدة والائتلاف سببين احدهما
ان يكون ذلك ناشئا من منشأ خارجي بان يفيض من الواحد الحقيقي
امر بسيط سواء سمي نفسا او طبيعة او غير ذلك فيتعلق بالاشخاص الكثيرة
فكل شخص يتعلق به ذلك الامر البسيط فله ماهية واحدة والثاني ان
يكون عند الواحد الحقيقي صورة معلومة سواء كانت في اللوح او في ان

اهل الشرع

اهل الشرع او في العقل على راي اهل الحكمة فتحقق في الخارج ما صورته
عنده في اللوح او في العقل م فينطبق عليه س فان انطباق الصورة الواحدة
على اشياء كثيرة لا يمتنع بخلاف اتحاد الشيء الواحد باشياء كثيرة م او بطريق
آخر لا نعلمه س اي بطريق آخر غير هذين الطريقين م فان قلت فكيف
يثبت حمل الكلي على الاشخاص قلت لا يراد به ان الكلي امر ثابت في نفسه
والمتشخص كذلك فيتحدان بل يراد ان الشخص في وجه بحيث يكون شخصا
حيوانا ناطقا كاتبا ماشيا صح ان يذكر البعض ويحذف الباقي فيعتبر في العقل كليا
اي يمكن ان يحمل على كثير فالمركب كالبيت مثلا ان ذكر بالاجزاء الغير المحمولة
لا بد من ذكر الكل وان نسبه اليه بذو صح حذف البعض الا في الحد س اعلم ان حمل
الجزء على الكل بهو هو لا يصح بل لا يصح حمل كل الاجزاء لكن يصح ان ينسب بعض
الاجزاء الى الشيء بكلمة ذو ويقال البيت ذو سقف او مسقف لان
المراد الشيء الذي ينسب اليه السقف وليس فيه حمل بعض الاجزاء على الكل بهو
هو فغير الاجزاء المحمولة صح ذكر البعض وحذف البعض فيقال الانسان
ناطق لان المراد الذي ينسب اليه النطق لكن لا يصح هذا في الحد لانه اذا قيل
ما الانسان فالمراد جميع اجزائه المحمولة فلا بد من ذكر الكل م ومما يخص المركب
س اي من الادلة التي تخص الماهيات المركبة الدالة على انها مجعولة م انه
اما من اجزاء غير محمولة فهو مجعول قطعا واما من محمولة فكذا لان احد
الجزئين ان تبع الآخر فهو عارض والا فلا بد من ثالث يجمعهما فهو الجاعل
س اعلم ان المركب اما ان يكون من اجزاء غير محمولة كالبيت مثلا فلا
شك انه مجعول واما ان يكون من اجزاء محمولة فح لا يخلو من ان يكون
حمل احد الجزئين بتبعية حمل الآخر اي يكون حمل احدهما علة لحمل الآخر او لا
يكون فان كان فح لا يكون التابع جزءا بل يكون عارضا وان لم يكن جامعا
بينهما فذلك الثالث هو الجاعل م لا يلزم منه حمل احدهما على الآخر

نعم لا بد من امر ثالث يكون جامعا بينهما فذلك الثالث هو الجاعل م
وعند المعتزلة غير مجعولة والمعدوم شيء لان كون السواد سوادا ان كان بالجعل
فعند ارتفاعه لا يبقى السواد سوادا وهو محال قلنا استحالته عين محل النزاع
وان سلمنا انه تقدير محال وهو ارتفاع الواجب ش اى وان سلمنا
استحالة ان لا يبقى السواد سوادا فهذا المحال انما لزم على تقدير محال وهو
ارتفاع الواجب فاعلم ان ارتفاع الواجب يحتمل معنيين احدهما ان يراد
به ارتفاع الواجب بالذات وهذا على القول بان الواجب فاعل مختار
فان السواد وان كان سوادا بالغير وهو جعل الله تعالى السواد سوادا فلو فرض
ارتفاع الغير اى ارتفاع ذلك الجعل لم يلزم من ذلك ارتفاع الواجب بالذات
بل ارتفاع الواجب بالغير بناء على ان ذات الفاعل المختار ليس علة موجبة لافعاله
بل يرجح احد طرفي الممكن من غير وجوب فلا يلزم من ارتفاع ترجيح احد الطرفين ارتفاع
ذات الواجب ثم ذكر دليلا ثانيا من قبل المعتزلة وهو قوله م ولان قولنا
الجبل من الياقوت جبل من ياقوت قضية ضرورية بحسب الذات فالذات
ثابتة قلنا لا نم صدقها الا حقيقية فهو على تقدير الوجود او بمعنى ان ما فرضه
العقل جبلا من ياقوت فهو ما فرضه العقل جبلا من ياقوت ولا نم انه كذا في ذاته
ش قوله او بمعنى عطف على قوله الا حقيقية اى لا نم صدقها الا حقيقية
او ذهنية بمعنى الذهنية ان ما فرضه العقل الى اخره ثم ذكر دليلا ثانيا من
قبل المعتزلة وهو قوله م ولان المعدوم متميز وكل متميز ثابت لان
تميزه اما بحسب الذات او بان يثبت له ما به الامتياز فلا بد من ثبوت
الذات فجوابه بان الممتنعات كذلك جواب الزامي ش هذا جواب عن
دليل المعتزلة بان هذا الدليل ان دل على ان المعدوم ثابت يدل ايضا
على ان الممتنعات ثابتة لان الممتنعات متميزة ايضا كما ان المعدوم الممكن متميز
لكن الممتنعات غير ثابتة اتفاقا فيقال في الحق ان هذا الجواب جواب

الزامي

الزامي لا تحقيقي فانه لا يفيد الا الزام الخصم بانه ان دل على مطلوب الخصم
يدل على حكم اخر على خلاف معتقده وهو كون الممتنعات ثابتة فهذا لا يدل
على تحقيق ما هو الحق في الواقع فاجاب عنه جوابا تحقيقيا وهو قوله م و
التحقيق ان التميز اما بامر سلبي فلا يقتضي الثبوت او بامر ثبوتي فعلى
تقدير الوجود او بحسب فرض العقل فان ما فرضه العقل امرا لا يكون
بحسب العقل ما فرضه مباينا له ش اعلم ان ما قالوا ان المعدومات
متميزة فاما ان يراد انها متميزة بامر سلبي فح لا يقتضي الثبوت وان اريد
انها متميزة بامر ثبوتي فان اريد انها متميزة في الخارج فلا نم هذا الا على تقدير
الوجود وان اريد انها متميزة في العقل فمسلم فان ما فرضه العقل ماهية
من الماهيات يكون في العقل متميزة عن شيء فرضه مباينا لذلك الشيء كما
اذا فرض العقل شكلا ذا مائة ضلع فانه متميز في العقل عن شكل فرضه العقل
ذا الف ضلع ولا يلزم من ذلك ثبوتهما في نفسهما بل اذا فرضهما العقل
يكون ذلك المفروض متميزا عن ذلك المفروض م واثبت بعضهم
اشياء غير متناهية ثابتة في ذواتها وهذا باطل لانه اوسع جزما مما
تقدم من ثبوت الماهية الكلية ش اى استحالة هذا اظهر من استحالة
ما ذكر لان المحال الذي يلزم مما ذكر لازم هنا مع زيادة ثبوت
الامور الغير المتناهية الظاهر استحالته م وعند الحكماء الماهيات
غير مجعولة والمعدوم ليس بشيء وهذا مشكل لانهم برهنوا على ان
الماهيات غير مجعولة بان كون السواد سوادا ان كان بالغير الى اخره
فيجب ان يكون السواد سوادا حال العدم فيكون المعدوم ثابتا في ذاته
وقد نقل تصريح صاحب الشفاء بان المعدوم ليس بشيء وانما يخص شيئا
بالموجودين والتوفيق بينهما مشكل وفي التجريد جعل عدم التاثير في كون
الذوات ذوات من فروع ان المعدوم شيء وابطله بناء على

ابطال الاصل س فانه اذا كان المعدوم شيئا كان الذات ذاتا في
نفسها فلا يكون تأثير الفاعل في كون الذات ذاتا فيكون هذا الحكم
من فروع ان المعدوم شيء وفي التجريد ابطل الاصل وهو ان المعدوم
شيء ثم ابطل عدم تأثير الفاعل في كون الذات ذاتا بناء على ابطال الاصل
م ومنها نفي الوجود الذهني لان الوجود متى كان الشيء حقيقة
مخصوصة خارجا لا يكون منقسما على الخارجي والذهني عند المتكلمين س
معقوله لان الوجود عرضية لقوله ومنها اي نفي الوجود الذهني من فروع
ما مر ذكره فانه فرع تغير الوجود بكونه المفهوم حقيقة مخصوصة خارجا م
فعندهم للماهية صورتان خارجية وذهنية ينطبق هذه على تلك اي يكون
الذهنية بحيث لو وجدت خارجا كانت عين تلك الخارجية فنقول
كيف يصح هذا بين الجوهر والعرض فان قالوا الذهنية جوهر لانها لو وجدت
خارجا كانت لا في موضوع قلنا ان اريد بالجوهر ما لو وجد مطلقا س
اي اعم من ان يوجد ذهنا او خارجا م كان لا في موضوع فالذهنية موجودة
عندكم وهي في موضوع وان اريد به ما لو وجد خارجا كان لا في موضوع
فمعناه في الذهنية ما لو وجدت غير قائمة بمحلها وهو الذهن كانت
لا في موضوع فالسواد جوهر لانه لو وجد غير قائم بمحله وهو الجسم كانت
لا في موضوع واحتجوا بانا نحكم على المعدوم قطعا بالاحكام الوجودية فيجب
وجود المحكوم عليه وهو ليس بموجود خارجا فيكون موجودا ذهنا قلنا
انما نحكم عليه باعتبار الوجود الخارجي المقدر س حاصله انه اذا حكم على المعدوم
بامر وجودي لا يخلو اما ان يحكم بصدق ذلك الامر عليه حال كونه معدوما
فح لا نسلم صدق هذا الحكم واما ان يحكم بصدقه عليه حال وجوده فيكون
المحكوم عليه موجودا حال اعتبار الحكم فيكون صدق الحكم عليه حال عدمه باعتبار
وجوده المقدر فلا نسلم اشتراط الوجود حال الحكم بل حال اعتبار الحكم وهو

موجود

موجود ح م وايضا الموجود فيه عندكم ليس الا المثال والحكم ليس عليه س
فانه اذا قيل زيد قائم وجبل من الياقوت جسم فالحكم ليس على المثال بل
على زيد والجبل من الياقوت الخارجي والموجود في الذهن هو المثال فلا
يصح قولهم ان المحكوم عليه لا بد ان يكون موجودا ولكنه ليس موجودا في
الخارج فيجب ان يكون موجودا في الذهن لان المحكوم عليه غير موجود في
الذهن بل المثال حاصل فيه م وانما يقتضي الحكم وان كان بالسلب ادراك
المحكوم عليه لا وجوده ليظهر انه ليس للماهية موجود آخر ذهني فالمثال
غيرها س وانما ظهر ذلك من ان الحاصل في الذهن هو المثال ومثال
الماهية غير الماهية وقد بطل ايضا ان للماهية صورتين خارجية وذهنية
لما سبق ان الخارجية جوهر والمثال عرض م فبطل كونه قسما للخارجي بل هو
قسم منه اي تخيل الذهن المثال موجود خارجا فادراك النقيضين موجود
خارجا لا ان لاجتماعهما ماهية او صورة كما زعموا س اذا عرفت ان
ما توهموه وجودا ذهنيا معناه ان تخيل الذهن المثال موجود خارجا
لا ان ماهية الشيء موجودة في الذهن فقولنا اجتماع النقيضين موجود
في الذهن معناه ان ادراك الذهن النقيضين موجود في الخارج
وليس معناه ان اجتماع النقيضين له ماهية او صورة موجودة في
الذهن فان الممتنعات ليست لها ماهيات وحقائق موجودة في
العقل فان الوجود عين الماهية فما لا وجود له لا ماهية له لا سيما
اذا كان ممتنعا فانه لا ثبوت له اتفاقا م ومنها بطلان ما توهم
ان الماهية من حيث هي لا موجودة ولا معدومة س هذا فرع
ان الوجود عين الماهية م بمعنى ان شيئا منهما ليس عينها ولا
داخلا فيها فانك اذا اخذتها مع الذهول عن الوجود فهذا غير مفيد لانه
قد يتصور شيء مع الذهول عن حقيقته س اعلم انه قد قيل ان الماهية

يتصور مع الذهول عن الوجود والعدم فلا يكون شيء منهما عينها ولا
داخلا فيها وقد اجاب عنه في اول الكتاب ان تصور الماهية مع
الذهول عن الوجود غلط فهنا اجيب بجواب اخر وهو انه ان سلم هذا
فهذا انما يفيد ولان الشيء قد يتصور مع الذهول عن حقيقته وعن اجزائه
فيمكن ان يكون الوجود نفس الماهية او داخلا فيها ومع ذلك
يتصور الماهية مع الذهول عن الوجود م واذا اخذ تمام الوجود
كقولنا الانسان موجود فمعناه التأمت جميع اجزائه المادية والصورية
س اي ليس معناه ان الانسان ماهية ثم الوجود عرض لها م وان
اخذ تماما عدوما كقولنا الجبل من الياقوت معدوم فمعناه انه لم يلتئم اجزاء
هذه الحقيقة س اي ليس معناه ان الجبل من الياقوت ماهية ثم
العدم عرض لهذه الماهية م ويرادفه الجبل من الياقوت الموجود
التأمت جميع اجزائه المادية معدوم س وانما قال هذا لانه لما
قال الانسان موجود معناه التأمت جميع اجزائه المادية والصورية
فهم منه ان وجود المركب هو التيام جميع اجزائه فاذا قيل الجبل من الياقوت
الموجود كان معناه الجبل من الياقوت الملتئم جميع اجزائه فاذا كان
معناه هذا صح ان يقال انه معدوم كما يصح ان يقال الجبل من الياقوت
معدوم فيكون كل من الكلامين معطيا معنى واحدا لكنا ما قررنا
م ولا يتوهم فيه التناقض لان تصور الوجود لا ينافي الحكم بالعدم
لانها سالبة لا معدولة فيصدق لعدم الموضوع باحد القيود س
اي لا يتوهم التناقض في قولنا الجبل من الياقوت الموجود معدوم
فان الموجود قد اخذ بطريق التصوري لان قولنا الجبل من الياقوت
الموجود مركب تقييدي ثم قولنا معدوم اخذ بطريق تصديقي اي
حكم عليه بانه معدوم فلا تناقض بين اخذ الوجود بطريق تصوري

مع اخذ

مع اخذ العدم بطريق تصديقي بل انما يلزم التناقض ان لو اخذ كل منهما
بطريق تصديقي ثم هذه القضية في قوة السالبة وليست بمعدولة لانه
حكم بالعدم فلا يكون وجود الموضوع شرطا واذا كانت سالبة تصدق
بعدم الموضوع ويكفي لعدم الموضوع عدم اخذ القيود وهو قيد الوجود
فيصدق قولنا الجبل من الياقوت الموجود معدوم م ومما يجب س على الجعل س ه
اي يجب م اي على ان الماهيات مجعولة م ان الجاعل يؤلف بلا احتياج
بعض الاجزاء الى بعض فلا يقال لا تأتلف بدون العلية كالجزء في جنب الانسان س
فانه اذا لم يكن بينهما علية استغنى كل عن الاخر كالحجر والانسان فلا يأتلف
منهما ماهية م وليس الجنس علة للفصل بالعكس اي لما وجب ان يكون بينهما
علية وليس الجنس علة للفصل اذ لو كان يلزم انه كلما يوجد الجنس يوجد
الفصل هذا خلف فيكون الفصل علة للجنس م وقد عرفت في الميزان ضعفه
بوجه اخر س وهو انه لا يخلو اما ان يراد بالعلة العلة التامة اي جميع ما يفتقر
اليه الشيء فح لا نسلم ان احدهما لو لم يكن علة تامة للاخر استغنى
كل عن الاخر واما ان يراد العلة الناقصة فح لا نسلم ان الجنس ليس
علة ناقصة للفصل اذ لا يلزم ح انه كلما وجد الجنس وجد الفصل م
وايضا الخلل في جنب الفصل كذلك فعدم التركب لعدم تركيب
الجاعل لا لعدم العلية س اي اذا كان الحجر موضوعا في جنب الانسان
لا يحصل منهما ماهية فكذلك اذا كان الخلل موضوعا في جنب الفصل
لا يحصل منهما ماهية لكن ان ركب الجاعل بينهما يحصل ماهية فلا نم ان
عدم حصول الماهية من الحجر الموضوع في جنب الانسان مبني على عدم
العلية بل على عدم تركيب الجاعل م وقد قيل ان الجنس في العقل
امر مبهم لا يتحصل بنفسه بل قابل لان يكون اشياء كثيرة وكل منها يحتاج
الى ان يضيف الذهن اليه امرا زائدا يحصله ويعينه به س اي يحصل و

وبتعين الجنس بذلك الامر الزائد م وهو الفصل فهو زائد بالنسبة
الى الجنس جزء بالنسبة الى النوع وكون الفصل علة للجنس في الخارج
خطأ اذ في الخارج شيء واحد س هذا ما قالوا وقد نقلته من شرح التجريد م اقول هذا
القول مما يؤكد اساس الجعل س اي ما ذكروا ان الجنس امر مبهم يحتاج
الى ان يضيف اليه الذهن الى آخره مما يؤكد هذه القاعدة وهي ان الماهيات
مجعولة م لان الاحتياج الى الزائد ليحصل ماهية عقلية خطأ ايضا س اي
كما ان كون الفصل علة للجنس في الخارج خطأ كما حررناه فالاحتياج الى
الفصل ليحصل امر عقلي خطأ ايضا م لان الجنس وان كان عاليا فهو
ماهية عقلية من غير ان يضاف اليه امر زائد فلا احتياج الى الزائد لتحصيل
ماهية عقلية لا امر خارجي س اي لما لم يكن الاحتياج الى الامر الزائد وهو
الفصل لاجل التعيين للذين قلنا ان كلا منهما خطأ كان الاحتياج الى
الزائد لتحصيل ماهية عقلية لا امر خارجي فاذا وجد امر خارجي لا بد ان يكون
له ماهية عقلية ولا يمكن ان يكون مجرد الجنس ماهية عقلية لذلك
الخارجي لما ذكر في المتن وهو قوله م بناء على ان الكلي يمتنع ان يوجد في
الخارج الا بانضمام مخصصات تشخصه فكل من هذه المخصصات المحمولة عرض بالنسبة
الى الجنس فالذي اوجب ان المدرك للكليات س وهو بمعنى الناطق
م ذاتي والمنتصب القامة عرضي ولا سبيل الى ان التركيب اعتباري حتى
ان اعتبر الانسان حيوانا منتصب القامة كان هذا ذاتيا س اي ليس
المراد بقولنا ان تركيب الانسان من الحيوان الناطق تركيب بمعنى ان اعتبار
العقل بمنزلة ان العقل يمكن له ان يخترع ماهية اعتبارية كالحيوان الابيض
مثلا فيصير الحيوان الابيض ماهية لهذه الماهية فتركيب الانسان
من الحيوان الناطق ليس كذلك بل الحيوان الناطق هو الماهية العقلية
للانسان اي الاجزاء العقلية هذان الامران دون منتصب القامة

ماهية اعتبارية كل من جزئيه وهو الحيوان والابيض اجزاء اعتبارية له

فالذي

فالذي اوجب هذا م ولا ان المتبوع ذاتي والتابع عرضي س كما ذهب
اليه صاحب القسطاس فانه ميز بين الذاتيات والعوارض بان المتبوع
ذاتي والتابع عرضي فان هذا لا يصلح ان يكون قاعدة كلية للتميز بين الذاتي
والعرضي لما ذكر في المتن وهو قوله م اذ لا تبعية بين الناطق والمنتصب
وكذا بين الناطق والكاتب وميز بين ثلث ان الانسان ماهية والرجل
والمرأة صنفان لان ما به الرجل رجل جزء الرجل كالفصل للانسان س
بناء على ما ذكر ان كل واحد من المخصصات كالفصل مثلا زائد بالنسبة الى الجنس
وان كان جزءا بالنسبة الى النوع فكذلك ما به الرجل رجل زائد بالنسبة
الى الانسان جزء بالنسبة الى الرجل فما الفرق بينهما حتى جعل الفصل جزءا وما به
الرجل رجل امرا عرضيا م فلا مخرج من هذه الاحوال الا باثبات خارجي فقد تقدم
س اي لا خلاص من هذه الاشكالات الا باثبات امر موجود في الخارج
بسيط فائض من الواحد المطلق يكون له تعلق باشخاص الانسان به يصير
الماهية ماهية م فكل مرتبة من الجنس العالي الى النوع ان قبل خصص بامر الهي
متنوع لها وكذا حقائق الموجودات س فيفيض امر الهي يصير متعلقه الجسم
ناميا ثم يفيض امر آخر يصير به الجسم النامي حيوانا ثم امر آخر يصير متعلقه انسانا
وكذا جميع حقائق الموجودات بان يفيض امر يصير به الحيوان فرسا
وكذا يفيض امر يتحقق به ماهية الذهب والمغناطيس وغيرهما فينتهي
ذلك الفيض الى النوع السافل م مسئلة الماهية اذا تحققت الجوهرية
مخصصات قاطعة للشركة فيتشخص بها فالتشخص صفة تميز موجودا عن كل ما عداه
هكذا في الصحائف اقول هذا يصدق على المشخصات وايضا يختص بالموجودات
فهو كون المفهوم بحيث يمتنع حمله على الكثرة قال في الصحائف هو ثبوتي اذ لو كان
عدميا فان كان عدم الاطلاق او عدم الانفكاك عنه يلزم الشركة في ذلك
فلا يتحقق الامتياز وان لم يكن فان وجد عدم الاطلاق بدون ذلك

العدم كان الشيء الواحد لا مطلقا ولا معينا وان وجد فيه العدم بدون
عدم الاطلاق فالشيء الواحد يكون مطلقا ومعينا اقول مطلق التعين
يكون عدميا وبالعدم الاطلاق وكل واحد منه اخص من ذلك فيلزم
الاشتراك في مطلقه لان التعين المخصوص فعدم الاطلاق يوجد بدون
ذلك التعين فلا يلزم كون الشيء لا مطلقا ولا معينا بل يكون لا مطلقا ولا معينا مطلق التعين
تعينا مخصوصا س توجيهه انه ان اراد بالتعين هو التعين المخصوص فانه
فان اراد مطلق التعين نختار انه ما ولعدم الاطلاق فيلزم الشركة في مطلق
التعين وهو غير مضر وان اراد التعين المخصوص نختار انه عدم يوجد عدم الاطلاق
بدونه وح لا يلزم كون الشيء لا مطلقا ولا معينا بل لا مطلقا ولا معينا بتعين
مخصوص ولا فساد فيه هذا م ثم هو غير موجود والا فله تعين آخر ويتسلسل
لان كل موجود له تعين زائد عليه س فان قلت لا نم ان كل موجود له تعين
زائد عليه كل موجود غير التعين له تعين زائد عليه ولا نم ان التعين كذلك
قلت التعين ان كان موجودا اشترك مع سائر التعينات في انه تعين
فلا بد من امر زائد على كونه تعينا تميزه عن سائر التعينات فعلم ان التعين
ايضا لو كان موجودا لا بد له من تعين آخر يميزه عن سائر التعينات و
هكذا نقول في التعين الآخر فيلزم التسلسل م وايضا كون الشيء بحيث لا يبقى
على غيره للعدم فيه مدخل فلا يكون وجوديا ولا موجودا وكون بعض
التعينات وجودية وبعضها عدمية كتعين زيد وتعين عدم جبل
من ياقوت في هذا البيت في هذه الساعة يمنع اندراجها تحت ماهية
كلية س فقوله وايضا كون الشيء هذا دليل على ان التعين ليس
امرا موجودا لان للعدم فيه مدخلا والعدم لا يكون موجودا
وايضا ليس امرا وجوديا والوجودي ما لا يكون في مفهومه سلب نعم
قوله وكون بعض التعينات وجودية هذا على تقدير تسليم ان بعض

التعينات يكون وجودية فانه لا شك ان بعضها عدمية كتعين عدم جبل من
ياقوت في هذا البيت في هذه الساعة فلا يكون مطلق التعين مندرجا
تحت ماهية حقيقية بل يكون اشتراك التعين بين كل من التعينات
اشتراكا لفظيا وان توهم ان التعين مشترك اشتراكا معنويا فاجاب
عن هذا بقوله م وقد مر ان العقل يقال له التعين امرا معنويا س اي مثل
هذا لا يوجب ان يكون الاشتراك معنويا وان يكون مندرجا تحت
ماهية حقيقية م تقسيم الموجود الا المكن بعدم قبل وجوده فقديم
وان كان في وقت وحدوث والقبلية الزمانية اي قبلية لا يجتمع القبل مع البعد
سواء كانت بالزمان المحقق او المقدر س فانا اذا قلنا ان الله تعالى كان
موجودا قبل خلق السموات فذلك القبلية بالزمان المقدر عندنا م
وتقديرا والقبلية بالذات عند الفلاسفة فالعالم عندهم قديم بالمعنى
الاول حادث بالثاني فالحدوث كون الشيء بحيث يكون وجوده بعد
عدمه وقيل الخروج من العدم الى الوجود س هذا ان تفسيران للحدوث
الزماني والاول احسن م مسئلة القديم الزماني لا يحتاج الى المؤثر
عندنا خلافا للفلاسفة لانه ان احتاج احتاج في حال البقاء ولا احتياج
اليه فيهما لما سبق ان الايجاد جعل الماهية ماهية فلما جعلت لا يحتاج
الى جعل آخر س هذه الحجة مبنية على القول بان الوجود عين الماهية والحجة
المبنية على ان الماهية ماهية والمؤثر يعطيها الوجود هي قوله م ولانه
في حال البقاء ان افاد الوجود الذي كان فتحصيل الحاصل او غيره مع بقائه
فافادة ما لا يحتاج اليه ومع زواله س اي افاد غير الوجود الذي كان
والحال ان الوجود الذي كان قد زال م فالموجود الذي كان قد عدم
س لان الوجود والتابع لما زال فالموجود التابع قد عدم ضرورة ان
ذلك الوجود وكان موجودا وجودا معينا فاذا زال الوجود المعين لم

يعني هذا الوجود هو الموجود السابق م فان قلت فالعالم بتمامه يعدم في كل
آن ثم يوجد وهذا محض سفسطة وايضا التاثير في القديم بالايجاب فكيف
يزول اثره وهو الوجود السابق فان قلت يعدم كونه في الزمان
السابق لانعدام ذلك الزمان قلت فالتاثير لا يكون الا في هذا الان رض
فما سواه لا تاثير فيه س اي ان كان المعدوم مجرد كونه في الزمان السابق
وهو تعلقه بالزمان السابق فما سواه يكون باقيا غير محتاج الى التاثير فوجوده
لا يكون محتاجا الى التاثير بعد الحدوث م فان قلت يفيض في كل آن وجود
يعقب عليه فاذا انقضى ذلك الآن تفيض وجود آخر كما تفيض الضوء
من الشمس قلت هذا انما يمكن في الاعراض السيالة بان يفنى العرض
الذي كان ثم يوجد عرض آخر لا في الجواهر اذ يلزم من زوال الوجود
الذي كان عدم تلك الجواهر فاذا ثبت هذا فالعالم يحتاج الى الموجد
ولا شيء من القديم يحتاج الى الموجد فلا يكون العالم قديما ولا ينتقض بصفات
الواجب فانها تحتاج مع قدمها لانها لا تحتاج الى الموجد اي الذي يعطي وجودا
مستقلا وحجتنا لم تنف الا هذا انما تحتاج الى الذات لتقوم به س
يعني ان ما ذكرنا ان القديم لا يحتاج الى الموجد لا ينتقض بصفات الله تعالى
فانها تحتاج الى الموجد مع انها قديمة وانما لا ينتقض لان صفات الله
تعالى لا تحتاج الى الموجد لان مرادنا بالموجد من يعطي وجودا مستقلا
والذات لا يعطي الصفة وجودا مستقلا اذ ليس للصفات وجود
مستقل اما عندنا فلان الصفات ليست غير الذات ولا عينها على ما
يأتي تفسيره فالصفة تحتاج الى الذات في قيامها بها لكونها ليست عين
الذات في العقل لا في وجودها الخارجي لكونها في الوجود الخارجي
ليست غيرها واما عند الفلاسفة والمعتزلة فلان الصفات
عين الذات واما عند من يقول ان الصفات مغايرة للذات فمعنى

الوجود

الوجود المستقل الوجود المنفصل عن الموصوف فوجود الصفة يكون
بعد وجود الموجود ولكن الصفة تحتاج الى الموصوف دائما في حال البقاء
يكون محتاجة الى الذات بخلاف الامر المنفصل كالذات مثلا فانها
في حال البقاء لا تحتاج القديم الى الموجد الى الفاعل وقوله وحجتنا لم تنف
الا هذا اي لم تنف الا احتياج القديم الى الموجد اي حجتنا دل على ان الامر
القديم المنفصل عن الواجب لا يكون محتاجا الى ما يفيد الوجود المنفصل عن
الواجب لكن لم يدل على ان الامر الغير المنفصل كصفات الواجب لا يكون
محتاجا الى الذات في قيامها بها م مسئلة الحادث غير مسبوق بمادة قديمة
خلافا للفلاسفة لان المادة ممكنة وقد مر ان كل ممكن حادث س
يجب ان يقيد قولنا كل ممكن بالمنفصل عن الواجب عند القائل بان صفات
الله تعالى امور ممكنة م قالوا كل حادث قبل وجوده كان ممكنا وامكانه
غير كونه مقدورا عليه لان هذا يعلل بذلك وهو امر وجودي وليس قائما
بنفسه فله موضوع س اي محل مقوم للحال م وهو ان كان حادثا
يتكلم فيه كما مر فيتسلسل فيكون قديما اقول لا نم ان الامكان وجودي
وان سلم فلا نم انه موجود خارجا بل هو من الامور العقلية ثم هذا
منقوض بجميع الممكنات المعدومة م مسئلة الحادث يحتاج الى المؤثر لكونه
حادثا لا لكونه ممكنا خلافا للفلاسفة بناء على ان الممكن المنفصل عن الواجب
الحس الى دث عندهم س انما قال هذا لان بعض المتكلمين كالامام
واتباعه قائلون بان علة الاحتياج الامكان مع ان الممكن المنفصل
عن الواجب مساو للحادث عندهم وانما قيد بالمنفصل عن الواجب
لانهم قائلون بان صفات الله تعالى قديمة مع انها ممكنة م لنا ان الى دث
ما كان معدوما تارة ثم موجودا اخرى فهذا بلا مرجح محال لانه رجحان
بلا مرجح فانه اذا حدث امر بادر جميع الاوهام الى ان فاعلا فلا بد

حيث العلية بينهما وليس الاحتياج علة للحدوث وليسا معلولي علة
هي الامكان لانه اعم من الحدوث فلا يكون علة له بقي ان الحدوث علة
للاحتياج بلا توسط الامكان س اي لا بد من العلية بين الحدوث وبين
ان لذلك الحادث فاعلا وهو احتياجه الى الفاعل لانه لولا العلية بينهما لا
يحكم العقل بثبوت الاحتياج على تقدير الحدوث فلا يخلو اما ان كان الحدوث
علة للاحتياج او بالعكس او كل منهما معلول علة واحدة هي الامكان ولا
سبيل الى الثاني وهو ان يكون الاحتياج علة للحدوث لان العقل
يابى ذلك بل يحكم بانه انما يحتاج لانه حادث لئلا يلزم الرجحان بلا مرجح
ولا الى الثالث وهو انهما معلولا علة هي الامكان لان الامكان لا يوجب
الحدوث اي الوجود بعد العدم ولم يذكر القسم الآخر وهو ان يكونا معلولي
علة واحدة هي غير الامكان لان المدعى ان التوسط بين الاحتياج والحدوث
ليس للامكان فاما غير الامكان فليس متوسطا وايضا لا نزاع لاحد في ذلك
فبقي ان الحدوث علة للاحتياج بلا توسط للامكان لانه لا يمكن ان يكون
علة بتوسط الامكان م لان المبادرة بديهية واحتياج الممكن نظري
اما باثبات تساوي الطرفين او باثبات الاحتياج في الاقسام الثلثة
س اي مبادرة الذهن الى ان الحادث يحتاج الى الفاعل بديهية فلا يكون
بتوسط امر نظري وهو احتياج الممكن الى المؤثر وانما كان هذا نظريا لدليلين
آ انه يتوقف على احد الامرين وهو اما اثبات ان الممكن يتساوى وجوده
وعدمه بالنسبة الى ذاته واما اثبات ان الممكن محتاج الى المؤثر في اقسام
الثلثة وهي ان يكون الوجود والعدم متساويين او الوجود راجح لكن بحيث
لم يصل الى الامتناع وكل واحد من الامرين نظري ب قوله على الوجوب او العدم
راجح بحيث لم يصل م وايضا احتياج الممكن اعم من حال الحدوث والبقاء
وبداهته غير ثابتة س لان الممكن في حال البقاء غير محتاج الى المؤثر عندنا وقد

اقتنا البرهان

اقتنا البرهان على هذا م فلا يتوقف البديهي عليه س واعلم ان البرهان المذكور
يمكن ايراده على طريق موجز وهو انه اذا حدث امر تبادر الذهن الى ان
لا بد له من فاعل بناء على انه حادث لئلا يلزم الرجحان بلا مرجح فثبت ان الحدوث
علة الاحتياج ولا يمكن ان يكون علة بتوسط الامكان كما هو عند الحكماء
لان البديهي لا يحتاج الى النظري م لهم ان ما يحمل على الاعم والاخص حمله على
الاعم بالذات وعلى الاخص بالعرض س هذا دليل اورده الامام فخر الدين
في شرح الاشارات فقال في المتن م وهو ضعيف جدا اذ يجوز الحمل على
الاعم بسبب الاخص وكونه محمولا على طبيعة الاعم عين محل النزاع وقد ابطلناه
س يعني ان اراد بحمله على الاعم ان يكون محمولا عليه في ضمن ان يكون محمولا على
طبيعة فلا نم ان حمله على الاعم يكون بالذات وعلى الاخص بالعرض لجواز ان يكون
محمولا على الاعم بسبب الاخص كما ان الضاحك محمول على الحيوان بسبب الانسان
وان اراد ان يكون محمولا على طبيعة الاعم فهو عين محل النزاع يعني قولنا ان
الممكن محتاج الى العلة يعني ان الممكن من حيث انه ممكن يحتاج الى العلة فهذا
عين المتنازع فيه فنحن نسلم ان الشيء اذا كان محمولا على طبيعة الاعم وعلى الاخص
فحمله على الاعم يكون بالذات وعلى الاخص بالعرض لكن لا نم ان الاحتياج
محمول على طبيعة الاعم م وعند بعض اصحابنا لانه ممكن مع ان الممكن المذكور
س اي المنفصل عن الواجب م ساو للحادث عندهم لانه ثبت ان لا
علة الاحتياج نعم هو س اي الاحتياج م بعد الايجاد بعد الوجود بعد الحدوث
لانه كيفية للوجود فلا يكون هو علة للاحتياج اقول الاحتياج الذي
قبل الوجود وهو عدمي معناه انه يمتنع ان يوجد بدون العلة فلا يعلل
والذي بعد الوجود وهو تعلقه بالعلة لا نسلم تقدمه على الحدوث
س حاصله ان الاحتياج يطلق على امرين احدهما عدمي وهو الذي قبل
الوجود ومعناه امتناع وجود الشيء بدون وجود شيء آخر يسبقه

فهذا الاحتياج عبارة عن عدم اثر الفاعل وجودي وهو التعلق الذي
يكون بين الشيء وبين شيء ليس فيه كتعلق الضوء بالشمس فان اريد بالاحتياج
الامر الاول فلا نم انه معلل بما نايةٌ الا للاعدام لا للعلل وان اريد الامر الثاني
فهو متاخر عن الحدوث فلا نم امتناع كون الحدوث علة له وهكذا يجب
ان يتصور الملازمة بين الامرين فانها قبل الوجود امر عدمي وهو امتناع
تحقق الشيء بدون شيء آخر وبعد الوجود امر وجودي وهو تعلق وارتباط
بين اللازم والملزوم فاحفظ هذا فانه مزلة الاقدام م نعم المشهور ان
ما يتصور ان اقتضى ذاته الوجود فواجب او العدم فممتنع او لا فممكن الا
لكنا لا نقول بهذا لان الوجود عندنا زائد على الذات خصوصا في الواجب
ولا ذات للمعدوم لاسيما الممتنع فكيف يقتضي وان قيل المفهوم اذا تصور
حقيقته مع قطع النظر عن الغير فاما ان يحكم بوجوده او عدمه او لا فواجب
او ممتنع او ممكن فهذا في الواجب صعب س لانا لا نتصور حقيقة الواجب
ممتنع م بل المعتبر فيه انه كذا في نفسه س اي المعتبر في الواجب انه اذا تصور
حقيقته يحكم العقل بوجوبه م بل نقول المفهوم ان كان له حقيقة يجب
ان يتحقق بلا مدخل للغير فهو واجب والا فان وجب عدمه لنفس المفهوم
فممتنع والا فممكن وبكل يسمى بالذات س اي الاول يسمى واجبا بالذات
والثاني ممتنعا بالذات والثالث ممكنا بالذات ولا يرد ما ذكر و
هو ان الوجود عندنا زائد على الذات ولا ذات للممتنع لان المعاني لا يراعى
في التسمية م فالممكن بالذات واجب او ممتنع بالغير لانه ان وجد علته
الموجبة وجب وجوده لان التخلف عن الموجبة محال وان لم يوجد امتنع
اذ بالنظر اليه وبعض علته ... ان وجد ان ساوى طرفاه او
يرجح عدمه فوجوده بلا مرجح رجحان احد المتساويين والمرجوح بلا مرجح
وان يرجح وجوده رجحانا لا يوجب الوجوب امكن عدمه فيمكن ان يوجد

مع انه في نفسه كيف يجب
تحققه وليس المعتبر في الواجب

تارة ويعدم اخرى مع ذلك الرجحان في الحالين وهو محال اخر وهو
رجحان بلا مرجح س اي ان لم يوجد العلة الموجبة بتمامه فقد اثبتها في الباب
انه وجد بعضها ومع ذلك وجود المعلول ممتنع لانه بالنظر الى نفس المعلول
والى بعض علته الموجبة ان وجد لا يخ اما ان يتساوى طرفا الوجود
والعدم فح يمتنع الوجود لانه رجحان احد المتساويين بلا مرجح وتعارض
بان العدم يمتنع لانه رجحان احدهما ويلزم بلا مرجح لان بديهة العقل
يحكم بان احد المتساويين لا يوجد بلا مرجح ولا يحكم بانه لا يعدم بل يحكم بانه
يعدم واما ان يترجح العدم فامتناع وجوده اولى واما ان يترجح وجوده
رجحانا لا يوجب الوجود وامكن عدمه فيمكن ان يوجد تارة ويعدم اخرى
اذ لولا ذلك يجب وجوده او عدمه دائما لكن وجوده تارة وعدمه
اخرى مع ذلك الرجحان في الحالين محال لانه رجحان بلا مرجح م فثبت
احتياج الممكن الى المؤثر في الاحوال الثلث س اي تساوي الطرفين
ورجحان العدم بحيث لا يوجب الامتناع ورجحان الوجود بحيث
لا يوجب الوجوب س اعلم ان بعض الافاضل م جوز وقوع تساوي
الطرفين بالنظر الى نفسه اذ اثباته صعب س اعلم ان بعض الافاضل
اثبت تساوي طرفي الممكن بالنسبة الى ذات الممكن بادلة واهية
م والظاهر انه ليس كذلك لان الممكن المركب من مائة جزء ان كان
كذا فالمركب من عشرة منها اقرب الى الوجود والمركب من الف ابعد
ثم لما تبين ان الممكن لا يوجد الا وان يجب قيل انه محفوف بوجوبين
سابق س اي على الوجود سبقا ذاتيا لا زمانيا م وهو ما افاده
المؤثر ولاحق وهو بشرط المحمول س وهو الوجوب الذي افاده الوجود
فان الشيء ما دام موجودا يجب وجوده في زمان الوجود دليلا لاجتماع
الوجود والعدم م فان قيل ان لم يوجد العلة التامة فلا وجوب

وان وجدت فهو معلولها فيكون خارجا عنها فلم يسبق الوجود سبقا
زمانيا ولا سبق احتياج بل هما يتقارنان س لان الوجوب لما كان
معلول العلة التامة كان خارجا عنها والشيء لا يحتاج الى شيء خارج عن
العلة التامة لانها عبارة عن جميع ما يحتاج اليه الشيء فلا يكون الوجوب
سابقا على الوجود سبق الاحتياج ولا سبقا على الوجود سبق زمانيا
وفاظاهر ان الوجوب والوجود متقارنان بلا احتياج احدهما الى الآخر م قلنا
الوجوب بالعلة الموجبة اى جملة ما يتوقف عليه الشيء وهو جميع ما يحتاج
اليه من الامور الخارجة او بعضها الذي يجب به باقيها والوجود بالتامة
وهي الى الاجزاء ولا يتوقف عليها س اى الاجزاء محتاج اليها بمعنى ان
الشيء لا يوجد بدون اجزائه وليست موقوفا عليها بمعنى ان جميع ما
يحتاج اليه من الامور الخارجة يكون موجودة ومع ذلك لا يكون الشيء موجودا
لتوقفه على الاجزاء فان ذلك محال م اذ لو توقف على جزء فهو ان توقف
على جزء آخر دار او تسلسل وان توقف على خارج لم يكن المفروض جميع الخا
او بعضا يجب به باقيها س فالحاصل انه اذا وجد جميع ما يتوقف عليه من الامور
الخارجة او بعض يجب به باقي الامور الخارجة فيجب ان يوجد جميع
اجزاء الشيء فلا يكون الشيء متوقفا على الاجزاء اى معدوما بعدم بعض
اجزائه م فالوجوب سابق على الوجود س فان الوجوب معلول العلة
الموجبة السابقة على العلة التامة والوجوب لاجل العلة التامة لان
الوجود محتاج الى الوجوب فان الشيء لا يوجد الا وان يجب فهذا
الاشكال وجوابه مما تفردت به ولا يخفى نفاستهما م بتنبيه الوجوب
بالذات هو تحقق الحقيقة في نفسها بحيث تتنزه عن قابلية العدم فليس
امرا زائدا على الذات ولا اعتباريا ولا عدميا لانه يؤكد الوجود ويفيد نفي
قابلية العدم يؤكد مع انه عدمي س قال صاحب الصحايف نفي قابلية العدم

رجة

جميع ما يحتاج اليه من الخارجة والداخلة فالشيء يحتاج م

يؤكد

يؤكد الوجود مع انه عدمي فيقال في المتن م والحق ان هذا ليس
عدميا وان كان كذا في اللفظ فان صدق العدم على نفي ء
لا يوجب البعد عن العدم س نفي قابلية العدم هو بعينه معنى
الوجوب على ما فسرناه وهو قوله تحقق الحقيقة في نفسها
بحيث تتنزه عن قابلية العدم ولا اعتبار للفظ فانه اذا قيل
الوجود بعدم العدم لا يصير الوجود عدميا وقابلية العدم هي العدم
بالقوة ونفي العدم بالقوة هو غاية التوغل في الوجود م والامكان
ليس امرا موجودا لصدقه على المعدوم وقد عرفت ان معناه
ان العقل لا يحكم بالوجود ولا بالعدم والامتناع هو التوغل في العدم مسئلة
نفي شيئية المعدوم يبطل العلية واللزوم في المعدومات الا على
تقدير الوجود وفي الاعدام رأسا س اى لما لم يكن المعدوم شيئا
فهذا المعنى ابطل العلية واللزوم في المعدومات الا على تقدير الوجود
وابطل العلية واللزوم في الاعدام اصلا ورأسا فالعلية معنى مصدرية
امر الامر آخر فهي لا يكون بين المعدومات الا على تقدير الوجود ولا يكون
في الاعدام اصلا واما اللزوم فقد تقدم في مسئلة ان الحادث
يحتاج الى المؤثر لكونه حادثا ان اللزوم يطلق على امر وجودي
فاللزوم بالمعنى الوجودي لا يكون بين المعدومات الا على تقدير
الوجود ولا يكون بين الاعدام اصلا م فالقول بان عدم كل
ممكن يحتاج الى العلة وهي عدم علة وجوده باطل س ولما بين
ان العدم لا يعلل بعلل بناء على ان المعدوم ليس بشيء اورد برهانا
يدل على ان العدم السابق لا يعلل م ومما يؤكده ان العدم
السابق لزيد الحادث لو احتاج الى عدم علة وجوده لاحتاج
عدم العدم الى عدم علة وجوده ثم وثم الى غير النهاية لان كلا من

عدمي وعلى اراده

بعض الاعدام ممكن اذ لو كان شيء منها واجباً او ممتنعاً لدام وجود
زيد او عدمه فاعدام تلك العلل التي لا يتناهى مجتمعة قبل وجود
زيد او عدمه فلا يوجد زيد ابداً لا وان يرتفع جميعها فيحدث العلل التي
لا يتناهى دفعة مرتبة وهو محال مسئلة الامكان الذاتي لا يزول لئلا
يلزم الانقلاب فيجوز اعادة المعدوم خلافاً للفلاسفة وقال البعض
يمتنع بجميع عوارضه ولا نزاع في هذا وانما قيدوا به تسهيلاً لاقامة
البرهان وتقريباً لدعوى الامكان بل التزامه في امكانه بعوارض لها
مدخل في هويته اي متشخصات يقول العاقل بها انا س فان الرجل العاقل
يقول في زمان شيخوخته انا فعلت كذا في الصبي مع العلم بان تغيره من الصبي
الى الشيخوخة لا يقدح في هويته م فان من العوارض سبقه على العدم
اللاحق ومن عوارض الانسان الولادة ولم يقل احد بعوده كذلك
وادلتهم تدل على انكارهم مطلقاً س اي ادلة الفلاسفة وهي التي سيأتي
يدل على انكارهم مطلقاً لانهم ينكرون العود بجميع العوارض م لنا انه
تعالى عالم بماهيته وتشخصه فان صورته الشخصية حاضرة عنده وان كان
مركباً فهو عالم بجميع اجزائه وعوارضه التي هو بها هو اذ لولا هذا العلم
امتنع الخلق ثم زوال العلم محال اذا عدم المخلوق فيمكن اعادته بان صح
صورته في البسيط وبها مع جميع اجزائه في المركب على ان اجزاءه
لم يعدم عندكم بل كساها واهب الصور صورة اخرى فيمكن ان
يكسوها تلك الصورة فعليك ان تنظر الى خط مكتوب على حافة اوراق
الكتاب بالجلد كيف يعدم بتقليب الاوراق ويعود بضمها فذلك
بالنسبة الى علمه وقدرته اسهل من هذا بالنسبة الى علمنا وقدرتنا
فاضحى ما قالوا انه لم يبق له ماهية ولا هوية فكيف يحكم بصحة الوجود
فان التصور كاف للحكم س اي لا يشترط لصحة الحكم على الشيء وجوده وثبوته

وهويته بل التصور كاف لصحة الحكم م وان ارادوا انه كيف يشار
الى المعدوم فلا يعلم انه هو الذي كان معدوماً على ما قرر في التجريد فجوابه
انه يعلم من بعيد لعلمه بالمعدومات بحضور صورتها عنده وايضاً الموجد ابتداءً
انما يوجد ما صورته الشخصية حاضرة عنده فيقال بعد الوجود وهذا بعينه
المعدوم الذي اراد ايجاده س اي كذلك هنا يقال بعد الاعادة هذا
بعينه المعدوم الذي اراد اعادته م وما قيل تخلل العدم بين الشيء ونفسه
غير معقول استبعاد ساقط والخط المذكور س اي كخطوط المكتوب على حافة الكتاب
المجلد م يدل على انه معقول ومن سفسطات الاوهام ما قيل لو صح عوده لصح
عود مثله فلم يبق الامتياز كذا في الصحائف وكما في شرح التجريد فهكذا لو صح اعادته
لصح ان يوجد مثله وقت الاعادة فلم يبق فرق بين المعاد ومثله الا بان
المعاد هو الذي عدم والمثل ليس هو الذي عدم فيلزم الاشارة الى المعدوم
فاجيب في الصحائف بانه ان اريد بالمثل المساوي في الماهية فلا نسلم عدم الامتياز
او في جميع اللوازم فلا نسلم امكانه وانا انه يلزم على ان هذا لم ينشأ من صحة العود فتورده على
على الوجود الاول ثم امكان المثل لا يوجب عدم الامتياز بل امكانه مع وجوده
فوجود تشخص مثل زيد بحيث لا يميز بينهما ان كان ممكناً مع ذلك هو غير موجود
فلا اشتباه وان كان ممتنعاً امتنعه على تقدير صحة العود وهذا مردود قال في
النظر س اي اذا ادعى العقل الملازمة بين الشيئين ثم ينفي اللازم بدليل
فللمستدل ان يمنع الملازمة بعين ذلك الدليل لانه يدل على نفي اللازم
على تقدير وجود الملزوم م ثم لا نسلم عدم الامتياز بل يمتاز بتميز من اعادة
عنه وايضاً عدم الامتياز لا يوجب الامتناع فلا نسلم عدم الامتياز الا
بما ذكر س اي لا نسلم ان المعاد لا يمتاز عن المثل الا بان المعاد هو الذي
عدم المثل ليس هو الذي عدم م بل يمتاز بانه الذي كان وهذا هو الذي
لم يكن س اي اذا كان المعاد هو الذي كان لا يلزم الاشارة الى المعدوم

م فان قلت لو صح ان كان هذا الوجود غير الاول لا يكون هذا الموجود
عين ذلك وان كان عينه كان الشيء الواحد مبتدا ومعادا قلت ان تغير
الوجود بتغير الازمنة يختاره غيره ولا يلزم نقض الموجود س فان الازمنة
تتغير ومع ذلك زيد الموجود في الزمان الثاني هو بعينه زيد الموجود في الزمان
الاول لان المشخصات التي يقال لها انا لم تتغير م وان لم يتغير يختاره
عينه س اي ان لم يتغير الوجود بتغير الازمنة نختار ان هذا الموجود عين
الاول م ولا يلزم كونه مبتدا ومعادا وانما يلزم ان لو كان الزمان
واحدا س اي انما يلزم على تقدير كون هذا الموجود عين الاول كونه
مبتدا ومعادا معا لو كان الزمان واحدا اما لو لم يكن الزمان واحدا
لا يلزم معنا فالمبتدا هو هذا الموجود في الزمان الاول والمعاد هو
عينه لكن في الزمان الثاني م تعديل في مباحث الواجب
تعالى وتقدس الواجب بالذات موجود والا فكل موجود يحتاج الى مؤثر
فهو س اي المؤثر م ان احتاج الى مؤثر دار فيتقدم الشيء على نفسه
وهو محال او الى غيره وهلم جرا التسلسل فيوجد سلسلة من احاد مرتبة
موجودة دفعة بلا مبدا وهو محال ايضا لانه لو وجدت لكان لكل فرد
بحيث يوجد فوقه جملة غير متناهية لا يكون هو منها ثم كلية ان اريد س
وهو قولنا لكان لكل فرد بحيث يوجد فوقه جملة غير متناهية البدلية
ان يكون الحكم ثابتا لكل واحد واحد على سبيل البدل نحو كل انسان يشبع
بهذا الخبز والكلية الشمولية ان يكون الحكم ثابتا لكل واحد واحد لا على
سبيل البدل بل مع ثبوته لكل فرد اخر ولا يراد بها الثبوت للمجموع من حيث
المجموع فانها قد تصدق بدونه نحو كل واحد من افراد العشرة غير
العشرة م اذ لو فرد وجد هو بتلك الصفة س اي بحيث يوجد فوقه
جملة غير متناهية ليس هو منها م فعند وجود افراد تحته بتلك الصفة

لا يكون هو منها ثم ليست بدلية
بل هي شمولية حتى الكلية

ان زالت

ان زالت س اي الصفة المذكورة م عن الوحدات بل يلزم المبدا فلا
يزول ابدا عن شيء من الافراد س هذا دليل على ان الكلية ليست بدلية
فان كل واحد من الافراد موصوف بانه وجد فوقه جملة غير متناهية
ليس هو منها فاذا وجدت تحت كل واحد افراد اخر بتلك الصفة
لا يمكن ان يزول تلك الصفة عن الوحدات بل اذ لو زالت يلزم
التناهي فكل فرد موجود موصوف بتلك الصفة مع ان الافراد
الاخر موصوفة ايضا بتلك الصفة من غير زوال تلك الصفة عن شيء
من الافراد فيكون الكلية شمولية لا بدلية م فاذا اجتمعت الافراد
دفعة في وقت معين على وجه لا يخرج فرد من السلسلة اجتمعت تلك الصفات
س وهي ان كل فرد بحيث يوجد فوقه جملة غير متناهية لا يكون هذا الفرد
منها م وكل منها يجب ان يوجد بدون موصوفه جملة بلا مبدا لجميع
الصفات الحاصلة دفعة اوجب ان يوجد بدون شيء من موصوفاتها وهي
الافراد جملة بلا مبدا فيلزم الكل بدون شيء من الاجزاء وبعبارة اخرى س
هذا البرهان قريب في المعنى بما ذكره لكنه معبر بعبارة اخرى وهي م لو وجدت سلسلة
كما ذكر صدق لا شيء من الافراد المعينة بشرط الوجود ما يطلق عليه انه جملة
غير متناهية من غير ان يشترط معه معين اخر لان كل معين وجد فهو بحيث
لو انقطع فعلى تقدير انقطاعه ان شرط وجود معين اخر يلزم التناهي وهكذا
الى العود الاخير فيلزم المطلق بدون شيء من المعينات س اي لو وجد سلسلة
من احاد مرتبة موجودة دفعة بلا مبدا صدق لا شيء من الافراد المعينة
بشرط الوجود ما يطلق عليه انه جملة غير متناهية اذ لو كان شيء من المعينات
شرطا يلزم التناهي وانما قال الوجود ما يطلق عليه انه جملة غير متناهية
لانه لكل معين شرط الوجود الجملة الغير المتناهية وهي الجملة التي يكون
ذلك المعين من افراده لكن لكل معين ما يطلق عليه انه بحيث يوجد بدونه

ما يطلق عليه انه جملة غير متناهية ثم كلية هذه السلسلة وهي لا شيء الى آخره
شموليته لا بدليته اي لا يكون شيء من المعينات مشركا فيه مع عدم شرطية
هذا المعين لا يكون معين آخر شرطا اذ لو كان يلزم التناهي فلو انقطع
عن السلسلة فرد معين يوجد بدونه ما يطلق عليه انه جملة غير متناهية
ثم على تقدير انقطاعه ان انقطع فرد آخر وهكذا وهكذا على تقدير انقطاع
ان انقطع فرد الى ان لا يبقى شيء من المعينات يجب ان يبقى ما يطلق عليه انه جملة
غير متناهية فيلزم الكلي بدون شيء من الجزئيات وهو محال ثم هذا البرهان
بالعبارتين بالنسبة الى الافراطي وهو قطعي عظيم الشان ولم يذكره
المتقدمين والمتأخرين بالقوة م برهان آخر كل افراد وجدت
خارجا متناهية اذ يصدق عليها الآحاد المجتمعة والعدد ومقول عليها س
اي يعلمه فوفاق العدد وهو القدر المنفصل وهو مقدار المنفصل قائم بالمعدود
او هو عرض والمعدود محله م ثم اذا زيد عليها فرد او نقص يقال عدد
الاول زائد على عدد وهذا ناقص عن عدد ذلك بواحد فكل منهما عدد معين
س متميز عن الآخر فكما ان المائة وتلك المائة تشخصها والآحاد معدوماتها
م وكل عدد معين فوقه فيه احدهما واحد ليس دونه واحد من الآخر
واحد ليس تحته واحد من ذلك العدد وذ لولاه س اي لولا الطرف
الآخر م لا يتميز عن عدد تحته لان بقية الافراد مشتركة ولولا انه نهايته لا
يتميز عن الابد س كالمائة فانها يتميز عن تسعة وتسعين بالواحد الذي
ليس فوقه واحد آخر من العدد الذي هو مائة اذ لولا هذا الواحد لا يتميز
عن تسعة وتسعين لان غير هذا الواحد مشترك بين تسعة وتسعين
وبين المائة فانه يتميز بالواحد الزائد على تسعة وتسعين ولولا ان هذا
الواحد الزائد نهاية المائة لا يتميز عن مائة بواحد فاذا عرفت هذا الحكم
في العدد المتناهي فكذلك في غير المتناهي ضرورة تميزه عن الزائد والناقص

على اثبات الواجب تعالى وتقدس برهان مشهور بانه الكوارح

فاذا كان

فاذا كان له طرفان فهو متناه لكونه محصورا بين حاصرين فكل افراد في
الخارج فهي متناهية ونا منفرد بهذين البرهانين واما البرهان المشهور
فمنها لو وجدت سلسلة من علل ومعلولات لا ابتداء لها فان كان لمجموعها
وجود زائد على وجودات الافراد باسرها فله علة تامة وهي الافراد باسرها
وان لم يكن فالسلسلة هي نفس الافراد باسرها فلها على التقديرين علة
تامة وهي لا يكون نفسها ولا داخلا فيها لان كل بعض فرض فعلته اولى
ولا خارجا بعينه علة لنفسه ولعلته ولا خارجة لان السلسلة فرضت
مشتملة على جميع ما يحتاج اليه اقول معنى ان للافراد باسرها علة ان لهذا
الفرد علة ولذلك علة فالعلة التامة للفرد الاخير جميع ما فوقه فهذه الجملة
ان كان لها وجود زائد على الافراد باسرها في علتها وان لم يكن فمعناه ما ذكر فكل فرد
علته جميع ما فوقه وهكذا س اعلم ان الجملة المركبة ثم اقسام احدها ان لا
يحصل للجملة هيئة اجتماعية فوجود الجملة هي وجودات الاجزاء واما ان يحصل
لها هيئة اجتماعية ثم وجود الجملة زائد على وجودات الاجزاء كالعشرة
وهذا على قسمين اما ان لا يحصل بعد الاجتماع شيء آخر هو مبدأ الفعل
كالمزاج واما ان يحصل كالبيت والان اذا عرفت هذا فالجملة اي جملة
من جميع الممكنات ان كان لها وجود زائد على وجودات الافراد باسرها
فللجملة علة تامة وهي الافراد وان لم يكن لها وجود زائد فالجملة هي
نفس الافراد باسرها وعلى التقديرين للافراد باسرها علة تامة وهي
ليست نفس المجموع ولا داخلة ولا خارجة كما في المتن فاجاب بان
معنى قوله للافراد علة تامة ان لهذا الفرد علة تامة وهي جميع ما فوقه
ولذلك الفرد علة تامة وهي جميع ما فوقه فحصل الجواب على التقديرين
تقدير ان يكون للمجموع وجود زائد وتقدير ان لا يكون اما على التقدير الاول
فلانه لا يكون العلة التامة للمجموع الافراد باسرها ولا يلزم كونها

الشيء علة لنفسه ثم للافراد بأسرها علة تامة بمعنى ان لهذا الفرد علة تامة
وهي جميع ما فوقه واما على التقدير الثاني فلان الجملة نفس الافراد بأسرها
فللافراد بأسرها علة تامة بمعنى ان للفرد الاخير وهي جميع ما فوقه ثم
للفرد الذي فوق الاخير علة تامة وهي جميع ما فوقه وهلم جرا فلا يتم
البرهان فقوله وان لم يكن ممنوعا هاذكرا اى ان لم يكن للمجموع وجود
زائد ممنوع فوران له لن علة ان لهذا الفرد علة ولذلك علة م
ومنها ان كل علة مع معلولاتها متاخرة عن علة فكل جملة مسبوقة
بعلة فالجميع مسبوق بعلة والا لم يكن البعض مسبوقا والمعذر
خلافه فالقول الجميع مسبوق بمعنى ان هذا مسبوق بواحد وذلك
مسبوق بآخر لا ان المجموع مسبوق بواحد سابق على الجميع لان هذا
غير لازم لتلك المقدمات بل ينافيها س لان اللازم من تلك المقدمات
ان يكون هذه الجملة مسبوقة بواحد وتلك الجملة مسبوقة بواحد آخر
وهكذا فتعدد الاحادات لتعدد الجمل كان لان حال تلك المقدمات
تكون الفرد السابق على الجميع واحدا يكون منافيا لتلك المقدمات
م ومنها برهان التطبيق وهو انه لو وجدت سلسلة كذلك لامكن
وجود جملة ناقصة عنها بعشرة موضوعة هذه على تلك بحيث يقع
كل فرد من هذه على فرد من تلك ابتداء ومن جانب المعلول الاخير فان لم
ينقطع هذه على شيء من افراد تلك ساوى الزائد والناقص
وان انقطعت فهي متناهية فكذا تلك الزائد بعشرة ومنع
امكان الانطباق والتساوي على تقدير عدم الانقطاع والاول
ضعيف والثاني محل بحث س الامام نجم الدين الكاتبي فقد منع امكان
الانطباق بامور واقعية كعدم قدرة العقل على التطبيق لامتناع
الضبط ونحو ذلك ولا خفاء في امكانه وقيل الحق لا نم ان الناقص

علة تامة

لو لم ينقطع

لو لم ينقطع على شيء من الزائد يلزم التساوي ثم لا يجوز ان لا ينقطع على شيء
من الزائد لان الانقطاع من خواص التناهي ومع ذلك لا يكون لـ
فان الجملة الغير المتناهية يمكن ان يكون اقل من جملة اخرى غير متناهية مع
ان الاول لا ينقطع على شيء من الثانية كمقدورات الله تعالى فانها اقل
من معلوماته لان الاولى مخصوصة بالممكنات والثانية يشتمل الممكنات
ومع ذلك كل واحدة منهما غير متناهية لا ينقطع عدد احديهما على شيء
من عدد الاخرى ويمكن ان يجاب عن هذا بان معلومات الله تعالى ومقدوراته
كل منهما جملة غير متناهية لكن غير مرتبة وبحثنا في المرتبة فيقال على عدد الجملة
انا اردنا المعلومات والمقدورات سندا للمنع تبرعا ولا بحث على السند
فتركنا السند فعليكم البرهان على انه لو لم ينقطع لزم التساوي على انا فرضنا
غير متناهيين وغير متساويين فلا ينقطع احديهما على شيء من الاخرى مع
عدم التساوي م ومنها انه لا يكون بين المعلول الاخير وبين كل فرد
جملة غير متناهية لكونها محصورة بين حاصرين فالكل متناه لانه بين
فردين ومنع هذا س اى منع ان الكل واقع بين فردين وانما يكون
كذلك لو كان الكل متناهيا فانا فرضناه بحيث لا يكون له في جانب
المبداء طرف فكيف يكون واقعا بين فردين م تنبيه اعلم
ان التسلسل يمتنع في الموجودات دفعة المرتبة سواء كان في طرف
المبداء او لا تجز بنيا الاول وبراهينهم سوى التطبيقي يدل على الثم
الاول س اى على امتناع التسلسل في طرف المبداء م وهو س اى التطبيقي
م على كليهما وكذا عندنا س اى التسلسل ممتنع عند المتكلمين م في الموجودات
دفعة وهي غير مرتبة كالنفوس البشرية فهي متناهية خلافا للفلاسفة
فانه لا بداية لخلق الآن عندهم فالنفوس وجدت بلا ابتداء ثم
هي لا تفنى فالافراد التي قد وجدت مجتمعة لكن بلا ترتيب وكذا عندنا

وباله

رانه

بها

ش اى التسلسل ممتنع عندنا م فى طرف المبداء وان لم يكن موجودة دفعة سواء
كانت مرتبة اولا كالازمنة الماضية والآنات التى عدمت كلها او بعضها
خلافا للفلاسفة ش فان عندهم الازمنة الماضية غير متناهية فى طرف المبداء
اى قبل كل زمان كان زمان لكن الازمنة غير موجودة دفعة وهى مرتبة و
عندنا لم يكن قبل كل زمان بل لوجود الزمان بداية والآنات الذى عدمت
كلها او بعضها نظير الافراد الغير الموجودة دفعة الغير المرتبة ولها بداية عندنا
خلافا للفلاسفة م لهم ان التطبيق يدل على امتناع ما ذكرنا فقط ش اى
الموجودة دفعة المرتبة فالادلة الدالة على القدم سالمة عن معارضة
البرهان التطبيقى بدل على الامكان م قلت بل على الكل لان ما يحدث
من النفوس البشرية فى كل يوم عدد متناه وجميعها مرتبة باعتبار وجود
عدد متناه فى هذا اليوم وكذا فى امس وهلم جرا فيتمشى التطبيق ش اعلم
ان النفوس البشرية متناهية عندنا ولوجودها مبداء ولو سلم انها لا بداية
لها كما عند الفلاسفة فالبرهان التطبيقى يدل على تناهيها ايضا لانها
افراد مرتبة موجودة دفعة وانما قلت انها مرتبة لان الازمنة مرتبة كاليوم
وامس واول من امس الى غير النهاية وفى كل يوم قد وجدت جملة متناهية
كالمائة او الف ونحوهما وكل ما وجد لم يعدم فنبرهن على عدد الجمل المرتبة
بالتطبيق ثم كل جملة مركبة من افراد متناهية فالكل متناه فيتمشى البرهان
التطبيقى م ثم يبرهن على تناهى الايام الماضية بتطبيق النفوس الحادثة
فيها عليها ش لما بين ان التطبيق يتمشى فى الافراد الموجودة دفعة المرتبة
كالنفوس الناطقة اراد ان يبين انه يتمشى فى الافراد الموجودة دفعة
كالازمنة الماضية بتطبيق النفوس تناهيها بالتطبيق ثم فى كل يوم قد
وجد جملة متناهية من النفوس فعدد الايام كعدد تلك الجمل وعدد
الجمل متناه فعدد الايام ايضا متناه م وايضا ما وجد وان كان غير مرتب

فعدده

فعدده مرتب ترتيبا طبيعيا والمعدود وان فنى فعدده ثابت
فى اللوح او العقل ش هذا دليل آخر على ان التطبيق يدل ايضا على امتناع
التسلسل فى الموجودات دفعة الغير المرتبة وفى المرتبة الغير الموجودة دفعة
م وبرهاننا ان نقول ش وهو قوله كل افراد وجدت خارجا متناهية الى
آخره م فاذا ثبت تناهيه تناهى ما وجد وان كان غير مرتب الى آخره م واما
لا فى طرف المبداء فما لا يوجد دفعة واقع اتفاقا بمعنى ان عدده لا تقف
على حد بل كل ما يوجد فانه يمكن ان يوجد غيره لكن كل ما يوجد يكون متناهيا
ش كازمنة بقاء الاشياء الباقية ابدا كازمنة بقاء الافلاك عند الفلاسفة
وكازمنة خلود اهل الجنة والنار وكانفاس اهل الجنة والنار عند اهل
السنة م فالعدد غير متناه بهذا المعنى ش اى بمعنى ان كل عدد يوجد
يمكن ان يوجد اكثر منه مع ان جميع ما هو موجود متناه م تنزيه ش
لما فرغ من اثبات الدليل على وجود واجب الوجود بين ان حقيقته
منزهة عن العقول والاوهام فختم هذه العقيدة بالتنزيه م لان
مدركات العقل بديهيات وكسبيات مستندة بلا وسط او بوسط
الى محسوسات ظاهرة او باطنة تنزهت حقيقة الحق عن ان يدرك
عقلا ومع ذلك لا يبعد ان يكحل بصائر بعض الارواح القدسية
بكحل الجواهر العلوية فيطلع به على حقيقته تبارك وتعالى ورزقنا
الله واياكم ش اى لا يبعد ان يعطى بعض الارواح القدسية قوة
يليق بالجواهر العلوية دون الاجسام السفلية يدرك بتلك
القوة حقيقة الحق تبارك وتعالى ولما كان كحل الجواهر من الاكحال
التى يزيد نور البصر ذكره على سبيل الاستعارة واراد بالقوة الذكية
شرفنا الله تعالى بتلك السعادة التى هى الغاية القصوى م وما يبعد
عمن رجح مذهب الفلاسفة ان حقيقته هى الوجود المقيد بقيد سلبى

مع انهم جعلوا الوجوب عين حقيقته وقالوا هو امر ثبوتي لانه يؤكد الوجود
فكيف يكون مفهومه مفهوم الوجود المقيد بقيد سلبي ش لما عرف ان
الوجود والكون والتحقق الفاظ مترادفة والوجود المجرد عن الموجود
والكون المجرد عن الكائن والتحقق المجرد عن المتحقق مما شهد بديهة
العقل على امتناعه فكيف يكون حقيقة الواجب مع انهم جعلوا تارة
الوجوب بالذات حقيقة الواجب وقد جعلوه امرا وجوديا فلو كان
حقيقة الواجب الوجوب المقيد بقيد سلبي كان الوجوب بالذات
بعينه هو الوجود المقيد بقيد سلبي ولا يمكن ان يكون الامر الوجودي
بعينه هو الامر المقيد بقيد سلبي م وعندنا الوجود والوجوب عين الى
الحقيقة لا بمعنى انه لا مفهوم لحقيقته الا الكون المقيد على ما سبق
بيانه ش بل بمعنى ان وجوده نفس كونه حقيقة مخصوصة لا عرضا
قائما بالحقيقة المخصوصة بعد كونه حقيقة مخصوصة م ثم من مخترعات
بعض الحشوية ان واجب الوجود هو الوجود المطلق المحيط لجميع الموجودات
ولهم على ذلك حجج واهية ش اي باطلة م منها ان الواجب اما المعدوم
او المعدوم والموجود او الموجود والاولان باطلان وكذا الثالث
لان الموجود مركب في العقل لانه ماهية الوجود فتعين الرابع اقول ان اراد
مفهوم هذه الامور فالحصر باطل وكذا تركب الموجود لان الواحد الذي
معه واحد آخر يمتنع ان يكون اثنين وان اراد ما يصدق عليه فعدم التركب
اظهر وعليك ان تعلم ان كثيرا ما يحكم العقل ببساطة امر ثم لا يمكن التعبير عنه الا
بتركيب فهذا لا يقدح في بساطته كالنقطة لا يتوهم ولا يعبر عنها الا بشيء ذي
وضع لا جزء له وايضا قالوا ما هو في الخارج اما الوجود او الوجود والماهية
المشخصة والثاني مركب والثالث بدون الوجود معدوم فتعين الاول قلنا
قد سبق ان الوجود غير مركب والماهية المشخصة بدونه ش اي الوجود والماهية

الشخصة

الشخصة م وبيانه فان كل موجود في الخارج متشخص فيه وكل متشخص في الخارج
موجود فيه فقوله الماهية المشخصة بدون الوجود معدومة باطل لانها
انما يكون معدومة لو لم يكن موجوده فهو واجب الوجود وماهيته موجودة متشخصة
ولا يلزم منه بهذه القيود التركب لما تقرر م ومنها احتياج المطلق في الوجود الى
المخصصات وغيره مما لا يخفى على ذي حس فضلا عن ذوي العقول يبطل هذه المخيلة
المغشية ش اي احتياج المطلق مبتدأ وغيره بالرفع عطف عليه ومما لا يخفى
متعلق بغيره وقوله يبطل خبر المبتدأ واعلم ان واجب الوجود معناه موجود
يكون وجوده واجبا فيكون الوجود المطلق واجبا مبني ولا على ان الوجود موجود
وثانيا على ان المطلق وهو الكلي الطبيعي موجود وثالثا على ان المطلق ان كان
موجودا لا يفتقر في وجوده الى المخصصات لكن افتقار المطلق الى المخصصات
امر بديهي لا نزاع لاحد فيه فذكر في المتن هذا دون الاولين لمكان النزاع
فيهما وانما قال وغيره مما لا يخفى على ذي حس فضلا عن ذوي العقول لان كون الوجود
المطلق واجبا انما يتأتى على القول بان الوجود مفهوم واحد مشترك
اشتراكا معنويا حتى لو لم يكن مفهوما واحدا بل مشتركا اشتراكا لفظيا لم
لا يتأتى هذا القول واذا عرفت هذا فهذه القضية وهو ان الوجود مفهوم
واحد واجب الوجود قضية لا يخفى بطلانها على من كان له حس لان الوجود
ان كان حقيقة واحدة كان حقيقة لا يبقى بعض افراده لان صاحب
الحس اذا شاهد ان بعض الموجودات ينعدم لا يخفى عليه ان وجودها
لا يبقى ثم نقول وكل حقيقة لا يبقى بعض افرادها فهي لا يكون واجب
الوجود وهذه قضية بديهية ثابتة في كل النفوس لان الحقايق التي لا يبقى
افرادها كالانسان والفرس وغير ذلك كل الناس متفقون على انها
ليست بواجبة الوجود وبناء على عدم بقاء افرادها فاذا كانت الصغرى
بحيث لا يخفى على ذي حس وكانت الكبرى بديهية لا يخفى على احد وكان

التركيب بديهيا على الشكل الاول فالنتيجة بحيث لا يخفى على ذي حس تماما مطلقا
واما عند التوجه وكان منشأ هذا الباطل توهمهم ان الموجود حقيقة واحدة
ولا يقبل العدم لئلا يجتمع النقيضان وكل ما لا يقبل العدم فهو واجب
اما انه ليس حقيقة واحدة بل الاشتراك لفظي فقد ذكر في اول الكتاب ثم على
تقدير التسليم الموجود نقيض المعدوم فلا يحمل احدهما على الآخر مواطاة فلا يكون
الموجود معدوما في زمان ما واما الوجود والعدم متنافيان ايضا فلا يكون
الوجود عدما لكن هذه المنافاة لا ينافي حمل الاشتقاق فلا امتناع في قولنا
الوجود معدوم كما ان الجوهر والعرض متنافيان لكن يحمل العرض على
الجوهر بالاشتقاق وقد اتخذ بعض جهال المتصوفة وضلال المتفلسفة هذا
الباطل مذهبا وقد وجدت رسالة مزخرفة في هذا الباب فحررت رسالة
في ابطالها مبداءها الحمد لله المتعالي عما يقول الظالمون علوا كبيرا فاطلبها فان فيها
مباحث شريفة وبالله العصمة والتوفيق م تنبيه للواجب تعالى اسماء
فاسم الشيء مدلول اللفظ الذي وضع ليفهم منه ذاته المحمول عليه بهو هو س
اعلم انه اذا سمي انسان بزيد معناه ان الواضع وضع لفظ زيد بحيث
اذا اطلق ليفهم منه مدلوله ذلك الانسان الذي حمل عليه المدلول بهو هو
فالاسم هو مدلول ذلك اللفظ لان الاسم يحمل على الشيء بهو هو كما يقال هذا
لا يراد الزاي والياء والدال بل هو مدلول ذلك اللفظ فيتوهم الواضع لذلك
اللفظ مدلولا ثم يعين انه ذلك الشخص فلا بد من حمل المواطاة بين الاسم
والمسمى في المثال اثبت هذا بقوله م فان الامور تستند الى الاسم الشيء
ولو كان هو لما صح ذلك س كما يقال زيد هذا الشخص وكما يقال زيد جاء
ولو كان الاسم هو اللفظ لما صح الاسناد فعلم ان الاسم هو المدلول لا اللفظ
م فعلم انه عين المسمى خارجا لا مفهوما س فانه لا يجب ان يكون مدلول ذلك
في الوجود الخارجي بسبب الوضع م واما اللفظ فيسمى بالتسمية س

اعلم ان

اعلم ان هنا اربعة امور ٢ التكلم ثم الحاصل بالتكلم وهو الحروف المركبة
تركيبا مخصوصا هذا يسمى بالتسمية ثم مدلوله وهو الاسم ثم الشخص المسمى م وهذا
التحقيق يغنيك عن الاطناب في هذا الباب س فان المتكلمين اطنبوا في
هذه المسئلة غاية الاطناب وفي هذه المسئلة خلاف المعتزلة فان عندهم
الاسم غير المسمى فان الاسم عندهم هو اللفظ ولا شك ان الاسم لو كان هو
اللفظ لكان غير المسمى لكن غلطوا في ان الاسم هو اللفظ بل يجب ان يكون
مدلول اللفظ على ما حققناه م فاذا قلنا الله واحد معنى اللفظ الشيء
عن الشيء منه هو الاسم والمدلول هو المسمى هو اعلم فصل الواجب
تعالى شيء عنه امور ويوصف بامور فالصفة امر تابع للذات قائم بها
وبما ومنه ثابت لها فالايم السلبية س انما قال تابع للذات ولم يقتصر على
قوله قائم بها لان الصورة قائمة بالمحل لكنها غير تابعة لها لان المحل يتقوم
بالصورة وانما كان القيام بالذات والثبوت لها مرادفين والثبوت
عندنا هو الوجود ولا يعم السلبية م وان عرفت بحيث يعمها فلا شاهد
ولا يتوهم ان الجلال سلبي والاكرام ثبوتي س فان البعض قد توهم ذلك
م لان كما للذات بحيث يتعالى عن العدم لا يكون عدميا ولا زائدا على
الذات ولزوم السلبيات لا يجعله عدميا فمنها س اي من السلبيات
م عدم التركب لئلا يحتاج الى شيء وهو الجزء وعدم جزئية لشيء لانه ان لم
يستتبع احد الجزئين الآخر فلا بد من جامع يوحدهما فلا شيء منهما بواجب
وكذا ان استتبع كل صاحبه واما ان استتبع احدهما فقط فلا تركب
لان احدهما ذات والآخر صفة وعدم كونه في محل او حيز س اي من
السلبيات هذا وقد ذكر كلمة او في قوله او حيز لان الاحد او لا احدهما
وعدم احد الشيئين يراد به عدم كل واحد ليكون نقيضا للاثبات
كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا والمحل ما يحل فيه العرض او الصورة

والحيز الفراغ المتوهم للشيء المشغول به م لانه ان كان مرث ان حقيقته
ان يكون في احدهما احتاج اليه والا امتنع كونه فيه فلا يكون عرضا س
لاحتياجه الى المحل م ولا جسما وجوهرا فردا س لاحتياجهما الى الحيز م ولا
في الجهة لان ما في الجهة متحيز ومنها عدم محليته للحوادث اي لا يحدث له صفة
ولا يزول عنه لانه ان كان مرث له حقيقة الاتصاف بها فهي قديمة
غير قابلة س لان ذاته يكون موجبة لها م والا امتنع قيامها بها س
لانها ممكنة فيحتاج الى مؤثر والمؤثر ليس ذاته فيكون منفصلا والاتحاد بشيء
وسيأتي في مسئلة المتقدمة بها امتناع ذلك م فتنزه عن الاتحاد
بشيء س لان الاتحاد يكون حادثا وايضا سيأتي في مباحث الاعراض
ان الاتحاد الاثنين محال م ومن الاعراض النفسانية كالالم والحزن والسرور
ونحوها اما الغضب فيراد به ما يليق بذاته س فان الاتصاف بالغضب
قد جاء في القرآن في قال تع وغضب الله عليه فيجب حمله على ما يليق بذاته
كارادة العقوبة وانزال العذاب م ومنها انه لا يحتاج في شيء من صفاته
الى المنفصل وهذا ما قيل انه واجب في جميع جهاته لان صفاته صفات
كمال فيلزم استكمال بالغير وقد قيد بالحقيقة احترازا عن الاضافية كالمعية
مثلا فثبت الاضافية بغير الاضافة فالاحتياج في تلك ممتنع لا في هذه س
الصفة الاضافية صفة قائمة بذاته تث، منها الاضافة كالتكوين و
هو ان مرث نه ان يوجد الشيء البتة في وقت ارادة ان يوجده وهو
وهو قديم على ما عل باني في مباحث صفات الافعال فلا يكون محتاجا الى
الغير في الصفات الاضافية لئلا يكون مستكملا بالغير لكن لا امتناع في
الاحتياج الى الغير في نفس الاضافات فان الله تعالى قبل الحوادث ومعها و
بعدها فصدق هذه المفهومات يتوقف على الغير ثم اعلم ان معنى الاحتياج
الى الغير في الغير نفس الاضافات ان الاضافات تحتاج الى الغير لانه تعالى

يحتاج فيه الى الحوادث يتوقف على الغير لا ذاته وان توهم ان الاضافية ان
كانت كمالا وهي يتوقف على الغير يلزم الاستكمال بالغير اقول حسبان في مسئلة
علم الله تعالى قوله واما الاستكمال بالغير فلا يتحقق الا ان يكون الغير مؤثرا فالكمال هو
اتصافه بالصفة الكلية لا وجود جزئياتها وآثارها اذ لو كانت لكان ايجاده
الشيء استكمالا به م ومنها انه لا شريك له لا الحجة المبنية على القدرة انه ان لم احد
يتصف بانه الا لم يتصف بانه ان شاء ان يخلق زيدا في هذا الزمان مستبدا
خلقه لا يكون قادرا وان اتصف فالآخر لا يتصف به اذ لو اتصفا امتنع ان
يخلق كل كما شاء س لان كل واحد اتصف بانه ان شاء ان يخلقه في هذا
الزمان مستبدا خلقه ولا شك ان خلق كل واحد مستبدا لا يمكن م
فيلزم العجز س ثم عطف على قوله على القدرة قوله م وعلى كون حقيقته نفس
مفهوم الواجب انه لا بد له من تعين لا ينفك عنه فالتعين لا يكون علة للواجب
ولا معلولا للمنفصل فان كان معلولا للواجب لانه واجب يكون واحدا
وهو المطلوب س لان مفهوم الواجب اذا كان علة للتعين المخصوص
فكلما وجد مفهوم الواجب يوجد ذلك التعين فيكون واحدا م او
التعين
لانه واجب مخصوص بخصوصية ان كان لذلك دار او لغيره تسلسل
س فان الخصوصية لا يكون علة للواجب ولا معلولا للمنفصل فان كان
معلولا للواجب من حيث انه واجب يكون واحدا او لانه واجب مخصوص
فيتكلم في تلك الخصوصية وهكذا الى غير النهاية ولم يذكر القسم الآخر وهو ان
لا يكون التعين علة للواجب ولا معلولا للمنفصل ولا للواجب من حيث
هو الواجب ولا للواجب المخصوص لانه ح يمكن انفكاك احدهما عن الآخر
وهذا الدليل مبني على ان حقيقته هي نفس مفهوم الواجب فان قوله فان
كان معلولا للواجب لانه واجب يكون واحدا انما يصح ان لو كان حقيقته
نفس مفهوم الواجب فيبقى القسم الآخر وهو ان يكون تعين كل معلول ماهيته

المصنوعة لكن ماهيته لا يكون نفس مفهوم الواجب فلا يلزم من هذا كون
الواجب واحدا م وفي الصحايف ان تعين ان هذا ان كان بنفس الواجب
من حيث هو او لازمه كان واحدا وان لم يكن صح انفكاكه عنه لذاته فلا بد
من شيء آخر يوجب اتصاله به فان كان منفصلا يلزم الاحتياج الى
منفصل وان كان متصلا فان كان لازما للواجب من حيث هو بثبت
المطلوب وان لم يكن فكما ذكر س يصح صح انفكاكه عنه فلا بد من شيء آخر
فيلزم التسلسل م ومن العجائب زيف حجة الفلاسفة بانها مبنية على كون
الوجوب نفس حقيقته وغفل عن ان هذا وارد على حجته فالانحصار في هذه
الافراد هو على تقدير كونه حقيقته او لازمه وحقيقة كل مباينة
لحقيقة الآخر ولا يقال ان الوجوب ليس نفس الماهية بل الواجب كذلك
س قد قيل على حجة الفلاسفة انها مبنية على ان الوجوب نفس ماهية
الواجب ومعلوم انه ليس كذلك وقال الامام فخر الدين ان الفاضل
الشارح قال هذه الحجة مبنية على ان كل واحد من الوجوب والتعين
امر ثبوتي ثم اطنب الكلام في الاحتجاج على كونهما سلبيين والاشتغال
بذلك غير نافع ولا ضار وان الشيخ لم يتكلم في الوجوب بل تكلم في الواجب
الذي لا يمكن ان يقال انه سلبي فالقول هذا مؤاخذة لفظية تمييز مشتمل
على تحقيق معنوي فاعلم ان ماهية الشيء وحقيقته يمكن ان يراد بها الحقيقة
المحمولة عليه مواطاة كالحيوان الناطق للانسان ويمكن ان يراد بها
ما يقيم به بالنسبة كالحيوانية والناطقية للانسان فان قيل هذه الحجة مبنية
على كون الوجوب نفس ماهية الواجب ان اريد بالماهية المعنى الثاني يراد
بالوجوب نفس مفهوم الوجوب وان اريد المعنى الاول يراد بالوجوب
الواجب جاز فما قال الامام فخر الدين ان الاشتغال بذلك غير نافع
ولا ضار غير صحيح لان الوجوب ان كان امرا سلبيا كان مفهوم الواجب يكون

سلبيا لان الكلام في مفهوم الواجب لا فيما يصدق عليه الواجب فلهذا
قال في المتن م لان الواجب الا كان نفس ماهيته فالوجوب معنى يحل في
المحل فيصيره الواجب واجبا فلا يكون عرضا زائدا بل صورة وان كان
الواجب خاصة او عرضا عاما كان الوجوب عرضا يقوم بالمحل س هذا
بيان انه لا يمكن ان يكون مفهوم الواجب نفس حقيقة الباري تعالى
مع ان الوجوب يكون امرا سلبيا او امرا اعتباريا عقليا لان مفهوم الواجب
لو كان نفس حقيقة الباري كان الوجوب معنى يقوم بالمحل فيصير المحل
به واجبا فالوجوب يكون صورة لا عرضا زائدا على المحل لكنه ليس صورة لكونه
سلبيا او اعتباريا واذا لم يكن الوجوب صورة لا يكون مفهوم الواجب
حقيقة الباري تعالى وان كان مفهوم الواجب خاصة او عرضا عاما فعلى
هذا التقدير يكون الوجوب صفة زائدة على المحل قائمة به بعد ان يكون المحل
متقوما م وما ينبغي لو وجد الهان امتنع اشتراكهما في حقيقته لان التعين لا
يكون علة لها لما مر آخره س اي التعين لا يكون علة لحقيقة الواجب ولا
معلولا لحقيقة الواجب لان حقيقة الواجب مشتركة وهي علة للتعين
المخصوص فكلما وجدت حقيقة الواجب يوجد ذلك التعين فيكون
واحدا على تقدير وجود الاثنين ولا يكون التعين معلولا لمنفصل م
وفي جزئها س اي امتنع اشتراكهما في جزء الحقيقة م لئلا يتركب وتباينهما
س عطف على اشتراكهما م اذ يلزم اشتراكهما في خواص الالهية مع التباين
في ماهيته س فان خواص الالهية كالعلم والقدرة عندنا والايجاب
بالذات عند الفلاسفة وغير ذلك من صفات الكمال م وهو محال لان
منها صفات حقيقية كالعلم مثلا فالقائم بكل منهما يكون واحدا بالشخص
فحقيقة كل منهما ان اوجب لنفسه هذا المعين وهو انما يتعين ويختلف
بعد قيامه بالمحل اما عند الايجاب فهذا رجحان بلا مرجح
في الايجاب

حقيقة العلم فقيام رجحان بلا مرجح
وان اوجب

بلغ

سلبيا

وللان خواص الالهية يكون مشتركة بينهما فيكون
ذات كل علة لها ولا بد من المناسبة بين العلة والمعلول فان ناسب
ذات هذا لا يناسب ذات ذلك لتباينهما واما ما عدا السبعة فاما صفات
حقيقية ويسمى صفات الذات او اضافية ويسمى صفات الفعل كالتكوين
ونحوه واما محض الاضافة كالقبلية والمعية فلا يسمى صفات لعدم قيامها بالذات
س لما مر ان القيام بالذات والثبوت لها مترادفان والثبوت عندنا هو
الوجود م ثم الفوارق ان يكون الواجب فاعلا وقابلا دعا بعض الناس
الى نفي الصفات حتى قال بعضهم وهم قدماء الفلاسفة انه غير عالم وتحاشى
بعضهم عن شناعة هذا كالمتاخرين منهم والمعتزلة فقالوا انه عالم بالذات اي
حقيقة نفس مفهوم انه عالم واما المثبتون فمنهم القائل بان الصفات
مغايرة للذات قائمة بها قيام العرض بمحله والذات فاعل والاثر وهو
الصفة قابل وان عنى به العلة القابلية فلا احتياج اليها منفصلة عنها
والا لا يوجد من الواجب اثر س قال قدماء الفلاسفة انه ان اتصف
بصفة يكون فاعلا وقابلا معا لان الصفة ممكنة فلا بد لها من مؤثر وهو الفاعل
ثم المتصف بالصفة قابل لها فيكون ذات الواجب فاعلا وقابلا وهو محال
لان جهة الفاعلية تقتضي كون المفعول بالفعل وجهة القابلية لا تقتضي
ذات بل تقتضي كونه بالقوة والواحد الحقيقي لا يمكن ان يكون فيه الجهتان
المختلفتان فاجاب مثبتو الصفات بانه ان اريد بالقابل ما يعبر ان يتأثر
فالقابل هو الاثر اي الصفة فلا يكون الشيء الواحد فاعلا وقابلا وان
اريد بالقابل العلة القابلية اي المادية لا نسلم احتياج كل ممكن الى
علة قابلية لانه لو احتاج لا يوجد من الواجب اثر لان الاثر الاول
لا يحتاج الى ذلك والا لا يكون اول الآثار م ومنهم القائل بانها لا عينه

ولا غيره

ولا غيره وفيه بحثان لفظي وهو ان غير الشيء ما ينفك عنه لان من راى او عرف
زيدا فقط ان قال رايت او عرفت غيره او قال ما رايت او ما عرفت غيره
لا يصدق في ذلك ولا يكذب في هذا باعتبار رؤية راسه ومعرفة صفاته
س اراد ان يبين ان اجزاء الشيء وصفاته لا يطلق عليها لفظ الغير فان
عرفت غير زيد لا يصدق في هذا القول باعتبار رؤية راسه او معرفة صفاته
ولو كان راسه او صفاته غيره يجب ان يصدق في هذا والواقع بخلافه
وان قال ما رايت او ما عرفت غيره لا يكذب في هذا القول ولو كان
الراس والصفات غيرا لكذب فيه ثم عطف على قوله لفظي قوله م ومعنوي
وهو انه يوصف بالعلم والتاثير في العالم ونحوهما فلو كان ذاته نفس
مفهوم واحد منها لا يكون نفس مفهوم الآخر ولا ملزوما له اذ لا عينية ولا
لزوم بينهما وليس شيء منهما جزءا داخلا فيه وكل قائم به لا قيام الوجود والحيوانية
والناطقية بالانسان ولا قيام العرض بمحله بل بينهما للاختلاف في المفهوم عقلا
والاتحاد في الوجود خارجا واما صفات الذات فمنها القدرة وهي كون الفاعل بحيث
ان شاء فعل مع تمكنه من الترك والفاعل بهذه الصفة فاعل باختياره واثره
حادث وعند الفلاسفة الواجب موجب بالذات اي اثره لازم لذاته
فائض منها كالضوء من الشمس فيكون قديما لزم الاجسام الحادثة مستندة
اليه على سبيل الوجوب بتوسط حوادث غير قارة لا اول لها لنا ما سبق
ان القديم غني عن الموجد ووجوب المناسبة بين العلة الموجبة والمعلول
ولا مناسبة بينه وبين الممكنات وايضا لا يستند اليه وجود زيد على
سبيل الوجوب لان علته الموجبة المقارنة له اما موجودات محضة
فيلزم قدمه لاستناده الى الواجب على سبيل الوجوب س اعلم انه لا يمكن
الا يكون للحوادث التي لا اول لها مدخل في العلة على هذا التقدير لانه لو كان
لها مدخل لكان عدم التالي شرطا لوجود اللاحق فيكون العلة مركبة

من راى زيدا فقط او عرف زيدا فقط
ان قال رايت او عرفت ح

من الوجود والعدم والتقدير بتقدير ان العلة هي الموجودات الحقة م
او هي مع معدومات وح كلما وجد في جميع موجودات يفتقر اليها زيد يتأخر
له يجب وجود زيد من غير توقف على عدم امر اذ لو توقف على عدم عمرو مثلا
فهو عدمه الذي بعد وجوده ش لان عدمه الذي قبل وجوده قديم و
الموجودات التي يتوقف عليها وجود زيد مستندة الى الواجب مستندة
على سبيل الوجوب فاذا كانت علة وجود زيد موجودات مستندة
الى الواجب مع عدم قديم كان زيد قديما لكنه حادث فيكون عدم عمرو الذي
يفتقر اليه زيد عدم عمرو الذي هو بعد وجوده م فهو ش اي عمرو م الى
يعدم بارتفاع امر من علة وجوده او بقائه فهو اما ارتفاع الوجود
فقط من غير ان يكون لارتفاع العدم فيه مدخل وهذا محال لاستناده الى
الواجب وجوبا ش اي لاستناد الوجود فقط من غير ان يكون للعدم فيه
مدخل الى الواجب على سبيل الوجوب فلا يمكن ارتفاع علة عمرو بارتفاع
الوجود فقط فاذا لم يرتفع عمرو لا يوجد زيد ويجتمع زيد الموجود
م او له فيه مدخل ش اي لارتفاع العدم في ارتفاع علة وجود عمرو
مدخل م اي لارتفاع العدم في ارتفاع علة وجود عمرو مدخل م
وارتفاع العدم وجود وهو وجود ويكون مثلا فوجود زيد يتوقف
على وجود بكر
على عدم عمرو وعدم عمرو موجودات يفتقر اليها زيد موجوده فعلى
هذا التقدير لو توقف وجود زيد على عدم امر يلزم توقفه على وجود
عدمه موا امر فلا يكون المفروض بجميع هذا خلف م فان ثبت الشرطية
ش وهي كلما وجد جميع موجودات يفتقر اليها زيد يجب وجود
زيد من غير توقف على عدم امر م فعدم زيد لم يكن الا بعدم
شيء من تلك الموجودات ويعلم جرا الى الواجب ش فانه اذا صدقت
الشرطية المذكورة يلزمها بحكم عكس النقيض كلما عدم زيد لا يوجد شيء من

من الموجودات

من الموجودات التي يفتقر اليها زيد لانه لو وجد جميعها يجب وجود زيد فاذا
لزم هذه القضية فعدم شيء من تلك الموجودات لا يكون الا بعدم شيء من
الموجودات التي يفتقر اليها ذلك الشيء بالضرورة انه لو وجد جميعها لوجد ذلك
الشيء لما مر وهكذا وهكذا الى الواجب فيلزم عدم الواجب هذا خلف
فان قلت لا شك ان العلة التامة للشيء مركبة من الموجودات والمعدومات
كعدم المانع وايضا عدم السابق قد يكون معدا للوجود اللاحق والشرطية
المذكورة يوجب ان العلة التامة هي الموجودات فقط قلت الشرطية
المذكورة لم يوجب ذلك بل اوجبت انه كلما وجدت جميع الموجودات
المفتقر اليها يجب وجود المعلول بان يكون وجود جميع تلك الموجودات
مستلزما للاعدام التي لها مدخل في العلة التامة كعدم المانع وعدم
الحركات ان بعضه المعد لوجود اللاحق م فان قلت قوله محال لاستناده
الى الواجب ممنوع وكذا قوله ويعلم جرا الى الواجب فانه قد يرتفع
لامتناع بقائه لكونه غير قار الذات كالزمان والحركة مثلا ش اي
قوله وهذا محال لاستناده الى الواجب جعل استناده الى الواجب
علة لاستحالة ارتفاعه فيمنع هذا فانه قد يكون مستندا الى الواجب
وجوبا ومع ذلك لا يمتنع ارتفاعه بان يكون شيئا يمتنع بقاؤه بان يكون
غير قار الذات وقوله ويعلم جرا الى الواجب ممنوع ايضا اي لا نسلم ان
ارتفاعه يكون بعدم شيء من الموجودات المفتقر اليها وهكذا الى ان ينتهي
الى الواجب فيلزم ارتفاع الواجب بل يكون ارتفاعه بسبب امتناع
بقائه لكونه غير قار الذات م قلت اما الزمان فعلى تقدير وجوده فالعلة
على زعمهم فهو اما ابتداء او مشابه لا يختص بعضه بانه علة لوجود عمرو بل الحركة
لا يبعدان يكون كذا لانه يختلف بها الاوضاع لكن اذا وجد كون
في مكان او وضع فيعدم فيحدث كون في مكان اخر او يحدث وضع اخر

بتصور الحركة فالكون او الوضع الاول ممكن البقاء فان كان مستندا الى
الواجب وجوبا يجب بقائه فلا يحدث حركة اصلا فالماهية الغير القارة
لا يكون اثر الموجب فالذات التي يمتنع زوالها كيف يوجب اثرا يجب
زواله س فان قيل الذات يكون علة لمطلق الحركة وهو امر سرمدي
وان كان افراده بحيث يجب زوالها قلنا ماهية الحركة ليست ماهية محققة
والا لم يكن طبيعة المطلق مخالفة لطبيعة الافراد بل هي ماهية اعتبارية
ركبها العقل من حدوث كون ثم عدمه وحدوث كون آخر فان قيل لم لا يمكن
ان يكون المطلق باقيا بتجدد الافراد مع ان الافراد لا يكون باقية قلت
نعم لكن لا يمكن ان يكون في طبيعة الافراد امتناع بكونها على نهج واحد في الامكان
والامتناع وههنا طبيعة كل فرد يقتضي عدم البقاء فلا يكون للمطلق طبيعة
نوعية موجودة ابقيه لامتناع عدم تحتها افراد فلا يكون المطلق معلول الموجب
ولا افراده ايضا لامتناع بقائها م فهذا البرهان تم على تقدير ان لا واسطة
بين الوجود والعدم اما على تقدير الواسطة فيقرر هكذا س اعلم ان على تقدير
الواسطة يمكن ان يكون الامور التي لا يكون موجودة ولا معدومة كالاضافات
داخلة في العلة فيجاب بتقرير هكذا م ان العلة المقارنة لوجود زيد ان كانت
موجودات محققة او هي مع الاضافيات مستندة اليه س اي الى الواجب م
وجوبا يلزم قدمه وان كانت هي س اي الموجودات والاضافيات
المذكورة م مع معدومات فهذه الشرطية صادقة وهي انه كلما وجدت
تلك الموجودات وثبتت تلك الاضافيات يجب وجود زيد من غير
توقف على عدم امر اذ لو توقف على عدم موجود او اضافي فعدمه يكون
ارتفاع علة فذلك اما ارتفاع موجود او اضافي بلا مدخل للارتفاع
العدم وذا محال كاستناده الى الواجب او له مدخل فيلزم وجود امر او ثبوت
اضافي فلا يكون المفروض جميعا الآخره س هذا برهان في غاية المتانة

تفردت به

تفردت به على كون الواجب فاعلا مختارا م ولانه لو كان موجبا لكان الفلك
بسيطا واللازم منتف لان بعض اجزائه لطيف لا يقبل الضوء وبعضه
كثيف يقبله كالكواكب ولا يمكن اسناد هذه الى الحركات اذ ليست
قبل وجود الكواكب فان قلت لم لا يكون ان يكون الموجب علة لفاعل
مختار يخلق الاشياء بخصوصها مختارا الا لم يكن كونه موجبا لكان بعيد المناسبة
بمعلوله وان امكن فان كان موجبا لكان اشد مناسبة بها فلا يفيض من
الموجب الا الموجب س اعلم ان العلل عند الفلاسفة ليست الا موجبة
وانما يصدر عنها الامور الحادثة بتوسط حوادث لا اول لها بان يكون عدمه
السابق معدا لوجود اللاحق والبرهان المذكور قد بقي بهذا بان العلة المقارنة
لا يكون مركبة من موجودات ومعدومات فمذهب الفلاسفة بطل بالكلية لكن
بقي احتمال آخر وهو ان يصدر من الموجب فاعل مختار يوجد الامور الحادثة
على سبيل الاختيار فاجيب عن هذا الاحتمال وان لم يكن مذهب احد ليكون
البرهان على كون الواجب فاعلا مختارا تاما فان قلت قوله وان امكن
فان كان موجبا كان اشد مناسبة مسلم لكن يمكن ان يمنع صدور الموجب
في تلك المرتبة لكون الموجب اشرف من المختار قلت لا يمنع في المراتب
الاخيرة من سلسلة الموجودات صدور الموجب كالنار مثلا فانها علة
للاحراق على سبيل الايجاب ولكن لا نم ان الايجاب اشرف من الاختيار
بل العكس لكون صدور المختار مبنيا على العلم والحكمة ولو سلم فنعلم ان في
المراتب الاخيرة يمكن صدور المختار كالانسان والموجب كالنار ولا
شك ان الموجب اشد مناسبة بالموجب والعلة الموجبة يقتضي
المناسبة والا لا يلزم من وجوب وجود العلة وجود المعلول فان قلت
لا نسلم ان العلية يوجب المناسبة بين النار والاحراق قلت
معنى الاحراق ان يجعل الصورة النارية الاشياء المناسبة لها على طبيعتها

لكان ه

الحارثة فانت العلة يقتضي
شدة المناسبة في تحكم الذه

ومن ضرورته يخلع بعض الاجزاء الارضية صورتها فالحاصل انه لا بد من خصوصية
يليها لئلا يكون صدوره رجحانا بلا مرجح م لهم وجوه آ جميع ما لا بد منه في التاثير
ان كان في الازل فالاثر قديم وان لم يكن لا يوجد بغتة ولا بالتاثير
لان الكلام يعود عينه قلنا كان وكل التاثير هو الايجاد وهو لا يكون
الا المعدوم ب تعالى لو لم يكن موجبا لكان اثره حادثا فكان معطلا عن الجود
فيما لم يزل قلنا لا بل كان فيما لم يزل مقدرا لما يفعله فيما لا يزال ثم التفرد
بالوجود ليس نقصا لانه يلايم صفة العز والجلال كما ان ضده يلايم صفة
الجود والاكرام وعدم الاول التقدم الوجه مع الكثرة ثم كمال الوجود اخراج
من العدم الى الوجود والايجاب لعجز عنه لذلك ولعدم الاختيار س اى
كمال الجود ان يجعل المعدوم موجودا والايجاب تاثير في حال البقاء وذلك
اكمل من هذا فلا يكون في الايجاب كمال الجود لذلك المعنى وايضا لعدم
الاختيار فانه اذا لم يوجد الاختيار لا يطلق الجود فلا يقال الشمس جواد
بالضوء م على انه س اى الايجاب م يوجب غنى بعض الممكنات عنه س
اذ المفارقات لا يقبل الفناء والافلاك كذلك عندكم فلا احتياج في البقاء
ولا في الابتداء لعدمها والخلاء ممتنع بالذات عندكم فيخلو العالم واجب
بالذات ج تخصيص العالم بوقت لا يكون بارادة حادثة ترجيح بلا مرجح
قلنا من شان الارادة ترجيح احد المتساويين فالممتنع رجحان احدهما لا ترجيح
احدهما س اعلم ان المشهور بين الناس ان الترجيح بلا مرجح باطل فالترجيح
له معنيان احدهما ان يراد بالترجيح نسبة الرجحان الى احد الشيئين اى
القول برجحان احدهما فذلك باطل بلا مع ما يوجب الرجحان والثاني ان
يراد به اثبات الرجحان اى ايجاب العلة رجحان احد الطرفين ولا شك
ان ايجاب الرجحان بلا علة موجبة له لا يتصور اذ النسبة بدون المنتسبين
غير متصور فالتخصيص بوقت معين لا يكون ترجيحا بلا مرجح فان المخصص مرجح م

ولا قديمة اذ نسبتها الى كل
الاوقات فالتخصيص بوقت
معين

فلا يقال لم خصصت هذا اي لم يقال لم اوجب الذات هذا او يكون التخصيص فكل
ما يشاء ان يفعله يتمكن من فعله لئلا يلزم العجز فلا لمصلحة في القول بان
افعاله معللة بالمصالح ثم اذا كان قادرا فكل ما يشاء ان يفعله يتمكن من
فعله لئلا يلزم العجز فلا نقول انه غير قادر على الممتنعات بمعنى انه ان شاء ان يفعلها
لا يتمكن من فعلها بل ان شاء ان يفعلها لفعلها لكن مشيته اياها ممتنعة
اذ ليس من شانه ان يشاء ما هو ممتنع القائلون بالايجاب قالوا الواحد الحقيقي
لا يصدر عنه الا الواحد من وجه واحد لان مصدريته لهذا غير مصدريته
لذلك فهما ان كانا داخلين فيه تركب والا كانا صادرين عنه فيعود في
مصدريتهما س اى مصدريته لهذه المصدرية غير مصدريته لتلك فان كانتا
داخلتين يلزم التركب وان كانتا خارجتين كانتا صادرتين عنه فلا بد
من مصدرية ثم يتكلم كما مر ويتسلسل وفي التقسيم قد ذكر انهما ان كانتا داخلتين
او خارجتين ولم يذكر كونه عين ذات المصدر لان مصدريته هذا اذا كانت
غير مصدريته ذلك لا يمكن ان يكونا عين الشيء الواحد فلم يذكر هذا القسم
لظهوره م فصل المصدرية من الاضافيات فتعددها لا يوجب تعدد
الذات س هذا دليل على ان الذات الواحد يمكن ان يصدر عنه اكثر
من الواحد م فقال المولى فخر الدين المراد هنا كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول
لا الاضافة فان كانت العلة علة لذاتها فهو ذاتها والا فهو حال لها س
قال في شرح الاشارات ان الصدور على معنيين احدهما امر اضافي تعرض
العلة والمعلول من حيث يكونان معا وكلامنا ليس فيه والثاني كون العلة
بحيث يصدر عنها المعلول وهو بهذا المعنى متقدم على المعلول لا اضافي وهو
امر واحد ان كان المعلول واحدا وذلك الامر قد يكون هو ذات العلة بعينها
ان كانت العلة علة لذاتها وقد يكون حالة تعرض لها ان كانت علة لا
لذاتها بل بحسب حالة اخرى اما اذا كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون

ذلك الامر محققا ويلزم منه التكثر في ذات العلة هذا عبارة شرح الاشارات
فاجاب في المتن عن هذا بقوله م فان عني بقوله ان كانت علة لذاتها
نفس مفهوم انها علة فلا نسلم ان ذات الواجب كذا وان عني ان ذاتها
يوجب كذا فلا نسلم ان المصدرية نفس الذات بل شيء لازم لها س ثم تعرض
لابطال دليلهم فقال م ولا نعود الكلام الى مصدريتها لانها من الاعتبارات
فينقطع التسلسل س اي بقطع الاعتبار م او هو فيها لا يمتنع ثم ذلك الواحد
لا يكون جسما لتركبه ولا احد جزئيه لافتقاره الى الاخر ولا النفس لتوقف
فعلها على البدن فهو العقل اي جوهر مجرد ولا تعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف
فله اعتبارات وجوبه بالغير وماهيته وامكانه فيصدر عنه عقل وفلك ونفسه
وجسمه ثم هذا العقل كذلك الى العاشر وهو عقل فلك القمر فيصدر عنه هيولى
العناصر وصورها فحصر عشرة عقول وتسعة افلاك وتسع نفوس لها والمبدأ
الاول واحد من جميع الجهات فلا يصدر عنه الا الواحد بخلاف معلولاته
اقول جعله مؤثرا بهذه الجهات مجرد وهم لا برهان يدل عليها ولا قرآن يهدي
اليها ولا مناسبة بين هذه الجهات وبين آثارها والعقل من حيث انه ممكن
لا يقتضي وجود نفسه فكيف يقتضي وجود شيء آخر ولا يمتنع اثبات الجهات
في الواجب لكونه موجودا واجبا وعالما ومؤثرا فقال المولى نصير الدين في
شرح الاشارات انه الواجب لا يمكن فيه تعدد الجهات فلا يصدر عنه الا الواحد
بخلاف العقل وقال في بعض تصانيفه انه لا يصدر عنه بجهة واحدة فاذا
صدر عنه شيء فباعتبار صدوره عنه يصدر عنه شيء آخر فكانه احترز عن قلة
الاضافة وكون العقل اكثر تعظيما من الواجب فوقع في كونه مستكملا بالغير
مع دليلهم والبرهان الوهمي ينفي هذا س فان دليلهم المذكور ينفي صدور الاثنين
عنه بجهتين م ثم لما كان اثر الموجب قديما توسطوا الحوادث لا اول لها الى
اي والحوادث وجعلوا انقضاء الحركة السابقة معدة الوجود اللاحق

فاتة الوصول

فاتة الوصول الى موضع معين لا يمكن الا بقطع المسافات س اقول هذا وانما
يكون في المختار فانه يريد شيئا يوجد شرائطه لا في الموجب فان ايجابه الشرائط
مقدم فكل ما اوجبه يمتنع زواله فلا يمكن قطع المسافة م ومنها الارادة
وهي صفة بها تخصيص الاشياء بخصوصياتها اذ لا بد لها من مخصص وليس الذات
من حيث هي س اي نفس الذات ليست مخصصة لبطلان القول بالموجب
بالذات م بل صفة لها وهي قديمة والا احتاج الى ارادة اخرى ثم التخصيص
وهو الفعل الاختياري غير قديم ولا يحتاج الى تخصيص آخر بل الى منشائه
س التخصيص وهو جعل زيد وقت وجوده مخصوصا بخصوصياته وهذا
الجعل حادث وكذا جميع الافعال الاختيارية ولا يحتاج هذا الفعل الى تخصيص
آخر بل يحتاج الى منشأ قديم وهي صفة قائمة بالذات بها تخصيص الموجودات
بخصوصياتها م ومنها العلم اي الادراك المطابق فان بديهة العقل تقضي
بان ابداع هذه المبدعات وابداع هذه الحكم والخواص في المصنوعات يمتنع
الا من العالم بالمتعلقات لئلا يعتقد ما لا يشاء وبالممكنات ليبين ومنها
يخلق منها ما شاء وبالموجودات قبل وجودها علما جزئيا بانه سيكون
وقت كذا ليصدق ما شاء في وقت شاء فيه وهو الذي اودعه
حكم ومصالح وبعد وجودها علما جزئيا ايضا ليجعلها مطابقة لما شاء
وانكره قدماء الفلاسفة لما مر من نفيهم الصفات ومتاخروهم علمه
بالجزئيات بطريق جزئي وهو العلم الزماني بانه كان او كائن او سيكون
لان زيدا اذا وجد ثم عدم فان بقي علمه كان جهلا وان لم يبق تغير علمه
وان علم ان هذا سيكون فبعد كونه بقاء الاول جهل وتبدله الى كان
تغير ولان قولنا كان نسبة زمان الى زمان القائل فالمنزه عن
الكون في الزمان لا يمكنه الاشارة اليه بل يعلم جميع موجودات العالم
وهي جزئيات من حيث صدورها عنه بلا وسط او بوسط مع جميع التشخصات

عن الامكنة والازمنة واستدادو ما بينهما من غير حكم بانها كانت او سيكون
فيكون كليا لانه ما تصوره مشخصا في زمان ومكان معينين بلا حكم بوجوده بل كلي
مستند فيهما اقول لانه عالم دائما بان زيد الكائن في وقت كذا ام انتقال الى جزئي يكون
الى كلي غير مضر اذ يصدق انه تعالى يكون في وقت كذا ام يصدق انه كائن
في ذلك الوقت وايضا ما ذكره من التغير في العلم فهو في التأثير الزم لان التأثير
ليس الا في حال الوجود فتأثيره فيما لم يتغير وكذا فيما دام على انه عندهم لانه يعطى
في كل زمان وجودا متجددا ولئلا يلزم التعطيل الى صدره ايضا اذا كان علمه بالشيء
عندهم لانه مؤثر فيه فاذا اثر فيه بلا وسط او به يجب ان يعلم انه اثر فيه لئلا يكون
كالنار في الاحراق س فان ترتب الموجودات لما كان حاصلا منه بالتدريج
يجب ان يعلم انه الترتيب الى اي جزء وصل او اي شيء حصل منه واي شيء لم يحصل
فانه ان لم يعلم ذلك كان تاثيره بغير شعور بمنزلة النار في الاحراق فاذا كان
مؤثرا في وجود زيد ولم يعلم ان زيدا وجد الآن لا يكون عالما بتاثيره فاذا كان
عالما بالتاثير يجب ان يكون عالما بوجود الاثر ان تم التاثير وبعدمه ان لم يتم
م وقوله كان نسبة زمان الى زمان حاضر لان زمان هو ظرفه س اي ظرف
القابل وهذا جواب عما قالوا ان كان نسبة زمان الى زمان القابل
م فما استغنا عنه لا يمنع الاشارة اليه س اعلم ان الله تعالى موجود مع
كل زمان وقبل زمان وبعد كل زمان وهذا الضروري مع انه مستغن
عن الزمان والزمان ليس ظرفه فاستغناؤه عنه لا ينافي الاشارة اليه
اي تعيينه بهذا او ذلك م ضابطا قالوا تغير الاضافات لا يضر بل تغير
صفات متقررة في الذات وهي ما لا يلزمها اضافة كالحيوة او يلزمها
ففي تغير الصفات اليه الا لم يوجب تغيرها كالقدرة لا يمتنع وصف الواجب
تعالى بها والا يمتنع كالعلم بالجزئيات فالقدرة على رفع ما به من لا يتغير بالعدم
معين هو ما به من فان الجزئي يتبع الكلي بخلاف العلم فلا يتوجه هنا بل ثبت ستعقل

اي في القدرة يتبع الجزئي الكلي فان الشخص اذا كان قادرا على رفع ما به من
فيتبعه هذه القدرة الكلية يكون القدرة الجزئية اي القدرة الجزئية اي
القدرة على رفع كل ما به من معينة فان انعدم ما به من معينة لا ينعدم
القدرة المعينة لكن في العلم لا يتبع الجزئي الكلي اي لا يلزم من العلم الكلي
العلم بالجزئيات بل لابد في كل جزئي علم معين فاذا انعدم المعلوم الجزئي
ينعدم العلم الجزئي م احوال ما ينفي قيام الحوادث به انما ينفي ان اقتضى مؤثرا
منفصلا لا ان اقتضى محلا منفصلا س فان الدليل الدال على انه لا يكون
محلا للحوادث اي لا يحدث له صفة ولا يزول عنه صفة هو ان الذات
ان اقتضت تلك الصفة كانت دائمة والا لم يقتض الذات تحتاج
الى مؤثر منفصل وهو محال فكل ما يقتضي مؤثرا منفصلا يمتنع اتصافه
به اما ما يقتضي محلا منفصلا اي محلا يتعلق الصفة القائمة بالذات بذلك
المحل فلا يمتنع اتصافه به فانه اذا كان موصوفا بانه كلما وجد صوت فانه
تعالى يسمع فاتصافه بهذه الصفة غير ممتنع لانه لا يقتضي مؤثرا منفصلا
بل يقتضي وجود الصوت وهو محل يتعلق تلك الصفة به فالصفات
الكلية لا يحدث عنه ولا يزول م لان حدوثها يقتضي ان يكون للمؤثر
منفصلا س واما العلم الجزئي كالسمع والبصر مثلا لا يقتضي مؤثرا
منفصلا بل يحدث الجزئي لاتصاف ذاته بصفة كلية وهي انه يحدث
اذا وجد شيء كذا يدركه م واما الاستكمال بالغير فلا يمتنع الا ان يكون
الغير مؤثرا فالمحال هو اتصافه بالصفة الكلية لا وجود جزئياتها و
اثارها ولو كانت كمالا ايجاد الشيء واستكمالا به م انما قال هذا
لان من الادلة النافية لكونه محلا للحوادث انه يلزم الاستكمال
بالغير فنقول انما يلزم ذلك ان كان الغير مؤثرا فان المحال هو
اتصافه بالصفات الكلية بحيث يستتبع الجزئيات والاثار فان

حدث فيه الصفة الكاملة يلزم الاستكمال بالغير وصفة الخلوع صفة
كمال لا حرمانه وانما لانه تع يلزم الاستكمال بالاغيار فهذا الكمال ان
يكون بحيث ان وجد شئ من المبصرات او المسموعات يراه او يسمعه فان
كان موصوفا بهذه الصفة لكن لم يوجد مرئي او مسموع فذلك لا يكون نقصانا
ولو كان هذا نقصانا فكونه بحيث ان وجد ذلك لا يدركه اوغل في
النقصان م ومنها السمع والبصر اي كون الذات بحيث ان وجد
ما يصح ان يسمع ويرى سمع وراه لما مر انه يجب ان يعلم مطابقة
ما خلقه لما شاءه ولزوم قيام الحوادث بذاته مرجوا به وهما صفتا
كمال وضدهما نقصان فيثبتان على وجه يليق به من غير تأثر الحواس
ووصول الهواء الحاصل للصوت اليه والانطباع او خروج الشعا
الشعاع ز اليس هذه الامور حقيقتهما ولا بحيث لا يوجدان بدونها
وشرطيتها ما قيل انه شرط الرؤية مدفوعة س وهي باقية في
مسئلة انه تعالى يرى في الاخرة م والاستقراء لا يفيد القطع و
قياس الواجب تعالى على غيره باطل س يعني مشروطية تلك الامور للرؤية
مبنية على الاستقراء وهو لا يفيد القطع وان لم يتمسك بالاستقراء بل
يقال هذه الامور شرط في غير الواجب فيكون في الواجب شرطا
ايضا قياسا على غير الواجب فهذا القياس غير صحيح ايضا لان الاشتراك
في العلة غير معلوم فصفات الله تعالى لا تقاس على صفات الممكنات
م ومنها الكلام فانا اذا تكلمنا فهناك حروف واصوات ومعنى
وضعت له ويسمى كلام النفس كالطلب وايقاع النسبة الجزئية
وذا النوع ايضا مع ان الطلب من الله تعالى يرجع الى الخبر بوصول
الثواب او العقاب س هذا بيان ان كلام الله تعالى واحد
ليس بمنقسم على الخبر والطلب فان الطلب يرجع الى الخبر فمعنى

الامر الايجابي انه ان فعل يصل اليه الثواب وان ترك يصل اليه
العقاب ومعنى النهي التحريمي انه ان فعل يصل اليه العقاب م فكلام
النفس غير العلم اما في الانشاءات فظاهر واما في الاخبارات
فلان ايقاع النسبة غير ادراكها والبعض نفوه فنفيه عن المتكلم
عنادا ونفي قدمه في كلامه تعالى قول بمحليته للحوادث المحوجة الى مؤثر
منفصل ونفي اطلاق الكلام عليه بحث لفظي س اي بعض الناس يعني
نفوا الكلام النفسي وقالوا الكلام هو الحروف والاصوات ليس
الا والنافون هم المعتزلة والحنابلة فان عنوا بالنفي انه غير حاصل
للمتكلم فهذا محض عناد لان العبارة يدل على معنى قائم بالنفس فلا بد من
القول بوجوده وان عنوا بالنفي نفي قدمه اذ كان صفة الله تعالى
اي يقولون كلام النفس موجود ولكن الكلام النفسي القائم بذات
الله تعالى حادث فيلزم محليته للحوادث مع كونها محوجة الى مؤثر
منفصل وهو محال وانما قلنا انه يلزم ذلك لان هذه القضية وهي
انه اذا وجد زيد وبلغ يجب عليه ذلك لو لم يكن قائمة بذات الله تعالى
في الازل بل يكون حادثة فلا يخلو من ان يكون حدوثه متوقفا على مؤثر
منفصل ويكون متوقفا على وجود محل التعلق وهو زيد وبلوغه او
يكون متوقفا على العلم بذلك والثاني باطل لان تلك الصفة الازلية
غير محتاج الى وجود الملزوم وكذا الثالث لانه قد سبق ان الله تعالى
عالم بالموجودات قبل وجودها فتعين الاول وقد سبق ان محليته للحوا دث
اذا كانت محوجة الى مؤثر منفصل محال وان عنوا بنفي الكلام النفسي
نفي اطلاق الكلام عليه فذلك بحث لفظي والغرض ليس هذا بل الغرض
ان المعنى الذي يسميه كلاما نفسيا قائمة بذات الله تعالى وهو قديم م
فهو تعالى متكلم عندنا بقيام المعنى بذاته بشرط ارادة تركيب عبارات

تدل عليه اذ لولا هذه س اى الارادة المذكورة م لا يطلق الكلام
على المعنى واما عند النفاة س اى عند نفاة الكلام النفسى م
فعند الحنابلة لقيام الحروف والاصوات به مع قدمها وبديهة
العقل يبطله وعند البعض لخلقه اياها لا فى محل فالوضع عنى عنه
واما خلقها فى ذاته فممتنع س لما تقرر فى مسئلة عدم محلية للحوادث
ولان الحروف والاصوات لا تقوم الا بالاجسام م وعند المعتزلة
فى محل منفصل عنه فالمتكلم المحل لا هو فبطل ما قالوا انهم متفقون
على انه متكلم اذ لا بد من قيام الكلام بذاته تع وقيامها س اى الحروف
والاصوات م بذاته ممتنع وليس القائم الا المعنى المذكور س ذكر
فى بعض الكتب ان اهل الملل اتفقوا على انه تعالى متكلم لكن اختلفوا
فى معنى كلامه فقال فى الحشى ان ما ذكر فى بعض الكتب ليس بحق لان
كل من ينفى كلام النفس لا بد ان ينفى ان الله تعالى متكلم لان الكلام
النفسى غير ثابت عندهم والحروف والاصوات لا يمكن قيامها
بذاته تع فهم بالحقيقة ينفون كونه تعالى متكلما وان كان لواحق اللفظ
يثبتونه م على انه اطلق الكلام على ما فى الفؤاد س انما قال هذا
لان الخلاف ان كان لفظيا فى ان الكلام هل يطلق على المعنى
القائم بالنفس تمسك بقول الش ع وهو قوله ان الكلام لفى الفؤاد
البيت م ومعنى قوله انا ارسلنا نوحا يقدم ارساله على بعثة
محمد عليه ع م س هذا جواب ما قالوا ان الكلام لو كان المعنى
الازلى القائم بذاته كيف يصح قوله انا ارسلنا نوحا م فالعبارة
الدالة عليه لما وقعت فى زمان بعثة اللفظ الماضى فالمعتبر فى تركيب
العبارة المعجزة بهذا الزمان ومرجع الامر والنهى الى الخبر س
جواب عما قالوا الكلام مشتمل على الامر والنهى فلو كان قديما

يلزم

يلزم الخطاب بلا مخاطب م فالقائم بذاته تع الان يدا اذا وجد وبلغ
يطلب منه بهذا او القرآن كلام قديم اى معناه وكذا نظمه اظهره الله تعالى كتابا
عربيا يدل عليه فى اللوح وهو موجود اثبت فيه صور الكائنات واحكامها
ثم انزل النظم الى السماء الدنيا ثم نزل به الروح الامين على محمد عليه على حسب
الوقائع ثم امر بوضع كل آية عقيب ما قبلها ومنها الحيوة وهى صفة يلزمها
القدرة والعلم لامتناع الصفات المذكورة بدونها ومنها انه تعالى
يرى فى الدار الاخرة اى ينكشف ذاته للقوة الباصرة كانكشاف البدر
لها من غير لزوم ما لا يليق به كالمجاورة والجهة ونحوهما لانه وعد المؤمنين بقوله الجهة ه
وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة وغيرها من الآيات والاخبار س كقوله
تع فمن كان يرجو لقاء ربه وقوله يظنون انهم ملاقوا ربهم وقوله عليه م
سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر م والعقل لا يحيلها لانا نرى
ما يختلف حقائقها كالجسم والضوء واللون والطول والقصر فيمكن
ان يكون لحقيقة فرضية غير ما ذكرنا ويعطى الباصرة قوة تنكشف ذاته
لها وقوله لا تدركه الابصار محمول على سلب العموم او على نفيها فى الدنيا
او لعجز هذه القوة وما قيل ان لها ثمانية شروط سلامة الحاسة
وكون المرئى بحيث يمكن رؤيته والمقابلة وعدم القرب والبعد البعد
واللطافة والصفو والحجاب مبنية على الاستقراء وايضا لا يقاس امور
الآخرة بامور الدنيا وقد جعل الاشعرى البقاء من الصفات والصحيح
انه الوجود المستمر فليس زائدا على الذات ثم صفات الذات غير منحصرة
فيما ذكر كالمحبة وغيرها س كالكبرياء والعظمة والحكمة والصبر ونحوه م لانه
كامل ومن شانه ان يحب الكمال س هذا دليل على انه موصوف بالمحبة
م واما صفات الافعال وهى عند البعض نفس الافعال وعند الاول
منشاؤها فمنها التكوين وهو عندهم س اى عند البعض الذين قالوا

انها نفس الانفعال م الامر الاضافي الحادث في قولنا اوجد الله زيدا اوف
كذا او هو جعل المعدوم موجودا ثم بعض هؤلاء قال انه معدوم والا احتاج
الى تكوين آخر وتسلسل اذ لا واسطة س اي لا واسطة بين كون الشيء موجودا
او معدوما فلو لم يكن معدوما كان موجودا فيحتاج الى تكوين آخر م فاجاب
الآخرون انه خروج عما كان عليه من العدم وهو انه لم يوجد فهو موجود س
اي خروج التكوين عن العدم الاصلي اذ قبل وجود زيد كان صادقا ان الله
تعالى لم يوجده فاذا اوجده لم يكن ذلك صادقا فالايجاد خروج عن العدم الاصلي
فلم يبق معدوما فيكون موجودا لعدم الواسطة م ثم تكوين التكوين عينه
فلا تسلسل س جواب عما قال الطائفة الاولى انه يحتاج الى تكوين آخر
وتسلسل م وقد عرفت ما فيه س ان التكوين لكونه موجودا حادثا يحتاج الى
التكوين فان يكون نفسه لان المحتاج غير المحتاج اليه ولا يمكن ان يقال لا نم انه يحتاج ولا يمكن
الى التكوين بل يحتاج الى التكوين كل حادث لا يكون تكوينا اما هو فلا لانا نقول
لو لم يكن محتاجا لكان واجب الوجود ولكن الحادث لا يكون واجبا ولو كان
محتاجا لاحتاج الى نفسه لانه يلزم تقدم الشيء على نفسه م ثم هؤلاء س
اي القائلون بانه موجود حادث م توقفوا فقال الكرامية هذا الحادث
صفة الله تعالى والآخرون نزهوه عن هذا ثم قيل لا بد له من محل فمحله الاثر
فقيل يلزم تقدم الاثر على تكوينه فهو عين البديهة (نقل) تكذب هذا فهو لا في محل
فالقائل به خاف الميزاب فاوقع نفسه في البحر س اي الطائفة التي نزهوه
عن ان يكون التكوين الحادث صفة له اختلفوا فقال بعضهم لا بد له من
محل ومحله ليس هو المؤثر فيكون محل الاثر وهو قول ابي الهذيل من المعتزلة
فقيل عليه يلزم على هذا تقدم الاثر على تكوينه فلا يكون محل الاثر بل يكون عينه
وهذا المنقول عن الاشعري فقيل عليه بديهة العقل تكذب هذا فيكون لا في
محل وهو قول الراوندي وبشر بن المعتمر فقال في المتن ان القائل

بهذا خاف الميزاب فاوقع نفسه في البحر وذلك لان وجوه الوهن بالآخر
اشد شناعة مما احترز عنه وهو كونه عين الاثر لان هذا القول يمكن ان
يؤول بان يراد به ان المصدر كما ان له تعلق بالفاعل له تعلق بالمفعول فكما يقال
خلق الله تعالى العالم يقال على بناء المجهول خلق العالم خلقا فالمراد به كونه
مخلوقا قائم به فعله كونه مخلوقا عين المخلوق اي ليس جزءا له ولا قائما به بعد
كون الذات ذاتا بل كونه مخلوقا نفس كونه تلك الذات ذاتا فان
كونه مخلوقا هو نفس وجوده الحادث وقد مر ان الوجود نفس
الماهية بانه قيل المذكور هذا غاية تصحيح قول الاشعري لكنا نقسم الدليل تصحيح
على انه لا بد من صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى يوجب به الكائنات
فلا يكون نفس الاثر م فالمذكورة فهو معنى قديما زائدا على القدرة يوجد
به الكائنات لان ترتب الاثر عليه ان كان على سبيل الصحة فهو القدرة
او على سبيل الوجوب يلزم الايجاب بالذات لانه لما كان قديما كان
الذات موجبة له ثم هو موجب للاثر فالذات موجبة للاثر س لان موجب
الموجب موجب م والفلاسفة اثبتوه س اي معنى زائدا على القدرة يوجد
به الكائنات على ان القدرة ان فسرت بما ذكرنا وهو كون الفاعل بحيث
ان شاء فعل مع تمكنه من الترك فمعنى ان التكوين زائد على القدرة انه
غير القدرة لا ان القدرة ثابتة ومع هذا يثبت معنى زائد وهو التكوين
فان القدرة بهذا المعنى غير ثابتة عندهم وان فسر القدرة بكونه بحيث
ان شاء ترك فالفلاسفة يقولون ان القدرة بهذا المعنى صادقة
على الايجاب لان الموجب يصدق عليه انه ان شاء فعل فيصدق عليه
انه ان شاء ترك لكنه لم يشأ الترك فالشرطية لا تشترط لصدقها
وجود الملزوم فعلى هذا معنى ان التكوين زائد على القدرة هو ان القدرة
ثابتة مع ثبوتها يثبت معنى آخر وهو التكوين م وعبروا عنه بالمصدرية وقالوا

بلغ

هو عين المصدر اى لا داخل ولا زائد والا لزم التركب والتسلسل س اى ان كان
داخلا يلزم التركب وان كان زائدا يكون صادرا عنه فلا بد من مصدرية
ثم هكذا فيلزم التسلسل م وقد مر مع بيان بطلانه س فانه قد مر انه يمتنع
ان يكون حقيقة الواجب نفس مفهوم انه مصدر للاشياء م واصحابنا
اثبتوه ايضا وسموه بالتكوين وهو ان من شانه ان يوجد الشيء البتة في
وقت اراد ان يوجده فيه وهو قديم لان ايجاده في وقت كذا يحتاج
الى ان من شانه الايجاد ثم هذه الصفة ان كانت حادثة يحتاج الى
الايجاد ثم هو اليها س اى يحتاج الايجاد الى تلك الصفة وهي ان من شانه
الايجاد فيلزم الدور م وهو زائد على القدرة لثبوتها على المعدومات وعلى
الارادة لانها قديمة فاوجبها الذات فهي مع القدرة ان كانت كافية لوجود
المقدور بلا احتياج الى الايجاد الاختياري لزم قدم الحوادث والغنى عن العلم
والاختيار وهذا باطل س اى التكوين زائد على الارادة اذ لو لم يكن زائدة
كانت الارادة مع القدرة كافية لوجود المقدور ولو كانت كافية
والحال ان الارادة قديمة يلزم قدم الحوادث والغنى عن العلم و
الايجاد الاختياري واللازم منتف م وقولنا البتة نريد به انه
لا تردد فيه ان الفاعل يفعل مع قدرته على الترك فيمتاز عن القدرة اذ
هي لا يوجب الجزم على وجه لا يلزم الايجاب بالذات س على وجه
يتعلق بقوله فيمتاز م اذ لا نريد انه يصير ضروري الوجود س الضمير في انه
يرجع الى الشيء ومفعوله وهو ان من شانه ان يوجد الشيء البتة م
لتوسط الفعل الاختياري وهو الايجاد في وقت كذا فالقائل بوجود
هذا الايجاد يستثني الفعل الاختياري عن قاعدة ان كل موجود
لا يوجد الا وان يجب س اعلم انه اثبت امرين احدهما صفة التكوين
وهو ان الفاعل من شانه ان يوجد الشيء في وقت اراد يوجده

فيه

فيه والثاني الايجاد الاختياري في وقت كذا والاول امر موجود قائم بذات
الفاعل والثاني امر اضافي اختلف في وجوده فمن قال انه موجود لكنه ليس
بواجب لان الفاعل المختار يوجد الشيء في وقت معين من غير ان يجب
الايجاد فيه على ما ياتي فان كان الايجاد موجودا فهو يصير موجودا بلا
وجوب فالقائل بوجوده لا بد ان يستثني الايجاد عن هذه القاعدة وهي
ان كل ما لا يصير موجودا الا وان يجب فهذا المعنى انما يكون في غير الايجاد ولا فيه م
لكن الحق ان القاعدة كلية والايجاد في وقت كذا ليس موجودا ولا معدوما
بمعنى انه لم يوجد س اى اذا وجد الشيء لا يصدق ان الايجاد معدوم
بمعنى انه لم يوجد وقد مر هذا البحث في اول الكتاب م فالمختار يوجد
بلا وجوب س اى المختار يوجد الشيء من غير ان يجب الايجاد م فان
قلت جميع ما يحتاج اليه فعل المختار اذا وجد فان لم يجب الفعل يلزم الرجحان
بلا مرجح س لانه على تقدير وجود الجميع ان لم يجب الفعل يمكن ان يتخلف الفعل
فيقع الفعل تارة وعدمه اخرى مع الجميع رجحان بلا مرجح هذا هو الدليل
من يقول الفاعل بالايجاب ولا يحصل الا ان يجب فاجاب عن هذا بقوله م
قلنا لا نم بل الفاعل يرجح احد المتساويين او المرجوح والممتنع الرجحان
بلا مرجح ولم يوجد س ثم اقام البرهان على ان الفاعل المختار يوجد بلا
وجوب بقوله م على انه ان وجب فاما ان يجب بفعل اختياري ثم هكذا
ويتسلسل او بفعل غير اختياري فيصير اضطراريا س لكن الكلام في الفعل
الاختياري م ونحن لا نقول ان فعل الايجاد قديم واثره حادث يحتاج
يسري بعد مدة س اعلم ان مشايخنا اثبتوا صفة التكوين فانه تعالى
خالق لكل شيء فلا بد من صفة الخلق ثم خالفوا العقل بانه محل للحوادث
التغير وانه ذلك فقالوا الخلق قديم والمخلوق حادث ويثبتوه
الحج يسري بعد مدة فيقال لهم كيف يصح ان يقال الخلق الله زيد اليوم

كذا قديم وكيف يقال انزال القرآن ليلة القدر قديم م لان فعل المختار
لا يكون قديما بل منشؤه قديم س فالحاصل انه ليس محل الحوادث بمعنى
ان جميع صفاته قديمة اما صفات الذات فظاهرة واما صفات الفعل
فكذا ايضا فهي منشأ الافعال فالصفات قديمة والافعال حادثة
م هذا هو المخلص من ظلمات تقدم تفصيلها س اي هذا الذي ذكرنا من
اثبات الصفة التي هي منشأ الفعل والقول بقدمها وحدوث الفعل
وكونه الفعل لا موجودا ولا معدوما هو المخلص من ظلمات سبق
تفصيلها فان الذين نفوا الصفة القديمة وقعوا في الاباطيل التي سبق
ذكرها والذين اثبتوا الصفة القديمة ونفوا الفعل الحادث وقعوا في
ان الخلق والمخلوق حادث وايضا نفوا الافعال الحادثة مع قوله تعالى
كل يوم هو في شان والذين قالوا ان الفعل موجود بلا وجوب اضطروا
الى الاستثناء عن القاعدة المذكورة وبالله العصمة والتوفيق
م مسئلة كل موجود سوى ذاته وصفاته موجود بايجابه قصدا ايجابا لا
مدخل لاختيار الغير فيه فلان لعلة مقارنة موجبة فهي اما ايجاده اياه
بلا وسط او بايجاده وسطا مقارنا موجبا له عالما مريدا جميع ذلك
ثم ايجاب الوسط اياه اما عن موجده او من ماهيته والذي ان الوجود
عينها لاستيناغ الخارج وهي مجعولة فايجابها بجعله تعالى س قوله فايجابها
مبتدأ وبجعله خبره م فايجاد وسط مقارن جعله موجبا عالما وارادة ايجاده له
قصدا او لاشتراط جعله موجبا عند من لا يقول انها مجعولة س الله تعالى
لما يوجد الاحراق وجعل مماسة النار وسطا موجبا للاحراق فايجاد
مماسة النار التي جعلها موجبة للاحراق علما وارادة هو ايجاد الاحراق
قصدا والتقييد بقولنا جعلها موجبة للاحراق انما يشترط عند من لا يقول مؤثرة
بل لا بد من ان يجعلها الله تعالى موجبة للاثر اما عند من لا يقول ان الماهيات

يقول ان الماهيات مجعولة فان ... الماهية لا يكون الا بجعله لذا جعلها م

مجعولة

مجعولة حتى يكون الماهية لذاتها مؤثرة فايجاد مماسة ان يكون ايجاد
الاحراق من غير ان يجعلها الله تعالى موجبة له بل هي موجبة بالذات
وانما قال علما وارادة حتى لو لم يكن الفاعل مريدا لا يكون ايجادا للاثر ايجاد
القصد بام واما قاله س اي لاختيار الغير م فيه مدخل وهذا مسئلة الجبر
والقدر فقال الجبرية فعل العبد مخلوق الله تعالى لا اختيار للعبد فيه والمراد به
س اي بفعل العبد م هنا الهيئة الموجودة الحاصلة بالمصدر لا الايقاع
س اعلم ان الفعل قد يطلق على الهيئة الموجودة كالحركة التي وقعت في اجزاء
المسافة وهو الحاصل بالمصدر وقد يطلق على نفس المصدر اي ايقاع تلك
الهيئة والمراد هنا المعنى الاول فالخلاف واقع في انه بخلق الله تعالى او بايقاع
العبد م لان شيئا من علة الموجبة ان كان اختياره فهو ان كان اختياريا
تسلسل وانتهى الى اضطراري وان كان فصحيح المطلوب ولقوله تعالى خالق كل
شيء وامثاله س كقوله تعالى وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم م ولقوله عليه السلام جف
القلم س فانه دال على ان لا اختيار للعباد فيكون وفقا لخلق الله
تعالى م ونظايره س من الاحاديث الدالة على ان لا اختيار للعبد وان الكل
بقدر الله وان شئت فطالع باب القدر من كتاب المصابيح م وجوابه قدس
ان الاختيار وهو ترجيح الطرف المعين وليس باختياري اي محتاج الى
الاختيار اي ترجيح آخر بل يحتاج الى صفة الارادة من حيث انه صفة
من شانه التخصيص والترجيح س هذا تعريف الارادة ومعناها ان الفاعل
من شانه التخصيص بالخصوصيات وترجيح احد الطرفين على الآخر م وليس
اضطراريا اي واجبا س اي ليس الاختيار اضطراريا اي واجبا بل المختار ترجيح
بلا وجوب كما مر ونحن نقول انه تعالى خالق كل شيء س لكن بعضه بلا
وسط وبعضه بوسط م ونقول ايضا بجفاف القلم اي بالقدر السابق
بالاختياري وغيره س اي نحن قائلون بجفاف القلم بالتقدير السابق

بجاتي خمس المخلوقات فمنه قسم اختياري اي لاختيار العبد فيه مدخل وغير
ذلك وهو ما ليس لاختياره فيه مدخل فالاول يقع باختيار العبد والثاني
بلا اختياره م وقال القدرية وهم المعتزلة انه بايجاد العبد بلا خلقه تعالى
بل القدرة بخلقه وهي سلامة الاسباب والآلات وهي سابقة على
الفعل لئلا يلزم تكليف غير القادر نزه ما بعدها من القصد والايجاد
مفوض الى العبد لئلا يلزم الجبر فان العلم الوجداني والتكليف وفائدة
بعثة الانبياء ينفيه س اي ينفي الجبر اما العلم الوجداني فانه حاكم بالتفرقة
بين الافعال الاختيارية وبين ما ليس كذلك كحركة النفس وحركة
المرتعش واما التكليف فلانه لو ثبت الجبر وعدم اختيار العبد كان
التكليف قبيحا والتكليف ينافي الجبر وكذا فائدة بعثة الانبياء تنفي
الجبر القيام م وقال اهل الحق لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين وهو مبني
على ان القدرة مع الفعل وهي تصلح للضدين س قد توهم بعض الناس ان
كل من يقول بان القدرة مع الفعل فهو قائل بان القدرة لا تصلح للضدين
وكل من يقول بان القدرة سابقة على الفعل فهو قائل بانها تصلح للضدين
لكن هذا غلط بل المنقول عن ابي حنيفة انها مقارنة ومع ذلك تصلح للضدين
نفس القدرة بقوله م وهي جملة ما يتمكن به العبد من الفعل اذا انضم اليها الاختيار
س معناه ان المجموع المركب مما يتمكن به الفاعل من الفعل مع اختيار الفاعل
اي ترجيح الطرف المعين علة للهيئة الى صلته بالمصدر فما يتمكن به الفاعل
هو القدرة الحقيقية وهي مقارنة للفعل اذا وجد الفعل لكن تصلح للضدين
اي لا يجب معها الفعل فان المختار يفعل بلا وجوب فيتخلف الفعل معها لكن
م وانما كانت معه س اي مع الفعل م لان السابقة لا تبقى لكونها ناشئة
من حيوة والصحة وظهور تحلل البدن اذا اكثر زمان لا امتداد له ولم
يحصل بدل ما يتحلل يدل على تحلله في كل آن قليلا قليلا ثم وصول البدن

قد يقع

قد يقع مساويا او اقل او اكثر س اما المساواة فكما في سن الوقوف واما الاقل
فكما في سن الشيخوخة واما الاكثر فكما في سن النمو وفيه في الحال التي لا يسمن
البدن ولا يهزل يكون البدل مساويا لما يتحلل وفي حال يكون اقل وفي
حال السمن يكون اكثر فالبدن في كل حال غير ما كان قبله فالعرض الناشئ منه اي
القدرة م يكون كذلك س اي يكون في كل آن غير ما كان قبله م وقد تقع
ان كل موجود ولا مدخل لاختيار العبد فيه موجود بايجاده تعالى فالقدرة
المقارنة تكون كذلك س اي يكون موجودة بايجاده تعالى فالحاصل ان الفاعل
اذا فعل انما فعل بالقدرة التي خلقها الله تعالى مقارنة للفعل اما اذا لم يفعل
لا نقول ان الله تعالى لم يخلق القدرة الحقيقية بل يمكن انه خلقها ومع ذلك
لم يفعل العبد م واما لزوم تكليف غير القادر س انما قال هذا لانه لما اثبت
ان القدرة مع الفعل وهي موجودة بايجاده تعالى والتكليف سابق
على الفعل فيلزم تكليف غير القادر م فالاشعري لا يحترزه ويقول ان الله
تعالى يعاقب على الترك مع عدم القدرة ولا يقبح منه واما نحن فلا نلتزمه
بل نقول لما لم يمكن جعل الحقيقية مناطا للتكليف اذ لا شعور بها الا عند الفعل
فجعلت مظنتها وهي السابقة مناطا س اي لما لم يمكن جعل القدرة الحقيقية المقارنة
مناطا للتكليف جعلت مظنتها مناطا للتكليف وهي سلامة الاسباب
والآلات فانها امر ظاهر والحقيقية امر خفي فجعل الامر الظاهر الذي هو
مظنة الامر الخفي قائما مقامه م على وجه يفيد س اي لما لم يمكن الحقيقية
مناطا مشتملا على فائدة التكليف جعلت السابقة مناطا فان جعل السابقة
مناطا مشتملا على فائدة التكليف اذ يمكن للمكلف ان يسعى الى الاتيان
بالمأمور به ثم ورد الاشكال على جعل السابقة مناطا وهو انه يلزم العقاب
على الترك بدون القدرة فاجاب بقوله م ولا يلزم العقاب على الترك
بدون القدرة وذلك بان الحقيقية تصلح للضدين كما هو المنقول

مقترنة

رنة

حيث ان السابقة مناطا فان جعل السابقة
مناطا مشتملا على فائدة التكليف م

عن ابي حنيفة خلافا للاشعري اذ لا يجب بها الفعل بدون الاختيار اي بدون
ترجيح الطرف المعين واذا تعلق التكليف بالتقدير ان خلق الله القدرة الحقيقية
فاوقع العبد الفعل يثاب وان لم يوقع يستحق العقاب وان لم يخلقها لا
يصدر الفعل فالعبد ان لم يقصد اصلا يستحق ايضا س اي العقاب م لاختياره
الترك وان قصد لكن لم يصدر لعدم الحقيقية فالمرجو ان لا يعاقب س فعلم
من هذا ان استحقاق العقاب انما هو على تقدير ان الله تعالى يخلق القدرة الحقيقية
ومع ذلك لا يوقع العبد الفعل او لم يقصد الفعل اصلا فعلم انه لا يلزم على مذهبنا
العقاب على الترك مع عدم القدرة م فان قلت العقاب على الترك لازم في
الايمان بدون الحقيقية س اعلم انه يرد على هذه الترديدات اشكالان الاول
ان هذا الذي ذكرت انما يجري في افعال الجوارح لا في الايمان اذ في افعال الجوارح
القدرة الحقيقية زائدة على سلامة الاسباب والآلات التي هي مناط
التكليف فيمكن ان يقال بعد سلامة الاسباب والآلات ان خلق الله
القدرة الحقيقية والفاعل لم يوقع الفعل يعاقب بالترك لكن هذا لا يمكن في الايمان لان
ان القدرة الحقيقية غير زائدة على ما هو مناط التكليف فاذا كانت القدرة
مع الفعل فعند عدم الفعل لا قدرة ومع ذلك يعاقب على الترك فيلزم العقاب
على الترك بدون القدرة الحقيقية والثاني ان الله تعالى ان لم يخلق القدرة الحقيقية
فقصد العبد لكن لم يصدر الفعل لعدم القدرة الحقيقية يرجى ان لا يعاقب وهذا
لا يمكن في الايمان اذ اذا لم يخلق الايمان لم يصدر الفعل لا يرجى عدم العقاب فاجاب بقوله
م قلت لان امامس علم التحدي والمعجزة فالحقيقية على التصديق بالنبي فيما اتى
به بالقدرة الحادثة ونحوه فلا يعاقب الا على ترك تصديق ما يدل عليه
صريح العقل كوجود الصانع س هذا جواب الاشكال الاول اما جواب
الاشكال الثاني فهو قوله م فاذا قصد التصديق حصل الايمان بخلاف الافعال
الجوارح اذ لا يلزم من قصدها وجودها س تقريره ان في الايمان لا يتصور

ان يقصد التصديق فقصد اجاز ما لم يحصل التصديق لان ذلك القصد الاختياري
هو نفس التصديق لكن في افعال الجوارح يمكن القصد الجازم بدون فعل الجوارح
فلم يرد الاشكال الثاني م اذا عرفت هذا فالعبد بعد السلامة السابقة لم يوقع
الى العبد لان القدرة المقارنة بايجاده مع لكن عندنا لا على وجه يجب به
الاثر بدون ايقاع العبد ثم هو س اي ايقاع العبد م ليس ايجادا اذ
ليس تمام العلة القريبة خلافا للمعتزلة س والعلة القريبة ايقاع العبد
مع القدرة التي خلقها الله تعالى مقارنة لوجود الاثر م والايقاع مباشرة
السبب لكن ايصاله الى الاثر ليس في وسعه بل بخلق الله تعالى القدرة
المقارنة فالاثر مخلوق الله تعالى بمعنى ان جميع ما يتوقف عليه من الموجودات
مخلوقة فلا مدخل للغير في امر الوجود ولا العدم يستحق التي اعطاء اي ترجيح
جانب الوجود فهو من العبد ومع ذلك هو مستند الى موجودات خلقها الله
تعالى لكن لا على سبيل الايجاب فالاثر مخلوق الله تعالى بهذا المعنى ومع ذلك
يكتسب العبد اي يباشر السبب كما عرفت فالخلق فعل يوجد به الاثر في محل
غير الفاعل مع صحة انفراده س اي الفاعل م بالوصول الى الاثر مع العلم التام
بجميع ذلك والكسب فعل له مدخل في وجود الاثر في محل هو الفاعل بلا
صحة انفراده به وبلا علم كما ذكر س اي بلا علم تام بجميع ذلك م فيكون مقدور
الله تعالى بقدرة ايجاد والعبد بقدرة اتصاف والثواب والعقاب
مرتبان على هذا اذ العادة جرت بخلقه القدرة المقارنة عقيب اختيار
العبد الاتصاف س فظهر ان التوسط بين القدر والجبر بحيث ان القدرة
مع الفعل مع انها تصلح للضدين والاشعري لما قال بالقدرة مع الفعل
لكن بحيث يجب بها الاثر وانها لا تصلح للضدين فهو وقع في الجبر والمعتزلة
لما قالوا بالقدرة السابقة بمعنى ان العبد مفوض اليه العبد فهو وقع في التفويض
هذه غاية السعي في هذه المسئلة ولم يبلغ كلام الاولين والاخرين الى

بهذه الغاية وان لم يصدقني فطالع كتبهم م ومما سبق تبين ضعف ما توهم ان
القدرة التي مع الفعل لا يصلح للضدين وان بقي بعضهم ثم القول بالتوسط
او هو قول المعتزلة بعينه لان حاصله ان ما بعد انبعثه مفوض الى العبد لكن مع
ذلك مخلوق الله تعالى باعتبار استناده اليه لتوقفه على مخلوقاته س اعلم
ان بعضا من مشغوفي الكلام لما توهموا ان القدرة التي يخلقها الله تعالى
مع الفعل لا يصلح للضدين فتوهموا ان القول به قول بالجبر المحض ففروا عنه
وقالوا بالقدرة السابقة ومع ذلك حاولوا ان يختاروا التوسط بين الجبر
والقدر اقتداء بما نقل عن اكابر السلف ان لا جبر ولا تفويض ولكن
امر بين امرين فقالوا بالتوسط بهذا الطريق وهو ان القدرة السابقة
مخلوق الله تعالى فيصح استناده الى الله تعالى ولم يعلموا ان هذا هو مذهب
القدرية بعينه لانه يصير بالقدرة السابقة مفوضا الى العبد لما لم يكن
المقارنة مخلوق الله تعالى م فيصير الخلاف لفظيا س اي الخلاف بين القائلين
بالتوسط وبين القدرية يصير لفظيا وهو ان بعض القدرية يتفقون بان
افعال العباد مخلوقة لهم واهل التوسط يقولون بخلق الله وكسب العبد
باعتبار ان القدرة السابقة بخلق الله تعالى ولم يبق الخلاف في المعنى
لان القدرية قائلون بالضرورة ان السابقة بخلق الله تعالى ولا ينكرون
ان الفعل مخلوق لله تعالى بهذا المعنى لا بمعنى خلق القدرة المقارنة م
وليس كذلك بل هناك معترك الآراء ومحل تصادم الاهواء والحمد
لمن يلهم الصواب ويؤتي الحكمة وفصل الخطاب فروع آ المتولدات
بخلق الله تعالى كالالم والموت والانكسار عقيب الضرب والقتل والكسر
لا تقران الوصول الى الاثر ليس في وسعنا ب ان الهدى والاضلال
خلق الاهتداء والضلالة لا اتيان الطريق كما هو عند المعتزلة ويجب
ان يعلم ان الايمان غير مخلوق عندنا والاهتداء مخلوق وهذا في غاية

الدقة وذلك ان الايمان هو التصديق اي الحكم بالصدق وهو ايقاع
نسبة الصدق الى النبي عليه صلى الله عليه وسلم بالاختيار والاهتداء هو الحالة اي حاصله
بالتصديق بعد ذلك مصدر وهذه هي الهيئة الحاصلة فيكون بخلقه تعالى لان القدرة
المقارنة بخلقه تعالى ثم ايقاع العبد اي التصديق مستند الى مخلوقات لا
اختيار العبد فيها س اي التصديق فعل اختياري لكنه مستند الى مخلوقات
لا اختيار فيها كالعقل ونحوه لكن لا على سبيل الايجاب كما عرفت م ولا يقال
انها س اي الضلالة م قبيحة وخلق القبيح قبيح لان خلقه لمصلحة غير قبيح
بل الاتصاف به قبيح وقد ذكر في الكلام ان في خلقها مصالح كثيرة في خلق الكفر والمعاصي
س منها ان يستدل على كمال القدرة حيث قدر على خلق المتضادين وايجاد
المتقابلين ومنها ان يتميز بخلق الافعال الحسنة والقبيحة تبين انه فعال لما يفعل
لا لحاجة ولا لجلب نفع او دفع ضر ومنها ان بذلك يظهر غني عن خلقه
غني بذاته لا يتعزز بكثرة اوليائه ولا يتضرر بتوفر اعدائه هذا ما ذكروا
وسيأتي البحث في آخر هذا التعديل حكم آخر في خلق النفوس الخيرة والشريرة
وفي خلق الخير والشر ثم الافعال الاختيارية للكائنات حتى الكفر و
المعاصي سواء اريد بها المصدر او الحاصل به بارادة الله تعالى وتقديره
اي تخصيصه هو نتيجة الارادة م قد مر ان الارادة صفة بها تخصص
الاشياء بخصوصياتها فالتقدير هو التخصيص الذي هو نتيجة تلك الصفة
س لان القدرة المقارنة مع تمام اجزائه بخلق الله تعالى فهي بتقديره وكذا الفعالة
الا اثر في وجوده بتقديره مع تمام اجزاء علته ومنها اختيار العبد فهو بتقديره م
ارادة ان يثبت ان الافعال الاختيارية سواء اريد بها المصدر او الحاصل
بالمصدر بارادة الله وتقديره لان القدرة المقارنة للفعل بخلق الله
تعالى فيكون بتقديره اذ الخلق يقتضي سبق التقدير اي التخصيص يقتضي
الارادة وهي ان تؤثر شانه التخصيص فيكون القدرة المقارنة مستندة الى

ارادة الله تعالى وتقديره وكذلك الاتصال الى الاثر بتقديره ايضا لما سبق
ان الايصال الى الاثر ليس في وسع العبد فيكون بتقدير الله تعالى فوجود الاثر
هو الهيئة اي الحاصلة بالمصدر يكون بتقدير الله تعالى فيلزم منه ان يكون الاختيار
وهو ايقاع العبد تلك الهيئة بتقدير الله تعالى ايضا لان وجود الاثر اذا
كان بتقديره كان تمام علته بتقديره ومن تمام العلة الاختيار وهو
المصدر بتقديره ايضا فيكون مستندا الى ارادته فالحاصل ان الله تعالى
قدر ان يوجد الاثر وهو الهيئة الحاصلة بالمصدر بالقدرة المقارنة
واختيار العبد ثم ورد عليه اشكال وهو ان الاختيار لما كان بتقدير الله تعالى
يلزم الجبر فاجاب بقوله م لكن تقدير الاختيار اختيارا لا يوجب الجبر س
فانه تعالى قدر اي حقق وجود تلك الهيئة بان يكون باختيار العبد فهذا
المعنى لا يوجب الجبر م لان تقدير الشيء لا يوجب ضده وكذا علمه تعالى بوقوعه
اختيارا س اي لا يوجب الجبر م لئلا ينقلب جهلا س فان الله تعالى يعلم
الاشياء على ما هو واقع عليه فاذا علم انه يفعل باختياره فهذا المعنى لو
اوجب الجبر ينقلب علمه جهلا م وعند المعتزلة الكفر والمعاصي ليسا بارادته
لان ضدهما مطلوب فيكون مرادا قلنا الامر اي الطلب لا يقتضي التخصيص بالوجود
وان عنوا بالارادة معنى آخر فالنزاع لفظي س اي ان عنينا بالارادة صفة
تخصص الموجودات بخصوصياتها فمعنى قولنا ان الكفر واقع بارادته ان الله
تعالى خصص وجود فلان الكافر بانه يكون موجودا بصفة الكفر الاختياري
فان الطلب منه انه يؤمن باختياره فهذا الطلب لا يوجب تخصيص زيد
بانه يوجد بصفة الايمان وان عنوا بالارادة معنى آخر كالمحبة والرضاء
فالنزاع يكون لفظيا م ولان الكفر غير مرضي والمقدر مرضي واجيب بان
التقدير مرضي لا المقدر س فان التقدير فعل الله تعالى فيكون مرضيا فلا نم
ان المقدر يجب ان يكون مرضيا وذلك مثل ان لا يكون في تقديره ذلك القبيح

حكمة بالغة كما مر م وقد يراد بالتقدير تخصيص هو نتيجة الحكمة اي تخصيص الشيء
بما ينبغي له س اي التقدير كما يراد به تخصيص هو نتيجة الارادة وقد يراد به تخصيص
هو نتيجة الحكمة فالتقدير بالمعنى الاول اعم منه بالمعنى الثاني من حيث المفهوم
لكنهما متساويان في الوجود لان جميع ما هو مراد الله تعالى مشتمل على حكمة بالغة
م وكل شيء بتقديره بالمعنيين ويساويه القضاء وهو حاكمة على الاشياء بما يكون
لها س هذا يساوي التقدير بالمعنى الاول م او بما ينبغي لها س هذا يساوي
التقدير بالمعنى الثاني اي تخصيص هو نتيجة الحكمة م وقد يراد به س اي بالقضاء
م الخلق وقد يراد به الحكم بالكليات وبالقدر تفاصيل ومنها س اي من صفات
الافعال م ان من شانه ان يعطي كل حي رزقه اي غذاءه الذي قدر انه
يعيش به حلالا او حراما خلافا للمعتزلة قال الله تعالى الا على الله رزقها وقال
عليه السلام ان النفس لن تموت حتى تستكمل رزقها س يعني الآية والحديث على ان
الحرام رزق كالحلال م ومنها ان من شانه الاحياء والاماتة فالاجل
مقدر بتقديره لا يزيد ولا ينقص قال الله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون
ساعة ولا يستقدمون والاخبار انه تعالى قدر ان زيدا ان فعل كذا طال عمره و
الا لا لان الواقع احدهما معينا فيكون مقدرا بتقديره س جواب اشكال
مشهور انه يمكن ان الله تعالى قدر ان زيدا ان اعطى الصدقة طال عمره وان لم
يعط ينقص عمره فيجوز ان يزيد العمر او ينقص فاجاب بان الواقع لا يخلو احدهما
معينا فالمقدر عند الله تعالى ذلك الواقع م ثم منها س اي من الصفات م
ما هي صفة الذات والفعل معا كالحكمة فمعنى العلم بدقائق الامور مع كونه الفاعل
بحيث يفعل كما ينبغي ولا نقول انها العلم بما لا يتعلق به العمل وبما يتعلق س
اعلم ان المتاخرين من الفلاسفة اطلقوا الحكمة على العلم بحقائق الاشياء
دون العمل وجعلوها مقسما بين نظري اي ما لا يتعلق به العمل وعملي اي ما يتعلق
به العمل لكنا لا نقول كذلك بل لا بد من الاتقان في العمل فان الحكمة

مشتقة من الاحكام فلا جرم ان يكون افعاله محكمة قال الله تعالى ومن
يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا فالخير الكثير مختص بمن يعلم وقال ولقد آتينا
لقمان الحكمة ان اشكر لله فسر الحكمة بالشكر فالشكر ان يستعمل كل ما اتاه
الله تعالى كما هو وشكر كل عضو ان يستعمله فيما خلق له فالذين سموا الفلسفة
حكمة فهم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه م فالذي يعلم ولا يعمل كما ينبغي غير حكيم
والدليل على حكمته البالغة صنايع العالم وعجايبه **فصل** الفعل
بمعنى الصفة فاذا صنع زيد سريرا فالصفة ان من شانه فعل السرير ثم الفعل
قد يراد به الهيئة الحاصلة بالمصدر وهي الحركات التي يوجد بها السرير وهي امر
موجود وقد يراد به المصدر وهو ايقاع تلك الصفة وهي امر اضافي لا موجود
ولا معدوم كما عرفت واما فعله تعالى كايجاده زيدا فان ههنا صفة قديمة
كما عرفت س من معنى التكوين ثم فعلا وهو جعل زيد موجودا وقت كذا
فهذا امر اضافي لا موجود ولا معدوم كما مر وليس ههنا امر موجود قائم به
بذاته تعالى حاصل بالمصدر لان حدوث الامر الحقيقي في ذاته ممتنع ولا
باس بحدوث الاضافات والبعض احترزوا عن مخالفته للحوادث فقالوا
فعل خلق قديم واثره حادث كجرح سري بعد مدة فهذا ليس بحق
لان القديم لا يزول بل يكون وانما يصدق انه خلق زيدا وقت كذا وانما
ورد في التنزيل القرآن ليلة القدر وانما وهو ليس من كلام العقلاء بل
الصفة وهي ان من شانه ذلك والمدة م مسئلة قيل لا بد للفعل الا
الاختياري من العلم والقدرة والارادة والقصد والايجاد ثم هو س
اي الفعل الاختياري م منه تعالى يقتضي علما تفصيليا او اجمالا فمخلوط بالجهل
واما من غيره فهو اما اختياري محض كقصد الحركة س فان القصد فعل
القلب وهو اختياري محض م او مخلوط باضطراري كالحركة في حالة
لا يتمكن من تركها س كالانحدار الى صبب بالعدو الشديد بحيث لا تقدير

فهو ضعف فالشكر ابتداء العقل ان يستعمل في معرفة الله تعالى ما

على الكاك

على الكلام م فخ لا يشترط القدرة ولا البواقي ثم هذه الحكم س وهو انه
لا بد للفعل الاختياري من الامور المذكورة م غير كلي اذ لا يحتاج القصد
والايجاد الى مثلهما ثم الايجاد وان اقتضى القصد لا ينعكس س اي الايجاد
ان اقتضى ان يكون مسبوقا بالقصد فالقصد لا يقتضي ان يكون مسبوقا
بالايجاد لانه ان اقتضى والتقدير ان الايجاد يقتضي ان يكون مسبوقا بالقصد
فيلزم الدور او التسلسل م فالقصد غير موجودة س لما ثبت ان القصد لا
يقتضي الايجاد ثبت ان القصد غير موجود اذ لو كان موجودا لاقتضى
الايجاد م اعلم ان الارادة قد تترتب بالداعية اي اولوية في نفس الامر
او في اعتقاد الفاعل وهذا غير صحيح لاشتراط الارادة دون الداعية
لان المختار قد يفعل ما هو مرجوح في نفس الامر وما ليس باولى في
اعتقاده كالهارب والعطشان ولا يقال انا لا نترك الحكم البديهي وهو
ان الرجحان بلا مرجح محال بهذا المثال الذي لا يدل على عدم المرجح بل غايته عدم
العلم به س هذا كلام الامام نصير الدين الطوسي واجاب في المتن عنه
بقوله م لان لا يثبت الرجحان بلا مرجح فان الفاعل مرجح بل يثبت به ان
لا احتياج للترجيح الى اولوية في اعتقاده والاولوية في نفس الامر بلا اعتقاد
الفاعل كيف يصير داعية الى الفعل الاختياري فان الفاعل قد يفعل ما تركه اولى
في نفس الامر فالمختار قد يفعل بالداعية وقد لا بنفس الارادة او المحبة
س اعلم ان المختار قد يفعل بالداعية والداعية فسرت بالاولوية
اما في نفس الامر او في اعتقاد الفاعل وتلك الاولوية يمكن ان يكون
مصلحة اما راجعة الى الفاعل كما في افعال العباد او الى غير الفاعل و
يمكن ان يكون الداعية محبة اما لنفس الفعل او للاثر الحاصل من الفعل
وقد يفعل بلا داعية بل بالارادة م مسئلة افعاله تعالى لا يوصف
بالقبح عند الاشعري وعندنا وعند المعتزلة يوصف فلا يفعل القبيح

القبيح س اي كل فعل يفعله الله تع لا يوصف بالقبيح عنده حتى لو خلد الانبياء
في النار والكفار في الجنة لا يقبح عنده وعندنا لو فعل لكان منبئا عن الجهل
الله تعالى وليس المراد انه تع يفعل فعلا ثم يوصف ذلك الفعل بالقبح فان
الله سبحانه تعالى لا يفعل القبيح م وقد ذكرنا ان الخلاف مبني على ان الحسن
والقبح هل يثبتان عقلا ام لا بمعنى الملائمة والمنافرة والكمال و
النقصان نعم اتفاقا س اي الحسن بمعنى ملائمة الطبع والقبح بمعنى منافرة
الطبع يكونان عقليين وكذا الحسن بمعنى الكمال والقبح بمعنى النقصان
كالعلم فانه حسن لانه كمال والجهل قبيح لانه نقصان يثبتان بالعقل ايضا
م وبمعنى كونه بحيث يحمد او يذم على فعله عاجلا ويثاب ويعاقب آجلا
هو المختلف فيه فان في افعالنا انها جبر فلا يوصف بهما وفي افعاله تعالى
انها ان قبحت فتركه وجب فيكون آمرا وناهيا لنفسه وهو محال ولا
يمكن ان يكون العقل حاكما عليه بقول الحسن والقبح في افعاله بمعنى انه يثاب
او يعاقب آجلا ايضا اذ اتفاقا الخلاف في الحمد والذم عاجلا س
اعلم انه قد ذكر في بعض الكتب ان الخلاف في الحسن والقبح ليس في المعنيين
الاولين بل الحسن والقبح بالمعنى الاخير هو المختلف فيه فقال في المتن
ان هذا لا يصح في افعاله تعالى فان الحسن والقبح بمعنى انه يثاب فاعله
او يعاقب فاعله لا يمكن في افعال الله تع بل المختلف فيه بمعنى الحمد والذم
عاجلا م ثم كونهما بمعنى الكمال والنقصان عقليين اتفاقا اوجب
الاعتراف بمعنى الحمد والذم لان كل ما هو كمال او نقصان عقلا يحمد او
يذم عقلا فالاعتراف بذلك وانكار هذا بعيد عن الحق ثم لا بد
من الاعتراف بحسن بعض الافعال وقبح بعضها عقلا اذ وجوب
تصديق النبي عليه ع م وحرمة الكذب عليه لو كانا شرعيين لدار س
لان وجوب تصديق النبي عليه ع م ان كان متوقفا على الشرع يلزم

الدور

الدور لان ثبوت الشرع متوقف على وجوب تصديق النبي عليه ع م وحرمة
الكذب ان كانت متوقفة على الشرع يلزم الدور انما يثبت اذا علم
ان الكذب حرام عليه وهو معصوم عن النبي عليه ع م م الكذب م فيكونان
عقليين فيكون ذلك س اي تصديق النبي عليه ع م م حسنا عقلا وهذا
س اي الكذب قبيحا عقلا م لان كل ما هو واجب عقلا حسن عقلا
وكل ما هو حرام عقلا قبيح عقلا وكذا امر الله تعالى س اي لا بد من الاعتراف
بحسن بعض الافعال وقبح بعضها عقلا م اذ لو جاز الكذب وخلف
الوعد من الله تعالى لارتفع الشرائع ولا يقع الوثوق بالوعد س
لما ذكر الخلاف بيننا وبين الاشعري اراد ان يذكر الخلاف الذي بيننا و
بين المعتزلة فقال م ثم الخلاف بيننا وبين المعتزلة ان العقل حاكم
مطلق عندهم علينا وكذا عليه تعالى لانا علمنا ان الكذب حرام لا فعله من
من حيث انه تعالى حكم به اذ لم يصل ذلك الينا بل نعلمه من حيث ان العقل
حكم به وامتناع حكمه على نفسه اوجب ان يكون الغير حاكما وهو قلنا
قد سبق ان كل الاشياء بخلقه وكل الامور بتقديره وكل الماهيات
بجعله وهي س اي الماهيات م لا تنفك عن صفات واحكام فجميعها
من الله تع ولا اطلاع للعقل على كنهها فكيف يحكم بها عليه تعالى عما يقول
الظالمون بل جعله تعالى آلة لمعرفة بعض الاشياء ولانا انا علمنا حرمة
الكذب عقلا من حيث انه حاكم بل ادركنا بالعقل انه تعالى حرمه ثم تفرع
على هذا س اي على الخلاف بيننا وبين الاشعري والمعتزلة فبداء
او لا بتفريع الخلاف بيننا وبين المعتزلة وهي م انه لا يجب
عليه تعالى شيء كالاصلح وغيره ثم صح ذلك لا يبيح من حكمته ورحمته
ان يكون موصوفا بما قبحه كالسفه والعبث والكذب وخلف الوعد
والظلم وتكليف ما لا يطاق والبداء وعزل الانبياء عليهم السلام واظهار

المعجزة على يد الكاذب الى غير ذلك س ويسمى هذه المسائل مسائل التعديل
والتجوير اي نسبة العدل اليه ونسبة الجور اليه ثم شرع في تقابح الخلاف ن
بيننا وبين الاشعري فقال م ويتفرع عليه ايضا ان افعاله تعالى معللة
بمصالح المخلوقات لان الحكمة ينافي كونها لا لمصلحة لانه يكون عبثا
ثم منزه عن ان يعود اليه فيعود الى المخلوقات قالوا عود المنفعة الى
الغير ان كان منفعة فاستكمال بالغير وان لم يكن لا يفعل قلنا لا نم هذا
فانه اذ صح عندكم ان يفعل لا لمنفعة اصلا فاولى ان يفعل اذا كان النفع
لغيره لا له وكمال ذاته اقتضى ان يختار ما هو احسن واولى من غير ايجاد
س يحتمل ان يراد من غير ان يجب عليه ويحتمل ان يراد من غير ايجاب بالذات
م وفي لفظ الاشارات الشيء الذي يحسن ويليق به ان يحصل عنه شيء آخر
ويكون حصوله منه اليق من عدم حصوله ان فعله فقد حصل منه ما هو حسن
وما هو احسن من غيره وان لم يفعل لم يحصل منه الامران فهاهنا ان النفع
ففي مصدريته ما هو حسن ومصدريته ما هو احسن من الغير حصلنا الحسن من فعله
وفعل غيره فهو مستكمل بالغير س قال في شرح الاشارات ان قوما من
المتكلمين يعللون افعال الباري تعالى بالحسن والاولوية فيقولون انه فعال
الخير لان الخير حسن في نفسه وفعله اولى من تركه ومن اجل ذلك خلق الله تعالى
الخلق والشيخ اراد ان يبين ان هذا الحكم يعني الذي يقتضي الاستناد والنقصان
اليه فقد قرر كلام هذه الاشارات بما اورده في متن هذا الكتاب مطلوبه
ان فعل الله تعالى لا يكون لغرض وقد قرر الحجة على هذا المطلوب انه ان فعل
الخير لحصل منه امران احدهما انه فعل الخير والآخر انه فعل ما هو احسن من غيره
اي من تركه فهاهنا الصفتان حصلتا من فعله وفعل غيره فيكون مستكملا
بالغير فهذا الكلام دليل على انه لا يفعل الخير اصلا لا على انه لا يفعل لغرض
فلهذا قال بعض المحشي م في قوله هذه الحجة الداحضة لا يثبت مطلوبه بل الجيد انه

تعالى

تعالى لا يفعل الخير اذ لو فعل لكانت صفة الكمال حاصلة له من فعله س
وهذا الكلام ساقط غاية السقوط لانه تعالى فاعل الخير ولم يحصل من فعله
صفة الكمال بل حصل الفعل من صفة الكمال م اعلم ان سعة رحمته التي وسعت كل شيء
اقتضت ان يخلق الكائنات على مراتب شتى فخلق ذوات كاملة هي
اشرف ما في حيز الامكان س كالملائكة والنفوس القدسية م وخلق صفات
العليا من العلم والقدرة والاختيار وخلق صفات تختص بالممكنات س
كتحصيل الكمالات م وقدر ان يكون كمالهم بطريق كسب توسيعا للخير على
وجه لا ينسون ما كانوا عليه من العدم فيشكرون ما اعطاهم الله تعالى
من النعم ويخافون زوالها فخلق من دونهم الى اسفل مراتب الامكان
وخلق الخير والشر والنفوس الخيرة والشريرة ليعبدوا اهل الخير خالقهم
من شر ما خلق ويخافوا من الشر اذ لولا الخير والشر لم يتحقق الرجاء و
الخوف ولولا الرجاء والخوف لما يتم العبودية والربوبية ولولا الضرر
لما عرف النفع ثم في مراتب الممكنات نقائص لا مندوحة عنها س اي لا
لا سعة كما يرى في الانسان من احتياجه الى الافعال الخسيسة كالكنس
ومباشرة القاذورات م لا يليق بالذوات الكاملة الاشتغال بها فلا
بد من خلق كائنات في مدرجة الهوان يشتغل بها س اما من الانسان
واما من غيره كالذباب ونحوه م هذا مقتضى كونه رب الناس
ثم كونه ملك الناس اقتضى ان يجزي اهل الخير والشر فخلق دار الجزاء
كما سيأتي لئلا يختل ملكه ثم كونه اله الناس يقتضي ان يحيي ويميت
ويخرب ما قد عمره س اظهارا للفناء ثم يعيد ما يشاء اعادته وان
يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يسأل عما يفعل وهم يسألون هذا مباحث
الذات والصفات م وكونه رب العالمين وسعة رحمته عليهم س المستفادة
من قوله تعالى الرحمن الرحيم م وهي المقصد الاقصى من الكتاب اوردتها

م فالتقى خلق م

متمسكا بالعروة الوثقى من التوفيق عاجزا من دركه فانى بالعجز الحقيق
س الدرك بفتح الراء وسكونه القعر الآخر وفى المثل العجز عن درك
الادراك ادراك اى الاعتراف بالعجز عن التعمق هو الادراك
م فالآن نشرع فى تفصيل العالمين من الجواهر والاعراض فانه من
تتمة الاغراض س فان الغرض من هذا الكتاب معرفة الذات والصفات
ومعرفة الخلق والخلق اعراضا فى لا يعرف معرفة تامة تفصيلية الا
بمعرفة تفاصيل المخلوقات فيكون معرفتها من تتمة الاغراض م تعديل
مباحث ما فى العالمين من الجواهر الممكن ان قام بنفسه فجوهر وبغيره
عرض س هذا على طريقة المتكلمين م وغير الممكن الذى ان وجد فى الاعيان
كان لا فى موضوع اى فى محل يقوم الحال جوهر وفيه عرض س اى الممكن الذى
ان وجد فى الاعيان كان فى موضوع عرض هذا على طريقة الفلاسفة م
فالصورة ان وجدت عرض على ذلك جوهر على هذا س انما قال ان وجدت
لان الصورة غير موجودة عند القائلين بالجزء الذى لا يتجزى فالصورة ان
وجدت على طريقة المتكلمين لكونها قائمة بالغير وجوهر على طريقة الفلاسفة
لانها موجودة لا فى موضوع لانها ليست فى محل مقوم للحال بل فى مقومة
للمحل م وكذا الصورة الذهنية للجوهر س يعنى ان وجدت كان عرضا
على الاول لكونها قائمة بالغير جوهرا على الثانى باعتبار انها لو وجدت
خارج الذهن كانت لا فى موضوع وقد ذكرنا فى بحث الصورة الذهنية
على هذا الكلام اعتراضا وهو انه يلزم ان يكون السواد جوهرا فلا نعيده
م وعند المتكلمين هو وضعى فقط س اى الجوهر ليس الا وضعيا م اى ما
يشار اليه حسا ولم يثبت عندهم سواه وهو س اى الجوهر م ان لم يقبل
القسمة اصلا فجوهر فرد والا فجسم وعند المعتزلة ان قبل س اى القسمة م
فى جهة فخط وفى جهتين فسطح وفى ثلث فجسم فالخلاف لفظى س اى بين

المتكلمين والمعتزلة فعند المتكلمين الجسم يطلق على جوهرين فصاعدا
وعند المعتزلة لا م والفلاسفة قالوا هو اما وضعى وهو قابل للقسمة
س اى الى غير النهاية لانكارهم الجوهر الفرد م فهو ان كان محلا فهيولى وحالا
فصورة او مركب منهما فجسم س واما الخط والسطح فموجودان عندهم لكنهما
عرضان قائمان بالجسم وكذا الجسم التعليمى وهو الطول والعرض والعمق
عرضا قائما بالجسم الطبيعى م واما غير وضعى فان تعلق بالبدن تدبيرا فنفس
والا فعقل فصل علمت ان الجسم ذو اجزاء فهى اما بالفعل وهى اما
متناهية فينتهى الى ما لا يقبل القسمة الوهمية والفرضية لكن بحيث
لو كانت فى الخارج لطابقت س اى لو كانت الاجزاء فى الخارج كانت
القسمة الوهمية والفرضية مطابقة لما فى الخارج وليس المراد الوهمية
الغير المطابقة كما سيأتى فى قسمة الزمان الحاضر م وهذا عند اصحابنا وانما قيدنا
بالمطابقة لان المخالف هذا الامام صاحب الاشارات س فانه قال
ان القائلين بالجزء يثبتونه بحيث لا يقبل القسمة الوهمية والفرضية اصلا فقال
فى الملخص ان هذا النقل غير صحيح م لان احدا لم ينكر توهم المحالات وفرضها ولو
كان كما زعم لا استغنوا عن البرهان س اى لو كان الخلاف بين القائلين
بالجزء وبين الفلاسفة فى القسمة الوهمية استغنى مذهب الفلاسفة عن
البرهان بل يكفى ان يقال ان التوهم والفرض لا ينتهيان الى حد معين لانه
توهم المحال وفرضه واقع وذلك معلوم ببديهة العقل م ودعوى ان
اليمين غير اليسار يؤيد ما قلت س اى البرهان المشهور للفلاسفة المبنى
على المماسات مشتمل على دعوى ان اليمين غير اليسار فان ما يماس احد الطرفين
غير ما يماس الآخر فهذه الدعوى يدل على انهم لم يدعوا القسمة الوهمية بل
يدعون انه ذو اجزاء فى الخارج ثم عطف على قوله اما متناهية قوله م او غير
متناهية وهذا عند النظام واما بالقوة متناهية وهذا عند الشهرستانى

او غير متناهية ولنا عند جمهور الفلاسفة لنا وجوه آ ان الزمان الحاضر
غير منقسم والا فبعضه ماض وبعضه مستقبل فكذا الحركة فكذا المسافة
فان انقسام الحركة والمسافة متلازمان س اى كلما كانت المسافة منقسمة
كانت الحركة منقسمة وكلما كانت الحركة منقسمة كانت المسافة منقسمة
م وهما يوجبان انقسام الزمان س اى انهما كلما كانت المسافة والحركة
منقسمتين كان الزمان منقسما م فعدم انقسام هذا س اى الزمان
م يوجب عدم انقسامهما س اى الحركة والمسافة م بحكم عكس النقيض س
وهو قولنا كلما لم يكن الزمان منقسما لا يكون الحركة والمسافة منقسمتين
لكن الزمان الحاضر غير منقسم فيلزم عدم انقسام المسافة وهو المطلوب م ولا
يلزم من انقسام هذا انقسامهما ولا من عدم انقسامهما عدم انقسام هذا عندنا
لجواز تخلل السكنات س علم ان البرهان قد تم وقوله ولا يلزم الى آخره لا احتياج
للبرهان الى هذا الكلام وانما ذكر تتميما للفائدة فان فيه خلاف الفلاسفة فان
انقسام الزمان يوجب انقسام الحركة والمسافة عندهم حتى يوجب وعدم
انقسام الحركة والمسافة عدم انقسام الزمان بحكم عكس النقيض وهذا
بناء على ان الزمان عندهم ليس مركبا من آنات متتالية والحركة البطيئة
ليست تتخلل السكنات فاذا كان الزمان منقسما كانت الحركة والمسافة
منقسمتين ضرورة وعندنا لما كان الزمان الحاضر غير منقسم ثبت الآنات
فيكون مركبا من آنات متتالية وثبت مثل هذا الجزء الذي لا يتجزى فيمكن ان يقع
الحركة من جزء الى جزء في عشرة ازمنة بان يكون الجسم ساكنا في احد الجزئين
في الازمنة الكثيرة فلا يلزم من انقسام الزمان انقسامهما ولا من
عدم انقسامهما عدم انقسام الزمان م فان اريد الوهمية لا يلزم
كون بعضه ماضيا والفكية لا يلزم من نفيها الجزء س اى ان اريد
بقولكم ان الزمان الحاضر لا ينقسم القسمة الوهمية فلا نسلم انه يلزم من القسمة

الوهمية

الوهمية ان يصير البعض ماضيا والبعض مستقبلا وان اريد القسمة الفكية لا يلزم
من نفيها الجزء م قلنا يريد الوهمية المطابقة فان توهم بحيث لا يجتمع اجزاؤه
لا يكون توهم قسمة ما هو غير قار الذات وبحيث لا يجتمع يلزم ما ذكر فلا يكون
توهم قسمة الحاضر س لما توهم القسمة بحيث لا يجتمع اجزاؤه يلزم ان يصير
بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون توهم قسمة الزمان الحاضر بتوهم قسمة
الحاضر فثبت ان الزمان الحاضر لا يمكن قسمته قسمة مطابقة لما هو عليه في نفس
الامر وان توهم قسمة كان توهم امر محال فكذا المسافة لا يكون لها جزء
وان توهم لها جزء كان من توهم المحالات ثم ذكر برهانا آخر على وجود الجزء
الذي لا ينقسم وهو قوله م وايضا اذا رمينا الحجر الى فوق حتى لاقى سقف
البيت فان لم يبق اثر القسر لا يسكن على السقف وان بقي فهو يوجب
سرعة حركة الى الجهة التي فارقها فلا يوجب السكون في زمان ملاقاته السقف
غير منقسم وايضا الحجر المرمي الى فوق اذا بلغ غايته ثم رجع ففي زمان كونه
في الغاية لا يكون القسر غالبا على الطبع فهو اما مغلوب فلا يقف عند الغاية
او مساو له في زمان المساواة لو انقسم لكان اثر القسر في المتأخر اقل س
لان اثر القسر يضعف دائما فهو في كل زمان اقل مما كان في الزمان المتقدم
م فلا يساوي في النصفين س لكن فرض ذلك الزمان زمان المساواة
هف تم م وما ولا ينقسم حتى لا نقر فان في التجديد لا نم الا ان الماضي
الماضي غير موجود في الحال م والحركة موجودة مطلقا بل الحق غير موجودة
في الحال فنقول هذا اعتراف بزمان ثالث س وهو الحال م ويلزم منه
المطلوب وان قيل بل غير موجودة في زمان سوى الماضي س اى لا يقال
بل غير موجودة في الحال لئلا يلزم الاعتراف بالحال بل يقال لا نم ان الماضي
الماضي غير موجود مطلقا بل غير موجود في غير الزمان الماضي م فضعيف
ايضا لان المراد انا نشاهد الحركة الموجودة التي لم تعدم بعد وهي ليست

[illegible]

باضية ولا مستقبلة س فتعين انها في الحال م وقد عورض بانها
موجودة ولو وجد الجزء لم يكن كذا اذ لا حركة عند كون المتحرك في الجزء الاول
ولا في الثاني لانها انتهت عنده فلا واسطة بينهما س اي بين الجزئين
م اقول لم يلزم منه وجود الجزء عدم الحركة بل منه مع انتهائها عند الثاني
س فان الحركة لابد لها من مسافة فلا تتم الا ابتداء ومن جزء مع الانقطاع
في الجزء الثاني محكي م وذكر في شرح الاشارات س اي للامام فخر الدين
م ان قسمة الحركة والزمان الى الثلاثة لا يصح لان الحال حد مشترك
هو نهاية الماضي وبداية المستقبل وحدود المشتركة بين المقادير لا
يكون اجزاء لها والا كان التنصيف تثليثا بل موجودات متغايرة لما هي
حدود له بالنوع اقول ان عنى س اي بقوله ان قسمة الحركة والزمان الى الثلاثة
لا يصح م نفي قسمة الكلي على جزئياته عقلا فمكابرة لان الحركة الموجودة في
الجملة اما ان وجدت فقد مضت او لم يعدم بعد او لم يوجد لكن سيوجد
من الزمان الذي فيه الحركة اما زمان الاولى او الثانية او الثالثة وان عنى
نفي قسمة الكل على الاجزاء خارجا فمسلم لعدم ان الحركة في الخارج ليست الا
في الحال وما في الماضي معناه كانت موجودة في الحال فعدمت س اي الزمان
الماضي كان حالا فعدمت م وما في المستقبل معناه ليست بموجودة
لكن سيوجد في حال لاانا نتوهم انها منقسمة على الماضي والمستقبل ومن الحال الا انه
الموجود ولا تنقسم على المعدوم فليس الحال الا حد وهو مشتركة بين المقادير
ثم هو س اي مصنف شرح الاشارات م قد نفى الحال والتثليث بحيث
يثبتها س اي اراد نفي الحال ونفي القسمة على وجه التثليث لكن يلزم
من كلامه ثبوت الحال والقسمة على وجه التثليث م اذ جعلها س
اي الحال م حدا مشتركا موجودا لا يكون جزءا للماضي ولا للمستقبل ولا شك
انها لا الزمان والزمان الذي هذا شانه هو الحال س اي الزمان الذي

لايكون

لا يكون جزءا للماضي ولا للمستقبل هو الحال فان قلت الحركة موجودة
لا بمعنى انها موجودة في زمان واحد بل موجودة في الازمنة بان يكون
اجزاء الحركة في اجزاء الزمان فالعقل انتزع منه المجموع المتفرق الاجزاء
صورة فالمجموع ليس موجودا الا في العقل اما في الخارج فلا بل الموجود في
الخارج كون الجسم في وسط المسافة قلت هذا لا يفيد فان كون الشيء في مكانه
في زمان شرط لكونه قبل ذلك الزمان وبعده في مكان آخر او موجود
في الخارج حدوث ذلك الوجود والشاهد الذي لم يعدم ليس في الماضي
ولا في المستقبل فهو في الحال م ٣ اذ لاقى جسم مضلع جسما آخر س
انما فرض الجسم مضلعا احترازا عن الكرة فان البرهان بملاقاة الكرة
سياتي م فالاجزاء الظاهرة منه ذلك يلاقي مثلها س اي الاجزاء
الظاهرة منه فورد عليه هذا ان الاجسام تتلاقى اجزاء الجسم بل يتلاقى السطوح
وهي اعراض فاجاب بقوله م اذ لا يمكن تلاقي عرضين بلا شيء من الجسم
س فان عاند احد بعض من السطحين او يقع اثنان كل منه وبقول لم
يسكن شيء من الجسم بل العرض م فلنجعلها سطحا س اي فلنجعل الاجزاء الظاهرة
سطحا م ثم الاجزاء الملاقية لا تنقسم عمقا س اي الاجزاء من هذا
الجسم التي لاقت الاجزاء الظاهرة من الجسم الآخر لا ينقسم
عمقا م والا فالقسم الخارجي لا يكون حاجبا للداخلي س اي لو انقسمت
الاجزاء الملاقية في جهة العمق ينقسم قسمين احدهما خارجي والآخر داخلي
وكل منهما مماس لاجزاء الآخر لان الاجزاء الملاقية لاجزاء الآخر قسمت في
جهة العمق فكل من القسمين اي الداخل والخارجي يكون مماسا لاجزاء
فلا يكون الخارجي حاجبا للداخلي عن التماس م فيتداخل الاجزاء س وهو
محال فثبت ان الاجزاء الملاقية غير منقسمة في جهة العمق م ثم نأخذ السطح
الملاقي ينتهي اليه اجزاء مشتركة بينه وبين سطح آخر س اي الاجزاء الظاهرة

الملاقية قد سمينا ها سطحا فهذا السطح ينتهي الى اجزاء مشتركة بين هذا
السطح وبين سطح آخر لانا فرضنا هذا الجسم جسما مضلعا كالمربع مثلا ولاقت
جسما آخر باحد سطوحه وهذا السطح ينتهي الى اجزاء مشتركة بينه وبين سطح
آخر م ونسميها خطا س وانما قال ونسميها لان الاهتمام بلفظة الخط على
العرض فنحن نسمي اجزاء الجسم خطا م ولا عرض له والا كان سطحا محاذيا لسطحين
مختلفين وهو محال س اي الخط المشترك بين السطحين المختلفين لو
كان له عرض كان سطحا وهذا الخط محاذ للسطحين المختلفين وهو محال
م ثم ينتهي س اي الخط المذكور م الى جزء مشترك بينه وبين خط آخر
لا طول له والا كان خطا محاذيا للخطين المختلفين وهو محال س اي لو كان
الفصل المشترك بين الخطين خطا وهو محاذ للخطين كان الخط
الواحد محاذيا للخطين المختلفين وهو محال م فثبت للجسم جزء لا جزء له يسمى
نقطة فبطل القول بانها عرض غير منقسم حال في المنقسم وهو الخط او نحوه
اذ لا بد من جوهر متحيز في فراغ متوهم غير منقسم يشار اليه حسا هو الطرف
او الوسط او نحوهما س فان النقطة التي هي طرف الخط او وسط السطح كالمركز
مثلا ان كانت عرضا لا بد ان يكون حالا في جوهر وذلك الجوهر متحيز اي
واقع في فراغ متوهم هو الحيز فذلك الحيز يجب ان لا يكون منقسما
والا لا يكون طرفا للبعد فاذا لم يكن منقسما فالجوهر الذي فيه لا يكون
منقسما م وايضا الحلول هو الاختصاص المصحح للنعت اي يحمل ما يشتق
منه هو هو س المراد بالاختصاص المصحح للنعت ان يشتق من ذلك
الحال ما يحمل هو هو على ذلك المحل كالسواد مثلا فيشتق منه الاسود فيحمل
على المحل م ولا يكفي ان يحمل بذو او ذي فال ذو محال س انما قال ذلك
لانه قد يتوهم ان المراد الحمل بذو وههنا يصدق ان يقال الخط ذو نقطة
م والخط لا ينعت بالنقطة وكذا الجسم بالسطح وايضا يجب ان يكون

الاشارة

اشارة الى احدهما اشارة الى الآخر وليس الاشارة الى الجسم اشارة الى
الطرف وايضا الكون في الموضوع يحوج الى كون الشيء شائعا بالكلية في شيء لا كجزء
منه فان قلت هذه الحدود انما يلزم محدودة انها من حيث التناهي س فهذا
الكلام من شرح الاشارات للامام فخر الدين اراد بالحدود النقطة والخط و
السطح فانها يلزم محدودة انها من حيث انه محدود فانه ينتهي بها م وهو س اي
التناهي م مؤخر بعد التحقق فلا يكون اجزاء لها وايضا الجسم يتصور بلا تصور
التناهي س والشيء لا يتصور بدون جزئه فهذه الاشياء من حيث التناهي لا
يكون جزءا فاجاب في التنبيه بقوله م قلت لا شك ان الاجزاء التي ليس
بعدها اجزاء اخر خارجية ولا مدخل لهذا القيد س وهو قولنا التي ليس
بعدها اجزاء اخر م في الجزئية خارجا وتصور شيء بدون شيء لا ينفي جزئيته
اذ الشيء قد يتصور اجمالا ومركز الكرة لا ينقسم س لان المركز هو الوسط
فلو انقسم فبعض الاجزاء لا يكون وسطا م وهو اما الجزء والمتحيز والحال
فيه س اي العرض القائم بالمتحيز م ويلزم من قسمة كل منها قسمة الآخرين كما عرفت
س فاذا لم يكن احدها منقسما لا يكون شيء منها منقسما م والمحور هو الخط
الواصل بين قطبي الكرة المار على المركز م والا لم يبق محاذيا
للمركز س لان المحور ان تحرك لا بد ان يتحرك على الصوب الذي يتحرك
اليه الكرة فلا يبقى النقطة التي كانت ملاقية للمركز ملاقية له و لا
يمكن ان يلاقي نقطة اخرى من المحور المركز لانه ليس الا الوسط وهو لا يكون
الا نقطة بعينها واذا لم يكن شيء من نقط المحور ملاقيا للمركز لا يكون
بقية اجزائه محاذية له م فلا عرض له اذ كل ذي عرض يتحرك فجزء
منه وهو ما على سطح الكرة لا جزء له وهو القطب ه الكرة اذا فرضت
سطحا مستويا فالنقطة على تقدير الجزء جزء ان لان وضع الجزئين لا
يختلف في الخط المستقيم والمنحني اما وضع الثالث بالنسبة الى الاول فيختلف

س اى على تقدير وجود الجزء موضع التلاقى يكون جزئين لان السطح
المستوى يكون عليه الخط المستقيم وسطح الكرة يكون عليه الخط المنحنى والخط
المستقيم على تقدير وجود الجزء مركب من اجزاء موضوعة على الاستقامة
والخط المنحنى مركب من اجزاء موضوعة على هيئة الانحناء فاذا وضع
جزء على جنب جزء فوضع احدهما بالنسبة الى الاخر غير مختلف فى الخط
المستقيم وفى الخط المنحنى لكن وضع الثالث بالنسبة الى الاول يختلف
اذ فى الخط المستقيم وضع الثالث بحيث يحاذى الاولين وفى المنحنى
يحاذى الثالث احدهما دون الاخر فالجزء ان من الخط المنحنى الذى فى الكرة
ملاقية جزئين من الخط المستقيم الذى فى السطح المستوى لعدم اختلاف الوضع
فى الجزئين م وعلى تقدير عدمه س اى عدم الجزء الذى لا يتجزى م ينقسم
س اى الملتقى م الى غير النهاية فيخرج من المركب الى وسط الملتقى وطرفه
خطان فان استويا فوتر الزاوية القائمة يساوى الضلع وان لم يستويا
فخطان من المركز الى المحيط غير متساويين والكل محال س فان محل التلاقى ان
كان منقسما كان له وسط وطرفان فيخرج خط من المركز الى وسط محل التلاقى
وهو خط آ ب فيكون قائما على السطح المستوى فيحدث زاويتان قائمتان
ويخرج خط آخر من المركز الى احد الطرفين وهو خط آ ح فهو وتر الزاوية
القائمة فان كان الخطان متساويين يلزم ان يكون وتر الزاوية القائمة نه
مساويا لاحد الضلعين لكنه اعظم وان لم يكونا متساويين وكل واحد
من الخطين خرج من المركز الى المحيط يلزم عدم تساوى الخطين الخارجين
من المركز الى المحيط وهو محال فيلزم عدم انقسام محل التلاقى واجاب
البعض بمنع وجود الكرة والسطح المستوى فيقال فى المنع م ومنع الكرة
والسطح المستوى تعنت س فان الشكل الطبيعى عندهم الشكل الكرى م
والبعد الابعد والاوسط والاقرب وموضع الوقوف غير منقسم الى الخ

تساوت يلزم

ثلاثة خطوط من مركز العالم الى ذلك الموضع فان ثبت وهى ثلاثة خطوط مخرجة
من غير مركز الدائرة الى محيطها وان اختلفت لم يكن المفروض ما فرض
البعد الابعد من خارج المركز ويسمى الاوج هو البعد نقطة على محدب
خارج المركز عن مركز العالم كنقطة آ والبعد الاقرب من الخارج ويسمى
الحضيض هو اقرب نقطة على مقعر الخارج من مركز العالم
كنقطة ب والبعد الاوسط من خارج المركز نقطة على محدبه
اذا اخرج اليها خطان احدهما من مركز العالم والآخر من مركز

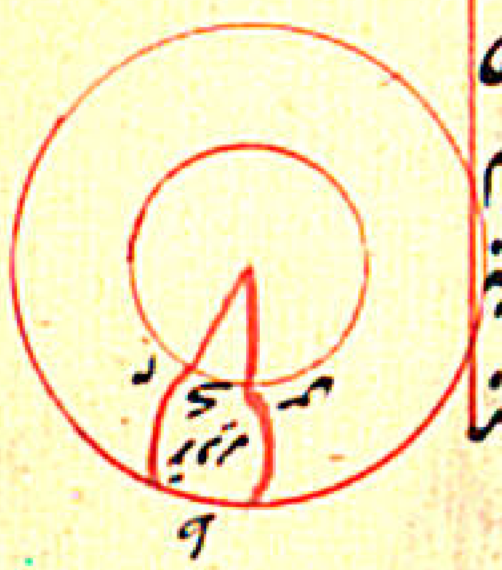

الخارج كان الخطان
متساويين كنقطة ح
وكذا نقطة د والبعد
الابعد من التدوير
يسمى الذروة كنقطة
ط والبعد الاقرب منه
يسمى الحضيض والبعد
الاوسط منه نقطة

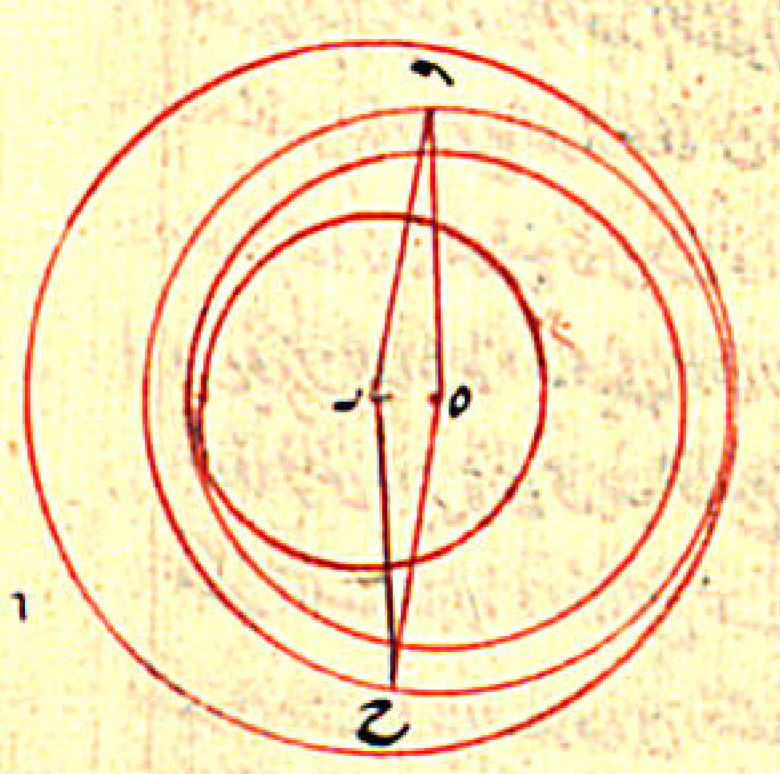

على محيطه اذا خرج خط من مركز العالم تماس المحيط ولا يقع فى داخل التدوير
كنقطة س وكذا نقطة م واما موضع الوقوف من التدوير فاعلم ان التدوير
اذا فرض متحركا بحيث يكون حركة اعلاه موافقة للجهة التى يتحرك اليها الحامل
يكون حركة اسفله على خلاف تلك الجهة وفرضنا منطقة التدوير نصف منطقة
الحامل والتدوير يتحرك كل يوم ثلاث درجات والحامل درجة واحدة
فاذا كان الكوكب فى اعلى التدوير يرى مستقيما واذا كان فى اسفل
التدوير عند الحضيض يرى راجعا الى درجتين من التدوير واذا كان الكوكب
فى الحضيض يرى عند مركز العالم بمقدار درجة من الحامل فيبقى درجة

لكن زائدة على حركة الحامل الى خلاف جهة فيرى راجعا بقدر درجة لكن في غير
الحضيض يرى حركته اقل من ثلاث درجات لان قوس الحركة بالبصر على
الوراب اذا وصل الى البعد الاوسط لا يرى حركة التدوير فالمرئي حركة
الحامل فقط اذا عرفت هذا ففي كل موضع حركة يرى حركة التدوير المخالف
في الجهة لحركة الحامل اقل من درجتين يرى الكوكب مستقيما وفي كل موضع
يرى درجتين يرى واقفا وفي كل موضع يرى اكثر من درجتين يرى راجعا
فموضع الوقوف يكون نقطتين على جنبتي الحضيض فيكون للكوكب وقوفان
احدهما قبل الرجعة والاخر بعدها فنقول كل واحد من المواضع المذكورة غير
منقسم اما الاوج فلانه لو كان منقسما لخرج ثلثة خطوط من مركز
العالم الى ذلك الموضع فان تساوت الخطوط يلزم تساوي الخطوط الثلاثة
من غير مركز الدائرة الى محيطها لان الاوج موضع من محدب الخارج المركز
واذا فرض دائرة على محدب الخارج كان مركز الخارج هو مركز العالم ليس
مركز تلك الدائرة واذا خرج ثمة خطوط الى محيط دائرة غير مركزها لا
يكون متساوية اصلا وان اختلفت هذه الخطوط فبعضها يكون اقصر
وبعضها اطول فالموضع الذي فرض بعده البعد الابعد لا يكون البعد الابعد بل منتهى الخط
الاطول يكون بعدا ابعد وهكذا القول في البعد الاقرب والاوسط من
المركز وكذا في ذروة التدوير وحضيضه والبعدين الاوسطين منه وكذا
موضع الوقوف من التدوير فلانه لو انقسم لخرج اليه الخطوط فان تساوت
يلزم تساوي الخطوط الخارجة من مركز العالم الى محيط التدوير وهو محال وان
اختلفت فعند منتهى الخط الاطول يرى اقل في احد الموضعين ان كان الموضع
الوقوف لا يكون الاخر موضع الوقوف فان قلت النقط المذكورة ليست
نقطا معينة على محدب الفلك لان الفلك متحرك قلت المراد غير النقط
المذكورة وهو موضع ثابت غير متحرك وكل جزء من اجزاء الفلك

يصل الى ذلك الجزء فهو غير منقسم م اذا تحرك نقطة آ وهي طرف القطر عند تحقق
الخشبة والارض الى نقطة ب كان الارض مقدارا لا ينقسم لصغره س فان نفاة
الجزء قائلون بان القسمة الفلكية ينتهي الى شيء يصير لصغره بحيث لا ينقسم بالفعل
م ولنسميه ذرة فلو لا الجزء لكان لها طرفان وصل آ الى احد طرفيها قبل الوصول
الى الاخر فتنقسم بالفعل باختلاف عرضين س فانتم ذكرتم ان من اسباب
القسمة الفعلية اختلاف عرضين م وهو ان مماسة آ احدهما قبل مماسة
الاخر لذلك الطرف [illegible] فينقسم اليهما كما ذكرتم اذا [illegible] النهاية س فيلزم
من نفي الجزء الاجزاء الفعلية الغير المتناهية كما هو مذهب النظام [illegible] نعم
قائلون بامتناعه م اذا تحرك منطقة البروج مقدار ذرة فان فرض
عند القطب دائرة بهذا القدر فنقطة آ منها يتقدم [illegible] ب ج من
مقعر الفلك الاعظم ومسافة ما بينها مقدار [illegible] نسبته الى الذرة كنسبتها
الى فلك البروج فانقسم الذرة قسمة فعلية هكذا مع انها لا تنقسم بالفعل
لصغرها س اي اذا تحرك فلك البروج بحركته المخصوصة بمقدار لا ينقسم
بالفعل لصغره ولنسميه ذرة فنفرض عند قطب البروج دائرة بمقدار تلك
الذرة في التحرك من المنطقة مقدار ذرة تتحرك من الذرة التي عند
القطب بمقدار نسبته الى الذرة كنسبة الذرة الى فلك البروج ونفرض
الذرة التي فرضناها عند قطب البروج مماسة لمقعر الفلك الاعظم وانا
قائل بعدم الان الحركة انتقال الجزء من مكان الى مكان [illegible] ومقعر [illegible] مكان
المحوي فنقطة آ ب من الذرة المفروضة عند القطب المماسة لمقعر
الفلك الاعظم تتقدم نقطة ب الى نقطة ج من اجزاء الفلك الاعظم
ومسافة ما بين ب ج مقدار نسبته الى الذرة كنسبة الذرة
الى فلك البروج وقد فرض الذرة مقدار لا ينقسم بالفعل لصغرها وقد
انقسم بالفعل الى اجزاء نسبة كل جزء الى الذرة كنسبة الذرة الى فلك

البروج م ثم ان اردت زيادة الاستحالة فانظر الى تحرك المنطقة
بمقدار ا وكيف تنقسم الذرة قسمة فعلية وهكذا الى غير النهاية س اى
قد لزم مما ذكرنا استحالة وهى قسمة الذرة اى الاجزاء المذكورة قسمة
فعلية مع انها بحيث لا ينقسم بالفعل ثم ان اردت زيادة الاستحالة
تفرض ان منطقة البروج تحرك بمقدار د وهو مقدار نسبته الى الذرة كنسبة
الذرة الى فلك البروج فالذرة المفروضة عند القطب قد انقسم مرة الى
د فيلزم ان ينقسم د اى اجزاء نسبة كل جزء اى كنسبة الذرة الى
فلك البروج ولنفرض مقدار كل جزء ه ثم هكذا الى غير النهاية م و اذا
كان وسط الذرة قطبها او مركز العالم فكل جزء من اجزاء الفلك يحاذى ى
وسطها بنقطة مختلفة من الذرة حول الوسط فينقسم الذرة بالفعل باختلاف
المحاذاة كانقسام الفلك الاعظم س اى اذا فرضنا حول القطب
دائرة لا ينقسم بالفعل لصغرها وهى الذرة فكل من اجزاء الفلك الاعظم محاذ
للقطب فيخرج خطوط مستقيمة من اجزاء المحيط الى القطب فتلك الخطوط المستقيمة
يمر على اجزاء تلك الذرة فكل خط من تلك الخطوط لا بد ان يمر على جزء
آخر غير الذى مر عليه الخط الآخر فيلزم انقسام الذرة بالفعل كانقسام الفلك
الاعظم فيلزم القسمة الفعلية باختلاف الاعراض وهو اختلاف المحاذاة
وايضا اقول ان كان منقسما بالقوة الى غير النهاية فكل ما هو بالقوة
لا بد ان يكون ممكن امكانا ذاتيا لكن الانقسامات الغير المتناهية
غير ممكن امكانا ذاتيا لان وقوع الانقسامات الغير المتناهية يستلزم
كون المحصور بين الحاصرين غير متناهية وهو محال وايضا ان كان
قابلا للانقسامات الغير المتناهية فلا يخ اما ان يوجد فيها مقدارات
غير متناهية او لا فان لم يوجد لا يتغير ان مذهب الفلاسفة لتوقى
الى مذهب النظام الذى اعترف ببطلانه فصح ما قال اصحابنا انه يلزم من

الانقسام الى غير متناهية بين [illegible] يلزم [illegible]

ينقسم

ينقسم الجزء ولا انقسام الجبل بل انقسام الفلك فهذه البراهين نفت مذهب
الفلاسفة والنظام مع ان مذهبهم مدفوع بان الاجزاء محصورة بين
حاصرين ومذهب الشهرستانى بان كل جزء من اجزاء الجسم متعين فى الخارج بالا وضاع
لكونه وسطا او طرفا او ملاقيا لاحدهما س اى الوسط او الطرف
م او محاذيا لهذا او لغير ذلك س ثم عطف على قوله بالاوضاع قوله م
وبكونه محل تميز المقادير كونه محل التنصيف والتسديس ونحوهما سواء
اعتبر العقل ام لا س اى ليس هذه الامور اعتبارية لانها فى الخارج كذلك
سواء اعتبر العقل ام لا م فجزء الجسم الموجود فيه س اى فى الخارج م متعين
خارجا بكونه فى ذلك الحيز ولولا هذا لما قبل التثليث ونحوه س كالتربيع
والتسديس والمقابلة م فى الافلاك فعلم ان الاجزاء حاصلة
بالفعل واما شبهة الفلاسفة فما يتعلق بالمماسة كما قيل ان الوسطانى لم
يحجب الطرفين عن التماس تداخلت الاجزاء وان حجب فما يماس منه
هذا غير ما يماس ذلك مدفوع بان المماسة ان كانت بالنهايات كما هو
عندكم لا يرد اشكال اس لانه يمكن ان يكون الذات واحدة لكن النهايات
متعددة م وان كانت المماسة بالذات كما هو عندنا فالشىء قد تماس
شيئين فى جهتين متقابلتين مع انه غير منقسم فى تلك الجهة كسطح الجسم
تماس الاجزاء الداخلة التى تحته وجسما آخر فوقه س يعنى اذا وضعنا جسما فوق جسم
فسطح الجسم التحتانى يماس الداخلة من الجسم التحتانى ويماس الجسم الفوقانى
مع ان السطح غير منقسم فى جهة الفوق والتحت م والمركز يماس نقطا
حوله س مع ان المركز غير منقسم ومع ذلك يماس الاشياء الكثيرة فى
الجهات م وما يتعلق بالحركة كما اذا فرضنا رحى فوقها من دائرة كبيرة ففى قطع س
زمان قطع كل جزء لا تقطع الصغيرة مثله ولا اكثر ولا يسكن لئلا تتفكك
فتقطع فتنقسم الجزء مدفوع بالتكون ح س اى هذا الدليل مدفوع بان

الصغيرة لكون ساكنة ح اى فى زمان قطع الكبيرة جزءا الا اعدام ولا
يلزم التفكك لان الحركة البطيئة بسكون الصغيرة فى بعض آنات
حركة الكبيرة لا يوجب التفكك وما يتعلق بالساعة كما قيل اذا ارتفع
الشمس جزءا انتقص من الظل اقل منه مدفوع بان الشمس اذا ارتفعت
مقدارا قليلا لا يتفاوت الظل البتة بل لا بد ان يرتفع مقدارا عظيما يرى
فى صفة المسافة جزءا فان الظل انما ينقص جزءا اذا ارتفعت مقدارا
يوجب انتقاص جزء من الظل وفى اقل من ذلك يكون الظل ساكنا
وما يتعلق بالاشكال موقوف على نفى الجزء كما فى الصحائف وفيه مباحث
هندسية يطول بها الكتاب فنذكرها فى الشرح ان شاء الله تعالى س
اعلم انهم استدلوا على نفى الجزء بالاشكال الهندسية واجاب
صاحب الصحائف انها موقوفة على نفى الجزء فاثبات نفى الجزء بها
يكون دورا منها ان اقليدس برهن على ان كل خط يمكن تنصيفه فان
كان مركبا من اجزاء عددها فرد يلزم تنصيف الجزء ومنها انه برهن
على ان مربع وتر الزاوية القائمة مثل مربع الضلعين كما فرضنا فى
مثلث آ ت ح ان زاوية آ قائمة فخط ح ب يكون وتره
وفرضنا خط آ ب ثمانية اجزاء وخط آ ح ستة اجزاء فبرهن
اقليدس على ان خط ح ب يجب ان يكون عشرة ليكون مربعه
اى حاصل ضرب العشرة فى نفسها وهو مائة مساويا لمربع الضلعين
فان مربع الثمانية اربعة وستون ومربع الستة ستة وثلثون
ومجموعها مائة اذا عرفت هذا فاذا كان كل من الضلعين جزءا
فمربعهما اثنان فالوتر يكون جذر اثنين اى عددا اذا ضرب فى
نفسه يصير اثنين وهو ليس بعدد صحيح فيلزم انقسام الجزء ومنها
ان اذا كان مربع متساوى الاضلاع قائم الزوايا كمربع آ ب

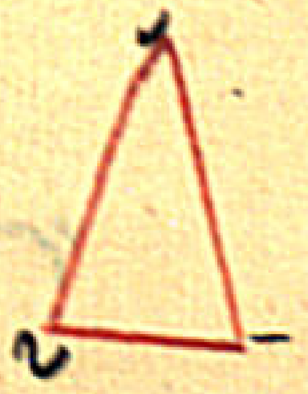

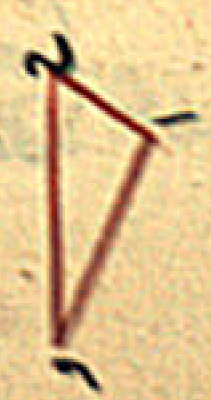

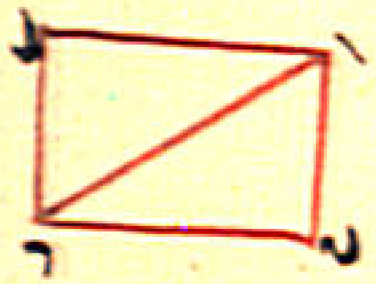

ح د كل ضلع ثمانية اجزاء فمجموع المربع اربعة وستون جزءا فخط
آ د يكون مركبا من ثمانية اجزاء وكيف لا الشطرنج مثلا وهو ح لان خط آ د
اطول بكثير من كل واحد من الاضلاع والجواب ان جميع اشكال اقليدس
موقوف على ما ذكر فى المصادرات من امكان اخراج الخط المستقيم من اى
نقطة الى اى نقطة وانه يمكن ان يخط على كل نقطة باى بعد دائرة وكل
منها موقوف على نفى الجزء فان الاجزاء بين النقطتين ربما لم تكن موضوعة
على الاستقامة وايضا لا يكون موضوعة على هيئة الاستدارة وانه
قد توهم النقطة والخط بحيث لا يشغلان الحيز وتعتبر النقط والخطوط
بحيث يمكن اتحاد النقط الغير المتناهية والخطوط الغير المتناهية فهذه
الاحكام تبتنى على الابعاد وبلا ملاحظة ما يوجد فيها من ملاحظة الاجزاء
التى فيها وعدد تلك الاجزاء تتغير بعض الاحكام كما فى المثلث فانه اذا
اعتبر فيه عدد اجزاء الاضلاع فان الجزء الذى وقع مشتركا بين
الضلعين ان اخذ من احد الضلعين لا يمكن اخذه من الضلع الآخر
فمربع وتر القائمة بحسب الاجزاء لا يكون كمربع الضلعين بحسب عدد
اجزائهما اعلم ان ما ذكروه تنصيف الخط ووتر الزاوية القائمة يتغير فى هذا
الطريق واما المربع المتساوى الاضلاع لا يمكن ان يقال ان الحكم بها
يختلف باعتبار البعد وباعتبار عدد الاجزاء اذ لا يمكن بهذا الانحاء
التفاوت الذى لا يمكن اجتنابه اما هنا لا يمكن ان يقال اجزاء
القطر شطر اجزاء الضلع فان التفاوت فاحش فان بعد القطر
اعظم بكثير من الاضلاع فالجواب انا لا نم ان الاجزاء وقعت على
هيئة الزاوية القائمة والاشكال التى يحتج بها على نفى الجزء لا يمكن
الاحتجاج بها وما يحتج بها على اثبات الجزء يصلح للاحتجاج بها
لان المقدمات التى يكون مسلمة على تقدير نفى الجزء اذا اشترطت

انتفاء الجزء يلزم نفي الجزء ضرورة م تفاريع نفي الجزء منها اختلافهم
في ان القسمة الانفكاكية متناهية عند بعضهم ولا متناهية عند المشائين
س وهم اصحاب ارسطو سموا بذلك لان ارسطو كان في صحبة اسكندر
واثر السفر وتلامذته كانوا يمشون في ركابه مستفيدين م لان الاجزاء
يكون كرية بل لطتها بينها فرج فيلزم الخلاء ولان الانفصال الذي يمتنع
زواله س اي لو فصل الاجزاء الى حد يمتنع قسمتها كان لها اتصال يمتنع زواله
فهذا الانفصال م ان كان للماهية او لازمها امتنع بين كل جزئين منفصلين
لاشتراك الاجزاء في تمام الماهية س لكن الامتناع بين كل جزئين منتف
فلا يكون للماهية او لازمها ثم عطف على قوله ولازمها قوله م او لعارض
فيزول فيجوز الانفصال ومنع الاشتراك المذكور س اي اشتراك الاجزاء
في الماهية فان القائلين بالخليط قالوا لا يوجد شيء من الاركان صرفا بل
مختلطة على ما ياتي في مبحث العناصر فلا نسلم ان الاجزاء مشتركة في تمام الماهية
م ومنها ان الجزء الذي انتهت اليه القسمة لا تبقى صورته النوعية عند البعض
س فانهم قالوا للماء حد معين اذا انتهت القسمة اليه لا تبقى صورته النوعية
م لانه اذا افرط في الصغر استولى عليه ما يحيط به ويحيله الى طبعه بالاستقراء
ومنها س اي من تفاريع نفي الجزء ما كان اثبات الهيولى من تفاريع
نفي الجزء لانه مبني على ان الجسم ليس له جزء بالفعل بل هو متصل في حد كما هو
في الحس م اثبات الهيولى فقالوا ان الجسم ذو اتصال يقبل الانفصال والقابل
بوصفين متنافيين عليه لان مفهوم المتصل ينافي الجسم معدوم له باعتبار الانفصال
فلا يكون الاتصال عرضا بل صورة مقومة فلا بد للجسم من جزء اخر قابل
للانفصال والا كان المقسم من حيث هو متصل فانيا وهو محال لان
الشيء لا يقبل ضده لان القابل يجب بقاؤه مع وجود المقبول وذلك
الجزء هو الهيولى س اعلم ان الامام فخر الدين في شرح الاشارات ركب قياسا

غير منتج وهو ان الجسم قابل للانفصال حال كونه متصلا وليس مفهوم المتصل
موصوفا بالانفصال حال كونه متصلا فلا يكون الجسم نفس مفهوم المتصل
فهذا شكل ثان وليس الوسط مكررا بل يجب ان يقول ليس نفس مفهوم المتصل
قابلا للانفصال حال كونه متصلا لكن هذا ممنوع م ولا يختص باجسام قابلة للفك
وهو العنصريات لان طبيعة الامتداد الجسماني محتاجة الى القابل وهي طبيعة نوعية
غير مختلفة بالذات اقول هذا ضعيف لان ذاتية المتصل غير معلومة ولو سلمت
فلا نسلم انه قابل له ولا تبقى القابل مع المقبول بل هو لا بمعنى امكان العدم س
كما يقال الموجود الممكن قابل العدم الا انه يصير معه عدما فلا يشترط لهذا القبول
بقاء الموجود مع العدم فكذا هنا م ولو سلم فغذا الجسم المتصل مطلقا
وهو باق مع الانفصالات المعينة ولا نسلم ان المحوج هو الامتداد مطلقا
س انما قال هذا لانهم اثبتوا الهيولى في العناصر اولا بانها متصلة قابلة
للانفصال ثم قالوا لا يختص الهيولى باجسام قابلة للفك بل الفلكيات ايضا
محتاجة الى الهيولى لان طبيعة الامتداد الجسماني فمنع هذا في المتن
م بل امتداد قابل للانفصال س لانه انما يحتاج لانه متصل قابل للانفصال
فالمتصل القابل للانفصال يحتاج الى شيء يقبل الانفصال اما المتصل الذي
لا يقبل الانفصال لا يحتاج الى محل يقبل الانفصال م وما قيل ان الحيوان
يقتضي الضحك في بعض الصور دون البعض لان الحيوانية طبيعة
جنسية وهنا الامتداد طبيعة نوعية بحكم مختص س قال الامام فخر الدين
في شرح الاشارات ان طبيعة الامتداد الجسماني طبيعة نوعية و
هذه الطبيعة الموجودة ليست جنسا لانها غير موقوفة على ما يضاف اليها
محصلا بها القول هذا ممنوع بل هي مثل الحيوانية بعينها لان الحيوانية ان كانت
معنى مبهما لا يحصل الا بانضمام الخارج الا في الفصول في الامتداد وكذلك لا يحصل الا بانضمام
الانواع فالامتداد الجسم الكري لا يحصل الا بفصل الجسم الكري وكذا

مستدا او المفصلات وان قال الامتداد من حيث الامتداد شيء واحد فنقول
الحيوانية من حيث الحيوانية شيء واحد غير مبهم ثم قال لما كانت الحيوانية مقتضية
للنطق في الانسان دون غيره فلم لا يجوز ان يكون الامتداد الجسماني
مقتضيا لوجود القابل فيما يقبل الانفكاك دون غيره من الاجسام فاجاب عنه
بان الامتداد الجسماني طبيعة نوعية بخلاف الحيوانية فانها طبيعة جنسية فقال
في المتن ان هذا الفرق تحكم محض لانه قال في شرح الاشارات الامتداد الجسماني
الموجود طبيعة نوعية محصلة لا تختلف بالخارجيات عنها فهي ان اقتضت شيئا
اقتضت مع جميع الخارجيات وفي جميع الاحوال بخلاف الحيوانية التي هي طبيعة
جنسية غير محصلة وهي لا يمكن ان يقتضي شيئا من حيث هي غير محصلة ثم
اذا تحصلت بشيء انضاف اليه ودخل في وجوده المحصل فان اقتضت
شيئا مع ذلك الشيء الغير الخارج عنه لم تقتض مع غيره لانه مع غيره لا
يكون ذلك المحصل بعينه هذا ما قال في شرح الاشارات وهو كلام
في غاية الضعف والسقوط فانه ادعى ان الامتداد الجسماني طبيعة
نوعية والحيوانية طبيعة جنسية وهذا محض تحكم ثم فرق بين الطبيعة
النوعية والجنسية بان الطبيعة النوعية طبيعة محصلة لا تختلف بالخارجيات
فهي ان اقتضت شيئا اقتضت مع جميع الخارجيات بخلاف الحيوانية اقول
لا فرق بين الطبيعة النوعية والجنسية في هذا المعنى لان الطبيعة الـ
الجنسية لا تختلف ايضا بما هو خارجي بالنسبة اليه فكل ما يقتضيه الطبيعة
الجنسية كالحيوانية مثلا يقتضيه مع جميع ما هو خارجي بالنسبة اليه فان
ما هو مقتضى الحيوانية كالمشي ونحوه لا يختلف وما هو مختلف كالنطق
ونحوه لا نسلم انه مقتضى الطبيعة الجنسية بل هو مقتضى الصورة النوعية
فانها منشأ الآثار المختلفة بالنوع وقوله لا يقتضي شيئا من حيث
هو غير محصل لا يوجب انه لا يقتضي شيئا اصلا ثم ان ثبت انها طبيعة

نوعية

نوعية لا بد له من فعل لان الطبيعة النوعية بانضمام امر اخص اذا اقتضت
شيئا كالامتداد الجسماني بانضمام انه قابل للانفصال لا يلزم من ذلك
انها يقتضي هذا الشيء من حيث هي وما قيل ان الحيوان ان اخذ لا بشرط
شيء بل من حيث يحتمل ان يكون انسانا او فرسا فجنس وبشرط ان يكون مع
الناطق فنوع لا اعتبار له بل المعتبر ان يكون علة من حيث هو او بانضمام امر
آخر وهنا الامتداد وبانضمام قابلية الانفصال علة س اي للاحتياج
الى القابل واعلم انه قال في شرح الاشارات قد بينا ان الطبيعة باي
الاعتبارات يكون مادة وبايها يكون جنسا وبايها يكون نوعا وفرق
بين هذا المعنى في المنطق بما ذكر في المتن فاقول لا اعتبار للاخذ بهذه
الاعتبارات فيما نحن بصدده بل المعتبر هنا انه ينظر ان الامتداد الجسماني
من حيث هو امتداد جسماني علة للاحتياج الى القابل او الامتداد بانضمام
قابلية الانفصال علة فان كان الاول فكلما يوجد علة الامتداد يوجد
الاحتياج وان كان الثاني يكون الاحتياج مخصوصا بما اذا وجد انضمام
قابلية الانفصال م فيلزم مما ذكر ان الصورة لا تخلو عن الهيولى س
انما لزم هذا مما ذكر ان المتصل وهو الصورة الجسمية لا بد له من شيء قابل
للاتصال والانفصال وذلك القابل هو الهيولى م ولا تنفك عن تلك
س والهيولى لا تنفك عن تلك اي لا تخلو الهيولى عن الصورة م ضرورة انها متقومة
بالذات لئلا يلزم الجزء ولا عن صورة اخرى تسمى صورة نوعية ليكون
مبدءا للآثار المختلفة في هذه الانواع وهذه الكلمات مبنية على نفي
الفاعل المختار وعندنا هو يخلقه كما عرفت س لان على تقدير ثبوت الفاعل
المختار لا يثبت احتياج احدهما الى الآخر فالمحل لا يحتاج الى حال يقومه
ولا يحتاج ايضا الى مبدء للآثار المختلفة بالنوع بل الفاعل يخلق الآثار
الا على ما عرفت م ثم بينه بكيفية احتياج احدهما الى الآخر بحيث

لا يلزم الدور بان الصورة من حيث هي صورة ما متقدمة على الهيولى شريكة
لعلتها ومن حيث هي متشخصة محصلة في الخارج متأخرة عنها لان الهيولى
سبب قابل لتشخصها وتحصلها فان الصورة تحتاج الى الهيولى في وجود التناهي
والتشكل اللذين تتشخص وتتحصل الصورة بهما او معهما وقد قالوا ان
الصورة تتشخص بالهيولى المعينة ومن حيث هي قابلة لتشخصها والهيولى
تتشخص بالصورة المعينة بالصورة المطلقة ومن حيث هي فاعلة لتشخصها
فسقط الدور ص هذا ما نقلته من شرح الاشارات النصيري من مواضع
مختلفين واعلم انهم ذهبوا الى ان الهيولى مفتقرة في ان تتقوم بالفعل
الى مقارنة الصورة فيكون الهيولى في تشخصها وتحصلها محتاجة الى
الصورة ثم انها ليست محتاجة الى الصورة المعينة بل الى مطلق الصورة
لا يبعد ان الصورة المطلقة تكون تمام العلة لتشخصها وتحصلها بل تكون جزءا
من تمام العلة فالحاصل ان هذه الهيولى في انها هذه الهيولى تحتاج الى مطلق
الصورة الجسمية وهي مطلق الامتداد الجسماني وان شئت فمطلق الاتصال
والى مطلق الصورة النوعية وانما تحتاج الى المطلقة لا الى المعينة لان المعينة
تنعدم وتبقى المادة فاذا كانت الهيولى معينة واحدة بالعدد لا بد وان يكون
لها علة واحدة بالعدد ولا في الوجود تقارن الصورة المطلقة اليها فيجتمع
للهيولى المعينة علة تامة فيكون الصورة المطلقة جزءا لها فهذا معنى ما ذكروا انها
شريكة العلة ثم مع هذا تحتاج الصورة الى الهيولى في امرين تتشخص وتتحصل الصورة
بهما او معهما وهما التناهي والتشكل والحجة على ان الصورة تحتاج الى الهيولى
في هذين الامرين لا بالذات اي تحتاج هذان الامران الى الهيولى لا في نفس
الصورة اي الامتداد الجسماني وهو الصورة الجسمية يلزمه التناهي لان
الابعاد متناهية ثم بواسطة لزوم التناهي يلزمها التشكل لان الشكل ما
احاط به حد او حدود فهذان اللازمان لا يمكن ان يلزما الامتداد حال

كونه

كونه منفردا عن الهيولى لانهما ان لزماه لذاته يلزم تشارك الاجسام في
هيئة التناهي والتشكل وان لزما لا لذات الامتداد بل لفاعل مؤثر يلزم كون
الامتداد قابلا للفصل والوصل منفردا عن الهيولى وقد سبق امتناعه فتحقق
انهما انما لزماه حال كونه مقارنا للهيولى فثبت احتياجهما الى الهيولى ثم بهما لزم ان تتشخص
وتتحصل الصورة بهما او معهما لانه ثبت بهذه الحجة ان الصورة ليست
علة لهما لكن ثبت ان الصورة لا ينفك عنهما فهما اما داخلان في علة الصورة
في تحصلها وتشخص الصورة بهما او غير داخلين في علتها ومع تحصل وتشخص
الصورة معهما فعلم ان الصورة انما تحتاج الى الهيولى في التشخص والتحصل بناء
على ان الامرين اللذين لا ينفك تشخص الصورة عنهما يحتاجان الى وجود الهيولى
فسقط الدور لان مثل هذا جائز كما ان الجوهر متقدم على العرض ومع ذلك
يتشخص به فانه يتشخص بالاين والوضع ونحوهما هذا ملخص كلامهم الذي ذكروه
في فصول كثيرة طويلة غير مضبوطة حاولوا انها تحير المقتبس فلا يقدر على ابراز ما
اخفوه من المغالطة والاباطيل ثم اذا نظرت الحجة التي اقاموها لافادة ان
الصورة انما تحتاج الى الهيولى في التناهي والتشكل وجدتها غير دالة على ان
الصورة لا تحتاج الى الهيولى لذاتها بل وجدتها دالة على انها تحتاج اليها لذاتها
فان هذه الحجة انما تتم بهذه المقدمة وهي انه ثبت امتناع انفراد الصورة
عن الهيولى فان المتصل بالذات لا بد له من محل يقبل الاتصال والانفصال
وهو الهيولى فلا بد ان يلاحظ نقيض هذه المقدمة على ان الاحتياج في هذين
الامرين لا ينفي الاحتياج في غيرهما ثم لم لا يجوز ان يكون ذات الصورة
علة لمطلق التناهي والتشكل ولا يلزم منه هذا تشارك الاجسام في
هيئة التناهي والتشكل ثم لم لا يجوز ان يكون الامتداد علة ناقصة لهما
فلا يلزم التشارك المذكور ولا يلزم عدم تقدمه عليها ليثبت كون الهيولى
متقدمة على امرين هما متقدمان على الامتداد ومقارنان له ثم لم لا يكونان

الفاعل مؤثرا فيهما حال مقارنة الامتداد الهيولى فلا يلزم كون الهيولى متقدمة
عليهما بل يكون مقارنة وايضاً ذكر في شرح الاشارات ان هذه الحجة
كما عرفت ذكرت لبيان ان الصورة لا تنفك عن الهيولى اقول كيف يصح هذا
مع انها لا تتم الا وان يسلم هذه القضية م اقول الهيولى ان كان
جزءا من العلة التامة للصورة او لتشخصها خارجا يكون متقدمة عليها
فلا يكون متأخرة بجنبة ما لئلا يلزم تقدم الشيء على نفسه وذا محال وان كان
بجنبتين والصورة اذا حلت في الهيولى لا بد وان تحل في محل معين فكيف
يتقدم الهيولى بالصورة المطلقة لان الهيولى ولا بد وان يكون معينة قبل حلول
الصورة فلا يمكن تعين الهيولى بالصورة ش لما كانت الصورة حالة والهيولى
محلا كانت الصورة محتاجة الى الهيولى فالصورة المطلقة ان كانت لها
وجود في الخارج كان وجودها محتاجا الى وجود هيولى معينة يحل فيها الصورة
متقدمة على الصورة المطلقة فيكون الهيولى المعينة جزء العلة الصورة المطلقة
فيكون متقدمة على الصورة المطلقة فلا يكون الصورة المطلقة جزء العلة الهيولى
المعينة لئلا يلزم تقدم الشيء على نفسه فان قيل يمكن هنا بجنبتين فانه يقال
هذا محتاج الى كذا بجنبة وهو ان يقال كذا او احتمال ان هذا محتاج الى ذلك
بجنبة وذلك محتاج الى هذا بجنبة اخرى اما ان يراد ان الحيثية علة للاحتياج
كما يقال هذا محتاج الى ذلك من حيث ان ذلك فاعل وذلك محتاج
الى هذا من حيث ان هذا قابل فهذا يوجب تقدم الشيء على نفسه
وهو محال وان كان بعلتين فان العلة ان لم يكن موجبة للمعلول لا يثبت
بها الاحتياج وان كانت موجبة وكل منهما معلولة فالعلة بها يوجب
ان يكون الشيء غير نفسه واما ان يراد بهذا بل المحتاج نفسه الحيثية كما
يقال الصورة محتاجة الى الهيولى من حيث التشخص اي تشخصها محتاج الى   الهيولى فاعلم ان هنا مسألة
المحل ام لا فان في بعض الصور لا يلزم الدور المحال كما يقال الابن محتاج   الاقدام فيجب ان يتفطن انه
يلزم الدور م

الى الاب

الى الاب من حيث الوجود والاب محتاج الى الابن من حيث الابوة اي وجود
الابن هو محتاج الى وجود الاب وابوة الاب محتاجة الى الابن لكن فيما نحن فيه
يلزم المحال لانه لو قلنا الصورة محتاجة الى الهيولى في التشخص بمعناه تشخصها
محتاج الى الهيولى ويساويه وجوده الخارجي محتاج الى وجود الهيولى فلا يكون
وجود الهيولى محتاجا الى وجود الصورة ومانو نعلم ان العرض محتاج الى
الجوهر ثم تشخص الجوهر محتاج الى العرض كما لا يخفى وهذا غلط عظيم فان
تشخص الجوهر محتاج الى الزمان لا الى الكون في الزمان فان الكون في
الزمان من جملة المشخصات لا مما يحتاج اليه التشخص ثم مطلق الصورة لا يكون
جزء العلة الهيولى المعينة لان المطلقة الذي يتبدل اشخاصها لا يكون جزء
العلة لامر معين ثابت لان المطلق ليس له وجود مستقل فلما تبدل
التشخص لم يبق المطلق ما كان في ضمنه فكيف يبقى المعلول والله اعلم وايضا
تفاريع الجزء فالقائلون به لا يقولون بتقومه بالحال مع انه لا يوجد بدونه
امر يحل فيه فان الجوهر لا يخلو عن عرض يتقوم به ثم الاجزاء قبل الاجسام بالتركيب   في الاجسام المختلفة الحقايق فقد يكون
او بامر يتعلق به ش اي بالجسم بعد التركيب مثل ان يتعلق به النفس ولا يكون   مختلفة الحقيقة وقد لا م
النفس حالة فيه م او يحل فيها بعد التركيب جوهر كالروح ش فان الروح
جوهر قائم بنفسه غير محتاج الى المحل ومع ذلك يحل في البدن اي يسري في جميع
اجزائه لا يكون جزءا من البدن الاول والروح موجود فيه بمنزلة العرض في الجوهر
عند بعض المتكلمين م او عرضا ش اي موجودا محتاجا الى المحل كما قال الله تعالى
فطرة الله التي فطر الناس عليها اي الطبيعة التي خلق الناس عليها
م وان سميتها الصورة النوعية او الطبيعة او الفطرة فلا مشاحة
بل النزاع في انها غير مؤثرة ذاتا في الآثار المختصة بالنوع بل يخلقها الله تعالى
بواسطتها الوجود وخوارق العادات ش ودليل على ان الطبيعة التي
خلق الشيء مقرونا بها غير مؤثرة ذاتا في وجود الآثار لوجود خوارق العا

دات

فان طبيعة النار غير مؤثرة بالذات في الاحراق فان النار قد لا تحرق
ما يلاقيه ولا احتياج الى خبر ابراهيم عليه السلام فان في زماننا
قد احمى تنور وادخل فيها واحد من الفقراء وطين التنور وسدت
الثقب وتركت فيها ليلة ثم فتح التنور فاذا هو سالم جالس في النار
الموقدة وخوارق العادات اكثر من ان تحصى م ثم الخلاف في انها جوهر
او عرض بحث لفظي س فان فسر العرض بموجود يحتاج الى المحل فهي عرض
وان فسر العرض بالتفسير الآخر فجوهر والعرض لا يكون جزءا للجوهر
اتفاقا اما تركب الماهية الحقيقية من الجوهر والعرض فمختلف فيه
اختلافا لفظيا م فان جعلت الماهية مجموع المحل والحال فالقائل
بان الحال عرض لا يقول ان الماهية جوهر محض بل مركب من جوهر وعرض
س لان الماهية اذا اريدت بها مجموع المحل والحال وهو الاجزاء
مع الطبيعة فالذي يفسر العرض بانه موجود يحتاج الى المحل فعنده يمكن
تركب الشيء من الجوهر والعرض لكن لا يكون العرض جزءا للجوهر بل جزءا للجوهر
والعرض اذ عنده لا يكون الماهية جوهرا محضا بل يكون مركبا من جوهر
هو المحل وعرض هو الحال م والقائل بانه جوهر يقول انها مركبة من جوهرين
س اي الذي يفسر العرض بموجود لا في موضوع فالحال عنده جوهر فالماهية
مركبة من جوهرين ويمتنع عنده تركب الماهية الحقيقية من جوهر وعرض
بل العرض انما يقوم بالماهية بعد تحصلها وانما قلنا الماهية الحقيقية
لان الاعتبارية يمكن تركبها من جوهر وعرض كما تركبت ماهية
من الخشب والكتابة م وان جعلت الماهية المحل بشرط الحال لا يكون
مركبة بل بسيطة س اي ان اريد بالماهية المحل لكن بشرط ان يحل فيه
تلك الطبيعة كما يكون ماهية الانسان هو الحيوان الموصوف بالنطق
من غير ان يكون الطبيعة الانسانية جزءا له بل الانسان هو المحل بشرط

بن
هبة

كون الطبيعة حالة فيه فح لا يكون الماهية مركبة من المحل والحال بل الحال يكون
شرطا لكون الماهية ماهية فيعلم ان العرض لا يكون جزءا للجوهر بالاتفاق
اما تركب الماهية من الجوهر والعرض فمختلف فيه اختلافا لفظيا وانما قال
فان جعلت الماهية لانه يحتمل ان يكون الماهية الامور المحمولة بهو هو
فالطبيعة لا يكون من اجزاء الماهية بل حلولها شرط لحصول الماهية و
يحتمل ان يكون الماهية مجموع ما به الشيء هو فالطبيعة من اجزاء الماهية م
سلسلة الاجسام متناهية خلافا للهنود اما عندنا فلانا نقدر بطولها
بالذرع فيقدر متناه لما مر في ابطال التسلسل ان كل افراد وجدت خارجا
متناهية م واما عند الفلاسفة فلتناهي الابعاد وبرهنوا عليه بالتطبيق
س وهو انا نفرض خطين غير متناهيين احدهما زائد على الآخر بعشرة
اذرع مثلا فنضع احدهما على جنب الآخر بحيث يكون راس احد الخطين
عند راس الآخر فان قيل ان لم ينقطع على شيء من الزائد كان الناقص
مثل الزائد وان انقطع فهو متناه فالآخر متناه ايضا وقد عرفت
ما عليه م وبالمسامتة وهي انه ان وجد خط غير متناه في بعد كذا س كما
غير متناه م وخط آخر متناه موازية فاذا تحرك هذا حتى مال عن
الموازاة الى المسامتة س الموازاة كون الخطين بحيث لا يلتقيان
وان اخرجا الى غير النهاية والمسامتة كونهما بحيث لو اخرجا يلتقيان
في احد الجانبين م ففي س اي المسامتة م حادثة لها ابتداء س
فلا بد من نقطة يكون اول نقطة المسامتة م لكن كل نقطة تفرض اول
المسامتة فمسامتة نقطة قبلها قبل مسامتتها فلا يكون شيء من نقطة اول
المسامتة وهو محال لنفاة الجزء يتمسكون بهذا فانه اذا تحرك
جزء فلا اقسام غير متناهية س اي نفاة الجزء يتمسكون ان كل
نقطة فرضت اول المسامتة فنقطة قبلها قبل مسامتتها بطريق ان

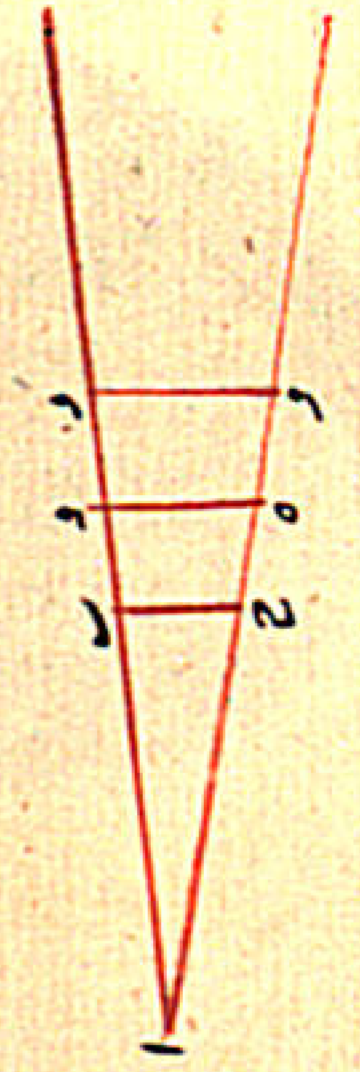

نقطة عام

الخطا فاذا تحرك شيئا وكل جزء يتحرك فانه منقسم الى غير النهاية فاي شيء
فرض ان المتحرك وصل اليه فقبله جزء وصل اليه فيتعذر الجزء بقبليات
غير متناهية فان الزمان ايضا ينقسم الى غير النهاية فيكون ان
المسافة لها ابتداء لكن زمان ابتدائه منقسم الى غير النهاية وكذا
جزء الذي فرض اول اجزاء المسافة منقسم الى غير النهاية فلا يكون
في الخط الغير المتناهي جزء هو اقل اجزاء المسافة لان اي جزء فرض
فقبله جزء المسافة قبل مسافته ما فرض اول فظهر ان البرهان انما يتم
على القول بالجزء الذي لا يتجزى بان يثبت اولا ان المسافة حادثة
فلها اول فالزمان الذي هو اول لا يكون منقسما والا لا يكون
اولا فلا بد من هذه المقدمات ولولاها لا ينتج البرهان م ويرد
السؤال على ان يخرج من نقطة خطان غير متناهيين بينهما ابعاد فاولها
ذراع ثم ذراعان ثم ثلثة اذرع الى غير متناهي النهاية فان وجد فيها بعد
مشتمل على جميع الزيادات يلزم الانقطاع وان لم يوجد ففي تلك
الزيادات بعد لا يشتمل عليه فيكون اخر الابعاد لانه ما يكون آخر الابعاد
كان فوقه بعد مشتمل عليه وهو خلاف المفروض س نفرض خطين غير متناهيين
من نقطة واحدة وبين الخطين ابعاد تتزايد بقدر واحد الى غير
النهاية كالخطين الخارجين من نقطة ا فالبعد الذي هو خط ب
ج ذراع والذي هو خط د ه ذراعان والذي هو خط ز ح ثلاث
اذرع وهكذا الى غير النهاية م فكلما كان زائدا فوق الذراع نفسه
ذراع والزيادة في ابعاد بين هذين فلك كل بعد من الزيادات
مع الزيادة عليه بما يجب ان يوجد فيه بعد واحد لان الجملة المركبة من الزيادات
مع الزيادة عليها [illegible] يبلغ تزايد الابعاد الى هذا الحد [illegible]
التزايد فيكون متناهيا لكن قد فرضنا جميع الزيادات [illegible] عليه يجب

غير متناه
وان يكون

الا يكون حاصلة في بعد واحد فيكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين يرد
عليه انه ان اردت بكل جملة من الزيادات الجملة المتناهية فمسلم
ولا يلزم ان يكون جميع الزيادات في بعد واحد وان اردت
كل جملة غير متناهية او اعم من المتناهية وغير المتناهية فلا نسلم لان غير
المتناهية لا يمكن ان يوجد في بعد وتقول وان لم يبلغ تزايد الابعاد
الى هذا الحد ويلزم ان يكون متناهيا ممنوع لان الشيء قد يكون
غير متناه ومع ذلك لا يكون بلوغه الى حد آخر غير متناه وايضا لا يلزم
من عدم تناهي التزايد عدم تناهي البعد الذي بين الخطين فان
كل بعد يفرض بين الخطين متناه مع ان عدد التزايد غير متناه ثم
الامام نصير الدين قرره بوجه آخر وهو انه لو وجد بعد يشتمل على جميع
الزيادات فظاهر ولو لم يوجد بعد يشتمل عليها كان في الزيادات
بعد غير مشتمل عليه وكل بعد غير مشتمل عليه آخر الابعاد لانه لو لم يكن
آخرا لكان فوقه بعد مشتمل عليه وقد فرض غير مشتمل عليه ويرد عليه
انا لا نسلم انه لو لم يوجد بعد يشتمل على جميع الزيادات يكون في الزيادات
بعد واحد فقط غير مشتمل عليه ليكون آخر الابعاد بل يمكن ان يكون الزيادات
في الابعاد غير متناهية وح لا يلزم ان يكون آخر الابعاد فانه قال
لو لم يكن آخر الابعاد لكان فوقه بعد مشتمل عليه وهذا الحكم مختص
بما لو كان غير المشتمل بعدا واحدا فقط اما لو كان ابعادا غير
متناهية لا يلزم من كونه غير مشتمل عليه ان يكون آخر الابعاد وقد سنح
لي وجه غريب وهو اني فرضت البعد الاول ذراعا والثاني ذراعين
والثالث ثلثة اذرع الى غير النهاية وكل واحد من الخطين قسم
اقساما غير متناهية فبعد آخر القسم الاول ذراع وبعد آخر القسم
الثاني ذراعان وبعد آخر القسم الثالث ثلثة اذرع وهكذا

الى غير النهاية بعدد اذرع كل بعد منها ولعدد اقسام كل واحد من الخطين من موضع البعد الى مبدا الخطين فكل جملة من الاقسام سواء كانت متناهية او غير متناهية عدد اقسامها مساو لعدد ذراع واحد ضرورة ان تزايد الاذرع ان مساو لتزايد الاقسام فلو كان عدد الاقسام بعد غير متناه لابد وان يوجد بعدد ذراعاته غير متناه مع انه محصور بين حاصرين وبالترسي وهو ان يفرض جسم مستدير يخرج من مركزه ستة خطوط غير متناهية بينها خطوط فيحصل ستة مثلثات متساوية الاضلاع فواحدها غير متناهية مع انها محصورة بين حاصرين لان كل دائرة ينقسم على ستة مثلثات متساوية الاضلاع فالضلعان الخارجان من مركز الدائرة كل منهما نصف قطر الدائرة والثالث هو وتر قوس هي سدس محيط الدائرة وهذا الوتر مساو لنصف قطر الدائرة على ما بينه اقليدس في كتابه فيخرج الخطوط الستة من مركز تلك الدائرة وهي الترس او مثله فان امكن ان يكون الخطوط غير متناهية والبعد بين الخطين انما هو بقدر امتداد الخطين فيكون غير متناه مع انه محصور بين حاصرين وفيه نظر لان الخطوط غير متناهية مع ان كل جزء يفرض بينه وبين المبدا مقدار متناه م اي معنى الخطوط غير متناهية س هو ان كل جزء يفرض من الخط فعنده جزء آخر مع ان الامتداد من هذا الجزء الى المبدا متناه فكل جزء يفرض عليه القاعدة فالضلعان متناهيان وكذا البعد فهو القاعدة متناه فان قيل لما كان الامتداد غير متناه والانفراج مساو للامتداد يكون غير متناه مع انه محصور بين حاصرين قلنا الانفراج غير متناه بمعنى ان اي انفراج يفرض يكون فوقه انفراج آخر لا ان شيئا من الانفراجات غير متناه وكذا معنى عدم تناهي الامتداد ان اي

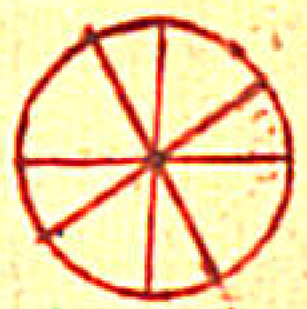

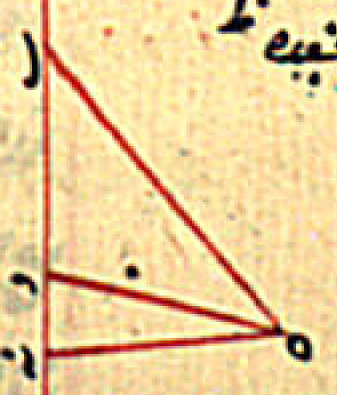

الامتداد

امتداد يفرض فهو من المبدا يكون فوقه امتداد آخر م وقال في الصحايف يفرض خطا مبداه آ وهو غير متناه في جهة ب ويفرض نقطة ه خارج الخط ه ح فيحصل مثلث متساوي الساقين فزاويتا ح ه د مساوية لزاوية ح د ه لشكل المامونية ومجموعهما مساو للخارجة وهي آ ح ه فان اقليدس بين في الشكل السادس عشر من المقالة الاولى ان الزاوية الخارجة من المثلث مساوية للزاويتين الداخلتين المقابلتين للخارجة م فهو ضعف ه د ح س لان الخارجة المذكورة مساوية للداخلتين المتساويتين فكانت ضعف احديهما وهي ه د ح م ثم نفصل د ز مساويا لخط ه د ونصل ه ز فزاوية ه د ح الخارجة ضعف زاوية ه ز د س لانه حدث مثلث ه د ز وزاوية ه د ح خارجة عن المثلث فيكون مثل الداخلتين المقابلتين لتلك الخارجة وهما زاويتا د ه ز و ه ز د وهما متساويتان لان المثلث متساوي الساقين فيكون ضعف احديهما اعني ه ز د م وهكذا الى غير النهاية فزاوية آ ح ه مشتملة على تلك الزوايا الغير المتناهية مع انها محصورة بين حاصرين اقول يلزم من هذا البرهان انقسام آ ح ه الى ما لا يتناهى قسمة وهمية س لان تلك الزوايا الغير المتناهية ليست حاصلة بالفعل م ونفاة الجزء يلتزمونه س اي يلتزمون انقسام الزاوية المذكورة الى غير النهاية فعلم ان هذا البرهان موقوف على الجزء م وقد سنح لي برهان يثبت القسمة الغير المتناهية س اي سنح لي برهان يثبت على تقدير عدم تناهي الابعاد القسمة الفعلية الغير المتناهية للشيء الذي هو محصور بين حاصرين م فهو ان نعمل مربعا قائم الزوايا كل ضلع منه ذراع كمربع آ ب ح د ونفرض ح د غير متناه س اي في طرف د م ونصل آ د ونرسم على خط آ د نقطة ز وعلى آ ب نقطة ط ونصل ز ط ثم نرسم على الخط الغير المتناهي نقطا غير متناهية س بشرط ان يكون ينها وراء ضلع المربع اعني ح د كنقط

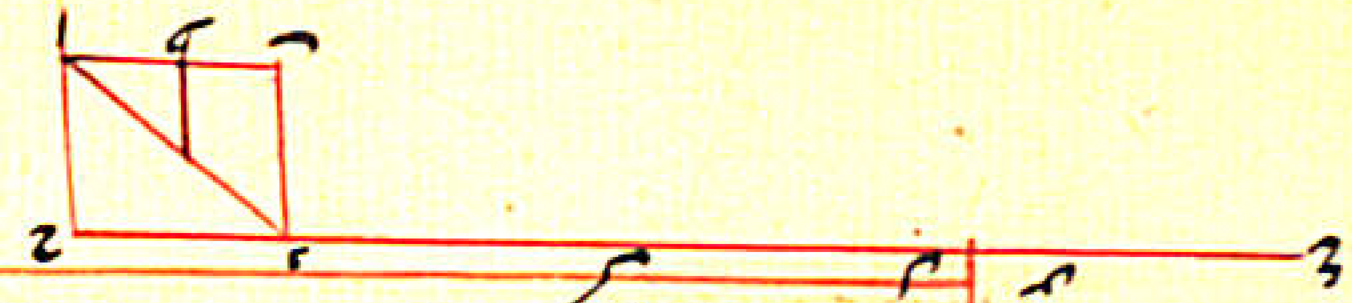

حا و نفصل ز حا ثم نرسم على الخط الغير المتناهي نقط غير متناهية الى كح
ر آ و ش و ح فنرسم على كل وراء نقطة الى الغير النهاية م تحاذي نقطة
ا بواسطة نقط غير متناهية على خط ز حا لان الخطوط المستقيمة التي
يحصل من النقط المرسومة الغير المتناهية الى النقطة آ لا بد وان يمر على خط
ز آ و يمر كل خط من تلك الخطوط بغير ممر الآخر والا يبقى بعض الخطوط المستقيمة
م فينقسم ش اى خط ز حا م قسمة فعلية غير متناهية باختلاف
المحاذات فان كل نقطة من النقط الغير المتناهية تحاذي نقطة آ
بواسطة النقطة الكائنة على خط ز حا فلا بد من تعدد الوسائط م ثم
اقول هذه المحالات انما يلزم ان لو وجد في البعد الغير المتناهي خط غير متناه
والخط طول لا بد له من محل اما جوهر او عرض فلا بد من محل ش يريد ان يثبت
ان الخط لا بد له من جوهر يقوم به لان الخط طول فلا بد له من محل فهو الطول
فالطويل ان كان جوهرا فهو المدعى وان كان عرضا فلا بد لذلك العرض
من محل يقوم به وهو جوهر م فعلى تقدير وجود اجزاء او اجسام غير
متناهية يلزم هذه المحالات ش اى انما تلزم المحالات لانه وجود الخط الغير
المتناهي ووجود الخط الغير المتناهي يستلزم وجود جوهر غير متناه فذلك
الجوهر الطويل ان لم يكن له عرض وعمق اصلا كان الجوهر اجزاء لا يتجزى
غير متناهية وان كان له عرض وعمق كان جسما غير متناه فعلم ان المحال اللازم
من وجود جوهر غير متناه فان قيل المحال انما يلزم من امكان خط غير
متناه قلنا لم يلزم من هذه البراهين امتناع فضاء غير متناه بل يلزم
امتناع خط مستقيم غير متناه ثم الخط المذكور لا يراد به خط مستقيم
من غير محل يحل فيه لانه محال سواء كان متناهيا او غير متناه فعلم ان المط
الذي حصل بهذه البراهين وجود جسم م متناه ولم يلزم تناهي حيز
جسم فان قيل عدم تناهي الحيز مستلزم لامكان الخط الغير المتناهي والا لم

منتف

منتف بالبرهان فكذا الملزوم فلما بل الاستلزام منتف بعين ذلك البرهان
فثبت ما قال في المتن ش اما ان يكون تناهي الاجسام ويكون خارج العالم
خلاء كما هو عند المتكلمين لا يلزم المحال المذكور بل يلزم الخلاء م منه الخلاء
ممكن للفلاسفة ثم هو فضاء لا يكون شيء لانه اذا رفع جسم صلب مستوي
خلا فاذا
السطح عن مثله فوصول الهواء الى الوسط بعد الوصول الى الطرف فبطل قبل
الرفع حركة وهي في زمان ففيه ينتقل الهواء الى الوسط ش هذا اعتراض
ذكر من قبل الفلاسفة على صحة المتكلمين فاجاب في المتن عن هذا الاعتراض
بقوله م لان لدخول الهواء بداية وهي رفع مقدار ينفذ فيه الهواء ورفع
الطرف مقارن لرفع الوسط مثلا فيتفكك فعند البداية يكون الوسط
خاليا ش حاصل الجواب ان هذا الرفع حركة وهي في زمان مسلم لا يعني
ان الرفع يكون بالتدريج جزءا بعد جزء وبعقب ما يرتفع الاجزاء يدخل الهواء
لان هذا يوجب التفكك بل الرفع حركة متدرجة من القلة الى الكثرة
ايضا
فاذا ارتفع الطرف شيئا قليلا يرتفع الوسط شيئا قليلا لاتصال ارتفاع
الطرف فاذا كان الرفع ودخول الهواء امرين حادثين كان لهما
بداية مع ان زمان البداية يكون منقسما الى غير النهاية عند نفاة الجزء
فزمان البداية وهو زمان رفع مقدار ينفذ فيه الهواء وزمان
وصول الهواء الى الطرف مقدم على زمان وصول الهواء الى الوسط
ففي ذلك الزمان المتقدم يكون الوسط خاليا لانه وجد رفع الوسط
مع عدم وصول الهواء اليه واعلم ان في شرح حكمة العين لابن المطهر
ذكر ان الجواب من قبل الفلاسفة في غاية السقوط بل الجواب الحق
ان يقال متى ارتفع احدهما دفعة ارتفع الآخر معه اذا كان التماس
حاصلا في جميع الاجزاء هكذا قال ولم يدر ان هذا ساقط من الاول
لان المماسة بشيء لا يمكن قسمته محال م ولان الزمن الذي لا يخرج

فان الرفع وان كان في زمان الا انه انفصال
الا على جزء من الطرف الاسفل اذ كان في آن
كان انفصال الجزء الوسط في زمان الآن
بعينه وفي ذلك الآن اذ كان الطرف
شغلا لا بد وصول الهواء اليه
يكون الوسط خاليا من الشغل
المراد
منه رحمه
ابن المطهر

منه الهواء منفوخا اذا اشتد فيه منطبق بعضه على بعض بحيث لا يكون فيه هواء

يمكن ان يجاء فيه بعنف حتى يصير جوفه فضاء خاليا س اى الزق الذى ان نفخ فيه

لا يخرج منه الهواء اذا جعل خاليا عن الهواء ووضع على الارض بحيث

يكون بعضه منطبقا على بعض بحيث لا يكون فيه هواء اصلا وشد فمه

شدا وثيقا بحيث لا يدخل فيه الهواء فانه يمكن ان يرفع بعضه عن البعض

الذى كان منطبقا عليه بحيث يحصل فى جوفه فضاء خال عن الهواء لانه فرض

الزق بحيث لا يخرج منه الهواء اذا كان منفوخا فعلم انه لا يدخل فيه الهواء ويشد

بحيث لا يدخل فيه الهواء وقد جربت هذا ورفعت بعضه عن بعض ثم

وضعته عليه منطبقا بحيث لم يكن فيه هواء اصلا فدل على وجود الخلاء وان لم

يصدقنى فجربه فانه سهل م ولانه اذا تحرك جسم فهواء الحيز الثانى ان انتقل

الى الاول دار الى غيره ويتحرك جميع اجسام العالم س اعلم ان المتكلمين

استدلوا على امكان الخلاء بهذا الدليل فاجاب الفلاسفة بانه يمكن ان

يتخلخل الهواء الذى خلف المتحرك ويتكاثف الهواء الذى فى قدامه فنفى

المتن نفى هذا القول م او يتخلخل ما فى الخلف ويتكاثف ما فى القدام فهذا

محال البتة اذ يجب تخالفهما لانه ان زاد التخلخل على التكاثف لزم التداخل

وبالعكس الخلاء اذ تفاوت الجسمان مع اختلاف حركتهما فتكاثف

ما بينهما اقدم من تخلخل ما خلفهما وتخلخله اقل من تكاثف ما فى قدامها فبل

انه ليس عدما محضا لانه قابل للزيادة والنقصان فيكون مقدارا

فلا يتجرد عن المادة س معنى حجة نفاة الخلاء وتقريرها ان الخلاء

ليس عدما محضا لانه قابل للزيادة والنقصان فكان من قبيل الكم

فيكون عرضا فلابد له من محل يقوم به وهو جسم م فلك هو

عدم محض وانما يقبلهما الجسم عندهم ومثل هذا الجواب ثابت فيما وراء

العالم س كما يقال مقدار ذراع فيما وراء العالم كم نصف ذراع

فيما

فيما وراء العالم وما يحاذى الفلك اقل مما يحاذى نصفه مع انكم قائلون بان

لا شىء فيما وراء العالم م قيل لو تحرك جسم فى خلاء وملاء تلك المسافة

فيجب رقته فبين زمانيهما النسبة ثم لو تحرك جسم فى ملاء تلك المسافة لنسبة

رقته الى الملاء الاول كنسبة زمان حركة الخلاء الى زمان حركة الملاء الاول

كان الحركة فى الخلاء كالحركة التى فيه هذا خلف س فرضنا خلاء بمقدار ذراع

وملاء بمقدار ذراع فنزل الحجر فى ذلك الخلاء فقطع الذراع فى زمان وذلك

الحجر نزل ايضا فى ذلك الملاء وقطع المسافة فى زمان ثم لو فرض ملاء آخر بمقدار

ذراع نسبة رقته الى الملاء الاول نسبة نصف فيكون العائق هنا نصف

العائق فى الملاء الاول فيجب ان يقطع ذلك الحجر تلك المسافة فى زمان فيكون

الحركة فى الملاء الرقيق كالحركة فى الخلاء فهو محال لان وجود العائق يكون

كعدم العائق م قلنا لا نم ان البطوء والسرعة للعائق وعدمه فقط

س فان الحركة مع العائق قد يكون اسرع من الحركة بدونه وذلك لان المتحرك

اذا اخذ فى الحركة فالهواء الذى يأتى من خلفه يدافعه ويصير مجدا الى حركة

الا يرى ان الفلكة اذا اخذت فى الدوران والمراكب الارجوحة كيف

يحفظ الريح التى يحدث من حركتهما م وما استدلوا به على عدمه دال على

ثبوته فان قارورة ضيقة الفم كالراس اذا مص هواؤها يدخل الشفة

فيها ويستحكم ولو كان جوفها مملوا كقبل المص لم يكن كذا فالخلاء ثابت

لان الاجسام تمكن امثالها الخالى ما امكن س اعلم انهم ذكروا لامتناع

الخلاء علامات فقال ان منها انها دالة على وجود الخلاء فان من

العلامات ان القارورة اذا مص هواؤها ينكسر اذا دخلت فهذا يدل

على امتناع الخلاء فقال هذه القارورة دالة على وجود الخلاء بل كان

كما قبل المص لا يستحكم الشفة فيه لانها فسبب استحكام الشفة فيه

يصير جوفها خاليا وهذه الطبيعة الاجسام انها تقبل الخلاء الى ما يمكن

واحتج
فان القارورة اذا مص هواؤها
يصير جوفها خاليا ولولا انها م

فاستحكام السفحة لهذا المعنى وكذا الالتحاك الى داخل فانه اذا القى داخله
خاليا فاخرى القارورة فتميل الى داخل وهي رقيقة فينكسر حتى لو لم يكن جسما
رقيقا لانكسر وكذا اذا مص هواؤها وسد راسها بالاصبع ثم كبت
في الماء وبرفع الاصبع عن راسها ارتفع فيها ماء كثير فعلم ان جوفه خلو بالمص
وكذا السراقة وهي بالفارسية آب دزدك اذا انسد راسها لا يخرج
الماء من اسفلها فالوا هذا يدل على امتناع الخلاء فاقول السراقة ايضا
يدل على وجود وفاد لكن اخراج الماء من اسفلها بالمص وقد جربت
هذه فهذا يدل على ان الخلاء يحصل بالقسر لكن لو خلي الاجسام وطبعها لا يخلي
مكانا خاليا وقد علم م فصل ثم قوله تناهي الابعاد وامتناع
الخلاء اوجب القول بان الجسم محدد للجهات س اعنوا الجهة قالوا هي مقصد
للاشارات الحسية فهي ماخذ الاشارات ومقصد المتحركات فهي طرف
الامتدادات فهي غير منقسم اصلا كالمركز او غير منقسم في الامتداد الذي
هي جهة بحسب فقط الامتداد كالسطح وانما لم يكن منقسما لان الجزء الاول
ان كان مقصد المتحرك لا يكون غيره مقصدا وان كان غيره مقصدا لا يكون
الاول مقصدا والمشهور ان الجهات ست بحسب تقاطع ثلثة خطوط
على زوايا قائمة فالعلو والسفل جهتان بالطبع والاربعة الاخر بالوضع
فانها تتغير فقد لا يصح الاربعة على حالها بحسب الجنبين الثابتين
فيهما بالطبع ثم بان الجهتان الاوليان لا يمكن ان يكون [illegible] به سواء كان
خلاء او ملاء المختلفين لكونهما في الامتداد بحيث كل منهما ما اثبت عرفنا وجودا
لكونهما مقصدا للاشارة لا يجوز ان يكون [illegible] اليه فيها لا بد جسم او جسماني
على التقديرين لا بد من جسم [illegible] محدد الجهات جسم لوجب الجهة
في حيز سواء كانت الجهة في الامتداد كجهة السفل في نواحي المركز او وقفت
هذه الجهة الى العلو م وهي بالطبع علو وسفل فقط بينهما لا يتحد وان

محيطا بالآخرين واحد لا بعضه ان كان محيطا فهو المحدد س اي ان كان المحدد
جسمين فلا يخلو اما ان كان بعضه محيطا بالآخر او لا فان كان فالمحيط محدد فلا
اثر للجسم الآخر في التحديد وان لم يكن بعضه محيطا بالآخر فهذا ما قال م وان لم
يكن لا يتحدد الا جهة القرب وايضا لكل جهات س اي ان لم يكن بعضه محيطا
بالبعض فهذا محال لان جسمين احدهما ان لا يتحدد بكل واحد منهما الا جهة
القرب سميه لانه اذا لم يكن احد منهما الا جهة واحدة فان الجسمين محيطا
بالآخر كهذين الجسمين ○ ○ لا يتحدد بكل واحد منهما الا جهة واحدة فان
لكل امتداد جهتان جهة القرب والبعد فتعين جهة القرب الجهة التي هي قائمة
بالمحدد وجهة البعد هي جهة الاخرى فاذا كان المحدد واحدا يتحدد وكل واحد
من الجهتين بان يكون طرف احد الامتدادين مركزا وطرف الآخر محيطا
فاذا كان المحدد جسمين احدهما ليس محيطا بالآخر لا يتحدد بكل واحد منهما
الا جهة القرب ولا يتحدد به جهة البعد عنه فاذن لا يتحدد الجهتان معا
بكل واحد منهما المحدد ويجب ان يتحدد الجهتان معا لان البعد لا بد وان
يكون بحسب الجسم الذي كان القرب بحسبه وايضا ان لكل واحد منهما جهات
لا تتناهى بحسب فرض الامتدادات التي يتجه منها ووقوع الآخر في جهة
جهة من تلك الجهات وعلى بعد معين منه دون سائر الابعاد وليس
بالاولى من وقوعه في جهة اخرى وبعد اخر فان الوقوع في كل جهة ممكن
بحسب العقل وان امتنع فلمانع موثر في التحديد وهو المطلوب يجب ان
يكون في بعض جهات معينة وعلى بعد معين فالكلام في هذا كالكلام
في الاولين فان علل بهذين دار او تسلسل م بل بواحد لا من حيث
هو واحد فيتحدد القرب بمحيطه والبعد بمركزه س اي لما بطل التحدد بجسمين
تعين ان يكون بجسم واحد لكن لا من حيث هو واحد لان الجهتين المختلفتين
لا يتحددان بالواحد من حيث هو واحد بل بالواحد باعتبارين مختلفين

فيتحدد القرب بالمحيط والبعد بالمركز هذا ما قالوا في تحقيق الجهة وفي اثبات
محدد الجهات فنقال في النقض م انقول الجهة نفس الامتداد وطرفه على انه
ثابت فلا احتياج الى المحدد س انقول تعريف الجهة بما ذكر مما لم يسلم فانه
اذا اشير الى الجهة لا نم ان الاشارات الى الامتداد بل الى نفس الامتداد
اعم من ان يكون متناهيا او غير متناه وكذا مقصد المتحرك ليس طرف
طرف الامتداد وهو سطح محدد الجهات اما الهواء فانه لا يميل الا الى حيزه
وهو مكان فوق الماء وتحت النار والنار لا يميل الا الى مكان فوق الهواء
وتحت فلك القمر وان سلم ان مقصد المتحرك وموقع الاشارة طرف
الامتداد فهو متعين سواء وجد المحدد ام لا اما ان امكن الخلاء فظاهر وان
لم يكن فلانه كل احد نقطة نهاية هي نهاية الامتداد والفوق الى فوق المحدد
عندكم جسم متحرك ولا شيء من الاجزاء المتحركة جهة العلو بل حيز المتحركات
نعم ان كان البعد هو حيز العالم على تقدير الاشتراك فوسطه هو المركز فهو متعين
ايضا فلا احتياج الى الجسم ليس الا لامتناع الخلاء على تقدير امتناعه لا لتعيين
الجهات م وان سلم لا يجوز ان يتحدد جهة فوق هذا العالم بمحيط جسم
يجنبه عالم آخر بينهما خلاء ان امكن او اجسام اخر ان سلم لا يجوز ان يتحدد
امتنع س اي ان سلم الاحتياج الى المحدد ولا يحتاج الى محدد واحد فلم لا يجوز ان يكون
ما وراء عالمنا عالم آخر يكون بينهما بعد معين لكن احدهما بالنسبة الى الآخر
لا يكون فوقا كان يكون فوق هذا العالم لحدد الاعلى هذا العالم وسفله لا جميع الامتدادات
ومنع هذا العالم امتدادات وجهات غير متناهية او تحتا بحسب الطبع فان
الفوقية والتحتية في هذا العالم كانتا متعينتين من المحيط والمركز اما بين
الجسمين المتباينين فلا فوقية ولا تحتية بحسب الطبع على انه يمكن ان
يفرض فيما وراء العالم جهات بان يفرض مجموع هذا العالم بمنزلة
الانسان فيكون ما يحاذي المعمورة من الارض رأسه وما يحاذي مقابلها قدمه

قرز والقطب

قرز والقطب الشمالي يمينه والجنوبي يساره وجانبه الغربي وجهه متوجه الكواكب
اليه حال كونها غير محاذيات معمورة الارض ومقابلة الجانب الشرقي
من الاجسام نحا بعده عنه يكون له جهات الست م مسئلة الحيز
والمكان فسر بالسطح الحاوي وبالفراغ المتوهم المشغول بالجسم س كالفضاء
الذي في داخل الكوز فانه حيز الماء الذي فيه م قالوا الكل جسم حيز طبيعي
لان كل متحيز لو خلي وطبعه يكون في حيز فحيز المركب حيز جزئه الغالب وله شكل
طبيعي س اي لكل جسم شكل طبيعي لانه لو خلي وطبعه يجب ان يكون واقعا على
شكل م فالبسيط كرى الشكل والا فيه زوايا فتخصيص بعض جوانبه دون
البعض بهيئة ترجيح من غير مرجح س انقول لم لا يجوز ان لا يكون في طبعه
ان يكون في مكان معين بل في اي مكان يخلق هو فيه يسكن فيه والفيه ان
كان فيه ميل الى المحيط فنسبة الى جميع الامكنة المتساوية البعد من المركز على السواء
فكونه في مكان معين رجحان بلا مرجح فان قيل يتحرك الى الموضع الذي يكون
اقرب من المتحرك قلنا ان فرض المتحرك على مركز الارض لا يكون شيئا
من اجزاء المحيط اقرب من المتحرك م واجزاء البسيط اذا كان لها طبيعة
واحدة يجب ان يكون متساوية البعد بالنسبة الى المركز واجزاء الكرة بعضها
اقرب منه وبعضها ابعد فلو خلي وطبعها لا يصير كريا بل الفاعل يشكله
اي شكل يريد س لما فرغ من بحث الحيز شرع في الاحكام التي ذكرت لمحدد
الجهات فان تلك الاحكام موقوفة على معرفة الحيز م فمحدد الجهات
بسيط اي غير مركب من اجسام مختلفة الطبايع والا جاز انحلالها قابلة للوجود
المحاذية الطبيعية فالجهات متحددة قبله س لانه لو كان مركبا من اجسام
مختلفة الطبايع كان له اجزاء بسيطة لان كل مركب لو كان اجزاؤه
مركبا يلزم التسلسل فلابد من الانتهاء الى اجزاء بسيطة فتلك الاجزاء
متقدمة بالوجود على المركب فاذا كانت مختلفة الطبايع كانت قابلة

للصعود الى احيازها الطبيعية فلا بد ان يكون احياز طبيعية فيكون في جهة
من تلك الاحياز فوجود الجهة اما مقارن الوجود البسائط او متقدم
عليه واياما كان كان متقدما على وجود المركب فالجهات يكون متقدمة
على المحدد وههنا خلف م ٭ قول الحيز متعين قبله فلا يلزم المحذور س الحيز هو
الفراغ المتوهم المشغول بالجسم متعين متشخص في نفسه فلو كان بعض البسائط
قابلة الهجرة وهو المركز مثلا لا يلزم منه تقدم ما هو متأخر لان الحيز الذي هو
المركز غير متوقف على وجود الجسم الذي مركزه لان فضاء العالم ان كان على هيئة الاعتدال
فالمكان الذي هو وسط الفضاء غير متوقف على وجود الجسم المستدير م وقيل
لا يقبل الحركة المستقيمة والا امكن ان ينتقل الى المركز لا يلزم ما ذكر س لما ذكر ان المركز
متعين م قيل لا يقبل الخرق والالتيام والا كان قابلا للتفريق والاجتماع فالجهات
محددة قبلها قول الخرق لا يكون الا بعد الوجود ويكون بالقسر فيتحرك الاجزاء قسرا
الى موضع لا يوجب ما ذكر قيل لا يقبل الكون والفساد اي لا تخلع مادته صورته
وتقبل صورة اخرى طالبة لحيز آخر لئلا يلزم الحركة المستقيمة وقد عرفت
ما فيه س وهو ان الحركة المستقيمة لا يوجب ما ذكره م وايضا لم لا يجوز
الفساد بمعنى العدم فانه ممكن بالذات والممكن بالذات لا ينفك عن قابلية
العدم والا يلزم الانقلاب قيل يتحرك بالاستدارة والا فتخصيصه ببعض
الاوضاع تخصيص بلا مخصص قلنا مر رده على ان يكون بعض الاجزاء
منطقة وبعضها قطبا وعلى حركة كل جزء على مدار مخصوص من الفاعل قيل
ليس رطبا ولا يابسا والا كان قابلا للاشكال بسهولة او عسر
فيقبل الخرق والالتيام ولا باردا ولا حارا والا كان خفيفا او ثقيلا س
لان الحرارة يوجب الخفة والبرودة الثقل م فيكون صاعدا او هابطا
فيكون قابلا للحركة المستقيمة وقد عرفت ما فيه س وهو ما ذكر ان الحركة
المستقيمة لا يوجب تقدم الجهة على المحدد وايضا لا نم ان الرطوبة توجب

من جهة الرطوبة اقوى فيكون
الجهات متحددة قبله القول
لو انتقل صح

سهولة

سهولة التشكل واليبوسة عسره وان الحرارة يوجب الصعود كما بينا في الفلكيات
واعلم ان جميع الاجوبة التي ذكرها على تقدير تسليم محدد الجهات واما على
تقدير عدم الاحتياج اليه كما مر فلا احتياج الى هذه الاجوبة م ثم قيل
حركته ارادية والا فطبيعية او قسرية والاول ممتنعة اذ كل وضع يطلبه طبعاً
فانه يفارقه س ضرورة انه متحرك حركة دورية م فالمطلوب طبعا مهروب
طبعا فلا ضير في الحركة بان المبدا س اي علة الحركة م ان كان في المتحرك
بلا شعور فطبيعية او به فارادية والا فقسرية فالطبيعية اعم ان يطلب
وضعا فيكون طبيعية بمعنى انه يطلب نفس الحركة او تخصيصه بوضع رجحان
بلا مرجح س فالطبيعية يمكن ان يكون حركة دورية اي يطلب نفس
الحركة بلا شعور م وكذا الثانية س اي القسرية ممتنعة م لان ما لا
ميل فيه طبعا لا يقبل القسر اذ لو تحرك قسرا اي بلا طبيعي س وفرضنا
س اي المتحرك قسرا م ذراعا في زمان ثم فرضنا جسما ثانيا ذا ميل فيتحرك
بذلك القسر اي بقسر يكون مثل الاول في القوة س ذراعا في اطول من زمان
م اي من زمان واحد لوجود المعاوق س اي فرضنا الجسم الاول عديم
الميل الطبيعي وفرضنا الثاني ذا ميل طبيعي وقسره ما ولقسر الاول
لكن قسر الثاني نحوا الى خلاف جهة الطبع وقسر الاول ليس نحو خلاف جهة
الطبع اذ ليس له ميل طبيعي فيكون قسر الثاني مع المعاوق في زمان حركته
بميل الى ذلك القسر يكون اطول من زمان حركة الاول لوجود معاوق
وهو زمان ثمان مثلا م اي فرضنا الاطول من زمانين س ثم
فرضنا ثالثا ميله اضعف من ميل الثاني بنصف م مثل ان يكون الجسم
الثاني منا من الحجر والثالث نصف من من ذلك الحجر فيتحرك بذلك
القسر ذراعا بنصف زمان الثاني س لان نسبة السرعة كنسبة
قلة المعاوق كعدمه وهو محال فالقول بالاستحالة ممنوعة م وكذا النسبة

لان كون علة البطوء والسرعة مجرد كثرة العاوق وقلته ممنوعة لانه
تسرع اذا كثر العاوق فان الحجر اقبل للقسر من الخف وما دونه س كالقطن
مثلا وايضا قد يكون الكبير اقبل للقسر من الصغير فقوله ما لا ميل فيه طبعا
لا يقبل القسر ممنوع لان القسرية ما لا يكون المبداء في المتحرك اعم
من ان يكون فيه ميل طبيعي او لم يكن وقد قيل علم بالاستقراء ان
ما لا ميل فيه او ميله ضعيف لا يقبل القسر فقول القسر اما بملازمة
القاسر المقسور كالحمل وبمدافعة كالرمي فالخفيف يقبل الاول
وكذا الثاني لكن يزول اثره سريعا لقلة مدافعة بعض اجزاء
المقسور بعضه للتخلخل اراد بالتخلخل ان لا يكون اجزاؤه شديدة
المماسة بل يكون واسعة المسام يدخل فيه الهواء الكثير فان هذا
الجسم لا يقبل القسر بطريق الرمي لان اجزاؤه لقلة المماسة لا يدافع
بعضها بعضا بخلاف جسم صلب مكتنز لا يدخل فيها الهواء الكثير وايضا هذه
الحجة على تقدير صحتها تختص بالحركة المستقيمة لان الميل المستدير ليس بالطبع
عندكم وحيز حيز الجسم الثاني والثالث محال فمعنى القسر ان لا يكون
المبداء في المتحرك فهذا اعم من ان يكون في الحركة المستقيمة
او مستديرة م وايضا لو صحت لزم منها ما يكذبه الحس س اي
لو صحت تلك الحجة وثبت النسب المذكورة فيها وهي ان نسبة
السرعة كنسبة قلة العاوق لزم امر يكذبه الحس م لانه لو تحرك حجر
وزنه من مثلا بالقسر الى الجهة السفلى ثم بذلك القسر الى العلو في ضعف
ذلك الزمان مثلا س اي قطع بالحركة الاولى ذراعا من المسافة
في زمان وبالحركة الثانية وهي الى العلو ذراعا في زمانين مثلا م
ثم نفرض جسما آخر مثله في الثقل بنصف ذلك س كنصف من من الحجر
م تحركه الى العلو بذلك القسر ضعف الثانية س لما قلتم ان نسبة

السرعة كنسبة قلة العاوق فيقطع نصف المن المرمي الى جهة العلو ذراعا
في زمان م فيكون مثل الاول فالعاوق كالمعاوق س
اي اذا رمينا منا من الحجر الى الجهة السفلى بالقسر ثم رمينا نصف من
من الحجر م تحركه الى العلو بذلك القسر ضعف الثانية س
لما قلتم ان نسبة السرعة كنسبة قلة العاوق فيقطع نصف المن المرمي
الى جهة العلو ذراعا في زمان م فيكون مثل الاول فالعاوق كلا عاوق
المعاوق
س اي اذا رمينا منا من الحجر الى السفل بالقسر ثم رمينا منا من
الحجر بمثل ذلك القسر الى العلو يكون زمانا حركتيهما متساويين
وهو محال لان قوة القسر فيهما متساوية وفي الحجر المرمي الى السفل الحركة
الطبيعية مقارنة للقسرية المن المرمي الى الهواء معاوقة فيكون
معاون وهذا امر يكذبه الحس فان الحجر المرمي الى السفل في غاية السرعة
والمرمي الى العلو ليس بهذه السرعة م مسئلة قالوا الافلاك
حركتها ارادية لما مر س انها ليست طبيعية ولا قسرية يرد عليه ما ذكر م
ولما لم يكن مثلها المستدير بالقسر مبداء فيها فلا يكون فيها مبداء ميل مستقيم
س للمنافاة بينهما م فلا يكون حركته الا فبعض اجزائها يطلب
حيزها بالحركة اسرع وهي المستقيمة ولا يقبل الخرق والالتئام والكون
والفساد ولئلا يلزم حركة مستقيمة ولا يكون فيها الكيفيات الاربع
لذلك س اي لئلا يلزم الحركة المستقيمة كما مر في المحدد م وقد عرفت
ما فيه وايضا الخرق يكون قسرا او مبداء المستدير لا ينافي المستقيم
قسرا وايضا امتناع الخرق مبني على مثل المستدير ثم هذا مبني على ذلك
بان حركة الكواكب ليست بالسباحة لامتناع الخرق س اي يلزم من
كلامهم دور وذلك م لان امتناع الخرق مبني على ان فيه مبداء
ميل مستدير ثم هذا المعنى وهو ان فيه مبداء ميل مستدير مبني على امتناع

الخرق لانهم انما حكموا بان فيه مبدأ ميل مستدير بناء على ان الكواكب
يتحرك حركة دورية ولا يمكن ان يكون هذه الحركة بطريق السباحة
كالسمك في الماء لامتناع الخرق فيكون هذه الحركة المحسوسة الدورية
حركة الفلك فيكون فيه مبدأ ميل مستدير فالحكم بان فيه مبدأ ميل
مستدير موقوف على العلم بامتناع الخرق فالعلم بامتناع الخرق لا يمكن
ان يحصل بان فيه مبدأ ميل مستدير س وانما لا يجوز ان يكون حارة فارقة
في حيزها م فان المحذور انما يلزم ان لو تحركت حركة مستقيمة اما
لو كانت حارة غير متحركة حركة مستقيمة لا يلزم المحذور وهو اجتماع
الحركتين المتنافيتين س او لما امارات غريبة فشلها المستقيم لا يكون
بالذات فان الحركة المستديرة والمستقيمة انما يتنافيان اذا كانتا
ذاتيتين اما ان لم يكونا ذاتيتين بل بسببها مختلف ولا لزم المنافاة
بينهما لان الحركة المستقيمة قد يجتمع مع المستديرة كما في العجلة م ثم
الحق ان الافلاك متحركة ضرورة ان طبيعة الكواكب غير طبيعة الفلك
واختلاف الوانها والمجرة ومحو القمر والتدوير وخارج المركز دليل الكواكب
ثم انشقاق السماء وانتثار الكواكب ممكن بالذات والله تعالى
قادر على الممكنات فصل وتحصيل هذا ما قالوا ان حركة المحدد
حافظة للزمان لان الحركة المستقيمة غير دائمة لان الابعاد
متناهية فدوامها بالعود وهو لا دوام ايضا لان بين الحركتين
المختلفتين يجب سكون لانه لو لم يكن بين آني الوصول والمفارقة
زمان يلزم تتالي الآنات وهو يوجب الجزء قلت لا نم امتناعه
فان سلم فالمحذور انما لزم من تسليمهم الآنين س اي المحذور
وهو وجود الجزء انما لزم من تسليمهم آن الوصول وآن المفارقة
لا من عدم الزمان بين الآنين فانه لو كان الوصول في الآن

والمفارقة

والمفارقة في الآن يلزم الجزء سواء كان بين الآنين زمان
او لم يكن م واذا عرفت ضعف هذا فالحق ان على القول بنفي الجزء زمان
كون المتحرك عند الغاية منقسم فهو زمان السكون على ما بيناه س اي في
البراهين التي اقمنا على اثبات الجزء م ان هذا الزمان غير مستقيم
ولا سكون اذ هو كونان في زمانين في مكان واحد ولم يوجد ثم قالوا
اي نفطة الزمان حركة دائمة لانه امر دائمي والا فعدمه قبل وجوده او بعده
زمانا س اي الزمان او موجود في الجملة فلو لم يكن دائميا فعدمه اما ان
يكون قبل وجوده او بعد وجوده بقبلية لا يجتمع القبل مع البعد وهي القبلية
زمانية م فيلزم وجوده على تقدير عدمه س فان قلت لا يلزم من
هذا كون الزمان امرا دائميا وانه ان كان عدمه قبل وجوده بالزمان لا
يلزم منه ذلك استمرار الزمان قبل وجوده بل لزم زمان آخر مقارن لحدوثه
قلت نحن لم نثبت كونه دائميا بهذا الطريق قياس الخلف وهو انه لو لم يكن
دائميا لزم وجوده على تقدير عدمه واللازم محال فكذا الملزوم وهو عدم كونه
دائميا م ثم هو كم لانه يقبل التساوي والتفاوت متصل لانه يوجد فيه فصل
مشترك وهو الآن غير قار الذات محفوظه وهو موضوعه س اي امر يتقوم
به هذا العرض م امر دائم غير قار وهو الحركة المستديرة الدائمة فهو مقدار
لها ويجب ان يكون اسرع الحركات لانه يتقدر الابطاء بواسطة الاسرع
وهو حركة المحدد وقد تقول الزمان منذ الطلوع على كمية حركة المحدد كاليوم
ونحوه س مثل الساعة والليل والسنة م ويطلق على امر يكون الشيء به قبل
شيء بحيث لا يجتمعان س اي الشيئان م وهذا مغاير لذلك لان
ذلك اخذ من حيث انه تابع للحركة لان هذا وما قيل انه لازم لو فرض
عدمه هذا س اي ما قيل انه يلزم وجوده لو فرض عدمه هو الزمان بالمعنى
الثاني م وقد تحير الناس في وجوده وماهيته س اي بالمعنى الثاني م فقال

البعض بوجوده مختلفين في انه بالبديهة او بالدليل فمنه س اي من الدليل على
وجود ان بعض الاشياء قبل البعض بحيث لا يجتمع وتلك القبلية وجودية
لان نقيضها عدمي وهو اللاقبلية م وليست فرضية كوضع الخمسة
زوجا وليس كل قبل قبلا بالذات فينتهي الى قبل ذاتا غير فان لان
البحث في قبل وبعد لا يجتمعان وهو ليس الحركة لان كل حركة ليست
قبل اخرى ذاتا فهو الزمان فالحاصل ان القبلية امر موجود وهي حاصلة
للغير فالقبل موجود وليس كل قبل قبلا بالذات بل انما يصير قبلا بواسطة
امر هو قبل بالذات فلا بد من وجود شيء هو قبل بالذات وهو الزمان
فانا اذا قلنا مجيء زيد قبل مجيء عمرو باعتبار ان مجيء زيد في الامس ومجيء عمرو
في اليوم فالمجيء من حيث هو المجيء لا يكون قبلا ولا بعدا الا بمقارنة ما هو قبل
بالذات وهو الامس فانه قبل اليوم بالذات اذ ماهيته اتصال الانقضاء
والتجدد س اي حقيقة الزمان اتصال انقضاء جزء وتجدد جزء آخر م اقول
القبلية صفة اضافية وليست موجودة لان المعدوم قد يوصف
بها س كما يقال عدم الابن قبل عدم الاب م فلا يقتضي موجودا هو قبل ذاتا
اذ هي ثابتة باتصال الانقضاء والتجدد وكما افاد المولى س اي العقلية
لا يقتضي امرا موجودا يكون هو قبلا لان القبلية ثابتة باتصال الانقضاء
والتجدد وهو ماهية الزمان كما قال مولانا نصير الدين في شرح الاشارات
م وليس هذا امرا موجودا لتركبه من العدم لان الانقضاء هو
العدم المسبوق بالوجود واما كان ماهية الزمان مركبا من الوجود
والعدم لا يكون امرا موجودا بل امرا اعتباريا مركبة العقل من العدم و
الوجود والظاهر انه اراد بالاتصال المتصل واراد بالماهية ما يفهم منه
النسبة كالحيوانية والناطقية للانسان كما هو تفاوت الكتاب وذلك
لان الزمان هو القبل اي نفس مفهوم الزمان ان هذا القبل وذلك القبل هو المتصل

واما

واما الاتصال فهو القبلية فالحاصل ان ما ينقضي جزء ويتجدد جزء
التجدد هو الزمان لان ما يصدق عليه هذا المفهوم هو الزمان بل نفس
هذا المفهوم هو الزمان م وعلى انه س اي من الامام نصير الدين م
انه جعل هذا حقيقة الزمان وتارة جعل حقيقته عدم الاستقرار وهو
في بيان انه موجود قديم س فانه قال في شرح الاشارات ان الزمان
ليس له ماهية غير اتصال الانقضاء والتجدد وثم قال بل التصور بعدم الاستقرار
الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصور تقدم وتأخر للاجزاء المفروضة
لعدم الاستقرار فظهر انه جعل الاتصال المذكور ماهية الزمان وتارة
جعل عدم الاستقرار حقيقة الزمان وعدم الاستقرار امر عدمي والحال
انه في بيان ان الزمان موجود قديم فانه قال في اول هذا الفصل يريد الشيخ
بيان ان كل حادث فهو مسبوق بموجود غير قار الذات متصل اتصال
المقادير يعني الزمان فهذا صريح في انه موجود قديم والامر العدمي كيف
يكون كذلك م وتقول ان الشيء يكون قبلا لوقوعه في القبل ذاتا فالاب
كيف يصير في الاتصال هو عرض س فان الاتصال عرض وحصول الجوهر
في العرض غير معقول وكذا لو اراد ان الزمان هو متصل كما بيناه فهو
عرض ايضا لانه من قسم الكم المتصل الا ان يراد بالوقوع فيه
الوجود معه فانه اذا قيل جاء زيد امس معناه ان وجود المجيء
مقارن بجزء من اجزاء امس م ولو اراد وجوده متصل بعض جزئياته
بتجدد بعضها وذلك المنقضي يكون قبل التجدد للاتصال المذكور كيف يدعى
انه كمية الحركة س اي لو اراد الامام نصير الدين بالزمان جوهرا متصلا للاجزاء
ليصح حصول الجوهر فيه فكيف يصح ان يقول انه مقدار الحركة لكنه قائل بانه مقدار
الحركة وهو لا يمكن الا ان يكون جوهرا م ثم احتياج الحركة الى ما هو
القبل ذاتا س قد ذكر في المتن في البرهان على وجود الزمان قوله وليس

هو الحركة لان كل حركة ليست قبل اخرى ذاتا فلا بد من الزمان فنقول
مغناه لا احتياج للحركة الى تابع هو قبل بالذات وهو الزمان بل الحركة
يمكن ان يكون قبلا بالذات فاثبت هذا المعنى بقوله م ثم بعض جزئيات
من ماهية لا يكون قبل لبعض ذاتا اى ماهية لتساويها الا ان يكون
للتشخص مدخل فلا احتياج الى الزمان فان الكون في اجزاء المنتقل اليه
الذى هو اقرب الى المنتقل عنه مقدم على الكون في جزء ابعد س تقريره ان قلتم
ان الزمان هو القبل ذاتا ان اردتم ان الزمان هو نفس هذا المفهوم
لا ما يصدق عليه هذا المفهوم فنفس مفهوم القبل امر عقلى لا وجود له
فى الخارج وان اردتم ان الزمان شئ يصدق عليه القبل بالذات اى
هو شئ في الخارج ذاته يقتضى القبلية بان يكون بعض جزئياته قبل بعض
بحسب الذات اى الماهية فهذا لا يمكن لان الماهية لا يوجب ان يكون
بعض جزئياتها المعينة قبل بعض لتساوى جميع الجزئيات فى الماهية نعم يمكن
ان يقتضى الماهية ان يكون بعض جزئياته قبل بعض فان حقيقة الزمان والحركة
يقتضى هذا فيكون الزمان امتدادا متصلا غير قار يقتضى ذلك الامتداد قبلية
بعض جزئياته على بعض بحيث لا يجتمع القبل مع البعد لكن نفس الماهية لا يمكن
ان يقتضى كون هذا الجزء مقدما على ذلك الجزء بل لا بد من ان يكون للتشخص
هذا الجزء مدخل فى قبلية واذا كان كذلك فلا احتياج الى الزمان
بل الحركة بهذه الصفة لان الكون في اجزاء المنتقل اليه الذى هو اقرب
الى المنتقل عنه مقدما على الكون فى الاجزاء الابعد فذات الحركة يقتضى قبلية
بعض جزئياته على بعض لكونها غير قارة ثم تشخص هذا الجزء يقتضى ان يكون قبل
ذلك الجزء فالحركة كافية لكون الاشياء قبلا وبعدا بسبب مقارنته الحركة
فمجئ زيد قبل مجئ عمرو بسبب ان مجئ زيد مقارن لطلوع الشمس ومجئ عمرو مقارن
لكون الشمس فوق الافق بدرجة لكون الاشياء قبلا او بعدا م ولانه لا يمكن ان

يكون

ان يكون الاتصال انقضاء ذلك تجدد وهذا اى تقدم ذلك الزمان على هذا
الزمان باعتبار اتصال انقضاء ذلك الزمان على هذا الزمان فيعين
هذا المعنى يمكن ايضا فى الحركة بان يقال ذلك الجزء من الحركة قبل هذا
لاتصال انقضاء ذلك الجزء بتجدد هذا فلا احتياج الى الزمان م ومنه
س اى ومن الدليل على وجود الزمان م انه اذا فرضت حركة سريعة واخرى
بطيئة تساويها سرعة ابتداءات بعد الاول وتركت معا فزمان هذا اقل من تلك
فقبوله الزيادة والنقصان دل على وجوده س في بعض الكتب ذكر هذا البرهان
على هذا الوجه وفي بعض الكتب زيد شئ آخر وهو انهما ان اخذا معا وتركا
معا قطعا مسافة اكثر مما فى الصورة الاولى ولو فرض جسم آخر ابطاء منهما
اخذ مع احدهما وترك مع تركهما فانه قطع من المسافة اقل مما قطع
فبين اخذ الاول وتركه زمان يمكن فيه قطع مسافة معينة بسرعة
معينة وقطع اقل من تلك المسافة ببطوء معين وبين اخذ الثانى وتركه
زمان يمكن فيه قطع مسافة اقل من ذلك بتلك السرعة فعلى التقدير الثانى
يكون الزمان قابلا لان يكون زائدا او ناقصا وعلى التقدير الآخر يكون
الزمان متى قبل الزيادة قطع المسافة ونقصانه وقابلا لان يكون زائدا و
ناقصا اليه م ومنع بانهما يتحققان في الموهومات والعدمات والمعدومات
س اى منع ان قبول الزيادة والنقصان دال على الوجود بان قبول الزيادة
وقبول النقصان يكونان في الموهومات اى فى اشياء يكون ثبوتها بفرض
العقل كلزوم اللزوم ونحوه فانه يقبل الزيادة والنقصان وكذا
العدمات كعدم الجبل من الياقوت وعدم بحر من زيبق ونحوهما يقبل الزيادة
والنقصان وكذا المعدومات فان جبلا من ياقوت اكثر من نصفه
م ثم البعض بنفوذ حجتهم انه لا يكون واجبا لانقضائه ولا ممكنا
عرضا لانه يقتضى محلا معينا لكن تعلقه بالموجود متغيرا او لا والعدم

على السواء اى لوكان عرضا موجودا يقتضى محلا متعينا لكن ليس له محل
متعين لان تعلقه بالموجود متغيرا او غير متغير وبالمعدوم على السواء س اى ثبوته
لزومه على تقدير عدمه اى لزومه على تقدير عدمه يؤيد كون تعلقه بالموجود
والمعدوم على السواء لانه اذا فرض انه ليس امرا وجوديا يلزم تقدم عدمه
على وجوده او تأخره بالزمان عنه فالزمان يكون متعلقا بالعدم كما انه متعلق
بالوجود دخ عطف على قوله عرضا فقوله م ولا جوهرا منقسما لان الزمان
الموجود لو انقسم فعلا او وهما مطابقا صار بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا
وهما معدومان فان قلت الحركة بمعنى الكون فى الوسط موجودة مستمرة
فالزمان المنطبق عليها كذا قلت الكون فى الوسط معنى كلى بمعنى استمرار وجوده
جزئياته الآنية على سبيل البدل ولا غير منقسم س لان الزمان ما يقتضيه
مفهوم كان او يكون فيلزم احتياج الواجب الى جوهر متقضيه س اعلم ان هذه
القضية كافية لنفى وجود الزمان من غير احتياج الى الترديدات السابقة بان يقال
لو كان موجودا لكان شيئا يحتاج اليه مفهوم كان او يكون فنقول لو كان الذى يحتاج
اليه وجود الزمان فيكون الواجب يكون محتاجا الى موجود اخر م ومنها انه
لو وجد لكان غير قار فمعناه كان موجودا فى الماضى ولم يبق فى الحال فيتسلسل
س لانا نتكلم فى الماضى فانه كان موجودا فى الماضى ولم يبق فى الحال وهكذا
الى غير النهاية م ومنع ان معناه هذا س اى منع ان معنى الزمان على
تقدير كونه غير قار انه كان فى الماضى ولم يبق فى الحال م بل معناه تقدم جزء
على جزء الى غير النهاية اقول فلا خلاص عن كون ماهيته امرا اضافيا او عدميا
او مركبا من آنات متتالية س لانه لما لم يكن قارا لا فقد م القرار
ان كان ماهيته او جزءه كان امرا عدميا وان لم يكن فان كان
تقدم بعض اجزائه على بعض نفس ماهيته او جزءها كان امرا اضافيا وان
لم يكن شىء من ذلك ماهيته بل يكون امرا موجودا لكن غير قار يلزم تركبه

عطف على قوله ولا جوهرا منقسما م

مستقبلا نخ

من آنات

١٧٣

من آنات متتالية لانه لما وجد فان كان له بقاء يكون قارا وان لم يكن له
بقاء فكل جزء منه يصير موجودا فينعدم ولو وجد جزء آخر فالجزء الموجود لا يمكن
ان ينقسم والا يكون قارا فيلزم التتالى م ومنها لو وجد لكان بعض اجزائه
قبل بعض زمانا وهو غير لا بل ذاتا فتقدم جوابه س اى قد اجابوا بانا لا نسلم
ان بعض اجزائه يكون قبل بعض زمانا بل يكون قبلا بالذات فقد مر جواب
هذا وهو انكم ان اردتم ان الزمان هو نفس هذا المفهوم فهو امر عقلى
وان اردتم انه شىء يصدق عليه انه قبل فجزئيات ماهيته لا يكون كذلك
م واعلم ان حاصل هذه الادلة انه ليس امرا لا بد من وجوده س هذه الادلة
الدالة على نفى الزمان لم تثبت نفى الزمان اصلا بل تثبت بانه ليس
امرا محتاجا اليه لكون بعض الاشياء قبل بعض وذلك لانه ذكر فى الدليل
الاول انه ان كان جوهرا غير منقسم كان ما يقتضيه كان او يكون فيلزم ان يكون
وجود الواجب محتاجا الى زمان فيقال ان كان موجودا لا يكون مفهوم
كان الذى محتاجا اليه وجوده لا يلزم فساد واما الدليل الثانى فانما يلزم
التسلسل على تقدير ان مفهوم كان يقتضى وجود الزمان الماضى اما لو كان
الزمان موجودا ليس تقدير ان يكون معنى كان مقتضيا وجود زمان لا يلزم
التسلسل واما الثالث وهو انه لو وجد لكان بعض اجزائه قبل بعض زمانا
فهذا انما يلزم لو كان القبلية مستلزمة للزمان فيعلم ان حاصل هذه
الادلة ان الزمان ليس امرا يفتقر القبليات اليه الى وجوده م لكن لا يمتنع
عندنا ان يكون جوهرا هو آنات متتالية س اى يوجد آن قائم بذاته فينعدم
فيوجد آن آخر م لا احتياج اليها اى فى تحقق مفهوم كان مثلا يلزم
احتياج وجود الواجب الى الزمان ولا احتياج هو الى زمان آخر س لئلا
يلزم التسلسل م بل يمتنع ان يكون موجودا قديما اذ لو كان قديما لكان لازما
بلا واسطة لوجود الواجب اذ وجوده الدائم لوجوده لكن المقتضى لا يكون

دى

كان

كذلك س اى لا زما بلا واسطة لوجود الواجب ﴿ واعلم انه لما قال انه
لا يمتنع ان يكون موجودا بل الممتنع ان يكون موجودا قديما ورد عليه
انه يجب يكون حادثا فيكون عدمه سابقا عليه الزمان فيلزم زمان آخر
فاجاب بقوله م والفصال انقضاء عدمه بتجدده كاف لتقدم عدمه
فلا يحتاج الى وجود زمان بل ينافيه س لان كل شئ اتصل انقضاء
عدمه بتجدد وجوده فعدمه سابقا على وجوده سبقا لا يجتمع السابق مع
المسبوق فاتصال انقضاء العدم بتجدد الوجود كاف لتحقق هذا السبق
فهذا السبق لا يحتاج الى مقارنة الزمان بل ينافي مقارنة الزمان لان
السابق عدم الزمان واللاحق الزمان وعدم الزمان لا يقارن الزمان
والزمان اللاحق لا يقارنه الزمان فظهر بهذا البطلان ما قيل انه لو
فرض عدمه يلزم وجوده م وينافي احتياجه الى الحافظ علم ان اتصال
انقضاء عدمه بتجدد وجوده قد يراد به اتصال انقضاء عدم نوعه بوجود
نوعه وقد يراد به اتصال انقضاء عدم بعض جزئياته بوجود بعض جزئياته
فبالمعنى الاول كاف لتقدم عدمه ومناف للاحتياج الى مقارنة الزمان
وبالمعنى الثاني وهو مسلم عندهم ينافي الاحتياج الى الحافظ اذ بهذا المعنى ثابت
من غير ان يكون له حافظ س فلا يحتاج الى الحركة م لان هذا الامتداد الزماني
السيال يقتضي منه جزء ويتجدد جزء لا يحتاج الى ان يتحرك شئ س لكن
يقدر بها لانه لا يعرف مقداره الا بامر متشابه متغير له حدود ومتميزة س اى
لا احتياج للامتداد الزماني الى الحركة لكن يقدر بالحركة اذ لا بد لتقديره
من امر متشابه اى غير مختلف فانه لو كان مختلفا لا يصلح لان يقع به التقدير
فيجب ان يكون لا اجزائه المتشابهة حدود ومتميزة كحركة الفلك الاعظم
مثلا فانه امر متشابه لا يكون بعض اجزائه اسرع وبعضه ابطأ وهي متغيرة
ولها حدود ومتميزة كطلوع الشمس وغروبها وارتفاعها ووصولها الى دائرة

نصف النهار وحركة القمر وتشكلاته فتقدير الزمان بهذه الاشياء ليعلم به كم
عدد السنين والحساب كما نطق به الكتاب م ثم يمكن حفظه بالحركة المستقيمة
س اى لو قدر بالحركة المستقيمة يمكن تقديره م وما بين المختلفين لا يقدح
في ضبطه اى السكون الذي بين الحركتين المستقيمتين المختلفين لا يقدح
في ضبط الزمان لانه سكون قليل آني غير قادح في الضبط ثم ما وقع في
خاطري ان الزمان ليس شيئا معينا يحصل فيه الموجودات بل لكل شئ وجد
عقيب عدم وامتد عدمه او تحرك وتقضي جزئيات حركته او سكن وامتد
سكونه حصل لكل واحد من امتداد هو الزمان لكن هذا الامتداد غير
تلك الامتدادات بعضها مقارن لبعض وبعضها سابق على بعض
ثم كل منها يقبل القلة والكثرة فاريد امتداد آخر لتطبيق تلك الامتدادات
عليه ليعلم كمية كل منها وكمية امتداد بين بعضها فاختير امتداد حركة الفلك
الاعظم فهو مقدار ومعيار لهذه الامتدادات فليس الزمان امتدادا
واحدا هو ظرف للاشياء والله تعالى اعلم بالحقائق فصل اثبتوا للافلاك
نفوسا مجردة بان الحركة الحافظة للزمان دائمة ومقدرانها ارادية فلا بد من
ارادة كلية اذ الجزئيات منحصرة فلا بد من ادراك كلي ومحله لا يكون جوهرا وضعيا
س اى منقسما كما سيجئ م لانه اما جوهر فرد وهو محال او جسم وهو منقسم
فيلزم انقسام الحال وهو محال وغير وضعي لا يكون عقلا لان جميع كمالاته حاصلة
والحركة الارادية ليست الا لطلب الكمال فيكون نفسا وايضا الرأي الكلي
لا ينبعث عنه شئ جزئي س فان الرأي الكلي لا يتخصص بجزئي دون آخر
فلا يحصل منه جزئي الا بسبب مخصص يقترن به م فلا بد من ارادة
جزئية س ليحصل بسببها الجزئيات مثلا ان الانسان اراد تحصيل
العلم فهذا رأي كلي يطلب به كمالا كليا وهو حصول العلم فلا بد له من
امور خارجية موصلة الى ذلك الكمال فكل ما يوجد في الخارج يكون جزئيا

فلابد من آراء جزئية يحصل به الاسباب الجزئية الموصلة الى الكمالات جزئية
اى علوم جزئية مشتملة على الكمال الكلي م فلابد من نفس مجردة يدرك
الكليات بالذات والجزئيات بجسم الفلك فهي بقياس من حيث يقوم المادة
يسمى صورة ومن حيث انها مبدأ للحركات والسكنات يسمى طبيعة و
من حيث انها مبدأ للتغير في غيرها يسمى قوة س وقد عرفت ما يرد على
المقدمات وهو ما ذكر من الاعتراضات على ان الحركة الحافظة للزمان دائمة
وعلى ان حركات الافلاك ارادية وعلى ان الجوهر الفرد ممتنع ثم على تقدير تسليم
امتناع الجوهر الفرد وعلى لم لا يجوز ان يكون جوهر لا يمكن فيه القسمة الفعلية
وسيأتي ايضا في مباحث النفس الناطقة ان انقسام المحل لا يوجب انقسام
العلم ثم كون العقل حاصلا لجميع كمالاته وان حركة الفلك لطلب الكمال
كمالات اقتنائية طرفية م بقي ههنا ان الادراك ان كان حصول الصورة
ولا شك ان النفس يدرك الاجسام س اما بالذات او بالواسطة فصورة
الجسم كيف يحصل فيما ليس بجسم م فنقول ان الادراك ان كان حصول
الصورة في المدرك فصورة الجسم يحصل في النفس لان النفس تدرك
الجزئيات اما بالذات كما هو عندنا او بالواسطة الجسم كما هو عندكم فتدرك
الاجسام الجزئية فيحصل فيها صور الاجسام الجزئية والنفس ليست
بمنقسمة عندكم فكيف يحصل المنقسم فيما ليس بمنقسم فان اجابوا عن هذا
بان لا يكون الحصول حلول السريان فلم لا يجوز ان يحصل ما ليس بمنقسم
في المنقسم وان لم يكن الادراك حصول الصورة يمكن ان يدرك
المنقسم ما ليس بمنقسم س على ان الحيوانات ليس لها نفوس
مجردة عندكم ثم لها ادراكات كلية اذ لولاها لا يقيس الاشياء على
امثالها م فان الحيوان اذا رأى شيئا مرغوبا او مهروبا ثم بعد ذلك
يرى شيئا مثل الاول يقيسه على الاول فيرغب فيه او يهرب عنه فلولا ان

الصورة

الصورة الكلية المشتركة في المثلين حاصلة فيه كيف يقيس الثاني على الاول
ولم لا يجوز ان يكون للعقل ادراك الجزئيات على وجه كلي ويكون الامر الجزئي
منبعثا منه س اى لا احتياج الى اثبات النفس مع العقل كالف بان يكون
عالما بالجزئيات على وجه كلي ونسلم ان العقل كمالاته حاصلة ونسلم ايضا
ان حركة الفلك لطلب الكمال مع انها في حيز المنع فلم لا يجوز ان يكون كمالاته
هي العلوم الجزئية على جز وجه كلي لكنه يطلب ان يحصل له على وجه جزئي وما قلتم
ان الرأي الكلي لا ينبعث عنه امر جزئي فمسلم ايضا لكن العلم بالجزئيات على وجه
كلي لم لا يجوز ان ينبعث منه امر جزئي فيكون محرك الفلك هو العقل فلا احتياج للافلاك
الى النفوس لاجل الحركة الا ان يحرك الارادية م واثبتوا لها عقولا بان قالوا ان
الصادر عن الواجب العقل وبان نفس الفلك تطلب بالحركة خروج ما فيها من
القوة الى الفعل شيئا فشيئا ليتشبه بالعقل في جميع كمالاته حاصلة بالعقل وذلك
لان الكمال المطلوب لا يكون مما يحصل وتتناهى فانه لا يسكن عند حصوله
ومما لا يحصل ابدا لان الارادة العقلية لا تميل الى شيء س اى بل الكمال
المطلوب يكون شيئا محصل الذات في الخارج ليس من شانه اى من شان
نفس الفلك م اى شيئا لها يتشبه به اى فتطلب ذلك الكمال الذي هو المتشبه
س ثم لما كانت الحركة كثيرة كانت العقول كثيرة ثم عطف على الحجة
الثانية على اثبات العقل وهي قوله وبان نفس الفلك الى آخره قوله م
وبان الحافظة غير متناهية والحركة التي مبدؤها الجسم متناهية لانها
ان كانت غير متناهية فان كانت قسرية فحركة الاصغر منه بذلك
القسر زائدة على تلك فيلزم الزيادة على غير المتناهي في الجانب
الغير المتناهي وان كانت طبيعية فحركة الاعظم منه زائدة على تلك
فيلزم ما ذكر س اى الحركة الحافظة للزمان غير متناهية والحركة التي مبدؤها
الجسم متناهية لانها لو كانت غير متناهية فاما ان يكون قسرية

او طبيعية والاول محال لانا اذا فرضنا جسما ذا قوة غير متناهية تحرك
جسم آخر حركة غير متناهية من مبداء مفروض ثم فرضنا ذلك الجسم
الاول جسما اصغر من الجسم الثاني بتلك القوة يجب ان تحرك اكثر من حركة
الجسم الثاني من ذلك المبداء المفروض فيلزم الزيادة على غير المتناهي
في الجانب الغير المتناهي وهو الجانب المخالف لجانب المبداء المفروض
فيلزم انقطاع غير المتناهي وهو محال والثاني ايضا محال وهو ان يكون
الحركة طبيعية لانا فرضنا جسما ذا قوة طبيعية تحرك من مبداء مفروض حركات
غير متناهية ثم فرضنا جسما آخر اعظم من ذلك وفرضناه ضعف ذلك
الجسم وفرضنا القوة في الجسم الاعظم متشابهة للقوة في الاصغر بحيث لو نصف
الاعظم لتشابهت القوتان بالاطلاق فالقوة في الجسم الاعظم اكثر
من القوة في الاصغر فحركة الاعظم يكون اكثر من حركة الاصغر لان التفاوت
في الحركات الطبيعية بحسب تفاوت الفاعل فقط وفي الحركات القسرية
بحسب القابل فقط واذا كانت الحركة الاعظم زائدة على حركة الاصغر لزم
الزيادة ثم اذا ثبت ان الحركة ليست جسمانية يكون مبداء الحركة مفارقا
والمفارق اما النفس او العقل وقد تقرر ان الحركة الفلكية لطلب الكمال
فالنفس تحرك تشبيها بشيء كماله حاصلة بالفعل وهو العقل م القول
الدليل الاول فقد مر بطلانه س اي الدليل الاول وهو ما قرره القادر
من الواجب هو العقل فقد مر بطلانه في مسئلة قدرة واجب الوجود م
والثاني من الاساطير س الثاني هو قوله وبان نفس الفلك التي تحكي
في التناسخ نظائره من التناسير م الى آخره لا عقل يدل عليه ولا نقل يهدي
اليه فهو من الحكايات الملفقة التي تحكى في التناسخ على رؤس التناسير م
ونها ان لث فالجسم الاصغر يتحرك بذلك القسر اسرع من الاول ولم
يكن حركة الاول غير متناهية في السرعة بل بمعنى عدم الانقطاع فلا لزم

على غير المتناهي في الجانب الغير المتناهي
وهو خلاف جانب مبداء الزوهي

المحظور

المحظور س اعلم ان الامام فخر الدين قال في شرح الاشارات ان هذا
الاعتراض مدفوع بان المراد بالقوة المذكورة هي التي لا نهاية لها باعتبار
المدة والعدة دون الشدة على ما قرر فانه قال اذا حرك جسم بقوته جسما
آخر من مبداء مفروض حركات لا نهاية لها بحسب الاستداد الزماني او بحسب
العدة في القوة فان غير المتناهي لا يخرج الى الفعل اقول معنى هذه الالفاظ
ما هو المطلوب في اثنائها ثم البحث هو ان الحافظة للزمان لا بد ان يتحرك
حركة غير متناهية في المدة فلا يمكن ان يحرك جسم آخر بطريق القسر فهذا المعنى
يمكن ان يكون بوجود جسم له قوة هذا التحريك ويكون هذا الجسم المحرك
ابديا ويكون قوة هذا التحريك في هذا الجسم دائما فيجب ان يفعل هذا المعنى
لانه لو وجد هذا الجسم الابدي بهذه القوة محركا لذلك الجسم حركة
دائمة كل يوم مقدار معينا فلو فرض جسم اصغر من ذلك الجسم وفرضناه نصف ذلك
الجسم الآخر لحركة بتلك القوة ضعف تلك الحركة ولا يلزم منه محال لان
الحركتين الغير المتناهيتين يمكن ان يكون احديهما زائدة على الاخرى عندكم
كحركات الافلاك فظهر ان قول صاحب الاشارات من مبداء مفروض
فكذا قوله انه يلزم الزيادة على غير المتناهي في الجانب المتناهي وهو خلاف
جانب المبداء مغالطة لانا نحكم في حركة الدورية فاين المبداء واين
الجهة التي هي خلاف المبداء م فصل الاجسام السفلية
بسيطة ومركبة اما الاول فالعناصر وكيفياتها مشهورة قالوا النار
يابسة لان حرارتها تفني الرطوبات فتقبل الاشكال بسهولة فيكون
رطبة واجيب بان لا نسلم ذلك في البسيطة وانما اليابسة حتى يكون
التي عندنا تفني الرطوبات فيكون يابسة مع سهولة القبول فالحق انها
س اي سهولة القبول م قد يكون لليابس كالرمل والرماد وقد لا يكون
للرطب س كالجمد فهي وضده والصلابة م فالشيء اليابس اذا كان

لين

في طبيعة الهوية فيلتصق بعض اجزائه بالبعض فيحدث فيه الصلابة فيحدث
عسر القبول وان لم يكن فيه هوية كالرماد والرمل فيكون فيه سهولة القبول
والرطب اذا انبسط اجزاؤه بالحرارة فتخلخل فيكون فيه سهولة القبول
واذا انقبض اجزاؤه بالبرد كالجمد يكون فيه عسر القبول ثم حرارة الا
الهواء مشكلة لانه اذا زال العارض وهو مماسة الشمس
يبرد وليس هذا للارض لان ما قرب منها اقل بردا وكذا رطوبة
لانه تفني الرطوبات كالنار وتقبل الماء يجمد طبعا للبرد عنده والملح
بالقرص قلت انما يجمد لبرودة الهواء ولو كان كما توهم كان باطنه
اشد انجمادا س اي لو كان يجمد بالطبع يجب ان يكون باطنه اشد انجمادا
من ظاهره لان ظاهر الماء مماس واما باطنه فغير مماس لشيء يخرجه عن للهواء
طبعه ومع ذلك فالماء انما يجمد بان يجمد اولا ظاهره ويسري ذلك
قليلا قليلا الى ان يصل الى شيء من باطنه فهذا يدل على انه ليس من طبيعته
الانجماد بل انما يجمد لمماسة الهواء م ثم كثافة الارض لا يدل
على بردها س قالوا الارض باردة لانها كثيفة فنقول الكثافة لا
تدل على البرد م فان النار التي عندنا اكثف من الهواء واحر ولا
عسر قبولها على يبسها كما قر س اي قالوا الارض يابسة
لان عسر قبولها يدل على يبسها فقال عسر القبول لا يدل على اليبس كالجمد
فالحاصل ان هذه الكيفيات التي توهم انها تابعة للكيفيات الاربع
ليست تابعة لها بل كل ذلك تابع للفطرة التي فطر الصانع الحكيم
عليها فانه خلق الاشياء كما شاء وانه جمع بين المتضادات و
وضع النار في الماء لذلك افتراضا الى التعيين م مسئلة
اثبتوا للعناصر صورا نوعية ينبعث منها كيفياتها المحسوسة وفرقوا
بينها وبين تلك الكيفيات بانها تتبدل س اي اثبتوا للعناصر

صورا

صورة النوعية ينبعث منها هذه الكيفيات لان النارية هي الحرارة و
اليبس والمائية هي البرودة والرطوبة وفرقوا بين صورها وكيفياتها
بان الكيفيات تتبدل م كالماء المسخن وصورها محفوظة فقال الامام
النار لا يبقى نارا ان زالت حرارتها فاجاب المولى الامام نصير الدين
بانه مسلم في البسيط لا مطلقا س اي هذا المعنى وهو انه ان زالت
الحرارة لا يبقى نارا مسلم في البسيط لا مطلقا م اقول دعوى هذا
في البسيط حيث قال والامور المختلفة هي الصور الاربع النوعية
التي اوجبها الهوا في المركبات س اعلم ان في المركبات اثبتت
للاركان الاربعة البسيطة صورا نوعية وفرقوا بينها وبين
الكيفيات الاربع بان الكيفية يتبدل مع ان الصور محفوظة
فقال الامام اذا تبدلت الكيفية لا يبقى ذلك النوع فانه اذا زالت
الحرارة لا يبقى النار نارا ولا الهواء والارض بعده وان الميعان
والجمود فقال الامام نصير الدين ان الحكم بذلك مطلقا فغير مسلم
وان قيد الحكم بالبسائط فمسلم وهو لا يقدح فيما قال الشيخ لان
استلزام الشيء كيفية حال البساطة لا يدل على استلزامه اياها حالة
التركيب وقول الشيخ وربما تبدلت الكيفية يدل على انه لم يحكم
بذلك حكما كليا فاقول الجواب غير متوجه لان صاحب الاشارات
يدعي الفرق بين الصور النوعية للعناصر وبين كيفياتها الاربع
والعناصر بسيطة فزوال الكيفية مع بقاء الصورة ان ادعاه في
البسائط يتوجه عليه اعتراض الامام وان ادعاه في المركبات
كيف يثبت مدعاه وهو الفرق بين الصورة النوعية للعناصر
وبين كيفياتها فظهر بطلان قوله انه ليس بقادح فيما قاله
الشيخ م وبان الكيفيات يشتد وتضعف دون الصور س

بانهما

قوله بان الكيفيات عطف على قوله قد تتبدل وهذا حجة ثانية على
الفرق بين الصور النوعية وبين الكيفيات م فقال ما يثبت
به نوعية الكيفية لا تشتد ولا تضعف ش اعلم ان الامام
اعترض على هذه الحجة فقال الدليل على ان الصورة لا تشتد ولا
تضعف ان القدر المعتبر في التقويم ان زال فقد بطل المقوم ولا
يكون هذا تناقصا في الصورة بل بطلانا وان لم يزل بل زال ما وراءه
ذلك لم يكن الاشتداد في ذاته بل في عوارضه فهذا الدليل بعينه
قائم في الكيفيات لان القدر المعتبر في نوعية الكيفية ان زال فقد
بطل الكيفية وان لم يزل لم يكن الزائل معتبرا فيها فعلم ان ما يثبت
به نوعية الكيفية لا تشتد ولا تضعف م فحاصل جوابه مبني على انها
مقولة بالتشكيك فليست طبيعة نوعية وقد عرفت فساده
في اوائل الكتاب ش اي حاصل جواب الامام الذي اجاب
به الامام نصير الدين مبني على ما ذكرنا وقد اجاب بجواب
مغلق الالفاظ عسر التوجيه حاصله بكلام مضبوط انا نختار في الصورة
ان القدر المعتبر في التقويم لم يزل بل زال ما وراءه فلذلك لا يمكن في
الكيفيات تشتد وتضعف ان يقول ان القدر المعتبر في نوعية الكيفية
لم يزل بل زال ما وراءه ذلك اذ ليس القدر المعتبر في نوعيتها
اذ ليست لها طبيعة نوعية لان الطبيعة النوعية لا تشتد ولا
تضعف لا يقال هذا اشتداد ثانية فيكون هذه الكيفيات
معقولة بالتشكيك على مصدوقاتها في الشدة ان يجري في تحقق
كيفيات متعاقبة في كل آن نوع فنقص ثم يحدث في آن آخر نوع
آخر وهكذا الى حد مخصوص منه يجزئ ان يكون هذه الانواع مشتركة
في شيء من الذاتيات اذ لا اشتراك هنا في مطلق الكيفية ومطلق

يحد شيه

الكيفية

الكيفية ليس ذاتيا لها لكونه مقولا بالتشكيك فلهذا لا يصلح ان يكون
تلك الانواع مقومات للمحل ولا يصلح المطلق لان يكون مقوما لانه
ليس حقيقة واحدة نوعية بخلاف الصورة لانها وان تبدلت
فالمتبدل لا تبدل الا هوياتها لان الصورة التي قلنا بانها مقومة لا يراد
بها امر لا يمكن فيه الاشتداد والضعف وبالمعنى المذكور فلهذا
يصلح الصورة التي لا تشتد ولا تضعف للتقويم دون الكيفية
القابلة لهما فعلم ان مبنى الجواب على ان المقول بالتشكيك ليس
طبيعة نوعية وقد عرفت فساده في اول الكتاب ان ما يحمل على
شيء بهو هو لا يكون الا ما خارجيا للمصدوق عليه الا في المشتقات
فالحرارة بالنسبة الى الحارات ذاتية وهي طبيعة نوعية هذا غاية
تلخيص هذا الموضع من شرح الاشارات واعلم انه يسلم الحكماء به وهي
انه يحدث في كل آن نوع آخر من الكيفية لا يقع فرق بينها وبين
الصور فان الصورة اذا تبدلت بالكون والفساد فمعناه انه ينعدم
صورة نوعية ويحدث صورة اخرى بحيث لا اشتراك الا في طبيعة نوعية
فان جاز هذا في المقوم لم لا يجوز ذلك في الشدة والضعف في المقوم
وان لم يسلم هذا التحكم بل يقول الحرارة نوع والحرارات الشديدة والضعيفة
اصناف فهي اولى بالتقويم من الصورة لان في الشدة والضعف لا اصل
باق في الصورة المتبدلة بالكون والفساد ينعدم الفساد بالكلية
ويحدث شيء آخر ومثل هذا لا يصلح للتقويم اصلا م وبان الصورة مقومات
للهيولى والاعراض لواحق ش هذه حجة ثالثة على الفرق بين الصور
والكيفيات م اقول هذا على اصل الهيولى مسلم لكن لا نسلم ان هذه
الكيفيات ليست كذلك على ان الحرارة يحدث بالحركة ويشتد الى ان
يصير الهواء نارا فلولا ان الحرارة في مرتبة معينة هي الصورة النوعية

الفساد

للنار بل يكون من لواحقها يلزم كون الصورة تابعة لما هو من لواحقها
سئلة الاجزاء الارضية ينقلب ماء كما يفعل اهل الاكسير فانجر
فانهم يحلّلون الاحجار ويجعلونها سيالة س وبالعكس في المثانة ومجاري
الماء م اما المثانة وهي موضع البول فانه ينعقد فيها الاحجار وكما في
في مجاري الماء فانه ينعقد فيها الاحجار وكما في مجاري الماء فانه ينعقد فيها
الاحجار حتى يضيق مجاري الماء جوًّا وهكذا يتاثر الحكاية لا بخرة المتصاعدة
وبالعكس يتاثر البرد كالقطرات على ظاهر قدح فيه الجمد س وانما ذكر القدح
لا الكوز لان في الكوز يمكن ذلك بطريق ترشح الماء من باطنه الى ظاهره بخلاف
القدح الذي يكون من الزجاج او الصفر م والهواء نارا وبالعكس
كنار توقدها و نار ينطفي يسمونه الكون والفساد واخذ صورة وخلع
اخرى مع بقاء الهيولى وعندنا لكن بقاء الذات اي الاجزاء التي لا تتجزى
وتغير الصفات ويمكن فناء الذات وخلق اخرى بلا مادة ويدل
على فناء اجزاء الهواء انه اذا وقد حنار في كوز ووضع على الماء منكوسًا
يصعد الماء في الكوز فلولا ان النار افنت الهواء حتى خلا الكوز
كيف يصعد الماء س اذ لم يمكن ان يقال ان الهواء صار نارا وخرجت
من مسام الكوز لانا اذا وضعنا اليد على ظاهر الكوز لا نحس الحرارة فلو
خرجت النار من مسام لاحرقت اليد م واما الثانية اي المركبات
فالبعض احالوا وجود شيء لا من شيء س اي اعتقدوا ذلك محالا م
والانقلاب بالحقايق فقالوا بالخليط اي لا يوجد شيء من الاركان
صرفة بل مختلطة من تلك الطبايع وساير الطبايع النوعية لكن يسمى
باسم الغالب وبعضهم قالوا بالكمون والبروز فيبرز عند ملاقاة الغير
ما كان كامنا ويكمن ما كان بارزا فيصير مغلوبا وبعضهم قالوا بالنفوذ والتخلخل
من الخارج س فان الماء انما يسخن بصعود اجزاء نارية من النار المجاورة م

وهذا

الارض الجسم البسيط البارد اليابس
رسمه وحقيقته

وهذا باطل لان المشاهدة يشهد بانها لاجتماعات بعض من البعض س وهم
القائلون بالمزاج م قالوا وجود النار الكثيرة كامنة في الحطب بلا
احراقه ممتنع وبحث في هذا الانقلاب في العناصر كما مر س اي بحث
في هذا الانقلاب الذي هو هو انه انقلاب الحقايق مع انه ليس كذلك
فان الارض اذا صارت ماء لم ينقلب حقيقة الارض الماء فانا فرضنا
ان حقيقة الماء الجسم البسيط البارد والرطب السيال فالبارد واليابس هو
البارد واليابس بالضرورة لا يصدق عليه البارد والرطب اصلا لكن الشيء
الذي هو بارد ويابس يمكن ان يصير باردا ورطبا سيالا بان ينعدم عن
ذلك الشيء اليبس والانجماد ويوجد فيه الرطوبة والسيلان سواء كان الشيء
اجزاء لا تتجزى او هيولى م وظاهر ان النار لا تنزل من الاثير فيحدث هنا
س اي لما ثبت ان النار التي نشاهدها لا تنزل من كرة النار فهي تحدث
ههنا م فيتركب المركبات من الاركان فهي اذا امتزجت فاما لم يبق
صورها لم يبق كيفياتها فلا يحصل كيفية متوسطة فلا بد من بقاء صورها
فكل واحدة يفعل وينفعل فيهما س اي الفعل والانفعال م ان كان في الكيفية
فان تقدم الفعل على الانفعال صار الغالب مغلوبا وان تاخر الكسر
فانه اذا تقدم فعله على انفعاله فينفعله صار غالبا فكيف يصير مغلوبا
لان الاخر صار مغلوبا فلا يغلبه وان تاخر فعله عن انفعاله صار
بانفعاله مغلوبا فكيف يصير بفعله غالبا وان كانا معا كان الشيء غالبا
ومغلوبا بالنسبة الى اخر معا س ثم قالوا فينفعل صورة كل بكيفيتها
الفاعلة في مادة الاخرى م الاولى الكيفية الفاعلة الحرارة والبرودة
واما الكيفية المنفعلة فالرطوبة واليبوسة س فينفعل بعض الشيء التها
في الكيفية لان الكيفية الفاعلة تصير منفعلة فيحدث كيفية متوسطة
هي المزاج م اعلم ان الامام فخر الدين قد اعترض بان مذهبكم

ان الصور انما يفعل في المواد التي هي غير مواد لها بالكيفيات الفاعلة وهنا
جعلتم الصور فاعلة والكيفيات منفعلة فقد ناقضتم بوجهين احدهما
انكم جعلتم الصور فاعلة بذاتها لا بتلك الكيفيات والثاني انكم جعلتم الكيفية
الفاعلة منفعلة فاجاب بانا لم نجعل الكيفيات الفاعلة منفعلة بل جعلنا
المادة منفعلة وانفعالها استحالتها في تلك الكيفيات وايضا لم نجعل
الصور فاعلة في غير موادها بذاتها بل بتلك الكيفيات والمراد بالاستحالة
التغير في الكيفية فقد قال في شرح الاشارات ان تغيرات الاجسام
بصورها لا تقع في زمان لان الصور لا تشتد ولا تضعف بل في آن و
يسمى فسادا وكونا وتغيراتها بكيفياتها تقع في زمان لانها تشتد وتضعف
والانفعال ليس الا هذا ثم نقول فان لم يمنع صورها ايضا عن كيفياتها
ممنوعة على ما يأتي ثم نقول وانما كان الشيء غالبا ومغلوبا معا ممنوع
بل كل واحد يمنع غلبة الاخر ثم اعلم ان هنا ثلثة مذاهب القول بالتجزي
والنفوذ والقول بالكمون والبروز والقول بالمزاج ففي الاشارات ابطل
الاولين واثبت الثالث فابطل الاول بحجج منها ان الحك
وسحق جسم يابس صلب على جسم آخر يحدث الحرارة بل الاحراق وكذا
المخضخضة يفيد الحرارة من غير وصول نار غريبة اقول لا دلالة لهذه الحجة
على ان النار لا ينفذ غاية ما في الباب انه يبين للحرارة سببا آخر غير وصول
النار من خارج سلمنا ان مذهب الخصم ليس هذا وثبت ما ليس مذهبهم
لكن الحكيم ليس غرضه الزام الخصم بل بيان ما هو الحق فيمكن ان يكون
الحق ان الحرارة قد تحدث باسباب آخر غير النار لكن النار لا يؤثر
في شيء الا وان ينفذ فيه والثانية ان تسخن الماء ان كان بنفوذ
النار ينبغي ان تسخن النار في اجسام كثيرة المسام كالخزف اسرع مما
تسخن في اجسام مستحكمة الخزف كالنحاس ونحوه اقول لا دلالة لهذه

الجهة

الجهة على هذا لانه يمكن ان يكون سرعة تسخنه في النحاس بسبب ان النار
بالضرورة ينفذ فيه لقوتها ولطافتها فاذا اختلطت بالماء لا يبقى لها تلك
القوة واللطافة فلا يخرج من مسام النحاس لكن يخرج من مسام الخزف
لسعتها والثالثة انه لو صح ذلك المذهب فالاناء المملوء ماء اذا اشتد
راسه بحيث لا يخرج منه شيء يجب ان لا يسخن ماؤه لانه لا يمكن دخول
النار فيه الا بعد خروج شيء مما فيه لئلا يلزم التداخل لكن الاناء بحيث لا يخرج
منه شيء مما فيه وهو الماء اقول ان كان الخلاء ممكنا يمكن ان يكون فيه خلاء
يتخلل فيه النار ويكب على الماء فان يصعد عنه وذلك لا يكون الا بانفتاح
مادة الهواء واما ان تتنفس الرطوبات فيحدث في المادة تعسف وانقباض
فيصغر حجمها بعدما كانت عظيمة الحجم منبسطة الجرم بسبب الرطوبة فتنفذ
فيه النار من غير ان يخرج شيء مما فيه والرابعة ان القمقمة اذا ملئت
ماء وشددت رأسها شدا وثيقا ووضعت على نار قوية فانها تنشق بعد
صيرورة الحرارة فيها نارا او تصوت صوتا هائلا لحدوث السخونة والنار
في داخلها مع امتناع دخول النار فيها وخروج الماء منها يدل على الاستحالة
والكون اقول ان كان الغرض من النار فيها هنا الحجة ابطال النفوذ
فلا دلالة عليها لما اوردناه على الحجة الثانية والثالثة وان كان الغرض
اثبات الكون والاستحالة فلا دلالة ايضا لامكان فناء مادة الماء
او فناء رطوبتها كما مر وخامسها انه اذا وضع شيء فوق الجمد فانه يبرد
مع ان الاجزاء الباردة لا تصعد وليس هناك شيء يتقعر اقول هذا بيان
ان ملاقاة البارد يوجب البرد وهذا لا يبطل النفوذ وان كان
مذهب احد ان ملاقاة الحار والبارد لا يوجب الحر والبرد فالحق
يكذبه ثم ابطل المذهب الثاني وهو الكمون والبروز بان النار الكثيرة
التي تنفصل من خشب الغضا دهرا لا يمكن ان تكون موجودة بالفعل في

باطنها غير محرقة ابدا فلما ابطل هذين المذهبين امكن لاثبات المزاج
فان القول بالمزاج لا يمكن مع احد هذين المذهبين فاقول ابطال مذهب
القدح بغير القائل بالمزاج لانه اذا امكن حدوث الكيفية بغير صورة
العناصر لا يمكن اثبات المزاج اذ لا يمكن الا ان يقال في اثبات المزاج ان
لم يبق صور العناصر لم يبق كيفياتها اذ يمكن وجود الكيفيات باسباب
اخر وكذا ابطال مذهب الكمون بغيره فان الدليل الذي يبطل الكمون وهو
امتناع وجود النار في الخشب يدل ايضا امتناع وجود النار في الاشياء
منه بغير ان يحرقها فان صورة النار اذا كانت موجودة وهناك في وجود
المادة فتكون النار موجودة فكيف لا يحرق محله فان قلتم يكون النار
موجودة بلا كيفية فصاحب الكمون يقول هكذا س ثم احال البعض
وجود صورة النار في الماء فقالوا لم يبق صورتهما بل حصلت صورة
اخرى متوسطة بينهما وعند بعضهم لا بل صورة اخرى م ذكر في الشفاء
ان قوما اخترعوا في قرب زماننا مذهبا غريبا وقالوا ان البسائط
اذا امتزجت وانفعل بعضها عن بعض فادى ذلك بها الى ان تخلع صورها
فلا يكون لواحد منها صورتها الخاصة وليس حينئذ صورة فيصير لها هيولى
واحدة فمنهم من جعل تلك الصورة امرا متوسطا بين صورها ومنهم من جعلها
صورة اخرى من النوعيات وابطل هذا المذهب بانه لا امتزاج حينئذ بل
هو فساد وكون لان المزاج انما يكون عند بقاء الممتزجات باعيانها
وابطال هذا المذهب بهذا الدليل في غاية السقوط لان الخصم يقول
نعم لا مزاج بمعنى الكيفية المتوسطة مع بقاء الاركان باعيانها فان النار
غير موجودة في الذهب وكذا الماء بما ذكرتم في نفي الكمون والبروز فصورة
الذهب ليست صورة متوسطة بين صور الاركان بل صورة نوعية كما
ذكرنه هتن هذه الاختلافات الكثيرة والآراء الفاسدة والتوهمات

الباطلة ويجيء الدحضة قال م فقل لهم ما وقعكم في هذه الظلمات انتهى
بكم الفاعل الذي جعل لكم من الشجر الاخضر نارا اسئلة قالوا الاعتدال
الحقيقي غير واقع لان المركب ان مال الى واحد من احيازه بسائطه كان
ترجيحا بلا مرجح وان لم يمل فيميل كل منها الى حيزه لا يعوقه عائق فيعود اليه فلا
يقع التركيب اقول لما المركب غير المعتدل كانت مجتمعة قبل التركيب في
جزء واحد حتى وقع التركيب وذلك الجزء طبيعي لبعضها فالذي حفظه فيه وهو
الفاعل يحفظ في المعتدل من المركبات اقول م فمنها الآثار العلوية قالوا
الشمس اذا اشرقت على المياه والاراضي الرطبة تحللت منها اجزاء
هوائية يخالطها اجزاء مائية يسمى المركب بخارا فتتصاعد الى الجو فالمائية
ان تحللت بالشمس صار الكل هواء والا بل وصل الى الطبقة الزمهر
يرية تكاثف واجتمع وهو السحاب فان لم يقو البرد يقطر مطرا وان
قوي ووصل الى اجزائه قبل الاجتماع نزل ثلجا وبعده الجمد نزل بردا
وان لم يصل اليها س اي البرد الى اجزائه م فان كان كثيرا صار ضبابا
وان كان قليلا وتكاثف برد الليل ولم يجمد نزل طلا وان انجمد نزل
صقيعا وان لم يتكاثف بقي بحاله واذا اشرقت على ارض يابسة
تحللت منها اجزاء ارضية يخالطها اجزاء هوائية يسمى المركب دخانا
فيختلط بالبخار ويتصاعدا الى الزمهريرية فينعقد البخار سحابا ويحتبس فيه
الدخان فان بقي على طبيعته طلب الصعود وان ثقل طلب النزول وكيف
كان يمزق السحاب فيحدث صوت الرعد وقد يشتعل في الجو لشدة
الحركة فيحدث البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا
واذا وصل الدخان الى كرة النار وانقطع اتصاله عن الارض فان
كان لطيفا فان يشتعل ويبقى فيه الاشتعال يرى كانه كوكبا يقذف به
وان لم يشتعل لكنه احترق ويثبت فيه الاحتراق يرى ذا ذوابة وان

كان غليظا ووصل الى كرة النار يحدث منه علامات سود وحمر وقد يقف
تحت كوكب وان لم ينقطع س اي اتصاله الى الارض م يطرفي وينزل
من السماء وهو الحريق واذا كثف الدخان فينزل ويرده الحركة الدو ية
او تخلخل الهواء وينبعث من جانب الى جانب فيتموج فيحدث الريح واذا
التقى بآخر يحدث الزوابع اقول جميع ذلك اوهام مناقضة لاصولهم فان
الطبقة الزمهريرية ينافي حرارة الهواء طبعا س اي بين وجود الطبقة
الزمهريرية وبين حرارة الهواء طبعا منافاة لان حرارة الهواء بالطبع
يوجب ان يكون الطبقة حارة سلمنا ان اسباب الحرارة العرضية من الارض
وهي احتباس اشعة الشمس لم يكن موجودة في تلك الطبقة فهذا لا
يوجب البرودة اذ كان السبب الحر وهو طبيعة الهواء موجودة فيها م
وتراكم الغيم بما طل في الاسحار طرفة عين يكذب ما ذكروا س فانا ننظر في
الاشياء الى السماء وما فيها قدر راحة سحابا ثم ننظر فاذا الغيم للمطر متراكم
فهذا الامر يكذب ما قالوا فان اشراق الشمس على المياه والاراضي
الرطبة غير موجودة في الاسحار ثم تراكم مثل هذا السحاب لا يلبث طرفة
عين بل لا بد وان يرتفع الابخرة وتتكاثف شيئا فشيئا الى ان تتراكم
ثم لا بد وان يكون فوق ذلك جسم صلب يمنع نفوذ الابخرة ه
كالزجاج ونحوه فانا نشاهد في الحمامات تصاعد البخارات الكثيرة ومع
ذلك لا يتقاطر شيء من سقف الحمام الا من الزجاج احيانا و
من شاهد يضطر التوحيد والا يبتغوا ان الابخرة المتصاعدة لا تنزل
ماء الا وان يكونا جسمين لا تنفذ فيهما الهواء كالظرف المصبوغ والزجاج ح
ونحوهما فاين ذلك في الطبقة الزمهريرية فانهم قاسوا نزول
المطر على نزول الماء في الاشياء المذكورة فلا بد وان يكون الشرائط
متحققة م والبخار ان لم يكن فيه نارية لا يصعد فان الهواء المحيط

بنا لا

بنا لا يصعد لانه في حيزه لاسيما اذا خالط المائية س فان مخالطة المائية
مانعة من الصعود م وان كانت س اي ان كانت فيه نارية تجذبه الهواء
النار كانت بعد م فلا يصعد الا الى ان يصل الى الطبقة الزمهريرية وكذا الدخان
س اي ان لم يكن فيه نارية لا يصعد وان كانت تجذبه النار بالهواء فلا يصل
الى الزمهريرية م وان وصل فالذي عندنا احر منه وكذلك س اي الدخان
الذي عندنا احر من الدخان الذي في الطبقة الزمهريرية لان ما يصعد منه يطفى
النار التي فيه بالهواء م فهذا قوة الصعود ويحدث منه صوت الرعد ولو انزل
لرأيناه ولانه اكثف مما عندنا س اي صوت الرعد اما ان يكون بالدخان
الصاعد او النازل ولا يمكن بالصاعد لان الذي عندنا احر مما في الزمهريرية
فقوة الصعود فيما عندنا اقوى ومع ذلك ليس فيه قوة الصعود بحيث يحدث
منه صوت الرعد ولا يمكن بالنازل ايضا لان النازل يكون اكثف مما عندنا
لان ما عندنا لا ينزل بل يصعد فلا بد وان يحدث منه كثافة ويبرد حتى
ينزل الذي عندنا مرئي فما هو اكثف منه فيكون مرئيا بالطريق الاولى
فيجب ان ينزل من الجو ويقع على الارض مع صوت الرعد اجسام كثيفة
سود في غاية السواد لان الدخان اسود فلو ازداد ثخنه لزاد وه لكن سواده صح
لم يشاهد احد قط نزول مثل هذه الاجسام الى الارض م ومحاكة
الاشياء الريط لا يحدث النار س هذا منع السبب الذي ذكروا للبرق
م والدخان اذا كثف فنزل فحركة الطبيعية اقوى من تحريك الهواء يمنة
ويسرة فتراكم تلك في التزايد وهذا لو التف فقوتهم تمسك لا يجذب سقوطها
مع ان هذا يقطع الانجار س هذا منع سبب حدوث الريح بسبب
نزول الدخان الكثيف وتقريره ان نزوله ان كان سببا والدخان
بسبب نزوله يحرك الهواء فتحرك الهواء يمنة ويسرة فله حركة
طبيعية وهي حركته الى السفل وتحريك الهواء يمنة ويسرة بالقسر

والحركة الطبيعية اقوى من الحركة الحاصلة بهذا التحريك القسري لان
الحركة الطبيعية كلما زادت بعدا اقوى والحركة الحاصلة من التحريك
القسري كلما زادت بعدا اضعف فحركة الهواء لينة ويسيرة اذا بعدت
من المتحرك يكون في غاية الضعف ومع ذلك حركة الهواء يقلع الاشجار
والدخان النازل لم يخرب سقوفا قط فعلم ان سبب حدوث الريح ليس
هذا واعلم انه لم يذكر في المتن منع اسباب ما يشاهد من ذي الذوابة
ونحوه لانهم ذكروا سبب حدوث هذه الاشياء وصعود الدخان الى
كرة النار وقد ابطل في حاشيته تصاعد الدخان مسافة بعيدة بانه ان لم يكن
فيه نارية لا يصعد وان كانت تحترق بالهواء فعلم من ذلك انه لا يصل
الى الطبقة فيكتنف غاية الكثافة فيكيف الزمهريرية ولو وصل اليها لا
يتجاوز عنها لشدة برد تلك الطبقة فيكتنف غاية الكثافة ويكيف فيصل
الى كرة النار فلما كان هذا مستفادا مما تقدم لم يحتج الى ذكره ثم بين سبب
نزول المطر على الوجه الذي جاء في كلام الله تعالى فقال م فلما تبين ان حدوث
الرياح والسحب ونحو ذلك ليست طبيعية ولا ارادية كانت قسرية
والقاسر هو الصانع تعالى اما بلا واسطة او بواسطة فاعل شديد القوى بلا مادة
كما قال وينشئ السحاب الثقال ويزجي بها كما قال والله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا ش فانه لما ارسل الرياح الباردة جعل الهواء كثيفا فانعقد
السحاب م فيبسطه في السماء كيف يشاء ثم بين الموضع في السواد
بياض فقال الا زاوية ويسمى زاوية الاتصال تنفصل عنه على مثلها الى
شيء فيراه ويسمى زاوية الانفصال في القائمة يرى وجهه وفي الحادة
شيئا في خلاف جهته وضوء الى المراة كوضع المبصر اليها فاذا ان اتفق
اجزاء رشية صقيلة كهيئة الدائرة ورآه عليه رجوع ادت الضوء القمر لان
المراة اذا تصغرت ادت الضوء لا الشكل ش علم ان هذا مبنى على ان سبب

الزمهريرية

كما كان م

وقالوا في سبب الهالة انه
قد علم ان شعاع البصر اذا
اتصل الى سطح المرآة
على زاوية صح

الرؤية

الرؤية خروج الشعاع عن البصر واتصاله الى المرئي ثم سبب رؤية
الاشياء في المراة ونحوها انه اذا اتصل الشعاع الى شيء صقيل غليظ لا يمكن
النفوذ رجع على الهيئة التي اتصل بها على زاوية غير قائمة رجعت على زاوية الاولى تقابل
والثانية زاوية الانفصال وعبارة الامام في المباحث المشرقية هذا اذا
وقع الضوء من جسم مضيء على جسم صقيل فانه ينعكس الضوء من ذلك الصقيل
الى جسم آخر وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضيء من ذلك الصقيل بشرط
ان يكون جهته مخالفة لجهة المضيء وعبارة تنزيل الافكار هكذا ضوء البصر
وغيره اذا وقع على صقيل انعكس الى جسم وضعه من الصقيل كوضع المضيء
منه اذا لم يكن جهته مخالفة لجهة المضيء فبين العبارتين نظرا الى تناقض
حيث جعل الامام مخالفة الجهة شرطا الانعكاس وفي التنزيل جعل عدم
الجهة شرطا وفي حكمة الطالع تابع الامام وفي حكمة العين تابع التنزيل
اقول لا تناقض بل مرجع الضمير مختلف فقول الامام بشرط ان يكون
جهته اي جهة الآخر مخالفة لجهة المضيء بالنسبة الى الصقيل وقول التنزيل
اذا لم يكن جهته اي جهة الصقيل مخالفة لجهة المضيء بالنسبة الى ذلك
الجسم فهنا ثلاثة اجسام المضيء والصقيل والجسم الآخر فالصقيل
واقع بينهما فبالنسبة الى الصقيل وقع المضيء والجسم الآخر في جهتين مختلفتين
كما قال الامام وبالنسبة الى الجسم الآخر الصقيل والمضيء في واحدة ثم ذلك
الصقيل ان كان كبيرا ادى الضوء والشكل واذا كان صغيرا ادى الضوء لا الشكل
فاذا عرفت سبب رؤية الاشياء في المراة فسبب رؤية الهالة ارتفاع
اجزاء رشية صقيلة كهيئة الدائرة فتصير كل من تلك الاجزاء كالمراة
فينعكس ضوء البصر منها الى القمر لكنها صغيرة فترى من كل واحد منها ضوء
القمر دون شكله فتتخيل دائرة مضيئة هي الهالة هذا ما ذكره في تنزيل
الافكار وهذا مبني على ان سبب الرؤية خروج الشعاع وسبب

وضعه ظ

رؤية الشيء في المراة انعكاس ضوء البصر من المرآة الى الشيء ففي المتن ابطل
كل ذلك فقال م واقول سبب الرؤية عندنا ليس خروج الشعاع
لانه س اي الشعاع م ان كان جسما لا ينتقل دفعة الى الافلاك
ولو كان عرضا لا ينتقل س لان الانتقال في الاعراض محال م فلا
ينعكس س هذا ابطال ان سبب رؤية الاشياء في المراة انعكاس
شعاع في البصر فان الانعكاس انتقال والانتقال محال م ثم كلامهم يفيد ان
هذا السبب النظر ولا شك ان وقوع الضوء من الشمس في المراة
على الجدار سواء نظرنا اليها او لا يكذب ذلك س اي كلامهم يفيد ان
المقالة مجرد خيال لا تحقق له في الخارج بل التخيل بسبب النظر كما انا نرى
الاشياء في المراة وليس لها تحقق في الخارج بل محض خيال فكذا هذا فقال
في المتن ووقوع ضوء الشمس من المراة على الجدار يكذب هذا وانما كونه
يكذبه لانه حاصل قولهم ان سبب رؤية الشكل والضوء في المراة
هو ان شعاع البصر ينعكس من المراة الى ذلك الشيء سواء كان ذلك
الشيء شمسا او قمرا او غير ذلك فسبب رؤية الشمس في المراة ان
شعاع البصر ينعكس من المراة الى الشمس فلولا النظر لا يتحقق الانعكاس
ووقوع ضوء الشمس من المراة على الجدار سواء نظرنا الى المراة او لا
يكذب هذا المعنى بل ضوء الشمس وقع على المراة ثم منها على جزء من
الجدار فاذا كان البصر واقعا في ذلك الجزء من الجدار يرى ضوء الشمس
او شكلها في المراة فكذا اذا يقع ضوء القمر على اجزاء الغيم من غير ان يكون
وقت الوقوع امراء في البال ثم ينعكس منها على بعض مواضع الارض
فان كنا في ذلك الموضع ناظرين الى اجزاء الغيم نرى ضوء القمر فيها ثم
اذا ابطل ان سبب الرؤية في المراة ما ذكروا بين سببا آخر فقال
م فنقول ان من شان الصقيل انه كل شيء يخرج منه خطا مستقيما الى عمقه

التخيل يرتسم خياله فيه في جهة ذلك الشيء على الوضع الحاصل له فوقه فاذا
نظرنا فيه نرى من ذلك ما يقابل بصرنا س اعلم ان للصقيل عمقا
متخيلا وكل شيء يخرج منه خطا مستقيما الى سطح الصقيل وينفذ في عمقه
يتخيل صورة ذلك الشيء في عمقه حتى لو كان الشيء موازيا لسطح الصقيل
فانه اذا خرج منه خط الى سطح الصقيل لا ينفذ في عمقه فخياله لا يرتسم في عمق
الصقيل كما اذا فرضنا سطح الصقيل آب وفرضنا النقطة ج موازية
لسطح آب اي بحيث لو اخرج خط من نقطة ج الى آب ينطبق بعضه
على خط آب فج لا يرتسم خياله في عمق الصقيل فلا بد ان يكون نقطة
ج مرتفعة من الخط الذي ينطبق على آب ويجب ان يكون ذلك
الارتفاع مقدارا يدركه الحس وذلك يختلف بالقرب والبعد
فاذا كان الشيء متصلا بطرف الصقيل يكفي اقل ارتفاع وان
زاد البعد يجب ان يزيد الارتفاع وكذا الشرط للرؤية
في المراة هذا اي يجب ان يكون البصر مرتفعا عن سطح
الصقيل كما قلت فلهذا اذا كان الصقيل واقعا
فيما بين الرائي والمرئي لا يمكن رؤيته في ذلك الصقيل بل يجب ان يكون
البصر وذلك الشيء بعيدين عن ان يقع الصقيل
فيما بينهما ثم انما يرتسم ذلك الشيء في العمق

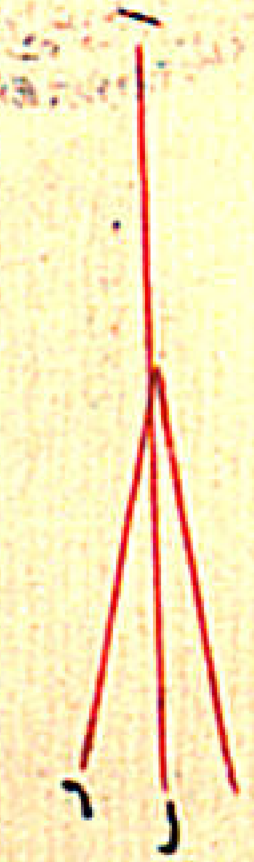

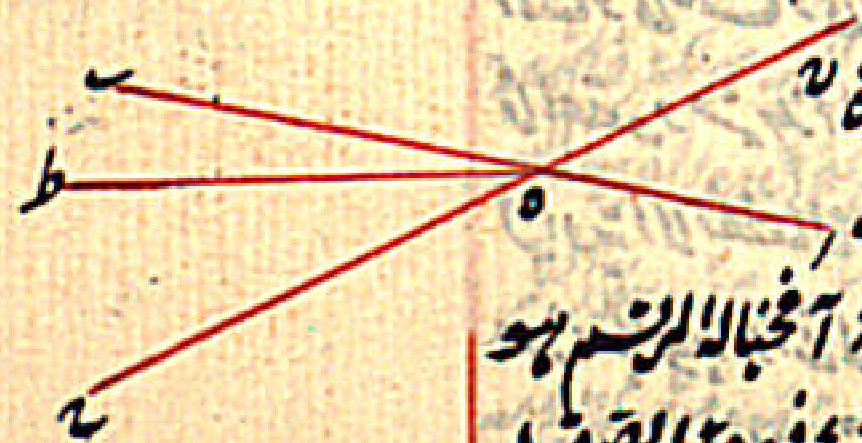

المتخيل في جهة ذلك الشيء فان سطح المراة ه
جهة في جانب آ وجهة في جانب ب وذلك
الشيء ط فيرتسم في عمقه في جهة ب لا في جهة آ فخياله المرتسم هو
م فيرتسم في عمق على الوضع الحاصل لذلك الشيء فوق الصقيل
فاذا ارتسم فيه فنظرنا في المراة وكل ما يقابل نظرنا من الاشياء
المرتسم في عمقه يرى ما يقابل بصرنا ثم مقابلة بصرنا عمقه

شروط بالشرط المذكور اى يجب ان يكون البصر مرتفعا عن سطح المرآة
بعين ما ذكرنا فاذا كان المرآة واقعة بين البصر وذلك المرئى
لا يمكن ان يرى فيه بل لا بد وان يكون البصر والمرئى بعيدين
عن ان يقع المرآة فيما بينهما س فلهذا اذا كان المرآة
مستوية السطح يكون زاوية الانعكاس وهى التى يحيط بها سطح
المرآة مع خط شعاع البصر فى الانعكاس فى عمقها مساوية لزاوية
الانفصال لكونهما متقابلتين ثم زاوية الانعكاس مساوية
لزاوية الانفصال لان نسبة سطحها الى الفوق والتحت على السواء
فالمرآة المذكورة تحكى المقدار والشكل فزاوية الانفصال تساوى زاوية
الانفصال م ففى المثال المذكور نقطة ج هى البصر ونقطة ه نقطة
يرى الشىء من تلك النقطة فزاوية الانفصال زاوية ج ه ا وزاوية
الانعكاس زاوية د ه ب وهما متساويتان لكونهما متقابلتين
ثم زاوية الانفصال وهى ط ه ب مساوية لزاوية الانعكاس
لان نسبة السطح المستوى الى الفوق والتحت على السواء فبعد
خط ه ط من خط ه ب كبعد خط د ه من ه ب فزاوية ط ه ب
لزاوية د ه ب ثم زاوية د ه ب مساوية لزاوية ج ه ا و
المساوى للمساوى مساو فزاوية الانفصال مساوية لزاوية الانفصال
فالمقصود من هذا البيان انهم ادعوا مساواة زاوية الانفصال
لزاوية الانفصال من غير برهان حتى قال فى تنزيل الافكار يعرف
هذا بالتجربة وانما قلت بالارتسام فى العمق المتخيل قام البرهان
على تساوى الزاويتين فان فيه ما هو مذهب الانطباعيين وهم
لا يقولون فى الزاوية قلت لا ننفى ارتسام الخيالات فى الاشياء
الصقيلة لكن ننفى ان الرؤية من الانطباع او بسبب الرؤية الانطباع

ثم لا يلزم

ثم لا يلزم مما ذكروا انها لا تقع الا دائرة س وذكر فى تنزيل الافكار سبب
الهالة ان ارتفاع اجزاء الرشية فقال ارتفاعها لا يجب ان يكون على هيئة
الدائرة فان البخارات يرتفع من غير ان يكون لها شكل طبيعى كان شاهد
فى التعجب فكيف يرتفع على هيئة دائرة يخطها المهندسون بالبركار وذكر
الامام فى كتبه ان المرآة اذا كان بين الرائى لا يرتسم المرئى فى المرآة وهذا
ما مر ان البصر والمرئى يجب ان يكونا بعيدين عن ان يقع المرآة فيما بينهما فاذا
كانت نسبة البصر الى الرائى والمرئى واحدة كانت الهالة مستديرة
وهذا اذا كانت القمر على سمت الرأس اما اذا لم يكن على سمت الرأس
فان الخطوط الخارجة من البصر الى اجزاء الغيم لا يكون متساوية بل الخطوط
التى مما يلى سمت الرأس اقصر من الخطوط التى فى الجهة الاخرى وهذا الخلل
فى الاستدارة الا اذا كان الغيم ثخينا والخطوط التى مما يلى سمت الرأس
ينفذ فى عمق الغيم حتى يساوى الخطوط التى فى الجهة الاخرى فح يكون مستديرة
فلهذا لا يمكن ان يكون الدوائر اكثر من واحدة وقد نقل رؤية سبع
هالات ولا بد ان يكون ما هو اقرب الى الارض اوسع لانه لا بد ان
يكون بعيدة من ان يقع فيما بين البصر والقمر فذلك البعد اذا كان
اقرب الى البصر يرى اعظم والذى يقع فى خاطرى انه لا يبعد ان يكون
سببها ان حرارة شعاع القمر فى بعض الامكنة يحدث الابخرة
نحو القمر فما يقع منها فى قرب محاذاة القمر والبصر لا يرى لكثرة الاشعة
وما بعد فهو قليل غير متصل الاجزاء فلا يرى بقى ما بين القرب والبعد
اجزاء كثيفة من جميع الجوانب على السواء مستنيرة بنور القمر
وقد يقع للقمر حوله دائرة صغيرة مستنيرة متصلة بجرمه
على مثال الشمس والقمر كقبة القرص وذلك لحدث حرارة الاشعة
تلك الاجزاء نحو القمر فيجتمع الاجزاء الكثيرة فيكثف لكثرته فيرى

من البعيد منكشفا بضوء القمر كما ينكشف الهواء المحيط بالسراج فيرى السراج
من البعيد اعظم مما يرى من القريب في هذا الموضع في التسواء سيأتي م
واما قوس قزح فقال الحكيم في خلاف جهة الشمس اجزاء كما
عرفت ورائها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم والشمس قريبة من الافق
فيؤدي ضوء الشمس كما هو ملونة بحسب تركيب الوان تلك الاجزاء
مع لون السحاب س انما قال في خلاف جهة الشمس لانه في جهة الشمس
يكون الاشعة قوية فيلطف الاجزاء الرشية فلا يصير مرآة ووراءها
جسم كثيف ليصير ما لغاية لقوة الشعاع فيتحقق شرط الانعكاس والشمس
قريبة من الافق حتى لا يقوى شعاعها فاذا حصلت هذه الشروط
يؤدي ضوء الشمس كما عرفت في الهالة فعندهم ينعكس شعاع البصر من اجزاء
القوس الى الشمس فلا يكون الا خيالا على الطريقة التي ذكرت
في الهالة الشعاع الواقع من الشمس على تلك الاجزاء يقع على بعض
المواضع من الارض اي المواضع التي يكون على الوضع الذي يكون
لتلك الاجزاء بالنسبة الى الشمس فاذا كان الناظر في تلك
المواضع يراه وانما يرى ملونا لان المرآة اذا كانت ملونة تحكم
الضوء بلون المرآة م فان قلت زاويتا الاتصال والانفصال
لم يتساويا لانه يحدث في اواخر وقت الظهر موضع البصر وهو على
الارض لا يكون كوضع الشمس وهي مرتفعة الى اعاليه قلت
انما يرد هذا اذا كان المرآة مجموع الاجزاء ويكون سطح المرآة سطح
ظاهر المجموع وليس كذلك بل كل جزء من الاجزاء مرآة فيقع عليها
الضوء فاذا اجتمعت يصير مرئية من بعيد س فاذا كان كذلك
يمكن ان يكون وضع جزء الواقع في اعالي القوس بالنسبة الى البصر
كوضعه بالنسبة الى الشمس م ثم ما ذكروا لم يوجب انه يكون دائما

بلغ

كنصف

كنصف الدائرة وان كل قوس يكون على كون واحد س بينوا سبب كونه
على نصف الدائرة ارتفاع الاجزاء كذلك وعرفت في الهالة ما عليه وبينوا
سبب الالوان تركيب لون الاجزاء مع لون السحاب وهذا غير صحيح
لان السحاب لا يكون لونا مضبوطا فيمكن ان يقع بحيث يكون كل قوس
ملونة بالوان مختلفة ولم يتفق ذلك قط فعلم ان سبب تركب
الوان ليس ما توهموا بل سببه والله اعلم ومنه بالنسبة الى الشمس فاقول
ما وقع في خاطري ان الموضع الذي يقع الشعاع عليه على زوايا قائمة هو
وسط القوس فقوة الشعاع بلطف الاجزاء فلا يرى بقي الاجزاء التي
لها بعد عن الوسط فما يكون تحت الارض من تلك الدائرة المتوهمة
غير مرئي بقي ما فوق الارض على هيئة القوس على ثلاثة الوان في الاغلب
فان كان الصفرة مرئية من المركز ثم احمر ثم الاخضر فسببه ان ما يقرب من
المركز يكون الطف والشعاع فليس اكثر فيكون اصفر ثم ما يليه احمر لانه اكثف
مع ان الشعاع كثير ثم اخضر لانه اكثف والشعاع قليل وان اتفق العكس
فالوجه ما قرب من المركز انما يكون اخضر لان الاجزاء يكون في غاية اللطافة
فما قرب من المركز يكون قبول الشعاع اقل فتغير اللون الدائم وهو الزرقة
يكون اقل فيحدث الخضرة كالنار التي يكون في اول الايقاد وعلى رأس الكبريت
ثم البعد يكون احمر للكثافة وكثرة الشعاع بالنسبة الى الاخضر للبعد عن
المركز ثم الاصفر كوقوعه على الوضع الاقرب من هذا الوضع فالشعاع كان
اقل وان اتفق ان يكون الاحمر اقرب من المركز فالسبب ان اجزاء
الوسط اوجبت الحدب فما قرب من المركز غاية القرب تلطف فما حوله
من التب كثيفا فالشعاع قوي فصار احمر ثم بعده اصفر واخضر لما عرفت
من التب لكل منهما فاذا تبين لكل واحد من الالوان سببا لحجب
قرب المركز وبعده سهل عليك استخراج بقية الاقسام الواقعة والممكنة
هذا ما وقع في خاطري والعلم عند الله م ومنها الخيال يقال الطرشديد

الذي يوجب الانعكاس الى الاحمر
والاصفر وتعاقب الوضع

اذا صادف طينا لزجا انعقد حجرا لم اجزاؤه مختلفة صلابة ورخاوة فالرياح
العاصفة والمياه القوية الجارية حفرت الرخوة وعاصب في الحفر فغارت
وبقي الحجر شاهقا اقول تلك المياه لا يكون البحر المحيط لان موضعه يكون
اقرب الى المركز فلا ينتقل فالماء الذي ينعقد منه قلة الجبال لا يكون الا
المطوليس من ان يصب مكانا دون ملاصقه وقد كانت
الارض متشابهة الاجزاء وتاثير حر الشمس لا يختص لموضع دون موضع
يماسه في الذي اوجب نهوض القلة وانخفاض الجزء الذي يماسها
الى قريب فرسخ مثلا الى شعوح بالانخفاض اي بعض الجبال يكون قلته شاهقة
ثم تحتها مكان منخفض انخفاضه قريب فرسخ فيجوز ان يكون الارتفاع
يتنقص شيئا فشيئا الى ان ينتهي الى ان يصل الى غاية الانخفاض ومثل هذا لا
يمكن بان يكون التحجر بسبب المطر لان المنخفض اولى بالتحجر من المرتفع لكثرة
لبث الماء وقوة تاثير حر الشمس فان تاثير حر الشمس في الامكنة الغا برة
اشد من تاثيره في الامكنة المرتفعة فالحق ان الصانع تعالى خلق الجبال
كاوتاد للارض لحفظها لثقلها عن الترعرع بالمحركات القوية
المحيطة بها كالرياح العاصفة والمياه الجارية ومنها المعدنيات وهي اما
قوية التركيب منطرقة وهي اي قابلة لضرب المطرقة كالاجساد السبعة اي
الذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد والاسرب والخارصيني
المركبة في زعمهم من الزيبق والكبريت منطرقة بحسب كيفياتها وكمياتها
او غير منطرقة في غاية اللين كالزيبق او في غاية الصلابة كالياقوت او
ضعيفة منحلة في الرطوبات كالزاج اولا كالكبريت وقالوا في اسباب
الآثار السفلية انه يتولد تحت الارض بخار ودخان وكان في وجه الارض متكاثفا
لا مسام لها ولم يجد منفذا تزلزل الارض وربما يخرج نار لشدة الحركة
والموضع الذي له طبيعة كبريتية يرتفع منها الدخان في ظلم الليالي من نور الكواكب

فيرى

فيرى محيينا اقول ليس المحرك للارض ادخنة متفرقة لا يقوى بعضها ببعض فان
البيت المملو نارا ودخانا كبيت الخزاف والزجاج لا يتحرك فيه قصعة
ولا زجاجة فكذا الف بيت متفرق فتاثير حر الشمس ان كان بالتدريج
من جزء الى جزء كما في الاحجار تحصل متفرقا غير مجتمع وهو لا يتحرك وان كان
بدخوله في المسام يخرج الدخان منها ترتيب هذا الدليل انه وضع اولا مقدمة
وهي ان الادخنة المتفرقة ليست لها قوة تحريك الارض ثم لما ثبت هذه
المقدمة قال فتاثير حر الشمس الى آخره يعني ان الارض باردة بالطبع ليس
فيها شيء موجب لحصول الادخنة سوى حر الشمس فتاثير حرها ان كان
بسرايته من جزء الى جزء بان يسخن ظاهر الارض ثم يسري الى جزء يجاوره ثم
وهكذا الى ان يصل الحر الى باطن الارض كما في الاحجار فانها تسخن هكذا
فيكون هذه الحرارة متفرقة منتشرة في اجزاء الارض لا يقوى بعضها ببعض
لا تقوى على التحريك فان كان تاثيره بسبب الدخول في المسام فالدخان
يخرج من تلك المسام فلا يحتبس في باطن الارض وقد علم ان الغار
اذا بقيت محتبسة لا يصل اليها الهواء تجد سريعا وقد وقع زلزال شديد
في هذه السنين وقت صلوة الفجر بخراسان وخرب به قصبة خواف
ووصل هذه الحركة الى ما وراء النهر فاعتبر ان البيت المملو نارا ودخانا
وهو بيت الزجاج لا يتحرك زجاجة فالنيران والادخنة التي يحرك جميع
خراسان مع جبالها وتلالها وزمين جيحون وتحرك ما وراء النهر كم
يكون مقدارها فلما حركت الارض لم يكن الا بخروجها من الارض ومثل
هذا الدخان اذا خرج كيف لا يصير الدنيا مملوة دخانا ونارا ثم
لم يكن في هذا اليوم غبار ولا دخان وكانت الشمس مشرقة غاية
الاشراق ومنها النبات وهو جسم فيه قوة نباتية وهي اما لبقاء
الشخص اي قوة تزيد في اقطار البدن على التناسب الطبيعي نما قال

حد ايحرج الشمس الى ان يبلغ غاية النشوة ولا يبعد ان مراد نا انه تعالى
يخلق الاثار مرتبة على القوى لانها علة بالذات وتجدها الغاذية اي قوة
يحيل الغذاء الى مشابهة المغتذى يحصل بدل ما يتحلل ثم يخدم الغاذية اربع
جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة يدفع الفضلات واما لبقاء النوع وهي
اما مولدة وهي قوة في الحب والنطفة يتولد بها الاخر واما مصورة و
نحن ننكرها بالكلية اذ لا مصور الا الله تعالى واعلم انهم يجعلون الحرارة الغريزية
علة لهذه الافعال فان كانت بالطبع جاذبة لا يكون ماسكة ولا دافعة
اذ للحركات المختلفة لا يكون طبيعية وليست ارادية اذ لا شعور س
فان قيل لم يجعل الحرارة علة للامساك بل اليبوسة علة له قلنا لو كان
كذلك لكان الكيفية المنفعلة فاعلة وليس هذا عندكم وبداهة العقل تشهد ان
الافعال المختلفة المضبوطة المشتملة على دقائق الحكم كما يشهد عليه خبير بالحكم
تشريح الانسان لا يتاتى الا من حكيم عالم بالكليات الافعال المختلفة المضبوطة
في خلق اعضاء الانسان فان خلق اليدين والعينين وغير ذلك افعال
مختلفة لكنها مضبوطة فان خلق العين وطبقاتها وتعيين مواضعها
على الوجه وكونها على هيئة واحدة امور مضبوطة لامور موجودة كيف
تبقى لم يخفى كل واحد حكم ومنافع يشهد عليه علم التشريح فهل يمكن هذه
الافعال الا من عالم الكليات والجزئيات واما ما يحكى بصدوره في الجذب
والامساك والدفع اوان الاحتياج الى كل واحد منها افعال مختلفة
مضبوطة فانه اذا وقع الاحتياج الى جذب الغذاء ليصير بدل ما يتحلل يجذبه
فاذا جذبه وقع حاجة الى الامساك زمانا يتصرف فيه الهاضمة فتمسكه في
هذا الزمان فاذا هضم فبعضه لطيف يصلح ان يصير بدل ما يتحلل
فتمسكه وبقي الفضل وهو غليظ لا يصلح لذلك فوقع الاحتياج الى دفعه
فيدفعه فاختلاف هذه الافعال ظاهرة واما ضبطها فهو ان يفعل كل واحد

وبالجزئيات صح

من هذه الافعال اوان الحاجة اليه فلا يستمر فمثل هذا لا ياتي الا ممن
هو عالم بالكليات والجزئيات لانه لم يعلم الكليات لا يعلم ان الهضم يحتاج
الى الجذب والامساك ولو لا علم بالجزئيات لم يعرف اوان الحاجة الى كل منها
ولم يميز بين ما يصلح وما لا يصلح بالفعل الواحد يمكن ان يصدر من الطبيعة
لا المختلف ثم المختلف الغير المضبوط يمكن ان يصدر من غير العالم واما المختلف
المضبوط لا ياتي الا من العالم لاسيما اذا كان مشتملا على المصالح والحكم فانه
لا ياتي الا من حكيم عالم بالكليات والجزئيات فانهم يقولون ان الطبيعة خرقاء واذا
كان عضو من الاعضاء ضعيفا يرسل اليه الطبيعة غذاء اكثر اشفقة عليه فيقع فوق
ما يطيقه فيحدث الاورام والجراحات فاذا كان خرقها بهذه المرتبة كيف
يريد البدن مدد الطويلة نعوذ بالله من الخرف والخرافة م ومنها الحيوان
وهو جسم نام ذو نفس حيوانية وهي بخار لطيف يتولد في البطن الايسر من
القلب ويسري منه الى سائر الاعضاء في الشرايين س اي في عروق الضوارب
م يكون البدن بسببه قابلا للآثار المختصة بالحي س كالادراكات والحركات
الارادية م ومنها س اي من الاثار المختصة بالحي ما ينبعث عن القلب
الانقباض والانبساط والكدورة والصفاء في جوهر الروح كالحزن
والفرح والشهوة فان البخار الذي هو الروح الحيواني ينقبض وينبسط فيحدث
من انقباضه الحزن ومن انبساطه الفرح وربما ينقبض الى حد يجد جوهره
فيموت الشخص وربما ينبسط الى حد يفارق الدم الذي هو مركبه فيموت الشخص
وايضا يحدث له صفاء بان يكون الذي يتولد الروح منه صافيا فيفرح و
ربما يحدث له كدورة بان يكون الدم كدرا سوداويا فيغتم وقد ينبسط الروح
فيميل الى جانب شيء فيحدث الشهوة وقد ينقبض فينفر عن شيء فيحدث
النفرة وقد يغلي دم القلب فيتسخن الروح فينبسط لدفع ما يؤذيه في طلب
الانتقام والغلبة فيضعف لكثرتها وقلتها وعروض الكيفيات الاربع

يتناقى

والحركات ونحوها يصير سببا للاعراض النفسانية باذن الله تعالى م ومنها
ما ينبعث من الدماغ كالقوى الحاسة والمحركة فسياتي تمام الكلام فيها فظاهرها
خمس منها الباصرة وهي قوة موجودة مودعة في الروح الذي يأتيه من
الدماغ في العصب المجوف الى النقبة العينية فالروح مع هذه القوة صار
جسما لطيفا شفافا نورانيا وهو مدرك والروح مادة وهي حامل القوة و
القوة صورتها ش وقد تقرر في كتب الحكمة ان الرؤية ليست بخروج الشعاع
واقول هنا انها ليست ايضا بانطباع صورة المرئي في بطون الجليدية
ما لو ولا ان الصورة الكبيرة لا ينطبع في الصغير لانه عين الصورة الشيء
ما لو وجد خارجا كان عينه والصغير ليس كذلك وايضا لو كان الرؤية
الانطباع ينبغي ان يرى في العين و يرى الكبير صغيرا وخلاف جهة المرئي
وسياتي في هذا في كتب الحس المشترك م ولو انا اذا رأينا الهلال باحد
العينين والاخرى مغمضة او ناظرة الى شيء آخر في رؤية الهلال فالروح
في الاول اقوى وذلك لكثرة الروح ش فانه اذا اغمض احد العينين
فالروح الباصرة يجتمع في عين واحدة فالرؤية يكون اقوى واذا كان كل
من العينين مفتوحة لكن احد العينين الى الهلال والاخرى الى شيء آخر فتمام
الروح الباصرة غير متوجهة نحو الهلال فلا يقوى الابصار فلهذا اذا
اراد الرائي امعان النظر يغمض احدى عينيه لئلا يتوجه الروح الباصرة
الى اشياء كثيرة م فهي ش اي الروح ان كان كثيفا صيقلا حاجبا
لما وراءه اي يكون سطحه الظاهر حاجبا للاجزاء الداخلة بمنزلة المرآة
م فالمرئي ينطبع في سطحه الظاهر فكثرته لا يوجب قوة وان كان لطيفا
غير حاجب لا يحصل الانطباع ش لان شرط الانطباع ان يكون
الشيء الصقيل غليظا غير شفاف فان الزجاج الشفاف الذي ينفذ
نور البصر فيه ولا يحجب ظاهره باطنه لا ينطبع فيه شيء فان قال قائل ان

الانطباع

الانطباع في سواد العين محسوس فكيف ينكره فاجاب بقوله م والانطباع
الذي يشاهد في سواد العين فذلك لصقالته لا يتعلق له بالابصار
والمشهور ان اعظم المرئي وصغره بحسب عظم زاوية الرؤية
وصغرها اي زاوية تحدث من خطين
واصلين من الحدقة الى جانبي
المرئي فلهذا ان كان بعيدا يرى

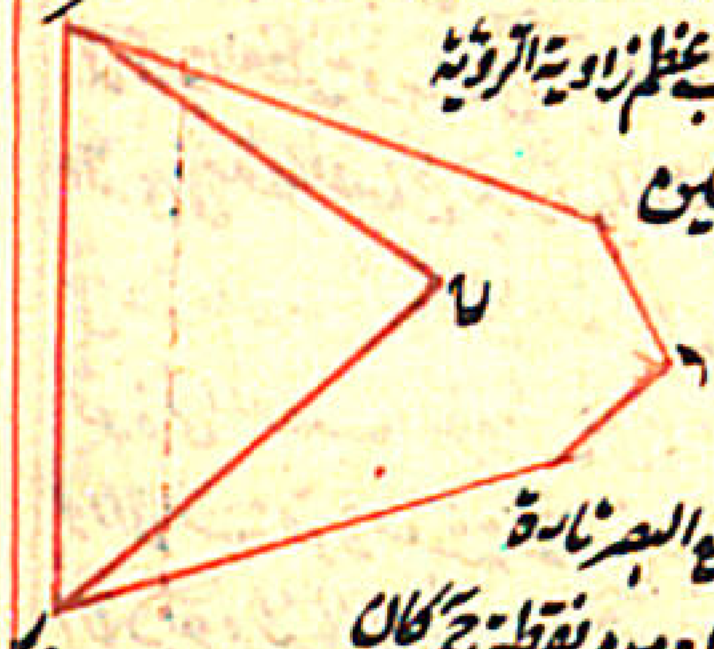

اصغر فرضنا المرئي خط آ ب وموضع البصر تارة
نقطة ج واخرى نقطة د فاذا راه من نقطة ج كان
المرئي اقرب واذا راه من نقطة د كان المرئي ابعد وزاوية ج اعظم
من زاوية د فاذا راه من الزاوية العظمى يرى اعظم و اذا راه من
الزاوية الصغرى يرى اصغر اقول هذا لا يصح اذا كان راه من الزاوية
البعد معتدلا فانه اذا فرض خشبة طولها ذراع و وراءها منارة وهما
وثنيان الى الرائي يراهما كانهما وان تا و تا زاوية
رؤيتهما فرضنا المنارة خط آ ب والخشبة التي طولها
ذراع خط ج د وموضع البصر نقطة ه و من
البصر الى المنارة ليس بعد يغلط فيه
البصر وفرضنا البعد عشرة اذرع

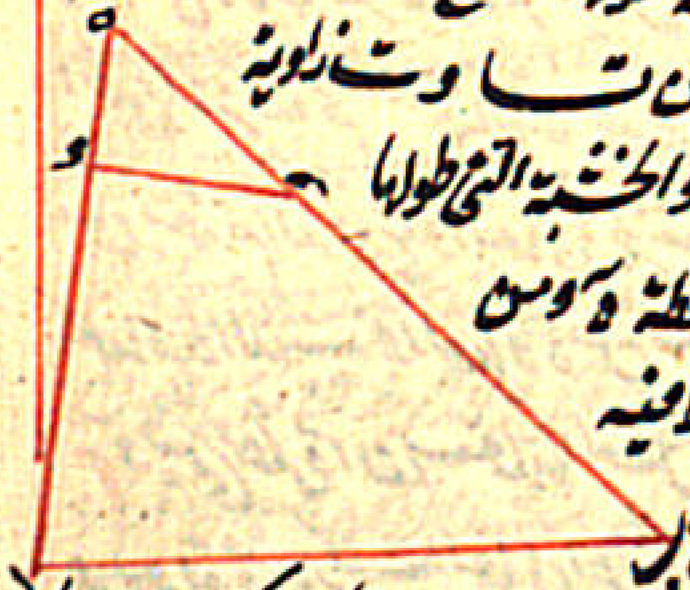

فالبصر يدرك الخشبة بمقدار ذراع ويدرك المنارة كما هي خمسين ذراعا
مثلا مع ان زاوية رؤيتهما واحدة لكن ان كان البعد بعيدا بحيث يغلط
البصر فهنا يدرك البعيد بحسب زاوية الرؤية وايضا في البعد البعيد قد لا
يغلط كما اذا صنع الآلة التي تسمى ربع الارتفاع فخط آ ب خشبة
مستوية وكذا خط آ ج والمثلث خشبة معوجة وفرضنا آ ب
ذراعا و آ ج ذراعا وزاوية آ قائمة فانه يرى من تلك

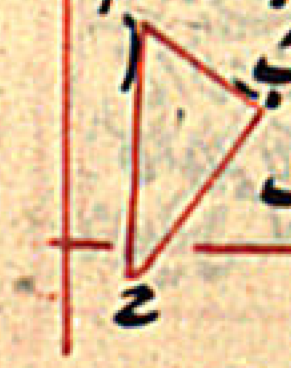

الزاوية ربع دور الفلك كما يرى قوس ب ج من تلك الزاوية
مع ان البصر لا يرى ربع دور الفلك بمقدار قوس ب ج بل يرى فلكا
في غاية العظمة وهذا في غاية الصغر س والسامعة قوة في العصب
الذي في مقعر الصماخ يدرك الاصوات والشامة قوة في زائدتين
في مقدم الدماغ كحلمتي الثديين بها يدرك الروائح والذائقة
قوة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم
واللامسة قوة منبثة في جميع جلد البدن يدرك بها الكيفيات
الاربع ونحوها كالثقل والخفة واللين والصلابة والخشونة
والملاسة واما الباطنة فمنها الحس المشترك وهو قوة في
مقدم التجويف الاول من الدماغ تجتمع عندنا صورة المحسوسات
فيحكم بان هذا الابيض حلو فان الحاكم بالشيء على الشيء لا بد وان
يكون كل منهما حاضرا عنده ثم الخيال في مؤخر هذا التجويف وهو خزانة
الحس المشترك ثم المتخيلة في مقدم التجويف الاوسط فيأخذ الصور
من مقدم الدماغ والمعاني الجزئية من مؤخره وتركب بينهما
كعداوة الذئب فالعداوة من مؤخره وهو موضع الوهم والحافظة
م وتسمى مفكرة ان استعملها العقل ثم الوهم في مؤخر هذا التجويف
وهو قوة يدرك المعاني الجزئية ثم الحافظة في التجويف الاخير و
هي خزانة الوهم وقالوا اختلال كل قوة بتطرق الآفة الى ما ذكرنا
من موضعها دل على اختصاصها به كما اذا تطرق آفة كضربة او سقطة
الى التجويف الاخير فتتعطل الحافظة دل هذا على ان الحافظة في التجويف
الاخير وكذا في البواقي س ثم اعلم ان الروح الحيوانية اذا سرت
في الاعضاء صار العضو حيا فيصدر منه كل فعل من شأنه ان يصدر
كالهضم للكبد والادراكات للقوى الدماغية ثم اذا تأدى

ذلك

ذلك الادراك الى القلب نهضت قوته المحركة الشوقية فهي ان كانت
حاملة على جذب نفع سميت شهوانية وعلى دفع ضر والغلبة سميت
غضبية فحركت البدن بارخاء الاعصاب النابتة من الدماغ الى الاعضاء
وقلصها وقالوا المحل من هذه القوى حامل جسماني وهو روح مصبوب
في محلها فمحل الحس المشترك كراس عين ينشعب منها خمسة انهار و
من الاعصاب النابتة منها كل واحد خلق زوجا فيها الارواح الى الحواس
م انما قال المحل من هذه القوى حامل جسماني ولم يقل جسم لان الحامل هو
المادة والقوى صورها فيصير الروح المصبوب مع القوى جسما لان
الجسم عندهم مركب من الهيولى والصورة ثم لهذا الجسم الذي هو
الروح مع القوة محل اي عضو يكون موجودا فيه فمحل الحس المشترك
مقدم الدماغ فهو كراس عين ينشعب منها خمسة انهار وهي الاعصاب
النابتة منها كل واحد من هذه الاعصاب خلق زوجا في العصب
الذي ينفذ فيه الروح الباصرة خلق زوجا ينتهي الى العينين ثم هكذا
باقي الحواس وفي القانون حصل منبت عصب السمع مؤخر
الدماغ والاطباء قالوا بالخيال والفكر والذكر في ثلاثة بطون
فان فسد القوة بآفة في المحل لم يثبت الا فيها اي الاطباء
لا يقولون ان القوى الباطنة الدماغية خمس بل يقولون هي ثلاثة
فان فسد القوة بآفة في المحل لم يثبت الا في الثلاثة و
الامام قال ان العلم الضروري يبطل الحس المشترك اذ يعلم ان
مدرك الذوق ليس في الدماغ كما انه ليس في العقب وجها فالواقع
الحاكم بان هذا الابيض حلو شيء واحد يجاب بان النفس تحكم
بالكلي على الجزئي ومدرك ذلك هو النفس فكذا مدرك هذا
اي النفس تحكم بالكلي على الجزئي والعالم بالكلي هو النفس فيكون

الغالبة
بيان

العالم بالجزئي النفس ايضا فاذا كانت عالمة بها بالجزئي فالحاكم بان
هذا الابيض حلو يكون النفس س وقد استدل الامام بان الجذوة
المتحركة بسرعة يرى خطا خطاء فاحش وكذا في القطر النازل من
السند لولا وجود حس مشترك بان جذوة النار كالنار الكائنة
في راس خشبة اذا حركت حركة سريعة يرى خطا وكذا القطر النازل يرى
خطا مستقيما وليس في الخارج خط فسبب ذلك ان صورة تلك الطرف
ارتسمت في الحس المشترك فقبل زوالها ارتسمت اخرى وهكذا لو ارتسم
في الحس المشترك الخط فهذا يدل على الحس المشترك وكذلك
القطر النازل فقال لان هذا خطاء فاحش م والامام قد منع س
اي منع هذا الاستدلال بانه لا يجوز ان يكون كذلك في الهواء م قال
لم لا يجوز ان يكون انتقال الارتسامات في الهواء بان يكون كل شكل
يحدث في الهواء يحدث في جزء من الهواء لحصول النقطة اليه فانه
يحدث قبل زوال الشكل السابق فيتصل التشكلات ويرى خطا س
فاقول قد جربت فتبين ان الحق هذا فان البيت المظلم لا يستنير
بها ما دامت ساكنة فاذا حركت بسرعة استنار فعلم ان الخط
موجود س اعلم اني قد جربت هذا بان الخشبة التي في راسها
نار فاذا كانت في بيت مظلم والخشبة ساكنة فالبيت مظلم ثم اذا
حركت الخشبة تحريكا سريعا حتى يرى الناس الخشبة في راسها خطا طويلا
يستنير البيت فعلم ان الضوء يشتد بالحركة ولو لم يكن الخط موجودا
في الخارج في الحس المشترك لا يستنير البيت ومن لم يصدق فليجرب
فانه سهل واذا رمى سهم على راسه نار ليلا يرى خط نار في غاية
الطول في السهم المرمي نهارا يرى كما هو فان السهم لا ينكشف [illegible]
بخلاف النار ولا يلزم قيام التشكل بالخلاء كما لا يتوهم علم ان الامام

نصير

بقادح

نصير الدين قد اجاب عن اعتراض الامام بان الشكل السابع بعد حصول
تشكل ما بعده يقتضي بحجم الخلاء فان التشكل انما وجد في الهواء لنهاياته
المحيطة بالجسم المتحرك فيه وبقاء النهايات بحالها بعد خروج المتحرك عنها يقتضي
احاطة النهايات بالخلاء فاجاب في المنع بانه لا يلزم هذا فانه انحرف
اجزاء الهواء واضطربت وصارت نارا شيئا فشيئا قبل زوال الضوء
عن الجزء السابع ثم عادت الى كل مكانها شيئا بعد شيء عند زوال الخارق
عنه فحصل من الاجزاء خطا لا يراد بالخط العرض بل يراد جسم طويل فان قلت
تلك الجذوة هيئات في آنات متعاقبة فيجب ان يرى قوس صغير
ثم اكبر وهكذا الى ان يرى الدائرة اذا حركت الجذوة حركة دورية
حتى يرى دائرة يجب ان يكون الهيئات المتسابقة على حصول الدائرة مرئية
قلت هذا انما يرد على زعمكم لانها اذا ارتسمت في الحس المشترك
ارتسامات فهي ادراكات س اي ادراكات الارتسام في الحس المشترك
ادراكا وقد فهم ان لها ارتسامات فيجب ان يحصل ادراكات هذه الاشكال
يرد على زعمكم لا علينا فانا لا نقول المدركة اذا ادركت قطع مسافة يرى الدائرة
لكنها قاصرة عن ادراك الآنات وضبط منها فتدركها آنا واحدا فتكون
كثيرة في اجزاء المسافة فلا تدرك في الدائرة الا مندرجة فيها اي في
الدائرة ولو كان كما زعموا اي ولو كان الاحساس ارتسام صورة
المحسوس في اجزاء الدماغ م لكان المرئي في الدماغ ويرى الكبير صغيرا س
لان المنطبع في الدماغ صغير م في خلاف الجهة التي هو فيها س لان الصورة
الخارجية اذا انطبع في محل انما ينطبع في خلاف جهة ذلك الشيء ثم ذكر حجة اخرى
على وجود الحس المشترك وهي قوله م المريض يشاهد صورا لا وجود
لها في الخارج فهي مرتسمة في باطنه في قوة من شانه ذلك س اي ارتسام
الصور م وهي الحس المشترك والاطباء يقولون يرتسم في الخيال لان الحافظة

لا بد وان يرتسم فيها شيء فيحفظ فلا احتياج الى قوة اخرى س ثم اقام
حجة ثالثة على وجود الحس المشترك وهي قوله والشواغل الحسية اذا
قلت في النوم وجدت النفس فرصة اتصال الى المقام القدسي فيرتسم
فيها شيء من الغيب على وجه كلي ويتأدى اثره الى التخيل فيتصور في الحس
المشترك صورا جزئية مناسبة لذلك المرتسم العقلي اقول الوجه في ذلك
لكان لها شعور بذلك الارتسام وعلمت تعبير رؤياها لان الحاء
ما يرتسم فيها بالذات وهو المعلوم الكلي وبقاء ما يرتسم فيها بواسطة
الحس المشترك وهو الصورة الجزئية في حيز الامتناع فان قلت
انما يبقى فيها الصورة الجزئية لا الكلية لان القوة الحافظة تحفظ
الجزئيات قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يبقى فيها العلوم الكلية اصلا فاذا بطل
هذا السبب للرؤيا بين سببا آخر وهو قوله فالسبب ان الذوات
العالمة بالغيب بلغته عليها في الباس الصور المناسبة لالقابها
فان النفس قد الفت بالمحسوسات فالذات التي جعلها الله عالمة ببعض
الغيوب ويسمى ملك الرؤيا يكسوه كسوة محسوسة مناسبة لها كالوقار
في كسوة الجبل والخيانة والسفاهة في صورة الكلب الى غير ذلك
فيلقي ذلك المعنى الغيبي على النفس في تلك الكسوة م واما الطويل فلا شك
انه من القوى الدماغية الا ان حفظ المبصرات في بعض الناس اقوى
دون حفظ المسموعات وايضا يكون على العكس فهذا دليل تغاير محليهما
وايضا حفظ الاصوات قد يكون قويا دون الحفظ الحروف وهذا
س اي حفظ الحروف م من خواص الانسان فيعود قد يكون تابعا للا
الكيفيات المزاجية وقد يكون امرا فطريا تابعا للقوة الروحانية فان الناس
من يحفظ سريعا وينسى سريعا فهذا الرطوبة محل الحافظة ومنهم من
يحفظ بطيئا وينسى بطيئا فهذا ليبس محلها ومنهم من يحفظ سريعا ولا ينسى الا بطيئا

ى وهو ان لا شيء منها اي من الجسم والجسماني لذلك اي لبعض الاجسام
يمكن ان تقوى بالرياضة فانه ان اريد الرياضة المعتدلة فالجسم يقوى ضعفه
بها وان اريد الرياضة المفرطة فلا نم ان الروح يقوى بها فان القوى
اذا افرطت حتى سقطت القوة وغلبت اليبوسة فلا نم ان الادراكات
الروحانية يقوى بل يبطل ادراكات الكليات والافكار الصحيحة
وكذا في الشيخوخة والخرافة ولا نم ان بعض الاجسام لا يقوى على
افعال عجيبة ولا نم انه لا شيء من الجسم والجسماني يدرك بلا وضع
مخصوص م ولانه يدرك الكلي هو لا يحصل فيه ولا يحصل في شيء منهما
س اي من الجسم والجسماني لان الحاصل في المادة يختص بوضع ومقدار معين معينين خ
فلا يكون كليا م وشيء كون العلم حصول الصورة س وسيأتي تحقيق
هذا في مباحث الادراك ولو سلم فالمتصور ذلك المعنى بلا وضع
العارض وقد مر مثل هذا في تعديل الميزان م قد مر في حل المغالطة المشهورة
وهي ان المجهول المطلق يمتنع الحكم عليه ان الكلي يمكن ان يحصل في الذهن
مع انه اذا حصل في الذهن يعرض له التشخص لكن عروض هذه التشخصية
غير قادح في كون المعروض كليا لان الحاصل في الذهن كلي غير ان
يكون لهذا الحصول مدخل في ذلك س واعلم ان الوجدان اهدى الى
الحق في هذه المسئلة من البرهان م فان البراهين في هذه المسئلة
مبنية اما على القياس على سائر الاجسام المحسوسة من غير ان يكون
العلة متحدة فان طبيعة ربما تخالف طبيعة جميع الاجسام المحسوسة
واما على الاستقراء غير التام وهو انهم وجدوا الحكم في الاجسام التي
شاهدوها انها تضعف بالرياضة ولا تقوى على افعال عجيبة وان شاهدوا
حصول السواد في الجسم مثلا المحل يوجب نسبة الحال الى المحل كليا
ان جميع الاجسام يجب ان يكون كذلك لم لا يجوز ان يكون في الوجود

جسم يكون فيه حكم مخالف لحكم الاجسام التي نشاهدها فان الجسم من
حيث لا يجب ان يضعف بالرياضة ولا يوجب ان لا يقوى على افعال
عجيبة ثم الحصولات كذلك فالعلم لو كان حصول الصورة فلا نسلم انه
يكون الحصول السرياني نعلم ان البراهين لا يهدي الى الحق فالوجدان يكون
يهدي الى الحق من البراهين ولقد حكى من لا يتهم بالكذب وهو شيخنا صلاح
الحق والدين الحسن البلغاري قدس الله روحه حكاية عجيبة عن وجدانه
روحه في بعض الاحوال الواقعة له فذكرت في المتن ما حكى وان كانت الحكاية
لا يليق بهذا الكتاب رجاء ان ينتفع طالب الحق الذي لا يعانده ولا يماري
باقوال الصادقين والحكاية م هذا ولقد حكى من ادركته من مشايخ الطريقة
قدس الله روحه وارواحهم انه وقع لروحه عروج للعالم العلوي مستلقيا
جسده على الارض نحوا من عشرة ايام والروح شاهد في بعض هذه الايام في غيبته
الجسد حتى انخلع من تلك الانية وصار شاهدا في صورة الروحية وقد
كان خيط دقيق نورانيا متصلا بينه وبين الجسد وصورته انه جسم في غاية
اللطافة والصفاء والاشراق بحق سميع بصير عالم قادر فاذا ادركته
ناطقا فهو بكليته ناطق وكان حقيقته الناطقية لا انه صفة زائدة على ذاته
وكذا ادركته سميعا بصيرا من غير ان يكون بعض تلك الصفات متميزة
عن البعض بخلاف ما شاهده في البدن فتبين لي من هذا ان قبل
صفات الله تعالى لا هو ولا غيره س فانه لما شاهد الروح عالما بحيث
لا يكون علمه زائدا غير متميز ذاته عن علمه لم يكن علمه غيره ثم لما شاهده
قادرا شاهده بحيث لا يكون القدرة زائدة عليه متميزة عنه
لم يكن القدرة لكن مع ذلك لا يكون شيء منها عينه اذ لو كان
العلم عينه لم يشاهده قادرا بالحيثية المذكورة لان القدرة ليست
نفس العلم فلما وجد هذا المعنى في الروح وقد قال عليه السلام من عرف

البدن يجب ان يحدث النفس وانما يجب لو لم يبق نفس بعد فناء بدن سابق
واعلم ان العقل لا يدل على امتناعه لكن يحكم بانه لو كان واقعا لتذكرت
نفس ما احوالا مضت عليها في البدن السابق فان النسيان مخصوص
بالقوى البدنية والقول بالمعاد ينفيه لانه لو وقع التناسخ لا يمكن
احياء كل بدن باعادة روحه اليه واهله يسمون الانتقال الى بدن انسان
نسخا والى حيوان آخر مسخا والى نبات فسخا والى جماد رسخا واعلم
ان في الروح مباحث اخر سيأتي بعضها ان شاء الله تعالى فهم بحثنا لجواز
انها الجوهر الذي علم الله تعالى ما كان وما يكون وبهذا الاعتبار يسمى
عقلا وباعتبار اظهار ما قدره الشارع على اللوح يسمى قلما واخرها انها
نزولا من الاشرف الى الاخس ثم صعودا من الاخس الى الاشرف المكمل
للاربع والحمد لله رب العالمين س اي اول الجواهر هو العقل واخرها
هو الانسان في ترتيب الموجود نزولا من الاشرف الى الاخس اي من
العقل الاول الى الهيولى ثم صعودا من الاخس الى الاشرف اي من الهيولى الى
الانسان حتى صار الانسان مكملا للاربعين اما على مذهب الفلاسفة
عشرة عقول وتسعة نفوس فلكية وتسعة اجرام فلكية واربعة عناصر
وثلاث مواليد واربعة نفوس طبيعية ونباتية وحيوانية وناطقة
صارت تسعة وثلاثين فالانسان هو المكمل للاربعين واما على
لسان الشرع فالانسان في ترتيب الموجودات وقع على رأس الاربعين
لانه اول الموجودات العقل وهو القلم ثم اللوح وهو جوهر كتب فيه
جميع الكائنات ثم العرش ثم حملته وهي ثمانية ثم الكرسي ثم سبع
سموات ثم مدبراتها السبع من قوله واوحى في كل سماء امرها ثم الملائكة
الاربعة المقربون ثم العناصر الاربعة ثم المواليد الثلثة ثم الشيطان
ثم الروح ثم الانسان والحمد لله رب العالمين م تعديل مباحث

ما فى العالمين من الاعراض المشهورة ان العرض ان قبل القسمة والنسبة
بالذات فكم او عرض نسبى والا فكيف فقول الوحدة ليست من الاولين
ولا من الثالث لانه ما لا يكون فيه قسمة لاما يقال فى جواب كيف
قلت جميع هذه الاصطلاحات قد تعوا فيها الاوضاع اللغوية مثل الكم
فهو ما يجاب به فى سوال كم و متى و هو ما يجاب فى جواب متى وكذا الاين
وكذا المائية فهو ما يقال فى جواب ما هو وكذا البرهان اللمى فهو ما يقال فى
جواب لم فكذا الكيف فهو ما يقع فى جواب كيف لانهم يريدون بالكيف
ما اصطلحوا عليه من غير رعاية المعنى اللغوى ولو قيل الكيف ما ليس
كذا وكذا لا يكون تعريفا صحيحا اذ الاعدام لا نهاية لها فلا يفهم منه معنى
وجودى هو الكيف م ولا يصح اهمالها بانها عدمية س اى لا يصح ترك
ذكر الوحدة بسبب انها امر عدمى و بحثنا فى الاعراض الوجودية م لانهم
قالوا الكثرة وجودية وكذا الوحدة لانها جزء الكثرة فنقسم هكذا
العرض ان كان مفهومه ان محله ذو اجزاء او ضده فكثرة او وحدة
وترادفها التركب والبساطة س انما قال او ضده ولم يقل او نقيضه
لان نقيض الوجودى يكون عدميا لكن ضد الوجودى يكون وجوديا
ايضا وقد ذكر ان الوحدة ليست عدمية فلهذا قال او ضده فالتركب
والبساطة ضدان م او معنى زائدا على ذلك س اى يكون مفهوم العرض
معنى زائدا على كون محله ذا اجزاء او ضده م فان كان قائما بالمحل من غير ان
يعتبر فى معناه التعلق او قطعه فكيف والا فالاعراض النسبية او قطعه
كالغنى ونحوه س ان لم يعتبر فى معناه التعلق بالغير او قطع التعلق فكيف
وان اعتبر فى معناه التعلق بالغير فالاعراض النسبية وان اعتبر قطع
التعلق فالعرض هو قطع التعلق كالغنى ونحوه فكون الشىء فى نفسه
بحيث يكون مستغلا وهو قطع التعلق ليس من باب الكيف بل هو عرض

ان سئل كيف يدل الافتقار واحد منهن فان قلت نعمة بالكيف حده

اخر وليس امرا عدميا بمعنى عدم الاحتياج بل هو قوة الوجود بحيث
يستبد بنفسه كما فى الجواهر بالذات انه ليس عدميا م ثم اعلم ان الكثرة
والوحدة قد يكونان اعتباريين والكم كثرة حقيقية و هو يجتمع مع الكثرة
الاعتبارية دون الحقيقية ثم الكم اما متصل ان وجد فيه حد مشترك س اى
يكون بحيث لو قسم يكون فيه حد مشترك بين القسمين كالنقطة للخط
والخط للسطح للجسم ويجب ان يراد بالقسمة القسمة الوهمية لا الفعلية
لانه اذا قسم قسمة فعلية اى فكية لم يبق بينهما شىء مشترك بين القسمين
م ومنفصل ان لم يوجد كالعدد والمتصل اما غير قار الذات كالزمان
وقد قار و فانواعه الخط والسطح والجسم التعليمى س فى شرح الاشارات
ان الخط مقدار ذو وضع هو طول بلا عرض والسطح مقدار ذو وضع
له بعدان فقط والجسم التعليمى مقدار ذو وضع له ثلثة ابعاد م و عند ناالخط
اجزاء لا تتجزى بلا مدخل للاجزاء الواقعة فى جنبها وكل جزء منه نقطة والعرض
القائم بالخط هو كونه كذلك طولا س اى كونه بحيث هو اجزاء فى جهة
واحدة فقط طول م و هو مركب من الاعراض القائمة بكل جزء وان كل
كلا من هذه الاعراض نقطة فلا مشاحة س اى النقطة عند نا جوهر
وهو الجزء الذى لا يتجزى وان سميت العرض القائم بذلك الجوهر نقطة
فلا مشاحة فى الاصطلاح و ذلك العرض هو الوحدة التى لها وضع
اى يشار اليها حسا م الوحدة كون الشىء بحيث لا ينقسم على جزئيات
او على اجزاء او لا مثل له فالواحد بالمعنى الاول ان لم يكن كثيرا باعتبار ما
هو ان لم يصدق على الكثير فوحدته شخصية او وحدة ما تنحصر نوعه فى شخص
ويعرض بالذلك الشخص الوحدة بالمعنى الثالث وان صدق فوحدة
الكلى او كان غيره س وان كان كثير الجهة وحدته اما مقومة او لا والمعنى
الثالث فاما لا اجزاء له اصلا فوحدة جنس الكم المتصل والمنفصل ومعروض

الكم او المقادير فانه او له جزء باعتبار ما هي واما غير كثير او كثير بوصف وحدة اما
للمجموع او للبعض باعتبار البعض واما بالمعنى الثالث فقد ذكر
الوحدة تطلق على كون الشيء بحيث لا ينقسم على جزئيات او لا ينقسم
على اجزاء ويطلق ايضا على كون الشيء بحيث لا مثل له فالواحد بالمعنى
الاول اما ان يكون في ذاته واحدا او لا بل كثير يعرضه الوحدة بسبب الغير اما الاول
فاما ان لا يصدق على كثير وهو اما جزئي حقيقي فوحدته شخصية او كلي انحصر
نوعه في شخص فهذا النوع من الوحدة ثم يعرض لذلك الشخص الوحدة بالمعنى
الثالث فهو ان لا مثل له واما ان يصدق على كثير سواء كان جنسا او نوعا
او خواصهما فانه مفهوم واحد لا يصدق من حيث المفهوم الا على نفسه
فهو واحد من حيث المفهوم وان كان كثيرا من حيث الصدق واما الثاني
وهو ان يكون كثيرا يعرضه الوحدة بسبب الغير اما مقوم لذلك الكثير
كالانسان والفرس فانهما واحد من حيث الجنس وكزيد وعمرو
فانهما واحد من حيث النوع واما غير مقوم كالوحدة بالموضوع كالكاتب قيـ
والضاحك في ان موضوعهما الانسان وكالوحدة بالمحمول كالثلج و
العاج في ان الابيض محمول عليهما واما الروح والملك فقد قيل انه قسم
آخر لكن يمكن ان يقال ان وحدتهما بالمحمول وهو كون كل منهما مدبرا و
الوحدة بالمحمول تنقسم باقسام الكثرة كالوحدة بالاضافة وغيرها والواحد
بالمعنى الثاني اما ان لا جزء له اصلا ووحدته تسمى بساطة فاما ان يكون
ذا وضع وهو اما جزء الكم المتصل وهو النقطة او الكم المنفصل وهو
الوحدة التي هي مبدأ العدد او معروض الكم كالجزء الذي لا يتجزى بحث
لا يتحرك عند القائل به او لا يتحرك ثمة فكيف واما ان لم يكن ذا وضع
كوجود الواجب والمفارقات واما ان يكون له جزء باعتبار ما وهو
اما غير كثير كالوحدة بالتمام اما وضعية كالدرهم الواحد او صناعية كالبيت

الواحد او طبيعية كالانسان الواحد واما الكثرة بوصف وحدة اما
للمجموع سواء حصل له هيئة اجتماعية او لا كالقوم الواحد او يعرض
لبعض الافراد بالنسبة الى البعض كوحدة الشيئين بالاتصال او وحدة
الجسمين بالانطباق او المساواة ونحو ذلك واعلم ان الوحدة بالذات
قد يراد بها ان ذاته يقتضي الوحدة وقد يراد بها ان ذاته واحد وهي اعم
من الاول واما بالمعنى الثالث فقد مر في التقسيم الاول فالله تعالى واحد
بجميع المعاني م مسئلة اتحاد الاثنين محال لانه ان عدم احدهما و
عدم فلا اتحاد وان بقيا فهما اما اثنان ومنع هذا بانه لم لا يجوز ان يبقيا
بوجود واحد وتعين واحد س كوحدة الفصل والجنس واعلم ان الدليل
دال لانه قوله وان بقيا فهما اثنان فالقائل بالاتحاد لا يسلم ذلك لكن
الاثنين ان صار بحيث لا يبقى بينهما تميز اصلا يسميه اتحاد فان الاتحاد
عندهم بمنزلة اتحاد الاضواء فانه اذا اجتمع الشموع اتحد اضواؤها بحيث
لا يتميز بينهما م واما ما يقول الصوفية في القول حشويتهم فلا اعتبار به وما
يقوله المحققون منهم فشرحه ان وافق التوفيق س اعلم ان حشويتهم على فرق
فمنهم من يقول كل شيء في الوجود هو الله تعالى ولا يدري القائل ماذا يقول
ومنهم من يقول الواجب بالذات هو الوجود المطلق المقارن بجميع
الموجودات وانما الامتياز بالخصوصيات وهي الامور العارضة ومنهم
من يقول غير هذا لكن لا ضرورة في تفصيل الباطل ونقل ما هو محض
الهذيان واما ما يقوله المحققون فسيأتي تفسيره في مقامات العارفين
في بحث التجلي فيقول انا من اهوى ومن اهوى انا وايضا ان اشارات
المشايخ في الاستغراق عائدة الى تحقيق مقام المحبة باستيلاء نور
اليقين فاطلبه في ذلك الموضع م تقسيم الكثرة اما على وجه التقابل
او لا س قد مر في المنطق ان الاثنين اما متشابهان او متباينان او اعم او اخص

مطلقا او من وجه او معنا بان نادا كان الاثنان على هذه الاقسام
يكون الكثرة القائمة بالاثنين على هذه الوجوه فالكثرة التي يكون بطريق
التباين قد يكون بين المتباينين غاية الخلاف وهي التقابل وقد لا يكون
نغاية الخلاف لا يكون بين المحال اي محال الصور ومحال الاعراض فان
الاختلاف بين المحال اختلاف عام فان جميع الانسان وجميع اشخاص
كل ماهية مختلفة فلا يكون هذا الاختلاف غاية الاختلاف لان
ورائه هذا الاختلاف بوجه اختلاف اشد منه كاختلاف
السواد والبياض بقي اختلاف الصور والاعراض فاختلافهما لا يعتبر
من حيث انه لا يصح حمل المواطاة لان هذا اختلاف عام كما مر بل من حيث
انه لا يصح حمل الاشتقاق فانه اختلف في ان اختلاف الصور هل
هو من باب التضاد ام لا فالقائل بانه ليس من باب التضاد بل
التضاد مختص بالاعراض يقول في تعريف التقابل بانه امتناع اجتماع
مفهومين في موضوع واحد والقائل بانه من باب التضاد يقول في
تعريفه في محل واحد وفي المتن اختار هذا ليكون اشمل فقال م وهو
امتناع اجتماع مفهومين في محل وهما مما يحتاج الى المحل وبهذا
القيد خرج المحال المتغايرة كلية وشخصية س اي مقيد بقوله وهما
مما يحتاج الى المحل المحل ليخرج تغاير المحال سواء كانت المحال كلية او جزئية
اما الكلية فكالانسان والفرس لا يقال الانسان ضد الفرس بل لا يقال
الانسان ضد الفرسية واما الجزئية فكزيد وعمرو م ولا حاجة الى ذكر الوحدات
س اي لا احتياج الى ان يقال في محل واحد في زمان واحد من جهة واحدة
لان الاجتماع في محل لا يكون الا في زمان واحد م فان لم يمكن سلبهما
فتناقض او في قوته س اي ان لم يمكن سلب المفهومين المتقابلين عن
المحل فتقابلهما تناقض كتقابل الانسانية واللاانسانية او في قوة التناقض

كتقابل

كتقابل الزوجية والفردية م وان امكن فتضاد والمتكلمون لم يعتبروا
الا الضدين والعمى والبصر ضدان س فان التضاد اعم من ان يكون بين
الوجوديين اولا م وكذا الابوة والبنوة ان قيدنا كما يقال ابوة
شخص وبنوة لشخص واحد والا فغير متقابلين س اي ابوة شخص
وبنوة اما ان يقيدا بكونهما بالنسبة الى شخص واحد او لم يقيدا فان
قيدتا فتم التضايف س وقيل ان كانا وجوديين فان عقلية احدهما ان
كانت معقولة بالقياس الى الآخر فمتضايفان والا فضدان وقد
شرط البعض غاية الخلاف فان التقابل وهو غاية الخلاف قسم على الاربعة
حتى ان لم يعتبر غاية الخلاف فزيد وعمرو وامثالهما متقابلان فعلى
هذا السواد والحمرة لا يكونان ضدين وفي المتضايفين السفل والعلو
متقابلان لا العلو مع الفذاهم فعلى هذا القول هل يكون للشيء الواحد اكثر
من ضد واحد ام لا فان كان بين الاعراض ترتيب بعضها اقل خلافا
وبعضها اكثر كما في الالوان فما هو اقل خلافا لا يكون ضدا اما فان لم يكن
بينهما ترتيب ولا يكون خلاف البعض اقل من خلاف البعض الآخر فالكل
اضداد م وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فان اعتبر في موضوع
مستعد لذلك الوجودي بحسب شخصه او نوعه او جنسه فالملكة والعدم
الحقيقيان س اما بحسب الشخص كالعمى العارضي مع البصر فان ذلك الشخص
الذي له العمى العارضي مستعد للبصر واما بحسب النوع كعمى الاكمه فان هذا
الشخص غير مستعد للبصر لكن النوع وهو الانسان مستعد م واما
بحسب الجنس فكعمى العقرب س فان هذا النوع غير مستعد للبصر لكن الجنس
وهو الحيوان مستعد م او بحسب الوقت يمكن الوجودي فيه فالمشهوران
س كعدم اللحية في زمان يمكن وقوعها فيه وهو غير سن الصبي م وان لم
يعتبر فالسلب والايجاب وان كانا عدميين فلا تقابل لانه لا بد من صدق العدمي وجودهما فيصدقان عليه

[illegible]

ان يتصور مفهوم عليه س اى كل مفهوميان عدميان يفرضان فلا بد
ان يتصور مفهوم وجودى لا يصدق عليه وجوديا هذين العدميين واذا
لم يصدق عليه الوجود بان يصدق عليه العدميان فلا تقابل بين الوجوديين
م فيلزم كما للاشئ والا ممكن العام س اى لا نزاع انه يمكن تصور مفهوم
لا يصدق عليه وجوديا هما لان الوجوديين يمكن ان يكونا مفهومين يصدقان
على جميع المفهومات م قلت قد مر فى المنطق فساد هذا س فانى قد
ذكرت فى تعديل الميزان ان لكل مفهوم نقيضا حتى الممكن العام فاطلبه فى ذلك
الموضع وان سلم فلا تقابل لان معناه ان صدق احدهما بدون الاخر
ولم يوجد حيث لم يصدقا على شئ س اى ان سلم ان اللاشئ واللاممكن
لا يصدقان على شئ فلا تقابل بينهما لان معنى التقابل انه ان يصدق
احدهما لم يصدق الاخر ولم يوجد هذا المعنى حيث لم يصدقا على شئ
م فصل فى الكيف وهو اما مختص بكم كالاستدارة والزوجية
او كيف محض وهو اما استعدادى س اى يكون استعدادا الى اللاانفعال
او الى الانفعال م كالصلابة واللين او لا س اى لا يكون استعداديا
بل يكون كما لا م وذو الثانى الاول الكيفيات المحسوسة وهى اما مبصرة
وهى اما اللون فمنه ما ليس حقيقيا كبياض الثلج فانه تخيل لمخالطة الهواء
الاجسام الصقيلة ومنه ما هو حقيقى كبياض البيض وباقى الالوان واما
الضوء فهو اما ان يقوم بالجسم لذاته او بمقابلة المضئ لذاته فهو اول
س كالضوء الحاصر بمقابلة الشمس م او ثان س كالضوء الحاصل بمقابلة
ما يقابل الشمس كالقمر م وهكذا س اى الضوء الثالث وما بعده م وقد
توهم البعض ان الضوء اجسام شفافة ويبطل حدوثه دفعة ونفوذه
كذا س هذا المجرد استبعاد م واما مسموعة وهى الصوت والحرف قالوا
الصوت كيفية قائمة بالهواء يحدث بسبب تموجه بالقرع القلع فنفيل

الى بد حاضرا عند حس البصر فيدركه النفس حقيقة البصر ليس فالت بعد
هى الحضور المذكور ثم الحضور عند الحس ليس هو الحصول فى نفس الحس بل
يجوز ان يكون ايضا للحصول فى آلة الحس يتصل بها الحس سواء كانت
تلك الآلة محلا للحس ولم يكن م والثالث الصورة المنتزعة من الشئ التى
لو كانت فى الخارج لكانت هو س هكذا ذكر فى شرح الاشارات م ولا
يشترط ان يكون منتزعة من الوجود خارجا فان كثيرا من الاشكال الهندسية
غير موجودة خارجا مع انها حقايق مدركة فهى موجودة ذهنا فان الاشياء
المدركة ينقسم الى ما لا يكون خارجا عن ذات المدرك والى ما يكون ففى الاول
الحقيقة المتمثلة الموجودة فى الخارج او صورة حصلت عند المدرك
اشباه سواء كانت الخارجية مستفادة منها او لم يكن وعلى التقديرين
ادراك الحقيقة الخارجية حصول تلك الصور الذهنية ان لم يطابقها الخارج
كان جهلا وان كان طابقت فلا بد من خارجى فاجاب الامام فخر الدين ان الاعتراف
بصورة غير مطابقة للخارج تسليم للمتنازع لانه قال الصورة الذهنية ان
لم يطابق الخارج فهذا اعتراف بحصول الصورة فى الذهن وهو المتنازع فيه
هذا وهو ان الادراك حصول الصورة لا ما زعم المخالفون فقال فى
المتن ولا ايجاب بان الاعتراف بصورة غير مطابقة تسليم للمتنازع لانه لا نزاع
فيه وهو ان المتخيلات حقايق لانه عرف الادراك يكون
حقيقة الشئ متمثلة عند المدرك فالذهن اذا تخيل شيئا ولم يكن له فى
الخارج مطابق عليه فلا نم انه حقيقة من الحقايق فانا نعلم انا اذا
تخيلنا ان نار الفحم بحر والف ناطق فانه لا يعتبر حقيقة بل هذا
التخيل محض جهالة او خيالات الى نابين نعم الاشكال الهندسية يعتبر
فيها الوجود الخارجى المقدر واحكامها منتزعة منه اى من الخارج كاحكام
الدوائر وذوات الاضلاع وقد وجد فى بعض نسخ شرح الاشارات

وان قيل ح فلا تكون الصورة منتزعة من الخارج
ان كانت الادراك الحاصل لا ... م م

فى عند المدرك نفس حقيقتها
وان كانت ذا كان يكون غير الحقيقة م

لانه لا نزاع المتنازع م

بعينه او هو قوله والجواب عن الاول ان من صورة ما هي مطابقة للخارج
وهي العلم ومنها ما هي غير مطابقة للخارج وهو الجهل اما الاضافة فلا
يعتبر فيها المطابقة وعدمها لامتناع وجودها في الخارج فلا يكون الادراك
بمعنى الاضافة علما ولا جهلا اقول قوله اما الاضافة فلا يعتبر فيها المطابقة
وعدمها غير صحيحة اذ معنى المطابقة في الخارج ان يكون ثم شيئا ما في الخارج
فان المطابقة في النسب ان يكون الامر بحيث اذا توجه العقل يلزم فيه
النسبة وقد جرى في هذا المعنى كلام مستوفى في اول تعديل الميزان فاطلبه
من ثمه م انكم يقولون بانطباع الصورة في الكبير وهو صورة السماء
يمتنع انطباعه في الصغير ولا يجاب بان الصغير لا يقدح في مساواة فان
الكبير والصغير سيان في الصورة الانسانية لان اعراضه في المشخص
كصورة السماء وكبيرها لات وهي صغيرها وتغير الصورة يوجب
لانها فسرت بانها لو كانت في الخارج لكانت هو ولا شك ان
المشخص الصغير لو كان في الخارج لا يكون هو المشخص الكبير وكذا في المشخص
م عم اثبات الصورة الذهنية انما لزم فيما لم يوجد خارجا لا فيما وجد
فلم لا يجوز ان يكون هنا اضافة ولا يجاب بان الشيء واحد فاذا لم يكن
اضافة في صورة لا يكون اصلا لانه لا يكون ثم شيء امر ابتداء والوصول
الى الشيء بمعنى واحد امح قال الامام ان صاحب الاشارات اثبت
الصورة الذهنية بان من الحقائق ما ليس لها وجود في الخارج فيكون
موجودة بحسب الوجود الذهني فان الصورة الذهنية تثبت فيما لا
وجود له في الخارج فلم لا يجوز ان يكون العلم فيه حصول الصورة وفيما
له وجود في الخارج اضافة فاجاب الامام نصير الدين انه شيء واحد
فاذا ثبت في البعض انه ليس باضافة ثبت في الكل فقال في المتن
لانه شيء واحد فان الاول هو انه امر ابتداء والثاني هو الوصول

الشيء

الى شيء موجود خارج هما معنيان متغايران فانكم معترفون ايضا بان
العلم القائم بذات الله تعالى والعلم القائم بالممكنات مختلفان في الماهية
لان الاول فعلي والثاني انفعالي فكذا هنا الادراك الاول فعلي والآخر
انفعالي فيجوز ان يختلفا في الحقيقة م عم ان حصول الاستدارة والحرارة
في القوة المدركة يوجب كونها مستديرة وحارة امح اعلم ان الامام
نصير الدين اجاب عن اعتراض الاستدارة ان الاستدارة اذا كانت
جزئية ذات وضع يصير الجزء الذي هو محلها مستديرا ولا يلزم من
ذلك ان يكون المدرك الذي يكون المحل آلة له مستديرا واجاب
عن اعتراض الحرارة بقوله فانها لا يقتضي كون محلها حالا الا اذا كان
الحال هي بعينها والمحل جسما خاليا عن ضدها من شانه ان ينفعل عنها
ولا يلزم من ذلك ان صورتها المغايرة لها اذا حلت جسما او قوة
جسمانية ان يجعلها حارة فضلا عن ان يجعل المدرك الذي يكون ذلك
المحل آلة له حارا فقال في المتن م ولا يجاب بان الاستدارة ان كانت
جزئية ذات وضع يوجب ذلك فان النار المغايرة لها اذا حلت
جسما لا يلزم ان يجعل حارا لانا نفرض ادراك استدارة كذلك
فتصير النفس والحس المشترك تارة مستديرا وتارة مربعا امح اي
سلمتم ان الاستدارة اذا كانت جزئية ذات وضع يوجب ان يصير
المحل مستديرا فرضنا ان النفس ادركت استدارة جزئية ذات
وضع فلا يخلو اما ان كان المحل النفس او الحس فان كان النفس يلزم
استدارتها وان كان الحس المشترك يلزم انه يصير مستديرا اذا كان
الحال فيه مستديرا ويصير مربعا اذا كان الحال مربعا وكل من ذلك
فابديهي الاستحالة م ع ولانكم زعمتم ان حقيقة المدرك تحصل
في المدرك فاذا كانت حقيقة الشيء مركبة من المادة والصورة

يجب حصولها فيه والمدرك اذا كان متشخصا يجب حصول جميع تشخصاته
في المدرك س اى الجواب الذى اجبتم به فى نقض الحرارة لا يتم لانكم
ادعيتم حصول حقيقة المدرك فى المدرك لانكم ادعيتم حصول الشى في فهم
المنافى بالصورة التى لو كانت فى الخارج كانت بعينه ذلك الشى واذا كان
مركبا من المادة والصورة لابد ان يحصل المادة فى الذهن لانه لو وجد الصورة فقط
المجردة لا يصح عليها انها لو كانت فى الخارج لكان بعينه ذلك الشى وان كان
ذلك الشى متشخصا يجب ان يحصل فى الذهن جميع تشخصاته فاذا حصل
فى الذهن النار المتشخصة بالمادة والصورة وجميع التشخصات كيف لا يصير
المحل حارا فلا ينفعه قوله لا سيما المدرك الذى يكون ذلك المحل آلة له
لانه يكفى فى الاستحالة صيرورة الآلة حارة كالحس المشترك مثلا او الخيال
ثم اعلم ان الامام بعد تسليم ان الادراك يحتاج الى حصول صورة في
المدرك قال ان الادراك امر آخر وراء ذلك الحصول اذ لو كان
ادراك السواد عبارة عن حصول الشى فقط لكان الجسم الاسود مدركا
فاجاب الامام نصير الدين عن هذا بان حصول الشى للشى يقع بالاشتراك
او التشابه على معان مختلفة كحصول الجوهر للجوهر او للعرض وحصول
العرض للعرض وللجوهر والصورة للمادة او الجسم وعكسها والحاضر
لما حضر عنده وعكسه الى غير ذلك ولما كان الحصول الادراكى معلوما
ولم يكن المراد من هذا القول تعريفا للادراك لم يتعرض لبيان الامام
بل اقتصر على تعيين هذا الحصول بانه حصول تام للمدرك لا للشى على
الاطلاق ثم قال وما لم يكن هذا الحصول العرضى لموضوعه لم يجب
ان يكون الاسود مدركا للسواد فقال فى المتن م ولا يمكن الفرار
الى ان حصول العرض لموضوعه غير مراد س اى لا يمكن الفرار عن اعتراض
الامام بانه لا يراد بالحصول الادراكى حصول العرض لموضوعه وانما لا يمكن

يعني حصول م

الفوارم م لان قولهم بان محل الادراك ان يكون منقسما لزم انقسام
الحال بالنع عن الفرار وموجب س اى هذا الذى قالوا ان محل الادراك
ان كان منقسما لزم انقسام الحال يوجب ان يكون المراد بالحصول حصول
العرض لموضوعه وهو حصول السريان لان الصورة عرض والنفس جوهر
محصول لها بحيث يلزم من انقسامها انقسام المحل غير متصور الا بمعنى قيام
العرض بالجوهر م ان العلم بالله تعالى ينفى انه حصول الشى للشى وكذا علمه ذاته
لان الشى لا يحصل لنفسه ولا يجاب بان للحصول معان لان التصريح بانه
تعريف بالمشترك ومعنى الذى يسبق الى الافهام ينفى حصول الشى
لنفسه وان اريد معنى آخر فلا بد من البيان اى لو كان العلم حصول الشى
للشى لا يصدق هذا على علم الانسان نفسه تعالى وعلى علم الانسان نفسه
لان الشى لا يحصل لنفسه فاجاب الامام نصير الدين ان حصول الشى
لنفسه غير ممتنع لان الحصول مشترك فقال هذا الجواب باطل لانه
تصريح بانه تعريف بالمشترك فان لم يفهم منه شى كان كلاما حشوا وان
فهم منه شى فالذى يسبق اليه الذهن من معنى الحصول معنى لا يمكن ان يكون
الشى حاصل لنفسه والمعانى الأخر فصلتم للحصول كل ذلك يوجب
ان لا يكون الشى حاصلا لنفسه وان اريد بالحصول معنى آخر فلا بد من
بيانه س ان علمنا بذاتنا ان كان نفس ذاتنا سلمنا لعلمنا بذاتنا
يكون نفس ذلك العلم وهو نفس الذات وهكذا فى التركيبات الغير المتناهية
وما ابعد عن الحق التزام انه نفس الذات فذاتنا المذكور حتى فاست حق به
وان كان بعزه اعتبارا م والحق ان العلم صفة تتجلى بها المذكور لمن
قامت هى به س المراد بالمذكور ما يذكر وهو اعم من الموجود اى صفة قائمة
بالنفس تتجلى بها الشى للنفس كلما توجهت اليه فاذا علمت شيئا فلم تنم
فانت عالم به وان لم يكن حاضرا فالمراد بالتجلى الحصول عند المدرك فانى

حصول

هنه

ان التجلي هو الحضور وهو ضد الغيبة والعلم ضد الجهل فالشيء قد يكون معلوما
لكنه يكون غائبا من المدركة فالعلم صفة للنفس متعلقة بالشيء بحيث تقتدر بها
النفس على احضار ذلك الشيء في النفس كلما توجهت اليه وعلى التقدير
الاول من هو اعلم الناس لا يكون عالما بالاوليات اذا لم يكن حاضرة
في ذهنه اذ صورة الشيء يجب ان يكون في النفس مع المشاهدة
في العلوم الاولية اذا كانت غائبة لا يكون مشاهدة فلا يكون مدركة
وهذا في غاية الشناعة ثم في الادراك ان اشترط فيه حضور المادة و
الاكتناف بالهيئات وكون المدرك جزئيا فاحساس فان جرد عن الاول
فتخيل اي لا يشترط حضور المادة بل يشترط الامران الاخران كتخيل جبل من
الياقوت وعن الاولين متوهم اذ لا يشترط حضور المادة والاكتناف
بالهيئات فتوهم كما اذا درك العداوة المعينة في القوة الوهمية او
عن الثالث ثم تعقل وهو ادراك الكليات ثم جعل لهذا اي للتعقل اربع
مراتب استعداد التعقل ثم تعقل البديهيات ثم النظريات ثم استحضارها
متى شاءت وسموها العقل الهيولاني ثم العقل بالملكة ثم العقل بالفعل
ثم العقل المستفاد ثم مباحث العلم قد سبق في الميزان في القسمة على
التصور والتصديق وبعضها في هذا القسم س اي في قسم الكلام فانه
قد ذكر بعض تلك المباحث في بحث الوجود الذهني وبعضها في علم
الله تعالى وشيء منها في مباحث العقول والروح م فلا نعيدها ومن
الاعراض النفسانية ما سبق كالقوى والحيوة والقدرة والارادة و
غيرها وما مر من العلوم الاخر كالصحة والمرض ونحوهما ولا ضبط لها فلا نعيد
لا ايرادها هنا فصل في الاعراض النسبية وقد سبق في اول الكتاب
انها لا موجودة ولا معدومة فمنها الاين وهو الحصول في المكان ومتى
وهو الحصول في الزمان والوضع وهو هيئة للجسم من نسبة بعض اجزائه

الى البعض

الى البعض والى الامور الخارجة في الملك وهو نسبة الشيء الى ما يحيط
ينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم س وان يفعل وهو التأثير وان ينفعل
وهو التأثر والاضافة وهي النسبة المتكررة لانها بالقياس الى نسبة اخرى
كالابوة فانها باعتبار البنوة فان اريد نفس الاضافة فمضاف حقيقي وان اريد
العارض والمعروض فمشهوري فصل العلية والمعلولية من
هذه النسب وقد سبق مباحثها م وهي بحث الدور والتسلسل وبحث
ان الواحد الحقيقي هل يصدر منه اكثر من واحد ام لا والفرق بين العلة الموجبة
والعلة التامة من قبيل قولنا تنبيه الوجوب بالذات تحقق الحقيقة في نفسها
س وما لم يسبق بذكره هنا فنقول علة الشيء ما يحتاج اليه الشيء وهو اما
جزء فان كان الشيء به بالقوة فعلة مادية او بالفعل فصورية واما خارج
فان كان مؤثرا اي مفيدا وجود الشيء ففاعلية وان كان غرضا فغائية وهي
باعثة للفاعل على الفعل ولا يكون الا للمختار وهو اذا لم يكن شيئا من ذلك
فشرط وهو من توابع الفاعلية لان الفاعل بدونه لا يفيد المعلول الوجود
يدخل في الشرط عدم المانع م تنبيه العلة المادية لا يجب للمعلول عندنا
فان الخالق يخلق بلا مادة س وهذا اما فسر ان الحادث غير مسبوق
بمادة قديمة م والقول بالعلة الصورية مبني على كون الصورة جزءا وقد
مر الكلام فيه س في مباحث الهيولى والصورة م والغائية لا يكون
الا في الفعل الاختياري ولا يجب له لما سبق ان الفاعل بمجرد الارادة ثم
ما قيل ان الواحد لا يكون فاعلا وقابلا فالقابل عندنا الاثر وقد مر س
في مباحث صفات الله تعالى ما عدا السلبيات في اوائل هذه المباحث م والتامة
تقع على الجميع لا الموجبة لا يدخل الجزء فيها ولا العدم على ما سبق س اما
عدم دخول الجزء فقد سبق في قبيل قولنا تنبيه الوجوب بالذات تحقق
حقيقة الشيء واما عدم دخول العدم فقد سبق في البرهان الذي اخرجه

على اثبات قدرة الواجب تعالى فانه ذكر في ذلك البرهان هذه القضية وهي كلما
وجد جميع موجودات يفتقر اليها زيد مقارنة له يجب وجوده من غير ان
توقف على معرفة هذه المقدمة والدالة على ان العلة الموجبة هي الموجودات
م مسئلة علة البقاء قد يكون نفس علة الوجود وقد يكون غيرها فقد
انكر المتكلمون علة البقاء لاعتقادهم ان الشيء في حالة البقاء يستغني
عن السبب لاول اعتقادهم هو ان اعطاء الوجود لايكون الا في حالة الحدوث
لا ان يكون التاثير حقيقة مقتصرا على حالة البقاء فالبقاء ممكن لابد له من سبب
فالحادثات بجميع بطريق الاحكام سبب للبقاء س اعلم ان الفلاسفة
يشنعون على المتكلمين انهم يقولون ان العالم في حال البقاء مستغن عن
الواجب تعالى فاقول هذا التشنيع غير حق وهو محض افتراء لان مذهبهم ليس
الا ان التاثير وهو اعطاء الوجود وليس الا في حالة الحدوث والفلاسفة
يجوزون التاثير في حال البقاء فحسب كالتاثير فيما هو قديم قدما زمانيا فالمتكلمون
لا يقولون ان البقاء لا يحتاج الى سبب فان البقاء امر ممكن وكل ممكن محتاج
الى السبب لكن الايجاد والتاثير بطريق الاحكام سبب للبقاء وهذا
معنى قولهم في اي كتاب ذكروا ان الواجب ان عدم يبقى العالم فهذا
محض افتراء على انهم ان ذكروا ذلك ذكروه في قياس الخلف يبقى قول الفلاسفة
الفلاسفة بعينه لو كان التاثير مقتصرا على حالة البقاء يلزم استغناء العالم
عن المؤثر لان التاثير في القديم ليس في حال الحدوث فلا احتياج الى
وجود الفاعل في حال البقاء لما قرر ان القديم الزماني لا يحتاج الى الموجد
ولان الافلاك لا تقبل الخرق عندهم والعقول والنفوس والهيولى لا تقبل
الفناء عندهم فلا يحتاج الى الفاعل في حال البقاء فثبت الاستغناء فيلزم
على قولهم انه لو عدم الواجب يبقى العالم فهم سقطوا هذه المقدمات واخذوا
محض هذا انهم قالوا لو عدم الواجب يبقى العالم م فصل من تلك الاعراض

س الكلام في الاعراض

س اي هذه الاعراض النسبية م التقدم والتاخر فالتقدم اما بالذات كالعلة
او بالطبع كالجزء او بالشرف او الوضع س كتقدم الامام م او الزماني فانه
فسر هذا بان لا يجتمع المتقدم مع المتاخر فشمل تقدم بعض اجزاء الزمان على
البعض وان فسر بحصول الشيء في الزمان لا يشمله فقالوا هذا التقدم ذاتي
س كما سنبين في مباحث الزمان م فصل في الحركة قيل انها
يقع في مقولة الكم والكيف والاين والوضع ونحن لا نطلقها على التغير كيفما
فهي كون الشيء في زمان في مكان بشرط كونه قبله وبعده في مكان آخر فيشمل
الحركة في الكم وهو النمو فهو مركب من حركة اينية مع كونه في الوضع س
اي هذا التعريف يشمل الحركة في الوضع م لانه ان اعتبر المجموع فوضعه لم يتغير
وان اعتبر الاجزاء فهي حركة في الاين س اي ان اعتبر في الحركة الوضعية مجموع
الجسم من حيث المجموع لم يتغير وضعه بالنسبة الى شيء ما فلم يوجد
في المجموع من حيث المجموع حركة وضعية وان اعتبر اجزاءه فكل جزء من الاجزاء
تغير وضعه بالنسبة الى ما هو خارج من ذلك الجسم كما ان وضع
الاجزاء لتغير الاجزاء تحركت مكانية لان كل جزء انتقل من مكان حركة م
الى مكان آخر فان قلت هذا يصح في الافلاك لا في الفلك الاعظم
فان المكان هو السطح الحاوي لكن لا يصح في الفلك الاعظم حيث لا مكان
له قلت مكانه هو حيزه وهو الفراغ المتوهم المشغول به م فعلم ان الحركة
في الكم والوضع قسم الحركة المكانية لا قسم لها مسئلة بطوء الحركة
من تخلل السكنات خلافا للفلاسفة اما على القول بالجزء فلان المسافة
مركبة من اجزاء لا تتجزى فالسريع الحركات ان يقطع جزءا في آن ففي البطوء
لابد وان يكون المتحرك في بعض الآنات ساكنا في بعض الاجزاء واما
على القول بنفيه نفرض ابتين وصل راسهما في الحد سطح جسم لين لا يمنع نفوذهما
فيه وحركة احديهما اسرع من الاخرى فرضنا ملاقاة الاسرع ذلك السطح

افقل من زمان ملاقاة الابطاء فالابطاء اذا كان متحركا فراس الابرة ان
كان متحركا فجميع ذلك الزمان من مكان يلزم انقسام السطح في جهة العمق
هذا خلف س فرضنا خطا ب خطا مستقيما يدور على نقطة آ وفرضنا على
هذا الخط نقطة ح اينما وقعت ونقيم على جيم وعلى ب خطين مستقيمين
متساويين كل منهما عمود على خط آ ب ونفرض هذا الخط في جسم متحرك
حركة دورية فاذا تحرك هذا الجسم ووصلت نقطة ح الى النقطة
في الهوى وهي نقطة ر وفي هذه الحالة وصلت نقطة ة الى النقطة الاخرى
في الهوى وهي نقطة ط فنخرج خط ر ط وهو خط مستقيم موازٍ لخط آ ب ضرورة
ان خط ب ج و ح ة متساويان قائمان على خط آ ب فرضنا جسما مستطيلا
على ظهره خط مستقيم وهو خط ا ب وفرضناه متحركا حركة دورية على نقطة
وفرضنا على نقطة ب جسما محدد الراس كالابرة مثلا عليها خط عمود على خط
آ ب وهو ب ت وفرضنا على خط آ ب نقطة ح اينما وقعت وفرضنا عليها جسم
آخر محدد الراس عليه خط عمود ايضا على خط آ ب وهو ح ة متساويان
وفرضنا الجسم متحركا حركة دورية على نقطة آ فطرف ب ت ح وهو ج ان لم يكن
منقسما ثبت الجزء وهو مستلزم للمطلوب كما قرر وان كان منقسما كان سطحا
ففي الحركة اذا وصل الى جزء من الهوى يماس سطحا فرضنا هذا السطح ط
ففي حالة مماسة ج سطح ط وهو ط يماس ة وهو طرف د ة شيئا من الهوى
فان لم يكن منقسما ثبت المطلوب وان كان فهو سطح ايضا وهو ك
فاذا وصلنا ط و ك صار سطحا مستويا موازيا لخط آ ب ضرورة انا فرضنا
ت ب ج و ح ة متساويين فزمان مماسة ج سطح ط هو ان لم يكن منقسما
ثبت الآن وهو يثبت الجزء ويلزم منه المطلوب وان كان منقسما
وهو اقل من زمان مماسة ة سطح ك هو كاف لان حركة خط ب ح اسرع
من حركة خط د ة لكونه ابعد عن المركز ففي زمان مماسة ج سطح ط هو ك

ان لم يكن

ان لم يكن خط د ة متحركا يكون ساكنا في زمان منقسم وهو المطلوب
وان كان متحركا خارجا عن ذلك السطح المستوي مع ان المرجع في ذلك السطح

بياض في سواد الاصل رحمه الله

م تعديل مباحث كونه مالك يوم الدين اقتضى كونه مالك
يوم الدين ان لا يخل بامر الجزاء س لان معنى يوم الدين يوم الجزاء
وكونه حكما عدلا يقتضي ان لا يخل بامر الجزاء والا يكون ناقضا لكونه ملكا م
فيجزي فاعل الحسنة ويعفو عن فاعل السيئة يعفو بفضله او يجازيه بكمال
عدله ويخلد في الاخرة النعيم كما يخلد اهل الشرك في الجحيم والفاعل هو جسد
مع الروح فيجزيه باعادتها اليه فهذا اقتضى العقل وهو مؤيد بالمحكمات المتواترات
من النقل لايات القران دالة على اتفاق الانبياء عليهم السلام اما ادم
عليه السلام فقد قيل له فيها تحيون وفيها تموتون ومنها تخرجون وقال نوح
عليه السلام ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقال ابراهيم عليه السلام ثم يحييني
ويحييني وقال بلى ولكن ليطمئن قلبي وقال موسى عليه السلام اني عذت بربي
وربكم من كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب وقال منها خلقناكم وفيها نعيدكم و
منها نخرجكم تارة اخرى وقال عيسى عليه السلام ويوم ابعث حيا س الاية
بتمامها والسلام علي يوم ولدت ويوم اموت ويوم ابعث حيا م وقوله
وقوله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح واصحاب الرس الاية س ما في الاية
وثمود وعاد وفرعون واخوان لوط واصحاب الايكة البعض وقوم
تبع كل كذب الرسل فحق وعيد م دال على تكذيبهم الرسل في البعث س اي الاية
الاخيرة دالة على هذا المعنى لان ما قبل هذه الاية هو قوله واحيينا به بلدة
ميتا كذلك الخروج كذبت قبلهم الى اخر الاية ثم ما بعد هذه الاية هو قوله
افعيينا بالخلق الاول فنعلم ان المراد بالتكذيب التكذيب بدو البعث

م وذكره في القرآن بحيث لا يقبل التأويل واقامة الحجة عليه اكثر من ان
من ان يحصى س كقوله وهو اهون عليه وقوله اولم ير الانسان انا
خلقناه وقوله يا ايها الناس ان كنتم في ريب من البعث فانا خلقناكم
من تراب ثم من نطفة الى آخر السورة وقوله افلم ينظروا الى السماء فوقهم
كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج ومثل هذا في القرآن الكثير م فمن
انكره او اول الآيات فقد كذب القرآن ومحمدا عليه السلام وكفر بهما واعلم ان
بعض المتأخرين لما سمعوا شبهة المنكرين وهو اكل الانسان انسانا آخر قالوا
انه واقع على الاجزاء الاصلية وهي التي هذا الشخص بها هو مع وجود التغيرات
س اي اذا اكل انسان انسانا آخر فان بعث احدهما لا يمكن بعث
الآخر فاجيب بان لكل واحد اجزاء اصلية واجزاء فضلية فالاجزاء الاصلية
الفضلية للآخر فيمكن ان يبعث كل واحد منهما باجزائه الاصلية التي لاحدهما
هي في ذلك الشخص من اول العمر الى آخره م اقول ان احيي الماكول بجميع اجزائه
لا في وقت موته لا يجوب عما ذكر س اي يمكن احياء الماكول بجميع اجزائه
بحيث لا يرد عليه اشكال المنكرين وهو ان يحييه بجميع اجزائه الحاصلة له
في بعض اوقات حيوته لا بجميع اجزائه الحاصلة وقت الموت وانما يرد
الاشكال ان احياه بجميع اجزائه عند الموت وهذا غير لازم ثم يرد سؤال
آخر وهو ان الاجزاء التي هي في حال الحيوة من اللحم وغيره اشياء غير باقية والجسد
الذي يبعث جسد محدث فكيف يكون ذلك عين البدن الذي يتطرق
التحلل فكون الشخص المبعوث عين هذا الشخص ينافي الخلود فقال م ثم كونه
عين ذلك لا ينافي خلوده اذ بقاء الشيء وفناؤه بابقاء الله تعالى وافنائه
باي طريق شاء س فكونه لحما وشحما لا يوجب ان يفنى بل ان ابقاه الله تعالى
م وقد سمعت عن بعض الاكابر الدين ان الله تعالى القى على الذهب بعض صفة
فالذي يشاهد فيه من العزة والبقاء اثر ذلك س سمعت ذلك عن جدي

تحلى كموت نفس واحدة الى آخر الحديث وروى البغوي يخرج فيمكث
اربعين لا ادري اربعين يوما او شهرا او عاما فيبعث الله عيسى
بن مريم كانه عروة بن مسعود فيطلبه فيهلكه ثم يمكث الناس سبع
سنين ليس بين اثنين عداوة الى ان قال ثم ينفخ في الصور فهذا
نفخة الاماتة ثم ينفخ فيه اخرى فاذا هم قيام ينظرون فهذه نفخة
الاحياء واما الخسف ونحوه فيكون في اثناء الاحوال المذكورة م
وكذا جميع السمعيات كسؤال المنكر والنكير وكعذاب القبر والصراط
والميزان وغير ذلك س كالحشر والنشر والجنة والنار مما نطق
به القرآن والاحاديث الصحيحة م قال تعالى النار يعرضون عليها
غدوا وعشيا س جاء في عذاب القبر م ثم عذاب القبر لا يكون الا باحياء
فقال البعض ذلك الاحياء بادخال الروح في الجسد ولم يتعرض البعض
فقال نؤمن به ولا نشتغل بكيفيته س فان الاحياء يمكن ان يكون
بلا ادخال الروح في الجسد م نعتقد بل المباحث
المتعلقة بقوله اياك نعبد واياك نستعين فقوله اياك نعبد مشتمل
على معنيين ان يكون عابدا معتقدا وان يكون عابدا بعمله فالاول
يتحقق بالايمان والثاني بفروعه فالايمان اجمالا التصديق بالنبي
عليه السلام فيما جاء به عند الله تعالى وتفصيلا التصديق بالله
وملائكته ورسله واليوم الآخر وان الخير والشر بقدر الله تعالى
س كما جاء في الحديث المشهور فانه قال عليه السلام بعد سؤال
جبرئيل عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره ففسر الايمان الشرعي بالايمان
اللغوي وهو الايمان وبعده التقوى فانه اول المأمورات وما
سواه من المأمورات الاعتقادية مبني عليه فلا بد ان يكون معنى ظاهر الا

يحقق

على الموت ولا ينفع منه لا تباس فتبين ان لا تفاوت بين المعنى اللغوي
والشرعي الا في الامور التي يجب به الايمان م وهو محل القلب
قال تعالى ولما يدخل الايمان في قلوبهم س اي لم يدخل م وقال وقلبه
مطمئن بالايمان فهو التصديق بالقلب عند المحققين واما الاقرار
باللسان لكونه دالا على التصديق سبب لاجراء الاحكام الدنيوية وعند
بعض مشايخنا الاقرار ركن حالة الاختيار س فعلى هذا القول
لو ترك الاقرار بالاختيار ولم يقر في عمره مع وجود التصديق لا يكون مؤمنا
فيما بينه وبين الله تعالى وعلى الاول يكون مؤمنا فيما بينه وبين الله تعالى لكن
الاحكام الدنيوية لا يكون جارية عليه اما لو ترك بالاضطرار كما لم يكن
قادرا على التكلم او قال كلمة الكفر بالاكراه مع ان قلبه مطمئن بالايمان
يكون مؤمنا على القولين م وعند الشافعي رحمه الله واصحاب الحديث الايمان
هو التصديق والاقرار والعمل فمن اخل بالاول فهو منافق وبالثاني
كافر وبالثالث فاسق يخرج من الخلود في النار ويدخل الجنة قال الامام
معنا في غاية الصعوبة لان العمل لما كان ركنا لا يتحقق الايمان بدونه
فغير المؤمن كيف يدخل الجنة اقول لا صعوبة فيه لان الايمان قد جاء
بالمعنى الذي ادعينا كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات والمعنى
الذي ادعى في قوله اولئك هم المؤمنون حقا س اول الآية انما المؤمنون
اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا
وعلى ربهم يتوكلون الذين يقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون
اولئك هم المؤمنون حقا م فالخلاف بيننا وبينه لفظي وهو
ان في ايهما منقول شرعي وفي ايهما مجاز س فنحن جعلناه في
التصديق منقولا شرعيا لانه موافق للمعنى اللغوي وكثرة
الاستعمال لما هي في هذا المعنى قال الله تعالى آمنوا وعملوا

الصالحات واذا قيل آمن فلان لا يراد الا التصديق لانه يطلق
عند اللفظ قبل العمل م ولا خلاف في المعنى فان الايمان المنجي
من الخلود في النار ما ادعينا باتفاق اهل السنة س فلا خلاف بين اهل
السنة ان الايمان المنجي من الخلود في النار هو التصديق والاقرار لكن
التصديق المجرد فيه خلاف فعند بعض مشايخنا وعند البعض لا لكن
لا خلاف بين اهل السنة ان من صدق واقر في عمره فهو ناج من الخلود
في النار م خلافا للخوارج فان تارك العمل كافر عندهم وللمعتزلة فانهم
قائلون بمنزلة بين المنزلتين س فان تارك العمل وهو الفاسق لا يكون
في الجنة ولا في النار م نعم التصديق يجب ان يعلم معناه فان الجهل
اوقع بعض الناس في زماننا فيما اوقع س وهو الامام نظام الدين
الذي اخترع في هراة مذهبا وقال يكفر من لا يعتقد ما اخترعه وهو
التسليم وجمع بعض الناس وهيج فتنة حتى قتل م فانه قد توهم
ان المراد به العلم التصديقي وهو غير كاف فان بعض الكفار كانوا عالمين
برسالة محمد عليه السلام وفرعون كان عالما برسالة موسى لقوله تعالى
يعرفونه كما يعرفون ابناءهم وبقوله تعالى قال لقد علمت ما انزل هؤلاء
الا رب السموات والارض بصائر ومع ذلك كانوا كافرين فلا بد من
معنى آخر وهو التسليم لقوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون الى قوله ويسلموا
تسليما س الآية بتمامه قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما
وقد وجدت في كتاب الملل والنحل ان مذهب بعض الملاحدة الايمان
هو التحكيم والتسليم فهم اخذوا من هذه الآية هذا المذهب وارادوا
بالتحكيم تحكيم الامام وبالتسليم امتثال اوامره ونواهيه وعندهم ان
من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية م ولم يعلم ان المراد

وا

بالتصديق معناه اللغوي وهو ان ينسب الصدق الى المخبر اختيارا وانما
قيدنا بهذا س اي بقولنا اختيارا م لانه ان وقع في القلب صدق
المخبر ضرورة كما اذا ادعى النبي النبوة واظهر المعجزة ووقع صدقه في القلب
ضرورة من غير ان ينسب الصدق اليه اختيارا لا يقال في اللغة
انه صدقه وايضا التصديق مامور به فيكون فعلا اختياريا فالكفار
العالمون كذبوا الرسل فهم كافرون لعدم التصديق والتسليم في الاية
هو التصديق س فعلم من هذا ان التصديق امر اختياري زائد على العلم
وهو حصول المعنى في القلب م ثم اعلم ان الامور التي تحكم العقل ضرورة
انها من لوازم التصديق وان ضده لا يجتمع معه كتعظيم الرسول عليه عم و
الاجتناب عن سبه واهانته والاحتراز عن القاء المصحف في القاذ
ورات فان ذلك من الايمان ايضا لا ذاتا بل باعتبار ان التصديق
لا ينفك عنه س انما قال هذا لئلا يتوهم انه لا بد مع التصديق
من امر زائد كتعظيم النبي عليه السلام وغير ذلك فيكون المعنى الزائد هو التسليم
فاجاب بان تلك الامور مما يكون من الايمان لان التصديق
لا ينفك عنها والتسليم الذي يقولون انه لابد ان يكون
معنى مفهوما لا يخفى معناه على المأمورين به وهم الخواص والعوام فاذا
قيل سلمت هذا القول او صدقتك في هذا القول لا نفهم بينهما فرق
فلا اولوية للتسليم بان يكون المعاني المذكورة كتعظيم النبي عليه منه
لا من التصديق فالحاصل ان الايمان هو التصديق مع لوازمه التي تحكم
العقل بان كل من صدق النبي عليه السلام لا يكون خاليا عنها ولا يكون
موصوفا باضدادها وهنا دقيقة اخرى وهي ان الله تعالى قال يؤمنون
بالغيب ثم قال وبالاخرة هم يوقنون فلما قلتم ان العلم ليس بايمان
فلم اختار في الاخرة لفظ يوقنون وفيما قبله لفظ يؤمنون اقول الفرق

قد يكون

قد يكون موخرا عن الايقان ولا يكون الايقان مستلزما للتصديق
كما ان الشخص الذي يشاهد المعجزة من النبي فيحصل العلم اليقيني بانه نبي ثم
مع ذلك لا يصدقه فاليقيني الضروري ربما يحصل ومع ذلك لا يحصل
التصديق الاختياري فلا بد للايمان من التصديق الاختياري وقد يكون
التصديق متقدما على العلم والعلم لا يحصل الا بعد التصديق كما في احوال
الاخرة فانه لا يحصل اليقين بها الا بان يصدق النبي عليه عم فاذا حصل
العلم كان مستلزما للوجود والتصديق فاذا كان اليقين حاصلا
كان الايمان باحوال الاخرة حاصلا م مسئلة الايمان هل
يزيد وينقص فعندنا لا وعند القائلون بركنية العمل نعم فالخلاف
لفظي والايات الدالة على الزيادة اريد فيها ذلك المعنى لا التصديق
س مثل الايات قوله تعالى واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا فيراد
بالايمان هنا المجموع المركب من التصديق والاقرار والعمل م وقيل ان اريد
التصديق فهو يزيد وينقص ايضا لانه الاعتقاد الجازم وهو قابل للشدة
والضعف اوله مراتب من اجلى البديهيات الى اخفى النظريات س هذا ما قال
صاحب الصحائف ايضا م اقول هذا في العلم اليقيني وقد سبق انه ليس بايمان
اذ المتيقن بوجود الصانع ان قال لا صانع للعالم كان كافرا لوجود
التكذيب الذي هو معنى هذا اللفظ س لان معنى الجملة الخبرية اسناد
امر الى اخر لانه وضع هذا اللفظ لافادة هذا المعنى م وهو ضد التصديق
فهو فعل قلبي لا كيفية والانفعال س يعني العلم اما كيفية نفسانية واما
انفعال وهو حصول المعنى في القلب والفعل القلبي ليس شيئا من ذلك م وهو
ايقاع النسبة اختيارا الذي هو كلام النفسي ويسمى عقد القلب س اي
ايقاع النسبة اختيارا يسمى عقد القلب وهو كلام النفسي والفرق بين العلم
وبين كلام النفسي ظاهر م مسئلة لا يجوز الاستثناء عندنا وقد نقل

عن ابن مسعود رضي الله عنه وتابعه الشافعي واصحاب الحديث و
نا وبلهم ان الايمان بمعنى المجموع يجوز فيه الاستثناء وان كان للشك
واما بمعنى التصديق فكذا لان الايمان المخصص هو الباقي حتى الموت وهو
مشكوك لخوف العاقبة فنفوضه الى مشية الله تعالى من غير اعتقاد
على نفسه في غاية الحسن ولا يراد به الشك في الايمان الموجود في الحال
لنا ان هذا الكلام صريح في هذا فلا حاجة الى النية س اي مثل هذا الكلام
صريح في الشك في الحال فلا تعتبر فيه النية بان يقال ان كان النية الشك
في الحال لا يجوز وان لم يكن النية هذا يجوز لان الصريح لا يحتاج الى النية
م فان لم يثبت الكفر فلا اقل من الحرمة س اي ان سامحنا وقلنا
لا يثبت به الكفر لعدم نية الشك فلا اقل ان يكون التلفظ به حراما لانه
صريح في الشك م وهو لا يستعمل في المحقق في الحال لا يقال انا شاب ان شاء الله
تعالى س هذا دليل على ترجيح في الشك في الحال م واما الاسلام فقد جاء بمعنى العبا
العبادات كما في حديث المشهور س فانه قال بعد سؤال جبرئيل السلام ان
تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكوة
وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا وبمعنى الانقياد الظاهر
كما في قوله تعالى ولكن قولوا اسلمنا م قال تعالى قالت الاعراب امنا قل لم
تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا المراد بالاسلام الانقياد الظاهر س وبمعنى
الدين فان دين محمد يسمى دين الاسلام م قال تعالى ان الدين عند
الله الاسلام س وبمعنى الايمان كما في قوله تعالى فما وجدنا فيها غير بيت
من المسلمين م لانه تعالى قال فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين ثم ذكر
فاء التعليل في وجدنا الآية فالمناسب ان يراد بالمؤمنين المسلمين س
وقوله اسلمت لرب العالمين فانه جواب قوله اسلم لا يصح الا الايمان
او ما يؤديه لا العبادات فعندنا هو منقول في ذلك فان كثرة الاستعمال

نقال

فيه

فيه فانه اذا قيل اسلم فلان يراد آمن م لانه لم يوجد العبادات بعد حتى
يصح ارادة العبادات س اذ هو الانقياد لغة والانقياد الباطن لا
يوجد بدون التصديق المذكور وكذا بالعكس س اي التصديق لا يوجد
بدون انقياد الباطن وهو اذعان النفس م فان المخبر يقبل الصدق
والكذب فلولا انقياد الباطن لا يصدق س اي لولا ان الباطن ينقاد
للمخبر لا يصدقه في اخباره م لا سيما في احوال الآخرة فانها امور عجيبة
مستبعدة كاحياء الموتى ونحوه فلولا ان السامع ينقاد للمخبر غاية الانقياد
لا يصدقه س فعلم ان التصديق والانقياد الباطن متلازمان فلهذا
يقال اسلم فلان ويراد به آمن م فهو س اي الاسلام م قبول الاوامر
والنواهي فان ما اتى به النبي عليه السلام اما غير الشرايع كالاخبار عن
امور كانت او يكون فالايمان به التصديق واما الشرايع س لفظ
اما بكسر الهمزة عطف على اما الاول م فتبليغها اما بالاخبار نحو الصوم
فرض عليكم فالايمان به التصديق او بالامر والنهي نحو صم فالايمان هنا
الانقياد س وذلك لان التصديق يكون في الاخبارات والانقياد
يكون في الاوامر والنواهي فتبليغ الشرايع ان كان بلفظ الاخبار فالايمان
يكون بالتصديق وان كان بالامر والنهي نحو صم فالايمان يكون بانقياد
الباطن فالتصديق وانقياد الباطن متساويان م فان اجيب بلا
اصوم س اي اذا قال النبي صلعم م لانه غير فرض يكفر لعدم التصديق وان اجيب
بلا اصوم فرضا او نفلا لا يكفر فالانقياد هنا بمعنى التصديق في
الاخبار واما الكفر فتكذيب من صح ايمانه وعدم التصديق ممن وجب
عليه فالصبي العاقل وشاهق الجبل الذي لم يصادف وقت الكفر
س اي بلغ ولم يصادف بعد البلوغ وقتا يتفكر في ذلك الوقت
حتى مات م لا يجب عليه الايمان س اي الصبي العاقل لا يجب عليه

الايمان وشاهو الجبل المذكور لم يجب عليه الايمان م فلا يكفر بالترك
بل بالتكذيب اما من وجب عليه كبالغ بلغته الدعوة وشاهق جبل
صادف ذلك الوقت فهو يكفر بالترك س فالحاصل ان من وجب
عليه الايمان غير معذور بالترك فالترك يكون كفرا واما من لم يجب
عليه الايمان فتركه لا يكون تركا للواجب فيكون بالترك معذورا لكن ان
كذب لا يكون بالتكذيب معذورا والمراد تكذيب ما يدل العقل عليه كوجود القادر رغ
فان الصبي العاقل لو انكر وجود الصانع ووحدانية الله تعالى يكون كافرا لانه
انما يكون معذورا اذا لم يخطر بباله اما ان خطر بباله صانع العالم والعقل يشهد
عليه فلا يكون معذورا في الانكار وكذا شاهق الجبل فهو يعذر في الجهل البسيط
لا في الجهل المركب م من العبودية والعبادة وان كانتا بالاختيار
لا تتيسر الا بعونه تعالى وهدايته فلا بد ان نستعينه ونطلب
الهداية ليثبتنا على الصراط المستقيم وهو الدين القويم الذي هو منهاج الانبياء
ومن تابعهم من الاولياء س انما قال وهذا ليذكر مباحث الذين انعم الله
عليهم بعد بيان صراطهم المستقيم وهو الايمان والاسلام م تقديل
مباحث من انعم عليهم اعلم ان الجمع بين الروح العلوي والقالب السفلي في خلق
الانسان واعطاء الاستعداد الذي يرتقي به من حضيض البهيمية الى
اوج الملكية الى غير ذلك من عجايب ايات الحكمة البالغة بينة في طعنه
على ان الصانع الحكيم لا يتركه سدى س اي مهملا م في مدرجة هوان
الجهالة والضلالة بل خلقه ثم انشاه س اراد الخلقة النطفة ثم جعله
علقة ثم مضغة ثم عظاما ثم العظام لحما واراد بانشائه نفخ الروح المراد
بقوله ثم انشاناه خلقا آخر م بان لا جسيم وامر عظيم لا انتهاء ذلك
الا بالعلم الذي لا فضيلة الا وهو بابها ولا منقبة الا وهو اساسها
وذلك لا يحصل الا من حضرة علام الغيوب فخلوع في الانسان وقت

على ابطال امره واوحاني حجته فعرف الله تعالى كوبهم عن ذلك الامر الهين
والقاته اياهم في الوقايع الصعاب كالمقابلة والاحزاب امر خارق للعادة ده
فكان معجزة س كما اذا قال علامة صحة دعوى ان لا يشرب احدكم الماء الى
ثلثة ايام مع شدة عطشكم والحال ان الماء حاضر ولم يشرب احد الماء الى
ثلثة ايام م وان لم يمكن حملنا ذلك على ان الحق هذا فان ما في تركيبه من
الفصاحة والبلاغة افحم مصاقع البلغاء وما هو مكنون في مخادع الفاظه من المعاني سبب عقول العلماء المصقع البليغ من فصح
القاف البليغ والمخدع كالمصحف للخزانة م لاحتوائه س اي اشتماله م على علوم
الاولين والاخرين من معرفة ذات الله تعالى وصفاته والمعاد والحكم ومكارم رم
الاخلاق س كقوله تعالى خذ العفو وامر بالعرف واعرض عن الجاهلين وقوله
وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا الى آخر السورة وقوله
واقصد في مشيك واغضض من صوتك الى غير ذلك م وعلم الشريعة
والصفة الباطنة كالامر بالتوكل والصبر والتقوى والخوف والرجاء و
الرضاء والمحبة في قوله تعالى يحبهم ويحبونه الى آخر الاية س وظاهر ان للقرآن
ظهرا وبطنا الى سبعة ابطن م قال عليه السلام ان القرآن على سبعة احرف
لكل اية منها ظهر وبطن ولكل حد مطلع وقد جاء ايضا الى سبعة ابطن فقوله
على سبعة احرف قيل اراد اللغات السبعة المشهورة بالفصاحة وهي لغة
قريش وهذيل وهوازن واليمن وبني تيم وثقيف وطي وقيل اراد
القراءات السبعة المشهورة كقراءة عاصم والكسائي وحمزة ونافع وابن
كثير وابن عامر وابي عمرو ولا شك ان هذا بعيد لانه ليس في كل اية
قراءات سبع لكن اتفق سبعة قراء ولا اعتبار لهذا لان لكل واحد
رواة كثيرة فاذا قراء واحد من الرواة يجعلون بالياء والاخر يجعلونه
بالتاء فجعلهما قراءة واحدة باعتبار ان كلا منهما قراءة عاصم لا شك
ان مراد الرسول عليه السلام لم يكن هذا وما قيل اي على سبعة انحاء

العقايد

العقايد والاحكام والاخلاق والقصص والامثال والوعد والوعيد
وهي العلوم التي ذكرته فقريب الى الحق ولكل حد مطلع اي لكل حد وطرف
من الظهر والبطن مصعد يطلع عليه بالترقي اليه فعلم الشريعة ظهر وبطن
وظهره يطلع عليه بالعربية ومعرفة الناسخ المنسوخ وبطنه يطلع عليه
بالاجتهاد وعلم الاخلاق في علم بصفة الباطن له ظهر وبطن بل الى سبعة
ابطن يطلع عليه بالرياضة وبصفة الباطن والالهام وغير ذلك س
يفهم ذلك اهل علوم الاشارة في كل حسب فهمه م ولهم تفاسير كحقايق
السلمي ولطايف القشيري ذكر فيها تفاسير مشايخ الطريقة قدس الله
ارواحهم وقد جاء بعض الصحابة شي من تلك التفاسير كما جاء من ابن
عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى انزل من السماء ماء فسالت
اودية بقدرها ان الماء العلم والاودية القلوب س وانظر الى اواخر
الايات من صفات الله تعالى المناسبة لسياق الاية لتقيد الرجوع في يوقه
الهمة الى جمعها م كما في اخر اية الكرسي قوله تعالى وهو العلي العظيم كيف يناسب
سياق الاية س فان قوله من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه يناسب العلو فان
احدا لا يشفع عند السلطان الا وان يكون للشفيع قرب منزلة عنده فالعلو
بيان بكونه لا احد السموات والارض مناسب للوصف بالعظمة ثم قوله
وسع كرسيه السموات ولا اكراه في الدين الى قوله والله سميع فانه لما قال
فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله ناسب ان يوصف بالسمع والعلم
لان الايمان هو التصديق والاقرار فكونه عليما يوجب ان يعلم ما في القلب
من التصديق وكونه سميعا يوجب ان يعلم اقراره باللسان وتاما الرجوع
من تفرقة الهمة الى الجمع فمعناه انه قد جرت في الاية ذكر ما سوى الله تعالى
فاوجب تفرقة الهمة وتصور غير الله تعالى كذكر السموات والارض في
اية الكرسي وذكر الطاغوت في اية لا اكراه في الدين ففي اخر الاية

ذكرالله

ذكر الله تعالى بصفة مناسبة بما سبق ليرجع مما سبق الى تلك الصفة ثم الى الذات
لئلا يبقى في خاطر الا الله تعالى م ثم انظر الى من لا يعرف معناه كيف تلذذ
بتلاوته وكيف يحلو ذايقته باطنه بتلاوته ثم اعتبر الى التكرار والاعادة كيف
يورثان الفصاحة والملالة وانه اذا ذكر على السمع فالسامع اشد اشتياقا اليه من
معجزاته كريم صفاته ظاهرة وباطنة فان النور الالهي كان ساطعا في محياه
الكريم فنعم ما قيل فيه ما هذا بوجه كذاب وقيل فيه لو لم يكن فيه ايات مبينة
كانت بديهته ينبئك بالخبر وما جاء في الاخبار من كيفية خلقته فقد علم في
علم الفراسة ان ذلك خلقة اهل الفضايل واما اخلاقه الباطنة فمثل
الصدق والامانة والكرم وغير ذلك من محاسن الشيم واما البعد فقبل النبوة
فبلوغه في الدنيا رتبة يهابه ملوك فارس والروم لا يزده الا تواضعا
وتخلقا س فلم يزده حال من الخير في بلوغه الى هذه الرتبة والكمال
اي البلوغ لم يزده الا تواضعا م حيث قال مسكين جالس مسكينا ولم
يركن الى الدنيا واهلها شيئا قليلا ثم اعلى المعجزات العلوم التي تكلم بها فعليك
ان تعقد اجناس العلوم وانواعها واصنافها وافرادها وسائلها وهي العلوم
المتوسطة بين تعليم الطهارة الى الحالة وصفها بقوله ولا يزال يتقرب الي بالنوافل
حتى احبه الحديث س هذا الحديث من الاحاديث الالهية قال الله تعالى
ما تقرب الي العبد بمثل ما فرضت عليه ولا يزال يتقرب الي بالنوافل حتى احبه
فاذا احببته كنت له سمعا وبصرا ويدا ومؤيدا هذا الحديث في معاني الاخبار
الكلام بانه نقل بهذه العبارة وقد جاء بعبارة اخرى ايضا فمن اراد المتن
ان الرجل او اخاه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ما يعمله صفة الطهارة
فهذا تعليم عام يحتاج اليه كل مسلم ثم ينتهي بعض العباد من تلك
الحالة الى مقام وصفه الله تعالى بقوله فانظر الى التفاوت بين هذه الحالة الى
تلك المقام والعلوم التي من هذا المقام العلم الذي هو اشرف

العلوم وهي العلوم واخصها وهو علم تجلي الذات والصفات فانظر
الى احتياج الناس هذه العلوم فانها اعتقاديات وعمليات ووجدانيات
ثم الاعتقادات كما هي اذ هي علم ذات الله وصفاته وكتبه ورسله و
احوال المبدء والمعاد ثم العمليات كم هي من الفقه وغيره من الاداب
والعادات وما يحتاج اليه الناس ولا يهتدي اليه العقل ونا الكيفيه
علم النطق وما جاء في كيفية الاكل واللباس والنقل وغير ذلك وكذا في
تعبير الرؤيا وايضا في الطب كيوم الحجامة والنهي عن الحجامة على النورة فقط
القانون اخذ هذه الاحكام من الاحاديث وقد عمل صاحب القانون
رسالة في الهند بأعلى وفق ما جاء في حديث ثم الوجدانيات وهي علم
التصفية فهي من علم الاخلاق والى علم التجلي قال رسول الله عليه السلام تكلم في جميع
هذه العلوم بوحي متلو وغير متلو بجوامع كلم يستنبط منها العلماء علوما
لا نهاية لها من ظواهرها ونصوصها وجواهرها ونصوصها حتى شاع
العلم في الديار واضاءت به الاقطار م فانظر الى بركة متابعته فان
هذا الشرف لا ينال الا بها س المراد بهذا الشرف الوصول الى الحالة
التي وصفها الله تعالى بقوله لا يزال العبد م وانك ان حرمت عن معرفة
البواطن فلم تحرم عن ادراك الظواهر فلا تنظر الى الدنيا كيف ملأ بانوارا
وعلما وقد كانت مملوءة ظلمة وجهلا وانه كيف هذب آله واصحابه
رضوان الله عليهم اجمعين ثم انظر الى ما ترائه من مخالفته وسعادة متا
وان لم تصدقني فاعتبر ثلاء لاء الظلمة والنور في صفحات وجوه المخا
والمتابعين س اصناف الثلاثة لا الى الظلمة تهكما وفي الكلام لف
ونشر م واثار الذلة والعزة وفقر الحيوة وطولها في المتفلسفة
المستهزئين وعلماء الشريعة ومشايخ المحدثين س فان المتفلسفة
المستهزئين بالشريعة اعمارهم قصيرة والمشايخ المحدثين مشهورون

بعثة
لغير

بطول

بطول الاعمار م مسئلة العصمة عندنا لطف من الله تعالى يحمل العبد
على الخير وترك الشر مع بقاء الاختيار فالانبياء عصموا دائما عن الكفر
وقبايح ليطعن بها او يدل على دناءة الهمة وعن الطعن بالكذب اذ هم
اعقل الناس واعلاهم همة وبعد البعثة عن ساير الكباير لا قبلها فان
اخوة يوسف صاروا انبياء لا عن الزلة وهي فعل من الصغاير بفعل
بلا قصد ولا بد ان ينبه عليها وهو ينبه الناس لئلا يقتدى به فيها
ولا اعتبار برواية جهال القصاص في ذنوبهم س مثل ما نقلوا في قصة
يوسف وقصة داود عليهما السلام م مسئلة الانبياء افضل
من الملائكة عندنا وهم اجسام مخلوقة من نور قادر على التشكلات
وهم وسائط بين الله تعالى وبين الناس لانه شرف روح آدم وجسده
بايين بقوله ونفخت فيه من روحي وبقوله خمرت طينة آدم بيدي
اربعين صباحا ولان الملائكة امروا بسجوده واعترافهم بانه لا
علم لهم بما علمه الله آدم من الاسماء اي المسميات بحقايقها و
خواصها ولقوله تعالى لهم لا اجعل من خلقته بيدي ونفخت فيه
من روحي كمن قلت له كن فكان س فورد على هذا ان الشهوة
والغضب موضوعان في الانسان وانهما نقصان فاجاب بقوله
م ولا بأس بوضع الشهوة والغضب فيه لانهما لا ئح ان اولاهما
الروح اذ هما في مرتبة العقل رفيقان للسلوك في سبيل مدينة
الحكمة فيفوز بالاخلاق الحسنة س سياتي في مقامات العارفين
ان للروح مراتب في احديها يسمى عقلا ثم يسمى قلبا ثم يسمى روحا
ففي مرتبة العقل يتصف الانسان بالحكمة والعفة والشجاعة
والحكمة هي الكمال بالقوة العلمية والعملية والعفة هي الكمال
في القوة الشهوية والشجاعة هي الكمال في القوة الغضبية فالحكمة

رناجيم بالعلم والعمل على ما مر قبيل قوله مفصل الفعل نتيجة الصفة فالقوة
الشهوية والقوة الغضبية رفيقان في سلوك مدينة الحكمة لولاهما
لا يصل الانسان الى الحكمة وهي مجموع مع ايقان العمل م وفي
مرتبة القلب احدهما مركب والآخر حارس س فالقوة الشهوية
مركب لانها موصلة الى المحبوبات والقوة الغضبية حارس لكونها دافعة
للمضرة م للسير في طريق بيت الحرام س المراد بالبيت الحرام القلب
م فيا همتي في البوادي شوقا الى ذلك النادي س اي الروح بسبب
ركوبه على القوة الشهوية لسيرها بها في البادية التي هي في طريق البيت
الحرام وانما قال في ذلك نادية اذ ليس فيها ما يعيش به النفس البهيمية
م يقول فوادي وافوادي وافوادي س فوادي هائم في كل وادي
م وفي مرتبة الروح هما جناحان للطيران كما في هواء الهوية وفضاء
الالهوية يقول الملك المقرب لو دنوت انملة لاحترقت س
فالغرض من هذه الكلمات ان قوة الشهوة وقوة الغضب ليستا
نقصانا لانهما اذا صارتا مطيعتين للروح فالروح بسببهما يرتقي
الى المعارج القدسية اذ الشهوة تنقلب عشقا للمحبوبات الروحانية
على ما سيأتي في مقامات العارفين وهو قوله فنار المحبة تحرق
محق ذوي اشتياق وتقدم اصطبارا عن المحبوب م وقد ذكر في هذه
المسئلة خلاف المعتزلة وايضا خلاف الفلاسفة فخالفهم اولا
في حقيقتهم وثانيا في الافضلية فهم عندهم س اي الملائكة عند
الفلاسفة م اما ارضية وهي القوى واما سماوية وهي العقول
ونفوس الافلاك وزعموا انها افضل جميع الممكنات وادلتها
على اثباتها ضعيفة كما مر وكذا الدليل على نفيها س اي دليل ضعيف
م وهو انه لو وجد مجرد شارك الباري في التجرد فيجب للبارى

مفصل

مفصل فيلزم التركب فان التجرد امر عدمي س قوله فان التجرد دليل على
على ضعف هذه الحجة اي انما يجب فصل ان لو كان التجرد جنسا وليس
كذلك لانه امر عدمي واعلم ان الحق ان التجرد ليس امرا عدميا بل هو قوة
في الوجود بحيث يستغني عن المادة وعن الحيز م فالدليل العقلي ساكت
عن الاثبات والنفي وقد جاء في النقل اثبات العقل س قال عليه السلام
اول ما خلق الله العقل م والفلاسفة زعموا ان غاية مرتبة الانسان
الوصول الى العقل الفعال والاقتباس من الفعال ونهاية فضائله العقل
المستفاد ومن خصائصهم انكار ما لم ينالوه فباستنكافهم عن تقليد م
الانبياء وغفوا فيها وغفوا والله الهادي س يعني الفلاسفة لما لم يصلوا
الى المقامات العالية التي كانت للانبياء عليهم السلام كالتجلي الذي
كان لموسى عليه السلام واختصاصه بكونه كليم الله وما كان لنبينا من
المعراج وما اخبر عنه بقوله لي مع الله وقت لا يسعني ملك مقرب ولا
نبي مرسل انكروا ما لم يكن لهم وتوهموا ان غاية فضيلة الانسان
ان يحفظ العلوم العقلية وهو العقل المستفاد وذاهلين عن الا طوار
التي فوق العقل م فصل ومن توابع النبوة الخلافة والامامة
اي رياسة دينية ودنيوية لمعين يقوم بمصالحهما وشرطها ان يكون
رجلا حرا مكلفا قرشيا عالما بالشريعة ومصالح الامامة ذا رأي ثاقب
شجاعا عدلا اذ لا نهيا بهذا الامر الا بهذه الاشياء ويجب نصبه لا على
الله تعالى اذ لا يجب عليه شيء ويخلو الزمان عنه س يخلو الزمان عن
امام لم ينصبه الله تعالى م بل على المسلمين اذ لا يخلو الزمان عمن يستحقها
فتتركها منه الخلق والف دفع الدين والدنيا ما لا يعد ولا يحصى
ويثبت بالكتاب والسنة واجماع اهل الحل والعقد فثبت لابي بكر
رضي الله عنه لانه كان اتقى بالنص م لان قوله تعالى وسيجنبها الاتقى

الذي يأتي ماله يتزكى ذكر في التفاسير انه جاء في شأن ابي بكر رضي الله
عنه س فهو اكرم م لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم س فيستحق رياسة
من دونه وباجماع الصحابة رضي الله عنهم وهم الموصوفون بالرحمة
فيما بينهم وابتغاء فضل الله ورضوانه م قال الله تعالى والذين معه
اشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله
ورضوانا س فكيف يتهمون باخذ حق بعض واعطائه آخر وعلى تابعه
على رؤس الاشهاد ولو كان نص دال على خلافة لوجب عليه اظهار
وهو اجل قدرا وانجع قلبا واقوى بطشا واشجع عشيرة من ان يغصب
حقه فيتوافق صاحبه حذرا وتقية م ثم لعمر رضي الله عنه س عطف على قوله
فيثبت لابي بكر رضي الله عنه م شيعة ابي بكر وبيعة اهل الحل والعقد فبايعه
علي رضي الله عنه وقد كان بينهما من الصداقة ما حمله على تزويجه بنته ام كلثوم
اي اي تزويج علي بنته عمر رضي الله عنهما م ولعل الغير ذلك يغاصب احد
حقه ثم بين حقيتها س اي حقية خلافة ابي بكر وخلافة عمر رضي الله عنه م
بقوله تعالى ستدعون الى قوم اولي بأس شديد وهم بنو حنيفة والداعي ابو
بكر واهل فارس والداعي عمر س لان الداعي اما احد هؤلاء او علي لم يكن
الداعي عليا لانه لم يقاتل الكفرة ليسلموا بل قاتل اهل البغي فاذا لم يكن الداعي عليا
كان الداعي احد هؤلاء فان قلت هذا الكلام مع الروافض فهم لا يسلمون
اسلام البغاة الذين خالفوا عليا فيقولون ان عليا قاتلهم ليسلموا قلت
ان عليا رضي الله عنه لم يحكم بكفرهم حيث قال اخواننا بغوا علينا قال الله
تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت
احديهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي الآية ثم قال انما المؤمنون اخوة م ثم
لعثمان رضي الله عنه بان جعلها عمر رضي الله عنه شورى بين ستة س وهم
عثمان وعلي وطلحة وزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص

رضي الله عنهم

رضي الله عنهم م فتقرر عليه برضاهم وتابعه الصحابة ثم لعلي رضي الله عنه باتفاق
اهل الحل والعقد وهو افضل الناس في ذلك الزمان والمخصوص بقوله تعالى
انما وليكم الله الآية س الآية بتمامها انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا
الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون نزلت في حق علي
كرم الله وجهه حين اعطى في الصلوة خاتمه سائلا م وقوله عليه السلام من
كنت مولاه فعلي مولاه لكنهما غير صريحين للاشتراك س اي الآية والحديث
غير صريحين في خلافته لان الولي والمولى لفظان مشتركان بين كثيرة م والنص
الثاني خبر واحد وايضا لا يقدحان في خلافة من قبله لانه رضي بها س
اي مع تقدير ان النصين صريحان في خلافة علي لا يقدحان في خلافة من
قبله لان عليا رضي الله عنه رضي لخلافة من قبله وتابعهم م وجميع الشرائط
كانت متحققة فيهم وزيادة س والشرائط هاهنا سبع وهو ان يكون رجلا
حرا الى آخره فطعن الروافض بالكفر الشائع باطل لان الاسلام قد جمعه م
وقد كان النبي عليه السلام يثني ويرجع في امور الحرب ويأخذ برايهم س انما قال
هذا بيانا لانهم كانوا ذوي آراء ثاقبة في هذا الامر وكان لهم مرتبة عظيمة
عند النبي عليه السلام م فمضت على ثلثين سنة ثم صارت ملكا عضوضا
س قال عليه السلام الخلافة بعدي ثلثون سنة ثم يصير ملكا عضوضا م
وهي الرياسة الدنيوية التغلبية لشخص يثبت به الاحكام الدينية ضرورة
س كاقامة الجمع والاعياد وتقليد القضاة وتزويج الايامى وغير ذلك
م وسقط من الشرائط ما يسقط الضرورة س كالعلم والعدالة ونحوهما م ولم
يسقط القرشية قال عليه السلام الائمة من قريش والحكمة في ذلك لانهم اشرف
الناس نسبا وحسبا وشرائط الرياسة فيهم كالكرم والشجاعة والهيبة في نفوس
العرب لم يكن في غيرهم ما كان فيهم لكن سقطت العدالة عنهم ضرورة فان جنود
المسلمين ان انقادوا للذي شوكته عدل عن العدالة شيئا قليلا في مخالفته

هيجان الفتنة واستيلاء الكفار فالضرورة داعية الى القول بانعقاد
ولايته قال عليه السلام الا من ولى عليه وال فرآه يأتى شيأ من معصية الله
فليكره ما يأتى من معصية الله ولا تنزعن يدا من طاعته ومما انشايدل
على القلة قال كنز بشره فتمعه واختيار من هو خير منه من اعظم الفوايض كما فعل ابو
مسلم بالمروانية وقد قال عليه السلام ستة لعنتهم ولعنهم الله وكل نبى مجاب
الزايد فى كتاب الله والمكذب بقدر الله والمستحل لحرم الله والمتسلط بالجبروت
ليعز من اذل الله ويذل من اعزه الله والمستحل من عترتى ما حرم الله والتارك
لسنتى س فالمروانية كانوا مستحلين من عترة الرسول ما حرم الله وكانوا يلعنون
عليا كرم الله وجهه على المنابر م فكانوا ملعونين اينما ثقفوا اخذوا وقتلوا
تقتيلا س قوله ثقفوا اى وجدوا م ثم زماننا سقط القرشية لضرورة
حتى يقام الجمع والاعياد وتصح الانكحة بدونها س معناه انه لما لم يمكن فى
زماننا نصب القرشى دعت هذه الضرورة الى ان يقام بدون الامام
القرشى الاحكام التى لو لم تقم لانهدم الدين ثم ما هو ثابت بالضرورة
مقدر بقدر الضرورة م قال عليه السلام اسمعوا واطيعوا ولو استعمل
عليكم عبد حبشى وقد ذكر ان العدالة ليست بشرط للامامة عندنا خلافا
للشافعى رحمه الله وان فسق العدل يستحق العزل عندنا وعنده ينعزل
اقول المراد انها غير شرط للملك عندنا ضرورة لكنها شرط الخلافة النبوة
التى ثبت على ثلثين س انما قلنا هذا لان المشهور ان ابا حنيفة رحمة
الله سئل انه ان اوصى واحد بثلث ماله للامام الحق فمن يستحق الوصية
قال جعفر الصادق فسمع ذلك الخليفة ابو جعفر الدوانيقى فيستفاه السم
فابو حنيفة كان من مذهبه ان العدالة شرط الخلافة النبوة التى كانت صح
جعفر الصادق والتغلب الذى يثبت به الاحكام الدينية بالضرورة م ثم
عند الشافعى كانت شرطا للملك فاختلفا لا لعقول بخلاف هذا حتى قال

بجواز الانكحة وتقليد القضاء من غير العدل الى غير من البغاة ذوى الشوكة
س فعلم انه لا اختلاف فى الحقيقة بين ابى حنيفة والشافعى رحمهما الله
م فصل ومن توابع النبوة الولاية وللاولياء كرامات
من الله تعالى القصة اتيان صاحب سليمان صلوات الله عليه بعرش بلقيس
ولقوله تعالى قالت هو من عند الله س فان الله تعالى كلما دخل عليها زكريا
المحراب وجد عندها رزقا قال يا مريم انى لك هذا قالت هو من عند الله م ولا
سماع سارية بنهاوند صوت عمر رضى الله عنه على منبر المدينة يا سارية الجبل الجبل
س بعث عمر رضى الله عنه سارية بجيش لفتح بعض البلاد فوقعت وقعة بنهاوند
وبعض الكفار كمنوا فى الجبل لمخافقة المسلمين وعسكر المسلمين غافلون
عن كيدهم وعمر رضى الله عنه كان يخطب على منبر المدينة فراى بنور قلبه فصاح على
المنبر يا سارية الجبل الجبل فسمع سارية صوته فتدارك كيدهم م وقلع على رضى
الله عنه باب الخيبر وامثال ذلك ولا يلتبس بالمعجزة اذ الولى لا يدعى النبوة
بل يتابع النبى س انما قال هذا لان منكرى الكرامة قالوا لو ثبت كرامة
الاولياء لالتبس بالمعجزة فاجاب بقوله ولا يلتبس الى اخره م ولا بالسحر
اذ طهارة النفس وخباثتها يميز بينهما اولئك الذين انعم الله عليهم من
النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا
رزقنا الله متابعتهم ومحبتهم س لما كان هذا التعديل مشتملا على الذين
انعم الله عليهم المغايرين للمغضوب عليهم والضالين وجب هنا ذكر
المغضوب عليهم الذين انكروا هولاء المنعم عليهم ليردوا انكارهم ويدفع شبههم
م فصل ثم من جملة المغضوب عليهم والضالين منكروا النبوة
كالبراهمة يدعون الاستغناء عن النبى بان ما حسنه العقل يفعله وما
يقبحه يتركه جاهلين بان ما يستقل بحسنه وقبحه مما يستقل س اى
ما يستبد العقل بحسنه او بقبحه مما لقد قليلا م فاعلم انه كان برهانيا

فالتنبيه معين على اقامة البرهان او النبي يعلم البرهان كما في القرآن
في التوحيد والاحياء وغيرهما س قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا وقال اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض واما في احياء
الاموات فبراهينه كثيرة في القرآن واما في غير التوحيد والاحياء كالبرهان
على اثبات الصانع واثبات قدرته فاكثر من ان يحصى وكذا على اثبات
علمه كقوله تعالى الا يعلم من خلق وكذا على اثبات النبوة كقوله تعالى فاتوا بسورة
من مثله م ثم لا اعتماد على العقل فلا ينظر الى سكان اقطار الارض
الذين لم تبلغهم الدعوة كيف تغوروا في رسم الحيوانية وانهم الا الاحكام الدقيقة
كيف اختلفوا في مقتضياتها والنفس بالافتتان الباطل الوهمي منزلة البديهيات
وما ليس برهانيا لا يعرف الا بالتوقيف س مثل وما ليس برهانيا عطف
على قوله ما كان برهانيا م وهو اما ان يتوقف عليه بقاء الحيوة كالمنافع
فان الانسان الاول لا يعرفه الا بالوحي فان الاحتياج يسبق التجربة س
اي الانسان الاول وهو آدم عليه السلام كان آدم محتاجا الى معرفة
منافع الاشياء ومضارها ولا يمكن ان يعرفها بالتجربة لان الاحتياج سابق
على التجربة اذ اي شيء يدفعه فالتجربة لا يحصل الا في مدة مديدة فيكون الاحتياج
السابق بقاعل التجربة فلا يندفع بما يعلم بالتجربة وصريح العقل يقتضي بان اللوازم
العجيبة لا تعرف بالتجربة م اعلم انا لا ننكر ان خواص بعض الاشياء يمكن
ان يحصل بالتجربة لكن ننكر ان جميعها يحصل بالتجربة فان قلت هذا الكلام
مع منكري النبوة وهو من الدهريين الذين يعتقدون قدم العالم
فكيف يسلمون الانسان الاول بل يقولون قد كان قبل كل انسان انسان
آخر لا الى النهاية وانتم اثبتم الاحتياج الى الوحي للانسان الاول وهو
غير مسلم قلت هذا بعد اقامة البراهين على حدوث العالم س وايضا
لا خلاف في ان هذا النسل ليس قديما بل عند الدهريين كان نسل الانسان

معجزا

موجودا

موجودا قبل آدم لكنه ينقطع بتاثير الفلكيات ثم يخلق انسان تولدي
فهو الانسان الاول على زعمهم م واما ان يتوقف عليه الكمال س
عطف على وهو اما ان يتوقف عليه بقاء الحيوة م وهو اما اعتقادي
كبعض صفات الله تعالى واحوال المعاد فانه لا يعرف الا بالنقل
واما عملي فان لم يكن معاملة بين الشخصين فاعلم ان لهيئات البدن تاثيرا
في صفات النفس كما في العكس س لهيئات البدن تاثير في صفات
النفس فانه اذا كان البدن على هيئة تقتضي التواضع كالسجود مثلا يتاثر
النفس فيحصل فيها خشوع وكذا اذا كان على هيئة معنى التكبر يتاثر النفس
فيحصل عن تلك الهيئة فيتمكن في النفس التكبر كما في العكس فان للصفات
النفس تاثيرا في هيئات البدن م اما لانها حسنة او قبيحة في
ذاتها س التفسير لانها وفي ذاتها يرجع الى هيئات البدن م ولا وقوف
للعقل على ذلك فلا بد من التوقيف واما لانها ليست كذا في ذاتها س
اي اما ان هيئات البدن ليست حسنة او قبيحة في ذاتها م بل بالامر والنهي
فلا بد منهما ليفعل الفاعل ويترك احتسابا فينال الثوابا س قد عرفنا الخلاف
في اصول الفقه ان افعال البدن حسنة او قبيحة في ذاتها خلافا للاشعري
فان عنده هي حسنة او قبيحة بالامر والنهي فعلى قول غير الاشعري اذا كانت
في ذاتها حسنة او قبيحة ولا وقوف للعقل على ذلك فلا بد من التوقف
واما عند الاشعري هي حسنة او قبيحة بالامر والنهي فلا بد من الامر والنهي
ليتاتى الفاعل بما هو حسن بالامر وينتهي عما هو قبيح بالنهي ويكون الاتيان والانتهاء
حسنة لله تعالى لينال الفاعل والتارك الثواب فعلم انه لولا الامر والنهي
لا يحصل للنفس الكمال العملي ولولا الكمال العملي لا يحصل الا من الحكم العلمية ولولا هي
الحكم العلمية م وان كان معاملة بينهما س عطف على قوله فان لم يكن معاملة بين
اثنين م فلا بد من شرع ليسعد وينقطع النزاع ومنهم س اي من جملته

المغضوب عليهم م الطاغوت فيها س اى ما ن فى النبوة م بان لا دلالة فى
للمعجزة عليها اما لانها ليست من عند الله لانه خوارق العادات قد يكون
من النفس الفلكية او من تاثير الكواكب او من النفوس السفلية او من خواص
الاجسام السفلية او من تاثير الفاعل كالسحر والكرامة او لا حقيقة لها
كالمعجزات او لا يكون من الله لتصديقه والجواب عندنا ما مر ان كل حادث
واقع بخلق الله فلا تاثير للوسائط فان المعجزة على يد الكاذب غير جائز
منه س على ما قرر فى مسائل التعديل والتجويز م وعند الاشعرى هذا جائز
لكن غير واقع اصلا م وعند من يجيز هذه الامور س عطف على قوله
والجواب عندنا م مدد العلويات والسفليات غير قادح اذا كان من غير
تسخير وكلامنا فيمن يعلم الناس عدم اشتغاله به س اى الجواب على قول من
يعتبر تاثير النفوس الفلكية وتاثير الكواكب ونحوها هو ان مدد العلويات والسفليات
لا يقدح فى النبوة فان النبى عندهم صاحب نفس قدسى ينقاد له هيولى عالم
الكون والفساد ونفسه يتصرف فى عالم الكون والفساد بمنزلة نفوسنا فى
ابداننا فاذا كان كذلك فمدد العلويات والسفليات لا يقدح فى كمالات نفسه
لكن اذا كان هذا المدد من غير تسخير حتى لو كان مشتغلا بتسخير الكواكب
فيحصل اليه من الكواكب مدد فهذا قادح فى النبوة لكن كلامنا فى رجل
يعلم الناس انه غير مشغول بتلك العمل فمدد العلويات والسفليات
س هذا جواب عن قوله ومن تاثير الفاعل كالسحر م والبغض لا يأتى الا
من النفوس الخبيثة والمعارف فان الخبيثة لا تعاون الا الخبيث النفوس
ومعرفة صاحب النفس القدسية من خبيث النفس لا يخفى على احد
لا سيما على من اراد افتراء هدايته فانه ينظر بنور الله وعمله فى هدايته يلقى
فى باطنه شبه السوفسطائية واعلم ان مدعى النبوة ان كان صادقا فهو خير الناس
وكان كاذبا فهو شر الناس لانه كذاب يفترى دائما على الله الكذب فانظر الى

ظاهره

الى ظاهره وباطنه على انهما يشهدان س فان كل واحد من الانبياء
عليهم السلام كان فى العقل والعلم والاخلاق الحسنة والتنزه عن
القبائح بحيث لا يمكن ان يتهم بشىء لا سيما بتغيير تدبير الناس وهو الافراد
على فقد م وايضا ان كانت تلك الشبه السوفسطائية قادحة للعقل
فلا سبيل الى المعرفة بشىء يقينا وقد سبق ان الاحتياج الى المرشد ضرورى
فالواجب الاخذ بالحزم وهو ما قال رجل مؤمن من آل فرعون فان يك
كاذبا فعليه كذبه وان يك صادقا يصبكم بعض الذى يعدكم س تمام
الاية وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه اتقتلون رجلا ان يقول
ربى الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم فان يك كاذبا فعليه كذبه الاية
م ومنهم من يطعن فى رسالة رسولنا عليه السلام ومعجزاته والقرآن بان
ما من صنعة الا وفيها واحد يفوق الكل ففى الفصاحة اذا ثبت انه كذلك
لا يكون معجزة س اى فى الفصاحة الا لم يثبت انه بحيث يفوق الكل
فظاهر وان ثبت انه بحيث يفوق الكل لا يكون معجزة م اقول
لم يجعل مجرد الفصاحة معجزة بل جميع ما ذكرناه ومنها الحلاوة التى ذكر
س وهى ما قلنا انظر الى من لا يعرف معناه كدم بليد بتلاوته و
كدم لحلو وانقه تا بلطنه لحلاوته م وهى التى ذاقها الموصوفون بقوله
تعالى واذا سمعوا ما انزل الى الرسول س تمام الاية ترى اعينهم تفيض
من الدمع مما عرفوا من الحق م وذاقها الجن حيث قالوا سمعنا
قرآنا يهدى الى الرشد فالمعجزات اما حسية كاحياء الموتى ونبعان الماء
من الاصابع وهى للعوام واما عقلية ككثرة لمن لم يمارسها والعلم
بالمغيبات وهى لاولى الالباب واما ذوقية حدسية كالقرآن وهى لارباب
القلوب وفى الفاظها الاولى اقوى من الثالثة وغالب الظن وفى
الشرف على العكس والايمان بسبب الاول فلل ثوابا وتركه اشد عقابا

باقرهم

ثم الثانية ثم الثالثة فهي اكثر ثوابا واتركه عقابا لان الايمان بالغيب
اقوى فان المعجزة الظاهرة ادراكها اسهل فالايمان بها ايسر فيكون اقل
ثوابا وتاركها بها لاعذر له فتركها اشد عقابا واما الباطنة فادراكها اشق فثواب
الايمان بها اعظم ومن لم يدركها فعذره اوضح من عذر تارك المعجزة الظاهرة فعقابه
اخف من عقاب تارك الايمان بالمعجزة الظاهرة س ونبينا وان كان جامعا
للكل فاهو اشرف كان فيه اغلب ولما كان رحمة للعالمين كان مؤمنوا امته
اكثر ثوابا وكافروها اخف عقابا حتى ارتفع فيهم الخسف والمسخ فان العادة
الالهية جرت بتعجيل العذاب لمن لم يؤمن بالظاهر م لما ثبت انه لاعذر له
س فالباطنة ثبتت للخواص بلا واسطة وللعوام بواسطة الخواص فانهم
يستدلون بانها لو لم يكن حجة لما آمن بها جمع عظيم من الخواص ثم من
الضالين منكروا الخلافة فالخوارج فهم المفرطون ثم المفرطون فهم
الموجبون على الله تعالى كالروافض والامة الوسط هم اهل السنة م الافراط
مجاوزة الحد والتفريط التقصير فالروافض وقعوا في … امر الامامة في حد
الافراط … في التفريط حيث انكروها فاهل السنة هم الامة الوسط حيث
لم يوجبوا على الله تعالى ولم ينكروها س ومنهم منكروا الولاية وكراماتهم من
كالمعتزلة فهم المفرطون والمفرطون هم الذين يرجحونهم على الانبياء
متمسكين بقصة موسى والخضر وكان ذلك ابتلاء لموسى م على ان
تلك القصة لا تدل على ان الخضر افضل من موسى بل العلوم الخضرية
مما فيه لموسى والقيت عليك محبة مني ومما قيل له واصطنعتك لنفسي
والخضر ان كان مشرفا بتلك العلوم فموسى كان مشرفا بقوله اني
اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي س على ان كشف الانبياء
عيانا لم يشغلهم عالم الشهادة عن عالم الغيب باطن الولي كظاهر
النبي له خاطر الملك ان لهذا اشارة وانكشف فيه تجسيم ثم الهام الانبياء

حيث اوجبوا على الله
وشرطوا عصمة الامام
والخوارج وقعوا صح

بلغ

يقتضي

يقتضي لا شبهة فيه بخلاف الهام الاولياء وهم في باب خوف الخاتمة والانبياء
من خوف الخاتمة آمنون رزقنا الله تعالى بشارة بعضهم ثم نختم الكتاب بقوله
آمين وهو تحقيق الثبات على الصراط المستقيم وهو صراط الله تعالى الموصل الى المصير
والمصير اليه وذلك بالعروج على مقامات العارفين فلنذكر طرفا من ذلك فانا لا
احب الصالحين ولست منهم لعل الله يرزقني صلاحا لحب ان يحيا او لا
معنى النفس والقلب والروح ونحوها س كالصدر والسر م فالنفس هي
النفس الحيوانية والروح الجوهر العلوي وله اسماء او بحسب مراتبه ففي
مرتبة كماله في القوة الرطوبية والعلمية يسمى عقلا وكماله فيهما العقل س
اعلم ان للروح العلوي قوتين احديهما نظرية وهي قوة ادراك المعقولات
سواء لا يتعلق به العمل كذات الله واحد او يتعلق بالعمل كون العدل حسن والظلم
قبيح والثانية عملية وهي قوة تسلط على البدن لتحركه الى ما هو خير وعما هو
شر فاذا كمل في كلتي القوتين يسمى الروح عقلا وكماله في القوتين يسمى
فقال م وكماله في النظرية التوسط بين الجبن والغباوة وهو الحكمة وقيل
الافراط في القوة النظرية كمال س اختلف في ان التوسط كمال وقال البعض
بل الافراط كمال فان القوة النظرية كلما كان اقوى وهي القوة القدسية
كان الانسان اكمل لكن في المتن اختار ان التوسط كمال فقال م اقول
لا بل التوسط كمال وهو اعمال النظر الصحيح في محله وكبح عنان الفكر في غير محله
لئلا يقع في مهالك المهالك ومزيح الفلاسفة في انكارهم في صفات الله تعالى
واحوال الآخرة لاستكبارهم عن التقليد فهذا لا طريق له الا هو س اعلم
ان التفريط في القوة النظرية وهو الغباوة والحمق منقصة عظيمة وكذا
الافراط وهو التوغل في الفكر حتى جاوز حده منقصة ايضا بل التوسط كمال و
ذلك التوسط في امرين احدهما في نفس تلك القوة فانها لجبان يكون
في حد الاعتدال غير بليد وايضا غير حديد فان غاية الحدة يجعله كثير العثار جمعها

عقلا فان العمل يشترك فيهما
ثم بين كماله في القوتين فقال صح

في القوة النظرية كمال او ان الافراط
كمال وهما العقل الوسط كمال
صح

حاه

خارجة عن سواء الطريق شارعا فيما ليس من شانه فان للروح
قوى اعلى من القوة النظرية فالتوغل في الادنى يوجب اهمال ما هو اعلى وبهذا
سر انزال المتشابهات وقد ذكرت في شرح التنقيح هناك كلمات
فعليك بمطالعتها والثاني في محل الفكري المعلوم فمنه ما يجب ان لا يعمل الفكر
في غير محله وهو ما هو اوضح كبطلان التسلسل فانه بديهي يشهد به العقل فسلم
يقنعوا بذلك واراد وا ابطاله بالبرهان فعجزوا عن ذلك فوقعوا في
الشك في وجود الصانع ومنه ما لا فكر في صفات الله تعالى واحوال الاخرة
فانها معلوما لا يطلع عليها الا بالمشاهدة والتجلي فاعمال الفكر فيها موقع
في الضلالة والجهالة م وفي العملية ان يقوى على النفس س اي النفس الحيوانية
م ويجعلها جارية على مقتضاه وهو توسط قوة الشهوة بين الافراط وهو
الشره والتفريط وهو الجمود وذلك س اي التوسط م هو العفة وتوسط
قوة الغضب بين الافراط وهو التهور والتفريط وهو الجبن وهو س اي
التوسط م الشجاعة س قد مر في بحث الحواس الباطنة ان للنفس
الحيوانية قوة شهوة وقوة غضب فكمال القوة العملية للروح العلوي ان
يقوى على النفس الحيوانية ويجعل قوتيه جاريتين على مقتضى الروح العلوي
ومقتضاه ان يكون كل واحدة من القوتين متوسطة بين الافراط والتفريط
كما ذكر في المتن م فاعتدال هذه الثلاثة هو العدالة هذه امهات مكارم الاخلاق
س وهي الحكمة والعفة والشجاعة م العدالة م وسياتي ما يتولد منها
س اي في تفصيل شعب الايمان م فالاعتدال في هذه الامور صحة
النفس وهو الصراط المستقيم الذي هو ادق من الشعر واحد من السيف على
جانبيه نار منها يتوقد نار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة وفي
الاخرة مهرب فمن ثبت على هذا الصراط جاز على الذي هو طريق الجنة
ثم ثم مرتبة الانشراح بالاسلام يسمى صدرا س هذا عطف على قوله

مما هو محل التفكر او اعلى من ذلك كالاول كالتوغل في التفكر بالبديهيات صح

ففي مرتبة

ففي مرتبة كماله في القوة النظرية والعملية يسمى عقلا م قال الله تعالى
أفمن شرح الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه س فهذه مرتبة اعلى
من العقل اذ في مرتبة العقل ليس الا العلم الاستدلالي بوجود الصانع
بحيث حصل التصديق الايماني كما عرفت في بحث الايمان وفي هذه المرتبة
زاد على ذلك التصديق شيء آخر وهو الانقياد والاذعان لعظمة الله تعالى
م فالانشراح للاسلام لام عوض في شرح الصدر يكون مقدما على الانقياد واما
تعليل لا عوض في شرح الصدر جزاء الانقياد س فمعنى الاول شرح الله صدره
ليحصل الانقياد ومعنى الثاني شرح صدره لانه اسلم وانقاد م فالاول
سبيل المجذوب س فان شرح الله الصدر مقدم على الانقياد م قال عليه السلام
اذا دخل النور القلب انشرح وانفسح ثم ذكر علامته التجافي عن دار الغرور
س تمام الحديث قيل ما علامة ذلك قال التجافي عن دار الغرور والانابة
الى دار السرور م فان نور الله اذا ظهر انقاد ذلك الشيء لو...ه فكان
ظهور النور وشرح الصدر مقدمين على الانقياد فهو طريق المجذوب
س والثاني سبيل السالك فانه اذا جاهد نفسه وقلل ظلمتها صار
الروح متهيئا لقبول نور الله فالانقياد ههنا مقدم على دخول النور
فيكون طريق السالك اتم س ثم في مرتبة كمال الايمان قلبا فالايمان
ههنا ما عبر بقوله انما المؤمنون الذين الى قوله اولئك هم المؤمنون
حقا س الايات بتمامها قوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا
ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا
وعلى ربهم يتوكلون الذين يقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون
اولئك هم المؤمنون حقا م فالايمان وهو التصديق القلبي
شجرة لها اصل راسخ وهو اليقين الاستدلالي وقد يكون للاصل
راسخ كالايمان المقدم ثم لها بضع وسبعون شعبة كما في الحديث

لام

المجذوب

س قال عليه السلام الايمان بضع وسبعون شعبة وافضلها قوله
لا اله الا الله وادناها اماطة الاذى عن الطريق والحياء شعبة
من الايمان واعلم انه لم يصل الى من كلا المتقدمين والمتاخرين
تفصيل تلك الشعب وها انا فصلتها بتوفيق الله تعالى
راجيا ان يكون الهاما رحمانيا لا ايقاعا شيطانيا على انى استخرجتها
عن فحوى الحديث ومن الاحاديث الاخر لا بمجرد الراى الجنان
م وتلك الشعب منشعبة عن ثلاثة اغصان اعلاها المعاملة
مع الله تعالى والاوسط المعاملة مع نفسه لتنبيه الاعلى والادنى
المعاملة مع الخلق لتنبيه الاوسط س اعلم ان هذه الاغصان الثلثة
علمت من قوله عليه السلام فافضلها قوله لا اله الا الله هذا
من قبيل الغصن الاعلى ثم قال وادناها اماطة الاذى عن الطريق هذا
من قبيل الغصن الادنى ثم قال والحياء شعبة من الايمان هذا
من قبيل الغصن الاوسط فان الحياء وهو الانزجار عن المقابح
من الاخلاق الباطنة وهو من قسم تزكية فهو المعاملة مع نفسه
م وهذان لا بد ان يكونا لوجه الله س اى المعاملة مع نفسه والمعاملة
مع الخلق يجب ان يكونا لوجه الله ليكونا من شعب الايمان حتى لو كانتا
للاغراض الدنيوية فهما بمعزل عن شعب الايمان م فهذا للمبتدى المستكمل
اى كون المعاملة مع الخلق غصنا ادنى انما هو بالنسبة الى المبتدى
المستكمل فان الاشتغال بالخلق نقصان له بخلاف المنتهى المكمل
فان الاشتغال بالخلق وهو تكميل الخلق ليس هو الغصن الادنى للايمان
م قال الله تعالى وما ارسلناك الا كافة س الاية بتمامها وما
ارسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا تقديره وما ارسلناك
الا بشيرا ونذيرا للناس كافة اورد هذه الاية لبيان ان الاشتغال

بالخلق

بالخلق للتكميل ليس شعبة ادنى للايمان بل هو منصب فى غاية بعد
بلوغ المنزلة التى كانت غاية الكمال وهى النبوة م فالاشتغال
بالخلق لا يشغله عن الله ثم لكل غصن اربع وعشرون شعبة اما
الاولى س اى المعاملة مع الخلق اعلم انه لما جعل اماطة الاذى عن الطريق
من شعب الايمان وقد جاء ايضا من باب من كان يؤمن بالله واليوم
الاخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الاخر فليكرم ضيفه و
جاء فى بر الوالدين وصلة الرحم احاديث كثيرة فهم من هذا ان من
شعب هذا الغصن بحسب اصناف الخلق وكل من هو اقرب
فرعايته اولى قال عليه السلام ابدا بنفسك ثم بمن تعول فلهذا قسمت
اصناف الخلق بحسب القرب والبعد فاخذت من الابعد حتى
انتهى الى الاقرب فحصل اربعة وعشرون م فيراعى حق جميع ما خلقه
الله تعالى من حيث انه مظهر صفة الخالقية فاستحسن اماطة الاذى عن
الطريق لا بمجرد انه دفع الاذى عن الحى بل لانها ستر مخلوق الله عن
نظر الخلق لئلا يقع س فيكون هذا رعاية مخلوق الله جمادا كان
او غير جماد م ثم حق النباتات فانها مظهر الرحمة قال الله تعالى
فانظر الى آثار رحمة الله فلا يستحق قلع ما فيه حيوة نامية ثم
الحيوانات وان كانت موذية فان قتلت لدفع الشر ينبغى ان
لا يعذب ثم حيوان لا يؤذى بدفع الاذى عنه الا ما خلقه الله لينتفع
الانسان فينتفع به بقدر الحاجة ثم الانسان وان كان كافرا حربيا
بارادة ان يهديه الله تعالى وبان يقتل بلا تعذيب وحيلة س اى الا
عن حقه بارادة ان يهديه الله م ثم كافر لا يقاتل س كالذمى والمستامن
فيراعى حقه م بان لا يؤذى باليد ولا باللسان ثم القلب على مكان
من البغض لله وارادة ان يهديه الله ثم المسلم الشرير المحارب

التفنن

يراعى ط

للمسلمين كالبغاة وقطاع الطريق والمسلم الشيطاني النفس وهو ان يكون
خبيث النفس موذيا بالطبع س كالاغوية يدفع شرهم مع رعاية
حق للاسلام بالنصيحة ثم المسلم السبعي النفس م وهو ان يكون غضبية
لكنه سليم النفس ليس فيه خباثة س بان يوذي بالسياسات ويجعل
عدة لدفع الكفار كالكلب يدفع به شر الذئب ثم المسلم البهيمي النفس
اي الفاسق بان يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويقام عليه الحدود
ويعلم ما ينتفع به ويفي عن صحبته هولاء م ثم المسلم الصالح بالمودة
وبان يرى له احسن مما يرى لنفسه قال الله تع ويؤثرون على انفسهم
الاية وبالامتناع عن ايذائه يدا ولسانا وقلبا وايصال النفع
اليه كذلك س اي يدا ولسانا وقلبا م دينيا ودنيويا ثم المسلم
الذي به حضر كالالم والمرض والغم والخوف والجوع والفقر بكشف
الضر عنه ثم المسلم المظلوم بدفع الظلم عنه وجزاء ظالمه ثم المسلم المحتاج الى
الاعانة بالاعانة ثم المنعم بشكر نعمته ثم الضيف باكرامه ثم الجار بان
يتفقد ولا يوذي برايحة الطعام ثم الذي وعد لحربا بانجاز موعوده
ثم الاصحاب والخلان بالخلق وطلاقة الوجه ثم الخدم والعبيد و
الرعية والعملة وبان لا يغتر عليهم ولا يكلفون بالشاق
ثم الاهل بحسن العشرة ثم الاقرباء بالصلة ثم الاولاد
بالشفقة والتأديب ثم الوالدين بالبر وترك العقوق
ثم اهل الله وظل الله بالتعظيم والاجلال فهذه شعب هذا
الغصن ولها فروع كرعاية حق المسلم الصالح فان فروعها كثيرة
او هي تتنوع على ما ذكر س وقوله بان يرى له احسن مما يراد
لنفسه الى اخره م ثم لا نواعه اصناف فان الامتناع عن
ايذائه يدا اصنافه الامتناع عن قتله وضربه واخذ ماله ثم الامتناع

عن ايذائه

لسانا اصنافه الاعراض عن التعرض للاعراض والاجتناب عن التهمة
والغيبة والعنف في كلام ثم الامتناع عن ايذائه قلبا صح

عن ايذائه قلبا من اصنافه الاحتراز عن العداوة والحسد والحقد ومنها
العفو وكظم الغيظ ثم ايصال النفع اليه يدا اصنافه الاعانة وبذل المال
ولسانا التعليم والحث على الطاعة والقول الذي يسره وقلبا المحبة والوفاء
والشفقة والمرحمة ونحوها اما الاوسط س اي الغصن الاوسط وهو
المعاملة مع نفسه م فاعلم ان الحواس الظاهرة خمس واما الباطنة فالمعتبر
منها مندرج تحت قوة الروح وسيأتي س اعلم ان ما هو المعتبر هنا من
الحواس الباطنة القوة المفكرة فاما البواقي كالحس المشترك ونحوه فلا
يتعلق به شيء مما نحن فيه لان انقسام المحسوس في الحس المشترك
والخيال غير اختياري فلا يتعلق به الامر والنهي بخلاف الحواس الظاهرة فان
النظر وتركه كل منهما اختياري وكذا البواقي واما ما يتعلق بالقوة المفكرة
من الحواس الباطنة فمعتبر لكنه مندرج تحت قوة الروح وسيأتي ان
للروح قوتين نظرية وعملية ثم يأتي ان ما تهذيب القوة النظرية بالتعلم
والتفكر بحد الاراء انتهى م ثم قوة الشهوة التي يحتاج اليها في الحيوة
س وهي شهوة المطعم والملبس والمسكن م ثم التي يحتاج اليها في بقاء
النسل ثم القوة الغضبية ثم للروح قوتان نظرية وعملية ثم القلب
ثم الجوارح فهذه اثنا عشر ولكل طرفاه ما يأتي وما ندر فتهذيبها
اربع وعشرون شعبة س فتهذيب القوة الباصرة ان ينظر الى ما يجب
او يحل النظر اليها ويغض البصر عما يحرم وكذا في القوة السامعة والذائقة
واللامسة وههنا يرد اما في القوة الشامة فان الروايح الطيبة
قوت الروح وقد قال عليه السلام حبب الي الطيب والنساء وقرة
عيني في الصلوة فيجب رعاية القوة الشامة فيما يأتي ويذراما فيما
يأتي فان الطيب يوم العيد مستحب استنشاق النسيم السحر لا سيما في
الربيع له تاثير في تهييج الوجد وللعشاق معه شغل عظيم واما فيما

يذر فينبغي ان يحترز عن الروائح الكريهة و روائح الحمامات وقد قال عليه
السلام من اكل هاتين الشجرتين فلا يقرب مصلانا اي الثوم والبصل
وكذا يجب تهذيب القوى والجوارح واللسان فيما يأتي ويذر م ثم
لها فروع فان الشهوة الاولى اما شهوة الطعام وتهذيبها باكل الحلال
والاجتناب عن الحرام والشبهة والاقتصاد وترك الاسراف
والاحتراز عن التنعم في المأكل والمشرب واما بشهوة اللباس فتهذيبها بستر
العورة والاجتناب عن الزينة واما المسكن فيجب الاحتراز عن التفاخر
بالابنية الرفيعة ثم ذلك كله يحتاج الى المال فلا بد من الكسب الحلال
او بتركه ثقة بالله تعالى والاول بالمعاملة فيجب المساهلة فيها وترك
المماكسة س ذكر في الحاشية ان تهذيبها اربع وعشرون شعبة ثم ان تلك
الشعب فروع اراد بالفروع اقسامها فتهذيبها بما يجب الاتيان به شعبة
اخرى وذلك لان التهذيب انما يتحقق بالاتيان او الترك في الاقسام المذكورة
فلهذا قال فتهذيبها باكل الحلال والاجتناب عن الحرام الى آخره م واما
ابقاء النسل فتهذيبها بالنكاح والاحتراز عن السفاح والتوسط في قضاء
الشهوة والاحتراز عن خضراء الدمن س قال عليه السلام اياكم وخضراء
الدمن وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء في منبت السوء خضراء الدمن
اضافة الصفة الى الموصوف تأويله خضراء من الدمن اي الخضراء التي
في دمن وهذا التشبيه في غاية الحسن فان الدمن البالية التي ارتحل اهلها
واخضرت الدمن ترى حسنة لكن ليس هناك احد يؤلف به فكذا المرأة
الحسناء التي لا يكون اصلها طاهرا فانه يرى فيها الحسن لكن لا يكون لها
افعال حسنة واخلاق مرضية يؤلف بها م واما الغضبية فبالتوسط
س اي واما القوة الغضبية فتهذيبها بالتوسط م بين الخلاية والقانعة
المندرجة في البواقي س فان قلت في تهذيب القوة الغضبية شعبتان

احديهما

احديهما فيما يأتي والاخرى فيما يذر فكيف يأتي وهو التوسط فاين الشعبة
الاخرى قلت قد فهم من الاتيان بالتوسط بذكر الطرفين فلم يذكره م ومنه
س اي من تهذيب القوة الغضبية م ما يتعلق بالغير كالتواضع وتركه في المحل
س قال عليه السلام التكبر على المتكبر صدقة فاراد في المتن بالخيلاء التكبر الذي
لا يكون بالنسبة الى الغير والمراد بالتكبر في الحديث ما يكون بالنسبة الى الغير م
والعفو وكظم الغيظ وقد مر س وهو قوله ومنه العفو وكظم الغيظ م اي
تهذيب القوة النظرية م تعلم ما ينفع والتفكر في آلاء الله والاجتناب
عن علم لا ينفع وتفكر لا يفيد س قال عليه السلام اعوذ بك من علم لا ينفع
وقلب لا يخشع ودعاء لا يستجاب وقد نقل تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا
في ذاته م واللسان بالصدق ومجانبة الكذب واللغو والهزل وما لا
يعنيه وقس البواقي س قد ذكر تهذيب الحواس الخمس وهو بحسب ما يأتي
ويذر عشرة وتهذيب شهوة بقاء النفس بحسب ما يأتي ويذر
اثنا عشر وكذا تهذيب القوة الغضبية اثنان وتهذيب القوة
النظرية للروح اثنان وتهذيب قوتها العملية اثنان ايضا احدهما ان يقهر
النفس الحيوانية بحيث يحفظها على التوسط بين الافراط والتفريط والثاني
ان يحترز عن الطرفين بان لا يكون مقهورة لها ولا ايضا يتوغل في القهر
بحيث يهلكها فهذا غير مذكور في المتن فيكون من جملة ما قال وقس البواقي
وتهذيب اللسان بحسب ما يأتي ويذر اثنان بقي تهذيب الجوارح
بحسب ما يأتي ويذر وهما اثنان ايضا وهو غير مذكور في المتن ايضا
ولها فروع كثيرة فان افعال الجوارح كثيرة فصار المجموع اربعة وعشرين
م واما الاعلى س اي النفس الاعلى وهو المعاملة مع الله تعالى م
فالله تعالى اراد لكل عبد اشرفه بالتصديق ثم بالاعمال بواسطة
كلامه اي الامر والنهي ووعدا ووعيدا صادرين عن لطفه وقدرته س اي

والنظرية اي تهذيب صح

امر بها شيا و وعد على فعلها الثواب وهذا من صفات اللطف ونهى عن اشيا
و اوعد على فعلها العقاب وهذا من صفات القهر م فلما امتثل يعطر مشام
القلب عن صفات اللطف والقهر بتضوع انوارها س جمع النور بفتح
النون وهو الطلع م ويتنور زجاجته بتلالؤ انوارها س جمع النور
بضم النون فانه اذا امتثل الامر بناء على وعد الثواب وامتثل النهي بناء على
الوعيد بالعقاب اثر اللطف والعقاب اثر القهر فارتقى من الاثر الى المؤثر
فتعطر مشام قلبه بشميم من صفات اللطف والقهر م ثم تجلى له تلك الصفات
الى ان يتجلى الذات س اى يتدرج و يترقى بشميمه من صفات اللطف والقهر
الى ان يصل الى تجلى تلك الصفات ثم تتدرج تجلى الصفات الى تجلى الذات
فانظر الى دعاء النبي عليه السلام وهو اعوذ بعفوك من عقابك واعوذ
برضاك من سخطك واعوذ بك منك كيف ارتقى من اثر صفات اللطف
والقهر وهو العفو والعقاب الى تلك الصفات حيث قال واعوذ برضاك
من سخطك ثم ارتقى من رؤية الصفات الى رؤية الذات فقال واعوذ بك
منك م كما قال ولا يزال العبد يتقرب الى بالنوافل س قد مر هذا الحديث
في فضل بعثة نبينا عليه السلام فاطلبه ثمة ففي هذا الحديث بيان ان العبد
يصل باداء العبادات الى مرتبة التجلى م فالاول س اى يعطر مشام
القلب م كوجدان ريح قميص يوسف ثمة قال تعالى اني لاجد ريح يوسف لولا ان تفندون
انه ادرى س نما اورد هذا الحديث الالهي لبيان ان صفات الله تعالى
بالنسبة الى الذات بمنزلة الثوب بالنسبة الى البدن فوجدان شميم تلك
الصفات يكون كوجدان ريح قميص يوسف م والثاني س اى تجلى
الصفات م بمنزلة القاء القميص على وجهه والثالث س اى تجلى
الذات م بمنزلة رفع ابويه على العرش بعد التصديق الموجب الاقرار والوجدانية
ثم العبادة البدنية وهي الصلوة ولابد لها من الطهارة قال عليه السلام

ثم الثواب صح

الطهور شطر الايمان ثم المالية وهي الزكوة والعبادة لا تصفو الا بترك
الشهوات اى الصوم ثم لا تتم الا بعبادة مشتملة على الثلاثة وهي الحج
س المراد بالثلاثة العبادة البدنية والمالية وترك الشهوات وا ثمة
الخروج عن الاهل والمال وقصد البيت الحرام بواد غير ذي زرع م
وهو المتوجه من كون الملائكة حافين حول العرش س فان الطواف
حول البيت المتوجه من ذلك م ومن احوال الاخرة س فانه المتوجه
سفر الاخرة والانقطاع من المسكن والاهل وحشر الناس حفاة
عراة واجتماعهم في المحشر م ثم روح العبادة التوجه الى الله تعالى بلا اشراك
س قال تعالى اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا
من المشركين م فلا بد من التوبة والانابة الى الله تعالى س فان التوبة
طهارة الباطن عن ذنوب المعاصي هذا توبة العوام واما توبة الخواص
عن ذنوب الحدثان فان كل حادث فهو حدث لا بد منه والانابة هو الرجوع
الى الله تعالى والتوجه اليه وهي باطن الصلوة وللصلوة باطن اخفى لكن
ذلك في صلوة المقربين وكلامنا فيما هو من شعب الايمان م ويلزمهما التقوى
س اى يلزم التوبة التقوى قال عليه السلام المتقي من يتقي عن الشرك فتقوى
الخواص الاتقاء عن الشرك الخفي والتقوى هي باطن الصوم الا ترى ان
الله تعالى ذيل الاية الصوم بقوله كذلك يبين الله اياته للناس لعلهم
يتقون م وتمامها بصرف الرغبة عما سواه وهو الزهد س وان الزهد باطن
الزكوة فان في الزكوة صرف الرغبة عن شيء من محبوبات نفسه وهو المال
بالصرف الى الفقير س م وبترقبه الفقر س وهو باطن الحج الا ترى ان الحاج
انقطعوا عن المسكن والاهل واحدوا زي الفقراء حفاة عراة شعث
الرؤس غبر الوجوه طائفين حول البيت سائلين م فلا بد من
الصبر على الشدايد س ثم اعلم ان فهم الخطاب وهو الامر والنهي والتقرع

الطهارة عنه فان التوبة طهارة الباطن
وباطن الطهارة
تمت صح

بالوعد والوعيد اوجب ذات الفعلية كالصلوة ونحوها والزكوة
كالصوم لكن المعاملات الباطنة لا توجد الا بدخول نور الله في الباطن
فاذا دخل اوجب التوبة ثم الانابة قال الله تعالى توبوا الى الله وقال
وانيبوا الى ربكم وفي قوله في التوبة الى الله وفي الانابة الى ربكم معنى عظيم
وهو ان الالوهية اظهر الاشياء والالوهية اظهر الاشياء وابطنها فنورها
اول الانوار واظهرها وتجليها اخر التجليات وابطنها وفيما بينهما انوار
الصفات وتجلياتها فاذا ظهر اثر من نور الوهية اوجب التوبة ثم بعد ذلك
يظهر نور ربوبيته اخفى من الوهية فعند ظهوره يظهر الانابة اليه لتربيته
فقوله تعالى الحمد لله رب العالمين اوجب ذلك ثم قوله الرحمن الرحيم اكده
لان كونه رحمانا رحيما اوجب قبول التوبة والعفو عما مضى ثم ظهور نور كونه
مالك يوم الدين وهو اخفى من نور الالوهية والربوبية اوجب التقوى
والزهد والورع فاول التقوى الاتقاء من النار قال الله تعالى فاتقوا النار
التي وقودها الناس والحجارة الاية وقال قوا انفسكم واهليكم نارا و
اوسط التقوى مثل قوله فاتقوا الله ما استطعتم واخرها قوله اتقوا الله حق
تقاته وكلامنا فيما هو من شعب الايمان وهو الاول واول الزهد ترك
الدنيا لنيل ثواب الاخرة وهذا من شعب الايمان فعلم ان التقوى والزهد
اللذين هما من شعب الايمان ناشيان من ظهور نور كونه مالك يوم الدين
هو انه اذا كان ربا للعالمين ومالك يوم الدين تحقق انه الغني الاكبر فحينئذ ثم اذا كان كذلك
تحقق الفقر وتحقق سر قوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله والله
هو الغني الحميد فانظر المناسبة الغني بالحميد على وفق سورة الفاتحة
ثم النور الحاصل من القدر من الالوهية والربوبية والرحمة وكونه مالك
يوم الدين اوجب الصبر على البلاء فان كونه مالكا لجميع هذه الامور رحمانا
رحيما اوجب ان يوفى الصابرين اجرهم بغير حساب فالذات الموصوف

بهذه الصفات يجمع العبادة والعبودية له ظاهرا وباطنا ويجمع الاستعانة
فقال اياك نعبد واياك نستعين م ثم بعد ذلك تتوارد الاحوال ويصير
الايمان القلبي ذوقيا كما قال تعالى حبب اليكم الايمان س الكلام بتمامه قوله
تعالى ولكن الله حبب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم م وقال عليه السلام
ذاق طعم الايمان من رضي بالله ربا وقال صاحب الفصوص لا يجد حلاوة وة
الايمان ومرادهم بالحال الوارد والموهبي وبالمقام الكسبي فان الكل كسبي
موهبيا وقد يقال للوارد والمتحول حال وللمستقر مقام فاذا توضأ
القلب بماء التوبة وتنظف واستنشق روايح القدس س شبه وصول
الروح من جنان القدس الى القلب بوصول الرايحة الطيبة الى المشام فاشبه
للقلب ثم على سبيل الاستعارة ثم لا بد للتطهير ذلك المشام لوصول
ذلك الروح فذلك التطهير استنشاق حاصله تطهير القلب وانما ذكر
المضمضة لان القلب حينئذ يصير حيا ناطقا فاثبت له الاستعارة فما فلا بد من
من تطهير ليصح منه النطق بذكر الله تعالى فلما شبه وصول ذلك الروح بوصول
الرايحة الطيبة اورد وهذا الحديث مؤيد لهذا التشبيه م قال عليه السلام
الا ان لربكم في ايام دهركم نفحات الا فتعرضوا لها م من صفة اللطف والقهر
يظهر حال الرجاء والخوف ومن الحيوة حيوة القلب لكنها ليست شعبة
واحدة بل جامعة للشعب س فالحيوة صفة من صفات الذات لكنها
صفة مستتبعة لكثير من الصفات كالعلم والقدرة والارادة والسمع
والبصر والكلام فاذا وصل الى القلب نفحة من حيوة الله صار القلب
حيا فحيوة القلب استتبعت الشعب التي تنشأ من صفات الاحياء
فلم يكن شعبة واحدة بل مستجمعة لما الى وهو ما قال م ومن العلم
المراقبة ومن السمع الذكر ومن البصر الحياء وهذا الحياء غير ما ذكر
ومن الارادة الرضاء ومن الكلام الحكمة ومن اضافته نعمة الوجود و

وهو الخلوص الشكر ومن كونه رازقا التوكل ومن الواحدانية الاخلاص
ومن الجمال المحبة فهذه كمال الايمان قال عليه السلام من احب لله وابغض
لله واعطى لله ومنع لله فقد استكمل الايمان فالحب لله من لوازم
حب الله ش انما قال هذا لاثبات ان حب لله كمال الايمان فان الحديث
كمال الايمان الحب لله والحب لله من لوازم حب الله فاذا حصل حب
الله فقد حصل كمال الايمان لان الحب لله حاصل حينئذ م فان قلت
اذا كان كمال الايمان بهذا لم جعل افضل الشعب قول لا اله الا الله قلت
لان كلمة التوحيد الهادمة لبنيان الكفر فلها رتبة الاولوية وحق من
الاصالة فان الايمان عند البعض هو التصديق والاقرار فيكون بهذا الاعتبار
اصلا والجزء الاقرار في الاحكام الدنيوية اصل فلهذا كان افضل فالمحبة
وان كان كمال الايمان لكنها متفرعة على القول بكلمة التوحيد فالاصل يكون
افضل فقد قيل ش في فواتح الجمال للشيخ نجم الدين الكبرى قدس الله روحه
م اول المحبة طلب المحبوب للنفس ثم بذل النفس له ثم نسيان الانانية
ثم الفناء في الوحدانية فالاول للنفس وقد قيل كمال الايمان هذا والظاهر
انه الثاني وهو للقلب ش لقوله تعالى انما المؤمنون الذين آمنوا بالله و
رسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله اولئك
هم الصادقون فقوله انما المؤمنون مبتدأ فان كان قوله الذين آمنوا
خبر المبتدأ فالمعنى ان الذين كمل ايمانهم هؤلاء وهم المجاهدون في الجهاد و
بذل النفس فيكون بذل النفس من كمال الايمان وهو المرتبة الثانية من المحبة
وان كان قوله الذين آمنوا صفة للمبتدأ او اولئك هم الصادقون خبر المبتدأ
ومثل هذا الكلام للحصر فغيرهم لا يكون من الصادقين فلا يكون كمال الايمان
وقد قال عليه السلام لا يكمل ايمان امرئ حتى اكون احب اليه من نفسه
وماله وولده والناس اجمعين قالوا هو ش اي القلب م وللروح

والنفس

والنفس والارادة تنفخ فيه ثالثهما فاذا تالفا والروح روح قوام
على النفس فاظهر لها ظاهر صفات الروح وهي المحبة والمعرفة وغيرهما مقلوبا
بصفات النفس من العجلة وسرعة الصعود وللنارية فصار المحبة تعشقا
موافقا للشيئان وعدم اصطبار عن المحبوب في هذه المرتبة يسمى قلبا لتقلبه
كريشة في فلاة تقلبها بحكم القهر ونسيم اللطف فالمحبوب يدني محبه بهذه
بقتله ومحبته ويحرقه بنار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة شعر فتى
فدا والحب نار هوى احر نار الجحيم ابردها ثم يدخله في نهر الحيوة
ويداويه ش اي يحييه بماء حيوة لطفه ويداوي حرقته م فالانسان
هو الذي يتحمل هذه الشدائد بطيب نفسه وسعة قلبه ثم يسمى عند الملكين
ظلوما جهولا ش قال الله تعالى وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا م
ثم يزيد حتى يصير استيلاء المحبوب عليها بالمحنة منسيا نفسه فهو نسيان
الانانية وهذا الاستيلاء مشاهدة وهو للسر وهي ما قيل كانك ترا
اي الله في ذلك المقام ش روي ان ابن عمر رضي الله عنهما كان في الطواف
فسلم عليه واحد فلم يجبه فقيل له بعد الطواف فقال كنا نتراءى
الله في ذلك المقام م وكان قوله عليه السلام ان تعبد الله كانك تراه اشارة
الى هذا وقوله فان لم تكن تراه فانه يراك مراقبة ش قال عليه السلام الاحسان
ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك فمعناه نقول كان للارادة
يجب ان يكون عبادة الله تعالى عبادة مشاهدة فان لم يكن هذا فلا اقل
من ان يكون على وجه يتيقن انه يراك فالاول مشاهدة والثاني
مراقبة ثم فسر المراقبة بقوله م اي رعاية الباطن لملاحظة الحق وهي
للقلب ثم يزيد حتى لا يبقى من صفات نفسه اثر فيتجلى المحبوب بصفاته
كما قال فاذا احببته كنت سمعه الذي يسمع به فهذا هو الفناء في الوحدانية
والبقاء بالله فيقول انا من اهوى ومن اهوى انا فهذا هو

التجلي وهو للروح س فظهر ان الروح العلوي في مرتبة كمال القوة النظرية
والعملية تسمى عقلا وفي مرتبة الانشراح بنور الاسلام يسمى صدرا
وفي مرتبة المراقبة والمحبة يسمى قلبا وفي مرتبة المشاهدة يسمى سرا
وبواطننا بمعرفتك وقلوبنا بمحبتك واسرارنا بمشاهدتك وارواحنا
بمعاينتك م وهو اما تجلي الصفات قال عليه السلام تخلقوا باخلاق الله تعالى
س اي ليكن اخلاقكم اخلاق الله تعالى م وهي اما صفات الفعل كالخلق قال الله
تعالى واذ تخلق من الطين س قال تعالى في سورة المائدة واذ تخلق من
الطين كهيئة الطير باذني فتنفخ فيها فتكون طيرا باذني وفي سورة آل
عمران اني اخلق لكم من الطين كهيئة الطير فانفخ فيه فيكون طيرا باذن الله
م والاحياء واذ تخرج الموتى باذني س هذا في سورة المائدة وفي
آل عمران واحيي الموتى باذن الله م والاماتة كما نظر ابو يزيد رحمه
الله في مريد لابي تراب نظر قهر فصاح صيحة ومات والرزق كاطعام
قوم قليل وصفات الذات كالوحدة فيقول ما في الوجود سوى الله والعلم
وعلم آدم الاسماء كلها وعلمناه من لدنا علما والسمع كما سمع سليمان قول النملة
والبصر انه عليه السلام يبصر من ورائه والحيوة كما للخضر والياس والكلام قال
عليه السلام ان الحق لينطق على لسان عمر والقدرة وما رميت اذ رميت
ولكن الله رمى وكما قلع علي رضي الله عنه باب خيبر والارادة قال تع وما تشاؤن
الا ان يشاء الله واما تجلي الذات اما بالربوبية فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا واما
بالالوهية ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وهذا اعلى التجليات فقوله
الى ينطق حمله قوم على هذا وجوزوه لامة محمد عليه السلام مع ان
موسى عليه السلام لم يطقه وهذا باطل اذ لا يجوز تفضيل ولي على نبي لا
سيما على مثل موسى عليه السلام فالصحيح ما قال في العوارف انه تجلي الصفات
انما تخلق باخلاق الله س يعني ينطق ان يكون تجلي صفة الكلام كما قلنا الحق

وفي مرتبة التجلي يسمى روحا وقد جاء في الدعاء اللهم زين ظواهرنا بخدمتك صح

كثير من طعام صح

ينطق

ينطق على لسان عمر م وذلك رتبة يكون في الوصول س وذلك وصول الذي
يسكن عنه نيران شوقه فيباعد السوء يستقر الصفات الموهوبة ولاه
رجعه وقرى وظهرت صفات نفسه الحائلة بين المرء وقلبه ومن ظن
من الوصول غير هذا فهو متعرض لمذهب النصارى واشارات المشايخ
في الاستغراق عائدة الى تحقيق مقام المحبة باستيلاء نور اليقين وتحقيق
حق اليقين بزوال اعوجاج النفس او اماطة لوث صفات النفس ثم تجلي
الذات ان جاز للاولياء يجب تجويزه للانبياء فالذي ناله موسى عليه
السلام هو الرؤية بعين الظاهر التي في هذه الدنيا ممنوع والتجلي للروح
هذه الكلمات مقتبسة من العوارف وقوله متعرض لمذهب النصارى فانهم
قائلون بالاتحاد وقوله ثم تجلي الذات ان جاز للاولياء يعني اختلف
في ان تجلي الذات هل يجوز للاولياء ام لا فصاحب العوارف اختار عدم
جوازه لهم لئلا يلزم تفضيلهم على موسى عم قال ان جاز للاولياء فعلى هذا
المذهب يجب ان يحمل حال موسى على منع الرؤية بعين الظاهر لا على منع التجلي الذي
هو للروح م وفي العوارف ان بعض الصوفية ادعوا الرؤية واطبق
المشايخ على تضليله واختلف في رؤية النبي عليه السلام ليلة المعراج
والجمهور على انه لم يره والبعض على انه رآه بقلبه لقوله ما كذب الفؤاد ما
رأى والعلم عند الله ثم اعلم ان القسمة الاولية على ثلثة نفس وقلب
وروح على قسمة العالم الكبير كما مرت س في تفصيل مباحث مالك يوم
الدين ان العالم ثلثة الظاهر وهو الجسماني ثم الباطن وهو ثم باطن الباطن
فالطبيعة ثم قال ان الانموذج من العالم الكبير فوضعت فيه تلك الثلثة
م فلهذا كشف الملكوت كما اخبر حارثة في مرتبة القلب قال عليه السلام
لحارثة كيف اصبحت يا حارثة قال اصبحت مؤمنا حقا فقال لكل حق حقيقة
فما حقيقة ايمانك فقال عزفت نفسي عن الدنيا فاسهرت ليلي واظمأت

نهاری وكان انظار اهل العرش بری بارزا وكان انظار اهل الجنة يتزاورون
واهل النار يتعاوون فقال عليه السلام عرفت فالزم س وقال عيسى
عم لن يلج ملكوت السموات من لم يولد مرتين فالثانية ولادة القلب
لكن فى كل واحد اطوار الاخرة كل مرتبة وطور امتزاج واشتباك
باول ما فوقه بحيث لا يكاد يتميز م يقول ان بالقسمة الاولى معنا ثلث
مراتب عالم الظاهر والمتوسط وهو القلب والروحانى المحض ولكل اطوار
فالاول اطواره الحس والعقل والصدر والثانى سياتى ان له سبع
طبقات فهى اطواره والثالث اطواره تجليات الصفات والذات
فآخر كل مرتبة من كل الثلاثة له امتزاج واشتباك باول ما فوقه فآخر العالم
الظاهر له امتزاج باول المتوسط وآخر المتوسط له امتزاج باول العالم الروحانى
وكذا الآخر كل طور امتزاج باول طور فوقه س قال تع ومزاجه من تسنيم
م قال الله تعالى فى سورة المطففين ان الابرار لفى نعيم على الارائك ينظرون
تعرف فى وجوههم نضرة النعيم يسقون من رحيق مختوم ختامه مسك
وفى ذلك فليتنافس المتنافسون ومزاجه من تسنيم عينا يشرب بها المقربون
فالابرار يسقون من رحيق ممزوج به من عين ارفع وهى التسنيم وهو العين
التى يشرب بها المقربون وثبت ان المقام الادنى له امتزاج بالاعلى
وفيه تتمة مما فوقه اشتياقا الى ما فوقه ولا يقنع بالادنى فلا يستقر المقام
الا وفيه من الاعلى حال فصاحب المقام من ملكه وصاحب الحال من ملكه فالعين
التى يشرب بها عباد الله يفجرونها مقامهم وهم يسقون من عين ارفع
منه ذلك حالهم ففى سورة هل اتى عينا يشرب بها عباد الله يفجرونها
تفجيرا ثم قال ويسقون فيها كاسا كان مزاجها زنجبيلا فالعين الاولى مملوكة
لهم حيث يشربون منها ويفجرونها لكنهم يسقون من عين ارفع فالاولى
بمنزلة المقام والثانية بمنزلة الحال م فمن اطوار الاولى الحس والعقل

وكذا

وكذا الصدر الا ان فيه شمة من مرتبة القلب ثم منك انسيا لست اعرفه
والستر من مرتبة القلب وفيه شمة من الروح س فان مرتبة الروح هو
التجلى وهو مرتبة السر لم يصل الى ذلك فهو العالم المتوسط الا انه آخر ذلك
العالم وفيه ذكر بلفظ كان م وقد ذكر القلب واريد شمة من التجلى حتى قال
عليه السلام ان تعبد الله كانك تراه هذا اصل المشاهدة وفيها شمة من
التجلى فلهذا ذكر بلفظ كان س وقد ذكر القلب واريد الاعلى مما ذكرنا كما فى
قوله تعالى ولكن يسعنى قلب عبدى المؤمن م فهذا اعلى من العالم المتوسط
فالمراد به والله اعلم الروح س وقد قيل للقلب سبع طبقات الصدر وهو
محل الاسلام ومحل الوساوس ثم القلب وهو محل الايمان ثم الشغاف
وهو محل محبة الخلق وهى لا يتجاوزه قد شغفها حبا والفؤاد وهو محل رؤية
الحق ما كذب الفؤاد ما راى ثم حبة القلب وهو محل محبة الحق ثم السويداء
وهى محل العلوم الدينية ثم مهجة القلب وهى محل تجلى الصفات ففى الكافر
بواطنه مختومة ختم الله على قلوبهم فلا يدخل فيها نور الله وظهر ان
للايمان شعبا ولها فروع ثم النور ونور وكذا الانوار والواردات
ثم ثمراته مع قشور كالمشاهدات ثم فالطف القشور حتى يبلغ الى اللب
الخالص كتجليات الصفات والذات هذه مراتب عروج الروح فلما
فرغ منها اخذ فى بيان مراتب النفس فقال م ثم للنفس مراتب
يكون امارة ثم لوامة ثم مطمئنة ففى مرتبة القلب لوامة وقبلها امارة
وبعدها مطمئنة فانها اذا وصل اليها روح من المقام الاعلى لامت
نفسها وحنت واشتاقت الى المقام الاعلى الحق ولا انفا
بالعود حنه اذا ذكرت وطانها نزلى بحنة فاذا وصلت الباطن ثبت
وزاد البعض ملهمة من قوله تعالى فالهمها فجورها وتقويها ولكل
وجه س اى لكل واحد من الامرين وجه والامران جعل مراتبها

ثلث م

ثلثا وجعل مراتبها اربعا م فانه تعالى ثلث مراتب الانسان وجعل
اصحاب الشمال واليمين والسابقون س فهذا وجه ان مراتب
النفس ثلاثة م وتارة ثلث طبقات المصطفين وقال فمنهم
ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات س اول الآية
ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه الآية
م وثلث مراتب النور وهي المشكاة والزجاجة والمصباح فيجب
ان يكون فوق النفس الكافر وهي الامارة ثلث مراتب فالملهمة
دون اللوامة لان المراد بالالهام التعليم فاللوام لا يكون
الا بعد العلم وهو بعد التعليم لكن العلم يكون بلا لوم فاللوم اخص
وان اريد الهام الخواص وهو لا يكون الا بعد الاطمئنان
كان الملهمة مطمئنة وبقي ما بين الامارة واللوامة خلوا وذكر الالهام
التزكية والتدسية يؤيد ما قلنا وايضا الهام الخواص للروح لا
للنفس س اعلم ان في مرصاد العباد جعل الملهمة فوق اللوامة تحت
المطمئنة ففي المتن زيف هذا بان المراد بقوله فالهمها فجورها و
تقويها التعليم لا الهام الخواص والتعليم قبل اللوم لانه لو كان المراد
الهام الخواص وهو لا يكون الا مع الاطمئنان فالملهمة يكون
مطمئنة فبقي بين النفس الامارة واللوامة خاليا فلا يكون مراتب
النفس اربعا بل ثلاثا امارة ولوامة ومطمئنة فالملهمة يكون هي
المطمئنة ثم قال بعد ذلك قد افلح من زكيها وقد خاب من دسيها
فجمع الالهام ذكر التزكية والتدسية فعلم ان المراد بالالهام التعليم
لا الهام الخواص لانه لا يكون مع التدسية وايضا الهام الخواص
للروح لا للنفس فلا يراد الهام الخواص فالمراد التعليم وهو قبل
اللوم م فالسلوك ترقي النفس الى الاطمئنان وهو مقام الرضا

قال

قال تعالى راضية مرضية وهذا عند الوصول الى تجلي الصفات
فهذا ما قيل يصل النفس الى مرتبة القلب والقلب الى مرتبة
الروح س اي يصل النفس من العالم الادنى الى المتوسط والقلب
من المتوسط الى الاعلى العالم الروحاني اي تجلي الصفات وقد عرفت
طبقات القلب ان مهجة القلب محل تجلي الصفات ثم تجلي الصفات
الذات المخصوص بالروح م فينتهي سلوك النفس س اي عند وصول
السالك الى مرتبة تجلي الصفات م ولا نهاية لعروج الروح كما مر
س قد عرفت نقل كلمات العوارف ان منح الله تعالى غير متناهية
م فعلم اليقين وهو لاهل المراقبة وصل الى عين اليقين وهو لاهل
المشاهدة ثم الى حق اليقين وهو اهل التجلي ثم هؤلاء القوم اما
سالك لم يتشرف بالجذبة وهو الذي قطع الطريق وعبر على المقامات
والاحوال واطمأنت نفسه لكن لم يفتح عليه باب من المشاهدة واما
مجذوب غير سالك وهو من رفع عن قلبه شيء من الحجاب لكن لم
يأخذ في طريق المعاملة واما سالك مجذوب وهو سالك فتح
له ذلك الباب واما مجذوب سالك وهو من استنار قلبه بانوار
المشاهدة ثم فاض منها باطنه على ظاهره وجرى عليه صور المجاهدة و
المعاملة بعد عين مكابدة لامتلاء قلبه بالمحبة فاجاب قالبه قلبه بالفعل قال
تعالى ثم تلين جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله فالاولان لا يقتدى بهما بل
معذوران والرابع اقوى وهو طريق الانبياء والمحبوبين من الاولياء
وفي الحقيقة لا سلوك الا بعد الجذبة اذ التوفيق نوع منها الا انه اضعف
من تلك الجذبة المخصوصة س فهنا تبين ان التوفيق ايضا
نوع من الجذبة والعناية بقوله م فان سرت بنفسك فهي في غاية
الصعوبة والامتناع لان العمر قصير والوقت ضيق ولا فراغ عن

للغوث م

م قال صاحب العوارف اربعة امور هي في الولادة كالاركان الاربعة
الولادة الطبيعة وهي الايمان والتوبة والزهد وتحقيق العبودية
بدوام العبادات القلبية والقالبية وتمام هذه الاربعة باربعة
اخرى هي قلة الطعام والكلام والمنام وصحبة الانام ولنذكر شيئا
من مما ينبغي للسيار في الطريق منه الخواطر فخاطر النفس يدعو الى شهواتها
وخاطر الشيطان يدعو الى المعاصي في صورة الطاعات ويدعو الى مراآة الخلق
ومرآة نفسه وهي العجب وهما شرك خفي ولا شي ء في احباط العمل منه
وخاطر النفس اسهل مؤنة واشد امتناعا وخاطر الشيطان على العكس
على العكس فانه اوهن لكن سلطنة النفس اقوى فالشيطان يدخل
من كل باب الاقرب الاخلاص فالزم الاخلاص يغنيك عن كثرة العمل ش
اعلم ان الشيطان وتابعه حبل لا يمكن وصفها فانه اذا اراد ان
يوقع في الرياء يقول اظهار الطاعة مرغب للغير ودال على الخير ويقول
محب ثناء الناس حسن الا ترى ان الخليل صلوات الله عليه قال
واجعل لي لسان صدق في الآخرين ويقول ان في كثرة الطاعة نعمة
الله تعالى وقد قال تعالى واما بنعمة ربك فحدث فيجب ان يعلم ان
لكل واحد من الاخفاء والاظهار امرا في الاظهار والترغيب خط
المنتهي الكامل لا خطأ المبتدي المتشكل فاذا اخفى العامل عمله ياتي الشيطان
ويوسوس انك من المخلصين حيث اخفيت طاعتك عن الخلق فيوقع
في العجب وهو شر من الرياء فان الخلاص من الرياء اسهل من الخلاص
عن رؤية عمله فلذلك الامر ولا قطع النظر عن الخلق وعن رؤيتهم ودعوى
رؤيتهم وان لا يكون عملك الا لله سواء رآه غيره ام لا وان وقع
في خاطرك عند ذلك رؤية الاخلاص يجب نفيها والتعوذ بالله بيخلك
عن الرياء والعجب م وخاطر الملك يدعو الى الطاعة وكذا خاطر القلب

الا ان

الا ان في تلك مع سكينة وهذا مع وجد وهيجان وخاطر الحق هو العلم اللدني
وامركم فيكون وهو يعلو ولا يعلى ومنه ما ينكشف على السيار فينكشف
عليه وجوده وهو ظلمة شديدة فيصفو قليلا قليلا حتى يبدو كالغيم الاسود
فان استعلى عليه الشيطان كان في احمرار صفي صار ابيض كالمزن و
النفس تبدو في لون الزرقة كالسماء وله نبعان كنبعان الماء فان كان غلبة
عليه الشيطان يكون كعمود ظلمة ونار ثم يصفو قليلا والشيطان نار غير
صافية وقد يرى كزنجي يصول عليك فح استعذ بالله منه وقد يبدو نار
صافية مع انشراح صدر فهي نار الذكر فيفني الاجزاء الغير الصالحة و
يبقى الصالحة فهي فنا ء كل من العناصر يظهر ما يدل عليه كالسير في البوادي
والعبور على المياه ونحوها وكذا في قطع المنازل العلوية يبدو سموات وما
فيها ويظهر صفات النفس في صور حيوانات مخصوصة بها فاذا غلبت عليك
عليها فذلك غلبة تلك الصفات او مغلوبيتها والدنيا ورذائل الصفات
تبدو في صور الجيف والنجاسات وكل ما سمعت من تعبير الرؤيا فهنا يعبر
في نفس السيار لا خارجا عنه ش فان الرائي اذا رأى في المنام قتل
حية فالمعبر يقول تظفر على عدوك وهنا يقال تظفر على نفسك فانها
عدى عدوك م والانوار السفلية كسبية والعلوية موهبية
والشمس هي الروح والقلب والاهلة والبدر مراتبه والنجوم
انوار الاسلام في الصدور بازائها السفليات المشاعل و
الشموع والشرج ش فالمشاعل انوار كسبية للروح والشموع انوار كسبية
للقلب والشرج انوار كسبية في الصدر م وقد يكون الانوار انوار القوى
والطاعات وقد بدا لبعض صحابنا ش اي من مريدي الشيخ الشيخ البلغاري
قدس الله روحه م نور الوضوء كهيئة التاريخ يمشي بين يديه وقد يكون
الوقايع مقاميه واستعداديه فقد يرى في اول السير المقام العالي الذي

او غلبت عليها هو

يصل اليه بعد طول المجاهدات فلا ينبغي للسيار ان يغتر به والفرق بينهما
ان المقامية مرتبة مضبوطة لا الاستعدادية ش فان الوقايع اذا كانت
مقامية يبدو اولا ما يدل على قطع الخطوط الترابية ثم المائية ثم الهوائية
فيرى الطيران في الهواء ثم النارية فيرى النيران ثم يرى المنازل العلوية
نازلة اذا رأى من المنازل العلوية ثم بعد ذلك يرى ما يدل على انه في
قطع الخط المائي والدال على ان رؤية المنزل العلوي لم يكن مقامية بل استعدادية
اى السائر مستعد لان يصل الى ذلك المقام عند طول المجاهدات م وقد
يرى العناصر والعلويات لا بحسب المقام بل بحسب المناسبة فقد جاء
في الاخبار ان ثلثمائة من الاولياء على قلب آدم واربعين على قلب
موسى وسبعة على قلب اسرافيل فاذا قبض هذا انتقل واحد من الثلثة
الى مقامه ومن الخمسة الى الثلثة وهكذا حتى انتقل واحد من العوام الى
الثلثمائة فاعلم ان الانبياء عليهم السلام كانوا واصلين فقد انكشف
لقلبهم ملكوت السموات والارض وعبروا على جميع طرقها لكن للقلب كل زيادة
نسبة الى الملكوت كل شيء فملكوت الارض كان بيد آدم عليه السلام وملكوت
الماء والنار بيد موسى عليه السلام فانه قد خلق البحر وقد كان له من النار ما
كان ش لكن آنس من جانب الطور نارا م وهي نار المحبة وابراهيم لم تحرقه
النار وقد كشف له ملكوت السموات والارض هذا شان قلوبهم
اما الولي فتابع للنبي باطنه اى قلبه كظاهر النبي عليه السلام وباطن
باطنه اى روحه كباطن النبي عليه السلام اى قلبه اما باطن باطن النبي
عليه السلام اى روحه فليس لاحد ان يحوم حوله فقد قيل ارواح النبيين
قدسية جلالية وارواح الصديقين روحانية ملكوتية فارواح الصديقين
تستقي من عيون يشرب منها قلوب النبيين فثلثمائة يستقي من مشرب
قلب آدم فهم منسوبون الى ملكوت الارض لهم كرامات ارضية كطي الارض

اربعين وخمسة على قلب جبرائيل وثلثة على قلب ميكائيل وواحد على قلب ح

وكون

وكون هذه النسبة قد تكون ذاتية لا انفكاك عنها فينقطع ملكوت
السموات والارض بلا انفكاك عن الارضية فيرى الكواكب تحت الارض
وقد لا يكون ذاتية بل رفعت في طريق سيره فيعرج الى الموسوية فان كانت
نسبته اليها ذاتية يحاذي والا يعرج ش اى ان كانت نسبته الى الموسوية
ذاتية وهي النارية مثلا يقطع ملكوت السموات والارض بلا انفكاك
عن النارية وان لم يكن نسبة ذاتية فينفك عنها عند العروج الى المقام
الاعلى م وهذا امر دقيق لا بد للشيخ من معرفته ليتفرس في المريدين
كمية استعدادهم وكيفية مشربهم وحال امرهم ويعرف به منازلهم وبه
قد علم كل اناس مشربهم واعلم ان السيار يظهر له علامات وللاول في القلب
فيه ولا حركة كالولد في البطن ثم يظهر النطق وذكره اعتداده فاذا ارتقى
عن ذكر القلب يصير كل جوارحه ذاكرة والسيار يتجلى له روحه في هيئة البدن
ويقال له البدن المكتسب وهو بدن يوجب اكتساب الصفات والاخلاق
التمثل به وقد كان واحد من العارفين الذين كنا بصحبتهم تجلى له روحه في هيئة
بدن في غاية الصفاء والحسن واللطافة معتشقة مدة طويلة وهذا انما يكون
في مرتبة القلب فالروحاني يتكشف في هيئة اجسام مناسبة لاخلاقها
وصفاتها ثم يرتقي الى ان ينكشف في صورتها الروحية وللسيار في تلك
المنازل مهالك فان الاعتقادات الفاسدة كالتشبيه ونحوه لم ينشأ
الا منها والشيخ الكامل ينجيه منها ش فاذا انكشف الروح فنظر تجلي الحق ه
فيغلط ويقع في التجسيم والاعتقادات الفاسدة م ومن احوال
تبدو في المراتب المذكورة فمنها القبض والبسط وهما يكونان في مرتبة النفس
التي تكون للقلب وهي مرتبة النفس اللوامة وهما كالحزن والنشاط
للنفس ولا يكون الا في تلك المرتبة بخلاف الخوف والرجاء فانهما
وراء ان اذ هما من لوازم الايمان قيل القبض عقوبة افراط البسط لانه اذا

وردوارد الحق على القلب يتبلى فرحا وروحا فيأخذ النفس حظها
فيتطلى فيفرط في البسط فيتعاقب بالقبض حتى لو تاذيت النفس واعتدلت
في البسط لا يعاقب بالقبض ثم في المرتبة الثالثة ينقلبان صحبة وانس
ومنها القرب وهو ملاحظة ان الله معه واقرب ما يكون العبد من الله
في سجوده قال تعالى واسجد واقترب قيل ذلك في مقام القرب الحياء و
قيل بالنسبة ينال المعرفة وباداء الفرايض القرب وبالمواظبة على النوافل المحبة
ومنها الوصول وهو الوصول الى مراتب التجليات قبل الذات يكون في
الدنيا للخواص المحبة وهو سريان نور المشاهدة في كلية العبد حتى فاذا
فاذا تحقق يحظ به روحه وقلبه ونفسه وقالبه وهذا اعلى مراتب الوصول
فاذا تحقق العبد بهذا علم انه في اول المنزل فاين الوصول فان منازل طريق
الوصول لا ينقطع ابد الاباد فكيف في العمر القصير ومنها الفناء والبقاء
قيل الفناء ان يفنى عن الحظوظ وقيل هو الغيبة عن الاشياء وقيل هو
التلاشي بالحق والبقاء هو الحضور معه وهو اما ظاهر وهو ان يتجلى بطريق الالا
س اي بتجلي صفات الفعل م وليسلب عن العبد اختياره فلا يرى لنفسه
ولا لغيره فعلا الا بالحق ثم ياخذ في طريق المعاملة مع الحق بحسبه فمن
كان في هذا المقام يبقى اياما لا ياكل ولا يشرب فيتجدد له فعل الله وآما باطن
وهو ان يكاشف تارة بالصفات وتارة بمشاهدة آثار عظمة الذات
ويستولي على باطنه امر الحق لا يبقى له هاجس وفي البعض يتطوح والظاهر
لارباب القلوب والباطن لمن اطلع عن رقاع الاحوال ومنها الجمع
والتفرقة اشاره بالجمع الى تجريد التوحيد بالتفرقة الى الاكتساب س
كانهم ارادوا ان الجمع هو ملاحظة وحدانية الحق مجردة عن رؤية
الغير فلا يرى في نفسه الا بصرف الحق فالتفرقة رؤية الاكتساب وهو
ملاحظة احواله م قيل كل جمع بلا تفرقة زندقة وكل تفرقة بلا جمع

تجلي

تعطيل لما كان الاول زندقة لانه يرتفع حج احكام الشرع والامر والنهي
لعدم الاختيار والثاني تعطيل لانه لا يرى الحق خالقا لافعال العبد ففيه
نفي انه خالق لكل شيء فيكون تعطيلا لانه نفي صفة الخالقية والتعطيل نفي
الصفات وقد غلط فيه وراد انفسهم في غير الجمع فعطلوا الاكتساب
فتزندقوا وكان هذا التوسط بين الجبر والقدر س لا بطريق الاعتقاد
بل بطريق الوجدان فان عوام اهل السنة يعتقدون التوسط بين الجبر والقدر
فهذا لا يكون جمعا وتفرقة بل هذا المعنى اذا صار وجدانيا بان يلاحظ تعرف
الحق مع ملاحظة كسبه فهذا هو الجمع مع التفرقة م وقيل رؤية الافعال
تفرقة ورؤية الصفات جمع ورؤية الذات جمع الجمع ومنها السكر وهو استيلاء
سلطان الحال والصحو العود الى ترتيب الافعال وتهذيب الاقوال
والطيفورية س اي متابعو الشيخ ابي يزيد قدس الله روحه فان الطيفور
اسمه م فضلوا السكر على الصحو والجنيدية عكسوا فان اريد بالصحو ان لا يبقى
استيلاء الحال فلا شك ان السكر افضل وان اريد ان الاستيلاء وان
كان قويا فهو لا يغيب عن عالم الشهادة كما كان للانبياء فالصحو اولى
وقيل الصحو هو التمكين لمن السكر واستحكام الحال وبلوغ الروح الى
مكاشفة العيان ودوام الوجد ولا يراد به سكون الجوارح عن ضطراب
في الوجد والحال كما زعم اهل الجهل ان من يبلغ مقام التمكين لا يتحرك
في حال الوجد ومقصودهم من ذلك انهم بلغوا مقاما لا يحركهم الوجد
لقوتهم وثباتهم وكشف ذلك وان موسى عليه السلام مع جلالته
سقط سبعة ايام تحت جبل الطور من حدة التجلي ومنها التلوين و
هو لارباب القلوب فانه يظهر لهم بحسب تعدد الصفات تلوينات
فانهم من تجليات الصفات الجلالية ذابوا ومن جمالية طابوا وارباب
التمكين خرقوا حجب القلوب وباشر ارواحهم سطوع نور الذات

فان تقع التلوين العدم التغير في الذات والتلوين تح لنفوسهم لانها
في محل القلوب وهذا التلوين لا يخرج صاحبه عن التمكين اذ هو للروح
ولا يراد بالتمكين ان لا يكون للعبد تغير فانه بشر بل يراد به ان ما كوشف
له لا يتوارى عنه ابدا ولا يتناقص بل يزيد فصاحب التلوين قد ينقص
له عند ظهور صفات نفسه ومنها النفس فاعلم ان الوقت للمبتدي
والحال للمتوسط اي صاحب القلب وهو الذي يغلب عليه الحال والنفس
للمنتهي ولا يتفاوت عليه الحال بالغيبة والحضور بل الوجد مقرون
بانفاسه وهذا الذي ذكرنا شمة من مقامات العارفين ذكرناها
تشويقا للطالبين وتنبيها للمسترشدين لا كون بالدالة على الخير كفاعله
م هذا اعتراف باني لست فاعله لكني دللت على الخير لا كون كفاعله
فلا ينبغي لاحد ان يعترض ش اي يقصر م في العروج على المعارج فان
العجب تمني في آخر الزمان قال النبي عليه عم والتحية والاكرام اذا اقترب
الزمان لم تكد رؤيا المؤمن يكذب الا يرى ان رؤيا السحر اصدق من
رؤيا اول الليل ووسطها فكون الارواح في الدنيا منامها والقيامة
قيامها فاذا صارت الارواح قريبة من القيام يصير اصفى واروح
فلهذا كان خاتم الانبياء افضل جميع الانبياء عليهم السلام وابرح
ما يكون الشوق يوما اذا دنت الخيام الى الختام وقال النبي انكم في
زمان من ترك منكم عشر ما امر به هلك ثم يأتي زمان من عمل منهم بعشر
ما امر به نجا وهذا لسببين احدهما ما ذكر والثاني ان عمل الخير في زمان
النبي عليه عم كان ايسر وفي هذا الزمان وهو زمان تلاطم امواج
الشر والفساد عمل الخير اشق واعجب واغرب يؤيده قوله عليه السلام
الاسلام بدا غريبا وسيعود كما بدا فطوبى للغرباء ش اعلم انه لا شك
ان خير القرون قرن النبي عليه السلام ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم

ثم

ثم يفشو الكذب كما نطق به الحديث فالذي ذكرنا لا يراد به تفضيل القرون
الاخر على تلك القرون بل يراد ان عمل الخير في القرون التي يغلب فيها
الشر كثير النفع والثواب رزقنا الله تع بنيل رضائه م ولنختم الكلام
بدعاء كان شيخنا صلاح الحق قال حسن البلغاري قدس الله روحه
يدعو ويطلب عليه وهو اللهم زين ظواهرنا بخدمتك وبواطننا بمعرفتك و
قلوبنا بمحبتك واسرارنا بمشاهدتك وارواحنا بمعاينتك يا ارحم
الراحمين ش قد تسمى الروح في مقام المحبة يسمى قلبا وفي المشاهدة
سرا وفي التجلي الذات روحا والحمد لله رب العالمين اتفق لمؤلف المتن
وهو العبد الضعيف عبيد الله ابن مسعود بن تاج الشريعة وهو الامام
المدعو بصدر الشريعة سعد جده والحمد لله اتمام الشرح يوم الاثنين
الخامس من شهر الله الحرام المحرم الواقع في سنة ست واربعين وسبعمائة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

م الحمد لله الذي زين السماء بالبروج بعد ما احكم بناءها فقال وزيناها وما لها من فروج والصلوة على رسوله الذي جعله سراجا منيرا ومن نوره مستنيرا وجعل آله واصحابه نجوما ولشياطين الانس والجن رجوما

وبعد فان العبد المتوسل الى الله تعالى باقوى الذريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة آتاه الله سعادة الدارين يقول هذا تعديل هيئة الافلاك وهو العلم الثالث من كتاب تعديل العلوم حررتها تبصرة وتذكرة لذوي الادراك موردا في هذا الكتاب ما تحير فيه عقول اولي الالباب كحل اشكال القمر وساير الكواكب واثبات الافلاك بوضعها فانه لم يتعرض لها احد من المتقدمين ولم يتوجه لصوب الصواب سهام المتاخرين فكتبت فيه ما هداني الله له وغير ذلك مما اذا طالعته وطالعت الكتب المصنفة في هذا الفن تعرف مقداره سائلا من الله تعالى الهام الصواب وفتح مغلقات الابواب فاقول علم الهيئة علم الاجرام العلوية والاربعة السفلية من حيث كيفياتها وكمياتها واوضاعها وحركاتها اللازمة لها ش الاجرام العلوية الافلاك والكواكب والاربعة السفلية العناصر سواء كانت بسيطة كبعض طبقات النار والهواء والارض او مركبة كالبعض الآخر منها كطبقة النار غير البسيطة وطبقة البخار من الهواء وبعض طبقات الارض وهيئاتها ككونها كرية وكمياتها كعدد الافلاك ومقادير الاجرام والابعاد واوضاعها ككون بعضها فوق بعض والحركات اللازمة احتراز عن العارضة كالزلزلة وحركة الهواء وفي التذكرة لم يذكر له تعريفا ولكن بين موضوعه بحيث يعرف منه تعريفه

حيث

1

حيث قال وموضوعه الاجرام البسيطة العلوية والسفلية من حيث كمياتها وكيفياتها واوضاعها وحركاتها اللازمة لها فالمقيد الاجرام بالبسيطة يخرج المركبة كبعض طبقات النار والهواء والارض لكن يجب ان يكون داخلة ولو لم يقيد بالبسيطة يدخل الآثار العلوية والمتولدات مع انه يجب ان لا يدخل فلهذا قلت الاربعة السفلية ليدخل ما يجب دخوله ويخرج ما يجب خروجه وقوله وكيفياتها اطلق الكيفيات لا يبحث في هذا الفن عن مطلق الكيفيات بل عن الكيفيات المختصة بالكميات كالكرية وقال في التحفة علم يعرف فيه عدد الاجرام العلوية وشكلها واختلافه مثلا وحركاتها وقدر اوجهه ومقادير الابعاد والاجرام وشكل كرتي الارض والبخار وقيدها اعلم انه اذا قيل علم يعرف فيه كذا وكذا اريد بالعلم ادراك الكليات وبالمعرفة ادراك الجزئيات ولا شك ان المقصود ادراك الكليات ثم يحصل ادراك الجزئيات بتبعية ذلك العلم فابهام العلم الذي هو المقصود من غير بيان انه علم باي شيء وتبيين المعرفة بانها معرفة كذا وكذا مع انها غير مقصودة لا يجوز من فيتام من الهيئة ليست علما بامور كلية يعرف منها الجزئيات بل ليست هي الا المعرفة بالجزئيات فان مسائلها ان السماء الى كرية وفلك زحل فوق فلك المشتري وحركته كذا وكذا فكل ذلك امور جزئية والدليل عليها امور جزئية يشاهد بالحس او الرصد فاين الكلي الذي يعرف منه الجزئيات بخلاف الطب وقوله واختلافه اي اختلاف الوضع الظاهر انه لا احتياج اليه لان اختلاف الوضع وضع ايضا اذ يصدق عليه تعريف الوضع وذكر شكل كرتي الارض والبخار فاين كرة النار والهواء والماء م وموضوعه هي شرط تلك الحيثيات ش اي موضوع الاجرام المذكورة بشرط تلك

الحيثيات المذكورة يعنى ليس الموضوع المجموع المركب من الاجرام والحيثيات
لانه يبحث فى هذا العلم عن الحيثيات فلو كانت جزء الموضوع لكان
الى المبحوث عنه جزء الموضوع لكن يجب ان يكون المبحوث عنه اعراضا
ذاتية للموضوع لاجزاءه فلهذا افاد اشتراط تلك الحيثيات فلم يجعل
الكلية جزء الموضوع والمبحوث عنه الحيثيات الجزئية قلت لو كان
المبحوث عنه الحيثيات الجزئية لم يكن المبحوث عنه اعراضا ذاتية اذ الحيثيات
الجزئية ليست اعراضا ذاتية للاجرام ولا للحيثيات الكلية م او هى بلا شرط
وهو الاصح س او موضوعه تلك الاجرام بلا شرط الحيثيات ولا فساد
فى ذلك ثمانية مانع الثالثة يلزم ان يكون موضوع الالهية وموضوع علم
السماء والعالم من الطبيعى شيئا واحدا فيتميز العلمان باختلاف
المحمولات وهى الحيثيات المذكورة فى هذا الفن والحيثيات الاخر فى ذلك
العلم ولا فساد فى هذا الا انهم لم يصطلحوا على ذلك فهذا جزم مجرد
الاصطلاح وهو اسهل من ان يكون المبحوث عنه جزء هندسيات
الموضوع اذ هذا ينافى الموضوعية فلهذا قال وهو الاصح م ومباديه
هندسيات وطبيعيات ومسائله يذكر فى تعديلين اما الهندسيات س
خبره محذوف اى فهذا م ما يشار اليه حسا وليس بجوهر س انما
قال هذا لان المشار اليه حسا ان كان جوهرا يلزم الجوهر الفرد وهم
غير قائلين به بل النقطة عندهم عرض م ان لم يكن له جزء فنقطة و
ان كان فمقدار متصل وبعد ممتد والامتداد الواحد طول والثانى
القاطع له عرض والثالث القاطع لهما عمق فالممتد الاول خط واذا
واذا قطعت الامتدادات الثانية الاول على كل من اجزائه
فمجموع جسم تعليمى س انما قال على كل من اجزائه لان الامتداد الثانى
ان قطع الاول لا على كل من اجزائه كما اذا قطع خط خطا فهذا لا

[illegible]

لايكون

ولا يكون الخطان سطحا واذا قطع خط واحد سطحا فى جهة العمق لا يكون
المجموع جسما تعليميا بل لابد من ان يقطع الامتدادات الثانية الامتداد
الاول على كل من اجزائه ليحصل السطح وكذا لابد ان يقطع الامتدادات
الثالثة وهى العمقية السطح على كل من اجزائه ليكون المجموع جسما تعليميا
واعلم ان صاحب التذكرة قال فيها الخط ماله طول فقط وقال فى كتاب
اقليدس الخط طول فقط والسطح ماله طول وعرض فماله طول هو المقدار
المتصل والبعد الممتد وهذا احسن مما قال فى كتاب اقليدس م
وقد قيل الخط طول فقط والسطح الامتدادان والجسم التعليمى ثلث س
ذكره فى الصحايف م فيلزم ان يكون الخطان المتقاطعات سطحا و
الثلاثة المتقاطعة جسما تعليميا والجسم ينتهى بلا واسطة بالسطح وهو
بالخط بالنقطة كالمخروط والخط بالنقطة ان كان ذا نهاية معينة س
احتراز عن خط يفرض غير متناه وعن محيط الدائرة فانه ليس ذا نهاية
معينة اى ليس فيه نقطة معينة ينتهى بها م وان اطلق الانتهاء
س اى لا يقيد بقولنا بلا واسطة م فالجسم ينتهى بما سواه س والخط
اى بالسطح والخط والنقطة لكن بواسطة انتهاء السطح بهما م
والخط المستقيم ما يتحاذى جميع نقطه س هكذا فى التذكرة والتحاذى
معنى غير التعريف والظاهر ان معرفة متوقفة على معرفة الخط المستقيم
ما بان يقال تحاذى النقطة ان يكون واقعة على الخط المستقيم ويمكن
ان يعرف بان يقال الخط المستقيم ما ينطبق على خيط الشاقول لو لم يكن
للخيط عرض او ينطبق على الخط الوسطانى من جميع الاجزاء كان للخط
عرض وكان جسما اسطوانيا م وفى التحفة ما يستر وسطه طرفيه
اذا وقع فى امتداد شعاع البصر اقول ان عنى انه يستره حتى لا يبصر
فممنوع لان محل الروح الباصرة اعظم من النقطة س فان الخط

المستقيم لا عرض له فوسطه وطرفه نقطتان ولا عرض لهما ومحل نور
البصر ذو عرض فيكون اعظم من النقطة فالوسط لا يكون مانعا لا
لاتصال الشعاع لان الشعاع يصل الى طرف الخط من اطراف محل
نور البصر م وان عنى معنى آخر فغير معلوم س ويمكن اصلاحه بان (يراد)
ما يستر شعاع البصر ان كان محل النور نقطة م والسطح المستوى
ما يمكن ان يفرض خطوط مستقيمة في طوله وعرضه س وفي التذكرة
ما يكون الخطوط المفروضة في جميع الجهات مستقيمة اقول هذا ليس
بمرضي لان السطح المستوى يمكن ان يفرض فيه الخطوط غير المستقيمة
فلا يكون الخطوط المفروضة في جميع الجهات مستقيمة م والزاوية المسطحة
سطح بين خطين ملتقيين عند نقطة بحيث لم يتحدا بلا اعتبار الخط
الثالث وكمية الخطين بل يكفي ما يطلق عليه الخط اس بحيث لم يتحدا
اى يوجد بينهما نقطة معينة هي فصل مشترك بينهما او نقول لم يوجد
بينهما نقطة لا يكون على طرفيها نقطة يمكن ان يصير الثلث قوسا
من دائرة فانه اذا التقى الخطان ولا يوجد بينهما نقطة كما وصفت
فان الخطين يتحدان كما اذا التقى الخطان فيحدث دائرة فان الخطين
يتحدان خطا واحدا وكذا اذا التقيا على راس الشكل البيضي فان النقطة
التي هي على نقطة الشكل البيضي على طرفيها نقطتان يمكن ان يصير الثلث
قوسا من دائرة فيحد الخطان يتحدان ايضا وهاتان التوقيتان بين
الاتحاد وعدمه مما تفرد به خاطري وانما قال بلا اعتبار الخط الثالث
لئلا يدخل المثلث في حده وانما قال وكمية الخطين ليعلم ان الزاوية لا
يصير اعظم بطول الخطين ولا يصير اصغر بقصرهما بل يكفي في حدوث
الزاوية ما يطلق عليه الخط فاذا كان الانفراج في الزاويتين سواء
فهما متساويتان وان كان احديهما طويلة الخطين والاخرى قصيرة

الخطين

الخطين وفي التذكرة سطح احاطه خطان ملتقيان عند نقطة من
غير ان يتحدا خطا واحدا فقوله احاطه ليس بجيد اذ الاحاطة يوجب
ان يكون من جميع الجوانب م وفي التحفة هيئة يحدث عند
نقطة من السطح من حيث ذو حدتين متصلين بتلك النقطة
اقول الظاهر انها عند المهندسين سطح يوصف بحدبه ووضع وهو هيئة
الانجذاب فلهذا ينقسم فيقال هذه نصف تلك ولا يقال هذه الهيئة
نصف تلك على ان الهيئة الحاصلة من السطح لا ينقسم س واعلم
ان الزاوية والاشكال من جملة المقادير المتصلة فالكم فيها اصل والوضع
والكيف عارضان لها فالكم الكبرى مثلا كم بعرضه كيف هو الكروية و
الكروية كيف مختص بالكم م وقيل التحدب من السطح الواقع بين خطين
متصلين على نقطة من غير ان يتحدا اقول ان عنى به الانجذاب فهو لا ينقسم
وان عنى محله فهو ما انقطه فهي لا ينقسم واما خطان فهما محدبا بالسطح
فيا نفسهما لا ينقسم الزاوية واما سطح فمعناه انه سطح من السطح الواقع
ليس كذلك والجسم جسم س اى جسم تعليمي م محدود بالزوايا المسطحة او سطح
ينتهي عند نقطة كما في راس المخروط بلا اعتبار الحد الآخر س وهو الحد المقابل
لراس الزاوية انما قال هذا اخراجا للجسم المضلع والمخروط م الدائرة سطح
مستو يحيط به خط مستدير يسمى محيطا في داخله نقطة يسمى مركزا كل الخطوط
المستقيمة منها اليه متساوية وهي الصاف اقطارها والخارج في الجهتين
قطر او خط مستقيم يقسمها قسمين وترا واما الفصل به من المحيط قوس
ونصف الوتر جيب لنصف القوس س اعلم ان في كتب المتقدمين
ان الجيب نصف وتر ضعف القوس فا د قوس و آ ب جيبه و
هو نصف وتر ضعف تلك القوس وذلك الضعف قوس آ د ج
ووترها آ ج وفيما قلنا القوس ا د ب ج و آ ب جيب لنصفها

وهو ا د م والعمود الخارج من منتصف القوس الى منتصف الوتر
سهم لذلك النصف الكرة جسم مستدير يحيط به سطح مستدير كل الخطوط
المستقيمة من نقطة في داخله اليه س اى في داخل الجسم الى السطح م
متساوية واذا دارت حدث من دوران كل نقطة عليها دائرة الفلك
جسم كرى علوى لا يحجب ما وراءه متوازى السطحين كان شاملا للارض
س قيد العلوى يخرج الكرات السفلية لا يحجب اخرج الكوكب متوازى
السطحين اخرج المتمم ان كان شاملا ادخل التدوير اذ لا يعلم انه
مصمت او متوازى السطحين واعلم ان الكوكب ان كان جزء الفلك
لا يكون الفلك بسيطا بل مركبا اذ طبيعة الكوكب غير طبيعة ما هو فيه لكونه
الكوكب كثيفا حاجبا لما وراءه وما هو فيه بخلاف ذلك ولم يصح قوله
غير حاجب لما وراءه بل يجب استثناء الكوكب فيقال الا قدرا منه
وهو الكوكب وان لم يكن جزء الفلك فذلك مخل في كون الفلك كريا
بل الفلك ما فيه من الكوكب كرى فيحصل كريان الا ان يقال هذا غير مخل في
كون الفلك كريا فان الكروية انما يحصل باستدارة السطح المحدب والمقعر ولا يجب
ان يكون جميع اجزاء حشوا بين السطحين من نوع واحد حتى لو كان شيء آخر
مركوزا فيه كان كريا وفي التذكرة الفلك جسم كرى يحيط به سطحان متوازيان
مركزهما واحد قال وربما لا يعتبر المتوازى ليدخل التدوير ولما لم يقيد بالعلوى يدخل
ما يكون كذلك في السفليات وقوله وربما لا يعتبر ليس مذكورا في التوليف
فلا يدخل التدوير فيه ولو كان من تتمة التعريف يدخل الكوكب فيه م واما الفلكيات
الطبيعيات فالجسم ان يركب من اجسام مختلفة الطبيعة فمركب كالمعادن
والنبات والحيوان والآثار العلوية والسفلية والا فبسيط وهو العناصر
والافلاك والكواكب وقد تقدم الكلام ما ينفي بسطها كالقمر س فالظلمة
التي يرى على صفحة القمر م ونحوه س كاختلاف الوان الكواكب والخارج

المركز والتدوير م وقد مر ايضا انه لو خلى وطبعه يكون كريا مع ما يرد عليه س
انما يكون كريا لانه لو لم يكن لكان فيه زاوية فتخصيص بعض جوانبه بهيئة دون
البعض ترجيح بلا مرجح وما يرد عليه ان اجزاء البسيط اذا كان لها طبيعة
واحدة يجب ان يكون متساوى البعد بالنسبة الى المركز واجزاء الكرة بعضها
اقرب منه وبعضها ابعد فلو خلى وطبعها لا يصير كريا بل الفاعل شكله اى شكل كريا
م ثم الافلاك متحركة على الاستدارة ولكل حركة مبدأ س اى علة فاعلة م
فلو كان متعلقا بالمتحرك بلا واسطة او بها فهو متحرك بنفسه او بغيره ولم يقل
كما قال في التذكرة ان المتحرك ان لم يفارقه مبدأه الى آخره س عبارة
التذكرة المتحرك ان لم يفارقه مبدأه بالوضع قيل انه متحرك بنفسه وان فارقه
نسب التحرك اليه والتحريك الى ما فيه مبدأه كما اذا حرك الانسان شيئا فالتحرك
ينسب الى ذلك الشيء والتحريك ينسب الى الانسان وهو الذي فيه المبدأ
وهو النفس مثلا م لان المبدأ قد لا يكون ذا وضع اى مشارا اليه س
كما اذا كان المبدأ نفسا فعدم المفارقة بالوضع هو الاتصال بالوضع هذا
هو المعنى الظاهر فيخرج عنه ما اذا لم يكن المبدأ ذا وضع وان قال عدم المفارقة
بالوضع يكون باحد الامرين اما بان لم يكن ذا وضع او يكون ولكن يكون متصلا
وضعا فهذا معنى بعيد غير مفهوم من الكلام فانه اذا قيل زيد لم يفارق عمرا
في السفر لا يراد الصدق بعدم السفر م فالمتحرك بنفسه ان كان حركته على
نهج واحد يسمى المبدأ طبعا وتسمت على طبيعة عنصرية مستقيمة وارادية فلكية
دورية لكن الحصر ممنوع س فان الطبيعة ما يكون المبدأ في المتحرك
بلا شعور فهذا اعم من ان يكون مستقيمة او دورية م وان لم يكن س
اى لم يكن على نهج واحد م يسمى نفسا نباتية او حيوانية والمتحرك بغيره
ان كان جزءا من المتحرك او متمكنا فيه فحركته عرضية والا فقسرية
والحق ان الدلائل على كون حركة الافلاك ارادية في غاية الضعف

على ما مرّ في الكلام س انه لا يمكن ان يكون طبيعية ولا قسرية فيكون
ارادية وقد بين ثمه ضعفه فان شئت فطالعه م ومع ذلك لا يفيد
لصاحب هذا الغرض اذ يكفيه ان حركة الفلك اما بالتبعية لفلك آخر
او بها الحركة المحوي بالحاوي فغير انما يجب اذا كان المحوي خارج مركز لم
يمر محور الحاوي على مركز المحوي س محور الحاوي هو الخط الواصل بين قطبيه فلا بد
ان يمر على مركزه فان مر على مركز المحوي يلزمه ∴ وانما يكون اذا مر المحوي على
نقطة الاوج والحضيض فاحد القطبين هو الاوج والآخر نقطة مجاورة
للحضيض فهي لا يجب حركة المحوي اذ لم يلزم المحال الذي يلزم عند عدم مرور
المحور على مركز المحوي وهو قوله م اذ لو لم يتحرك يلزم تداخل الاجسام او خروج
الحاوي عن حيزه لان المتمم الحاوي س اي المتمم الحاوي للفلك الحاوي م
غير متوازي السطحين س فاذا كان غير متوازي السطحين فبعضه ارق وبعضه
اغلظ فان تحرك المتمم الحاوي للفلك الحاوي ولم يتحرك الخارج المركز الذي
هو الفلك المحوي فاما ان يخرج الحاوي عن حيزه واما ان لم يخرج فالجزء
الاغلظ من المتمم يدخل في موضع الجزء الادق فيلزم تداخل الاجسام م او
كان قطب المحوي طالبا لجزء معين من الحاوي فلو لم يتحرك به لزال القطب
المحوي عن مكانه الذي يطلبه س وهذا اذا كان قطبا الحاوي غير منطبقين
على قطبي المحوي كما في الفلك الاعظم وفلك البروج م لكن بساطة الحاوي
تنفي كون جزء معين منه بحيث يطلبه القطب بالطبع ولو سلم هذا في طريق
الحركة اليومية لما سوى فلك البروج س يعني ان سلم هذا الطريق
في حركة اليومية ما سوى فلك البروج بالحركة اليومية خارجة عن هذا
الطريق كفلك زحل مثلا فان قطبي ممثله غير مماس لشيء من الفلك الاعظم
بخلاف فلك البروج فلا يجب حركته بحركة الفلك الاعظم لا بغير واسطة
ولا بواسطة فلك البروج لان قطبيه منطبقان على قطبي البروج فلا يجب

بد

وى

حركته به م وقد ترك صاحب التحفة هذا س لكن لم يذكر دليلا على فساده
م وقال لو كان نفس الحاوي ذا القوة بحيث تحرك المحوي تحرك والا لا سواء
كان خارج مركز لم يمر محور الحاوي على مركز المحوي او لا يكون خارج مركز منطبقا
قطبا المحوي على قطبي الحاوي او غير منطبق فان الاعتبار لقوة نفس الحاوي
لا لما يذكر فاذا كانت قوة النفس بتلك الحيثية تحرك بلا شرط الحركة جسما
اقول المحوي نفس فان له حركة خاصة فنفس الحاوي ان تعلق به ايضا
فله نفسان يكون بهما حاو ويوجبان حركتين مختلفتين له وهذا بعيد
عن الحق ولم يذهب اليه احد وان لم يتعلق بالمحوي فالحاوي يحركه قسرا
فلا بد من سبب جسماني يجب به الحركة وقد سنح لي طريق حسن س حاصله
ان حركة المحوي بالحاوي لا يجب الا اذا كان المحوي خارج مركز منه الى حاله
فيكون حركة الافلاك بحركة الفلك الاعظم بهذا الطريق في الممثل م فورد
عليه اشكال وهو ان مراكز الممثلات اذا كانت خارجة عن مركز العالم يجب
ان ترى الحركة البطيئة اي الحركة الثانية مختلفة لكنها ليست كذلك فاجاب
بقوله م فيكون مركزها خارجا عن مركز العالم خروجا قليلا لا يحس به اختلاف
الحركات س انما قال هذا لانه اذا كان مركز الممثلات خارجا عن مركز العالم
فالحركات المتشابهة حول مركز الممثلات كوسط القمر وجوزهره والحركة الثانية
يجب ان يرى مختلفة عند مركز العالم والواقع ليس كذلك فقال خروج
مركز الممثلات عن مركز العالم يكون قليلا بحيث لا يرى الحركات المتشابهة
حول مركز الممثلات مختلفة عند مركز العالم فانه يكفي لوجوب حركة المحوي
بحركة الحاوي ادنى خروج بحيث لا يحس اختلاف الحركة عند مركز العالم
م فالمتمم الاعلى يحيط بالكل والاسفل يماس كرة النار ولا يجب
انفصال ممثل لكل كوكب عن ممثل الآخر اذ ليس لكل واحد حركة على حدة
فيكفي ممثل واحد في ثخنه خارجات المراكز الست الا ما عدا القمر س

نبه

م وجوده ان يكون المثلثات في ثخن الفلك الاعظم ليتحرك بحركته الا بالاتجاه الي م

نبه

اعلم ان الكواكب ست اي من زحل الى عطارد ويمكن ان يكون لها ممثل
واحد في ثخنه افلاكها الخارجة المراكز على الترتيب سواء على تقدير كون مركز
الممثل مركز العالم او على تقدير كونه خارجا عنه فالمقدار الذي يمكن ان يكون
في ثخنه خارج مركز زحل يكون ممثل زحل ويكون له سطح مقعر مفروض
موازي المحدب ثم ثخنه ممثل المشتري بقدر ما يمكن ان يكون في ثخنه خارج
مركزه ومحدبه ومقعره يكونان مفروضين ويكونان متوازيين و
هكذا الى عطارد ويمكن في القمر يجب ان يكون ممثله منفصلا عما فوقه
م فان حركة جوزهره يوجب انفصال ممثله عما فوقه ش لان الممثله
وهو فلك جوزهره حركة على حدة فيجب انفصاله عما فوقه ثم ورد عليه
انه اذا كان منفصلا فمن اين وجب حركته اليومية بالحاوي فقال م ثم مع
مع ذلك يجب له الحركة اليومية لان المتمم الاعلى للفلك الاعظم يوجب الحركة
حركة جميع ما تحته ش لان المتمم غير متوازي السطحين فيوجب حركته ما يليه
من الممثل متوازي السطحين لمجموع المتمم والممثل غير متوازي السطحين فيجب
بحركته حركة ما تحته لئلا يلزم الخلاء المذكور فوجب حركة ممثل
القمر وان كان منفصلا فعلم من هذا القول ولا يجب انفصال الممثل لكل
كوكب انه انما قال ولا يجب حتى لو كانت الممثلات منفصلة يجوز
لان مراكزها خارجة عن مركز العالم فيجب حركتها بالحاوي وان كانت
منفصلة م فعلى هذا يكفي سبعة افلاك لان المتمم ليس فلكا وكذا المتمم
ش اي المتمم الاعلى للفلك الاعظم ليس فلكا وكذا المتمم الاعلى مع
الاسفل ليس فلكا م بل هما مع جميع ما بينهما فلك واحد مشتمل
على سبعة ولا يجب بالحركة الثانية فلك على حدة في الثوابت التي
يحسبها انها تكون على متممة الاعلى ش اي المتمم الاعلى لفلك زحل
وهذا الكلام لا يختص بتقدير كون مراكز الممثلات خارجة عن مركز العالم

بل على

بل على تقدير اتحاد المركز لا يجب الفلك م ونحوها يجوز ان يكون تحت
زحل فمثل زحل يتحرك حركة ثانية والله اعلم بالحق والصواب
تذييل مباحث الافلاك فصل في كرية العالم وترتيبه
استدلوا على كرية الفلك بان الكوكب يدور بالحركة اليومية حول
قطب العالم على دوائر متوازية فكل ما هو اقرب منه فداره اصغر ثم منها
ما لا يخفى ثم ما يخفى قليلا ثم ما يتساوى ظهوره وخفاؤه كمعدل النهار
ثم ما يظهر قليلا وهما اللذان على جانبي المعدل ببعد واحد ظهور احدهما
كخفاء الاخر ش هذا انما يعرف اذا استخرج خط نصف النهار بالطريق
الذي ياتي في اخر الكتاب ثم تتخذ حلقة وتنصب على خط نصف النهار
ويدار عليها عضادة ذات لبنتين كما في الاسطرلاب ويعرف بها موضع
القطب بان يؤخذ ارتفاع كوكب ابدي الظهور في زمان غاية ارتفاعه
ثم في زمان غاية انحطاطه فما بينهما من الحلقة موضع القطب الظاهر ثم في
مقابلته موضع القطب الخفي فيحكم موضعا القطبين بمسمارين على
شيئين ثابتين بحيث يدور الحلقة بعد الاحكام على القطبين بمدار
الحلقة ويوضع العضادة بحيث يرى الكوكب من ثقبتي اللبنتين
مثلا اذا اردنا ان نعرف حال احد الفرقدين وضعنا العضادة بحيث
يرى ذلك الكوكب من الثقبتين وكلما دار الكوكب ندير الحلقة مع ان
وضع العضادة على حاله والكوكب يرى من الثقبتين علم من هذا ان الكوكب
يدور حول القطب بحيث يكون القطب مركزا كما عرفت فرؤية الكوكب
من الثقبتين بدوران الحلقة يدل على ان الكوكب يدور حول القطب
على دائرة يكون القطب مركزها فاذا ارتسم الدوائر على مركز واحد
لا بد ان يكون متوازية فهذا يدل على الحركة الدورية وعلى ان الفلك
كري الشكل والا لا يرى الكواكب من ثقبتي اللبنتين عند دوران

والحلقة ثم المدارات الظاهرة على اقسام منها ما هو ابدي الظهور ثم
ما يكون ظاهره اكثر من الخفي ثم ما يتساوى ظاهره وخفيه وهو معدل
النهار ثم ما يكون بعضه الخفي اكثر من بعضه الظاهر ثم المداران اللذان
يكونان على جنبي المعدل ببعد واحد كرأس السرطان مثلا مع رأس
الجدي فزمان ظهور الاول كزمان خفاء الاخر فاستدلوا بهذه
الامور على كرية الفلك م وبارتفاع الكواكب قليلا قليلا وانحطاطها
كذا ويساوي اجرامها في جميع الابعاد الا في الافق فانها اعظم
بسبب البخارات س هذه الامور ايضا يدل على الكرية اذ لولاها بل يكون
مسطحة فالكوكب يرى على سمت الرأس اعظم لكونه اقرب م ويظهور
نصف الفلك او قريب منه س هذا يعرف بان يتخذ حلقة عظيمة
عليها عضادة ذات بالثقبتين فاذا طلع المشتري مثلا يوضع العضادة ده
موازية للافق فالمشتري يرى من ثقبتي اللبنتين ثم اذا طلع
القمر لا يرى من الثقبتين اذا كانت العضادة موازية للافق
بل انما يرى اذا كان طرف العضادة الذي نحو القمر ارفع والطرف
الاخر اخفض فهذا يدل على ان المحسوس عندنا من فلك المشتري
نصفه ومن فلك القمر قريب من النصف م على كرية الارض بان
طلوع الكواكب وغروبها في البلد الشرقي قبلها في الغربي الدال
على هذا اختلاف زمان وسط الخسوف س فانه اذا وقع للقمر
خسوف فانه يكون في وقت واحد لانه في زمان حيلولة الارض
بين النيرين فاذا كان وسط الخسوف في بلدة عند انقضاء ساعة عنها
من الليل مثلا في بلدة اخرى غربية عن تلك البلدة كان عند انقضاء
ساعة واحدة دل هذا على ان غروب الشمس في البلد الشرقي قبل
غروبها في البلد الغربي وقد فرضنا ان هذه الحالة عند استواء الليل

والنهار فاذا كان غروب الشمس في البلد الشرقي متقدما كان طلوعها متقدما
ايضا فهذا دليل على كروية الارض في جانب المشرق والمغرب اذ لو كانت
مسطحة لم يكن الامر كذلك م وبان ارتفاع الكوكب الشمالي وانحطاط
الجنوبي يزداد للذاهب الى الشمال والجنوبي للذاهب الى الجنوب س
كالجدي مثلا وهو الذي في آخر بنات النعش الصغرى فانا اذا ذهبنا
الى الشمال يصير ارتفاعه اكثر وان ذهبنا الى الجنوب يصير ارتفاعه اقل و
كالسهيل فانا اذا ذهبنا الى الجنوب يصير ارتفاعه اكثر واذا ذهبنا الى
الشمال يصير اقل حتى يصير ابدي الخفاء في بخارا وسمرقند فهذا يدل على
استدارة الارض شمالا وجنوبا م ويتركب ما ذكرنا في الطول والعرض للذاهب
في سمت بين السمتين س فانا اذا ذهبنا الى سمت بين المغرب والشمال
يتركب ما ذكرنا في الطول والعرض بان يكون طلوع الشمس وغروبها بعد
الطلوع والغروب ثمة وارتفاع الكوكب الشمالي يصير اكثر وارتفاع الجنوبي اقل
وقس على هذا اما اذا ذهبنا بين المغرب والجنوب او بين المشرق والشمال
او بين المشرق والجنوب م اقول ما ذكرتم يدل على تساوي الطول والعرض
فلم ينف الشكل البيضي وعكسه س كالعدسي مثلا فانه يمكن ان يكون الفلك
على الشكل البيضي بان يكون من القطب الى القطب اطول من مقدار الذي
بين المشرق والمغرب او يكون على العكس بان يكون ما بين القطب الى
القطب اقل مما بين المشرق والمغرب م ففي التحقيق تبين اولا كرية
الارض بما ذكرنا ثم موازنة سطح الفلك سطحيا بان بلدين عرضهما
واحد وطولهما مختلف بمقدار ومسافة بينهما مقدار ونسبة المسافة
الى اجزاء الفلك عرضا هنا وطولا ثمة نسبة واحدة س فرضنا بلدين
عرضهما واحد بان وجد انحطاط كوكب عن رأس احدهما كانحطاطه عن
رأس الآخر لكن وجد وسط خسوف معين في احدهما عند انقضاء

ساعتين من الليل وفي الآخر عند انتصافه ساعتين وثلث ساعة
فنعلم ان التفاوت في الطول بمقدار خمس درجات ووجد المسافة
بين البلدين مائة فرسخ فنعلم ان لكل درجة من الفلك يوازيه عشرين
فرسخا من الارض ثم فرضنا بلدين آخرين طولهما واحد وعرضهما مختلف
بان وجد زمان وسط الخسوف واحدا لكن رأينا كوكبا يحاذي عن
راس احدهما عشرين درجة وعن راس الآخر ثلثا وعشرين درجة
مثلا فنعلم ان التفاوت في العرض بمقدار ثلث درجات والمسافة
بين البلدين ستون فرسخا وكل درجة من الفلك يوازيه عشرون فرسخا
من الارض فاذا كانت الارض كرية كان الفلك كرايا ايضا م اقول
ان سلم ان اهل المساحة سووا البعض قطاع الارض وصدق قولهم انهم وجدوا ١٥
كذلك س اي وجدوا ان محاذاة درجة من الفلك كذا فرسخا في الطول
وفي الارض م لا يبعد انه يتفق بعض الاجزاء بحيث يكون نسبة الطول
والعرض فيها واحدة دون المواضع الاخر فيجب ان يضاف اليه شيء
آخر وهو ان السائر الى الشمال يتفاوت له ارتفاع القطب بقدر
تفاوت انحطاط الكوكب عن سمت الرأس فلا يكون الفلك على شكل
بيضي او عكسه س يعني ان سلم ان اهل المساحة سووا البعض قطاع
الارض فانهم لم يسووا جميع الارض فاذا صدق قولهم انهم وجدوا
في الطول والعرض كما حكموا يكون ذلك مخصوصا بالمواضع التي سووها
دون المواضع الاخر التي لم يصلوا اليها وهي المواضع الشمالية
التي لا يمكن الوصول اليها لغلبة البرد الى ان يكون القطب
على سمت الرأس فلا يدل على استدارة الفلك فيجب ان يضاف
الى هذا شيء آخر وهو ان الذاهب الى الشمال يتفاوت له ارتفاع
القطب بقدر انحطاط الكواكب عن سمت الرأس فنعلم ان الاجزاء المحاذية

للمواضع

للمواضع التي وصلوا اليها لم يصلوا اهل المساحة اليها كالاجزاء المحاذية م
للمواضع التي وصلوا اليها فلا يكون الفلك على شكل بيضي او عدسي م لكن
يحتمل ان يكون الارض كذلك س اي على بيضي او عدسي م لا انا قلنا
انه يجب ان يضاف اليه شيء يختص بالفلك س اي حال الفلك
في الاجزاء التي لم يصل اهل المساحة الى محاذاتها عرفت بان تفاوت
ارتفاع القطب بقدر تفاوت انحطاط الكوكب عن سمت الرأس
وهذا مخصوص بالفلك فيحتمل ان يكون الارض بحيث يكون المواضع
التي وصلوا اليها على هيئة الاستدارة ثم غير المواضع الغربية في محاذاة
القطب والغربية اقصر او بالعكس م ثم الشواهد س اي الشواهد
الدالة على كرية الفلك م لا يفيد الا التقريب لانها لا ينفي اشكالا
مضلعة تشبه الكرة ولا ينفيها وليس غير محسوسة عند الارض س اي
الشواهد لا ينفي ان يكون تقعيرا ليس غير محسوسة في الارض م وعلى
كرية الماء بما يدل على كرية الارض فاذا كان بعض اجزاء سطحه قوس
دائرة حول مركز العالم يكون الكل كذلك لكونه سيالا فلا يكون
بعضها اقرب الى المركز وبعضها ابعد بخلاف الارض واما ظهور
اعالي الجبل دون اسافلة فليس بشيء لان الشيء يرى من البعيد
اصغر فيمكن ان يظن الرائي ان المرئي رأسه ويخفى الباقي لتصاغره
في البحار بين الاسافل على ان مثل ذلك التقبيب في مثل تلك
المسافات كالخط المستقيم اذ لا تفاوت بينهما بحيث يحس
س اي التقبيب الذي يكون في سطح الماء فهو قوس من دائرة ومركزها
مركز العالم في مثل المسافة التي يمكن رؤية الجبل في حكم الخط
المستقيم في الاحساس اذ لا تفاوت بحيث يحس بين
هذا التقبيب وبين الاستقامة في مثل هذه المسافة م

الاول عكوس القطب في الطول والاجزاء الشرقية والغربية اقصر او بالعكس صح

عدم

واشكال تضاريس الارض لا يرد على الطبيعي لانه يدعي ان البسيط لو خلي وطبعه يكون كريا فظاهر الارض ليس بسيطا وايضا لم يخل و
طبعه واما على الرياضي فهو ان ادعى ان مجموعها كرة حقيقية فليس
كذلك والعذر بان ذلك لا يقدح في كريتها غير مسموع س والعذر ما
قالوا ان جبلا يرتفع نصف فرسخ نسبته اليها كنسبة خمس سبع
عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع م لانه اي قليل فرض يقدح في ذلك
س اي في كونها كرة حقيقية م وان ادعى انها قريب من الكرة
بحيث لا يختلف الاحوال الفلكية بحسب تضاريسها فلهذا العذر
وجه وعلى ان الارض في الوسط شرقا وغربا يتساوى زماني الارتفاع
والانحطاط للكوكب يطلع ويغرب م فان الارض لو كانت اقرب
من المشرق كان زمان ما بين طلوعه الى غاية ارتفاعه اقل من زمان
ما بين غاية الارتفاع الى غروبه وان كان اقرب الى المغرب
كان بالعكس م وشمالا وجنوبا بكون ظل الشمس على خط واحد وقت
طلوعها وغروبها في نقطة الاعتدال س اي اذا كانت الشمس في
راس الحمل وفي راس الميزان نصبنا خشبة فعند الطلوع يقع
ظلها غربيا وعند الغروب يقع ظلها شرقيا بحيث يصير الظلان
واحدا مستقيما فهذا يدل على ان الارض في الوسط شمالا وجنوبا
اذ لو كانت اقرب الى الشمال يصير الظلان كذلك م او في نقطتين
يتساوى بعدهما منها م س اي من نقطة الاعتدال م كطلوعها في
راس السرطان مثلا مع غروبها في راس الجدي س وفوقا وتحتا
فظهور نصف الفلك واعلم من الكل بانخساف القمر في مقابلة الشمس
بلا عرض س فان هذا يدل على ان الارض في الوسط شرقا وغربا و
شمالا وجنوبا وفوقا وتحتا لان القمر اذا كان عند المقابلة في سمت

الراس فانخسافه يدل على ان الارض في الوسط شرقا وغربا وشمالا
وجنوبا واذا كان عند المقابلة في سمت المشرق او المغرب فانخسافه
يدل على انها في الوسط فوقا وتحتا م وعلى ان ليس لها قدر محسوس
عند بعض الافلاك بعدم اختلاف المنظر بالنسبة الى العلويات وعلى
انها ساكنة بوقوع الحجر المرمي في الهواء على موضعه ومشايعة الهواء
ليس بشيء س فانه قد قال صاحب التذكرة ان وقوع الحجر على موضعه
يمكن ان يكون بسبب ان الهواء المتصل بالارض يشايع الارض
فذلك الهواء يحرك الحجر والماء قال انه ليس بشيء م لعدم التفاوت
بين الاثقل والاخف وبين حركة المتحركات الى الجهة المشايعة وخلافها
واعلم ان كون الارض في الوسط بحيث مركزها مركز العالم مشكل لان
سطح المحيط يجب ان يكون جميع اجزائه متساوي البعد من مركز العالم
وكذا سطح البحر مع سطح الارض او اقرب الى المركز س اي من سطح الارض
م لئلا يحيط الماء بسطح الارض س فان الماء سيال فلو كان سطح الماء
ابعد عن المركز من سطح الارض لسال الماء واحاط بالارض م فمجموعهما
كرة واحدة مركز المجموع مركز العالم وما قيل ان حر الشمس في الحضيض
يجذب الماء وليس بشيء لان اشد الحر لم يرفع انقيادا للماء عن طبيعة
السيلان في الارض المستوية بلا حاجز لا سيما حر الشمس س اي اذا
اوقدت نار عظيمة وكان فوقها ماء فان تلك النار لا يمنع الماء
عن السيلان اذا كانت الارض مستوية ولا يكون للماء حاجز كشيء
مرتفع يمنعه عن السيلان م على انها اذا زالت عن سمت الراس
ووصلت الى الاوج كيف لا يسيل وكون سطح الماء مستديرا حول
مركز العالم يوجبه الاثار الملحوظة اذ لا كان في تعويجه فما قوة اكثر مما
كان على راس منارة فان الدائرة اذا كانت اصغر كانت اشد

تقبيبا س فان الماء اذا كان مستديرا حول مركز العالم يكون على سطح
قوس من دائرة مركزها مركز العالم والدائرة التي في قعر البئر اصغر من
دائرة على راس المنارة والدائرة الصغرى اشد تقبيبا من الدائرة
العظمى فتقبيب الماء في قعر البئر اشد من تقبيبه على راس المنارة فيكون
في قعر البئر اكثر م وهذا انما يستغرب والمشهور ان عند مركز الارض
طبقة الارض الخالصة ثم فوقها الطبقة الطينية ثم طبقة الارض
المخالطة بغيرها ثم الماء المحيط باكثرها ثم الهواء الكثيف المجاور للماء
والارض ثم الطبقة الزمهريرية التي تنشاء فيها السحب ونحوه ثم طبقة
الهواء الغالب التي تحدث فيه الشهب ثم طبقة الممتزج من الهواء و
النار التي تتلاشى فيها الادخنة ويكون فيها ذوات الاذناب ونحوها
ثم النار الصرف فكرة الهواء باعتبار مخالطة الابخرة وعدمها صار قسمين
احدهما هواء لطيف صاف عن الابخرة ساكن لا يقبل النور والظلمة
والالوان كالفلك والنار وهواء كثيف يسمى كرة البخار وعالم النسيم
وقدر تقريبا بسبعة عشر فرسخا وهذه الزرقة انما هي فيها فان الاجزاء الهوائية
من سطحها الى منتهى الاجزاء القريبة الى الارض فيكون مظلمة بالنسبة
اليها فاذا نفذ نور البصر من الاجزاء القريبة المستنيرة باشعة الشمس
او الكواكب اليها راى الناظر لونا متوسطا بين النور والظلمة و
هو الزرقة ثم فوق النار الافلاك وترتيبها وعددها عرف
من اختلاف حركات الكواكب وكسف بعضها بعضا واختلاف
المنظر واختلاف منطقة الحركة الاولى والثانية **فصل** في الدوائر
الفلك الاعظم يتحرك من المشرق الى المغرب ويحرك الكل على قطبين
ومنطقة اي دائرة بعد جميع اجزاء محيطها من القطبين سواء فيكون
عظيمة اي منصفة للفلك ويسمى معدل النهار س انما سمي معدل النهار

لان

لان الشمس اذا سامتته يعتدل الليل والنهار في جميع البقاع م
دورة في قريب يوم وليلة اي انما دورة مع حركة الشمس س
انما قال في قريب يوم وليلة لان اليوم والليلة مجموع دورة معدل
النهار مع زيادة حركة الشمس م والدوائر الصغار الموازية له تسمى
المدارات اليومية وفلك الثوابت ويسمى فلك البروج يتحرك
من المغرب الى المشرق ودورة في ستة وثلثين الف سنة
شمسية عند المتقدمين واربعة وعشرين الفا عند المتاخرين على
قطبين ومنطقة يسمى منطقة البروج وهي مع معدل النهار اذا فرضنا
على فلك واحد لا يتحدان بل يتقاطعان على نقطتين احديهما هي التي
اذا جازها الكوكب على التوالي اي من المغرب الى المشرق صار شماليا عن
المعدل والاخرى مقابلة لها وهي ما يصير جنوبيا س اي التي اذا جازها الكوكب
على التوالي صار الكوكب جنوبيا عن معدل النهار م فتلك وهذه نقطتا
الاعتدال الربيعي والخريفي ومنتصفا النصف الشمالي والجنوبي من المنطقة
نقطتا الانقلاب الصيفي والشتوي ثم تقسم كل ربع بنقطتين اخريين
بثلثة اقسام متساوية وادير ست دوائر عظام تتقاطع على قطبي البروج
احديها تمر بالمنقلبين وهي المارة بالاقطاب الاربعة فالقوس منها بين
المعدل والمنطقة الميل الكلي ونهاية الميل وكذا بين القطبين وقد وجدته
كح لح كما في الزيج العلائي فصل اثنا عشر برجا طولها من دائرة وعرضها
من قطب الى قطب ويجب ان يعلم ان فلك البروج وان كان هو
المتحرك حركة ثانية ومنطقة البروج منطقة لكن يرتسم مع البروج
على الفلك الاعظم لئلا يختلف بالحركة الثانية ولئلا ينتقل الثوابت من
برج الى برج س اي البروج يرتسم على الفلك الاعظم لا على فلك
البروج وحده لانها لو ارتسمت على فلك البروج وحده لاختلف

بالحركة الثانية ولا يمكن انتقال الثوابت من برج الى برج فيرتسم
دائرة على الفلك الاعظم على مسامتة منطقة الفلك المتحرك بحركة ثانية
ثم يقسم اثنى عشر قسما مبدأها نقطة التقاطع الربيعي فراس الحمل نقطة
التقاطع والبروج انما سميت بتلك الاسماء لان اهل هذا الفن لما
قسموا الفلك على البروج كان الكواكب التي على هيئة الحمل واقعة في القسم
الاول وهكذا الثور والجوزاء وسائر البروج ثم لما انتقل الثوابت
بالحركة الثانية بقيت تلك الاسماء فان قلت العقرب دخل الان في
القوس فلولا ان البروج يرتسم على الفلك الاعظم لا يمكن انتقال الثوابت
من برج الى برج لما قال في المتن م والثوابت وكل نقطة على تلك البروج
وان كان لا يختلف وضعها بالحركة الثانية بالنسبة الى منطقة البروج
وان كان يختلف بالنسبة الى اقسام البروج والى معدل النهار س لما ذكر منطقة
الحركة الثانية شرع في اختلاف الاوضاع الذي يحدث بالحركة الثانية
فقال م وكل كوكب على المنطقة يقطع المعدل في دورة من الحركة الثانية
مرتين وكذا ما يكون عرضه اقل من الميل الكلي لكن يختلف قطعتا مداره الجنوبية
والشمالية ويكون اعظمهما ذات جهة العرض س فرضنا كوكبا له عرض شمالي
عن المنطقة اقل من الميل الكلي وفرضنا ان عرضه مسا والميل الجنوبي لراس
العقرب والحوت مثل فاذا كان الكوكب في البروج الشمالية يكون عن
المعدل شماليا وكذا اذا كان في الميزان فاذا وصل الى راس العقرب يقطع المعدل
فيصير جنوبيا عنه حتى اذا وصل الى راس الحوت قطعه مرة ثانية ثم يصير شماليا
عنه ثمانية بروج شماليا عن المعدل وسائله وهو الذي يحاذي اربعة بروج
جنوبيا عنه واذا فرضنا كوكبا عرضه جنوبي عن المنطقة وفرضنا عرضه مسا
للميل الشمالي لراس الثور والسنبلة فالكوكب اذا كان في البروج الجنوبية
يكون عن المعدل جنوبيا وكذا اذا كان في الحمل فاذا جاوز راس الثور صار

فداره وهو دائرة صغيرة للمنطقة اكثره وهو الذي يحاذي صح

وبا

شماليا

شماليا عن المعدل حتى يجاوز راس السنبلة فيصير جنوبيا عن المعدل فمن
مداره ما يحاذي ثمانية بروج يكون جنوبيا وما يحاذي اربعة بروج يكون
شماليا عن المعدل فقوله اعظمهما ذات جهة العرض اي القسم الاعظم من
مداره هو الذي بعده عن المعدل هو في جهة عرض الكوكب اي عرض الكوكب
اذا كان شماليا عن المنطقة فالقسم الذي بعده عن المعدل شمالي هو اعظم
القسمين وان كان عرض الكوكب جنوبيا عن المنطقة فالقسم الذي
بعده عن المعدل جنوبي هو اعظم القسمين م وما يساوي عرضه الميل الكلي
تماسه على المنقلب الذي في جهة عرضه س الكوكب الذي عرضه الشمالي
مسا للميل الكلي اذا كان في راس السرطان كان في غاية البعد الشمالي عن
المعدل فاذا وصل الى راس الجدي تماس المعدل فمداره تماس المعدل عند
راس الجدي والكوكب الذي عرضه الجنوبي مسا للميل الكلي تماس المعدل عند
راس السرطان فقوله تماسه على المنقلب الذي في جهة عرضه اراد
بالمنقلب هنا الجزء من معدل النهار الذي يمر عليه الدائرة المارة بالاقطاب
الاربعة فالمنقلب الذي في جهة الشمالي هو ما يلي راس الجدي فانه وقع
عن راس الجدي في جهة الشمال فيكون واقعا في جهة العرض والذي
في جهة العرض الجنوبي هو الذي على راس السرطان لكونه واقعا عن راس
السرطان في جهة الجنوب فيكون واقعا في جهة العرض م وما يفصل الى القطع
ولا المماس بل يقرب ويبعد س اي ما يكون عرضه زائدا على الميل الكلي لا
يقطع المعدل ولا يماسه بل يقرب من المعدل ويبعد عنه فاذا كان عرضه
شماليا في منتصف البروج الشمالية يكون في غاية البعد وفي منتصف
الجنوبية في غاية القرب وان كان عرضه جنوبيا فعلى العكس م وان كان
مساويا لتمام الميل الكلي ينتهي الى قطب المعدل مرة وبحسب هذا الاختلاف
يختلف الدائرات اليومية فينتقل الكوكب من مدار اصغر الى اكبر وبالعكس

بلغ

من المنطقة الى قطب المعدل

ف

س فانه اذا صار الى قطب العالم اقرب يصير مداره اليومي اصغر واذا
صار عنه ابعد يصير مداره اعظم م ويختلف اوضاع الكواكب بالنسبة
الى البقاع على ما يأتي في السفليات س لما ذكر من التداوير منطقة الحركة
الاولى والثانية واختلاف الاوضاع التي تحدث بالحركة الثانية اراد
ان يذكر التداوير الاخر فقال م اعلم ان دائرة الافق هي الفاصلة بين
النصف الظاهر والخفي من الفلك وقطباها سمت الراس والقدم
س اعلم ان دائرة الافق من الدوائر العظام تقريبا لا تحقيقا لان الظاهر
من الفلك ليس نصفا تاما بل اقل لكن لا يحس اختلاف المنظر في العلويات
ويحس في السفليات م ونقطتا التقاطع بينها وبين المعدل نقطتا المشرق
والمغرب والخط الواصل بينهما خط المشرق والمغرب والدوائر العظام
المتوازية لها المقنطرات الدوائر المارة على سمت الراس والقدم ان
مرت على نقطتي المشرق والمغرب فدائرة اول السموت وعلى قطبي العالم
دائرة نصف النهار وتقطع دائرة الافق على نقطتي الشمال والجنوب و
الخط الواصل بينهما خط نصف النهار والقوس منها بين سمت الراس والمعدل
او بين الافق والقطب عرض البلد س فان سمت الراس هو قطب
دائرة الافق فالبعد بين قطب دائرة الافق وبين المعدل كالبعد
بين قطب المعدل وبين دائرة الافق لان البعد بين القطب والدائرة
تسعون فاذا كان البعد بين المعدل وسمت الراس مقدار وهو ثلثون مثلا
يكون من سمت الراس الى قطب المعدل يبقى ستون لكن من سمت الراس الى
الافق تسعون فاذا نقصنا ستين من تسعين يبقى ثلثون م وعلى قطبي
البروج وسطها والرؤية وعلى اي نقطة تفرض دائرة الارتفاع
فالقوس منها بين الافق وتلك النقطة ظاهرة ارتفاعها وخفية ه
انحطاطها س فقوله ظاهرة حال من النقطة وكذا خفية م وسمت الكوكب

قوس من دائرة الافق بين دائرة ارتفاعه واول السموت وسعة مشرقه قوس
منها بين مطلعه ونقطة المشرق وسعة مغربه قوس منها بين مغربه ونقطة
المغرب ودائرة الميل دائرة تمر بقطبي العالم فالقوس منها بين المعدل والكوكب
بعده عنه وبينه وبين اجزاء منطقة البروج ميلها الاول وبينهما س
اي القوس بين المعدل واجزاء منطقة البروج م من دائرة العرض اي
المارة بقطبي البروج ميلها الثاني س اعلم ان الميل الاول والثاني
المنقلبين شيء واحد وهو قوس من المارة بالاقطاب الاربعة واما
لغيرهما فالميل الثاني زائد على الميل الاول دائما فنقطة آ راس الحمل
وخط آب قوس من المعدل وخط آج قوس من منطقة البروج فاذا
اردنا الميل الاول لنقطة د فهو خط مخرج من نقطة د الى خط آب و
هو قوس من المعدل قائم عليه على زوايا قائمة لانه مار على قطبي المعدل
واذا اردنا الميل الثاني لنقطة د فهو خط مخرج من نقطة د الى خط آب
لا نقطة على زوايا قائمة لانه قطع خط آج على زوايا قائمة لانه مر على قطبي
البروج م ففي المنقلبين يتحد الميلان وهما قوس من المارة و
في الاعتدالين لا وفي غيرها الاول والميل الثاني اكثر لانه وتر القائمة س فان
الميل الاول جزء من فلك البروج قوس من دائرة الميل وهي تقوم على
المعدل على زوايا قائمة لان دائرة الميل تمر على قطبيه والميل الثاني لذلك
الجزء قوس من دائرة العرض قائمة على المنطقة على زوايا قائمة لا على المعدل
فيحدث مثلث احد اضلاعه الميل الاول والثاني الميل الثاني والثالث
قوس من المعدل فيكون الميل الثاني وتر الزاوية القائمة فهو اطول من
كل واحد من الضلعين الاخيرين م والقوس منها س اي من دائرة
العرض م بين الكوكب والمنطقة عرضه ثم اعلم ان الميل الكلي وجد في كل
رصد اقل مما وجد قبل لكن اختلافا غير مضبوط فيمكن ان يكون الاختلاف

اقبالا وادبارا بقدر ثماني درجات في ستمائة واربعين سنة س
المراد بالاقبال ان يتحرك بالتوالي ثماني درجات في هذه المدة
والمراد بالادبار ان يتحرك هذا المقدار الى خلاف التوالي في هذه
المدة م فتسمى الحركة الثانية بالاقبال وتسمى بالادبار فان صح ذلك
فلا بد له من محرك فقيل يكفي لذلك ولتحرك الميل فلك واحد بان تفرض
محاذيا لفلك البروج فهما قطباه على الدائرة المارة بعدهما عن قطبي
البروج اربع درجات فيتحرك قطب البروج على دائرة صغيرة قطرها
ثماني درجات واذا تحرك القطب تحرك كل نقطة من تلك البروج
فيرتسم من دورانها دائرة صغيرة مساوية مذكورة من الحركة
في احد نصفيها الاقبال وفي الآخر الادبار س لان كل جزء اذا تحرك
على الدائرة الصغيرة ففي نصفها يتحرك من المغرب الى المشرق فيحصل
الاقبال وفي النصف الآخر يتحرك من المشرق الى المغرب فيحصل الادبار
م وفي الحركة من منتصف احد النصفين الى منتصف الآخر انتقاص
الميل وفي الآخر ازدياده س لان من منتصف احد النصفين الى منتصف
الآخر يبعد عن المعدل وفي النصف الآخر يقرب فيزداد الميل وينتقص
م لكن هذا غير صحيح لان انتقاص الميل ليس بهذا القدر في تلك المدة
س فانه ليس ثماني درجات في مدة ستمائة واربعين
سنة م وايضا ارتسام الصغيرة خطأ بل يرتسم من كل نقطة دائرة موازية
لمنطقة المحرك س لان قطب البروج يتحرك حول قطب العالم على دائرة
صغيرة بحركة الفلك الاعظم ولا يرتسم من دوران كل نقطة دائرة
مساوية للاولى بل يرتسم دائرة موازية لمعدل النهار م فصل
في فلك الشمس وجدت في نصف فلك البروج سريعة وفي نصفه
بطيئة وفي الكسوفات في منتصف زمان البطوء اصغر قليلا منها

فتنقص

في منتصف زمان السرعة س بان تبقى حلقة نورانية من جرم الشمس
في منتصف زمان السرعة لا في منتصف زمان البطوء مع ان مقدار
جرم القمر يكون في الحالين واحدا بان يكون حركته في احدى الحالتين
كحركته في الحالة الاخرى او يضع ثقبة يعرف بها مقدار جرمه بان يجعل
ثقبة اعلاها اوسع واسفلها في غاية الضيق لينفذ فيها شعاع الشمس
ويجعل موقع الشعاع قوسا من دائرة مركزها الثقبة ويقسم
على درجات ودقائق فيقع الشعاع عن الثقبة عليها على هيئة الدائرة
فيعرف مقدار دائرة الشعاع فيعرف مقدار اجزاء جرم الشمس
م فيكون في زمان البطوء ابعد عن الارض فهي اما على فلك غير شامل
للارض يسمى تدويرا يماس سطحه سطحها في ثخن فلك حامل مركزه مركز
العالم يماس نقطة من سطحه نقطة من محدب حامله ونقطة منه نقطة
من مقعره ويتم دورها عليها س ليكون غاية السرعة في موضع معين
من الحامل وكذا غاية البطوء م وحركة اسفل التدوير على التوالي
س فانه اذا كان حركة اسفله على التوالي يكون حركته هناك مجموع
الحركتين فيكون اسرع في حالة قربه من الارض واذا كان حركة
اعلاه على خلاف التوالي يكون حركته بقدر فضل حركة الحامل على
حركة التدوير واعلم ان دور التدوير مساو لدور الحامل لكن
التدوير اصغر كثيرا من حامله فاجزاء التدوير اصغر من اجزاء الحامل فالقوس
التي تقطعها الحامل اعظم من القوس التي يقطعها التدوير فما يقع به
الاحساس فضل تلك القوس على هذه القوس م واما على خارج
مركز شامل للارض في ثخن فلك مركزه مركز العالم يسمى الممثل
بفلك البروج لكون منطقته في سطح منطقته يماس محدبه محدبه على
نقطة هي الاوج ومقعره مقعره في نقطة هي الحضيض آتي بالخارج

اليه من المثل بهذا القدر فانه يمكن ان يكون زائدا على هذا س اعلم
ان الافلاك التى اثبتها اهل الهيئة ما يحتاج اليها بحيث لا يمكن
ان يكون اقل منها لكن لا دليل على نفى الزائد وكذلك اثبات مقدار
الممثل فانهم يثبتون مقداره على حسب الاحتياج وهو ما يسع خارج
المركز لكن لا دليل على ان السطح المحدب للممثل يجب ان يكون مماسا
لمحدب الخارج المركز توهم متوهم ان هذا قد عرف بمعرفة الاجرام والابعاد
يجب ان يعلم ذلك المتوهم ان مقدار جرم الارض لا قدر له عند
الافلاك فالمقدار الذى يكون بقدر قطر الارض من الفلك لا يقع
لنا الاحساس به فجميع ذلك ليس الا تقريبا م وكذا فى التدوير والحامل
س اى من جملة ما ذكرنا فى التدوير ان سطح الشمس يكون مماسا لسطح
التدوير فالمراد به ان ما يحتاج اليه من التدوير هذا القدر وما ذكر من انكار
انه يجب ان يماس سطح التدوير نقطة من محدب الحامل ونقطة من سطح التدوير
يماس مقعر الحامل يريد به ان ما يحتاج اليه من الحامل هو هذا القدر فانه يمكن ان يكون زائدا
على هذا م فيتحقق جسمان مختلفا الثخن ليسميان المتممين احدهما حاو لخارج
المركز والاخر محوى له وثخن الحاوى فى طرف الاوج وغلظه فى طرف الحضيض
والمحوى على العكس وقيل اختار بطلميوس هذا لانه ابسط من التدوير
لان دور التدوير يستلزم مدار خارج المركز وهو لا يستلزم التدوير
اقول بل على العكس اذ على تقدير التدوير يجب جسمان هو وحامله
وعلى تقدير الخارج ثلثة هو والمتممان على انهما بعيدان جدا عن البساطة
فهو انما اختاره لانه كان يقتصر على الدوائر فهو ابسط للمقتصر لا لمن اثبت
الافلاك المجسمة س فان المقتصر على الدوائر يخط منطقة الممثل والممثل
والخارج بطريقين احدهما ان يخط دائرة كبرى هى منطقة الممثل وصورى
هى منطقة الخارج والاخر ان يخط دائرتين متساويتين متقاطعتين

على نقطتين

على نقطتين فالتى مركزها فى منطقة الخارج والتى مركزها خارج منطقة الممثل وفى
صورة التدوير يخط ثلث دوائر منطقة الحامل ومنطقة التدوير ودائرة اخرى
يرتسم بحركة الكوكب بالحامل والتدوير وهى قائمة مقام منطقة خارج المركز فى
صورة خارج المركز م فالقوس من الممثل بين اول الحمل الى نقطة الاوج يسمى
ايضا بالاوج ثم منه الى طرف خط من مركز الخارج الى مركز الشمس يسمى
بالمركز وهو كل يوم نط ح كت ومجموع قوسى الاوج والمركز وسط فان
اخرج خط من مركز العالم الى مركز الشمس ومنه الى الممثل فمن اول الحمل الى طرفه
تقويم وما بين الوسط والتقويم تعديل وهو زاوية على مركز الشمس بين الخطين
المذكورين س احدهما الذى يخرج من مركز الخارج والاخر الذى يخرج من مركز العالم
م وهو ناقص من الوسط ما دامت الشمس هابطة من الاوج زائد ما دامت صاعدة
س لان الشمس اذا كانت هابطة فالقوس بالتوالى يصل من الاوج الى طرف الخط
المخرج من مركز العالم الى مركز الشمس ومنه الى الممثل ثم يصل الى طرف الخط المخرج
من مركز الخارج الى مركز الشمس ومنه الى الممثل واذا كانت الشمس صاعدة
فالقوس بالتوالى يصل الى طرف الخط المخرج من مركز الخارج ثم يصل الى
طرف الخط الاخر فالتقويم فى الصورة الاولى اقل من الوسط وفى الصورة
الثانية اكثر منه م وغاية ما يقتضيه ما بين المركزين س انما قال ما يقتضيه
ما بين المركزين ولم يقل بقدر ما بين المركزين كما قال فى التذكرة لان ما بين المركز

بين

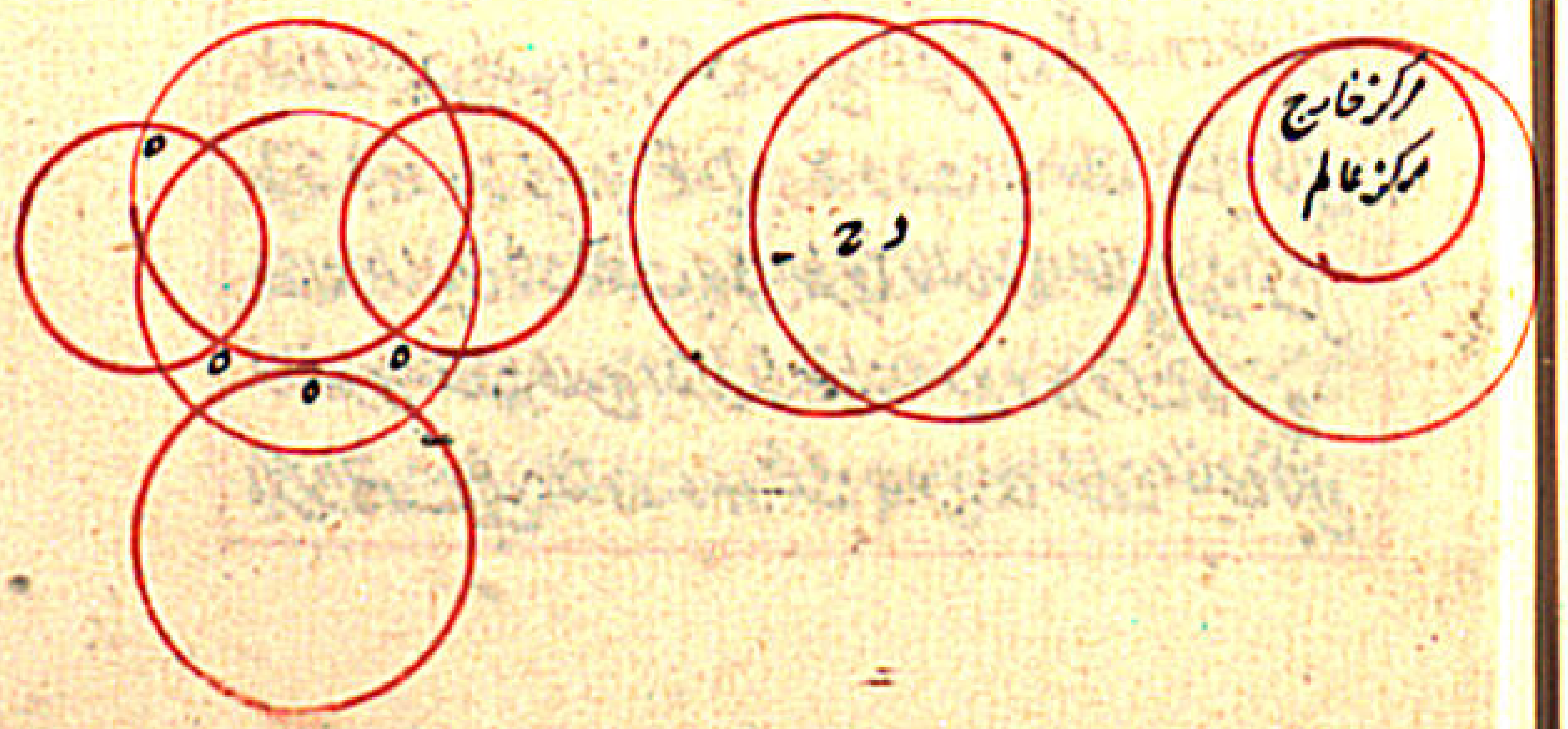

الخطم

خط مستقيم والتعديل خط مقوس لا يكون هذا بقدر ذلك الخط بل القوس
التي تقتضي ذلك الخط المستقيم ان يكون هو هي بعد التعديل م وما بينهما عند
بطلميوس ث كه وعند المتأخرين ب ة على ان نصف قطر الخارج ستون
س اعلم ان الحساب يقسمون الدائرة على ثلثمائة وستين ويقسمون قطرها
على مائة وعشرين فنصفها ستون ثم يقدرون الخطوط المستقيمة بنصف
القطر اى هذا الخط كم يكون من الاجزاء التى يكون نصف القطر ستين من
تلك الاجزاء م وان كانت الشمس على الاوج او الحضيض فلا تعديل س لان
الخطين الخارجين من مركز الخارج ومركز العالم حينئذ متحدان م وفي
صورة التدوير يكون نصف قطره بقدر ما بين المركزين هناك س اى على تقدير اثبات
الخارج المركز ليكون الاختلاف على تقدير اثبات التدوير كالاختلاف على تقدير اثبات
الخارج المركز م هذا ما قيل في كتب الهيئة يرد عليه اشكال وهو ان التعديل الذى يزاد
وينقص ليحصل التقويم ليس الزاوية المذكورة بل هي مع شيء آخر وذلك لان
الخارج اذا تحرك ثلثة بروج مثلا من نقطة الاوج فنخرج خطا من مركز الخارج
وهو نقطة د الى مركز الشمس وهو نقطة ة ووصل الى ك من منطقة الممثل
وخطا آخر من مركز العالم وهو ح الى مركز الشمس ووصل الى ط من منطقة
الممثل وخطا آخر من ح موازيا لخط د ة ووصل الى ك من المنطقة فالقوس الواقعة
من الاوج الى ك ربع منطقة الخارج فموضع الشمس من الممثل بالنسبة الى
مركز العالم نقطة ط فالقوس من الاوج الى ط ان اردنا ان نقدرها من
منطقة الممثل يجب ان ينقص من ربع الممثل قوس ط ك ولا يكفي نقصان
ط ك وهو وتر زاوية التعديل س فقد عرفت ان منطقة الممثل الخارج
تخالفان بطريقين فان خططت بهذا الطريق فالدائرة العظمى منطقة الممثل
والصغرى منطقة خارج المركز و ا نقطة الاوج وقد تحرك خارج
المركز الشمس ربع الدور وهو ثلثة بروج من منطقة الخارج فاخرج

من مركز الخارج وهو د خطا الى مركز الشمس وهو نقطة ة الى ان وصل
الى ز من منطقة الممثل فمركز الشمس يرى من مركز الخارج على نقطة ز من

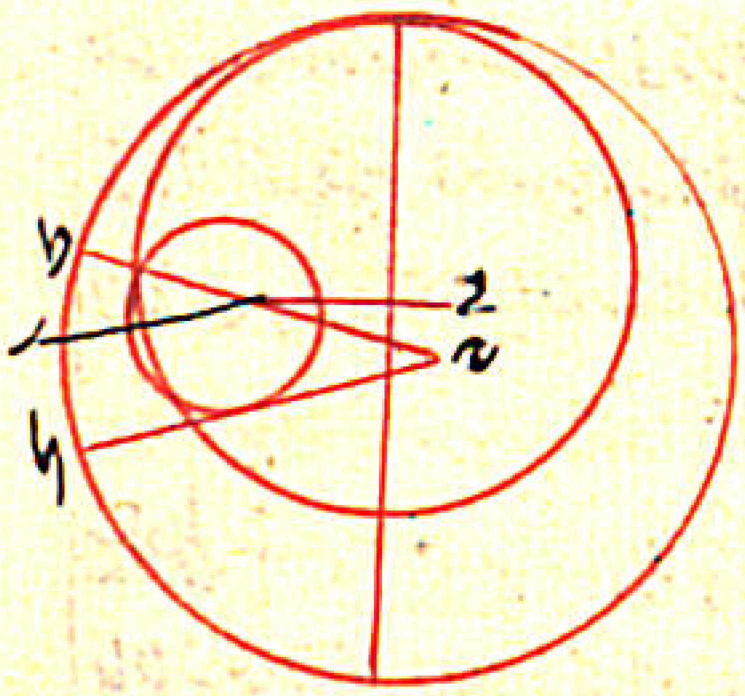

الممثل ثم يخرج من مركز العالم
خطا الى مركز الشمس حتى انتهى
الى ط من منطقة الممثل فيرى
مركز الشمس من مركز العالم على
نقطة ط من منطقة الممثل فقد
قطع بحسب مركز العالم
من نقطة الاوج قوس ا ط وهو
قد قطع من منطقة خارج المركز ثلثة بروج فلا بد ان يعرف انه اى مقدار قطع
من منطقة الممثل فيخرج من مركز العالم خطا موازيا لخط د ز وهو خط ح ك
فيكون قوس ا ك ربع منطقة الممثل اى ثلثة بروج منها لان زاوية ا د ز
مساوية لزاوية ا ح ك لان خطا ز د قد وقع على خطين متوازيين وهما خطا
د ز ح ك وزاوية ا د ز يسمى خارجة بالنسبة الى زاوية ا ح ك
والخارجة مساوية للداخلة على ما بين في الشكل التاسع والعشرين من المقالة
الاولى من كتاب اقليدس واذا كان الزاويتان متساويتين وقد فرض
ان زاوية ا د ز زاوية وترها ثلثة بروج من منطقة الخارج فيكون
زاوية ا ح ك زاوية وترها ثلثة بروج من منطقة الممثل فيكون قوس
ا ك ثلثة بروج من منطقة الممثل ومركز الشمس يرى من مركز العالم
على نقطة ا ط وقد قطع من منطقة الخارج ثلثة بروج فلا بد ان ينقص قوس
ط ك من ثلثة بروج من منطقة الممثل ليعرف ان مركز الشمس اى مقدار
قطع من منطقة الممثل فلو نقص وتر زاوية التعديل وهو قوس ط ز
من ثلثة بروج لا يصح العمل وان خططت الممثل والخارج بالطريق

لز

الاخر فاربع من منطقة الممثل ليس نقطة ز بل نقطة ك ث م فقول فمنه
جوابان آ ان العوض في الهيئة تعيين موضع الشمس بالنسبة الى مركز
العالم فان موضعها بالنسبة الى مركز الخارج ز وبالنسبة الى مركز العالم
ط فاذا نقص قوس ز ط من الوسط تعين موضعها بالقياس الى مركز العالم
والمذكور في الزيجات لبيان نسبة القوس التي قطعت الى منطقة الممثل
س فالحاصل انه اذا اريد الامر الاول ينقص ح ط واذا اريد الامر الثاني
ينقص ط ك م ب ان المذكور في الهيئة يمكن ان يراد به المثبت في الزيجات
فان زاوية التعديل وهي د ه ط مساوية لزاوية د ه ح لكونهما
متقابلين س فان المتقابلات متساويتان على ما بين في الشكل الخامس
عشر من المقالة الاولى من كتاب اقليدس م ثم زاوية د ه ح
مساوية لزاوية ط ح ك لكونهما متبادلتين فان خطي د ح ك س
اعلم انه اذا مر خط بين خطين متوازيين كخط ح ه بين خطي د ح ك
فزاوية ه ح ك وزاوية د ه ح يسميان متبادلتين والزاويتان
متساويتان على ما بين في الشكل التاسع والعشرين من المقالة الاولى
من كتاب اقليدس م فزاوية التعديل مساوي زاوية ط ح ك س
لان المساوي للمساوي مساو م والزاوية انما يمكن نقصانها عن
القوس من محيط دائرة اوزيادتها عليها اذا وضعت على مركزها ثم
ينقص القوس الموترة لها عن تلك القوس او يزاد عليها فاذا وضعت
زاوية التعديل عند مركز العالم على زاوية ط ح ك انطبقت عليها فان القوس
الموترة لها من منطقة الممثل ط ك فهي التي ينقص عن الوسط او يزاد
عليه س فعلم ان زاوية التعديل هي الزاوية المذكور عند مركز الشمس
وقوس التعديل قوس من منطقة البروج يوتر تلك الزاوية اذا وضعت

عند مركز

عند مركز العالم وهذا بحث شريف فاحفظ م وها نا ان صورنا فلك الشمس
على اصل التدوير والخارج وصورة زاوية التعديل وقوسه صح

فصل في الافلاك التي توجد مدارة منتقلة المدار الشمس الى منطقة
البروج على نقطتين منتقلتين الى خلاف التوالي لكل يوم ثلث دقايق بان
وجد انتقال محل الكسوفات كذلك س فان الكسوفات يقع على احدى
نقطتي الجوزهرين فاذا وقع كسوف في اول الحمل ثم بعد مدة وقع في اول
الحوت فنقسم مقدار الحركة على الايام فنعلم ان موقع الكسوف تحرك
الى خلاف التوالي لكل يوم ثلث دقايق م وكذا غاية العرض س فان
غاية العرض فيما بين نقطتي الجوزهرين وقد وجدت منتقلة الى خلاف
التوالي لكل يوم ثلث دقايق م فلا بد من فلك تحرك كذا س اي الى خلاف
التوالي لكل يوم ثلث دقايق م وهو الممثل س اي الممثل بفلك البروج لكون
منطقته في سطح منطقة البروج كما ذكر م ويسمى فلك الجوزهر لانه وهو نقطة
التقاطع يتحرك به فالتي اذا جازه الكوكب صار شماليا عن منطقة الممثل الراس
ومقابله ذنب ثم في جوفه فلك يسمى مائلا لميل منطقته المثل وهو عرضه
شمالا وجنوبا غاية كل خمس درجات يتحرك كالاول س اي كفلك الجوزهر
الى خلاف التوالي م يا ط ح ومركزهما مركز العالم س اي مركز الممثل
والمائل مركز العالم كما هو المشهور وقد سبق ان وجوب حركة المحوي
بالحاوي يقتضي ان يكون مركزهما خارجا عن مركز العالم م ثم في ثخن المائل

خارج مركز في ثخنه تدوير يكون القمر مركوزا فيه على الرسم المذكور س اي كما في فلك
الشمس الخارج في ثخن الممثل بحيث يماس محدبه محدبه ومقعره مقعره يعني ان
ما يحتاج اليه من ثخن الممثل بهذا القدر فالخارج ههنا في ثخن الممثل يكون كذلك ثم
التدوير مركوز في الخارج كما في الشمس ان التدوير مركوز في الموافق بحيث
تماس نقطة من سطحه محدب الموافق ونقطة من سطحه مقعر الموافق يعني ان
ما يحتاج اليه من ثخن الموافق بهذا القدر فهنا يكون التدوير في ثخن
الخارج كذلك ثم القمر في التدوير كما في الشمس انما مركوزه في التدوير
بحيث تماس سطحه سطحه يعني ان ما يحتاج اليه في التدوير بهذا القدر فهنا كذلك
م لانهم وجدوا القمر في الاوج في كل اجتماع واستقبال بان وجدوا غاية
بطئه وبعده من الارض فيهما س اعلم انهم رصدوا القمر رصدا متوالية
في ما بين الحالتين وفي غيرهما فوجدوه في الاجتماعات والاستقبالات
تارة سريعة وتارة بطيئة ووجدوا جرمه تارة اصغر وتارة اعظم وهكذا
وجدوه في غير الاجتماعات والاستقبالات لكن لم يجدوا غاية بطوئه الا في
الاجتماعات والاستقبالات ولم يوجد يجدوا غاية صغر جرمه الا فيهما فاستدلوا
على انه في البعد الابعد فيهما م وفي الحضيض في تربيعي الشمس س اي وجدوه
في الحضيض في التربيع الذي قبل الاجتماع وفي التربيع الذي بعد الاجتماع
م بان وجدوا غاية سرعته وقربه من الارض فيهما س وجدوا
بالارصاد المتوالية ان غاية سرعته وعظم جرمه ليس الا في هاتين
الحالتين م ثم مع ذلك احتيج الى نقصان تعديل او زيادته بحيث
لا يمكن ذلك مع ما ذكرنا الا بالتدوير س فاذا كان في الاجتماع و
الاستقبال في الاوج وفي التربيعين في الحضيض علم ان البعد الابعد
في فلك شامل للارض وهو خارج المركز ولا يكون البعد الابعد ذروة
التدوير فيثبت خارج المركز ثم مع ذلك وجدوه في الاجتماع والاستقبال

تارة

تارة محتاجا الى زيادة التعديل وتارة محتاجا الى نقصانه اي عرفوا خارج
المركز في كل يوم وعرفوا دورة فاذا تم دورة فتارة تحتاج الى زيادة
شيء لتعيين موضع القمر وتارة الى نقصان شيء لتعيين ذلك وذلك لا
يمكن الا بالتدوير لانه لو لم يكن التدوير فاما ان يكون له موافق مركز وخارج
مركز وهو منتف لما مر انه وجد في الاجتماعات والاستقبالات تارة سريعة
وتارة بطيئة وموافق المركز لا يوجب الاختلاف وخارج المركز وحده
يوجب انه اذا وصل الى الاوج يحدث مثل ما حدث في الدور الاول
واما ان يكون له خارجا مركز فاولهما يتحرك مقدار البعد المضاعف الى
التوالي ليحصل بوسط الشمس كما سيأتي فحركة الثاني اما الا يكون
على التوالي او على خلافه وعلى التقديرين يبطل كون غاية التعديل سبع درجات
ويبطل كونه في البعد الابعد في كل اجتماع واستقبال فعلم ان له تدويرا
مركزه في الاوج في الاجتماع والاستقبال وذلك بحسب الوسط
اي حركة الخارج المركز ونقصان التعديل او زيادته بحسب التدوير
ثم حركة الوسط غير محتاج الى التعديل الاول لكونه متشابها حول مركز العالم
على ما سيأتي والخاصة تحتاج اليه فهذا البرهان يدل على وجود التدوير م فيكون
الشمس مع مركز التدوير في الاوج او متوسطة بينهما فيكون الاوج متحركا الى
خلاف التوالي بالجائل كما مر والشمس الى التوالي في الطرح فيلتقيان ثم
تالوا نصف حركة مركز التدوير بخارج المركز من الاوج وهي كد لد نب س
فاذا كان حركة الاوج مع حركة الشمس نصف حركة مركز التدوير
من الاوج يكون الشمس متوسطة بين الاوج ومركز التدوير م
فالوسط هو حركة مركز التدوير من النقطة المفروضة من فلك البروج
كح يح كد س لان حركة الاوج الى خلاف التوالي اذا نقص من حركة
خارج المركز المحرك لمركز التدوير وهو كد كب نب سمي هذا القدر
م وقد اثبتوا التدوير بانهم وجدوا القمر مختلفا في البطوء والسرعة

صح

قوله في وقت قدر ان الحركة الى اخر الاختلاف
متوالي [illegible] وهذا اثبت حركة الاوج
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

فی اجزاء لا باعیانها من فلک البروج عائدا کل اختلاف لا الی مثله بل الی
ما یشبهه بعد تمام الدورة بزمان قلیل س اعلم ان حرکة الشمس مختلفة
فی البطوء والسرعة لکن فی اجزاء اعیانها من فلک البروج فانها فی نصفه
بطیئة السیر وفی نصفه سریعة السیر وغایة بطوءها اذا کانت فی الاوج
وغایة سرعتها اذا کانت فی الحضیض ولکل منهما موضع معین من فلک
البروج وکذا لکل حال من احوالها کالتوسط بین البطوء والسرعة وغیره
کالبطوء بمقدار معلوم والسرعة بمقدار معلوم فله موضع معین من
فلک البروج والقمر لیس کذلک فان غایة بطوءه اذا کان فی موضع ففی
الدورة الاخری یکون فی موضع آخر وکذا الاحوال الاخر فی الشمس
یعود کل اختلاف الی مثله عند تمام الدور ای اذا کان لها غایة بطوء
فی دورة بمقدار معلوم فاذا تم الدور یکون له غایة بطوء بمقدار مسا و
للمقدار الاول وکذا غایة السرعة والاحوال الاخر فاذا احتیج الی نقصان
مقدار معین من التعدیل او زیادته فی موضع معین فاذا وصلت
الی ذلک الموضع ینقص او یزید مثل ذلک المقدار بخلاف القمر فان
کل اختلاف لا یعود الی مثله بل الی ما یشبهه یعنی اذا کان له غایة بطوء
فی موضع فیتحرک حتی تم الدور مع زمان قلیل حصل له غایة بطوء بالنسبة
الی حرکات هذا الدور غیر مساویة لغایة البطوء الاولی فیکون مشابهة
للاولی من حیث انها غایة البطوء بالنسبة الی حرکات الدور الثانی
کما ان غایة البطوء الاولی بالنسبة الی حرکات الدور الاول لکن غیر مساویة
لها وکذا غایة السرعة والاحوال الاخر ثم هذه الحالة المشابهة لا تحدث
عند تمام الدور بل بعده بزمان قلیل فاستدلوا بهذا علی انه لا یکفی وجود
خارج المرکز لانه یعود کل اختلاف الی مثله عند تمام الدور کما فی الشمس
بل لا بد من تدویر حرکته ابطأ من حرکة الوسط بشیء قلیل لیحدث منه هذا
الاختلاف لکنه مرکوز فی خارج المرکز فلا یکون الاختلاف فی الدور الثانی

ساویا

ساویا للاختلاف الاول لتفاوت القرب والبعد بالنسبة الی مرکز
العالم ویکون بعد تمام دور الوسط بزمان قلیل لان حرکة التدویر
من الوسط ابطأ من الوسط بشیء قلیل فسقط ما قال صاحب التحفة ان
هذا یدل علی ان الخارج المرکز وحده غیر کاف لکن لا یدل علی التدویر فیکفی
له خارج علی ان مرکزه متحرک او خارج المرکز فالخارج والموافق قد مر بطلانه
واما خارج المرکز فلا یکفی ایضا علی هذا التقدیر لانه لا یعود کل اختلاف
الی ما یشبهه بعد زمان قلیل م ثم التدویر اسفله الی التوالی واعلاه
الی خلافه اذ فی الکسوف کلما کان جرم القمر اصغر کان ابطأ و
کلما کان اعظم کان اسرع س اعلم ان فی الکسوفات ربما یبقی من جرم
الشمس حلقة نورانیة غیر منکسفة وربما لا یبقی فعلم ان الحائل
بیننا وبین الشمس وهو جرم القمر فی تلک الحالة اصغر وفی هذه
الحالة اعظم لان الشمس وان کان جرمها قد یختلف فی العظم
والصغر بمقدار قلیل لکن لیس بحیث یکون تلک الحلقة من اختلاف
جرم الشمس اذ اختلافه شیء قلیل اقل من تلک الحلقة او وقت
حالة الشمس فی الحالتین وعلم ان جرمها غیر مختلف فی الحالتین
بان کان فی الاوج فیهما او فی الحضیض فیهما فیکون ذلک من اختلاف
جرم القمر وانما یدل ما ذکر علی کون اسفله الی التوالی واعلاه الی
خلافه لانه علم ان التدویر فی الحالتین فی الاوج فهذا الاختلاف
یکون من التدویر فاذا کان جرم القمر اصغر کان ابعد عن الارض
فیکون فی اعالی التدویر فاذا کان بطیئا علم ان اعلاه متحرک
الی خلاف التوالی فیکون المحسوس فضل حرکة الحامل علی التدویر
بطیء الحرکة واذا کان جرمه اعظم کان اقرب الی الارض فیکون
فی اسافل التدویر فاذا کان سریعا علم ان اسفل التدویر یتحرک

ای لو کان خارجا المرکز لا یعود
کل اختلاف الی مثله بعد زمان
یعنی ان تتفاوت الازمان
معه

الى التوالى ليكون المحسوس مجموع حركة الحامل والتدوير فيرى سريعا
م وكذا في الاستقبال والتربيعان س اى اذا كان جرمه اصغر كان ابطأ
واذا كان اعظم كان اسرع انما قال ثم في الكسوف ولم يقل في الاجتماع
وقال هٰهنا في الاستقبال ولم يقل في الخسوف لان صغر جرمه وعظمه في
الاجتماع لا يظهران الا في حال الكسوف اما في حالة الاستقبال فقد يعلم ذلك
في الخسوف بان الزمان بين ابتداء الخسوف وبين انخساف
تمام جرمه قد يكون قصيرا وقد يكون طويلا ويكون هذا بسبب سرعة
الحركة وبطؤها لانه اذا كان بطيء الحركة فمع ذلك يكون الزمان
قصيرا يكون القمر اصغر جرمه واذا كان سريع الحركة مع ذلك
يكون الزمان طويلا يكون الطول لعظم جرمه وقد يعلم صغر جرمه وعظمه
في غير الخسوف بالثقب المصنوعة لمعرفة اجرام الكواكب وفي التربيعان
يعرف ذلك بالثقب م فهو في البطؤ قد يقرب من الارض وقد
يبعد وكذا في الخسوف س اى علم مما ذكر ان القمر حالة البطؤ وهي حال
كونه في اعلى التدوير قد يكون قريبا من الارض بان يكون التدوير
في القسم الحضيضي من خارج المركز وقد يكون بعيدا بان يكون
التدوير في القسم الاوجي من خارج المركز وفي حالة السرعة وهي
حالة كون القمر في اسفل التدوير قد يكون قريبا من الارض وقد
يكون بعيدا بكون التدوير في القسم الحضيضي او الاوجي من
الخارج م والبقية زمان السرعة اقل من زمان بطوءه ش
هذا دليل آخر على ان اسفل التدوير يتحرك الى التوالى لان اسفل ا
لتدوير موضع لسرعة الحركة وهو اقل من الاعلى فاذا كان زمان السرعة
اقل من زمان البطؤ علم انه في حال السرعة في اسفل التدوير يكون
حركة الاسفل الى التوالى ليكون المحسوس مجموع حركة الحامل والتد وير

فيرى

بيدم

فيرى اسرع م وحركة كل ز ق س في التذكرة وجاء في مقارنة ه
الشمس ومقابلتها الوسطيين في بعد الابعد يزيد وينقص فيكون ابطاء
كلما زاد واسرع كلما نقص اى كلما زاد البعد وكلما نقص البعد وقوله
الوسطيين اى بحسب الوسط وهو حركة مركز التدوير لخارج المركز ه
فالمقارنة الوسطية مقارنة مركز التدوير الشمس والمقارنة =
الحقيقية مقارنتها بحسب التقويم وهي ان يكون لجرم القمر وفيه نظر
لان هذه الحالة لا توجد في المقارنة الوسطية بل توجد في الكسوف
وهو في حال المقارنة الحقيقية ثم قال في التذكرة ويختلف مقادير
جسمه في الخسوفات والكسوفات لذلك اى يكون ابطاء اذا زاد
صغر جرمه ويكون اسرع كلما نقص صغر جرمه وهذا في الحقيقة
مكرر لان زيادة البعد عن الارض لا يعرف الا بصغر جرمه فلا احتياج
الى ذكرهما بل يكفي ذكر احدهما م ثم له اختلافات آه ان اخرج خطان
من مركز العالم الى منطقة المائل يمر احدهما على مركز التدوير والاخر
على جرم القمر فان كان القمر على الذروة او الحضيض يتحدان والا يختلفان
فالقوس من المنطقة بينهما هو التعديل الثاني في الزيجات وغايته
قوس جيبها نصف قطر التدوير وذلك في الاوج ه ته على ان نصف
قطر المائل ستون وقوسه ه فينقص من الوسط ان كان القمر
هابطا من الذروة ويزاد عليه ان كان صاعدا لان اعلى التدوير
يتحرك الى خلاف س اى الوسط قوس من منطقة المائل بين النقطة
المحاذية لاول الحمل وطرف الخط المخرج من مركز العالم الى مركز التدوير
المنتهي الى منطقة المائل فاذا كان هذه القوس على توالى البروج
ومبدأ الحركة الخاصة هو الذروة فاذا كان القمر هابطا من
الذروة واعلى التدوير يتحرك الى خلاف التوالى يكون القمر اقرب

الى اول الحمل مركز التدوير فالتعديل ينقص من الوسط ليحصل التقويم
واذا كان صاعدا من الحضيض الى الذروة واسفل التدوير متحرك
الى التوالى بخلاف القمر البعيد عن اول الحمل من مركز التدوير فيزاد التعديل
ليحصل التقويم واعلم ان في التذكرة جعل غاية الاختلاف الاول
بحسب نصف قطر التدوير وهذا كلام مبهم فيحمل على ما ذكرنا م
ان الاختلاف في الاوج كذا وفي غيره كم يكون وقد وجد نصف
قطر التدوير في الحضيض زائدا على ما في الاوج بقدر ب م فوضع جدول
لحركة التدوير وهو ان قوس التدوير التي تعديلها في الاوج ه اختلافها
ب م فالقوس التي تعديلها اقل من ه كم يكون اختلافها في الحضيض
مثلا القوس التي تعديلها م ح وهو ثلثة اخماس ه اختلافها هنا
ثلثة اخماس ب م وهي ا كو ثم اردنا ان نعرف هذا فيما فوق
الحضيض فاحتجنا الى جدول آخر وهو انا فرضنا ان الحضيض قرب الى مركز
العالم من الاوج بهذا كـ مثلا فنقول ان كل الاختلاف في هذا البعد جـ
ففي اجزاء خارج المركز التي بعدها اقل يكون بهذه النسبة ففي الجزء الذي هو
اقرب الى مركز العالم بهذا اي ه يكون اختلافه نصف اختلاف الحضيض
فهو اذا كان ا كو نصف ى ل دقيقة ليحصل المطلوب فيزاد على التعديل
الثاني ثم ينقص ويزاد كما عرفت ح اعلم ان في الزيجات قد عملوا جدولين
لهذا الاختلاف ففي الزيج الشاهي سمى الجدول الذي ذكرناه ثانيا بجدول
الحضيض والذي ذكرناه اولا بجدول الاختلاف وفي الزيج المعتبر سمي جدول
الحضيض بجدول دقائق النسب الاخر بجدول بعد الاقرب ثم يؤخذ الحصة
بالمركز والاختلاف بالخاصة ويضرب احدهما في الآخر فحاصل الضرب يسمى
التعديل المضروب على التعديل الثاني ثم هذا المجموع ينقص عن الوسط ان
القمر هابطا من الذروة ويعرف ذلك بان يكون الخاصة اقل من مائة

وثمانين

وثمانين درجة وهي سنة بروج التدوير على التوالي ان كان القمر صاعدا على
ذروة التدوير ويعرف ذلك بان كانت الخاصة اكثر من مائة وثمانين
درجة اي اكثر من ستة بروج من بروج التدوير فيجب ان يعلم انه كما يقسم
منطقة البروج على البروج يقسم التدوير ايضا على البروج ولكل برج منه
ثلثون جزءا من اجزاء التدوير فاهل العمل يعملون بهذين الجدولين ولا
يدرون ما يعملون فاردت لتحقيق ذلك وتطبيق هذا العمل على
اصول الهيئة فاقول القوس من التدوير التي تعديلها غاية التعديل
اذا كانت في الاوج فتعديلها خمس درجات فتلك القوس ان
كانت في الاوج الحضيض يزاد تعديلها على التعديل الاوجي بدرجتين
واربعين دقيقة فهذا غاية الاختلاف الثاني فالقوس من التدوير التي
تعديلها في الاوج لا يكون في الغاية بل اقل من ذلك كم يكون اختلافها
اذا كانت درجات وهي ثلثة اخماس غاية التعديل اعني خمس درجات
اذا كانت في الحضيض كان اختلافها الثاني ثلث اخماس درجتين واربعين
دقيقة التي هي اختلاف غاية التعديل وثلثة اخماس درجتين و
اربعين دقيقة هي درجة وست وثلثون دقيقة فعلم ان هذا هو
تفاوت الاختلاف الذي بين البعد الابعد والبعد الاقرب لثلث
درجات التي هي ثلثة اخماس غاية التعديل وهكذا وضع التفاوت
بين البعد الاقرب الابعد والاقرب لجميع اجزاء غاية التعديل كما وضع
لثلثة اخماسها ثم اذا عرف هذا التفاوت بين الاوج والحضيض
فعملنا جدولا آخر وهو انه اذا كان التدوير في الحضيض وهو الجزء
الذي هو اقرب الى الارض من الاوج بعشرين درجة كان الاختلاف
الثاني كذا وان التدوير في جزء يكون اقرب الى الارض من الاوج
باقل من عشرين كم يكون هذا الاختلاف فوضع هذا الجدول لاجزاء درجة

واحدة اى اذا كان التفاوت بين الاوج والحضيض بدرجة فيوماً بين
الاوج والحضيض كيف يكون مثلا اذا كان التفاوت بينهما بدرجة واتفق
ان الحضيض اقرب الى الارض من الاوج بعشرين ففي البعد الذي
يكون نصف العشرين وهو عشرة يكون الاختلاف نصف الدرجة
وهو ثلثون دقيقة فان كان التفاوت بينهما بشيء اخر غير الدرجة
كان الاختلاف بهذا الحساب دقيقة ففي الجزء الذي نحن فيه يكون
نصف ذلك وهو ثمانية واربعون دقيقة فهذا معنى ضرب الاختلاف
وهو درجة وست وثلثون سواء بسطت الكسور وضربتهما ثم قسمت
الحاصل واردت الاختصار فاخذت الكسر المفروق من المضروب فيه
بطريق النسبة ففي مثالنا ان اردت الضرب بضرب الدرجة في
ثلثين دقيقة يصير ثلثين دقيقة ثم يضرب ستا وثلثين دقيقة في ثلثين
دقيقة يصير الفا وثمانين ثانية فيرفع يصير ثمان عشرة دقيقة فالمبلغ
ثمان واربعون دقيقة وان اردت الاخذ بطريق النسبة فثلثون دقيقة
هي نصف الدرجة فنصف الدرجة في الدرجة بالاضافة اى نصف درجة
ونصف الدرجة في ست وثلثين دقيقة يقابله بالاضافة اى نصف ست
وثلثين وهو ثماني عشرة دقيقة فالمبلغ ثمان واربعون دقيقة م ثم اختلاف
المحاذاة وهو التعديل الاول في الزيجات ومع انه اذا اخذ الوسط وهو
قوس من منطقة المائل بين اول الحمل وطرف الخط المنتهي اليها من مركز
العالم مارا بمركز التدوير ثم اخذ ما بقى منه من نقطة على اعلى التدوير ثم يمر عليها
ذلك الخط الى مركز القمر واخذ بازائه التعديل الثاني س وهو قوس
من منطقة المائل بين ذلك الخط المخرج من مركز العالم المار على جرم
القمر الى منطقة المائل م فنقص او يزاد على الرسم س اى ينقص من
الوسط ان كان القمر هابطا من ذروة التدوير ويزاد ان كان صاعدا

م تعيين موضع القمر اذا كان مركز التدوير في الاوج او الحضيض اما
في غيرهما فلا بل انما يتعين اذا كان التدوير هابطا من الاوج بان يزاد
شيء وهو التعديل الاول على الخاصة انما هو عند طرف خط قائم على خط الاوج
والحضيض مار على نقطة المحاذاة اى نقطة على خط الاوج والحضيض
بعدها عن مركز العالم كبعده عن مركز الخارج مقاطرة له س المراد بالمقاطر
الموقع على طرفي القطر فانه اذا جعل مركز العالم مركز دائرة صغيرة
وفرض لها قطر على خط الاوج والحضيض فمركز الخارج واقع على طرف القطر
في جانب الاوج ونقطة المحاذاة واقعة على الطرف الاخر من القطر
في جانب الحضيض م كل من البعدين يكون بتقدير مر س اى على ان نصف
قطر المائل ستون م وغاية التعديل بحسب هذا س اى غاية التعديل الاول
بحسب هذا البعد فانه اذا اخرج خط من مركز العالم واخر من نقطة المحاذاة
الى مركز التدوير ويتباينات اذا محيط التدوير يحدث زاوية على مركز
وقوس من منطقة التدوير وتر هذه الزاوية فهذه القوس هي التعديل الاول
فهو الذي يزاد على الخاصة او ينقص منها م واذا كان التدوير صاعدا
س عطف على قوله اذا كان التدوير هابطا م فبان ينقص في كل جزء مثل
ما يزاد في الطرف الاخر في جزء بعده عن الاوج كبعده منه س اى فرضنا
ان التدوير اذا كان هابطا من الاوج وبعد مركز التدوير عن الاوج
برج من بروج الحاصل وجب ان يزاد درجة من التعديل على
الخاصة فاذا كان التدوير صاعدا الى الاوج وكان البعد بين مركزه
والاوج برجا واحدا يجب ان ينقص من خاصته درجة من التعديل
م فقد س اى قد يتعين موضع القمر عند كون مركز التدوير في الاوج
والحضيض زيادة التعديل ونقصانه بلا احتياج زيادة شيء على الخاصة
او نقصانه عنها وفي غير الاوج والحضيض بالزيادة والنقصان بعد زيادة

شرح على الخاصة او نقصانه منها م على ان الذروة الوسطى وهي مبداء
الخاصة اخذت في الحركة الى خلاف التوالي والحضيض الى التوالي عند كونه
على طرف ذلك الخط صاعدا ش الذروة الوسطى نقطة على محيط التدوير
يصل اليها خط يخرج من مركز العالم مارا على مركز التدوير لو لم يكن التدوير غير
الخاصة والذروة المرئية هي خط كما ذكر من غير شرط يخرج له لو لم يكن الى
آخره فانه اذا اخذ الوسط وهو قوس من اول الحمل الى طرف الخط المخرج
من مركز العالم مارا على مركز التدوير المنتهي الى منطقة المائل فذلك الخط
يمر على نقطة على محيط التدوير ثم يؤخذ الخاصة ويؤخذ بازائه التعديل فلا بد
ان يكون مبداء الخاصة نقطة على محيط التدوير محاذية لمنتهى الوسط على
منطقة المائل ليؤخذ بالخاصة التعديل فيزاد على الوسط او ينقص ليصح العمل فعلم
انه يجب ان يكون مبداء الخاصة الذروة الوسطى على ما فسرناها والمراد بالخط
المذكور الخط القائم على خط الاوج والحضيض المار على نقطة المحاذاة وانما
دل التعيين المذكور على ان الذروة الوسطى اخذت في الحركة الى خلاف
التوالي عند طرف ذلك الخط صاعدا لان التدوير اذا كان هابطا عن الاوج
يجب زيادة شيء واذا كان صاعدا يجب نقصان شيء فلا بد ان يكون
للتدوير حركتان مختلفتان ففي صورة وجوب الزيادة دل على انه تحرك
حركة زائدة على ما هي حركة الخاصة فالنقطة التي تقول انها مبداء
تغيرت عن حالها فيكون لها حركة اخرى الى خلاف التوالي ليكون مساوية
لحركة اعلى التدوير فلا بد ان يكون بهذه الحركة بذاته وقد وجدنا عند
طرف الخط المذكور اذا كان التدوير صاعدا غاية نقصان التعديل الاول
فتلك الغاية تكون مبداء لحركة الذروة على خلاف التوالي فلهذا قال
اخذت الذروة باقي الحركة الى خلاف التوالي والحضيض الى التوالي م
حتى انطبق عند الاوج على الذروة المرئية والحضيض على المحاذيين لمركز

العالم

العالم فاذا فارقه مال الذروة الوسطى عن المرئية الى خلاف
التوالي والحضيضان بالخلاف ش اي حكم الحضيضين بخلاف حكم
الذروتين بان يكون حضيض الذروة الوسطى مائلا عن حضيض الذروة المرئية
الى التوالي حتى اذا وصل التدوير الى طرف المذكور هابطا اخذت في حركتها الى
التوالي الى ان طرف هذا الخط هابطا موضع غاية التعديل الثانية حتى هنا
يأخذ في الحركة التي يوجب نقصان التعديل وهي حركة الذروة الى التوالي
م حتى انطبق القطران عند الحضيض ش اي قطر التدوير المار بالذروة الوسطى
والحضيض المقابل لها وقطر التدوير المار بالذروة المرئية والحضيض المقابل
لها م ثم فارقا ومال الذروة الوسطى عن المرئية الى التوالي والحضيضان
بالخلاف حتى يصل الى طرف الخط المذكور صاعدا فتعين موضع القمر زيادة
التعديل ونقصانه على وجه يوجبه المحاذاة دل عليها ش فتعين بالرفع
مبتدأ وقوله دل خبره اي صيرورة موضع القمر متعينا بزيادة التعديل
الاول على الخاصة اذا كان التدوير هابطا ونقصانه عنها اذا كان
صاعدا بمقدار يوجب محاذاة القطر المار بالذروة والحضيض الوسطيين
نقطة المحاذاة زيادة ذلك المقدار ونقصان ذلك المقدار دل
على ان القطر محاذ لنقطة المحاذاة فالحاصل ان خارج المركز صار قسمين بالخط
المار على نقطة المحاذاة القائم على خط الاوج والحضيض بحيث يكون القسم
الاوجي اعظم من الحضيضي نقطة الاوج وسط القسم الاوجي ونقطة
الحضيض منتصف القسم الحضيضي وعند طرف الخط المذكور في الجانب
الذي يكون التدوير صاعدا يكون اختلاف الذروتين والذروة الوسطى
يكون اقرب الى الاوج فيأخذ في الحركة الى خلاف التوالي حتى ينعدم
الاختلاف عند الوسط وهو نقطة الاوج فينطبق الذروة على
الذروة فاذا فارقها مال الذروة الوسطى عن المرئية الى خلاف

التوالي فيكون الوسطى اقرب الى الاوج من المرتبة حتى تبلغ الاختلاف عند
طرف الخط المذكور هابطا فيأخذ الذروة في الحركة التوالي فيعدم ذلك
الاختلاف حتى ينعدم عند الحضيض فيلتقيان ثم يميل الذروة الوسطى
عن المرتبة الى التوالي فتصير الذروة الوسطى ابعد عن الحضيض واقرب
الى الاوج من المرتبة حتى تبلغ الى الحالة الاولى وهي طرف الخط المذكور
صاعدا واعلم ان غاية الاختلاف يكون في صدور تسديس القمر الشمس
وتثليثه لا في طرف هذا الخط اذا كان التدوير هابطا يكون عند قرب
من تثليث الاوج لانه اذا خرج من مركز الخارج خط قائم على خط الاوج
والحضيض في الاوج الى طرف ذلك الخط ربع الدور ثم اذا اخرج
من نقطة المحاذاة خط قائم على خط الاوج والحضيض فبين طرفي الخط
المخرج من مركز الخارج الى طرف هذا الخط قوس قريبة من عشرين درجة
لان ما بين مركز الخارج الى نقطة المحاذاة قريب من عشر ستين ثم اذا كان
مركز التدوير على طرف هذا الخط يرى عند مركز العالم اسفل لان الخط الخارج
من مركز العالم والخط الخارج من نقطة المحاذاة اذا تقاطعا على مركز التدوير
يكون طرف الخط الخارج من مركز العالم ابعد من الاوج من طرف الخط الخارج
من نقطة المحاذاة بقدر زاوية التعديل وهي قريبة من عشرين درجة
على عشرين صاعدا فتبقى تقريبا زهاء الخارج وهو تسعون مقدار مائة
وعشرين وهي تثليث الدور ثم الشمس متوسطة بين الاوج ومركز التدوير
فيكون مركز التدوير في قرب من التسديس ثم في الحضيض يكون التربيع فاذا
جاوزه ووصل الى طرف ذلك الخط صاعدا يكون في قرب تثليث الاوج
من جانب الصعود فيكون بعده من الاوج في الجانب الاخر ضعف
ذلك والشمس متوسطة بينهما فيكون تثليث الشمس وقال في التذكرة فيوجد
للقمر عند ما يظن عدمه و تعدم اختلافه عند ما يظن وجوده معناه انه

قد نظن

قد نظن ان الاختلاف الاول اي التعديل الثاني منعدم وذلك
اذا تحرك التدوير تمام الدور من المبدأ الذي فرضناه فيجب ان لا يكون
هناك الاختلاف الاول لكن هذا الاختلاف الثاني موجود فيجب
زيادته على الخاصة اذا كان التدوير هابطا ونقصانه اذا كان صاعدا
فاذا زيد على الخاصة او نقص يزاد على دور التدوير شيء او ينقص منه شيء
فيصير الخاصة بحيث يجب ان يوجد به التعديل الثاني فينقص او يزاد على
الوسط على الرسم المعلوم واذا تحرك التدوير اقل من الدور يظن فيه فيظن
وجود الاختلاف الاول لكن الاختلاف الثالث موجود وزائد بحيث
اذا زيد على الخاصة يتم الدور فينعدم الاختلاف الاول واذا تحرك التدوير
اكثر من الدور يظن وجود الاختلاف الاول لكن الاختلاف الثالث
موجود ناقص بحيث اذا نقص من الخاصة يتم الدور فيعدم الاختلاف
الاول فعلم ان زيادة التعديل الاول ونقصانه يتعين الذروة
المرئية وعلم ان الكوكب لم تحرك منها بحركة الخاصة وحركة الذروة اما زيادتها
على الخاصة او نقصانها عنها فما حصل بعد الزيادة او النقصان هو الخاصة
المعدلة فيوجد بها التعديل الثاني فيزاد على الوسط او ينقص م فاعلم هذا
الفن بجزوا فانه كيف يتصور ان به الحركة بالنسبة الى مركز العالم الدال
عليه عني الوسط عن التعديل الاول مع تساوي القرب والبعد بالنسبة
الى مركز الخارج الدال عليه رؤية نصف قطر التدوير على ما ذكر من فان
نصف قطر التدوير يرى في الاوج ة ية وفي الحضيض زائدا عليه بمقدار
ب م فيكون هذا الاختلاف بحسب اختلاف القرب والقرب بالنسبة
الى مركز العالم فيكون التدوير في فلك خارج المركز يكون بعد نصف
قطر التدوير بالنسبة الى مركزه في جميع الاحوال على السواء م مع محاذاة
القطر نقطة المحاذاة س فانه يجب ان يكون الامور الثلثة بالقياس

الى مركز واحد و لا ينبغي ان يكون مختلفة باختلاف المراكز الثلثة و
المتقدمون لم يذكروا بهذه الاختلاف سببا وصاحب التذكرة اراد
ان يبين سبب هذه الاختلافات فاثبت افلاكا وسمى بعضها صغيرة و
بعضها كبيرة فقال في المتن م فصاحب التذكرة لم يغادر صغيرة ولا كبيرة
الا احصاها ولم يجيبا عملوا حاضرا س اى لم يطابق اثباتها الافلاك
العمل الذى عليه المتقدمون واراد هو تصحيحه وهذه العبارة مقتبسة من
قوله تعالى مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ووجدوا ما
عملوا حاضرا م حيث اثبت ثلث كرات لا تفى به ثم قال هذا لا يطابق
الاصل الذى عملوا عليه مطابقة تامة لوقوع التفاوت بسدس
درجة وثلث آخر للمحاذاة فلزم ان يكون غاية الاختلاف في منتصف
الاوج والحضيض والواقع بخلافه س اى الاصل الذى بنى عليه الاختلاف
يوجب ان يكون غاية في منتصف الاوج والحضيض على ما يأتي والواقع
بخلافه لان الغاية عند طرف الخط القائم على خط الاوج والحضيض المار على
نقطة المحاذاة م ومع هذا يذكر طريقه وهي مبنية على مقدمة وهي انه اذا
كانت دائرة كبيرة مركزها د قطرها آب وفي داخلها صغيرة مركزه ز وقطرها
ح د وهو نصف آب ونقطة ح تماس آ وحركتها ضعف الكبيرة في خلاف
جهتها وعلى محيطها نقطة ه وفرضناها اولا مع آ فتحركت الكبيرة من آ الى
جانب اليسار بمقدار قوس آح والصغيرة الى خلافه فقطعت ح ه قوس
آح الشبيهة لنصف ح ه س اذا كانت دائرتان احديهما اعظم من الاخرى
ومركزهما واحد فالقوسان منهما اللتان يوتران زاوية واحدة على المركز
شبيهتان فهنا الدائرة الصغيرة والكبيرة ان كان مركزهما واحدا
وحركة الصغيرة ضعف الكبيرة والكبيرة قطعت قوس آح والصغيرة
قوسي ح ه فقوس آح ونصف قوس ح ه يوتران زاوية واحدة

فلكل منهما

فلكل منهما شبيهة للاخرى م فنصل خط د ه وخط ز ه فزاوية ح ز ه
ضعف زاوية ح د آ س لا ذكر ان قوس آح ونصف قوس ح ه
يوتران زاوية واحدة فيكون الزاوية التي يوترها قوس ح ه وهي زاوية
ح ز ه ضعف الزاوية التي يوترها آح وهي زاوية ح د آ م وهي ايضا
ضعف زاوية ح د ه لكونها خارجة عن مثلث ه ز د ومساوية للداخلتين
ز ه د ه المتساويتين لتساوي ساقي ز ه ز د فزاويتا ح د ه ح د آ متسا ويتان
س فان الشكل الخامس في دال على ان الزاويتين اللتين عند القاعدة
في المثلث المتساوي الساقين متساويتان وهنا ساقا ز ه متساويان
لان كل منهما خرج من مركز الصغيرة الى محيطها فتكون الزاويتان اللتان
القاعدة متساويتان وهما زاويتا ز ه ح د ه واذا كانتا متساويتين
والشكل الثاني والثلثون من المقالة الاولى من كتاب اقليدس ينطق بان
الزاوية الخارجة عن المثلث مساوية للداخلتين المقابلتين لها
وهنا مثلث ز ه د زاوية ح ز ه خارجة عن المثلث فيكون مساوية
للداخلتين المقابلتين وهما ز ه د ز د ه واذا كانت مساوية لمجموعهما
وهما متساويتان كانت ضعف احديهما اعني ح د ه فاذا كانت
زاوية واحدة وهي ح د ه ضعف ح د آ وايضا ضعف ح د ه كانت
ح د آ مساوية لزاوية ح د ه م وخط د ه منطبق على د آ فنقطة
ه على قطر آب غير زائلة عنه وكذا في جميع اوضاعه لكن عمل المثلث
اذا لم يمكن وذلك عند حركة الكبيرة ربع الدور او ثلثة ارباعه والصغيرة
ضعف ذلك في ح يقع ه على د س لانه اذا تحركت الكبيرة ربع الدور
والصغيرة نصف الدور يكون نقطة ه مقاطرة لنقطة ح ونقطة
ح على محيط الكبيرة فنقطة ه على مركزه وهو د لان قطر الصغيرة نصف
قطر الكبيرة واذا تحركت الكبيرة ثلثة ارباع الدور والصغيرة تحركت

ضعفه وهو كل الدور ونصفه فعند تمام الدور يقع ة على ب على ما سيأتي
فبعد تمام الدور يصعد الصغيرة فاذا قطعت الكبيرة ربع الدور والصغيرة

النصف تصل نقطة ة الى د م
او عند حركتها نصف الدور و
الصغيرة الدور فنقطة ة على ح
عند نقطة ب س لان الكبيرة
قطعت نصف الدور فنقطة
ح وصلت الى نقطة ب والصغيرة
قطعت الدور فنقطة ة وصلت
الى نقطة ح فعلم ان في الاحوال
الثلث اي قطع الكبيرة ربع الدور
او نصفه او ثلثة ارباع لا يكون

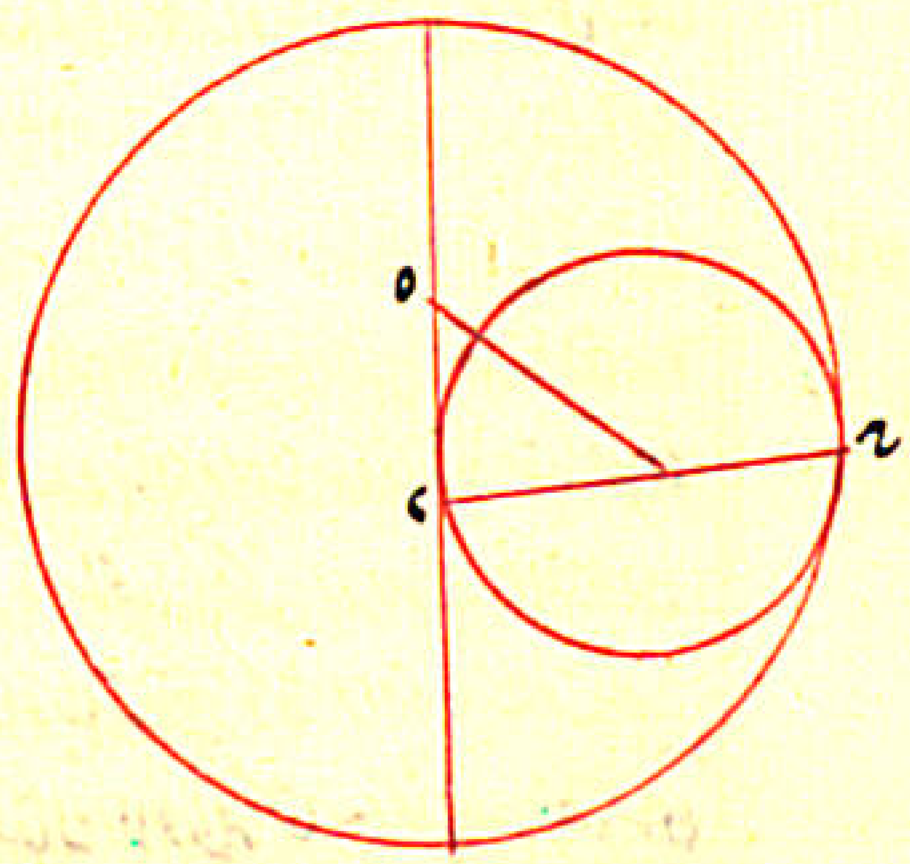

على المثلث ومع ذلك نقطة ة ملازمة لقطر ا ب م واذا عرفت
هذا الفرض جاعلا مركزه مركز العالم في محدب الكبيرة ثم دورها معا وتحتها صغيرة
تماس محدبا بها س اي محدب الصغيرة والكبيرة م على نقطة وحركتها ضعف
تلك في خلاف جهتها في تحتها خافضة لوضع التدوير كما مر س اي تماس
محدبا بها اي محدبا الخافضة والصغيرة على نقطة م وحركتها كالكبيرة في جهتها
وفي جوفها التدوير ويجب ان يكون قطر محدب الصغيرة زائدا على نصف
قطر محدب الكبيرة بقدر نصف قطر التدوير وثخن الخافضة فالدائرة التي هي مدار
مركز التدوير بحركة الكبيرة لولا حركة الصغيرة منطقة الكبيرة وبحركة الصغيرة
لولا حركة الكبيرة منطقة الصغيرة وقطرها بقدر ما بين المركزين على تقدير
الخارج وقطر الاول ضعف ذلك وهو مقدار نزول المركز وصعوده فبهذا
الطريق يكون حركة متشابهة بحسب مركز العالم مع القرب والبعد س انما

قال

قال ويجب ان يكون قطر محدب الصغيرة الى آخره لان الغرض نزول مركز
التدوير وصعوده على خط مستقيم فلا بد من دائرة كبيرة وصغيرة يحصل
بها النزول والصعود فاذا دارت الكرة الكبيرة يدور الصغيرة ويحدث
مدار لمركز التدوير هو الدائرة الكبيرة وهي منطقة الكرة الكبيرة وهي
دائرة نصف قطرها اقل من نصف قطر الكرة الكبيرة بقدر ثخن الخافضة
ونصف قطر التدوير والدائرة الصغيرة وهي مدار مركز التدوير بحركة
الكرة الصغيرة لولا حركة الكبيرة وهي منطقة الكرة الصغيرة يجب ان يكون قطرها
نصف قطر الدائرة الكبيرة فقطر هذه الصغيرة لا بد ان يكون على مركز الكبيرة
فقطر الكرة الصغيرة لا بد ان يكون زائدا على نصف قطر الكرة الكبيرة بقدر
ثخن الخافضة ونصف قطر التدوير ليكون طرف الصغيرة على مركز الكبيرة وانما
يجب ان يكون قطر منطقة الصغيرة بقدر ما بين المركزين ليكون نزول مركز
التدوير وصعوده بقدر ضعفه ليحصل القرب والبعد الذي يحصلان بحركة
خارج المركز على تقدير وجوده ليكون مطابقا لما وجد بالرصد وانما يكون
حركة متشابهة حول مركز العالم لان مركز التدوير يتحرك بحركة الحامل الموافق
المركز فيكون الزوايا التي يحدث عند مركز العالم متساوية والقسي
ان كانت مختلفة فلا باس به لان القسي التي هي ابعد عن مركز العالم
اعظم من التي هي اقرب اليه لكن كل منها شبيهة للاخرى لتساوي
الزوايا فالدائرة التي عليها ا محدب الكرة الكبيرة الصغيرة والتي عليها
ح محدب الخافضة والتي عليها د مقعر الخافضة ومحدب التدوير
والتي عليها ة منطقة الكبيرة وهي الدائرة الكبيرة والتي عليها و
منطقة الصغيرة وهي الدائرة الصغيرة ونقطة ز مركز الكبيرة و
نقطة ح مركز الكرة الصغيرة ونقطة ط مركز المحيطة والتدوير وفي
صورة الافلاك خلاف المتقدمين واعلم ان في هذا الطريق

مدار مركز التدوير دائرة بل شبيهة بالدائرة فرضنا س مركز العالم
الى مركز الكبيرة س ن و فرضنا التدوير في الاوج وبين مركز الكبيرة
ومركز التدوير عشرة و
ومقدار نزول مركز التدوير
عشرين فمن مركز العالم
الى مركز التدوير عند الاوج
سبعون وعند الحضيض خمسون
فالنقطة التي تكون على خط
الاوج والحضيض فوق

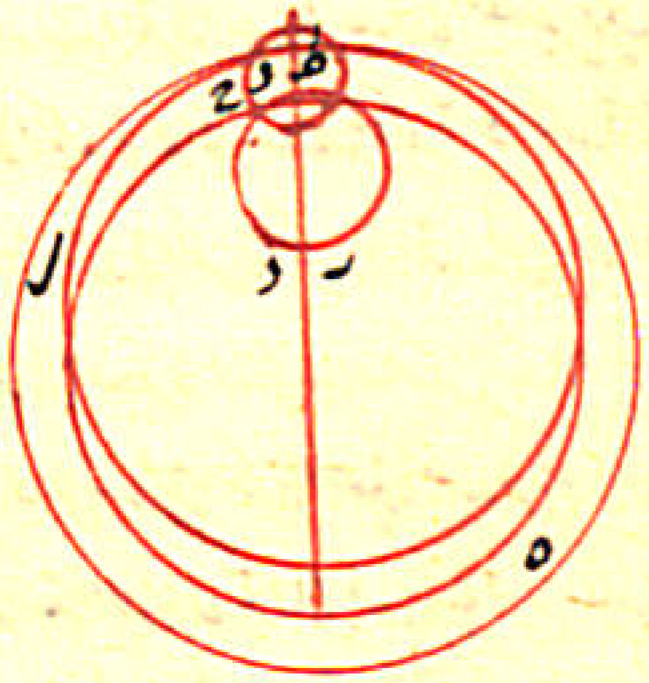

مركز العالم بعشرة اجزاء هي التي ظنوها مركز خارج المركز فمنها الى مركز
التدوير في الاوج ستون وفي الحضيض ايضا ستون واذا تحرك
الحامل بربع الدور وصل
مركز التدوير الى مركز الكبيرة
فمن مركز العالم الى مركز
التدوير ستون فمن
نقطة ظنوها مركز الخارج
الى مركز التدوير يكون اكثر
من ستين لان الخط الاول
قائم على خط الاوج والحضيض
على زوايا قائمة والثاني

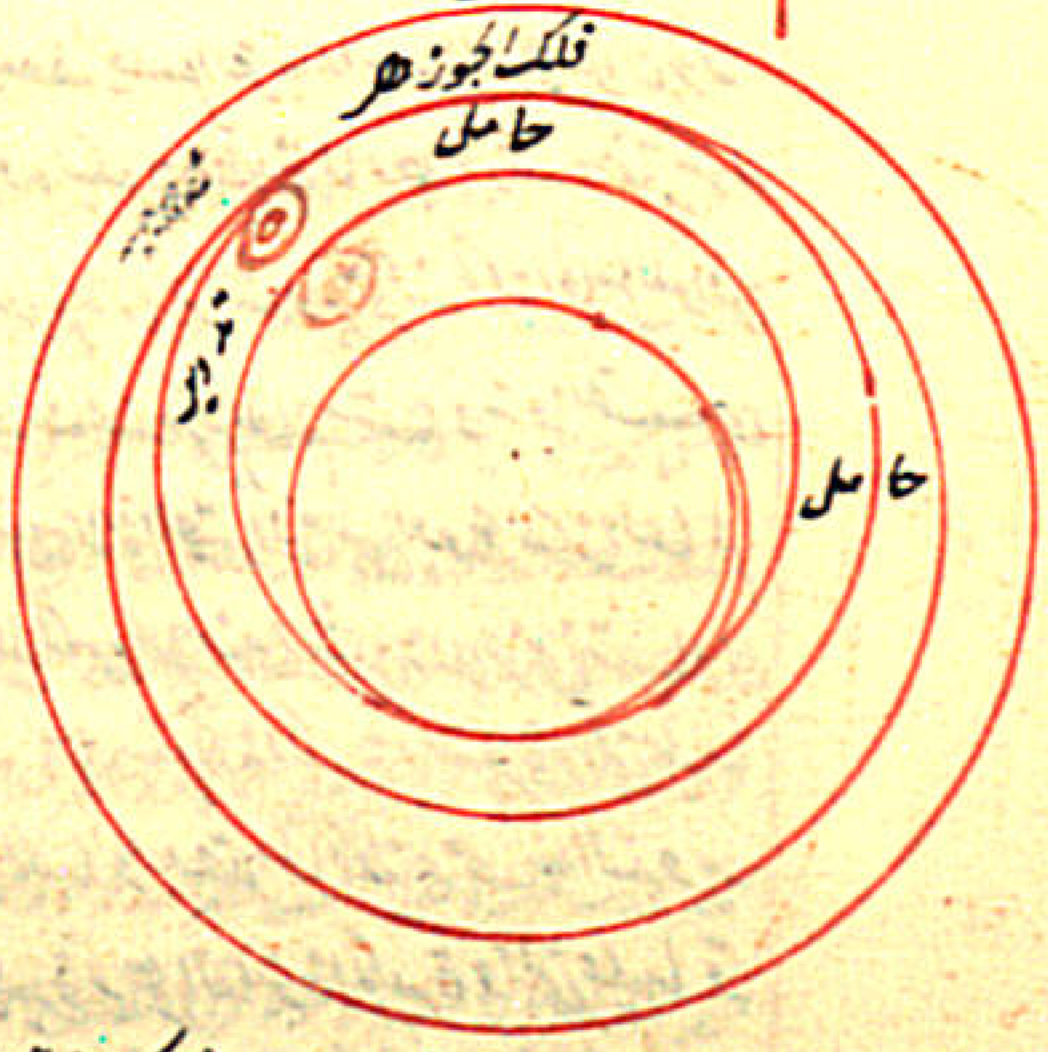

وتر الزاوية القائمة صورة افلاك القمر على ما في التذكرة موضوعة
كراتها في اربعة اوضاع م واما المحاذاة فيجب لها ثلث حركات
الاولى قطبها محاذ لمنطقة التدوير بحيث يحاذيه الذروة عند عدم

على قطبها

الاختلاف والثانية تخرجها بعد قطبها بقدر نصف غاية الاختلاف
والثالثة تخرجها عن محاذاة لوضع التدوير وقطبها محاذ للاولى وفرضنا
التدوير عند غاية الاختلاف صاعدا فالبعد بين قطب الاولى
والذروة بقدر غاية الاختلاف والذروة شرقية عن
القطب وقطب الثانية ج محاذ لمنطقة التدوير شرقي عن قطب
الاولى متوسطة بينه الذروة فلولا الثانية يحرك الذروة لحركة الا
ولى

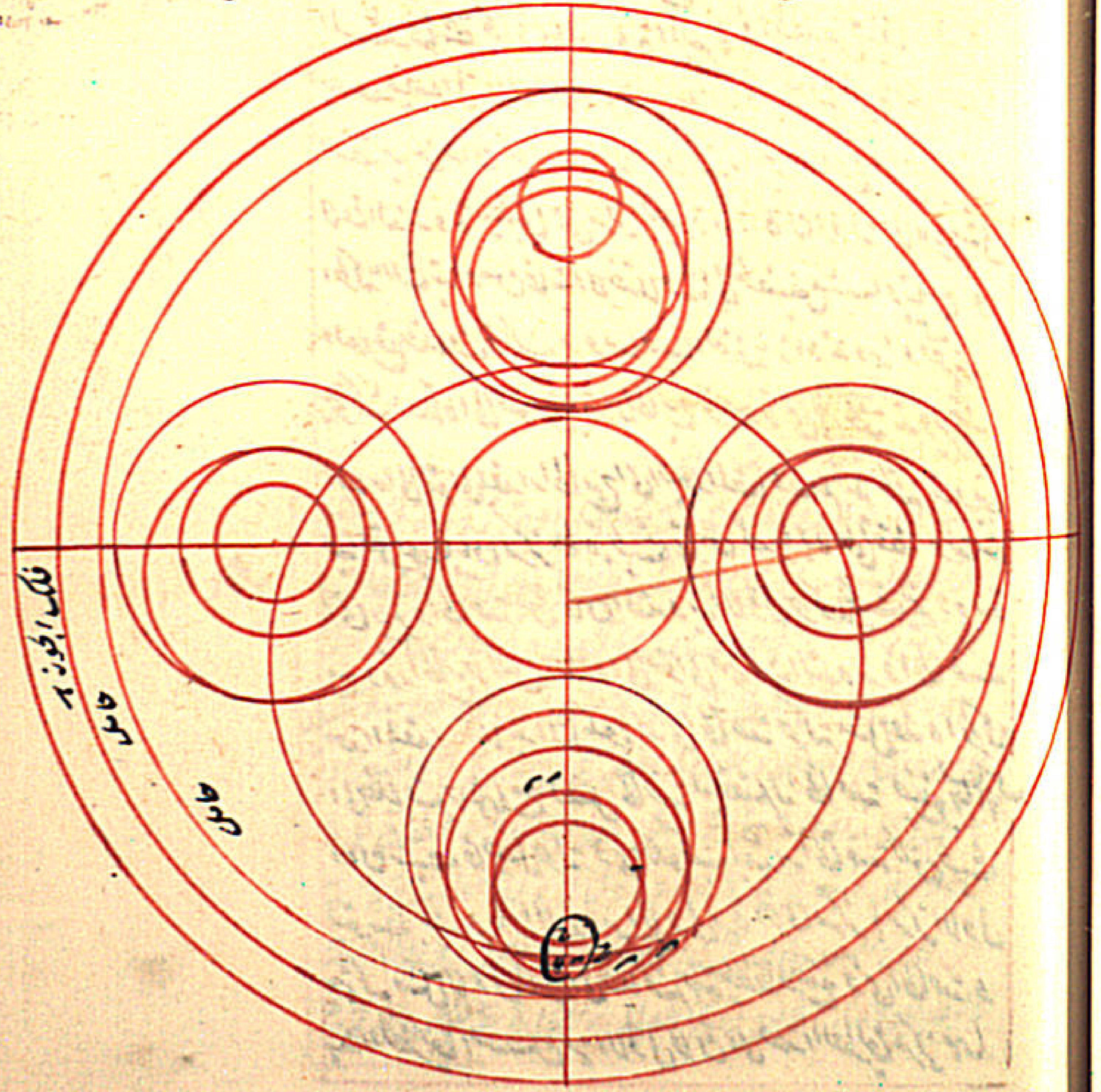

على دائرة قطرها ضعف غاية الاختلاف فهي الكبيرة ولولا الاولى
يتحرك بالثانية نصف ذلك فالصغيرة هي هذا المقدار فوضنا
الاولى متحركة كالحامل والثانية ضعفها الى خلاف جهتها والثا
كالاولى في جهتها فياخذ الذروة في الحركة الى المغرب حتى تحاذي
الذروة قطب الاولى في الاوج ثم يفارقه ويهبط حتى ينتهي الى
غاية الاختلاف الاول في الاوج فياخذ الذروة في الحركة الى
المشرق حتى يحاذي الذروة الكبيرة في الحضيض فيفارقه و
يصعد فيصير الى الحالة الاولى س هذا ما ذكره في التذكرة فعلى هذا
التقدير يلزم ان يكون غاية الاختلاف ما بين الاوج والحضيض
لان الذروة ينطبق على مركز الكبيرة فاذا كان الحركة الاولى مثل
الحركة الثانية ومن غاية الاختلاف الى الحضيض مثل وثلثين و
الواقع خلاف ذلك م وصاحب التحفة زاد تدويرا وتقرير
يتحرك اعلاه الى التوالي بمقدار الخارج وهو تحت في ثخنه تدوير يتحرك
اعلاه الى التوالي بمقدار الخارج الى البعد المضاعف ثم في ثخنه تدوير
فيه القرب بعد ما بين مركزه بحيث تماس محدباهما على نقطة وحركته مثل
الخارج والخاصة س فان التدوير الاول يتحرك بحيث يتم دورة
مع دور الخارج لكن اعلاه الى التوالي فيتحرك التدوير ذا الخاصة
هذا المقدار فلا بد ان يكون لذي الخاصة حركة مثل هذه الحركة
الى خلاف جهتهما مع فضل الخاصة ليفضل له الخاصة فيقع بها ما اس
وان شئت فاجعل حركة ذي الكوكب بمقدار الخاصة لكن بحيث
يتوسط بينه وبين التدوير الاولى كرة اخرى مركزها مركز الاول
يتحرك مثل الاول لكن الى خلاف جهته يحفظ وضع ذي الخاصة و
هذا الطريق احسن من الاول لان على هذا الطريق مركزهما

متحد فلا

فلا يتغير الخاصة اصلا بخلاف الطريق الاول فان مركز ذي الخاصة
مختلف فلا يقع المقاصة التامة فيتغير الخاصة تغيرا وان كان قليلا
م فلنفرض الاوج آ ومركز الخارج ب ومركز العالم ج ومركز التدوير
الاول د ومركز ذي الكوكب ه وفرضنا او لا نقطتي د وه على
خط آب ثم تحرك الخارج من الاوج وتحرك التدوير الاول يوما وليتغير الاوج

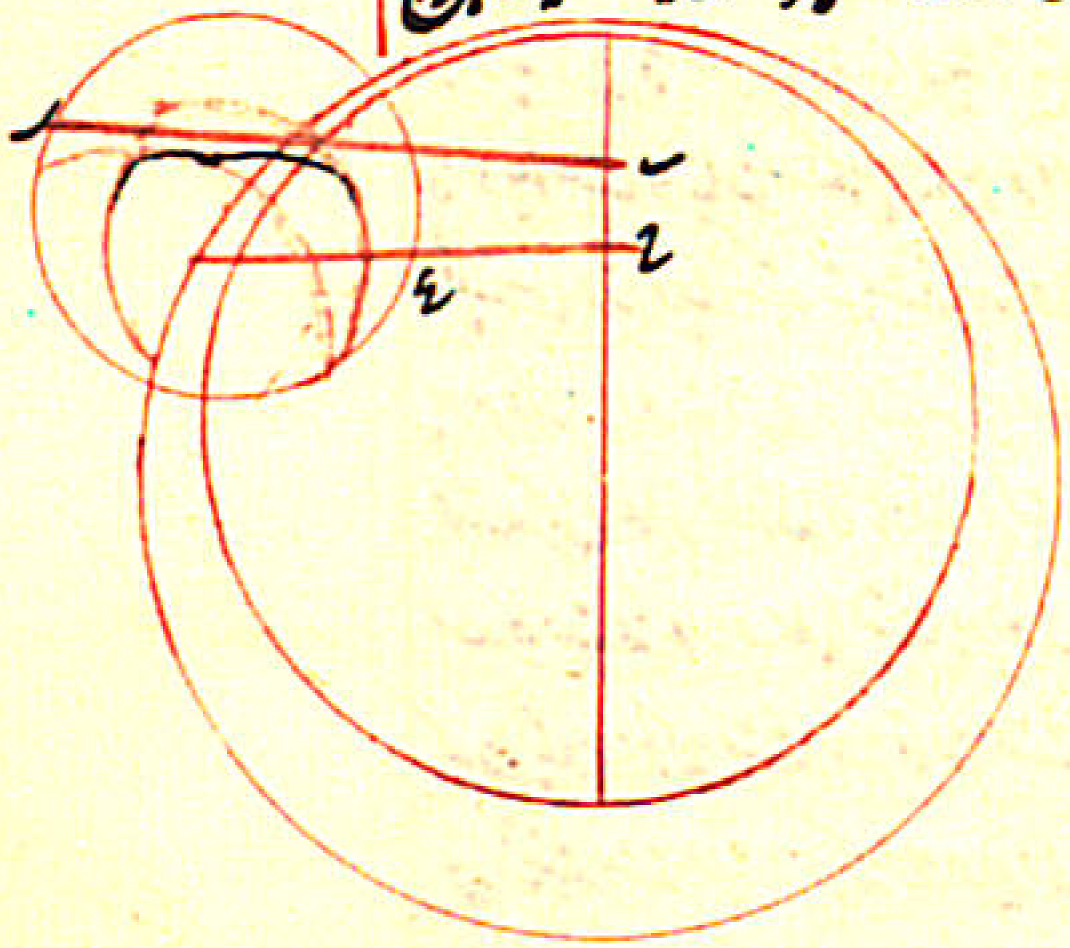

ونخرج خطا من ب الى د ينتهي الى ز
وهي نقطة اينما وقعت
وخط من ج الى ه بهذه الصورة
فزاوية آب ز كزاوية ز د ه
لتساوي الحركتين س اي لتساوي
حركة الخارج والتدوير الاول
فحدث بحركة الخارج زاوية آب
ز وبحركة التدوير الاول زاوية
ز د ه فهاتان الزاويتان
متساويتان ثم زاويتا آب ز ز ب ج كزاويتي ز د ه ه د ب
لان الاوليين مساويتان لقائمتين كالاخريين فاذا نقص منهما
اعني آب ز ز د ه ز لاجل تساوي الحركتين م فالباقيان متساويتان
وهما ز ب ج ه د ب فخطا د ج ه متوازيان لان خط ب د ينصف
على س ويقوم عليه عمود ويصل الى نقطة ج من خط ج ه ويقع زاوية
ب س ج على زاوية د س ج فيقع نقطة ب على د ونقطة ج على ه
لان زاويتي د ب ج ب د ه متساويتان وكذا خطا ب ج د ه
س لان البعد بين مركزي العالم التدوير الاول وذي الخاصة
كالبعد بين مركز الخارج ومركز العالم م فخط ج ه ينطبق على ج ه

وثباته

فالبعد بين الخطين عند نقطة ب اى خط مخرج من نقطة ب عمود على خط
ب د كالبعد بينهما عند نقطة د اى خط خارج د كما ذكر س اى عمود على خط
ب د م ضرورة انطباق ب على د انطباق ع ح على ع ح ه فيجد العمود
ان فخطا ب د ح ه لا يتلاقيان فى احدى الجهتين اذ لو تلاقيا لتلاقيا
فى الاخرى وهو محال فى الخطين المستقيمين واذا توازيا فزاوية اب د مثل
زاوية آ ح ه س لان زاوية آ ب د خارجة بالنسبة الى زاوية آ ح
ه وهما متساويتان للشكل التاسع والعشرين من المقالة الاولى من كتاب
اقليدس وزاوية آ ب د متشابهة عند مركز الخارج اذ هى مقدار حركة كل
يوم فكذا زاوية آ ح ه عند مركز العالم فنقطة ه يتحرك حركة متشابهة
عند مركز العالم فنقطة ه يتحرك حركة متشابهة عند مركز العالم مع اختلاف
بعده عنه ثم ورد على التشابه حول مركز العالم اشكال وهو ان يقال
كيف يكون الحركة متشابهة فان التشابه انما يكون اذا وقعت فى متساوية
فى ازمنة متشابهة وحركة الاوج الى خلاف التوالى ومركز التدوير الى
التوالى وجب ان يكون مدار مركز التدوير شكلا بيضيا فلا يكون قسية
متساوية بل انما يكون من الدائرة فاجاب بقوله م ولا يضر اختلاف
من المقدار البيضى لان الزوايا عند المركز متساوية فالقسى متشابهة
مع قربها وبعدها س ثم ورد اشكال آخر وهو البرهان الذى ذكر على
على التشابه انما ورد عليه اذا كان مركز الخارج ساكنا اما اذا كان
متحركا بحركة المائل فلا فاجاب بقوله م ولا يختل بذلك تحرك مركز الخارج
حول مركز العالم قائمة لان بعده لا يختلف س اى بالنسبة الى مركز
العالم فالبرهان قائم لكان مركز الخارج ثابتا م فظهر صاحب التحفة
حسن تفهيم التشابه واما الملى فقد خبط فيه الكلام والظاهر انه لا
طائل تحته اذ مآل كلامه ان الحركة الخارج وحدها كافية فى اختلاف الذروتين

ولاشك

ولا شك انه ليس كذلك وقد سنح لى طريق حسن وهو انه لا بد من تدوير
صغير فى ثخن ذى الخاصة تماس محدباهما على نقطة نصف قطره نصف جرم
القمر ربع غاية التعديل الاول وهو ى ط جزء اجزاء يكون نصف قطر ذى الخاصة
ستون وهو ست دقيقة تقريبا من اجزاء نصف قطر المائل ستون س وذلك
نصف قطر التدوير فى الاوج خمسة اجزاء من الاجزاء التى نصف قطر المائل
ستون وهو نصف السدس بالنسبة الى نصف قطر المائل فكل جزء من التدوير ير
يكون نصف سدس بالنسبة الى المائل فغاية التعديل الاول وهو ى ط
من اجزاء التدوير يكون بالتقريب اثنين وخمسين دقيقة من اجزاء المائل
م يتم دورة مع الخارج اعلاه موافق للذى الخاصة واسفله مخالف
له فذو الخاصة اذا كان فى الاوج والقمر على ذروة الاصغر فلا تعديل
فاذا فارق الاوج تحرك اعلى الاصغر على وفق ذى الخاصة فيرى مجموع
الحركتين حتى تبلغ الغاية وهى قريب تثليث الاوج لان الغاية التعديل
فى التدوير الاصغر يكون قريبا من هذا الحد ثم تنقص الى ان تبلغ حضيض
الخارج فيكون القمر فى حضيض الاصغر فلا تعديل ثم فارقه بتغير التعديل
ناقصا لان حركة ذى الخاصة يكون ابطأ لان حضيض الاصغر يتحرك بخلافهما
حتى تبلغ الغاية فيتعين موضع القمر بزيادة التعديل على الخاصة وينقص
بكونه لهذا وهذا مما تفردت به على وجه لم يسبقنى اشكال اصلا ثم للقمر
اختلاف وهو التفاوت بين موضعه من منطقة المائل والممثل بناء على
ان بعدها عن العقدتين يتفاوت وهذا لم يعتبر فى بعض الزيجات
لقلته فصل فى الافلاك العلوية بحركاتها الطولية س انما قال هذا
لان لهذه الكواكب افلاكا اخر لا بد من اثباتها بحركاتها العرضية على ما
يأتى فى موضعه فهذه افلاك مثبتة لها لحركاتها الطولية م هى ابطأ
من الشمس اذ فى غاية سرعتها استقامة يقارنها الشمس فيبلغ حتى

فيبلغ بها

شرقية س اى يطلع العلوية حال كونها ظاهرة فى المشرق قبل طلوع
الشمس فهذا يدل على ان الشمس يسبقها لكون حركة الشمس وحركاتها
حال الاستقامة من المغرب الى المشرق فلما كانت مغربية اى ظاهرة
فى المغرب بعد غروب ادركتها فى سيرها فيكون ابطاء من الشمس
فيبطؤ الى ان يقف فى حدود تثليث الشمس فاذا غاية سرعتها عند مقارنة
الشمس فبعد ذلك يأخذ فى بطوء الحركة قليلا قليلا اذا بلغت حدود
الشمس فيقف هناك م فيرجع فتقابلها فى وسط الرجعة ثم يقف
فى حدود تثليثها الثانى فيستقيم بطيء ثم يسرع فيقارنها كما قرس
اى يعود الى الحالة الاولى وهى انه يقال ان الشمس فى غاية سرعتها
ثم تسبقها الشمس م وجرمها فى اوساط الرجعة عظيم وايام استقامتها اكثر
الاستقامة صغير وفى وسط الرجعة عظيم من ايام رجعتها س انما قال فى اوسط
الاستقامة بلفظ الجمع وقال فى وسط الرجعة بلفظ الواحد لانها فى وسط
الاستقامة غير مرئية لكونها فى مقارنة الشمس فصغر جرمها غير مدرك فى هذه
الحالة فالمراد باوساط الاستقامة ان يكون قريبة من الوسط الحقيقى فاما
وسط الرجعة فهى فى هذه الحالة قريبة يدرك فى هذه الحالة عظم جرمها
م فلهذا تدوير يتحرك اعلاه الى التوالى س انما يدل على هذه الاحوال على التدوير
ليكون فى اعلى التدوير متحرك على التوالى فيكون مستقيمة وفى اسفله يكون
متحركة الى خلاف التوالى فيكون رجعة م فقال صاحب التحفة الرجوع
لا يدل على التدوير س اعلم ان الرجعة يمكن ان يكون عند وجود التدوير
وعند وجود خارج المركز على ما بين فى موضعه ان التدوير وهذا اما بان
يكون الخارج متحركا الى التوالى والمتوافق الى خلافه او يكون بالعكس
اما الاول فغير ممكن هاهنا لان حركة الموافق يرى متساوية ابدا وفرضنا
درجة واحدة الى خلاف التوالى لكن حركة الخارج يرى مختلفة فى ذا

نهما

كان الكوكب فى الحضيض يرى حركته اكثر وهى الى التوالى فيجب ان يكون
لحركته يرى فى الحضيض اكثر من درجة فيرى مستقيما وفى الاوج يرى
اقل من درجة فحركة الموافق الى خلاف التوالى يزيد على ما يحس من
حركة الخارج فيرى الكوكب راجعا فنعلم ان الرجوع انما يكون فى الاوج
وهناك يرى الكوكب فى حال الرجوع اعظم جرما فلا يكون فى الاوج فانتقض
هذا واما الثانى وهو ان يكون حركة الموافق الموافق التوالى والخارج
الى خلافه فهذا ممكن هنا والحال ان جرم الكوكب هنا والحال ان جرم
الكوكب اصغر فى زمان الاستقامة فرضنا مثل وسط الشمس الى التوالى
فيجب ان يكون حركة الخارج الى خلاف التوالى بقدر فضل وسط الشمس
على وسطه لكن بحيث يرى فى القسم الاوجى اقل من ذلك فيرى حركة الموافق
الى التوالى اكثر فيرى كاسريع السير وفى القسم الحضيضى يرى الى خلاف
التوالى اكثر من وسط الشمس فيرى راجعا مقابلا للشمس عند الحضيض فى
وسط الرجوع هذا هو الوجه لعدم دلالة الرجوع على وجود التدوير لا ما
ذكر صاحب التحفة وهو انه يتحرك الموافق الى التوالى مثل وسط الشمس
والخارج الى خلاف التوالى مثل نصف وسط الشمس فان هذه الكواكب
يقارن الشمس فى البعد الابعد الابعد فرضنا الشمس والاوج والكو
معا فى الموافق حركة الى التوالى مثل وسط الشمس فالاوج يلازم الشمس
الى التوالى والخارج الى خلاف التوالى مثل نصف وسط الشمس فيكون
المحسوس حركته الى التوالى مثل نصف وسط الشمس فيجب انه يقع المقابلة
عند قطع تمام التدوير الواقع خلافه م فالسند لس اى صاحب التحفة
على وجود التدوير م باختلاف نهاية التعديل س اى غاية التعديل يختلف
والتعديل الذى يكون بخارج المركز لا يختلف لكن التعديل الذى بالتدوير
يختلف باختلاف قطر التدوير فقدر يرى اصغر وقدر يرى اعظم وانما يجب

كب

يكون التدوير بحيث قد يرى اصغر وقد يرى اعظم تتحرك اعلاه
الى التوالى لان الكوكب يرى صغير الجرم في اواسط الاستقامة فيكون
ابعد عن الارض فيكون في اعلى التدوير وايضا لما كان زمان الاستقامة اكثر من
من زمان رجعته علم انه في زمان الاستقامة في اعالى التدوير فانها
اعظم من اسافله م ثم اذا قيس سرعته الى السرعة والبطوء الى البطوء والخفاء
ل وجد زمان الكل مختلفا وتاما في جميع اجزاء فلك البروج منتقلا وذلك بانتقال
الثوابت فلا بد من خارج في ممثل حركته كالثوابت س فيكون لكل
واحدة من هذه الاحوال يوجد متفاوتة اوجب ان التدوير غير كاف
لحدوث هذه الاحوال ولما وجدت هذه الاحوال في جميع اجزاء منطقة
ون البروج يكون حامل التدوير فلكا شاملا للارض ويكون خارج المركز لتفاوت
تلك الاحوال اذ لو كان الحامل متوافق المركز لا تتفاوت ثم اذا وجدوا
هذه الاحوال متفاوتة كغاية السرعة مثلا في وسط الاستقامة لم يكن كغاية
السرعة في استقامة اخرى فاذا رصدوا ارصادا متوالية وعرفوا الموضع
الذي يكون فيه في غاية البطوء بالنسبة الى الاستقامات الاخر يكون اوجه
في ذلك الموضع ثم وجدوا ذلك منتقلا بانتقال الثوابت علم ان خارج
المركز في ممثل يتحرك بحركة الثوابت هذه هي الافلاك التي اثبتها القدماء
للحركة في الطول وسياتي في هذه الفصل ما يجب زيادة للحركة الطولية
ايضا وياتي في فصل العرض ما يجب زيادة للحركة الطولية ايضا وياتي
في فصل العرض ما يجب اثباته للحركة العرضية م وحركة الخارج للزحل
وه دقيقتان وللمشترى خمس وللمريخ احد وثلثون وعلم ان انها في الذروة
مقارنة للشمس وفي الحضيض مقابلة لها س انما علم ذلك من كونها
محترقة في وسط الاستقامة وفي غاية السرعة وقد مرانها في حال الاحتراق
يكون عند الذروة وقد مر ايضا انها تقابل الشمس في وسط الرجعة فوسطا

الرجعة

يكون في حضيض التدوير م فعلم ان حركة تدويرها مثل فضل وسط
الشمس على وسطها س انما يكون كذلك لانها اذا قارنت الشمس
في الذروة ثم حوامل التدوير حركت بقدر وسطها ثم الشمس حركت
بمقدار وسطها فالشمس تسبق مراكز تداويرها بقدر فضل وسطها على
اوساطها اى الكواكب فالتدوير ان تحرك ذلك المقدار فعند مقابلة الشمس
يكون الكوكب في الحضيض التدوير ثم في مقارنتها يكون في الذروة مثلا
يه وسط الشمس نط دقيقة ووسط دقيقتان فالفضل نج دقيقة فالتدوير
يتحرك نز دقيقة من دقايق التدوير فيحصل المطلوب م ولها اختلافات
ا قوس من منطقة الممثل بين طرفى خطين او ان في عرضها يخرجان
من مركز العالم يمر احدهما على مركز التدوير والاخر على مركز الكوكب منتهيا
الى سطح الممثل وغايتها قوس جيبها نصف قطر التدوير وهو لزحل و ل و
للمشترى يا ل وللمريخ لط ل على ان نصف قطر الحامل س لا وذلك في البعد
الاوسط س اعلم ان رصد هذه الكواكب انما هو عند كون التدوير في البعد
الاوسط للحامل ورصد القمر انما هو عند كون التدوير في الاوج وانما فعلوا
لذلك لان القمر اذا كان في الاوج فتلك حالة ظاهرة لا يجرى فيه
الغلط فان الشمس تكسفه بخلاف اوجات الكواكب فانها خفية
بالنسبة الى اوج القمر لا يمكن معرفتها فجعلوا الاوج في القمر مبنى الامر
لا في غيره بل جعلوا المبنى حال كون التدوير في البعد الاوسط م وهو
التعديل الثانى في الزيجات وهو زايد على الوسط ما دام الكوكب
هابطا من الذروة ناقص اذا كان صاعدا اليها س لان التدوير
يتحرك الى التوالى وحضيض الى خلاف التوالى م ان نصف قطر التدوير
يرى اصغر اذا كان التدوير فوق البعدين الاوسطين ويرى اعظم
اذا كان في موضع نصف قطر التدوير في البعد الاوسط وزيادته في البعد

الاوج في جدو ولبين على نحو ما ذكرنا في القرنم ووضع نقصانه في البعد الابعد
فيوضع جدو لان ازدياد لاجل النقصان كما وضعنا للزيادة ثم ان ما به
الحركة حول مركز معدل المسير وهو نقطة على خط الاوج والحضيض
واقعة في طرف الاوج بعدها عن مركز الخارج كبعده عن مركز العالم الذي
الذروة والحضيض يحاذي بهذه بعد كل واحد في خارج له ترتيب منه
وفي الزيج وقته وقطر الذروة والحضيض يحاذي بهذه النقطة فاقول
لابد من خارج مركزه كره متوسط بين مركز معدل المسير وبين نقطة
ظننوها مركز الخارج وفي ثخنه تدوير محيط بالتدوير ذي الكوكب بعده
ما بين مركزيهما مثل بعد مركز الخارج اثبتناه عن مركز معدل المسير و
هو في الزيج تح ما فان كان المحيط في الخارج الاوج فذروة الكوكب في حضيض
المحيط وحركة المحيط مثل الخارج علاه الى التوالي واسفله الى خلافه فاذا
وصل المحيط الحضيض الخارج ارتقى مركز ذي الكوكب على ذروة
المحيط فيكون بعد مركز ذي الكوكب دائما بعدا متساويا عن نقطة ظننوها
مركز الخارج س فرضنا في مركز الخارج الذي اثبتناه الى مركز التدوير
المحيط ستين فاذا كان المحيط في اوج الخارج وذروة الكوكب في حضيض
المحيط وعن مركز ذي الكوكب الى مركز المحيط تح فمن مركز ذي الكوكب
الى مركز الخارج ستون مركز الخارج الى نقطة ظننوها مركز الخارج تح فالباقي
ستون واذا كان المحيط في حضيض الخارج وذروة الكوكب على ذروة
المحيط فمن مركز الخارج الى مركز ذي الكوكب سح فمن نقطة ظننوها مركز
الخارج الى مركز ذي الكوكب ستون فاذا كان التدوير في الاوج او الحضيض
فبعد المركز التدوير الى النقطة التي ظننوها مركز الخارج ستون وتحقيقا
اما في المواضع الاخر يكون ستين او باتقريبا لا يظهر التفاوت في العلويات
م ويكون حركة ذي الكوكب متشابهة حول مركز معدل المسير لان مركز

ذي الكوكب

ذي الكوكب اذا كان في حضيض المحيط وحركة الحضيض الى خلاف التوالي
والتشابه يكون في طرف الاوج على عكس ما مر في القمر س فان في القمر
التشابه الى نقطة في جانب الحضيض من مركز الخارج وهي مركز العالم
وهنا في جانب الاوج وهي مركز معدل المسير فلنفرض الاوج نقطة
ا مركز معدل المسير ب ومركز الخارج ح ومركز المحيطة ه ومركز التدوير د
وفرضنا اولا المحيط في الاوج والتدوير في حضيض المحيط ثم تحرك
الخارج الى التوالي ومركز التدوير الى خلافه فنصل ب د وح
ه فزاوية ح ه د مثل زاوية ا ح ه لتساوي الحركتين وخط د ه
مساو لخط ب ح فخط ب د مواز لخط ح ه لا ما نصف خط ح ه
مساو لخط ب على ح ونقيم عليه عمودا من خط ب د ولتطبع زاوية
ا ح ه على د ه ح الى آخره فاذا كان الخطان متوازيين كان زاوية
ا ب د الخارجة مثل زاوية ا ح ه فيكون حركة مركز التدوير متشابهة
حول مركز معدل المسير م ثم لا بد من حافظ لوضع التدوير يتحرك مثل
المحيط الى خلاف جهة ومن جعل حركة التدوير بمقدار حركة المحيط والحاصة
كما عرف في القمر س ليفصل التدوير مقدار الخاصة فيقع به خمس
م واشكال المحاذاة
لا يرد لان القطر
محاذ لنقطة تتشابه
الحركة حولها وهي مركز
معدل المسير س المراد
بالقطر القطر المار بالذروة

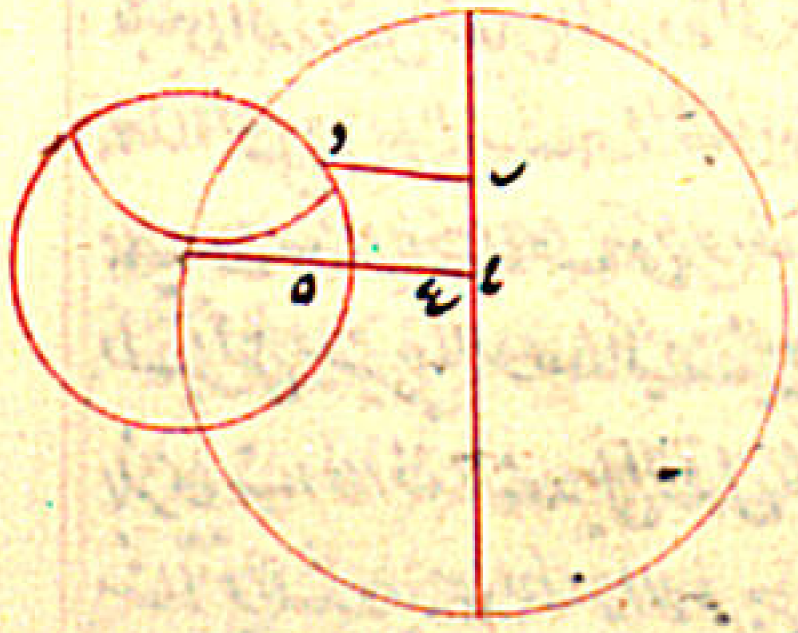

والحضيض الوسطيين م فهذا الاختلاف ينقص من الوسط ويزاد على الخاصة
ما دام التدوير هابطا من الاوج وبعكس اذا كان صاعدا س اي يزاد على

محدا

الوسط وينقص من الخاصة اذا كان التدوير صاعدا الى الاوج و
انما ينقص عن الوسط اذا كان التدوير هابطا ويزاد اذا كان صا
لان مركز معدل المسير وقع فى جانب الاوج بالنسبة الى مركز العالم
بمنزلة مركز الشمس لان الوسط قوس من اول الحمل الى طرف
الخط الخارج من مركز معدل المسير على مركز التدوير والذروة الوسطى
المنتهى الى سطح الممثل فينقص او يزاد كما مر فى الشمس وانما يزاد
او ينقص من الخاصة لان الوسط المعدل قد اخذ من اول الحمل
الى طرف الخط الخارج من مركز العالم الى مركز التدوير مارا على
الذروة المرئية منتهيا الى سطح الممثل والذروة الوسطى وهى مبدا
الخاصة قد وقعت فى جانب الحضيض بالنسبة الى الذروة المرئية
والتوالى هٰهنا من جانب الاوج الى الحضيض فلا بد ان يزاد على
الخاصة ما بين الذروتين ليحصل الذروة المرئية فيؤخذ بالخاصة
المعدلة التعديل الثانى فيزاد على الوسط المعدل وينقص على الرسم
المعلوم واذا كان التدوير صاعدا فان الذروة الوسطى فى جانب
الحضيض ايضا لكن التوالى من جانب الحضيض الى الاوج فيجب ان ينقص
ما بين الذروتين لتعيين الذروة المرئية م فتعيين موضع الكوكب
بهذا العمل دل على التفاوت به والمحاذاة عند مركز معدل المسير فيرد
عليه ان هذا الاختلاف يتغير وتحدد نسبته الى منطقة معدل
المسير التى يعتبر بها الوسط فكيف يصح هذا العمل س اعلم ان فى
الزيجات اذا اخذ التعديل الاول بالمركز وهو خمس درجات
مثلا والتدوير هابط من الاوج فيزاد خمس درجات على
المركز وينقص خمس درجات من الخاصة وان كان صاعدا فعلى
على العكس فهذا الاختلاف ان كان خمس درجات بالنسبة

الى اجزاء

معدل المسير يكون اكثر من خمس درجات بالنسبة الى اجزاء منطقة التدوير

الى اجزاء منطقة التدوير فكيف يصح زيادة هذه الخمس على تلك ونقصانها
من هذه م فالجواب ان زاوية التعديل التى يزاد على الخاصة او ينقص
منها ما يكون عند مركز التدوير فهذه الزاوية اذا وضعت على مركز العالم
فهى التى يزاد او ينقص من منطقة معدل المسير كما عرفت فى الشمس
ومما يختص بالمريخ ان بعده عن الشمس فى المقارنة اكثر بعده عنها فى المقابلة
لان اقل بعد المقارنة بقدر قطر تدوير المريخ وهو عط ه وذلك
حين يكون الشمس فى الاوج ومركز تدوير المريخ فى حضيض الخارج واكثر
بعد المقابلة بقدر قطر ممثل الشمس وهو لح وغلظ متمم المريخ وهو
كب مه وغلظ متمم الشمس وهو ه فالمجموع سط و وذلك حين يكون
فى الاوجين ويعرف هذا من نصف قطر التدوير وما بين المركزين
س اعلم ان المريخ اذا كان فى مقابلة الشمس يكون على ذروة التدوير
فاقل بعده عن الشمس فى هذه الحالة ان يكون الشمس فى الاوج
وتدوير المريخ فى حضيض الحامل فيكون البعد بينهما بقدر قطر التدوير
وهو عط لما مر ان نصف قطره لط ل و واذا كان فى المقابلة
كان فى حضيض التدوير فاكثر البعد بينهما ان يكون التدوير
فى الاوج والشمس ايضا فى الاوج فحينئذ يكون بينهما قطر ممثل
الشمس وهو لح لان نصف قطر حامل المريخ اذا كان
ستين وهو من مركز الحامل الى مركز التدوير فاذا كان
هذا الستين ونصف قطر تدوير المريخ لط ل بقى من حضيض
التدوير الى مركز الحامل ك ل ثم من مركز الحامل الى مركز
العالم و ه فمبلغهما لو ل فهو نصف قطر ممثل الشمس
فقط ثم غلظ متمم المريخ ت ه لان غلظ المتمم ضعف
ما بين المركزين ثم غلظ المتمم الشمس ه فالمبلغ سط

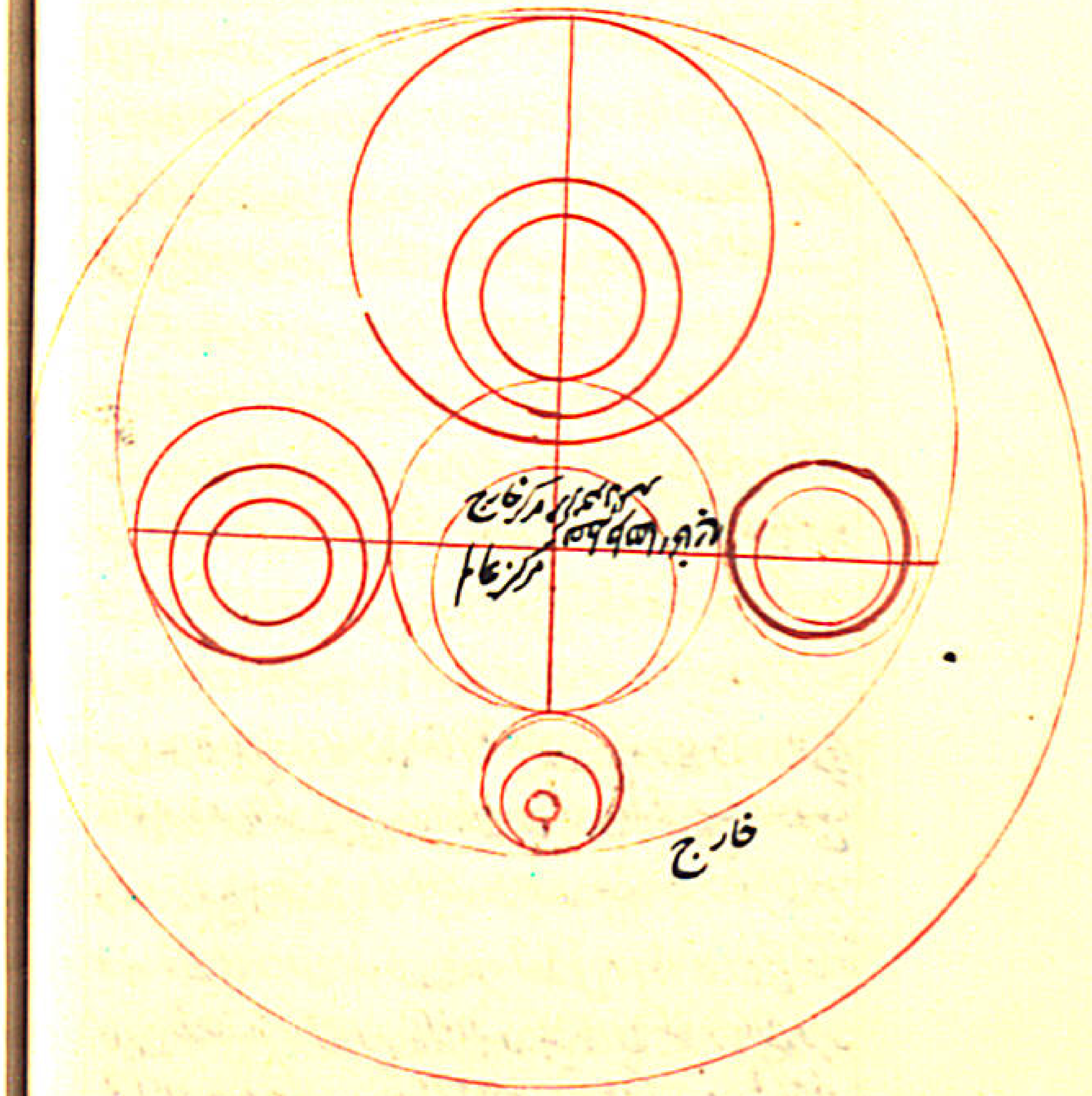

فصل فى افلاك السفليين لحركتها الطولية ليقارنان
الشمس وحركتها فى غاية السرعة فى وسط الاستقامة
وكذا فى وسط الى خلاف التوالى فى وسط الرجعة س اى يقارنان
الشمس وحركتها فى غاية السرعة لكن الى خلاف التوالى
فى وسط الرجعة فان كلا منهما يسرع فى الحركة فيسبق الشمس
بعد المقارنة ويظهر مغربا ثم ياخذ فى البطوء بالتدريج الى ان

يقف ثم يرجع ويختفى مغربا ويقارن الشمس فى وسط ايام الرجوع
وحركته الى خلاف التوالى ويسرع بالنسبة الى غير وسط الرجوع
ويقارنها فيسبقه الشمس ويظهر مشرقا ثم يقف ويستقيم
من بطوء الى توسط ثم سرعة الى ان يختفى ويدرك الشمس ويقارنها
فى وسط ايام الاستقامة وغاية السرعة م ولا يبعد الزهرة
عنها باكثر من مح درجة وعطارد باكثر من كو درجة وهما فى الاستقا مة
اكثر لبثا واصغر جرما فلكل تدوير اعلاه يتحرك الى التوالى واسفله
والبعد عن الشمس بقدر ما يقتضيه نصف قطر التدوير س فكونهما
بحيث لا يبعد كوكب مركزه ان عن الشمس الا المقدار المذكور
يدل على تدوير يتحرك مركزه مثل وسط الشمس والكوكب
بقدر ما يقتضيه نصف قطر التدوير وانما يجب ان يكون
اعلاه متحركا الى التوالى واسفله الى خلاف التوالى لان فى لبثه
فى الاستقامة اكثر فكان فى اعلى التدوير واعلى التدوير اعظم حركة
اسفله وايضا فى ايام الاستقامة اصغر جرما فيكون ابعد عن الارض
فيكون فى اعلى التدوير م ثم اذا قيس حالا الى حال لم يوجد متشا
فالتدوير فى ثخن خارج مركز حركته مثل وسط الشمس س اى
اذا قيس غاية سرعة فى دورة آخر لا يكون مثلها وهكذا الاحوال
الآخر فعلم ان التدوير غير كاف ثم لما علم ان كلا منهما لا يبعد عن
الشمس الا بمقدار معلوم علم ان حامل التدوير فلك شامل للارض
ه ان يكون التدوير فى ثخن تدوير آخر وذلك الحامل فلا بد
وان يكون خارج مركز والا يكون الاحوال متشابهة م فمركز التدوير
ملازم لمركز الشمس ثم الجزء الذى يوجد البطوء فيه اشد والزمان
اقل ينتقل بانتقال الثوابت فلا بد من ممثل يتحرك كالثوابت س

مة

ببعد عن الشمس صح

بهة

الا غاية سرعة فى دورة

وير

فان مركز التدوير اذا كان في الاوج يكون في غاية البطوء يكون
قليلا و زوال غاية البطوء يكون سريعا فالموضوع الذي يكون
بهذه الصفة و هو الاوج ينتقل بانتقال الثوابت وكذا الاحوال
الاخر كغاية السرعة و غيرها تنتقل بانتقال الثوابت ايضا م ثم في
الزهرة كل حال يوجد في جزء من الخارج فهو يوجد في مقابلته
س فالاحوال التي يوجبها الاوج كغاية صغر نصف قطر التدوير و غاية
بطوء حركة مركز التدوير اذا كانت في موضع يكون في مقابلة
ذلك الموضع احوال يوجبها الحضيض كعظم نصف قطر التدوير غاية
سرعة حركة مركز التدوير م بخلاف عطارد فان بعده الاقرب
الدال عليه غاية عظم نصف قطر التدوير ليس في مقابلة بعده الابعد
الدال عليه غاية صغره بل في تثليثه وهو فيها اعظم منه في المقابلة ثم
في البعد الابعد بخلاف القمر فان نصف قطر تدويره في البعد الابعد
و مقابلته سواء والبعد الاقرب في القرب في التربيعين فدل ان
مدار مركز التدوير ليس دائرة لان النقطتين من محيطه س وهما
موضعا تثليثي الاوج م اقرب من ساير النقط التي النقطة في داخله
وهي مركز العالم والدائرة لا يكون كذلك س فان النقطة التي في
داخل الدائرة ان كانت مركزا يجمع نقط المحيط متساوي البعد
بالنسبة اليه فلا يكون النقطتان اقرب اليه وان كانت غير المركز
يكون نقطة واحدة اقرب النقط اليها لا النقطتان م فمداره شكل
اهليلجي او بيضي فله وجهان يكون فيهما في البعد الابعد و في الاقرب
في مقابلته فله خارج مركز احدهما في ثخن الممثل و هو المدير يبعد
مركزه عن مركز العالم ق في طرف البعد الابعد و الاخر في ثخن المدير
يبعد مركزه عن مركزه ح على قطر الحامل ستون والتدوير في ثخنه والكوكب

في التدوير فالاوج الاول يتحرك بالثوابت والثاني بالمدير على خلاف
التوالي كوسط الشمس والحامل الى التوالي ضعفه فاذا كان التدوير
في الاوجين فمن مركز العالم الى مركز المدير ق و منه الى مركز الحا
ح ومنه الى مركز التدوير س فالمبلغ سعط فيتحرك الاوج الثاني و مركز
الحامل بالمدير الى خلاف التوالي والتدوير بالحامل الى التوالي فالتقى
الاوج الثاني و مركز التدوير في مقابلة الاوج الاول و مركز الخارج
هنا بين مركز المدير و مركز العالم فالبعد س مركز العالم الى مركز التدوير
فاذا تم الدور حصل من حركة مركز التدوير هذا الشكل طوله فكذو غاية
عرضه قيه و وسط مركز المدير بهذه الصورة

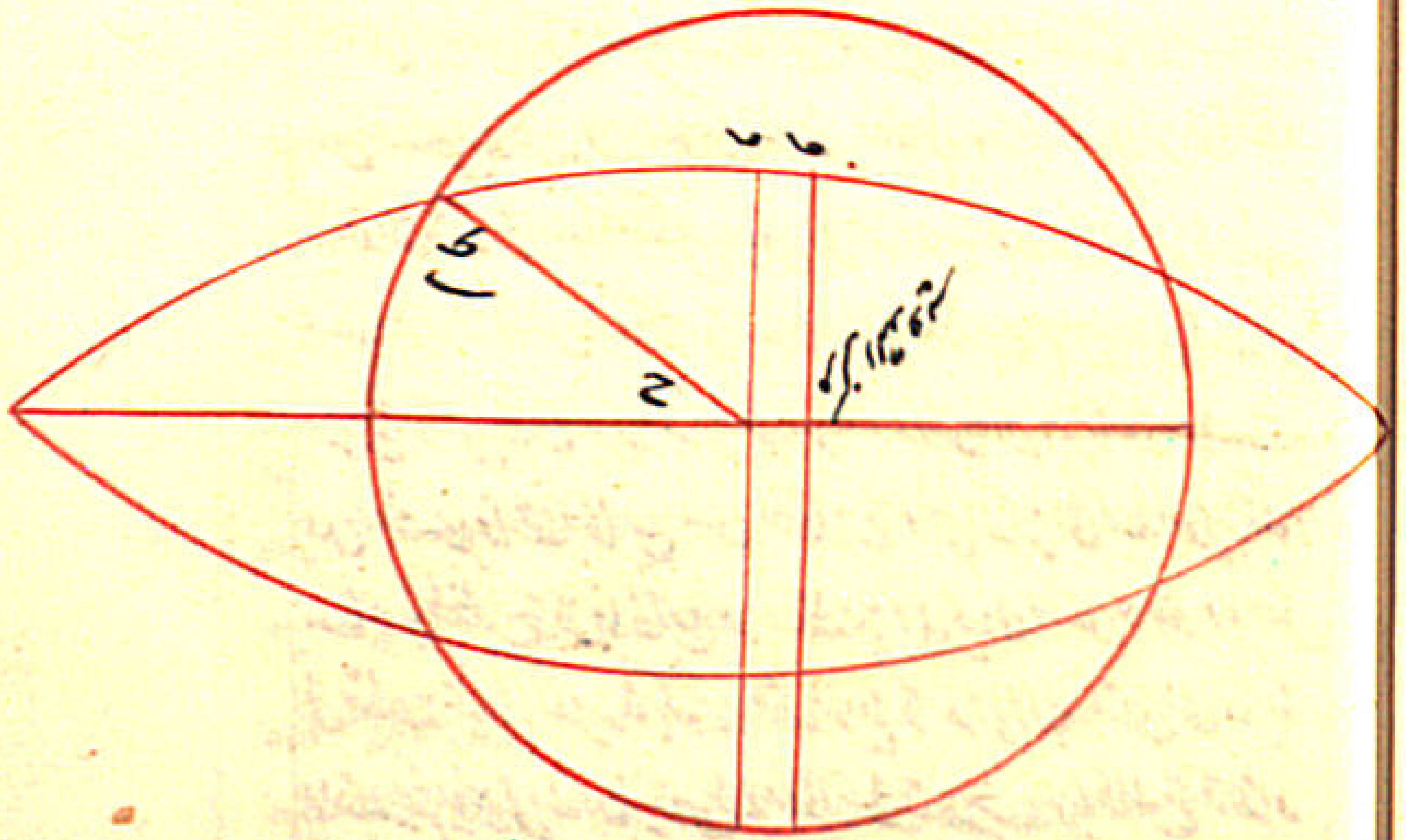

س لان من مركز العالم الى مركز التدوير اذا كان في الاوجين سعط
و اذا كان في مقابلته نح فالمبلغ فكذو ثم مركز الحامل اذا تحرك الى خلاف
التوالي ربع الدور و مركز التدوير الى التوالي ربع الدور ايضا
فمن مركز الحامل الى مركز التدوير ستون فمن الوسط و هو مركز المدير
الى مركز التدوير يكون نح ثم اذا تحرك مركز الحامل ثلثة ارباع الدور

ومركز التدوير كذلك في الطرف الاخر فمن مركز الحامل الى مركز التدوير
ستون فمن الوسط الى مركز التدوير ستة فاذا كان كل من الطرفين
ستة فالمجموع قد م فالبعد الابعد نقطة ا ومقابله ب ومركز
العالم ح فيخرج منه خطا يصل الى محيط الشكل على نقطة د فيكون زاوية اب
قائمة ح د اصغر من ح ب لان مربع ح ب لا ان ح ب مقدار ه
ستة وهو نصف غاية العرض وح ه اقل من نصف غاية العرض لان
العرض يقل شيئا فشيئا اذا جاوز المنتصف وهو مركز التدوير فاذا
فصل من ح ب مقدار ح و وادير دائرة فيخرج الدائرة عن
الشكل عند نقطة ط ثم يدخل عند نقطة د لان كل دائرة تعمل في
الشكل البيضي قطرها اقل من عرضه في اي موضع كان نقطتان منها خارجا
عن الشكل في طرفيه لان الطرف العرض اقل في هذا الشكل اكثر مما تقل
في الدائرة لان هذا الشكل ينتهي الى الزاوية بخلاف الدائرة فبعد
فبعد المجاوزة عن نقطة د يكون الخط الخارج من ح الى محيط اقصر
من ح د س لان حركة مركز الدائرة وقطعة الدائرة قد خرجت
عن الشكل فالخط الخارج من نقطة ح وهي المركز الى محيط الدائرة يكون
مساويا لخط ح د فالخارج من نقطة ح الى محيط الشكل وهو داخل
في قطعة محيط الدائرة يكون اقصر من ح د م الى ان ينتهي الى غاية
القصر ثم يطول الى ان ينتهي الى نقطة ط فيصير مساويا لخط ح د ثم
يطول الى ان ينتهي الى مقابلة البعد واما الاختلافات في افلاك العلوية
في افلاك الزهرة كما فلاكها اما عطارد فالثابت به والمحاذاة عنه
يجب نقطة متوسطة بين مركزي المدير والعالم وقال صاحب
التذكرة لم يتيسر لي توهم ذلك على ما ينبغي وها انا اذكر ما يسره الله تعالى
فاقول حركة مركز التدوير تجب متشابهة حول مركز المدير بالطريق الذي

ذكر

ذكر في القرائن فثبت خارج مركز مركزه متوسط بين النقطة التي ظنوها
مركز الخارج وبين مركز المدير فيكون بعده عن مركز المدير درجة و
نصفا ثم نثبت تدويرا في ثخن الخارج ثم في ثخن هذا التدوير ذا
الكوكب بعد مركزه عن مركز التدوير الاول كبعد مركز الخارج عن
مركز المدير حركة التدوير الاول كحركة الخارج اعلاه الى التوالي واسفله
الى خلافه فيلزم تشابه حركة مركز التدوير حول مركز المدير فلزم ان
يكون غاية الاختلاف بقدر ما يقتضيه خروج مركز المدير عن مركز العالم
وهو ستة اجزاء والواقع بقدر ما يقتضيه نصف ذلك فعلم ان لمركز
التدوير ميلا طوليا وطريقه ان يثبت بينهما افلاك محيط بعضها ببعض
كلها حاوية للمدير بحيث مركزها مركزه وحركة الاول مثل المدير والثاني
ضعفه على خلاف جهة الاول والثالث مثل الاول وفي جهته قطب
الاول عند طرف الخط المار على مركز المدير القائم على خط الاوج والحضيض
محاذ لمنطقة المدير وفرضنا ان قطب الثاني عنه بعدها عنه محاذيا للمنطقة
ايضا ونقطة ح نقطة من منطقة المدير يزيد تحريكه على خط مستقيم غربية
عن قطب الثاني كل بعد بنصف غاية الميل اي درجة ونصف ومركز التد ور
محاذية لها وقطب الثالث مماس للقطب الاول فلزم من تحريك
الاول والثاني ان يتحرك نقطة ا على خط مستقيم على التوالي ست
درجات ثم يعود ويتحرك الى خلاف التوالي ست درجات
حتى يعود الى الحالة الاولى وكذا جميع اجزاء المدير وكذا مركز التدوير
فاذا دار الاول ربع الدور انطبق نقطة ح على قطب الاول ومع وصل
مركز التدوير الى الاوج لانه تحرك ربعا وثلث درجات لان حركة الاختلاف
الى التوالي ولا اختلاف هنا لانطباقهما على قطب الاولى فاذا تم للاول
نصف الدور يكون نقطة ا في غاية البعد الشرقي عن قطب الاول وهي

ثلث درجات وح يكون بعد مركز التدوير عن الاوج ربع دور وثلث
درجات لان الاختلاف زائد ح لكون حركته على التوالى ثم يتحرك
الاول ربع الدور فح ينطبق نقطة آ على القطب ومركز التدوير في مقابلة
الاوج لانه تحرك عن البعد الاوسط ربع دور الا ثلث درجات لكون
حركة الاختلاف على خلاف التوالى ولا اختلاف هنا ثم نقطة آ يصير
غير محاذية حتى ينتهى الى الحالة الاولى وهى النهاية الغربية فيكون من النقطة
المقابلة للاوج الى مركز التدوير ربع الدور الا ثلث درجات لان
الاختلاف ناقص لكون حركته الى خلاف التوالى فهذا هو التشابه
عند نقطة بين مركز العالم ومركز المدير والمحاذاة ايضا حاصلة بحسب
هذه النقطة س انما يلزم التشابه عند هذه النقطة لان مركز التدوير
اذا كان عند الاوج فلا اختلاف فاذا صار بحيث يتحرك به حركة يكون
التعديل ناقصا غايته ثلث درجات فينقص من الوسط واذا كان
التشابه حول النقطة المذكورة يجب نقصان التعديل ح هكذا ثم عند
مقابلة الاوج لا اختلاف ثم يتحرك بحيث يكون التعديل زائدا غايته
ثلث درجات وعند التشابه حول النقطة المذكورة يجب نقصان التعديل
هكذا ثم عند مقابلة الاوج لا اختلاف ثم يتحرك بحيث يكون التعديل
زائدا غايته ثلث درجات وعند التشابه حول النقطة المذكورة يفعل
هكذا فيصح العمل بنقصان هذا المقدار وزيادته دل على التشابه
حولها واما المحاذاة فانه اذا زيد على الذروة الوسطى او نقص منها التعديل
غايته ثلث درجات يحصل الذروة المرئية وصح العمل وصحة العمل بهذا
دل على ان قطر الذروة والحضيض الوسطيين يبلغ المرئية بهذا القدر
فيكون محاذيا للنقطة المذكورة فالاستدلال بلازم المحاذاة دل عليها
وهذا مما تفردت به ولم يشعر لاحد من الاولين والآخرين والحمد لله الملهم

الصواب. م **فصل** للقمر عرض واحد ثابت وقد مر وللعلوية عرضان
احدهما ميل المائل عن منطقة الممثل والمائل دائرة ترتسم على سطح الممثل مركزها
مركز العالم اذا فرضت منطقة الحامل قاطعة للعالم وهذا الميل ثابت
غايته لزحل جزءان ونصف وللمشترى جزء ونصف وللمريخ جزء والثانى
ميل قطر الذروة والحضيض عن منطقة المائل فانه ليس في سطح ولا في سطح
منطقة البروج الا عند كون مركز التدوير في احدى الجوزهرين وبعد ذلك
يميل الذروة الى جهة منطقة البروج والحضيض الى خلافها س اعلم ان المراد
بالذروة في جميع هذا الفصل الذروة المرئية والحضيض مقابلها م فنفرض
الراس في اول الحمل فاذا كان التدوير عنده فلا ميل فاذا فارقه مال الذروة
الى الجنوب من المائل وهو جهة المنطقة الى ان يصل الى راس السرطان وح غاية
الميل ثم ينقص الى ان يصل الى راس الميزان فلا ميل فاذا فارقه مال الذروة الى
جهة شمال المائل وهى جهة المنطقة الى ان يصل الى الغاية عند راس الجدى ثم ينقص
الى ان يعود الى الحالة الاولى عند راس الحمل واعلم ان غاية هذا الميل عند مركز
التدوير لزحل ذ آ وللمشترى ب ل وللمريخ ت ل لكن عند مركز ميل الذروة
اصغر من ميل الحضيض لان ذلك ابعد من مركز العالم وايضا الشمالي اصغر من الجنوبي
لان الاوج في الشمال س فان اوج زحل شمالى عن منتصف ما بين الراس
والذنب بخمسين جزءا واوج المشترى متقدم عليه بعشرين واوج
المريخ في المنتصف فاذا جاوز مركز التدوير الراس فاجزاء المائل عن
المنطقة والذروة مالت الى الجنوب اى الى المنطقة لكنها شمالية عن
المنطقة فعلم انه اذا كان عرض الذروة شماليا عن المنطقة فالتدوير
قريب من الاوج او هو في الاوج كما في المريخ فاذا جاوز الذنب فالعرض
جنوبي عن المنطقة فالتدوير قريب من الحضيض او هو فيه واعلم انه اذا
اخرج خط من مركز العالم الى مركز التدوير اذا كان على احدى نقطتى الجوزهر

وينتهي الى نقطة محاذية للتدوير فهي الذروة المرئية والدائرة التي تنصف التدوير مارة على هذه النقطة اي منطقة التدوير وهي بمقدار الكوكب فاذا تحرك التدوير حركة عرضية وزال الكوكب من تلك النقطة بمقدار فهذا المقدار اولا باعتبار مركز التدوير بان يدار دائرة على سطح التدوير يمر بالذروة ومركز الكوكب فالقوس التي بينهما هي الميل باعتبار مركز التدوير وهذه الدائرة موازية لمنطقة التدوير فهذه الاجزاء موازية لاجزاء منطقة التدوير ويقدر ثانيا باعتبار مركز العالم فندير دائرة مركزها مركز العالم بحيث يمر على مركز الكوكب وعلى الذروة فالقوس التي بينهما هي الميل الثاني باعتبار مركز العالم وغاية زحل

غاية ميل الذروة	مد كر	مه كج	مد لد	مه ها	مه كه	مه لو
غاية ميل الحضيض	مه كح	مد لج	مز له	مز لج	مد كه	و ي

وللسفليين وهما الزهرة وعطارد ميل الى المائل ثابت بانه ينخفض الميل الشمالي حتى ينطبق ثم الجنوبي وبالاول ثم ينقص حتى ينطبق ثم الشمالي وهكذا فهذا دور واحد فمركز التدوير للزهرة اما على المائل عند الانطباق ومشمالي ولعطارد دائما عليه وجنوبي ابدا بان يكون للمائل حركة طولية يتم دورته مع الوسط فنفرض احد الجوزهرين راس الحمل ولنقطة ج جزء من المائل عليه وقت الانطباق وقت يقابله فايلي السرطان وهو ح مال شمالا او جنوبا وتحرك ج بالتوالي فصار شماليا وب جنوبيا فاذا وصل ج عند راس الميزان حصل الانطباق فايلي السرطان وهو الآن قد يميل جنوبا ومايلي راس الجدي وهو الآن

يميل شمالا فنقطة ج متوجهة نحو الجدي فيصير شماليا وب جنوبيا وهكذا ابدا فمركز التدوير للزهرة نقطة ج ولعطارد نقطة ت ثم مثل قطر التدوير المار بالذروة والحضيض فانه ليس في سطح منطقة المائل الا عند كون مركز التدوير في الاوج او الحضيض وهما عند منتصف ما بين العقدتين اما اذا زال عن الاوج مال للزهرة الذروة الى الشمال والحضيض الى الجنوب واذا مال عن الحضيض فبالعكس س اي مال الذروة الى الجنوب والحضيض الى الشمال م ولعطارد على العكس س اي اذا زال عن الاوج مال الذروة الى الجنوب والحضيض الى الشمال واذا مال عن الحضيض مال الذروة الى الشمال والحضيض الى الجنوب م وغاية هذا الميل بالنسبة الى مركز التدوير للزهرة جزءان ونصف ولعطارد ستة اجزاء وربع بالنسبة الى مركز العالم هكذا ولا تفاوت بين الشمالي والجنوبي س لان التفاوت في العقوبات بين الشمالي والجنوبي انما كان لان الاوج كان شماليا وهنا

	الزهرة	عطارد
غاية ميل الذروة	آ ب	آ له
غاية ميل الحضيض	ر كح	ر د

غاية هذا الاختلاف عند العقدتين وهما في منتصف الاوج والحضيض فبعدهما عن الاوج والحضيض متحد سواء ميل الذروة والحضيض شمالا او جنوبا م ٣ ميل قطر البعدين الاوسطين للتدوير عن سطح موازي لمنطقة المثل وهو ليس في سطح المائل ولا الممثل الا عند مركز التدوير في احدى العقدتين فاذا فارقه فان كان ذاهبا الى الاوج ففي الزهرة الطرف المتاخر الى الشرق ويسمى المشرقي مال الى الشمال والمتقدم وهو الصباحي الى الجنوب س الطرف المتقدم هو الذي يكون الكوكب

فيه اولانه يتحرك اعلى التدوير الى التوالى فيصل الكوكب الى الطرف
الاخر والمتقدم يسمى صباحيا لان الكوكب يكون على طرفه عند الصباح
والمتاخر يسمى مسائيا لان الكوكب يكون على طرفه على العكس عند المساء
والصباحى جنوبى والمسائى شمالى م وفى عطارد على العكس س
اى اذا كان ذاهبا الى الاوج فالطرف المتاخر مال الى الجنوب والمتقدم
الى الشمال م حتى يصلا الى الاوج فى غاية الميل ثم ينقص الى ان ينعدم عند
الوصول الى العقدة الاخرى ثم يميل المسائى الى الجنوب والصباحى الى الشمال
فى الزهرة وفى عطارد الى ان يصلا الى مقابلة الاوج ثم ينتقل الى ان
يحصل الوضع الاول واعلم ان العقدة الاولى يسمى فى الزهرة راسا وفى
عطارد ذنبا والاخرى على العكس س اى العقدة التى يكون مركز التدوير عندها
ذاهبا الى الاوج يسمى فى الزهرة راسا وفى عطارد ذنبا وفى عطارد ذنبا
والراس والذنب هنا ليسا كما فى ساير الكواكب فان فى الزهرة كل
واحدة يصير شماليا وفى عطارد يصير جنوبيا وسيأتى لمية ان هذا العرض
اعتبر من سطح موازى المنطقة البروج م وانما اثبتوا هذه العروض لانهم
رصدوا العلوية عند كون مركز التدوير فى البعد الابعد وجنوبيتها
فى الاقرب وايضا وجدوا جزئين متقابلين من نطقة منطقة البروج بحيث
كلما كان مركز التدوير فى احدهما والكوكب فى الذروة او الحضيض
كان عديم العرض وكلما كان مركز التدوير فى غيرهما بين النقطتين
والكوكب فى الذروة او الحضيض وجدوا ميل الذروة اقل من ميل
الحضيض فحكموا بان الحامل مايل عن منطقة البروج ثانيا شمالا وجنوبا وان
هذين الجزئين هما العقدتان س لما وجدوا نقطتين متقابلتين بحيث
اذا كان مركز التدوير فى احديهما والكوكب فى الذروة او الحضيض
كان الكوكب عديم العرض التدوير فى نصف الحامل شماليا وفى نصفه

جنوبيا

جنوبيا كان الميل الاول ثانيا ولما كان الميل الاول ثانيا ووجدوا الكوكب
عديم العرض اذا كان على الذروة والحضيض والمركز فى احدى العقدتين
ووافوا العرض اذا كان فى احديهما لكن المركز فى غير احدى العقدتين كان الميل
الثانى غير ثابت م بل اذا كان فى احدى العقدتين كان فى سطح المايل و
الميل ازواجا ونهايا مال الذروة من فلك البروج والحضيض الى خلافه والامالى
بعد الذروة عند افق والثانى بعد الحضيض س فان قلت لانم قوله والامالى
لعدالذروة عند افق والثانى بعد الحضيض يمكن ان يكون بعد الذروة اقل لكونها ابعد
من مركز العالم فى الميل الثانى قلت اذا كان مقدار ان متساويان فانهما
كان اقرب الى الناظر يرى اعظم فى الميل الثانى الحضيض يرى اعظم لهذا اما ههنا
فانه اذا اخرج خطا من مركز العالم الى مركز التدوير فيماس اعلاه على نقطة او على
على نقطة ب والحال ان مركز التدوير ليس فى سطح الممثل فبعد آ عن الممثل شبيه
ببعد ب ويرى احدهما مساويا للاخر وان كان الاول اكثر فحق نقطة يكون
على اعلى التدوير وهى اقرب الى الممثل من آ يرى اقرب الى الممثل من نقطة
على اسفله وهى البعد عن الممثل من نقطة ب ووجدوا فى العقد الاوسط
من التدوير اى عند طرف قطره الصباحى والمسائى عند العقدتين
عديمة العرض وعند غيرهما ذات عرض واحد ساو لو من مركز التدوير فكان
القطر تاما فى سطح البروج او موازيا له فالميل الاول وهو ثابت لا يحتاج
الى تحرك لكن الميل الثانى وهو غير ثابت يحتاج اليه م فصاحب
التذكرة اثبت للميل الثانى نحو كرات محيطة بالتدوير مركزها مركزه
منطقة الاولى فى سطح منطقة المايل فتديره دائرة تمر بقطبى التدوير وقطب
الاولى على تلك الدائرة قطب الثانية مسامتة لقطب الاولى وقطب
الثانية بحيث يكون بعده عن قطب الاولى نصف غاية الميل وكذا
عن قطب التدوير فيفرض اولا اتحاد س اى قطب التدوير م شماليا

بلغ

والاخرى على العكس اى العقدة التى يكون مركز التدوير عندها ذاهبا الى الاوج يسمى فى الزهرة راسا والتى فى عطارد ذنبا والتى يكون مركز التدوير عندها ذاهبا الى الحضيض يسمى فى الزهرة ذنبا وفى عطارد راسا صح

بين العقدتين فوق مركز التدوير اذا كان من الزهرة يصير ... صح

عن قطب الثانية وكذا هو س الى قطب الثانية م عن قطب الاولى
مركز التدوير فيما بين الذنب والراس فيتحرك الاولى مثل الحامل و
الثانية ضعفه في خلاف جهة الاولى والثالثة مثل الاولى وفي جهته
فيتحرك قطب التدوير على الخط المستقيم وكذا كل جزء من اجزائه حتى
الذروة س لما فرضنا مركز التدوير فيما بين الذنب والراس كان المائل
جنوبيا عن فلك البروج وقد فرضنا منطقة الاولى في سطح المائل وقطب
التدوير في غاية الميل الشمالي عن قطب الاولى فيكون الذروة في غاية الميل
الشمالي عن منطقة الاولى وهي في سطح منطقة المائل فيتحرك الافلاك
فقطب التدوير ياخذ في الحركة نحو الجنوب يتحرك نحو قطب الاولى وكذا
الذروة نحو منطقة الاولى حتى ينطبق قطب التدوير على قطب الاولى
فينطبق الذروة على الراس فيكون في منطقة الاولى فلا ميل ح ثم قطب
التدوير يصير جنوبيا عن قطب الاولى وكذا الذروة عن منطقة الاولى نحو
منطقة البروج حتى يصل الى غاية الميل الجنوبي ثم ياخذ قطب التدوير في
الحركة الى الشمال وكذا الذروة حتى ينطبق قطب التدوير على قطب الاولى
ثانيا وينطبق الذروة على الذنب فلا ميل ثم يصير القطب جنوبيا من قطب
الاولى والذروة عن الذنب نحو منطقة البروج حتى يصل الى الحالة الاولى
فان قلت كيف ياخذ الذروة في الغاية الاولى في الحركة نحو الجنوب
وفي الغاية الثانية نحو الشمال فيلزم ميل الذروة في الحالين نحو منطقة
المائل وليس كذلك لان لها ميلا عن منطقة البروج ولما قلت معنى
ميلها الى منطقة البروج انها اذا كانت على الجنوب عنه يكون عن منطقة
المائل في جهة يكون فيها منطقة البروج ولا يلزم ان تكون حركتها بكونها نحو
منطقة البروج فان الذروة اذا جاوزت الراس يتحرك نحو فلك
البروج الى الغاية ثم يتحرك عن فلك البروج الى الاعلى حتى ينطبق على الذروة

الى الذنب

الى الذنب ففي هذا النصف يكون عن المائل في جهة منطقة البروج وان كانت
متحركة الى المنطقة او عنها وهكذا في النصف الآخر وهو ما اذا جاوزت
الذنب وان فرضنا قطب الاولى في سطح منطقة المائل ليقرب ذروة
التدوير منه فينطبق عليه ثم يبعد بحصول المقصود س اى يكفي وضع
الكرات الثلث بطريقين احدهما ما ذكر والآخر ان يكون قطب الاولى
في سطح منطقة المائل فيدير دائرة يمر على قطب التدوير وعلى الذروة
وقطب الاولى ونفرض بعد الذروة اولا عن قطب الاولى بقدر غاية
الميل شمالية عنه فيتوسط بينهما قطب الثانية ومركز التدوير فيما بين الذنب
والراس فيتحرك الكرات كما مر حتى ينطبق الذروة على قطب الاولى والراس
عند الراس ولا ميل ح ثم يصير جنوبيا حتى يصل الى الغاية ثم يميل الذروة
شمالا حتى ينطبق الذروة على القطب عند الذنب فلا ميل ويعود الى الحالة
الاولى م وصاحب التحفة جعل الميل الثاني ثانيا ايضا باثبات كرة
اخرى سماها الممثلة فاثبت في ثخن الخارج كرة سماها محيطة حركتها مثل
الخارج اعلاها الى التوالي لاجل الثالث به ثم في جوفها ممثلة بعد مركزها
عن مركز المحيطة مثل بعد مركز الخارج عن مركز العالم وحركتها ضعف المحيطة
الى خلاف جهتها ثم في جوفها التدوير مركزها مركزه حركته مثل حركة المحيطة
مع الخاصة اعلاه الى التوالي ومنطقة التدوير والممثلة يتقاطعان
وخط آب هو الفصل المشترك بينهما ونقطة ح منتصف ما بين آب
من منطقة الممثلة ونقطة د منتصف ما بين ب آ فكل نصف
من منطقة التدوير مع آ ح ب يكون شماليا عن الممثلة فكل مع ب د آ
جنوبيا عنها فاية العقدتين منه منتصف النصف الجنوبي والذروة في
غاية الميل الشمالي عنه ح فهي بين المائل والمنطقة فاذا تحرك الخاص ربع
دور وصل مركز التدوير الى احدى العقدتين وتحرك الممثلة ربع الدور

فخط آب الطبوع من منطقة التدوير عن مركز العالم فصار ذروة و
قطر الصباحي والمسائي صار في سطح الممثل بان يكون زاوية تقاطع منطقة
المائل والممثل كزاوية تقاطع منطقة التدوير والممثلة فاذا فارق مركز
التدوير العقدة ووقع في النصف الشمالي من الممثل ثم اذا قطع ربع الدور
كالممثلة ايضا قطعت الربع صار نقطة د من الممثل ابعد نقطة من مركز العالم
معها من منطقة التدوير وهي الذروة جنوبي عن د ونقطة د شمالي
عن الممثل فالذروة مائلة الى جهة الممثل والحضيض الى خلاف جهته س هذا
طريق صاحب التحفة واذا اردت توهمها فاقطع من القرطاس دائرة
يكون منطقة البروج واخرى يكون منطقة المائل وركبها بحيث تقاطع احديهما
الاخرى وعين نقطة الراس والذنب ثم اتخذ دائرتين صغيرتين احد ١٤٧
يكون ممثلة والاخرى منطقة التدوير المثبتة في سطح وعين النقطة
الاربع وهي آ ب ج د على ارباع الممثلة وضع منطقة الممثلة في سطح
المائل وحركهما بحيث يتحرك ربع الممثلة مع ربع المائل م واعلم ان قطر
الصباحي والمسائي ليس في سطح الممثل او سطح دائرة موازية له س
فان مركز التدوير اذا كان في احدى العقدتين كان في سطح الممثل واذا كان
في غيرهما في سطح دائرة موازية لسطح الممثل فانه اذا كان الكوكب على
طرف قطر الصباحي والمسائي وجد له عرض واحد ما ولو فرض مركز التدوير
فيكون في القطر في سطح دائرة موازية لسطح منطقة الممثل ولا يكون في
سطح المائل لان لاجزاء المائل بالنسبة الى منطقة البروج ميولا
مختلفة فالقطر ان كان في سطح المائل يكون المركز في جزء وطرف
القطر في جزء آخر فيكون ميل المركز والطرف مختلفا ولم يوجد كذلك
فعلم ان القطر ليس في سطح المائل فان قلت قطر الذروة والحضيض
اذا كان في سطح المائل يكون عديم الميل واذا لم يكن في سطحه كان له ميل

ثان فقطر الصباحي والمسائي يجب ان يكون كذلك قلت مبدأ الميل
الثاني والثالث موضع مركز التدوير فان كان ميل قطر الذروة
والحضيض عن الممثل كمركز التدوير يكون الميل الاول فقط ولا يكون الميل
الثاني فاذا كان هذا القطر في سطح المائل يكون ميله كميل مركز التدوير
لان الخط الواصل من مركز العالم الى مركز التدوير يكون واصلا الى الذروة
فميل الذروة كميل المركز بخلاف القطر الصباحي والمسائي فانه اذا كان
في سطح المائل لا يكون ميل الطرف كميل المركز فلم يوجد هنا سطح المائل بل يعتبر
سطح موازٍ لسطح الممثل فانه اذا كان في ذلك السطح يكون ميل الطرف
كميل المركز فاحفظ هذا البحث فانه شريف لا تجده في كتب الهيئة م
وطريقة التذكرة لم يفد الانتقال من الموازاة الى الانطباق ثم منه
اليها س اي لم يفد الانتقال من موازاة قطر الصباحي والمسائي لسطح الممثل
الى انطباق ذلك القطر على سطح الممثل ثم من الانطباق الى الموازاة فان
ذلك القطر اذا لم يكن في سطح الممثل ثم صار في سطحه ثم خرج من سطحه فلا بد له
من محرك يوجب ذلك وطريقة صاحب التذكرة لم يفد الا تحريك قطر
الذروة والحضيض ولم يلزم منها حركة القطر الاخر م وطريقة التحفة ينافي
الموازاة لانه جعل ذلك القطر في سطح المائل فلا يكون موازيا بالمنطقة
الممثل على ما تر من اختلاف اجزاء المائل فلا يكون ميل المركز كميل طرف القطر
ولا يحصل بها الانطباق لان ان يكون زاوية تقاطع منطقتي الممثل والتدوير
وير كزاوية تقاطع المائل والممثل وليس كذلك الميل الثاني عند مركز التدوير
ليس كالميل س يعني لو كان زاوية التقاطع كزاوية التقاطع لكان الميل
الثاني عند مركز التدوير كالميل الاول لكن اللازم منتف فالملزوم
كذلك م ويلزم من الطريقين س اي طريقة التذكرة والتحفة م قطع
الارباع س اي الحركة من احدى الجوزهرين الى غاية الميل ثم الى الجوزهر

الاخرثم الى غاية الميل فى الجهة الاخرى ثم الى الجوزهر الاول م لجبب
مركز الخارج لا لمركز العالم س لكنه ليس كذلك لان العرض يوجد
لجسب المركز المعدل م فابدعت طريقا حسنا وهو ان الميل الاول
لا يكون ثابتا بل يعرض ثلث كرات لتحريك مركز التدوير شمالا وجنوبا
فمنطقة الحامل يكون فى سطح الممثل ومركز الكبيرة وقطبها على الممثل
و بعد مركز الصغيرة عن مركزها وقطبها عن قطبها بقدر ولنصف
غاية الميل الاول ومركز الحافظة وقطبها فى محاذاة مركز الكبيرة و
قطبها ثم يعرض ثلث كرات محاطة لتلك الثلثة محيطة الاولى
كما ذكر س اى بقدر غاية الميل الاول م وبعد قطب الكبيرة الثانية
عن قطب الصغيرة الثانية نصف غاية الميل الثانى وكذا بعد ذروة
التدوير عن قطب الصغيرة الثانية وقطب الحافظة الثانية محاذ
لقطب هذه الكبيرة ثم حركة كل من الكبيرتين كالحامل وحركة الباقية
كما عرفت فنضع اولا مركز الصغيرة الاولى على شمال مركز الكبيرة
الاولى وبقية المراكز على شمال مركز الصغيرة الاولى ثم الذروة على جنوب
قطب الكبيرة الثانية يتوسط بينهما قطب الصغيرة الثانية ونضع
قطر الصباح والمساء موازيا لسطح الممثل فيتحرك المركز على خط
مستقيم والقطر ينتقل من الموازاة الى الانطباق ثم منه اليها س اى
من الانطباق الى الموازاة لان القطر لما وضع اولا موازيا لسطح
الممثل والكرات الثلث لا تحرك المركز الا حركة مستقيمة وكذا الكل
جزء من اجزاء التدوير فاذا تحرك احد طرفى القطر نحو الممثل مقدارا
فالطرف الآخر يتحرك نحوه بذلك المقدار لان محرك احد الطرفين الكبيرة
والحافظة ومحرك الطرف الآخر الصغيرة وحركتهما سوية لحركتهما
فلا يصير احد الطرفين اقرب الى الممثل من الطرف الآخر لكن المركز يتحرك

حركة مستقيمة فالقطر يتحرك كذلك مع ان حفظ الموازاة الى ان
يحصل الانطباق ثم اذا زال الانطباق يحصل الموازاة م ويتحرك
الذروة على خط مستقيم مخالفة فى الجهة لحركة المركز فيحصل الميل
الثانى بحيث يكون الذروة نحو الممثل س وذلك لانه اذا تحرك
الكرات الثلث الاول تحرك مراكز الكرات الثلث الاخر مع
مركز التدوير على خط مستقيم شمالا وجنوبا فيحصل العرض الاول
ثم اذا تحرك المراكز تحرك الاقطاب ايضا على خط مستقيم فرضنا آ
قطب الكبيرة الاولى و ب قطب الصغيرة الاولى شماليا عن
آ و ح قطب الكبيرة الثانية شماليا عن ب لكل بعد بقدر نصف
العرض الاول و د قطب الصغيرة الثانية بعده عن ح نصف
العرض الثانى جنوبيا عن نقطة ح و ه ذروة التدوير بعدها عن د
نصف العرض الثانى ايضا جنوبيا عن نقطة د بهذه الصورة فيتحرك
ح بحركة الثلث الاول حتى ينطبق على آ فح لا ميل ثم يميل الى الجنوب
فى احدى العقدتين

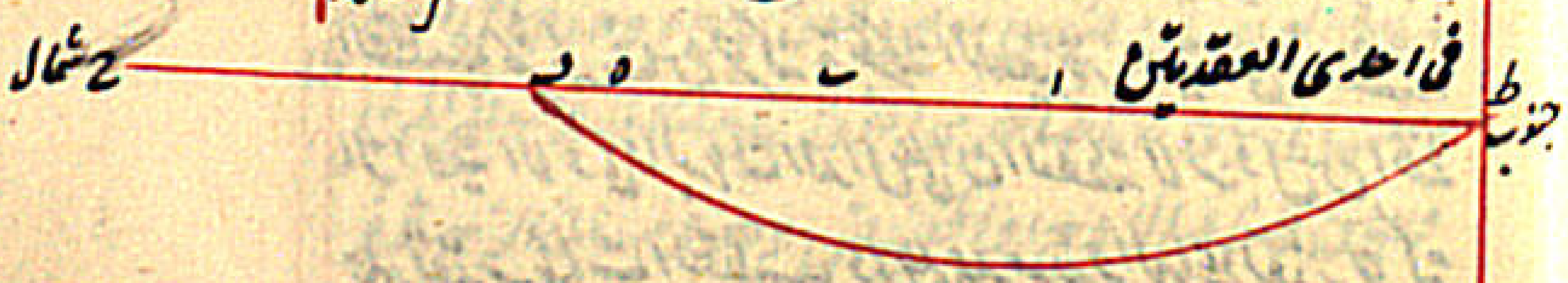

حتى يصل الى ط وهو غاية العرض الجنوبى ثم ينطبق على آ عند عقدة
الاخرى ثم يميل شمالا حتى يصل الى الموضع الاول هذا الحركة ح بالكرات
الثلث الاول ثم يتحرك الكبيرة الثانية التى قطبها نقطة ح و نقطة
ح لو كانت ساكنة لدارت حولها نقطة د فاذا تحرك ح على خط مستقيم
حتى يصل الى ط تحرك د فيخرج من ذلك الخط المستقيم ويبعد عنه
حتى اذا وصل ح الى آ يكون فى غاية البعد عن ذلك الخط ثم تنقص البعد
حتى اذا وصل ح الى ط يصل د الى د فبعد د عن ط كبعد د عن ح

ثم الكبيرة حركتها كالكبيرة الاولى اى ميل حركة الى مل و الصغيرة الا
الثانية حركتها لنقطة الاولى ص هى ضعف الكبيرة فالكبيرة و الصغيرة
الثانية حركتها لنقطة مستقيمة لكن على خلاف جهة حركة ح لان
وضع الكرات اوجب ذلك فاذا تحرك ح و وصل الى آ
اوجب حركة ة لكن ينقص عنها مقدار حركة ة الى خلاف تلك
الجهة و ذلك المقدار ة ح فيبقى ة آ فينطبق على الح لا ميل ثم اذا
وصل ح ط الى ط يصير ة الى ح بعده عن ط كبعده آ عن ح وهو
نهاية الغرض الثانى وانما لا يزول نقطة ة عن ذلك الخط المستقيم
لانا فى الوضع الاول فرض نقطة د وهى قطب الصغيرة الثانية على ح
ط فاذا تحركت الكبيرة الثانية خرجت نقطة ة عن ذلك الخط و
فرضنا ان الكبيرة الثانية قطعت سدس الدور فلو كان الكبيرة
الثانية ثابتا حدث بحركة د زاوية سدس الدور فاذا كان
ح متحركا يكون الزاوية يحدث ايضا مساوية لما يحدث على تقدير ثبات
القطب ثم يحدث من حركة ة بحركة الصغيرة زاوية هى ضعف
الزاوية الاولى فالبرهان الدال على ان النقطة لا تزول عن الخط
على تقدير ثبات القطب دل على عدم زوالها على تقدير حركة
القطب ثم ظهر مما تقدم ان مركز التدوير يتحرك بالكرات
الاول بقدر غاية الميل الاول ولا يؤثر فى حركة حركة الكرات
الاخر التى مراكزها مركز التقدير لكن ذروة التدوير يؤثر
فى حركتها حركة الكرات الاخر بنصف الميل الاول بحركة الكرات
الاول وحصل الميل الثانى بحيث يكون الذروة دائما فى جهة المنتهى
م واما اشكال قطع الارباع فلانهم ورودوا و ادعوا ان ذلك التفاوت
س اى اوردوا على الحركات المذكورة انه يلزم ان يكون قطع الارباع

بحسب مركز الخارج وليس كذلك بل هو بحسب مركز العالم لانهم و رود
هذا فان تفاوت قطع الارباع فى العرض بحسب مركز العالم والخارج
شئ قليل غير مدرك بالرصد فيمكن ان يكون بحسب مركز الخارج لكن
لم يدرك بالرصد م ورصدوا السفليين فى الاوج والحضيض والذروة
فوجدوا الزهرة فى الاحوال الاربع شمالية وعطارد جنوبيا فحكموا بان
الميل غير ثابت كما عرفت س اذ لو كان ثابتا لكانا فى احد النصفين
شماليا وفى النصف لكانا فى احد النصفين شماليا وفى النصف الاخر ة
جنوبيا وليس كذلك فيكون بطريق الانطباق والانفتاح المذكورين
م ثم لم يختلف عرض الكواكب فى الذروة والحضيض فعرف ان
هذا غير مركب بل هو غاية احدهما مع عدم الاخر على الاخر ولا يمكن
ان يكون غاية الثانى مع عدم الاول والا كان ميل الحضيض اكثر من ميل الذروة فعلم انه بالعكس بان يكون الذروة و
الحضيض فى سطح المائل فيكون الاوج والحضيض فى منتصف
ما بين العقدتين فتعين موضع العقدتين و وجدهما فى الصباحى
والمسائى حين كانا فى احدى العقدتين فكانا فى سطح الممثل
وحين كانا فى الاوج او الحضيض وجدوا مسائى الزهرة فى
الاوج الى الشمال وفى الحضيض الى الجنوب وصباحيها بالعكس
س اى وجدوا الصباحى فى الاوج الى الجنوب وفى الحضيض
الحضيض الى الشمال م وفى عطارد على العكس س اى وجدوا
مسائية فى الاوج الى الجنوب وفى الحضيض الى الشمال وصباحيه
فى الاوج الى الشمال وفى الحضيض الى الجنوب م فحكموا بان الث
متعددا فى العقدتين وفى الغاية فيما بينهما فصاحب التذكرة
اثبت للعرض الاول ثلث افلاك محيطة بالجامع يوجب انطباق

منطقة الحامل على منطقة الممثل وانفتاحها وكيفيتها لا يخفى
بعد الاحاطة بما ذكر ويجعل مركز العالم ليكون الانطباقان
والغايتان كجهة س فيجعل قطب الاول على المنطقة في
نقطة تحاذيها مركز التدوير عند انطباق منطقة الحامل على
منطقة الممثل وقطب الثاني بحيث يكون بعده عن قطب الاول
نصف غاية الميل ويوضع اولا على شمال قطب الاول ومركز التد
على شمال قطب الثاني بذلك البعد وقطب الثالث على محاذاة وبر
قطب الاول فحركة الاول مثل الحامل رحوية وحركة الثاني
ضعفها في خلاف جهتها وحركة الثالث مثل حركة الاول وفي
جهتها ويجعل مراكز الافلاك الثلاثة مركز العالم ليكون الانطباقا فان
وغايتا الميل بحسب مركز العالم ومنطقة الممثل لا بحسب مركز الحامل
ومنطقته م واثبت لميل الذروة والحضيض ثلاثة اخرى محيطة
بالتدوير كما ذكر في العلوية وثلاثة اخرى لاجل الانحراف والقول
لا يمكن الاجتماع بين هذه الثلاثة وتلك الثلاثة التي لاجل الميل
الثاني يوجب ان يتحرك قطب التدوير على خط مستقيم على خط
الدائرة المارة بقطبي التدوير بالذروة والحضيض والثلاثة
التي لاجل الانحراف يوجب ان يتحرك قطب التدوير على الخط
المستقيم القاطعة للدائرة الاولى على قوائم والعجب من صاحب
التذكرة انه غفل عن هذا س ويجب ان يعلم ان مرادنا بالخط
المستقيم الذي يتحرك عليه القطب في جميع ما مر ليس الخط المستقيم
الحقيقي بل المراد خط يكون قوسا من دائرة عظيمة على سطح الكرة م
واما صاحب التحفة فانه رد انطباق المائل وانفتاحه واختار وجها
كون حصول شمالية مركز التدوير للزهرة وجنوبيته لعطارد بان يجعل

منطقة

منطقة الحامل في سطح الممثل ثم اثبت كرات محيطة بالتدوير مركز
الكبيرة شمالي عن الممثل في الزهرة جنوبي في عطارد وبعده عن الممثل بقدر
نصف الميل الاول ثم بعد مركز الصغيرة عن مركز الكبيرة نصف ذلك
ذلك كبعده عن مركز التدوير ومركز الحافظة على مركز الكبيرة فيتحرك
الكبيرة ضعف الحامل لكن حركة رحوية والصغيرة ضعف ذلك في خلاف
جهتها والحافظة كالكبيرة وفي جهتها فيوضع اولا في الزهرة مركز الصغيرة
رد شماليا عن مركز الكبيرة ومركز التدوير شماليا عن مركز الصغيرة وفي عطارد
يوضع جنوبيا س اي يوضع مركز الصغيرة جنوبيا عن مركز الكبيرة ومركز
التدوير جنوبيا عن مركز الصغيرة م فيتحرك مركز التدوير على خط مستقيم
فيبعد عن الممثل بقدر غاية الميل ثم يصل اليه لكن فيه فساد وهو انه كما
يتحرك المركز عرضا يتحرك جميع اجزاء التدوير كذلك حتى الذروة والحضيض
فيحصل الميل الثاني وفيه فساد آخر ايضا كما سيأتي فيبني الامر على الانطباق
والانفراج كما هو المشهور بالافلاك الثلاثة التي ذكرنا ثم تثبت الممثلة
كما في التحفة بحيث يكون منطقتها في سطح المائل وما بين منطقتها ومنطقة
التدوير مقدار الميل الثاني فنفرضها اولا عند الاوج لكن وضع الممثلة
هنا على عكس ما في العلوية فان فيها كان طرفا الفصل المشترك
بين التدوير والممثلة بعدين اوسطين عند كون التدوير فيما بين
العقدتين وهنا ابعد ابعد واقرب ح س اي هناك طرفا الفصل
المشترك بين التدوير والممثلة بعدا ابعد وبعد اقرب عند
كون التدوير بين العقدتين م فيبين صورته في الزهرة فنقطة
آ البعد الاقرب من الممثلة وهو حضيض ونقطة ب البعد الابعد
منها وهو الذروة في سطح المائل فان الميل الاول هنا في الغاية والميل
الثاني معدوم س فيما فرضنا اولا مركز التدوير فيما بين العقدتين

فالميل الاول هنا في الغاية والميل الثاني معدوم وقد فرض خط آب
الفصل المشترك بين سطح التدوير والممثلة فالبعد الاقرب من الممثلة
يكون حضيض التدوير وفرضناه نقطة آ والبعد الابعد من الممثلة هو
ذروة التدوير وفرضناه نقطة ب و ح طرفها الشرقي ونقطة من
التدوير نقطة ح وهو البعد المسائي مائلا الى الشمال و ح طرفها الغربي ونقطة
من التدوير نقطة ة وهو البعد الصباحي مائلا الى الجنوب ثم تحرك الحامل
ربع الدور حتى وصل مركز التدوير الى احدى العقدتين فتحرك الممثلة
ربع الدور اعلاه الى خلاف التوالي فالمسائي الشمالي وهو ح يصير ذروة
شمالية والصباحي الجنوبي وهو ة يصير حضيضا جنوبيا وخط آب وهو الفصل
المشترك يصير في سطح الممثل لانطباقهما فنقطة آ شرقية و ب
غربية ثم تحرك الحامل ربع الدور حتى يصل مركز التدوير الى الحضيض فيتحرك
الممثلة ربع دور فيصير نقطة آ ذروة و ب حضيضا و ح صار شرقيا
ونقطة ة وهو الآن مسائي جنوبي و ة صار غربيا ونقطة ح وهو الآن
صباحي شمالي ثم يتحرك الحامل ربع الدور حتى يصل الى العقدة الاخرى فيتحرك
الممثلة ربع الدور ايضا فصارة ة وهو المسائي الجنوبي ذروة جنوبية
ونقطة ح وهو الصباحي الشمالي حضيضا شماليا و آب ينطبق على الممثل
وح ماثلي فنقطة آ غربية و ب شرقية ثم يعود الى الوضع الاول فظهر انه
لو لم يوجد الانطباق والانفتاح كما ذهب في التحفة فالممثلة لا
بد ان يكون في سطح دائرة متوهمة بعدها عن الممثل بقدر الميل الاول اذ لو لم
يكن منطقتها في سطحها لا يكون عند الاوج غاية الميل الاول مع عدم الثاني
س اي لو كان منطقة الحامل في سطح الممثل ولم يوجد منطقة المائل و الميل
الاول انما يثبت بالطريق الذي اختار صاحب التحفة فلا بد ان يتوهم دائرة
بعدها عن الممثل بقدر الميل الاول فيكون منطقة الممثلة في سطح تلك الدائرة

المتوهمة اذ لو لم يكن منطقة الممثلة في سطحها لا لاتزم الممثلة اذا كانت
في الاوج والكوكب في الذروة في قد وجد غاية الميل الاول مع عدم
الثاني واذا كان الثاني معدوما يكون الكوكب في سطح المائل لكن
الكوكب في سطح الممثلة لانه على الفصل المشترك بين التدوير و
الممثلة ثم في سطح دائرة متوهمة بعدها عن الممثل بقدر غاية الميل الاول
م فان كانت في سطحها لا يكون الفصل المشترك في سطح الممثل في العقدتين
س فان الممثلة اذا كانت في سطح الدائرة المتوهمة لا يكون في سطح الممثل
عند الوصول الى العقدتين لان الدائرة المتوهمة متقاطعة مع الممثل على
العقدتين دائما لانه لم يبين الامر على الانطباق و الانفتاح فالفصل
المشترك بين الممثلة و التدوير لا يكون في سطح الممثل في العقدتين
لكن يجب ان يكون في سطحه ح ليكون القطر الصباحي والمسائي في سطح الممثل
ليكون عرض الانحراف معدوما ح م وهذا هو الفساد الموجود س في
هو ما قال وله فساد آخر كما سيأتي م وظهر ايضا ان غاية الميل الثاني
والثالث بقدر بعد منطقة التدوير عن منطقة الممثلة وهذا ايضا واضح فيجب
ان يكون الميلان الثاني والثالث متساويين لكن يمكن ان يقال نعم لكن
انما يظهر التفاوت لان ميل الذروة يرى اقل من ميل البعد الاوسط لانها
البعد عن مركز العالم من التفاوت ان كان لمقدار يقتضيه البعد و
القرب منها وان لم يكن يمكن ان يفرض منطقة التدوير بحيث يقرب
من منطقة الممثلة ويبعد عنها بحسب ارباع الدور بارتباطات
ثلث كرات محاطة بالتدوير كما مر غير مرة وزاوية تقاطع سطح التدوير
وسطح يمر بمركزه ويوازي منطقة البروج اذا كان الانحراف في الغاية
للزهرة ح ل ولعطارد ح ة فيرى عند مركز العالم للزهرة ح ل ولعطارد
في الاوج ح ة وفي حضيضه س قد عرفت الا مبدا الميل الثالث

فيكون سطح الممثلة في سطح الى الميل الذي هو غاية الميل الاول فيكون الممثلة م

من سطح يمر بمركز التدوير ويوازي سطح المثل فعند كون الكوكب على طرف الخط
القباحي والمساقي ان كان في ذلك السطح فرض الثالث معدوم و
ان لم يكن يكون في ذلك الخط متقاطعا لذلك السطح على المركز فتلك الزاوية
مقدار ما في الزهرة وفي عطارد وتر القوس المحصى وترجمه الزاوية يرى
عند مركز العالم في الزهرة وفي عطارد ثم اعلم ان رصد الكوكب في الذروة
غير ممكن وكذا السفليين في الحضيض الحقيقي بمقارنة الشمس ح فرصدوا في اوائل
زمان الاختفاء واواخر زمان الظهور ثم استخرجوا بالحساب احوال الذروة
والحضيض تقريبا والعلم عند الله ش اى احوال الذروة في الجميع واحوال
الحضيض في السفليين وتمايل المنطقة عن المعدل فنفرض لتعيينه افلاك
محيطة بفلك البروج في قطب الاولى المارة ثم ان فهمت ما سبق اليك
فلا احتياج الى بيانه الباقي وان لم يفهم فلا فائدة في التطويل م

فصل

في النطاقات والاستقامة والرجوع منطقة الخارج مدار مركز الشمس او التدوير
ومنطقة التدوير مدار مركز الكوكب ومركزاهما هذا المدار وكل ينقسم اربع
نطاقات بخطي البعد الابعد والاقرب في كل وبخط البعدين الاوسطين وهما اما
بحسب البعد ففي الخارج نقطتان يتساوى اليهما الخطان الخارجان من مركزي
العالم والتدوير يا على كل منهما وفي التدوير نقطتا التقاطع منطقتي اى حاوي التدوير
واما بحسب السير ففي الخارج نقطتان ينتهي اليهما خط مار بمركز العالم قائم على
الخط الاول وفي التدوير نقطتان ان يصل اليهما خطان خارجان من مركز العالم
الى محيط التدوير من غير ان يدخلا في التدوير واعلم ان نقطة تقاطع خط البعدين
الاوسطين وخط الذروة والحضيض ليست مركز التدوير بل تحته ش
لان في البعدين الاوسطين بحسب البعد فلان منطقته ... على مركز التدوير
فيقطع منطقة التدوير على نقطتين من خط البعدين الاوسطين ... بين
النقطتين فيكون وتر القوسين من منطقة الى مع المركز وفي المثل لم يتعرض

الى وقت في داخل التدوير
فلا تماس الوتر الا اذا كان الاقرب
قدرت م

لهذا

لهذا الظهور بل تعرض للبعدين الاوسطين بحسب السير واقام البرهان
على ان الخط لا يمر على المركز بقوله م اذ لو كانت مركزا ش اى لو كانت نقطة
التقاطع مركزا م وفرضناه ت والبعد الاوسط ح ومركز العالم آ فضلع
آح من مثلث آ ت ح اعظم من آ ت لان ذلك وتر الزاوية القائمة
ش لان خط ت ح قائم على آ ت فخط آ ح وتر الزاوية القائمة وهو اعظم
من كل واحد من الضلعين الآخرين لان مربعه يساوي مجموع مربعيهما ه
بالشكل المسمى بالعروس م فيفصل منه مقدار آ ت وهو آ د وفصلت د فزاوية
ت ب د حادة لانها بعض القائمة فزاوية آ د ت حادة ايضا لكونها مثل
الاولى ش بالمأموني م فزاوية ت د ح منفرجة ش لان مجموع زاويتي
آ د ت ت د ح مساويتان لقائمتين فاذا كانت الاولى حادة والثانية
منفرجة م والضلع الاعظم يوتر الزاوية العظمى ش فخط ت ح اعظم من ت للشكل م ح
د ولو كان ت مركزا كان ت ح نصف قطر و ت د نصف قطر مع شيء آخر
لان د خارج من محيط التدوير وح تماس محيطه فيكون ت د اعظم من ت
ح هذا خلف ثم الكوكب اذا كان في احد البعدين الاوسطين بحسب
السير لا يرى عند مركز العالم حركته الخاصة لان حركته على محاذاة خط خرج
اليه من مركز العالم وبينهما غاية تعديل التدوير وهي قوس بين البعد الاوسط
وخط الذروة والحضيض في دائرة مركز العالم ونصف خط البعدين الا
الاوسطين جيبها ونصف قطر التدوير قدر مقدار وجدت غاية التعديل
في الزيجات قوسا جيبها ذلك المقدار فعلم ان ذلك المقدار هو نصف
خط البعدين الاوسطين ش اى اذا اردت ان تعرف انهم اى شيء ارادوا
بنصف قطر التدوير فانهم اخذوا غاية التعديل باعتبار نصف قطر التدوير
دفعه وقد قدروا نصف قطر التدوير مقدارا كما قالوا نصف قطر الزهرة في ى ح
جزءا من الاجزاء التي يكون نصف قطر الحامل ستين من تلك الاجزاء

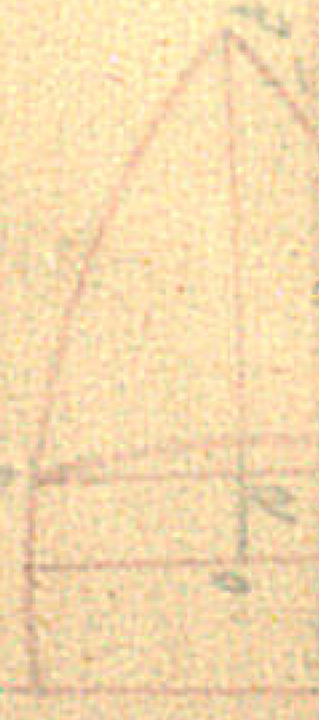

ثم قطرت في الزيجات غاية التعديل فجوسا جيبها المقدار المذكور في ن
غاية تعديلها الثاني شتة وحسه محجتي والخط الذي هو جيب لغاية
التعديل هو نصف خط البعدين الاوسطين فعلم انهم ارادوا بنصف
قطر التدوير نصف خط البعدين الاوسطين م وهو في الحقيقة ليس
نصف قطر التدوير بل اقل لان ذلك الخط لم يمر بالمركز لكن زاوية اعظم
من زاوية نصف قطره س لان الزاوية التي تحدث عند مركز العالم من خروج خطين
احدهما الى مركز التدوير والآخر الى طرف خط البعدين الاوسطين اعظم من زاوية تحدث عند
مركز العالم يوترها نصف قطر التدوير وانما كان الزاوية الاولى اعظم من الثانية لان
الخط الواصل من مركز العالم الى البعد الاوسط لا يماس فلك التدوير بخلاف الخط الواصل من مركز العالم
الى طرف نصف قطر التدوير الحقيقي م كما سيما في المريخ والزهرة س فرضنا مركز التدوير نقطة ه
فخط ده نصف قطر التدوير واحد البعدين الاوسطين نقطة ح وهي قد وقعت اسفل
من د بكثير فزاوية نصف قطر التدوير زاوية د ا ه وزاوية نصف خط البعدين الاوسطين
هي زاوية ح ا ه وهذه اعظم من تلك بكثير لان خط ا د فيه سواد خارج التدوير
بخلاف خط ا ب فانه تماس محيط

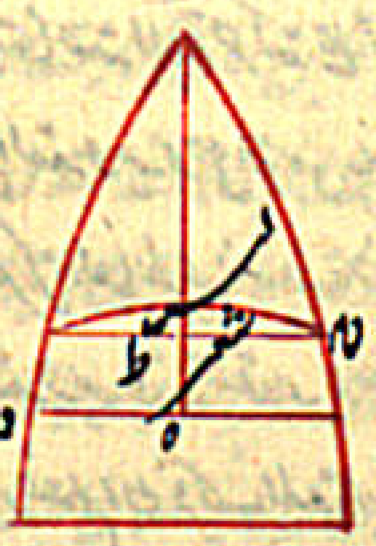

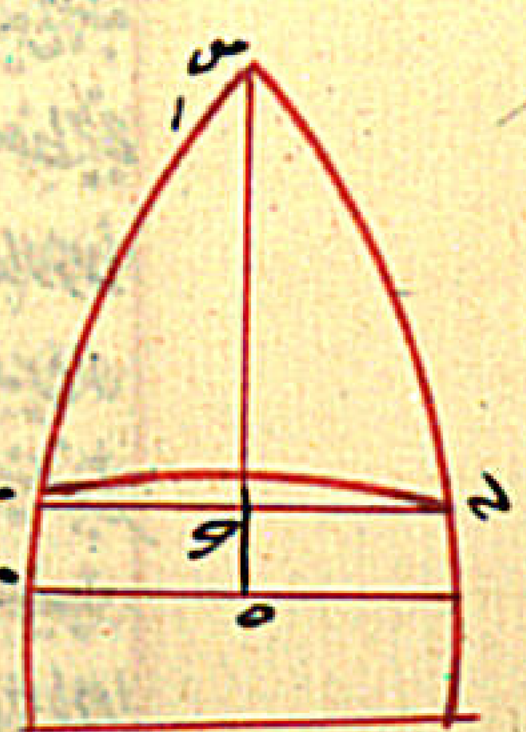

التدوير م وان سمي س اي نصف
البعدين الاوسطين بنصف م
التدوير فلا مشاحة في الاصطلاح
لكن يلزم منه خلل في الاعمال لان
خط الذروة والحضيض قطر حقيقي
فنصف قطر التدوير لا يكون مقدارا
واحدا س يعني تسمية نصف خط
البعدين الاوسطين ان كان
مجرد اصطلاح فلا مشاحة فيه لكن

ليس

ليس كذلك بل يلزم من ذلك الخلل في الاعمال فان من الذروة
الى الحضيض قطر حقيقي ونصفه نصف القطر الحقيقي فيلزم ان لا يكون
نصف قطر التدوير شيئا واحدا فيختل الاعمال والحسابات المبنية على
نصف قطر التدوير بان موقع الرجعة والاستقامة مبنية على موقع النسبة
بين منطقة التدوير ومنطقة الحامل ح ع وفي مقدار المنطقة من مقدار
القطر ولا بد ان يكون القطر الحقيقي مرادا هنا فاذا اخذ مقدار القطر
من التفاوت الذي وجدوا بين مركز التدوير ومركز الكوكب وسموا جيب
ذلك نصف قطر التدوير وهو بالحقيقة ليس كذلك كيف لا يختل امر الاستقامة
والرجوع وسائر الاعمال المبنية على معرفة نصف قطر التدوير وان قال قائل
انهم ارادوا بنصف قطر التدوير نصف القطر الحقيقي بان يخرج خط من مركز التدوير
الى البعد الاوسط فهو نصف القطر بالحقيقة ثم يخرج خطان من مركز العالم لم
احدهما الى مركز التدوير والآخر الى البعد الاوسط فهو نصف القطر الحقيقي
ثم يخرج من مركز العالم احدهما الى مركز التدوير والآخر الى البعد الاوسط يحدث
مثلث متساوي الساقين قاعدته نصف قطر التدوير فغاية التعديل قوس
وتره نصف قطر التدوير فاجاب عنه المتن بقوله م ولم يريدوا بنصف
قطر التدوير حقيقة بان يكون قاعدة مثلث متساوي الساقين المخرجين
من مركز العالم احدهما الى مركز التدوير والآخر الى محيطه لان الخط الآخر
لا يتصل الى البعد الاوسط لا سيما في المريخ والزهرة فان ذلك الخط س شارة
لما الخط المخرج من مركز العالم الى مركز التدوير اعظم بكثير م من الخط الواصل
الى البعد الاوسط لان ذلك الخط مماس ونصف قطر المائل وهو مستويان
وخط البعد الاوسط منحرجة بالحاسب في الزهرة فكان هو تقريبا س
لان غاية التعديل الثاني للزهرة وضعت له درجة من الاصل فيقسم التدوير
ارباعا بقطر الذروة والحضيض وقطر قائم عليه فينتهي هذا القطر اذا كان

الكوكب هابطا من الذروة وهو رأس السرطان من اجزاء
التدوير الى بنه من الكسه درجة اخذ ناحيتهما ت ينقص من
نصف قطر المائل وهو ت لان قطر الحامل س وما بين المركزين ح
فالمبلغ سا فاذا نقص ت من سا بقي لط وهو خط يخرج من مركز
العالم الى منتصف خط البعدين الاوسطين ونصف خط البعدين الاوسطين
مح ضربنا لط في نفسه صار آ ح مه و مح في نفسه ح ح ح جمعناهما
صارة آ آ آ اخذنا له جذره مز فهو الخط الخارج من مركز العالم الى
البعد الاوسط وهو وتر الزاوية القائمة فرجعه يكون صا وبالمرجحي الخلفية
فالخط المخرج من مركز العالم الى البعد الاوسط مز ونصف قطر المائل ت
فلا يكون المثلث متساوي الساقين م ثم خط البعدين الاوسطين
فاصل بين اعلى التدوير واسفله المختلفين في جهة الحركتين ففي النصف
حركة الاعلى الى التوالي فحركة العرضية بالنسبة الى مجرد حركة الى من غاية
سرعة في الحضيض المرئي لان حركة الخاصة يرى اسرع لان وتر قوس الحركة
دائم على الخط الواصل من مركز العالم الى الكوكب والاعلى خلاف في حركة
بطيئة غاية البطوء عند الذروة لما مر س فان حركة الاعلى على خلاف التوالي غاية
سرعة الحركة الى الغير يكون في الذروة لما مر ان قوس الحركة قائم على
الخط الواصل من مركز العالم الى الكوكب واذا كان الحركة الى الغير في غاية
السرعة فما فضل من حركة الموافقة بعد هذه الحركة الى الغير يكون اقل
في غاية البطوء وانما قلنا ان وتر قوس الحركة اذا كان قائما على الخط المذكور
يرى الحركة اسرع لان نقطة آ فرضناها موضع البصر وفرضنا خطا ت
ح عمودا على خط آ د وخط ات د سا وخط ب ح غير عمود على خط آ د
وقصر ح د فمع خط آ د واقع في داخل المثلث فخط ت ح يرى
في زاوية ح آ ت وخط ب د يرى في زاوية د آ ت والزاوية الاولى

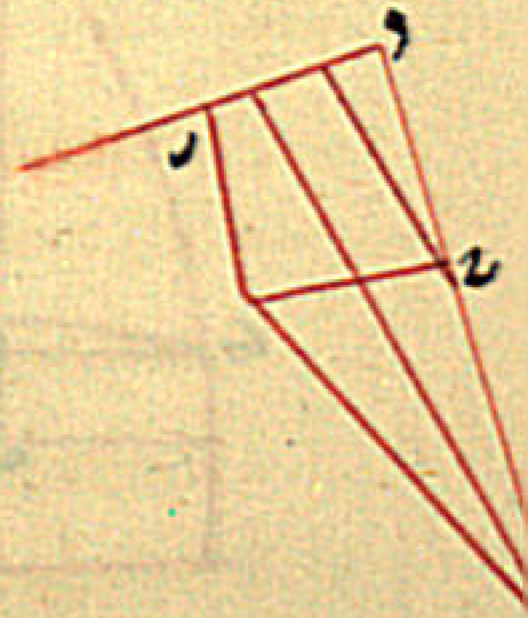

اعظم

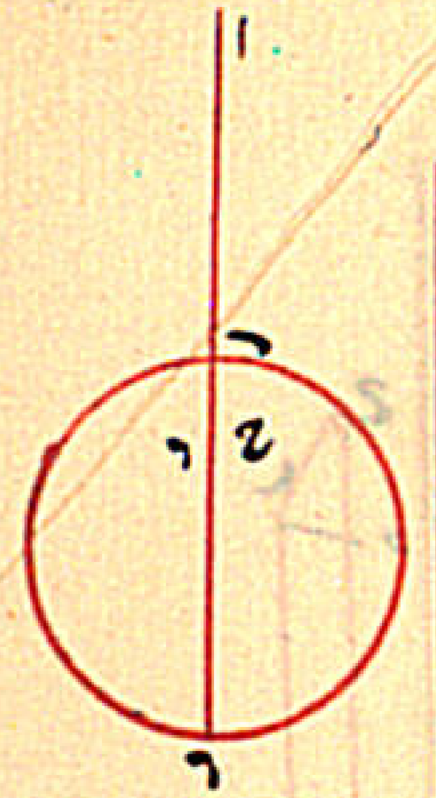

اعظم من هذه فخط ت ح يرى اعظم من خط ب د لكن زمان قطعهما سا و
فقطع ت ح يرى اسرع من قطع ب د م ونحو المتحيرة على العكس س اي اعلاه
يتحرك الى التوالي م ويرجع في اسفله فلنبين سببه فاعلم انه اذا اخرج خط من
مركز الحامل الى الكوكب بحيث يكون نصف وتر القوس من منطقة التدوير
فنسبة الخاصة الى حركة الحامل اما كنسبة ما بين مركز الحامل الى الكوكب من
ذلك الخط الى نصف ذلك الوتر فالكوكب واقف او اصغر فقط او اعظم فراجع سواء
كان الوتر قطرا او لا واما اذا كان قطرا بان يكون الكوكب في الذروة او الحضيض
س فرضنا آ مركز الحامل و ت حضيض التدوير و ح مركز التدوير و د ذروته

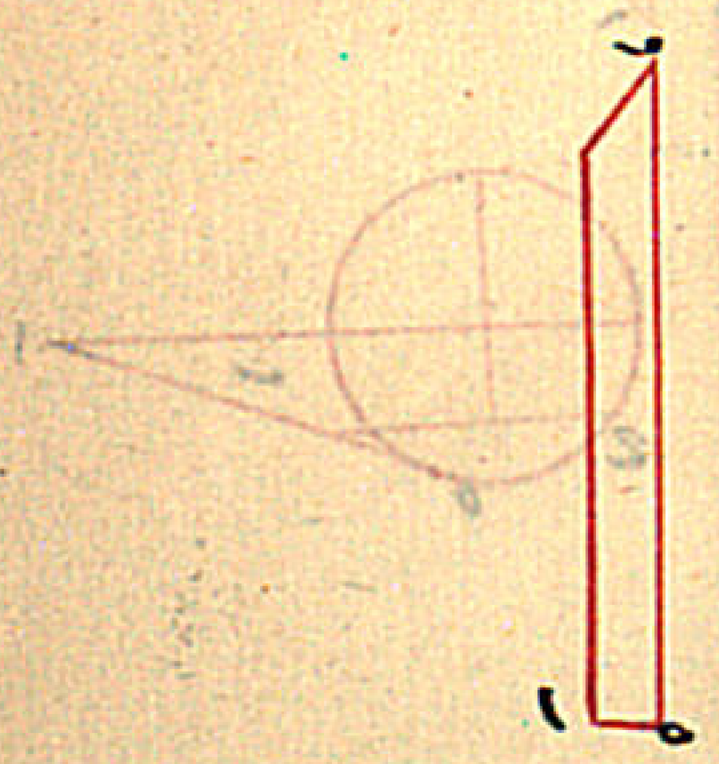

فان كان الكوكب على الذروة يجب ان يكون حركة الذروة على خلاف حركة الحامل
فان كان نسبة الخاصة الى حركة الحامل كنسبة خط آ د الى ح د يكون الكوكب
واقفا على الذروة وان كانت النسبة اصغر كان الكوكب بطيئا مثلا خط آ د ثلثة
امثال خط ح د وحركة الخاصة اصغر من ثلثة امثال حركة الحامل وان كان اعظم
كان راجعا وان كان الكوكب على الحضيض يجب ان يكون حركة حضيض التدوير على خلاف
جهة حركة الحامل فان كانت نسبة الخاصة الى حركة الحامل كنسبة آ ب الى ب ح
كان واقفا وان كان اصغر كان بطيئا وان كانت اعظم كان راجعا م فنفرض

آ مركز التدوير و آ ب نصف قطره وكذا آ ح ويتحرك الكوكب جزء واحد من
التدوير وهو قوس وتره ت ح ثم نوصل د مركز الحامل و د ه خطا واصلا
من مركز الحامل الى الكوكب عند الحضيض مثلا وخط د ت يساوي د ه على
ان زاوية د مثل زاوية ه و د ت ضعف آ د فجميع زوايا هذا المثلث
متساوية لجميع زوايا ذلك الشكل السادس من المقالة السادسة س فانه
اذا ساوت زاوية من مثلث زاوية من مثلث آخر وتناسب الاضلاع
المحيطة بتلك الزاوية تساوت الزوايا الباقية م واذا ساوت الزوايا
تناسبت الاضلاع لشكل الثالث س الى من المقالة السادسة م شح

نصف قاعدة ه ر بجزء من منطقة التدوير ونصف جزء من الدائرة
التي د ه نصف قطرها وهذه الدائرة يتحرك بحركة الحامل فلا بد ان يتحرك
التدوير جزئين على خلاف جهة الحامل ليكون مساويا لجزء من تلك الدائرة
ليرى الكوكب راجعا واذا اخذ حركة التدوير على جزئين يرى راجعا وان
نقص كان بطيئا اقول هذا الحكم تقريبي لا تحقيقي س اراد بهذا الحكم انه اذا كان
جزء من منطقة التدوير ليكون مساويا لجزء من تلك الدائرة لا بد ان يتحرك
التدوير جزئين ليكون مساويا لجزء من تلك الدائرة وانما قال هذا التقريبي
م لانه اذا كان الكوكب في حضيض التدوير كان بهذه الصورة وفرضنا انه
تحرك مقدار قوس بز ا ب ج فخط ا ت نصف قطر التدوير وكذا ا ح و ت ب
هو الخط الواصل س اي من مركز الحامل الى الكوكب م وكذا د ح وكل منها ضعف
لخط ا ب وخط ا ح فنصفنا د ب على نقطة ى و د ح على ح فلو كان جزءان
من التدوير يساوي جزءا من تلك الدائرة س اي من الدائرة التي نصف قطرها
د ب كان زاوية ا ضعف زاوية د وهذا محال لانها لو كانت ضعفها
يحدث زاوية اخرى من نقطة د مساوية للزاوية الاولى باخراج خط ا ف وهو
خط د ط مساويا لخط د ح وخط د ى ويصير ط ح وكذا يصير ط ى وقد
كان ى ح نصف ب ح وخط د ى سا وخط ى ح فيجب ان يساوي خط
ب ح ى لانه اذا ساوت زاوية من مثلث زاوية من مثلث آخر
وكل واحد من الضلعين المحيطين لتلك الزاوية سا ولكل واحد من الضلعين
المحيطين لهذه الزاوية كل واحدة للنظيرة في الزوايا متساوية وكذا
الضلع الثالث من احدهما والضلع الثالث من الاخر والمثلث سا والمثلث
م فخط ط ح سا وخطي ط ى ح س لان المساوي للمساوي مساو م
هذا خلف س لان الخط المستقيم اقصر خط بين نقطتين م لكنهم انما اعتبروا
هذا الحكم التقريبي لان كلا من الذروة والحضيض ليس له امتداد كيس فيه

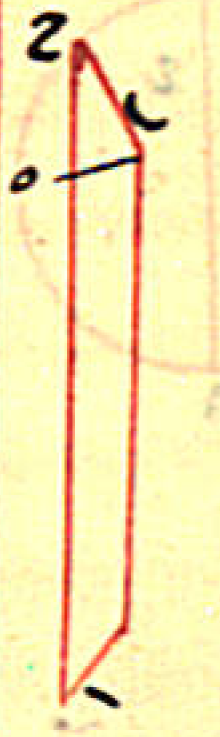

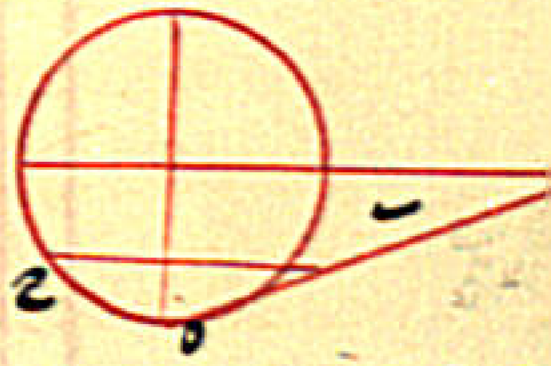

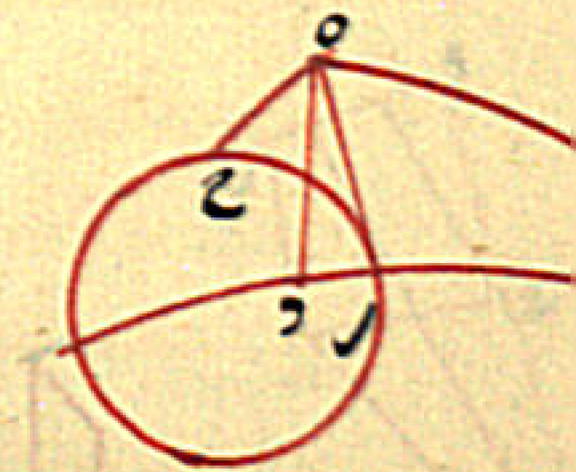

ماذكرنا

ماذكرنا من التفاوت س اي التفاوت بين خطا ط ح وخطي ط ى
ى ح م ثم ما ذكره واوجب الجزء الذي لا يتجزى لان موضع الوقوف
لا يمكن ان يفرض بحيث يكون له امتداد اذ لو كان فبعض اجزائه اقرب
الى مركز الحامل فالخطوط المخرجة منه الى تلك الاجزاء بعضها اقصر وبعضها
اطول فلا يكون نسبتها الى نصف قطر التدوير كنسبة الحركة واما اذا لم يكن
الوقف فظاهر بان يكون الكوكب في غير الذروة والحضيض فان قوس
الحركة غير قائم على الخط الواصل س اي من مركز الحامل الى الكوكب بل هو ب
بخلاف ما اذا كان في احدهما كما فرضنا ا مركز الحامل و ت ح وتر قوس
حركة التدوير فهو في الزاوية عند ا بمنزلة خط با ه على ان ا ب مساو
لخط ا ه فالوتر وهو خط ب ج لو فرض قطر دائرة متحركة بحركة التدوير
فاذا قطع الكوكب بحركة التدوير الخط المورب وهو ب ح لقطع تلك الدائرة
عند حضيضها خطا ب ح ه فيكون الوتر وهو ب ح هناك بمنزلة القطر اذا
الكوكب في الذروة او الحضيض فرضنا نقطة ا مركز الحامل وفرضنا ان
التدوير قطع قوس ب ح في اليوم بليلة فهي في الزاوية عند مركز الحامل
ب ا ه فنجعل د مركز الدائرة متوهمة يكون ت ه قطرها في اليوم بليلة
عند منطقة تلك الدائرة مقدار ت ه فعلم ان خط ب ح ان لم يكن
قطر الدائرة الكبيرة فهو قطر الدائرة صغيرة يكون حركة الكوكب في حضيضها
وزاوية ت د ه زاوية حركة الكوكب بالنسبة الى الدائرة الصغيرة التي
هي مرئية عند مركز الحامل هذه مطالب عشرة اوردها في المجسطي وقد بينها
بطرق سهلة المآخذ انه المسهل الحل عسير م وان بدل التدوير بالخارج يخرج
الى منطقة خطا من مركز الموافق واصلا الى الكوكب ويخرجه في الطرف
الآخر حتى يصير وتر الخارج سواء يعتبر ظاهرا بان يكون الكوكب في الاوج
او الحضيض او لا يعتبر ظاهرا بان يكون في غيرهما ونفرض نصف قطر الخارج

ستين وما بين المركزين عشرة وحركة الموافق ستة اجزاء فاذا كان
نسبة الخارج الى حركة الموافق كنسبة ما بين مركز الموافق والكوكب
من ذلك الوتر الى نصف تقفف وان كانت اصغر او اعظم لا يرى الا
حركة موافق او الخارج بطيئة س فيه لف ونشر معناه انه ان
كانت نسبة حركة الخارج الى حركة الموافق اصغر من نسبة الخط المذكور الى
نصف الوتر لا يرى الا حركة الموافق بطيئة وان كانت اعظم لا يرى
الا حركة الخارج بطيئة م فالوقوف ان كان عند الحضيض او الاوج لا يرى
في الفوق او التحت الا حركة الموافق او الخارج س هذا لف ونشر
آخر اى ان كان الوقوف عند الحضيض لا يرى فيما فوقه الا حركة الموافق
بطيئة لان نصف الوتر وهو نصف قطر الخارج هنا فرض ستين وما بين المركزين
عشرة فيكون الخط الذى بين مركز الموافق الى الكوكب وهو في الحضيض خمسون
وحركة الخارج يكون خمسة لتكون نسبتها الى حركة الموافق وهى ستة كنسبة
ذلك الخط وهو خمسون الى نصف القطر وهو ستون فح يرى الوقوف
لان حركة الخارج وهى خمسة يرى انها مساوية لحركة الموافق فح لا يرى
فيما فوق الحضيض الا حركة الموافق بطيئة لان فيما فوق الحضيض يكون ذلك
الخط اطول من خمسين فيكون نسبة الحركة اليها اصغر وان كان الوقوف
في الاوج لا يرى تحت الاوج الا حركة الخارج لان ما بين مركز الموافق الى
الكوكب وهو في الاوج سبعون فيكون حركة الخارج سبعة ليكون
نسبتها اليها ستة كنسبة سبعين الى ستين فيرى الوقوف لان السبعة
يرى في هذا البعد مساوية لحركة الموافق ففيما تحت الحضيض لا يرى
الا حركة الخارج سبعة وهى في الاوج بدى ما ستة ففيما تحت الاوج يرى لان حركة الخارج ه
اكثر من ستة فيرى فضل حركة الخارج على الموافق فيكون البطء بالنسبة
الى مجرد حركة الخارج م وان كان فيما بينهما ففيما فوقه نصف النسبة

وفيما

وفيما تحته تعظم س اى ان كان الوقوف فيما بين الاوج والحضيض
ففيما فوق موضع الوقوف يكون نسبة الحركة الى الحركة اصغر من
نسبة الخط الى الخط وفيما تحت موضع الوقوف يكون اعظم م فان
كانت الاستقامة من الموافق والرجوع من الخارج فهى في
الفوق وهو في التحت س اى الاستقامة يكون فوق موضع
الوقوف والرجوع تحت موضع الوقوف م وان كان بالعكس
س اى ان كان الاستقامة من الخارج والرجوع من الموافق فالاستقامة
يكون تحت موضع الوقوف والرجوع يكون فوق موضع الوقوف
م فحركة الخارج ان كانت خمسة او سبعة فالوقوف في الحضيض او
الاوج وان كانت ستة ففي البعد الاوسط الوقوف وفيما فوقه او تحته
ما ذكر س اى ان كانت حركة الخارج ستة ففي البعد الاوسط لحسب
التيسير يرى بالخط الخارج من مركز الموافق الى الكوكب ستين مساويا وبا
لنصف قطر الخارج فيرى الحركة ستة مساوية لحركة الموافق فيرى
الوقوف اما فيما فوقه او ما تحته فقد عرفته مما تقدم فان حركة
الخارج ستة ففيما فوقه حركة الموافق اكثر وفيما تحته يرى حركة
الخارج اكثر فان كان الاستقامة بالموافق وفيما فوق البعد
الاوسط وهو موضع الوقوف يرى الاستقامة وتحته يرى
الرجوع وان كان الاستقامة بالخارج يرى فيما تحته الاستقامة
وفيما فوقه الرجوع م وان كانت اقل منها واكثر من خمسة
او اكثر منها واقل من سبعة فالسحج س اى ان كان اقل من ستة
واكثر من خمسة فموضع الوقوف تحت البعد الاوسط لان في البعد
الاوسط والخط المذكور ستون وميل نصف القطر وحركة اقل من
ستة فنسبتها الى حركة الموافق وهى ستة اصغر من نسبة المثل

مع الغبة انما يتساوى لى البعد الابعد فموضع تساوى بين الوقوف
ثم ان كانت الاستقامة من الموافق يكون فيما فوق موضع الوقوف
الاستقامة وفيما تحته الرجوع وان كانت الاستقامة من الخارج
يكون فيما تحته موضع الوقوف الاستقامة وفيما فوقه الرجوع فيكون
الاستقامة هاهنا اقل من الرجوع وفى الاول اكثر وان كانت
حركة الخارج اكثر من ستة واقل من سبعة فموضع الوقوف
فوق البعد الاوسط فان كانت الاستقامة من الموافق يكون
فيما فوق موضع الوقوف الاستقامة وفيما تحته الرجوع فيكون
الاستقامة اقل من الرجوع وان كان الاستقامة من الخارج ففيما
تحت موضع الوقوف الاستقامة وفيما فوقه الرجوع فالاستقامة
يكون غير الرجوع وان كانت اقل من ستة او اكثر من سبعة فظاهر
م فانه ان كانت حركة الخارج اقل من ستة لا يرى الوقوف والرجعة
بل يرى حركة فضل حركة الموافق على الخارج وان كانت اكثر من سبعة
لا يرى الوقوف والرجعة بل يرى فضل حركة الخارج على الموافق الى الخارج
من مركز العالم الى الكوكب فرض ستين مساويا لنصف قطر الخارج
فيكون اعظم من نصف هذا الوتر فاذا كانت حركة الموافق ستا
وحركة الخارج سبعا يجب ان لا يكون هذا الموضع موضع الوقوف
لان نسبة الحركة الى الحركة نسبة الميل ونسبة الخط الى الخط ليست
نسبة الميل فهذا المعنى يقتضى ان لا يكون هذا الموضع الوقوف
والمعنى الاول يقتضى م برهانه اذا كان الكوكب فى الحضيض الخارج
انا فرضنا آ مركز الموضوع وآت نصف قطره وهو ستون وكذا
آح وخط ت ح وتر قوس الحركة وهو ستة اجزاء والخارج يتحرك
خمسة اجزاء وتر خط ق ة وبين مركز الموافق والحضيض خمسون

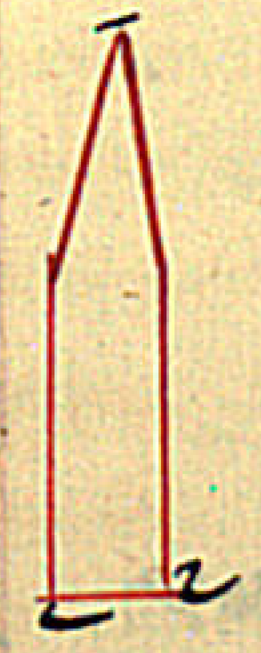

فحصل

فحصل مثلثان اضلاعهما متناسبة فزواياهما متساوية للشكل الخامس
من المقالة السادسة من كتاب اقليدس فزاوية حركة الموافق وحركة
الخارج عند مركز الموافق متساويتان فيكون الكوكب واقفا فان
زاد حركة الخارج يحصل الرجوع وان نقص يحصل المبطو واما اذا كان
فى اوجه فمثلث آت ح على حاله ومثلث آ ة د كل منهما ستة وسبعون
وقاعدته سبعة فآز او ا يا متساوية فان زاد حركة الخارج لا يظهر
حركة الموافق لان الاستقامة بحركة الخارج على عكس ما كان فى
الحضيض وان نقص من سبعة وزاد على ستة يلزم الرجوع واذا كان
فى غيرهما فالوتر فى حكم القطر كما مر وهاهنا اشكال وهو ان هذا البرهان
يوجب ان يكون موضع الوقوف البعد الاوسط بحسب البعد س البعد
الاوسط بحسب البعد نقطة يتساوى اليها الخطان الخارجان احدهما
من مركز العالم والآخر من مركز الخارج وانما وجب البرهان ذلك
لان هاهنا نسبة الخط الذى بين مركز الموافق والكوكب الى الخط الخارج
من مركز الخارج الى الكوكب وهو نصف قطر الخارج نسبة الميل
فنسبة الحركة الى الحركة ان كانت نسبة المثل يرى الوقوف م وكون
نصف الوتر هاهنا اقل من ستين يوجب ان لا يكون موضع الوقوف
هناك س فانه قد ذكر انه اذا اخرج خط من مركز الموافق الى الكوكب
واخرج هذا الخط فى الطرف الآخر حتى يصير وترا للخارج سواء كان
وترا اعظم وهو القطر او لا فنسبة حركة الخارج الى حركة الموافق
ان كانت كنسبة ما بين مركز الموافق والكوكب الى نصف ذلك
الوتر فالكوكب يقف فهذا الاصل يوجب ان لا يكون البعد الاوسط
المذكور موضع الوقوف لانه اذا اخرج خط من مركز العالم الى الكوكب
واخرج هذا الخط فى الطرف الآخر حتى يصير وترا للخارج لا يكون هذا

الخط قطر الخارج لانه لم يمر على مركزه بل يكون اصغر من القطر فيكون
نصفه اقل من ستين والخط الخارج من مركز العالم الى الكوكب في البعد
الاوسط المذكور ستون مساويا لنصف قطر الخارج فيكون اعظم
من نصف هذا الوتر فاذا كان حركة الموافق ستة وحركة الى
ستة يجب ان لا يكون هذا الوضع موضع الوقوف لان نسبة بح
الحركة الى الحركة نسبة الميل ونسبة الخطا الى الخط ليست نسبة
الميل م والمذكور في كتبهم الرجوع في الحضيض لانه هو الواقع والرجوع
في الاوج والذروة لما كان ممكنا ذكرتهما تتميما للاقسام الممكنة
وتبيينا لحال القمر في الذروة س فان في القمر اعلى التدوير يتحرك
الى خلاف التوالي فيجب ان يتبين حال الرجوع والوقوف في البطء
اذا كان الكوكب في اعلى التدوير ليعلم منها حال القمر من الاحوال
الثلث م ثم في التذكرة سوى بين التدوير والخارج فقال
ومما يتصل بهذا البحث انا فرضنا لخارج المركز محركا موافق المركز
وجعلنا نسبته نصف قطر التدوير وجعلنا موافق المركز متحركين
الخارج الى ما بين المركزين كنسبة نصف قطر الحامل الى نصف
قطر التدوير وجعلنا موافق المركز متحركين الى التوالي حركتين متشابهتين
ولخارج المركز الى خلافه والتدوير على وجه يكون في البعد الابعد
على التوالي وحركتاهما ايضا متشابهتان ثم بعد ذلك ذكر النسبة
التي يوجب الرجوع ونحوه كما عرفت س موافق المركز الموافق
الذي في تحته خارج المركز والموافق الذي في تحته التدوير م
ثم في بعض النسخ رايت تغييرا في عبارة التذكرة ونقلها الى هذه
العبارة وجعلنا نسبة الخط الواصل بين مركز الموافق وحضيض الخارج
الى نصف قطر الخارج كنسبة الخط الواصل بين مركز الموافق وحضيض

التدوير

التدوير الى نصف قطر التدوير س اعلم ان في التذكرة نظم
خارج المركز والتدوير في سلك واحد فاشكلت العبارة لكن ذكر
كل واحد منهما منفردا فبعد الوقوف على ما ذكرت لا يخفى عبارة التذكرة
فلا احتياج الى شرحها م القول قد شرط التشابه بين حركتي الخارج
والتدوير فان اريد بالتشابه استواؤه اي يكون زوايا في
الحركة متساوية فالعبارة المنقول اليها صواب والاول خطاء
وان اريد انه يرى عند مركز العالم متشابهة فالعبارة الاولى صواب
لا المنقول اليها وبعد الوقوف على ما ذكرت لا يخفى هذا المعنى واعتبر اعلم
س وان اريد بالتشابه المعنى الاول بفرض ان الخط الواصل بين
مركز الموافق وحضيض الخارج خمسون ونصف قطر الخارج ستون ان
وفي صورة التدوير الخط الواصل بين مركز الموافق وحضيض التدوير خمسون
ونصف قطر التدوير ستون ففي كل منهما ان كان النسبة وحركة الموافق
في كل منهما فرضنا ستة وحركة الخارج خمسون وحركة التدوير ايضا
خمسة فنسبة حركة الخارج الى حركة الموافق نسبة خمسة الى ستة
كنسبة الخط الذي بين مركز الموافق والكوكب الى نصف قطر الخارج
فانه خمسة اسداس ايضا فبعند الحضيض يرى الوقوف لانه يرى حركة
الخارج ستة مثل حركة الموافق وكذا في التدوير فانه اذا كان
النسبة على هذا الوجه فاذا اريد دائرة نصف قطرها الخط الذي
بين مركز الموافق والكوكب هو خمسون وفرضنا نصف قطر التدوير
ستين فتلك الدائرة يكون خمسة اسداس منطقة التدوير فاجزاء
تلك الدائرة خمسة اسداس اجزاء منطقة فستة اجزاء من اجزاء
تلك الدائرة يساوي خمسة اجزاء من اجزاء منطقة التدوير فالكوكب
اذا تحرك بحركة تلك الدائرة ستة اجزاء على التوالي وبحركة التدوير

خمسة اجزاء الى خلاف التوالى يكون مجموع الحركتين متساويتين
يكون الكوكب واقفا فعلم انه اذا اريد بالتشابه المعنى الاول يكون
العبارة المنقول اليها صوابا وان اريد بالتشابه المعنى الثاني وهو
ان يرى عند مركز العالم متشابها اى متساويا لنوض الخط الواصل خمسين
فى صورة الخارج والتدوير وما بين المركزين فى صورة الخارج
عشرة ونصف قطر التدوير فى صورة التدوير عشرة فنسبة الخط
الواصل الى ما بين المركزين نسبة خمسة الامثال وكذا النسبة الخط الواصل
الى نصف قطر التدوير نسبة خمسة الامثال ايضا ثم حركة الموافق فى الصورتين
ستة اجزاء وحركة الخارج خمسة اجزاء وحركة التدوير ثلثون جزءا
فيرى متشابهة لحركة الخارج عند مركز العالم لان ثلثين جزءا من
اجزاء الخارج لكون نصف قطر التدوير سدسا لنصف قطر الخارج
فمنطقة سدس منطقة الخارج خمس كل جزء التدوير سدس لكل
جزء من الخارج فيجب ان يقطع التدوير ثلثين جزءا ليكون مساويا
لخمسة اجزاء من خارج المركز فمعنى التشابه هذا ثم اذا وجدت
هذه الشروط فكما ان فى صورة الخارج اذا كان نسبة حركة الخارج
الى حركة الموافق كنسبة الخط الواصل الى نصف قطر الخارج يكون
الكوكب واقفا وان كان اصغر يكون بطيئا وان كان اعظم يكون راجعا
فكهذا فى صورة التدوير اذا كان نسبة حركة التدوير وهى ثلثون
الى حركة الموافق وهى ستة حركة الخط الواصل وهو خمسون الى
نصف قطر التدوير وهو عشرة يكون الكوكب واقفا وان كان اصغر فبطيئا
وان كان اعظم فراجع م فصل فى اختلاف المنظر
س وهو اختلاف موضع الكوكب بالنسبة الى مركز العالم وبالنسبة
الى موضع النظر م وهو لا يحس الا فى القمر فاذا اخرج خطان من مركز

العالم والبصر المركزه وينتهيان الى فلك البروج فموضع الاول
موضعه الحقيقى والثانى المرئى وهو اقرب الى الافق دائما والقوس
الواقعة بينهما من دائرة الارتفاع اختلاف المنظر والزاوية الحادثة
على مركز القمر زاوية اختلاف المنظر وينعدم فى سمت الراس وغايته
عند الافق فان لنصف قطر الارض مقدارا محسوسا عند فلك
القمر والظاهر منه اقل من النصف س فانه اذا اخرج خطا على
وجه الارض يفصل بين الظاهر والخفى من الفلك وخطا اخر على مركز
العالم موازيا للخط الاول فما بين الخطين من الفلك يكون بمقدار نصف
قطر الارض م ويظهر الاختلاف فى الطول والعرض فان كان
الكوكب على دائرة وسط السماء الرؤية فهو فى العرض فقط س لان
دائرة اختلاف المنظر قوس من دائرة الارتفاع فدائرة الارتفاع
اذا اتحدت مع دائرة وسط سماء الرؤية وهى مارة بقطبى
البروج فلا اختلاف موضع الكوكب على المنطقة م وان كان شرقيا
فالطول المرئى زائدة على الحقيقى لكونه مرئيا اقرب الى الافق والتوالى
من المغرب الى المشرق وان كان غربيا فناقص س اى الطول المرئى ناقص
عن الحقيقى م وان كان على المنطقة فهى ان مرت على سمت الراس
فهو فى الطول فقط س لان المنطقة هى دائرة الارتفاع فاختلاف
المنظر قوس من المنطقة ولا اختلاف الطول وليس للكوكب عرض
م وان لم يمر عليه س اى ان لم يمر المنطقة على سمت الراس م
فالطول المرئى على ما ذكر س اى كان على دائرة وسط سماء
الرؤية لا اختلاف فى الطول معدوم وان كان شرقيا عنها
فالمرئى زائد على الحقيقى وان كان غربيا فناقص عنه م والعرض المرئى
فى جهة قطب البروج الخفى س لكن العرض الحقيقى معدوم هنا

لكون الكوكب على نفس المنطقة بحسب مركز العالم م وان لم يكن
عليها س اى الكوكب على المنطقة فان مرت على سمت الرأس فى الطول
على ما ذكر من كونه على دائرة وسط سماء الرؤية او شرقيا او غربيا عنه
م والعرض المرئى زائد على الحقيقى س لان منطقة البروج عن المنطقة
وموضع المرئى للكوكب اقرب الى الافق فبعده عن المنطقة اكثر من عرض
الموضع الحقيقى وهو البعد عن الافق م وان لم يمر س اى ان لم يمر المنطقة
على سمت الرأس والتقدير ان الكوكب ليس على المنطقة م فان كان
العرض الحقيقى فى جهة قطب البروج الخفى فكذا س اى الطول على ما ذكرنا
والعرض المرئى زائد على الحقيقى م وان كان فى جهة القطب الظاهر س
فهذا على ثلثة اقسام الاول ان يكون العرض الحقيقى بين سمت الرأس
والمنطقة الثانى ان يكون على سمت الرأس الثالث ان يكون مائلا عن
السمت لا فى جهة المنطقة فاشار الى الاول بقوله م فان كان بين سمت
الرأس والمنطقة فالمرئى معدوم او ناقص عن الحقيقى فى جهته او بعد
فضل الاختلاف على الحقيقى لكن فى خلاف جهته فان القسم
الاول على ثلثة اوجه اما ان يكون المرئى معدوما واما ان يكون
المرئى اخفض وبالحقيقى فيرى الكوكب عليها فيكون العرض المرئى
معدوما واما ان يكون المرئى اقل من الحقيقى فيكون ناقصا عن
الحقيقى ويكون فى جهة الحقيقى كما اذا كان العرض الحقيقى شماليا
وهو درجتان وهو بين سمت الرأس والمنطقة والمرئى يكون
درجة فينقص عن الاوجين فيبقى المرئى درجة ويكون شماليا عن
المنطقة كالحقيقى واما ان يكون المرئى اكثر من الحقيقى كما اذا كان
الحقيقى درجتين والمرئى ثلثا فالمرئى يكون درجة واحدة جنوبية
عن المنطقة ثم اشار الى القسم الثانى بقوله م وان كان الحقيقى على

السمت فلا اختلاف لان الكوكب اذا كان على سمت الرأس
لا يكون له اختلاف المنظر ثم اشار الى القسم الثالث بقوله
م وان كان لا على السمت لكن فى خلاف جهة المنطقة فالمرئى زائد
على الحقيقى س فان المنطقة جنوبية والعرض الحقيقى فى جهة القطب
الظاهر وهو القطب الشمالى متجاوزا عن سمت الرأس فى جهة الشمال
فالمرئى يكون اقرب الى الافق فيكون ميلا الى الشمال اكثر فيكون البعد عن
المنطقة من الحقيقى م فصل فى احوال النيرين القمر انما
يرى بهذه الاشكال لان نورها من الشمس فنصفه تقريبا مضئ و
نصفه تقريبا مواجه لها س انما قال تقريبا لان جرم الشمس اعظم
من جرم القمر فالمضئ اكثر من النصف وما هو مرئى من القمر اقل من
النصف فان الحدقة اصغر من جرم القمر فانه اذا اتصل خطوط مستقيمة
من اطراف دائرة الى اطراف دائرة اخرى مساوية لها بنصفها والى
اطراف دائرة اصغر كان القسم الذى يواجه الاولى اعظم من القسم
الاخر فالى اطراف دائرة اعظم فبالعكس م فاذا قابل الشمس يواجهنا
المضئ فنراه كانه سطح مرآة مع انه نصف كرة لانه لا يحس قرب بعض
الاجزاء وبعده من البعيد فيرى كل الاجزاء متساوية فى البعد
م واذا كان فى تربيعها فنصفه المضئ منصف فيرى كنصف المرآة س
اعلم ان القمر فى حال التربيع ينقسم ارباعا لانه منصف بدائرة
تفصل بين المضئ والمظلم ثم منصف بدائرة تفصل بين ما يواجهنا
وما لا يواجهنا فكل نصف منصف فيصير ارباعا كل ربع على شكل
بيضى ربع منه مضئ يواجهنا وربع مضئ لا يواجهنا وربع مظلم
يواجهنا وربع مظلم لا يواجهنا فنحن نرى كنصف المرآة الصغير
فيرى يرجع الى النصف الذى يدل عليه قوله منصف اى يرى

نصف المضيء وانما يرى في سفل نصف المرآة لانه يحيط به قوسان احديهما من الدائرة الفاصلة بين ما يواجهنا وما لا يواجهنا ومن القوس يرى منحنية كما هي والاخرى قوسا من دائرة فاصلة بين المضيء والمظلم وهذه القوس يرى خطا مستقيما م لان القوس الفاصلة بين المضيء والمظلم البصر كسمهما لما ذكرنا س انه لا يحس قرب بعض في حكم الخط المستقيم لان كل قوس يكون مع سمهما في محاذاة شعاع البصر كسمهما لما ذكرنا س انه لا يحس قرب بعض الاجزاء وبعده من البعيد فيرى كل الاجزاء متساوية في البعد كسمهما اجزاؤه م اما قبل التربيع فلان ما يرى في التربيع نصف مرآة فهو ينقسم بقسمين مظلم ومضيء لكن المظلم يحيط به خطان احدهما ذلك الخط المستقيم س اي الخط الذي يرى مستقيما وهو الذي ينصف سطح القمر وقت التربيع م والاخر منحنٍ متصل بالمضيء س وانما يرى منحنيا لان طرفيه ما ينفصلان بذلك الخط الخط المستقيم وهو وسط بعيد عنه وسط فيرى منحنيا واذا كان هذا منحنيا فالقسم المضيء يرى م وبعد التربيع بالعكس س اي بعد التربيع الاول وهو الذي بعد الاجتماع يكون الامر على العكس يعني ان قبل التربيع ينقسم النصف المضيء وقت التربيع الى مضيء ومظلم فبعد التربيع ينقسم المظلم وقت الى مضيء ومظلم لكن المظلم من هذا القسم يتصل بالنصف المضيء فيصير المضيء الذي يواجهنا اكثر من النصف ويبقى المظلم على الشكل الهلالي لما قلنا قبل التربيع فيصير بهذه الصورة م وعند الاجتماع النصف المظلم يواجهنا فلا نراه فاذا وقع في كسيره حيث يحول الارض بينه وبين الشمس ينخسف وما يرى من لونه ليس لونه الاصلي بل ينعكس اليه الضوء الثاني من الاجرام المضيئة مركزه البحار ولا ينعكس حال المحاق لان الضوء الثاني خرج على زوايا حادة كزاوية آ ت ج وفي الخسوف

وفي الخسوف على منفرجة كزاوية ج د ب في هذا الشكل والخطان المحيطان بالمنفرجة اشبه بالخط المستقيم من المحيطين بالحادة واقوى الاضواء الواصل من النير على الخط المستقيم س وذلك لان الهواء الذي يرى على جوانب النير كثيف بكيفية فهي ان الاعلى بخار في الشمس بخار ايضا في الاشعة المحيطة بالشمس

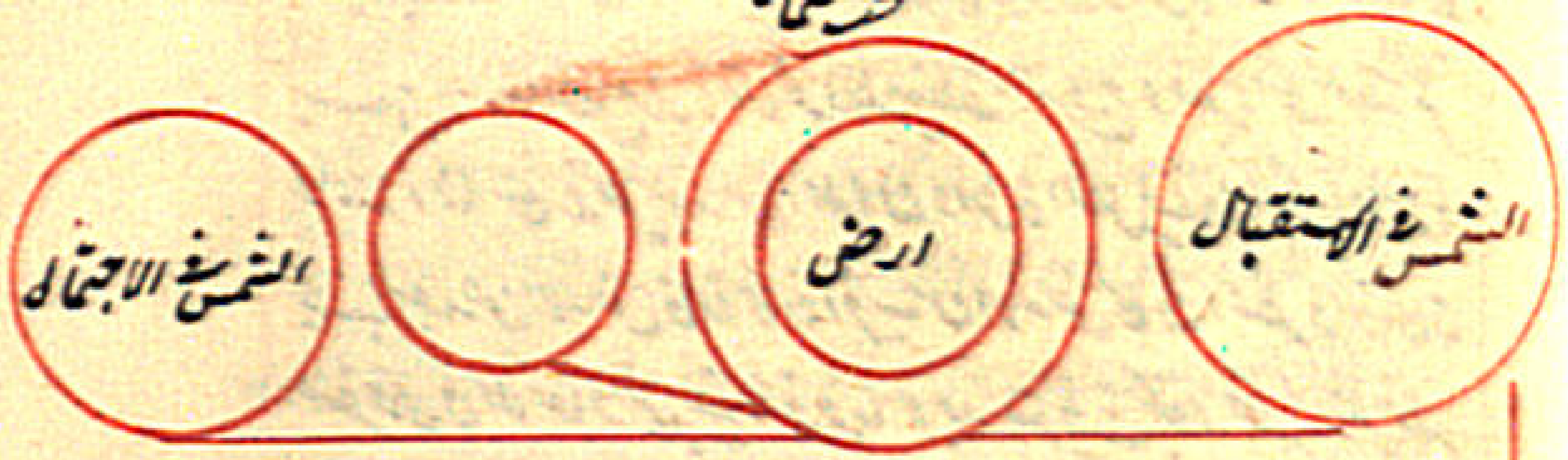

هكذا ذكر في التحفة والظاهر ان سبب لونه ليس هذا لان ضوء ذلك الهواء ضوء ضعيف لا يصل اثره الى فلك القمر الا يرى انه لا يحس في الارض الا في طرفي النهار كالصبح والشفق اما في غير هذين الوقتين فلا يحس في الارض مع ان بعده عن الارض اقل من بعده عن القمر وزعم البعض ان لونه في الخسوف هو اللون الاصلي وهل لو كان كذلك لما اختلف فكان دنيا في الاجتماع واجيب عن الاول بانه يختلف باختلاف الهواء في الصفاء والكدورة وعن الثاني بانه لا يرى لضوء النهار وقد رايت في كرمان جرم القمر في بعض الخسوفات اخر كانه مراة محماة او قطعة نحاس وقد كان الهواء صافيا ورايت ايضا في بخارا حيث انخسف حتى لم يبق منه اصلا وفقد موضعه في الفلك والهواء لم يكن صافيا كان فيه قليل غيم فظننت انه اختفى في الغيم لكن اذا ابتدى الانجلاء علمت انه لم يكن في الغيم بل في موضعه لم يكن هناك غيم والحق ان كل ما يقال في سببه وهم والعلم عند الله م وظل الارض وجد مخروطيا بان القمر كلما كان

البعد عن الارض فكثة في الخسوف اقل مع التساوي في العرض فالشمس
اعظم من الارض وهي من القمر فقيل اذا كانت الشمس في الاوج وهي
يصل الى فلك الزهرة وان كان في الحضيض لا س لانه كلما كان جرم المضيء
اعظم كان ظل ما يحجبه اقصر وكلما كان اصغر كان ظله اطول وانما وصوله الى
فلك الزهرة فيعرف من معرفة مقدار جرم الشمس والارض وكمية طول المخروط
وكمية بعد فلك الزهرة م واذا توهم على المخروط دائرة موازية للقاعدة
يسمى دائرة الظل مركزها على مخروط منطقة البروج وقطرها مثل صفحة القمر
وثلثة اخماسه في كل بعد س اعلم ان دائرة الظل يختلف عظمها وصغرها
بحسب البعد عن الارض فاذا كان اقرب من الارض كان اعظم واذا كان
اصغر فهي في الابعاد التي يقع القمر فيها وجدت بحيث يكون قطرها مثل قطر
صفحة القمر مع ثلثة اخماسه وانها وان كانت تتفاوت في هذه الابعاد
ايضا فكما ان دائرة الظل يصغر بالبعد عن الارض جرم القمر يرى صغيرا بالبعد
عن الارض وكما انها يعظم بالقرب من الارض جرمه يرى عظيما بالقرب
من الارض فهي في كل من الحالتين يكون مثله وثلثة اخماسه صغيرا كان كل
منهما او عظيما واعلم ان هذا القرب والبعد في القمر يكون بحسب كونه
في ابعد التدوير او اسفله لا بحسب خارج المركز لان الحال حال الاستقبال
فالتدوير يكون في الاوج لكن دائرة الظل يصغر ويعظم لشيء آخر وهو بعد
الشمس عن الارض وقربها منها فان الشمس اذا كانت اقرب الى الارض
فالدائرة اصغر واذا كانت ابعد كانت اعظم كما مر ان الشمس اذا كانت
في الاوج يصل رأس المخروط الى فلك الزهرة ولا يصل اذا كانت في
الحضيض فكلما كان عرض المخروط اكثر فنهايته ابعد وكلما كان عرضه اقل
فنهايته اقرب اذا عرفت هذا فالقمر ان كان في ذروة التدوير والشمس
في الاوج ودائرة المخروط مثل قطر القمر وثلثة اخماسه فالشمس اذا كانت

في الحضيض

في الحضيض والقمر في الذروة كما فرض اولا يجب ان يكون اقل من قطر القمر
مع ثلثة اخماسه لكن يمكن ان يقال هذا بحسب البرهان والحساب واما بحسب
الوجدان بالرصد فهذا التفاوت لم يدرك وما قيل ان رأس المخروط يصل
الى فلك الزهرة يكون بحسب الحساب والبرهان لا بحسب الادراك
والوجدان م فاذا كان نصف قطر هذه نه دقيقة فنصف قطر تلك لد س
هذه اشارة الى الصفحة الى تلك اشارة الى دائرة الظل م وفضل هذا
ذلك كا ومجموعهما لط س اي مجموع نصف قطر هذه ونصف قطر تلك م
فعرض القمر ان ساواه او كان اكثر منه لا ينخسف س لان مركز الدائرة على
منطقة البروج فان كان عرض القمر ونصف قطر دائرة الظل ومجموعهما
لط فالقمر يماس الدائرة فلا يقع فيها وان كان العرض اكثر لا يماسها فلا
ينخسف في الحالين م وان كان اقل ينخسف فان كان س اي عرض القمر
م اكثر من كه ينخسف اقل من النصف وان كان مثله فالنصف وان كان
اقل واكثر من ط فاكثر من النصف وان كان ط فالكل بلا مكث وان
كان اقل منه س اي مع المكث اعلم ان عرض القمر ان كان كه فمركز القمر
واقع على محيط دائرة الظل فينخسف نصف قطره وان كان عرضه اكثر لا
ينخسف النصف وان كان اقل من كه لكن اكثر من ط ينخسف اكثر
من نصف القمر لوقوع المركز في داخل دائرة الظل فان كان العرض ط
ينخسف كله لانه اذا كان بين مركز القمر ومركز دائرة الظل ط يكون من مركز
القمر الى محيط دائرة الظل له اي ليكون القمر كله واقعا في الدائرة ولا يكون
له مكث لان المحيطين يتماسان في هذه الحالة وسط الخسوف يتجلى
المنخسف الكل بأخذه في الانجلاء فان كان العرض اكثر من ط ينخسف الكل
مع المكث م ونصف السدس يسمى اصبعا في المطلقة من القطر والمواضع
من الجرم واذا حال القمر بيننا وبين الشمس يقع الكسوف وهو قد

يقع في موضع دون موضع آخر لاختلاف المنظر بخلاف الخسوف اذ لا اعتبار به
فيه فان كان العرض المرئي اي المعدل باختلاف المنظر في العرض وقت الاجتماع
المرئي وهو المعدل به س اي باختلاف المنظر م في الطول اكثر من نصف
قطريهما او مساويا لا ينكسف وان كان اقل ينكسف وقطرها وجد من
لا دقيقة الى لد وقطره من كح الى لو س فاذا علم ان الشمس تنكسف
اردنا ان نبين مقدار ما ينكسف فنقول م فان كان اكثر من نصف قطر القمر
ينكسف اقل من النصف وان كان مثله فالنصف وان كان اقل لكن اكثر
من دقيقتين ونصف فالاكثر وان لم يكن اكثر من ذلك فان كان جرمه اعظم
من جرمها والعرض مساو للفضل او اقل فالكل والا فالاكثر وان عدم
العرض ينكسف الكل بلا مكث او معه او يبقى حلقة النور س العرض
المرئي ان كان اكثر من نصف قطر القمر لا يصل محيط القمر الى مركز الشمس فينكسف
اقل من النصف وان كان العرض المرئي مثل نصف قطر القمر تماس محيط القمر
مركز الشمس فينكسف نصف قطرها وان كان العرض المرئي اقل من نصف
قطر القمر فان كان جرم القمر اعظم من جرم الشمس في الرؤية فيه ان كان العرض مثل
فضل جرم القمر على جرم الشمس او اقل ينكسف الكل كما فرضنا نصف قطر الشمس
يو ينكسف الكل لكن ان كان العرض المرئي دقيقتين ينكسف الكل كما
فرضنا نصف قطر الشمس يو ينكسف الكل لكن ان كان العرض المرئي دقيقتين
ينكسف الكل بلا مكث وان كان اقل ينكسف مع مكث وان كان العرض
اكثر من فضل جرم الشمس ينكسف الكل بلا مكث وان كان اقل ينكسف مع
مكث وان كان العرض اكثر من فضل جرم القمر على جرم الشمس ينكسف الاكثر
ايضا فقوله جرم القمر اعظم من جرم الشمس ينكسف الاكثر ايضا فقوله في المتن وان لم يكن
والا فالاكثر ليس كما ينبغي اذا لم يكن جرم القمر اعظم بل مساويا او اصغر ويشمل ما اذا
لم يكن العرض مساويا للفضل او اقل بل يكون العرض اكثر ففي كل هذه الصور

ما ينكسف

ينكسف الاكثر فان كان جرم الشمس اعظم من جرم القمر والعرض اقل من
الفضل يبقى حلقة النور بعضها ارق وبعضها اغلظ م وحد الخسوف ان يكون
البعد بين الشمس واحدى العقدتين وقت الاستقبال يب درجة
س قال في التحفة لان غاية نصف قطر القمر لح دقيقة وغاية عظم نصف
قطر الظل مو دقيقة مجموعهما ا ب وهو عرض يب درجة لكن هذا لا
يوافق ما قيل ان نصف قطر الظل مثل قطر القمر وثلثه اخماسه في كل بعد
م وحد الكسوف ان يكون الشمس بعد الرأس او قبل الذنب
بعد يح درجة وعلى العكس بعد سبع س اي يكون الشمس قبل الرأس
او بعد الذنب بعد سبع درجات م لان اختلاف المنظر يوجب
القرب من الشمس ثمة وبعده هنا اي اختلاف المنظر يوجب قرب
القمر من الشمس بعد الرأس وقبل الذنب ويوجب بعده عنها هنا اي قبل الرأس
وبعد الذنب وذلك لان الشمس اذا كانت بعد الرأس او كانت قبل الذنب
والحال حال الاجتماع كان للقمر عرض شمالي وكان عن الافق البعد من الشمس
فباختلاف المنظر يصير اقرب الى الارض فيقرب من الشمس فاذا كان البعد عن
الرأس او الذنب يح درجة فعرضه صح دقيقة فغاية اختلاف المنظر ينقص
عنه وهي لـ فيبقى لد وهي غاية نصف قطري النيرين واما اذا كانت الشمس
قبل الرأس او بعد الذنب والحال حال الاجتماع فيكون القمر جنوبيا عن الشمس
فيكون اقرب الى الافق فباختلاف المنظر يزداد قربه من الافق فيبعد
عن الشمس فاذا كان بعد الشمس وتباسين سبع درجات فهو حد الخسوف
اذا كان القمر على سمت الرأس لان العرض لد بمقدار نصف قطر النيرين
بلا اختلاف المنظر حتى لو وجد اختلاف المنظر يزيد البعد عن الشمس
م فيمكن خسوفان بينهما خمسة اشهر يكون الاول بعد احدى العقدتين
والثاني قبل الاخرى كما كانت الشمس في آخر الجدي والرأس في كـ درجة منه

وان لم يكن

ووقع خسوف فاذا قطعت الشمس خمسة بروج والرأس ثماني درجات
على خلاف التوالي فبقي البعد بينها وبين الذنب ست درجة فيمكن
الخسوف س لان الشمس بعد خمسة اشهر يكون في اوائل السرطان
والرأس في ست درجة من الجدي فيكون الذنب في ب درجة من
السرطان م وكذا الكسوفان س اي يمكن كسوفان في خمسة اشهر
يكون الاول بعد احدى العقدتين والثاني قبل الاخرى وقال في التذكرة
وفي التحفة احدهما بعد الرأس والآخر بعد الذنب فقول لا يشترط كون الاول
بعد الرأس حتى لو كان بعد الذنب يمكن ايضا كما اذا كان الذنب في كح
من الحوت والشمس في اول الحمل فوصلت الى اول السنبلة والرأس
الى يو من السنبلة يمكن الكسوف م لكن لا يكون شيء منهما تاما ولا يمكن
خسوفان بينهما سبعة اشهر فان الاقرب ان يكون الاول قبل احدى
العقدتين والشمس تفرض بطيئة تقطع ر ة درجة والرأس آ درجة
الى خلاف التوالي فالشمس يخرج عن حد الخسوف س كما فرضنا الشمس
في لا درجة من الحوت والرأس في اول الحمل فوقع خسوف ففي سبعة
اشهر وصلت الشمس الى يه من الميزان والرأس وصل الى كط من الحوت
فالذنب وصل الى كط من السنبلة فمن الذنب الى الشمس كو درجة
فلا يمكن الخسوف فان لم تفرض الاول قبل احدى العقدتين او كانت
الشمس سريعة الحركة فاولى ان لا يمكن م ويمكن الكسوفان في
سبعة اشهر ان كان الاول قبل الذنب والآخر قبل الرأس س نظيره الشمس
في اول الحمل والذنب في كح من الحمل فوصلت الشمس الى كه من الميزان
والرأس الى يه من الميزان فمن كه الى كه يكون يح فيمكن الكسوف
اما ان كان الاول قبل الرأس والثاني بعد الذنب فلا يمكن كما اذا كان
الشمس في اول الحمل والرأس في ن من الحمل فوصلت الشمس الى كه من الميزان

فيكون

فيكون الذنب في كه من السنبلة فلا يمكن الشمس الى كه من الميزان
الكسوف م والخسوف والكسوف في شهر لا الخسوفان في الافقين
مختلفين جهة للعرض س اي يمكن الخسوف والكسوف في شهر واحد
بان الشمس يكون في الاجتماع قبل احدى العقدتين وفي الاستقبال بعدها
او يكون في الاستقبال قبل احدى العقدتين وفي الاجتماع بعدها بحيث
عن حد الخسوف والكسوف ولا يمكن الخسوفان في شهر لان حد الخسوف
ست درجة فاذا كان قبل احدى العقدتين وقت الاستقبال بهذا البعد
ففي الاستقبال الآخر بعدها عنها اكثر من يب درجة وكذا في الكسوفين
لان احد البعدين ت والآخر يح ومجموعها كح وحركة الشمس
من الاجتماع الى الاجتماع اكثر من كحه لكن يمكن كسوفان بينهما شهر
في بقعتين عرض احديهما شمالي وعرض الاخرى جنوبي فان حد الكسوف
اذا كان في الاقليم الرابع قبل الذنب كح درجة يكون حد الكسوف
في الموضع الجنوبي المقابل للاقليم الرابع في الشمال بعد الذنب كح درجة
فان حكم ما بعد الذنب ثم حكم ما بعد الرأس هنا فاذا كانت الشمس
قبل الذنب في حد الكسوف في الاقليم الرابع بان يكون البعد كح درجة
او اقل فبعد المجاورة من الذنب يكون في حد الكسوف ايضا بالنسبة
الى تلك البقعة الجنوبية م واعلم ان ابتداء الاظلام والانجلاء
في الخسوف من جانب المشرق وفي الكسوف من المغرب لانها بحركة
القمر س فان القمر يتحرك من المغرب الى المشرق فيكون طرفه الشرقي هو الداخل
في الظل وهو الخارج عنه اولا واما في الكسوف فالقمر هو الحاجب فيحجب
اولا الطرف الغربي من الشمس فاذا تحرك ينجلي من الشمس طرفها
الغربي م فصل في الظهور والاختفاء العلويات اذا خرجت
عن الاحتراق صارت مشرقة س لان الشمس اسرع منها فيسبقها الشمس

من المغرب الى المشرق فيظهر الكواكب في المشرق م ثم يتقدم طلوعها
شيئا فشيئا الى ان يطلع عند المقابلة وقت الغروب فيرى في جميع الليل
ثم يقع في النهار ويتقدم شيئا فشيئا فيرى في بعض الليل الى ان يصير مغربيه
ش اي ظاهرة عند الغروب م ثم يختفي والسفليان اذا خرجا عن الاحتراق
مستقيمين سبقا الشمس مغربين ش لانهما اسرع من الشمس وحركتهما
الى التوالي م فيظهران بعد غروب الشمس في المغرب ثم رجعا فاحترقا
ثم ظهرا مشرقين ش لانهما اسرع من الشمس لكن حركتهما الى خلاف
التوالي فيظهران قبل طلوع الشمس في المشرق م والزهرة في الاقليم
الرابع اذا احترقت في الحوت راجعة لا تختفي بكرة وعشيا لانها
في حضيض التدوير فيعظم جرمها وايضا مثل حضيض تدويرها يبتدي
من حضيض حامل وهو القوس الى ان يبلغ نهاية عند احدى العقدتين
في الحوت فيعدم الميل الاول لكن ميل حضيضها في الغاية الشمالية فيطلع
قبل درجتها ويغرب بعدها لان قدر ان الاوج في الجوزاء فيكون الحضيض
في القوس وقد قرا ايضا ان التدوير اذا زال عن حضيض الخارج
مال ذروة التدوير الى الجنوب والحضيض الى الشمال فاذا كان الحـ
الحضيض في القوس كان الحوت ما بين الحضيض والاوج فيكون فيه
غاية الميل الشمالية فان كان الكوكب في غاية العظم بسبب غاية حضيض
التدوير وحضيض التدوير في الحوت كان الكوكب في غاية العظم وفي
غاية الميل الشمالية فيطلع قبل درجته ويغرب بعد درجته م وان
احترقت في السنبلة مستقيمة تختفي لستة عشر يوما لانها في الذروة
فيصغر جرمها وفي التحفة علل ايضا بطول مغارب الحوت وقصر مغارب
السنبلة فان الحوت قصير المطالع طويل المغارب والسنبلة بالعكس
وفيه ان مغارب السنبلة يعارضه طول مطالعها ش اي طول مغارب

ففيه ان طول مغارب الحوت يعارضه قصر مطالعه

الحوت

الحوت لا يدل على ظهور الزهرة بكرة وعشيا لان طول المغارب ان كان
مؤثرا في الظهور عشيا فقصر المطالع يؤثر في الخفاء بكرة فما الذي اوجب
اعتبار ذلك وعدم اعتبار هذا وفي السنبلة قصر المغارب ان اثر في الخفاء
عشيا فطول المطالع مؤثر في الظهور بكرة فما الذي اوجب اعتبار احدهما دون
الاخر م وفيها ش اي في التحفة م انها في الاستقامة بطيئة التباعد عن
الشمس لكونه بالخاصة فقط بخلاف التباعد في الرجوع فانه بالمركز والخاصة وفيه
نظر لان وسطها مثل وسط الشمس فلا يبعد عنها الا بقدر الخاصة رجوعا
واستقامة لكن هنا شيء آخر وهو ان الخاصة وهي في حضيض التدوير يرى
اكثر فيها وهي في الذروة مع ظاهر ولا يرى عشيا حوالي راس الميزان لقلة
مغاربه ولا في حدود اوجه لان القطر المسامت في غاية البعد الجنوبي فيغرب
قبل درجته ولا غدوة حوالي راس الحمل لقلة مطالعه ولا في حدود
مقابل اوجه لان القطر الصباحي في غاية البعد الجنوبي والله اعلم ش
بعض هذه المباحث مبني على معرفة العروض وقد مر بحث العروض وبعضها
مبني على معرفة المطالع وسيأتي م في تذنيب مباحث العروض فيما يتعلق
بها لما كانت الارض كرية في الوسط كان الواقف عليها بحيث رجلاه الى المركز وهو
التحت وراسه الى المحيط وهو الفوق من جميع الجوانب والسائر على الارض
يصير سمت راسه في كل وقت جزءا آخر فان فرض ثلثة اشخاص في موضع
مدار الاول على الارض ذاهبا الى المشرق جانبا الى المغرب والثاني
بالعكس واقام الثالث فعد دور الايام من يوم معين الى يوم معين
فكان للواقف عدد وللمشرقي ذلك مع واحد وللمغربي ذلك الا
واحدا لان اليوم بليلته للمشرقي وناقص بمقدار حركته عنه للواقف
ش اي مقدار اليوم بليلته للمشرقي ناقص بحركته بمقدار حركته عن مقدار
اليوم بليلته للواقف مثلا عد الواقف الايام من يوم معين الى يوم معين

وكان عدده ثلثمائة وستين وقال المشرقي لا عدد لها ثلثمائة وستون ودواحد والكل صادق لان اليوم بليلة للواقف زمان طلوع الشمس الى زمان طلوع الشمس فالسائر الى المشرق صار كل يوم مقدار اليوم ذي درجة من الفلك فاليوم بليلة له ناقص عن اليوم بليلة للواقف بدرجة م فالنقصانات اذا اجتمعت صارت دورا واحدا زايدا على عدد ايام الواقف س لان كل يوم مع ليلة للواقف هو مع ليلة ودرجة بالنسبة الى المشرقي ففي كل يوم تزداد درجة ففي ثلثمائة وستين يوما تزداد ثلثمائة وستون درجة وهي دور واحد فيزداد يوم وليلة م وللمغربي زائد س الى اليوم بليلة للمغربي زائد بمقدار حركته على اليوم بليلة الذي للواقف م فعدد ايامه ناقص عن عدد ايام الواقف بواحد س لان اليوم بليلة للمغربي هو يوم بليلة مع درجة بالنسبة الى الواقف ففي كل يوم يزداد للواقف درجة فيزداد ايام الواقف على ايام المغربي بواحد وايام المغربي يكون اقل من ايام الواقف بواحد م وهذا مما يستغرب فيقال انه كيف يكون يوم واحد جمعة لشخص وجمعة لآخر سبتا لثالث ولما توهم المعدل قاطعا للارض حدثت دائرة عليها يسمى خط الاستواء والعمارة وقعت في الربع الشمالي ولم يجد اهل هذا الفن سببه وقد مر في اول الكتاب ان موضع التحت لا بد ان يكون اقرب الى مركز العالم فيتوقف فيه الماء ولا يسيل الى الجوانب الاخر من الارض فصار السبب ارتفاع المواضع المنكشفة وانخفاض موضع الماء خلقه لحكمة خلق الحيوانات في المواضع المرتفعة فنعم ما قال صاحب التذكرة ان السبب ليس الا العناية الالهية ثم المعمورة قسم على سبعة اقاليم بخطوط موازية وللنصف النهار الاطول وعرض الاقاليم في هذا الجدول

وبعد

ساعات النهار الاطول	الاقليم ا	الاقليم	الاقليم	الاقليم	الاقليم	الاقليم	الاقليم
ساعات النهار الاطول في المبدأ	عند ... وعند ...	يجـ	يحـ	حـه	ربو	حـه	لط لر
عرض المبدأ	وعند المنتهى لا	كـ لحـ	يحـل	يحـ لر	يحـ	يحـ	لو يد لر
ساعات النهار الاطول في الاوسط	يحـ	يحـل	يحـ	يحـل	يحـ	يحـل	
ساعات النهار ... عرض الاوسط	لو لر	لحـ	لـ م	لو ك	ه ا	يا كا	يحـ ما

وبعد الاقاليم السبعة يكون النهار الاطول والعرض هكذا م فصل

	العرض	ند	يحـ	سا	سج	سدل	سه	سو	تمام الميل	سوسه	سط	يحـل	عدل	بنا الاول
ساعات النهار الاطول في كل عرض	ساعة عه	يحـ	لط	كـ	لحا	عـ	يحـ	لحد	شهر	شهرا	شهرين	اربع	خمس	ستة اشهر

في خواص الربع الشمالي طوله نصف الدور ومبدؤه ساحل بحر المغرب وعند البعض جزائر الخالدات وهي في غربي الساحل بعد عشر درجات ووسطه على خط الاستواء قبة الارض ومبدأ العرض الاستواء والدور فيه دولابي ودائرة تنصف جميع المدارات اليومية لكونها مارة على قطبي المعدل س فان دائرة الافق اذا كانت مارة على قطبي المعدل وقطب المعدل هو مركز المدارات اليومية فيكون سطح الافق مارا على مركز المدارات اليومية فيكون منصفة لها م فيتساوى الليل والنهار دائما وقوس نهار كل كوكب كقوس ليله س ولكل نقطة طلوع وغروب وزمان ظهورها كزمان خفائها قال في التذكرة فان كان فيه تفاوت كان بسبب اختلاف الحركات الثانية في النصفين وهو غير محسوس فنقول الحركة الثانية غير مختلفة

لكن مطالع قوس الحركة مختلفة فيختلف زمان الظهور والخفاء ثم
لاختلاف الليل والنهار سبب آخر وهو ان تقويم الشمس من
اختلاف تلك القسي ثم اختلاف المطالع مختلف وانما قال في
الحركة التقويمية مختلفة باختلاف منه اختلاف تلك القسي ثم اختلاف
المطالع ثم الشمس لم تمر على سمت الراس فيما بين في نقطتي الاعتدالين
وقطبا البروج ح على الافق س قوله ح اى حين كون الشمس على
سمت الراس في احدى نقطتي الاعتدالين لان الشمس على سمت وهي
على منطقة البروج فيكون منطقة البروج مارة على سمت الراس فيكون
قطبا البروج على دائرة الافق لان سمت الراس قطب دائرة الافق
فاذا مرت دائرة على قطب دائرة اخرى فالاخرى على قطب الاولى م
فيقطع المنطقة الافق على زوايا قائمة س لان كل دائرة تمر على قطب
اخرى تقطعها على زوايا قائمة م وبعد س اى الشمس عن سمت
الراس م في الانقلابين بقدر الميل الكلي فيكون ثم ثمانية فصول
س لان الشمس لم تمر على سمت الراس قريبي عند راس الحمل وراس الميزان
فكل منهما صيف ويبعد عن سمت الراس قريبي عند راس السرطان
وراس الجدي فكل منهما شتاء وبين كل شتاء وصيف ربيع
احدهما في واسط الاسد والاخر في اواسط الدلو وبين كل صيف
وشتاء خريف احدهما في اواسط الثور والاخر في اواسط العقرب
م ولكون دائرة الافق من دوائر الميل كان لسعة نقطة
من منطقة البروج بقدر ميلها وكذا السعة مغربها س فان سعة
مشرق كل نقطة هي قوس من دائرة الافق بين مطلع
تلك النقطة وبين معدل النهار فاذا كان دائرة الافق
دائرة الميل لكون دائرة الافق مارة على قطبي المعدل فيل كل

نقطة

نقطة من فلك البروج وهو قوس بين تلك النقطة وبين المعدل
يكون لسعة مشرق تلك النقطة م وتحل بقاعه س اى بقاع خط الاستواء
م اعدل البقاع لان الشمس تزول عن سمت الراس سريعا لان حركة
الميل في نقطتي الاعتدالين اسرع ما يكون بخلاف المنقلب اذا كان على سمت
الراس س اى لان زوال الشمس عن سمت الراس سريعا لان حركة
الميل في المنقلب في غاية البطوء م وحمامته وان كانت سخنة
فدوامها ابلغ فيه س اى في التسخين المدلول من قوله وان كانت
سخنة م ورد بان البقاع التي ارتفاع الشمس في صيفها
كارتفاعها في شتاء خط الاستواء وحر صيفها ازيد فكذا شتاء خط
الاستواء فانظروا الى حال صيفه س والمراد بتلك البقاع بقاع
عرضها ضعف الميل الكلي فان ارتفاع الشمس في الصيف يكون مثل الميل
الكلي م ومنع بان حر صيف تلك البقاع يمكن ان يكون لطول النهار
س قوله ومنع كون حر صيف تلك البقاع كشتاء خط الاستواء
اذ يمكن ان يكون حر صيفها لطول النهار م وهذا ليس بقوي اذ طول
النهار سيظهر في آخره لكن الحر قبله وصاحب التذكرة قال ان عنى بالاعتدال
تشابه الاحوال فخط الاستواء اعدل وان عنى تكافؤ الكيفيتين
فلا ويدل على هذا الوانهم وشدة جعودة شعورهم وغير ذلك
القول تحمل ترك معنى آخر وهو ان يكون للانسان مزاج هو الليق
الامزجة به ويسمى الاعتدال النوعي ولا يبعد ان يكون للانسان
ثمة مزاج هو الليق الامزجة به فلا تنظر الى ما تمس ابدان اهل الزنج
وتكامل القوى الجسمانية فيهم وشدة نشاطهم وفرحهم واما ما
ليس على خط الاستواء ولم يكن عرضه ربع الدور ففيه حالي فكل كوكب فالدور
على معدل النهار فزمان ظهوره كزمان خفائه وما بعد عنه فان كان

من جانب القطب الظاهر دائرة ارتفاعه كان ارتفاعه اقل لا يغيب ابدا وان
كان اكثر يغيب ويكون قوس نهاره اعظم من قوس ليله بقدر ضعفي
تعديل النهار وفي جهة القطب الخفي على العكس س اي ان كان
انحطاطه كانحطاط القطب يخفى او اقل لا يظهر ابدا وان كان اكثر
يظهر ويكون ليله اعظم من قوس نهاره بقدر ضعفي تعديل النهار وليستخرج
هذا المعنى لمن يشاء م والنقطتان المتساويتا البعد من المعدل في
جانبيه زمان ظهور احديهما كزمان خفاء الاخرى س كراس الحوت
مثلا مع راس الثور وراس الجدي مع راس السرطان م وتعديل
النهار هو نصف الفضل بين نهار البلد ونهار الاستواء وهو من
اجزاء البروج الفضل بين مطالعها بالبلد وخط الاستواء ويوجد
بطريقين الاول ان يمر دائرة ميل على مركز الكوكب وهو على افق
المشرق في جزء من البروج الشمالية س ويوجد راس السرطان
ويسمى تعديل نهاره تعديل النهار الكلي فانه غاية تعديل النهار في
البروج الشمالية م فيحدث مثلث تحت الارض احد اضلاعه
سعة المشرق س وهي قوس من دائرة الافق بين راس
السرطان وبين المعدل م والثاني قوس من دائرة الميل بين
راس السرطان والمعدل والثالث تعديل النهار اي قوس
من المعدل بين الافق ونقطة تقاطع دائرة الميل والمعدل
فاذا بلغ ذلك الجزء الافق يمر دائرة ميل اخرى عليه فيحدث
مثلث تحت الارض احد اضلاعه سعة المغرب والاخرى
كما مر س اي الثاني قوس من دائرة الميل بين راس
السرطان والمعدل والثالث تعديل النهار م فالقوسان من
المعدل تعديل النهار في نهار البلد يفضل على نهار الاستواء بهما س اي

بالقوسين

بالقوسين من معدل النهار احديهما شرقية والاخرى غربية م
لان ذلك الجزء يطلع ويغيب في خط الاستواء مع نقطة تقاطع
دائرة الميل والمعدل س لان دائرة الميل افق خط الاستواء لكونها
مارة على قطبي العالم م فاحديهما نصف الفضل ٣ اي يكفي بدائرة
ميل واحدة يمر على مطلع الاعتدال في مغيبه عند كون الكوكب
على افق المشرق فقطعت مدار الكوكب وهو دائرة موازية
للمعدل على نقطتين فوق الافق شرقا وغربا فحصل قوسان
من المدار بين نقطتي التقاطع وبين الافق شرقية وغربية لكل
منهما تعديل النهار ففي خط الاستواء يطلع ويغيب مع نقطتي التقا
طع فالقوسان فضل نهار البلد على نهار الاستواء فاحديهما نصفه
وهذه القوس من المدار شبيهة القوس من المعدل في الطريق الاول
لانه اذا مرت دائرة ميل بالطريق الاول والاخرى بالطريق الثاني
فالقوسان واقعتان بينهما وهما متوازيتان فكانتا شبيهتين س
وضنا آب قوسا من الافق وجد قوسا من المعدل قطعت الافق على
نقطة ه ونقطة ر راس السرطان على الافق كذا قوسا من مدار
راس السرطان موازية للمعدل ونقطة س القطب الخفي فخرج منها دائرتا
ميل احديهما على الطريق الثاني الى نقطة ج من المعدل فقطعت المدار
على نقطة ح فخرج ح هو تعديل
النهار على الطريق الاول واحديهما
شبيهة للاخرى لان
القوسين احديهما
من منطقة الفلك واخرى
من دائرة صغيرة موازية

قوساه

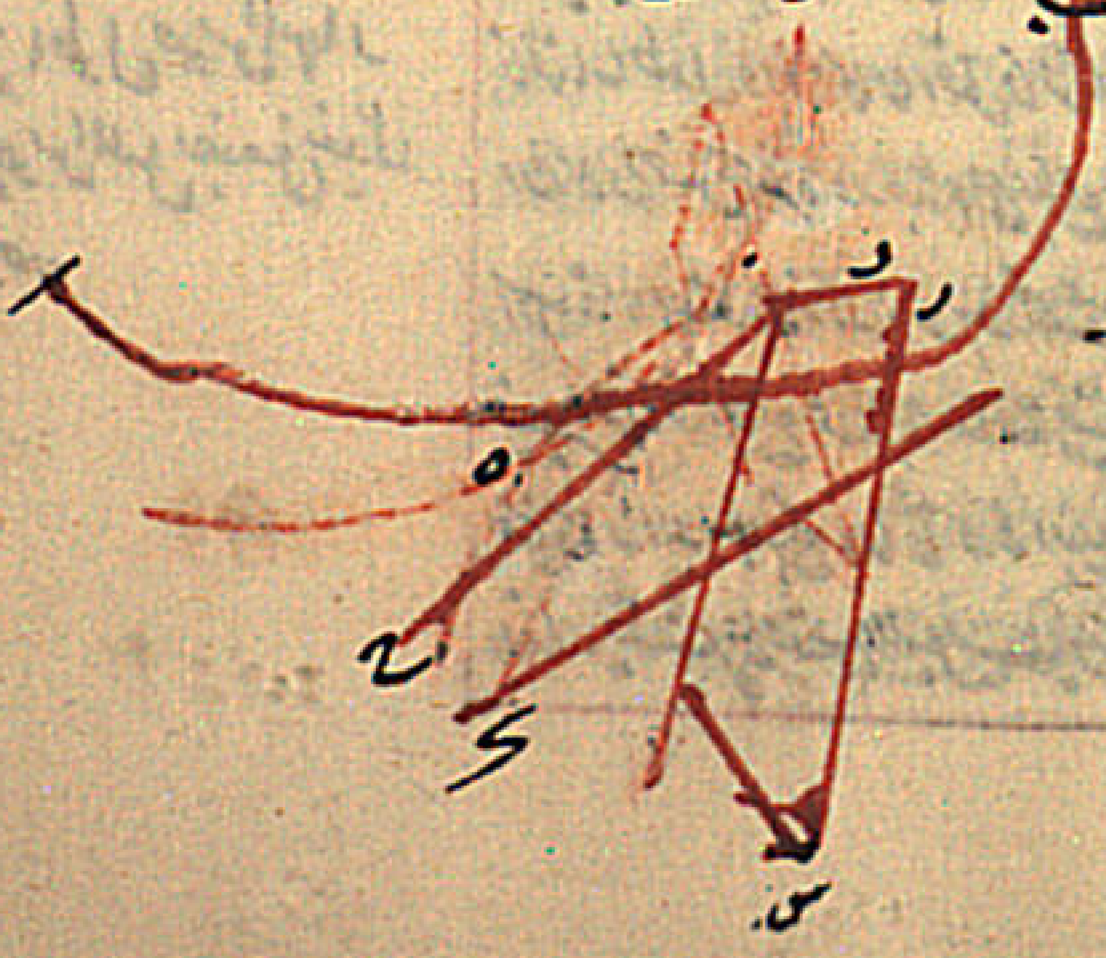

للمنطقة اذا كانتا واقعتين بين دائرتين مارتين بالقطبين فهما
شبيهتان م واذا كان الكوكب في البروج الجنوبية ففي الطريق
الاول المثلثان فوق الارض تحتها وفي الثاني قوس نهار الاستواء
يفضل على قوس نهار البلد بالقوسين المذكورتين فاحدهما نصف
الفضل س لان دائرة الميل في الطريق الاول اذا فصلت من القطب
الظاهر الى رأس الجدي يقطع المعدل فوق الافق فتعديل النهار فوق الافق
وفي الطريق الثاني دائرة الميل تصل الى مطلع الاعتدال فتقطع مدار
رأس الجدي تحت الافق فالمثلث تحت الافق والقوس من المدار
شبيهة للقوس من المعدل على ما قد ظهر ان تعديل النهار على الطريق الاول
اذا كان تحت الارض فانتهاء يفضل على نهار الاستواء لان الطلوع
في البلد يكون قبل الطلوع في الاستواء والغروب في البلد بعد الغروب
في الاستواء واذا كان فوق الارض يكون بالعكس وفي الطريق الثاني في
تعديل النهار اذا كان فوق الارض فنهار البلد اطول من نهار الاستواء
لان الظاهر من المدار اكثر من الخفي واذا كان تحت الارض فبالعكس
ونتائج الفرق بين المعدل والمدار لان المعدل متحرك فيتقدم طلوع
اجزائه وتأخره طلوع اجزائه بتقدم النهار وبتأخر لكن المدار دائرة
ثانية يرتسم من دوران نقطة فان كان الظاهر هو قوس النهار اعظم
فالنهار اطول وان كان اقل فالنهار اقصر ونظيره ان النهار ان كان تعديل النهار
ان كان خمس عشرة درجة وهي تطلع في ساعة فنهار البلد يفضل على نهار
الاستواء بضعف ذلك وهو ثلثون درجة وهي تطلع في ساعتين
فيصير النهار اربع عشرة ساعة فيبقى قوس الليل ما يطلع في عشرة ساعات
فيكون زائدا باربع ساعات وفي اربع ساعات يطلع ستون درجة فقوس
النهار يفضل على قوس الليل بستين درجة وهي ضعفا تعديل النهار وقس

اذا كان الطول فقوس النهار
اعظم من قوس الليل بضعف تعديل
النهار صح

على هذا

على هذا اذا كان الليل اطول وبهذا ما قلنا ستتضح هذا المعنى صريحا
م وكل مدار بعده من المعدل ثلثين ويكون في جانب القطب الظاهر ان
ساوى عرض البلد مماس دائرة اول السموت على سمت الراس وان كان
اكثر فلا يماسها ولا يصل الى سمت الراس وان كان اقل يقطعها على نقطتين
شرقية وغربية س فرضنا عرض البلد ثلثين وكل مدار يكون بعده من
المعدل ثلثين ويكون في جانب القطب الظاهر فهو يصل الى سمت الراس
فيماس دائرة اول السموت على سمت الراس وما يكون بعده عن المعدل
اكثر من ثلثين لا يصل الى سمت الراس ولا يماس دائرة اول السموت
وان كان بعده اقل يقطع دائرة اول السموت على نقطتين احدهما شرقية
والاخرى غربية م من البقاع التي لها عرض اقسام ١ ما يكون عرضه
اقل من الميل الكلي فالشمس تمر على سمت الراس مرتين في نقطتين ميلهما مثل
عرض البلد فيقع ظل نصف النهار في حوالي سمت الراس زمانا طويلا في طول
الصيف م ٢ ما يكون مثله فالشمس تمر بسمت الراس مرة فاحد قطبي البروج
ابدي الظهور والاخر ابدي الخفاء ويكون على الافق عند كون نقطة الانقلاب
على سمت الراس ويكون الاظلال في جهة واحدة وفي احد هذين الوضعين
كل ما هو ابدي الظهور وابدي الخفاء يحدث له بالحركة الثانية طلوع و
غروب يصير بها ابدي الظهور او ابدي الخفاء س وذلك لان كل
كوكب بعده عن قطب العالم الظاهر مثل ارتفاعه او اقل فانه ابدي
ابدي الظهور وكل كوكب بعده عن قطب العالم الخفي مثل انحطاطه
او اقل فانه ابدي الخفاء فاذا صار بالحركة الثانية بعده عنه اكثر يحدث
له طلوع وغروب وبهذا الحكم كلي في هذين الوضعين وسيظهر منه ان هذا
وبعض حاله طلوع وغروب يصير بالحركة الثانية ابدي الظهور وابدي الخفاء
بان كان بعده عن القطب الظاهر او الخفي كثيرا فقل بعده فيصير ابدي الظهور

في جهتين ولا يكون في فصل السنة
تارة وبه س فان الشمس يبقى م

او ابدى الخفاء م اما في غير هذين العرضين لا يلزم ما ذكر كليا فان ابدى
الظهور ان كان تمام عرضه مساويا لفضل عرض البلد على الميل الكلي او اقل
اي كان بعده من قطب البروج الظاهر مساويا لارتفاع الاسفل
او اقل لا يحدث له طلوع وغروب وان كان اقل يحدث س غير
هذين الوضعين ما يكون عرض البلد اكثر من الميل الكلي فقطب البروج
يكون له ارتفاع اعلى وارتفاع اسفل فتمام عرض الكوكب بعده عن قطب
البروج لان العرض بعده من المنطقة فتمام العرض بعده عن القطب
وفضل عرض البلد على الميل الكلي هو الارتفاع الاسفل لقطب البروج
لان عرض البلد مساو لارتفاع قطب العالم والميل الكلي مساو
لبعد قطب البروج عن قطب العالم لان بعد ما بين المنطقتين كبعد
ما بين القطبين فارتفاع قطب العالم اذا كان فاضلا على الميل الكلي
وهو بعد ما بين القطبين فقطب البروج في ارتفاعه الاسفل يرتفع
عن الافق بقدر ذلك الفضل فاذا عرفت هذا فكل كوكب يكون بعده
عن قطب البروج مثل الارتفاع الاسفل لذلك القطب او اقل فانه
لا يحدث له بالحركة الثانية طلوع وغروب اذ بالحركة الثانية يدور حول
القطب وبعده عنه اقل من ارتفاعه الاسفل او مساو له فلا يحدث
بالدورتين حول القطب لا يغيب في الافق فظهر ان هذا الحكم
يختص بالوضع الذي يكون لقطب البروج ارتفاع اسفل اما لو لم يكن كما في
الوضعين الاولين فان قطب البروج تماس الافق او يغيب في الافق
حال انحطاطه فكل كوكب ابدى الظهور يحدث له طلوع وغروب حكما
كليا فاذا عرفت هذا الحكم في ابدى الظهور فقس عليه ما هو ابدى
الخفاء م ٣ ما يكون زائدا عليه ناقصا من تمامه س اي ما يكون عرض
البلد اكثر من الميل الكلي ويكون اقل من تمام الميل الكلي ستوئ على ان

الميل

الميل الكلي عند الجمهور ح له م فالارتفاع الاعلى للشمس للميل الكلي مع تمام
عرض البلد والارتفاع الاعلى في شيء فضل تمام عرض البلد على الميل الكلي
س تمام عرض البلد هو مقدار ارتفاع معدل النهار فان عرض البلد قوس
من دائرة نصف النهار بين المعدل وسمت الراس فتمامه الى تسعين
هو قوس من دائرة نصف النهار بين المعدل والافق فغاية ارتفاع
الشمس هو ارتفاع راس السرطان وهو الميل الكلي مع ارتفاع المعدل
على الميل الكلي م ثم فضل عرض البلد على الميل الكلي ان كان زائدا على عروض
السيارات لا تمر شيء منها بسمت الراس س فضل عرض البلد على الميل
الكلي هو مقدار ارتفاع ما بين راس السرطان وسمت الراس فهذا المقدار
المقدار ان كان زائدا على عروض السيارات لا يصل شيء من السيارات
الى سمت الراس م قال بعض الاحكاميين لا يخرج في ذلك البلد نبي س
فان السيارات اذا كانت مارة بسمت الراس فلذلك البلد شرف
وعزة وخاصة في نزول الخيرات والبركات من السماء م وان ساوى
عرض سيارة فهي تمر به وان كان اقل فمرتين ويزداد تعديل النهار وسعة
المشرق بازدياد الوضع س اما تعديل النهار فلانا فرضنا آ ت قوسا
من دائرة الافق وح د قوسا من المعدل ونقطة ة جزءا من منطقة
البروج وح قطب البروج
فدائرة الميل اخرجت
من ح الى ة وقطعت المعدل
على ك فان فرض بعد القطب

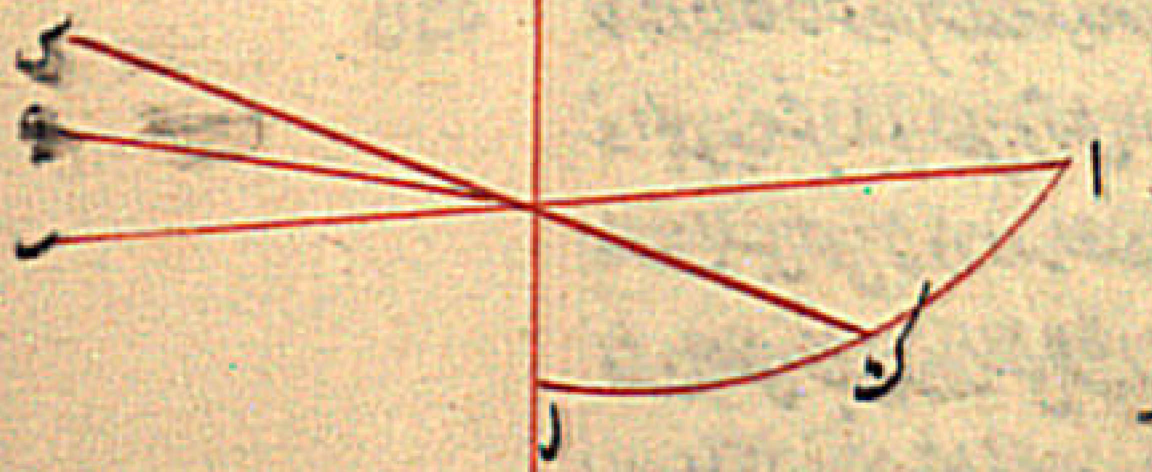

ارفع من ح وهو ش فوصلت
منه دائرة الميل الى ة يقطع المعدل على نقطة اخفض من نقطة ك وهي د
فتعديل النهار في الاول قوس من المعدل من الافق الى ك وازداد

العرض فهي الى قد واما سعة المشرق فلانا فرضنا نقطة ا راس
الحمل و ب جزء من فلك البروج وهو راس السرطان مثلا و ج
جزءه من المعدل فرضنا اولا المعدل قائما على الافق كما في خط الاستواء و ب
و ب ج قوسا من الافق هي سعة مشرق راس السرطان في
خط الاستواء وهي مقدار الميل الكلي ففي الافاق المائلة مال المعدل عن
الانتصاب فيطلع ب مع نقطة د من المعدل فيصير ب د قوسا من
الافق وهي سعة مشرق ب ثم اذا ازداد عرض البلد ازداد ميل
المعدل فيطلع ب مع ه فيصير ب ه قوسا من الافق فيصير ب ه سعة
مشرق ب ثم خط ب ه اعظم من خط ب د لان زاوية ا ج ب قائمة
و ب د و ج الزاوية القائمة فهو اعظم من كل واحد من القطعتين ثم
ب ه اعظم من ب د لان مربع ب ه مساو لمربعي ب ج و ه ج لان الشكل
المسمى بشكل العروس ومربع ب د مساو لمربعي ب ج و د ج لذلك
الشكل ومربعا ب ج و ه ج اعظم من مربعي ب ج و د ج فالمساوي للاولين
اعظم من المساوي للاخرين فمربع ب ه اعظم من مربع ب د فخط ب ه اعظم
من ب د وهكذا كلما ازداد عرض البلد ازداد سعة المشرق م يج لخ
مالم يكن مثل تمامه فيكون مدار احد المنقلبين احدى الظهور س
لانه اذا كان عرض البلد مثل تمام الميل الكلي يكون ارتفاع معدل النهار
في الجنوب مثل الميل الكلي وراس السرطان اذا كان في غاية الارتفاع الجنوبي
ضعف الميل الكلي فاذا دار مع فلك وينطبق على نقطة الشمال ولا يغيب
تحت الافق فيكون مدار راس السرطان ابدي الظهور ومدار راس الجدي
ابدي الخفاء م فيمر قطب البروج بسمت الراس فينطبق المنطقة على
الافق وراس السرطان على نقطة الشمال وراس الحمل على نقطة المشرق
والاعتدال يقال انما س اي يكون راس الجدي على نقطة الجنوب وراس الميزان

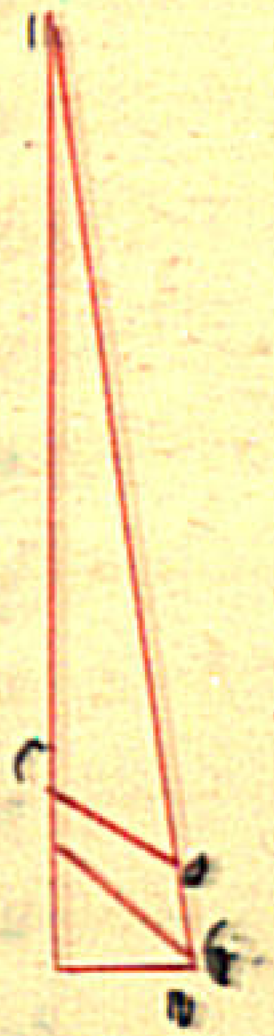

على نقطة

على نقطة المغرب فاذا زال القطب عن سمت الراس نحو المغرب ارتفع النصف
الشرقي دفعة وغرب الغربي دفعة فيرتفع راس السرطان عن الافق مائلا
الى المشرق ثم يطلع بعده شيئا فشيئا فيطلع السرطان والاسد
والسنبلة من الربع الشرقي الشمالي ويغرب مقابلها في الغربي بنصف
دور من المعدل م ح وصل راس السرطان الى دائرة نصف النهار في
غاية ارتفاعه الجنوبي وهي ضعف الميل الكلي ثم يطلع الميزان والعقرب والقوس
من الشرقي الجنوبي ويغرب مقابلها في الغربي الشمالي مع نصف دور من
المعدل م ح وصل راس السرطان الى النصف التحتاني من غاية انحطاطه الشمالي
وانطبق المنطقة على الافق فعلم انه طلع نصف المنطقة مع كل دور المعدل
والنصف الاخر طلع في ان م من راس الجدي الى راس السرطان طلع
في ان في النصف الشرقي من الافق وطلع من راس السرطان الى راس الجدي
مع كل دور المعدل م ة يج ما يكون اكثر من تمامه واقل من التربيع وخمسة
سبعين فاجزاء المنطقة التي ميلها الشمالي عشرون او اكثر ابدي الظهور
وهو الجوزاء والسرطان والتي ميلها الجنوبي كذا س اي عشرون
او اقل م ابدي الخفاء وهي القوس والجدي والثانية الاخر يطلع
مع دورة المعدل ولقطب البروج مدار حول قطب العالم نصفه دائرة
نصف النهار ثم يقسم دائرة اول السمت كل نصف بقسمين فالشرقي
مساويان وكذا الجنوبيان ولكن الاولين اعظم من كل من هذين س
لان المدار لقطب البروج دائرة قطرها ضعف الميل الكلي فاذا كان قطب
البروج على دائرة نصف النهار في ارتفاعه الاعلى وهو الجنوبي يكون
من سمت الراس الى قطب البروج كج درجة وله دقيقة لان من
قطب العالم الى قطب البروج مقدار الميل الكلي وهو كج له ومن قطب
العالم الى سمت الراس كب درجة لان ارتفاع القطب سبعون درجة

مثلثان

يجلو من سمت الراس الى قطب البروج كح ثم فكل من الجنوبين منه المدار
قوس سهمها كح آن وكل من الشماليين سهمها مجموع الميل الكلي يح كج درجة
م فمع قطع القطب كل قسم يطلع مرة لانه فوق فرضنا اولا قطب البروج
على دائرة نصف النهار وراس الميزان على افق المشرق والآخر ان
يقابلانه س اي راس الجدي يكون على دائرة نصف النهار شمالا لا
سمت الافق وراس الحمل على نقطة المغرب م فيطلع الميزان والعقرب
مستويين من نقطة المشرق الى نقطة الجنوب وراس السرطان يتحرك
الى المغرب وقطب البروج الظاهر الى المشرق س ما هو جنوبي عن قطب
العالم وهو راس السرطان يتحرك الى المغرب بما هو شمالي عنه وهو قطب
البروج الظاهر يتحرك الى المشرق م فالحمل والثور غربا مستويان في
هذا الزمان في نقطة المغرب الى نقطة الشمال س لان الميزان و
والعقرب طلعا مستويين ففي هذا الزمان غرب الحمل والثور مستويا
ثم ذكر الدليل على ان الميزان والعقرب طلعا من نقطة المشرق الى نقطة
الجنوب وتحرك الثور غربا في نقطة المغرب الى نقطة الشمال بقوله م وذلك
لان العقرب اذا طلع كان راس القوس على الافق في غاية الارتفاع اذا
طلوع له س هذا دليل على انه في غاية الارتفاع فان العقرب اذا طلع
كان راس القوس على الافق والافق غاية ارتفاعه اذا طلوع لراس
القوس م وهي س اي غاية الارتفاع راس القوس م لا يكون الا في
نقطة الجنوب من دائرة الارتفاع س فان غاية الارتفاع يكون النقطة
على دائرة نصف النهار فراس القوس على الافق لما ذكرنا ان العقرب تمام
طلع والافق غاية ارتفاعه وغاية الارتفاع لا يكون الا على دائرة
نصف النهار وراس القوس على نقطة من الافق على دائرة نصف النهار
وراس القوس على نقطة من الافق على دائرة نصف النهار م فهو نقطة

الجنوب

الجنوب فراس الجوزاء على نقطة الشمال لجهته الى راس القوس يكون
ظاهرا غربيا لان القطب شرقي على دائرة اول السموت س اي قطب
البروج الظاهر شرقي لما ذكرنا ان راس السرطان تحرك الى المغرب
وقطب البروج تحرك الى المشرق وانما كان على دائرة اول السموت م
ضرورة ان قطبيها اي نقطتي الشمال والجنوب على المنطقة س فان راس
الجوزاء على نقطة الشمال وراس القوس على نقطة الجنوب ونقطتا الشمال
والجنوب هما قطبا دائرة اول السموت فاذا كان قطب دائرة على دائرة
اخرى كان قطب الاخرى على الدائرة الاولى فقطب البروج على دائرة اول
السموت م ولما كان هذا القسم من مدار القطب اعظم كان طلوع
الميزان والعقرب مع طلوع اكثر من ربع المعدل لان هذه المدارات
للمعدل وعند طلوع ربع المعدل قد كان راس الميزان على دائرة نصف
النهار ثم بعد ذلك س اي بعد طلوع الميزان والعقرب ولا طلوع
له طلوع ربع المعدل م يرتفع راس الجوزاء من افق الشمال فيطلع ما
اتصل به س اي آخر الثور م لان الطرف الآخر س اي الطرف الآخر
راس الجوزاء وهو آخر الجوزاء م لانه ابدي الظهور فيطلع الثور
ثم الحمل معكوسين من نقطة الجنوب الى نقطة الحوت فيصير الحمل
على نقطة المشرق وراس الميزان يقابله وراس السرطان على دائرة
نصف النهار شمالا في غاية انحطاطه مرتفعا من الافق بقدر فضل ميل الكلي
على تمام عرض البلد س تمام عرض البلد عشرون لان عرض
البلد فرض سبعين وراس السرطان مرتفع بقدر فضل الميل الكلي
على عشرين وهو ج كه م فانتقل ههنا من المشرق الى المغرب
س فان راس السرطان على دائرة نصف النهار شمالا وفي طرفه
المغرب الاسد ثم السنبلة لان توالي البروج في جنوب قطب العالم الظا

من المغرب الى المشرق ففي الطرف المقابل يكون من المشرق الى
المغرب لكن في البلاد نا لا يرى من البروج الا الطرف الجنوبي من القطب
وفي ذلك الوضع يرى الطرف الشمالي ايضا فيكون كل من التواليين
مرئيا م وقطب البروج على دائرة نصف النهار جنوبا بعده عن سمت
الراس كارتفاع راس السرطان س وهو كح م وكان طلوع الثور
والحمل وغروب مقابليهما مع طلوع اقل من ربع المعدل اذ ههنا قد طلع
نصفه س اي نصف المعدل م وهو من الخريفية الى الربيعية وقد طلع
اكثر من ربع مع الميزان والعقرب فبقي الاقل مع هذين س اي الحمل
والثور وقطب البروج قد تحرك من اول السموت الى دائرة نصف
النهار وهذه القوس من مداره اصغر من الاول ثم يطلع راس الحمل
وما يتصل به تحت الارض وهو آخر الحوت معكوسا ايضا من نقطة المشرق
رخ الى نقطة الجنوب ويغرب بازائه راس الميزان ثم ما يتصل به فوق الا
وهو آخر السنبلة الى راس الاسد معكوسا من نقطة المغرب الى النقطة
الشمال فصار راس الاسد على نقطة الشمال وراس الدلو على نقطة
الجنوب والنصف الطالع من البروج شرقي وقطب البروج على دائرة
اول السموت وذلك لان الحوت والدلو اذا طلعا معكوسين
ع فما يتصل بالقوس الطالعة اول الدلو فيكون على الافق في غاية الارتفاع
او لا طلوع له لان القوس والجدي هما ابدا الخفاء واذا كان في غاية
الارتفاع كان على دائرة نصف النهار فيكون على نقطة الجنوب
فيكون مقابله وهو اول الاسد على نقطة الشمال ولا غروب له لان الجوزاء
والسرطان ابدا الظهور م وهذان البرجان طلعا مع اقل من ربع
المعدل لان قطب البروج قطع من نصف النهار جنوبا الى اول السموت
وهو ربع من مداره ثم يطلع من راس الاسد الى راس الميزان من نقطة

الشمال

الشمال الى نقطة المشرق مستويا ويغرب من راس الدلو الى راس الحمل
من نقطة الجنوب الى نقطة المغرب مستويا مع اكثر من ربع المعدل فتم الدور
وصار كما كان فظهر ان اربعة بروج وهو من راس الاسد الى راس العقرب
طلعت مستوية وغربت معكوسة واربعة اخرى وهي من راس الدلو الى
راس الجوزاء طلعت معكوسة وغربت مستوية وزمان طلوع المستويات
وغروبها اكثر من زمان طلوع المعكوسات وغروبها م هي ما يكون ربع الدور
لقطبا المعدل على سمت الراس والقدم وهو س اي المعدل م منطبق على الافق
فالدور رحوي ونصف المنطقة الشمالي ابدي الظهور ومقابله ابدي الخفاء
فهذه كون الشمس في النصف الظاهر نهار فيفضل النهار على الليل بسبب البطوء
في النصف الاوجي وهو تسعة ايام من ايامنا س اعلم انه وقع في نسخ
التذكرة والتحفة سبعة ايام وهو سهو والصحيح تسعة ايام لان
مدة كون الشمس في كل برج من البروج الشمالية لا الا الجوزاء اذ
مدة كل [illegible] البروج الشمالية آل الا القوس والجدي فان مدة كل
[illegible] البروج الشمالية قفقر ومدة الجنوبية قنج وتلك المدة زائدة
على هذه بتسعة ايام ومجموع المدتين شلسه وهو السنة الشمسية
م ولكون دائرة الميل دائرة الارتفاع يكون ارتفاع اجزاء البروج
وانحطاطها بقدر الميل س فان قطب العالم على سمت الراس فدائرة
الارتفاع وهي المارة على سمت الراس مارة على قطب العالم فيكون دائرة
الميل م ويكون الصبح والشفق قريب خمسين يوما من ايامنا
لان الشمس فيها تقطع خمسين درجة من نقطة الاعتدال وميلها يح
درجة والقوس التي بين الشمس والافق من دائرة الارتفاع اذا كانت
يح درجة يظهر ان س هذا غير معلوم فان قياس ذلك الافق على
افاقنا غير مستقيم لان ضوء الشمس ثمة قليل وارتفاع الاجزاء في

ت مدة كل برج من الجنوبية م

غاية الكثرة م ولا يكون للكوكب طلوع وغروب بالحركة الاولى بل بالثانية
والمشرق متميز عن المغرب في تلك لانه هنه س اى في الحركة الاولى
لا في الحركة الثانية م فالكوكب اذا انتقل الى الحمل في اى موضع من
الافق يصير طالعا والى الميزان كذا س اى في اى موضع من الافق
يصير م غاربا ثم كل كوكب لا عرض له فنصف الدور ظاهر وما له عرض
في جهة القطب الظاهر فان كان اقل من الميل فظهوره اكثر من خفائه
وان لا فابدى الظهور وما له عرض بخلافه فان كان اقل فما ذكر خفاؤه
اكثر والا فابدى الخفاء س اعلم ان الكوكب الذى له عرض من منطقة
البروج اذا تحرك يحدث له مدار مواز لمنطقة البروج فوقه ان كان
في جهة القطب الظاهر وكان مساويا للميل الكلى فمداره يكون ظاهرا ويماس
الافق على النقطة ولا يغيب شئ منه وان كان اكثر لا يماس الافق
فيكون الكوكب ابدى الظهور فيها وان كان اقل تقطع دائرة الافق
ويكون القسم الاكثر ظاهرا فيكون مدة ظهور الكوكب اكثر من مدة خفائه
وان كان عرضه في جهة الخفى فان كان مساويا فمداره خفى يماس
الافق وان كان اكثر لا يماس فالكوكب ابدى الخفاء فيهما وان كان
اقل فيقطع الافق وكان القسم الخفى اعظم من الظاهر فمدة الخفاء
اكثر من مدة الظهور م فصل في المطالع والمركل قوس من
منطقة البروج يطلع مع قوس من المعدل فتلك وسح السواء و
هذه مطالعها في خط الاستواء الربع الذى من الاعتدال الى الانقلاب
يطلع مع الربع لانه اذا طلع ذلك الربع يكون نقطة الاعتدال على
سمت الرأس فالمعدل والمنطقة مرا على قطبى الافق فالافق يمر على قطبيهما بها
فيقطعهما على زوايا قائمة س فيكون الافق منطبقا على الدائرة المارة وهى
التى تنصف كل واحد من نصفى المعدل والمنطقة واعلم ان في الكرة يمكن

الى يخرج

ان يخرج من نقطة واحدة خطان يقطعان خطا واحدا على زوايا
قائمة لكن في السطح المستوى لا يمكن فانه اذا كان احد الخطين عمودا
لا يكون الاخر عمودا م والربع بالعكس كذا س يعنى الربع الذى من الانقلاب
الى الاعتدال يطلع مع الربع لان النهاية واحدة س نهاية ذلك الربع
نقطة الانقلاب فاذا اتحد نهايتاهما فاذا انتهى طلوع ذلك الربع من
المنطقة انتهى طلوع الربع الذى معه من المعدل م ثم من نقطة الاعتدال
الى افق من الربع اكثر من مطالعه لان المطالع قائمة على الافق قدر سح
السواء ووتر القائمة فالباقى الى الانقلاب اقل من المطالع ثم من
نقطة الانقلاب الى اقل من الربع اكثر من مطالعه لان المطالع قائمة
على الافق قدر سح السواء ووتر القائمة فالباقى الى الانقلاب اقل من المطالع
ثم من نقطة الانقلاب الى اقل من الربع اقل من المطالع لان الباقى
الى الاعتدال لتحت الارض اكثر من مطالعه لانه وتر قائمة في مثلث تحت
الارض وهو وتر القائمة اعظم الا ان يكون في الكرة ربع الدور فانه يا وى
الضلع الاخر الذى هو ربع الدور س اى الا ان يكون وتر القائمة
في الكرة ربع الدور فانه ليس اعظم من الضلع الاخر بل كل منهما مساو وكل
منهما يقطع القاعدة على زاوية قائمة م فظهر ان كل ربع يشتمل على
نقطة الاعتدال اكثر من مطالعه وعلى الانقلاب اقل س اى الربع المشتمل
على نقطة الانقلاب اقل من مطالعه م وكل قوسين متساويين
متساوى البعد عن احدى النقط الاربع فمطالعهما متساوية س
فما يطلع مع الحمل يساوى ما يطلع مع الحوت وما يطلع مع الثور
مساو لما يطلع مع الدلو م ودائرة نصف نهار كل نقطة
افق من افاق الاستواء فمرور المنطقة والمعدل عليهما كالطلوع في خط
الاستواء س فان دائرة نصف النهار تمر على قطب العالم فدائرة

نصف نهار لكل نقطة هي افق موضع من مواضع خط الاستواء فحكم مرور
منطقة البروج والمعدل عليها اي على دائرة نصف النهار حكم الطلوع
في خط الاستواء م وكذا الحكم في دوائر الميل س فان كل دائرة من دوائر
الميل حكم الطلوع في خط الاستواء م والمغارب كالمطالع س المغارب
ما يغرب من معدل النهار مع منطقة البروج فحكمها حكم المطالع لان المطالع
والمغارب في الاستواء يقطع الافق على زوايا قائمة فدرج السواء ووتر
الزاوية القائمة سواء كانت في حال الطلوع او الغروب فلا يختلف
المطالع والمغارب في خط الاستواء بخلاف الآفاق المائلة م واما
في الآفاق المائلة فمطالع كل نصف بين الاعتدالين النصف للربع مع
ربع واذا فرض مثلث فوق الارض راسه احد الاعتدالين فدرج
السواء ان كانت في جانب القطب الظاهر فهي اعظم من المطالع لان
تلك وتر المنفرجة وهذه وتر الحادة فالباقي في النصف اقل من
مطالعه وان كانت في الجانب الاخر فهي اقل منها س اي ان كانت
درج السواء في جانب القطب الخفي فدرج السواء اقل من المطالع
م فالباقي الى النصف اعظم منها س اي من المطالع فرضنا آب
وتر قوس من الافق وفرضنا ب في جهة القطب الظاهر وهو الشمال
وفرضنا ح راس الحمل فخط ح د وتر قوس من المعدل وح ه
وتر قوس من منطقة البروج اي درج السواء ففي مثلث ح
د ه خط ح ه وتر الزاوية المنفرجة اي زاوية ح د ه وخط ح د وتر الزاوية
الحادة اي زاوية ح ه د والزاوية العظمى يوترها الضلع الاطول
لشكل يط من المقالة الاولى من كتاب اقليدس وان كانت
درج السواء في جانب القطب الخفي يفرض ح د وتر درج السواء
وح ه وتر المطالع واذا عرفت هذا في الخطوط المستقيمة وهي اوتار

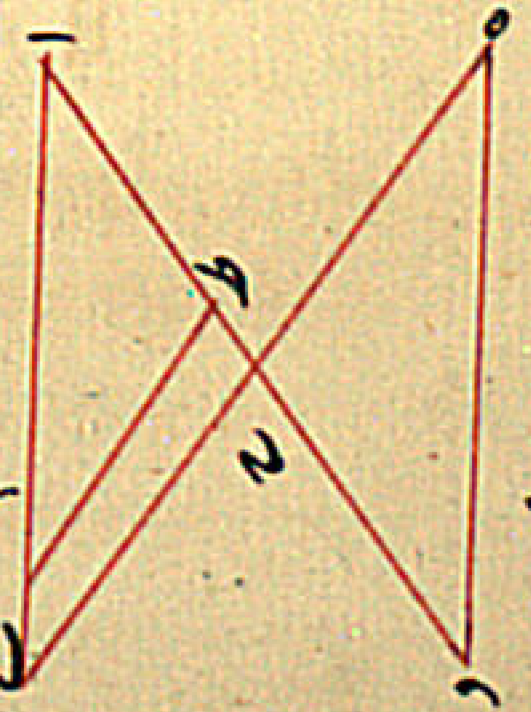

القسي

القسي فحكم القسي كذلك لان الزوايا التي تحدث على سطح الكرة من القسي
مساوية للزوايا التي تحدث من اوتارها اذا لم يكن القوس مقدار
ربع الدور كما سيأتي لنا بيانه م وكل قوسين متساويين على جنبتي
مقدار رتبة وفي البعد عنه فمطالعهما متساويتان كمطالع الحوت
للحمل والثور للدلو وهكذا لانه اذا كان راس الحمل فوق الارض
وهو نقطة آ ومنه الى الافق من درج السواء آب ومطالع
آح فحصل مثلث آب ح وقوس ب ح من الافق ثم فرضنا
راس الحمل تحت الارض ومنه الى الافق من درج السواء آ ه ود
مساوية لقوس آب لكن ه د جنوبي و آب شمالي س انما قال فمطالعهما
هذا لان المطالع كل قوسين متساويين على جنبتي اعتدال فمطالعهما
متساويان فالقوس التي من راس الحمل الى راس الجوزاء مثلا فرضناها
آب والقوس التي من راس الحمل الى راس الدلو مثلا فرضناها د ه فالقوس
الاولى شمالية عن المعدل مبدؤها نقطة الاعتدال والثانية جنوبية
عنه نهايتها نقطة الاعتدال م واذا طلع د ه يطلع معه من المعدل ح د
فهذا مطالع ذلك وليتصور من هذا الشكل المشتمل على الخطوط المستقيمة
وهي الاوتار فيهما على الكرة على ان ه ح وتر قوس من دائرة الافق
وكذا ح ب ونقطة مطلع معدل النهار فالمطلوب ان آح مساوي
ح د لان زاوية آ مساوية د
وزاوية آ ح ب مساوي لزاوية ه ح د
لانهما متقابلتان وضلع آب مساوي
ضلع د ه فضلع آ ح مساوي د ح
والا فان كان احدهما زاوية ولكن
الزائد آ ح فينقص عنه بمقدار د ح

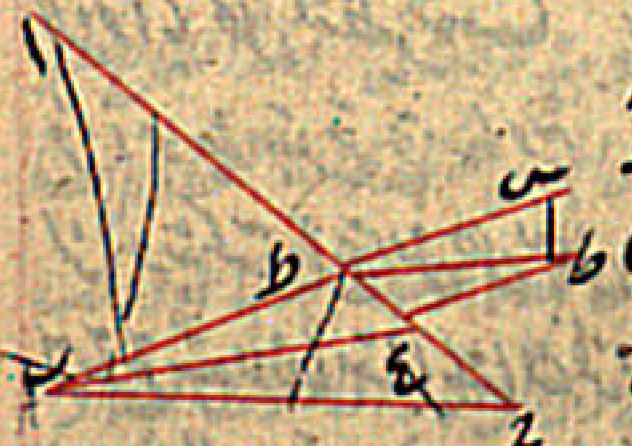

وهو آ ط و بنصف ط ب تمثلان زاوية آ ب وى زاوية د و خط آ ح ب
وى د ه فان آ ط خط و ح كان الزوايا الباقية ... كل
لنظيرتها فزاوية آ ط ب مساوية لزاوية و ح ه س للشكل الما
م وهو محال لان زاوية و ح ه مساوية لزاوية آ ح ب فيكون
زاوية آ ط ب مساوية لزاوية آ ح ب وهو محال لانها س اى
زاوية آ ط ب م خارجة من مثلث ب ط ح والخارجة اعظم من كل
الداخلتين المقابلتين لها فان قلت لا نم هذا فى الكرة فثلث بجنبا فيما
ادا كان الضلع اصغر من ربع دور الكرة فان البرهان لم تم لان كان ربعا
فان آ ط فى اعظم من زاوية ب ح ط فنخرج ب ط الى ى ونصف ط ح
على خط نقطة عن و نفصل ب ح ونخرجه الى نقطة ك ونجعل ك ت
ح ع مساويا لخطا ب ع ونفصل ك ط فيقع مثلثى ت ع ح و ك ت
ع ط ضلع و ع ح مساو لضلع ط ع ح وضلع ك ت ع ح

مساو لضلع ع ب وزاوية
ت ع ح مساوية لزاوية
ط ع ك لكونهما متقابلتين
فالمثلث مساو للمثلث
وسائر الزوايا مساوية
الزوايا كل لنظيرتها
فزاوية ت ح ع مساوية
لزاوية ك ط ع التى هى بعض زاوية ت ط ح ط ح ا مساوية لزاوية
ا ط ح ب لانهما متقابلتان فزاوية ب ح ط اصغر من ب ط آ الخارجة
فهذه اعظم من تلك بهذه الصورة هذا اذا لم يكن الضلع ربع الدور
واما اذا كان س كما اذا اخرج من القطب خطان الى المنطقة فحدث مثلث

موا

ضلعاه الخطان الخارجان من القطب والقاعدة قوس من المنطقة
فكل من الخطين قطع المنطقة على زوايا قائمة فالزاوية الخارجة من المثلث
مثل الداخلة التى على المنطقة لكون كل منهما قائمتين وذلك البرهان
لا يتم معنا لما قال فى المتن م فخط ب ط ان كان ربع الدور ونقطة
ب قطبا وخط ط ح قوسا من المنطقة فخط ب ح ربع الدور ايضا
فاذا اخرجنا فى الطرف الآخر ع ك مساويا لخط ب ع وصل الى القطب
الآخر فاذا وصلنا ط ك ثم يقسم هذا الخط زاوية س ط ح لان خط
ك ط يكون منطبقا على خط س ط لان خط ب ط قائم على المنطقة يخرج
من القطب فاذا خرج فى الطرف الآخر يصل الى القطب ثم يكون منطبقا
على خط ط ك فاذا كان مطالع آ ب مساوية لمطالع د ه فان فصل
من قوس آ ب قوس آ ط ومن قوس د ه قوس د ه مساوية لقوس
آ ط فمطالعهما متساوية وبيان ذلك البرهان فمطالع الباقى من كل متساوية
ثم المنطقة تنقسم قسمين احدهما ما يتوسط الاعتدال الذى اذا جاوزه
الكوكب وقع فى جهة القطب الظاهر فهو اعظم من مطالعه والآخر
مقابله وهو اصغر من مطالعه ومطالع القسى الشمالية فى الآفاق الشمالية
لمطالع نظيرها من الجنوبية فى الآفاق الجنوبية س مثلا مطالع القوس
التى من الحمل السرطان فى بلدة شمالية عرضها ك مساوية لمطالع القوس
التى من الميزان الى الجدى فى بلدة جنوبية عرضها ك م وكذا مطالع الجنوبية
س مثلا مطالع قوس من الميزان الى الجدى فى بلد عرضها الشمالى ك مساوية
لمطالع القوس التى من الحمل السرطان فى بلدة عرضها الجنوبى ك وذلك
لان كل قوس من درج السواء فهى وتر الزاوية الحادثة فى البلاد
الشمالية نظيرها وتر الزاوية فى البلاد الجنوبية وكذا ما هو وتر الزاوية
المنفرجة هنا فنظيرها وتر المنفرجة ثمة م ومطالع كل قوس فى كل افق

بية
وية

كمغارب فوق الارض فنظيره وتر الزيادة في الغروب في مثلث تحت
الافق وكل قوس هي وتر المنفرجة في الطلوع فوق الافق فنظيره
وتر المنفرجة في الغروب تحت الافق م وقد عرفت في القسم الرابع
س وهو ما يكون عرضه وبالتمام الميل الكلي م فان مطالع النصف
من المنطقة كل معدل النهار فقوس س اي كل معدل النهار م مغارب
نظيره س لا ان نظير ذلك النصف يغرب مع كل معدل النهار م ولا
مطالع لنظيره لانه يطلع في آن فلا مغارب لذلك النصف لغروبه
في آن وعرفت المطالع في القسم الخامس س اي ما يكون عرضه
اكثر من الميل الكلي واقل من الربع م فلا يفيدها وانما المرعلي دائرة
نصف النهار فلا عرض له ظاهر س اي يمر على دائرة نصف دائرة
النهار مع درجة م وحاله عرض فلا يمر عليها حال قطبي البروج عليها
يمر مع درجة س لان قطب البروج اذا كان على دائرة نصف
النهار فدائرة نصف النهار يكون دائرة العرض فاذا مر على
دائرة نصف النهار ففي هذا الحالة يمر على دائرة نصف النهار
درجة اي نقطة من منطقة البروج مطالع عليها المنطقة ودائرة
نصف النهار ضرورة واتحاد دائرة ودائرة العرض م وما
يمر عليها حال كون القطب الذي هو في جهة شرقيا يمر بعد درجة س
المراد بالقطب المذكور قطب البروج ولم يصرح به لان قطبي العالم
لا يكون شرقيا والمراد بكونه في جهة الشمالي او الجنوبية م لان
دائرة العرض اذا خرجت من القطب الشرقي الى الكوكب والى درجة
وهي على دائرة نصف النهار س اي حال كون درجة على دائرة
نصف النهار م فالكوكب شرقي عنها لانه اقرب الى القطب من درجة
فيمر بعد الدرجة وما يمر حال كون ذلك القطب غربيا س اي قطب البروج

تحت ... [illegible]

الذى

الذي الكوكب في جهته م يمر عليها قبل درجة لان الدائرة س اي
دائرة العرض م اذا اخرجت منه س اي من القطب الذي الكوكب
في جهته من الشمال والجنوب م الى الكوكب والى درجة وهي على دائرة
نصف النهار فالكوكب غربي عنها لانه مع ذلك كان من قبل ثم اعلم ان قطب
العالم الظاهر ان كان الشمالي فقطب البروج الظاهر يكون شرقيا طلع
النصف الجنوبي ويمر ما يتوسط الخرفي س فانه اذا كان راس السرطان
على دائرة نصف النهار في غاية ارتفاعه فراس الميزان على نقطة المشرق
وقطب البروج الظاهر على دائرة نصف النهار في ارتفاعه الاسفل
ثم يصير راس السرطان غربيا عن دائرة نصف النهار وقطب البروج
الظاهر شرقيا ويطلع راس الميزان ما دام قطب البروج شرقيا يطلع من
الميزان الى الحمل ويمر على دائرة نصف النهار في ارتفاعه الاعلى وصل
راس الحمل الى نقطة المشرق وراس الجدي على دائرة راس ثم نصف
النهار ثم يصير قطب البروج غربيا عن دائرة نصف النهار فهذا ما قال
في هذين م وان كان غربيا يطلع ويمر ما يقابلها س اي يطلع من
راس الحمل الى راس الميزان ويمر على دائرة نصف النهار من راس
الجدي الى راس السرطان م وان كان هو الجنوبي س اي قطب
العالم الظاهر ان كان القطب الجنوبي م فعلى هذا س اي قطب العالم
المذكور الظاهر م ان كان شرقيا يطلع النصف الشمالي س ويمر ما
يتوسط الربع وان كان غربيا يطلع ويمر ما يقابلها والطلوع والغروب
في الاستواء كالمرور فيه بجزء فما يطلع حال كون قطبي البروج على الافق
يطلع مع درجة وكذا الغروب وما يطلع حال كون القطب الذي
في جهته خفيا يطلع بعد درجة وما يطلع حال كونه ظاهرا يطلع قبلها
فان الخفي كان شرقية اذ الطلوع الخفي كمرور الشرقي وحكم الغروب

على العكس لان دائرة العرض ان اخرجت من قطب الخفي الى الكوكب
والى درجة وهي على الافق فقد وصل اليه تحت الافق فان كان
افق الشرقي فالكوكب لم يطلع بعد وان كان افق المغرب فهو
قد غرب وان خرج دائرة العرض من القطب الظاهر اليه والى
درجة وهي على الافق فقد وصلت اليه فوق الافق ففي الشرقي
قد طلع وفي الغرب لم يغرب بعد وكذا في الافاق المائلة ثم ما طلع
قبل درجة او بعدها في الاستواء يغرب كذلك وفي قوس النهار
والليل للكوكب ودرجة فاذا طلع حال ظهور القطب الذي هو في جهته يغرب
حال وان طلع حال خفائه يغرب حال ظهوره م المراد بالقطب هنا
قطب البروج وانما لم يصرح لان الظهور والخفاء لا يكون الا له
اما قطب العالم فهو على الافق في خط الاستواء س بخلاف الافاق
المائلة فان عرضها ان كان اكثر من الميل الكلي فاحد قطبي البروج و
كل كوكب عرضه في جهته يطلع قبل درجة ويغرب بعدها وما بخلافه
فبالخلاف س اي كل كوكب عرضه في خلاف جهة القطب الظاهر يطلع
بعد درجة ويغرب قبلها وهذا يعرف مما تقدم من وصول دائرة
العرض من القطب الظاهر الى الكوكب والى درجة شرقا وغربا
م وان كان اقل مما يطلع ويغرب حال الظهور قطب هو في جهته فكذا
وحال خفائه فبالعكس ثم في خط الاستواء قطب البروج الشمالي
ظاهر حال طلوع نصف متوسط الربيعي ودور النصف الجنوبي فوق
س لان قطب البروج الشمالي اذا كان في الافق الشرقي يكون
راس الجدي على فاذا طلع القطب يطلع راس الجدي فيطلع من
راس الجدي الى راس السرطان حال ظهور ذلك القطب ويدور حال
ظهوره على دائرة نصف النهار فوق الارض النصف الجنوبي من منطقة

البروج م والجنوبي ظاهر حال الطلوع والدور بمقابلهما س اي القطب
الجنوبي ظاهر حال طلوع ما يقابل ذلك وهو من راس السرطان الى راس
الجدي ودورما يقابل ذلك النصف وهو النصف الشمالي م وفي التحفة ان
درجة طلوع الكوكب ان كان بين درجة الشمس ونظيرها طلع نهارا
وان كان بين نظيرها ودرجتها يطلع ليلا ودرجة الغروب ان كان
بين الاوليين س اي بين درجة الشمس ونظيرها م يغرب ليلا وان
كان بين الاخريين س اي بين نظير درجة الشمس ودرجة الشمس
م يغرب نهارا وانما قال درجة طلوع الكوكب ولم يقل درجة الكوكب
لانه قد يطلع قبل درجتها وبعدها س فالمعتبر درجة الطلوع اي الدرجة
من نقطة البروج التي تطلع الكوكب مع طلوعها م فصل في الاوقات
لما اختلف سرعة حركة الشمس وبطئها ثم باختلاف مطالع ما يقطعها
الشمس اليوم بليلته اعني نقطة الحقيقي وهو مدة عود بالحركة اليومية
الى النقطة فارقها اعني نقطة لها وضع معين بالنسبة الى ما معه كنقطة
من دائرة نصف النهار والافق المختار والوضع الاوساط وقتا لاختلاف
وهو اليوم الوسطي وهو مدة عودها اليه بشرط الوسط وهو زمان دور
المعدل مع قطع قوس مساوية للوسط وقد اختاروا تلك النقطة
من دائرة نصف النهار وهو افق الاستواء لكون التفاوت بين
درج السواء والمطالع شيئا واحدا في جميع البقاع ولم يعتبروا الطلوع
والغروب بحسب البلد س لما وضع الاوساط على اليوم الوسطي احتيج الى
نقلها الى اليوم الحقيقي فلا بد من معرفة التفاوت بين اوائل الايام
فلا يعتبر زيادة المطالع ونقصانها كما سياتي فجعل اول اليوم
وصول الشمس الى نقطة من دائرة نصف النهار وهي افق خط
الاستواء فانه اذا كان المقدار من درج السواء مقدارا من المطالع

والوسطية الحقيقية
ومقدار تقدمها عليها
وتاخرها عنها ص

فهو جميع البقاع يكون كذلك المقدار من دريج السواء ذلك المقدار
من المطالع وهو مطالع خط الاستواء بخلاف ما اعتبر كون الشمس في
افق غير الاستواء فان في كل بلد مطالع مختلفة فاذا عمل جدول تعديل
الايام بلياليها بحسب افق بقعة ففي بقعة اخرى لا بد من جدول
آخر فلتخصيص العمل اختاروا ذلك لا احدهما م ولما كان الاختلاف
بين الحقيقي والوسطي بحسب الامرين س اي بحسب تفاوت حركة
الشمس او تفاوت مطالعهما م فاعلم ان من وسط الدلو الى وسط
الثور ومن وسط الاسد الى وسط العقرب دريج السواء اكثر
من المطالع س لما ذكر في مطالع خط الاستواء ان كل ربع يشتمل
على نقطة الاعتدال اكثر من المطالع م وفي القوسين الاخريين
اقل س اي من وسط الدلو دريج السواء اقل من المطالع م والبعد
الثور اجتمع نقصانان نقصان المطالع والحركة س اما نقصان
المطالع فلما مر واما نقصان الحركة فلان السواء في القسم الاوجي
من خارج المركز م ثم الى وسط الاسد المطالع زائدة والحركة
ناقصة اما زيادة المطالع وسط الثور الى وسط الاسد ربع مشتمل
على الانقلاب واما نقصان الحركة فلان الشمس في القسم الاو جى
م فانجبر نقصان المطالع وبقي نقصان الحركة س معناه ان
من اول وسط الحوت الى اول وسط الثور اليوم الحقيقي كان ناقصا من
اليوم الوسطي باعتبار امرين نقصان الحركة ثم نقصان المطا لع
ففي كل يوم يكون اول اليوم الحقيقي قبل اول اليوم الوسطي بشيء
قليل غير محسوس لكن اذا اجتمع النقصانات يصير اول اليوم الحقيقي
متقدما على اول الوسطي بمقدار محسوس ثم من وسط الثور
الى وسط الاسد المطالع صارت زائدة لكون الحركة ناقصة كما كانت

وزيادة المطالع في هذا الربع س ونقصان المطالع في الربع
الاول وزيادة المطالع يوجب كون الحقيقي اطول من الوسطي
حتى يكون اول الحقيقي متأخرا من اول الوسطي فيتقدم تقدم اليوم
الحقيقي على اول الوسطي الذي حصل شيئا فشيئا من زيادات
المطالع الخير بالتأخر الذي حصل شيئا فشيئا من نقصانات المطالع
فبقي التقدم الذي حصل شيئا فشيئا من نقصان الحركة فان نقصان
الحركة اوجب ايضا ان يكون اول الحقيقي قبل اول الوسطي فالتقدم
الذي اجتمع شيئا فشيئا من ذلك السبب باق م ثم الى البعد الاوسط
الى اواخر السنبلة اجتمع نقصانان س لان الشمس في القسم الاوجي
فالحركة ناقصة ومن وسط الاسد صارت المطالع ناقصة فاجتمع نقصا نا م
ثم زادت الحركة س لان الشمس وقعت في القسم الحضيضي والمطالع
ناقصة والنقصان الذي غالب على تلك الزيادة الى ان ساواها
في اوائل العقرب فهنا موضع كون اليوم الوسطي مساويا للحقيقي ثم
يغلب زيادة الحركة على نقصان المطالع الى منتصف العقرب فاذا
جاوزه اجتمع الزيادات الى وسط الدلو س لان الشمس في النصف
الحضيضي فالحركة زائدة ومن وسط العقرب ربع مشتمل على الانقلاب
فالمطالع زائدة م ثم ينقص المطالع والحركة زائدة الى ان تكافيا في اواخر
الدلو فهنا صار الحقيقي والوسطي متساويين ايضا ثم ينقص الحقيقي
من الوسطي فظهر ان من اواخر الدلو الى اوائل العقرب الحقيقي ناقص
ناقص من الوسطي وفي النقطة الاخرى بالعكس فان جعل المبداء
اواخر الدلو فتعديل الايام بلياليها يجب ان ينقص في ايام الدور واما
من اواخر الدلو الى اوائل العقرب فلان الحقيقي ناقص من الوسطي
وقد وضعت الاوساط بحسب الوسطي فلابد من ان ينقص منه ليحصل

ثلاثة اجتمعت ه

الاوساط بحسب الايام الحقيقية واما في القطعة الاخرى س اي من
اوايل العقرب الى اواخر الدلو م في راس العقرب نقصانات الايام
الماضية اواخر الدلو الى ههنا وتلك الايام ثمانية اشهر والنقصانات
المجتمعة ثمانية ازمان وثلث زمان س الازمان عبارة عن درجات
الفلك تحت عشر زمانا ساعة م فالوسط الموضع في راس العقرب
يجب ان ينقص منه حصة تلك الازمان وهي دقيقة وثمانية عشرة
ثانية حتى يحصل وسط اول شهر التاسع الحقيقي المتقدم ثمانية ازمان و
كسر على اول الشهر التاسع الوسطي ثم بعده راس العقرب تنقص تلك النقصانات
شيئا فشيئا فينقص في كل يوم اقل مما ينقص في راس العقرب الى ان يفنى
تلك النقصانات عند تمام الدور وهو اواخر الدلو فيصير الحقيقي كالوسطي
وان جعل المبدا راس العقرب يكون بالعكس س اي يجب ان يزاد تعديل
الايام بلياليها في تمام الدور م لكن الحساب اختاروا الاول س هذا
هو الاصل المبني عليه هذا العمل اما معرفة كمية النقصانات والزيادات
فيتعلق بكتب العمل م ثم اذا عرفت اليوم بليلته فاعرف اجزاءه وما تركب
منه فالمشهور ان قوس النهار نصف الدور هذا مع تعديل النهار او
نقصانه لكن في الحقيقة النهار من زمان طلوع نصف جرم الشمس الى
زمان غروب نصف جرمها وهذا زائد على الاول بمطالع ما تسير
الشمس بحركتها في ذلك الوقت س لانه فرضت الشمس في اول السرطان الخاصة
فاذا اخذ نصف الدور وزيد عليه ضعف تعديل النهار لاول السرطان
حصل قوس النهار لكن هذا من زمان كون راس السرطان على الافق
الشرقي الى زمان كونه الافق الغربي لكن الشمس تحركت في هذا الزمان
مقدارا فلا بد ان يزاد مطالع ذلك المقدار ويزاد على قوس النهار المذكور
ليحصل مقدار حركة معدل النهار من زمان طلوع الشمس الى زمان غروبها م

فاذا قسم

فاذا قسم الدور وهو ثلثمائة وستون درجة على اثنتي عشرة ساعة خرج ثلثون زمانا
ثم قسم كل زمان على اربعة حتى يكون واحد من ستين من ساعة وهي
دقيقة ساعة فكل منها اي دقيقة من اجزاء الدرجة س لان نسبة دقيقة
الساعة وهي سدس عشر الساعة الى دقيقة الدرجة وهي سدس عشر
الدرجة كنسبة الساعة الى الدرجة لكن الساعة خمس عشرة درجة
فكذا دقيقتها خمس عشرة من دقايق الدرجة م لكن في الحقيقة الساعة
اكثر من خمسة عشر زمانا فان الشمس قد تحركت فاذا اخذت حصة حركتها
الوسطية يكون دقيقتان ونصف دقيقة تقريبا من الدقايق التي
هي اجزاء الدرجة فالساعة خمسة عشر زمانا مع هذا الكسر س اي دقيقتان
ونصف دقيقة تقريبا من الدقايق التي هي اجزاء الدرجة م واما
حصة حركتها التعديلية فلا ضبط لها س اعلم ان الكسر المذكور وهو دقيقتان
ونصف لم يعتبر لقلته فان الحركة التي تحصل في ذلك الوقت شيء قليل
وذلك القليل ليس بحيث اذا اجتمع يحصل منه كثير بخلاف ما تركوا تعديل
الايام بلياليها والضابط ان كل قليل يكون في طرف الانحطاط في العظمة
لا يجتمع حتى يحصل من اجتماعه شيء كثير وكل قليل يكون في طرف الارتفاع كما في
الضرب والجمع فانه يجتمع القليل فيحصل من اجتماعه الكثير م وهذه اقسام
ساعات مستوية فان قسم كل من القوسين على اثني عشر فكل قسم ساعة اثنى عشر
معوجة كل منها نصف سدس النهار او الليل لكن اجزاءها مختلفة وعددها
ساو المستوية على العكس س اي اجزاءها متساوية وعددها مختلف م
والسنة اما شمسية وهي ثلثمائة وستون يوما وربع يوم وكسر وشهورها قد يوجد
بحسب نقل الشمس الى البروج فمن الشمالية الجوزاء لب يوما وكل من
الباقي لا ومن الجنوبية القوس والجدي كط وكل من الباقي ل فان الشمس
اذا قطعت ربع الخارج من نقطة الاوج في الاختلاف بشيء يقطعها الشمس

اثني له

فى يومين وقريب ربع فهذا هو التفاوت بين قطع ربع الخارج وربع
الممثل وهكذا فى النطاق الرابع فالمجموع اربعة ايام وقريب نصف
وهو التفاوت بين قطع نصف الخارج وقطع نصف الممثل والتفاوت
بين قطع القمر من الممثل اى الاوجى والحضيضى ضعف هذا وهو تسعة ايام
تقريبا وقد يوجد الشهر ثلاثين فيبقى خمسة ايام يسمى مسترقة ثم يزاد
فى كل اربع سنين يوم يسمى كبيسة وقد يوجد السنة ثلثمائة يوما كاليزدجردية
وشهورها ثلاثون ثلاثون وخمسة مسترقة بلا كبيسة فيها واما القمرية فهى
ثلثمائة يوما وخمس وسدس من يوم فيوجد كل سنة ثلثمائة يوما ثم فى كل ثلاث
سنين يزاد يوم وهو كبيسة ثم فى ثلاثين يوما يزاد يوم آخر حتى يكون
فى ثلاثين سنة احد عشر يوما كبيسة وشهورها برؤية الهلال وقد يوجد
بحسب القمر الاوسط شهر تام ل وشهر م

فصل

فى الصبح والشفق الهواء البسيط
الصافية لا يقبل الضوء بل الكثيف وهو كرة البخار والاجزاء المضيئة
من الشمس فى اقرب من الناظر فى آخر الليل شرقيا يمثل مخروط الظل الى
المغرب فيبدو الصبح واولها يبدو وهو الكاذب وهو بعيد من الافق
وما يقرب منه مظلم لانا نفرض سطحا قائما على الافق ينصف الشمس والارض و
المخروط بحيث يجعل احد النصفين شماليا والآخر جنوبيا فيحدث مثلث آب
ج فرأس المخروط آ وقاعدته وهى قطر الارض ب ج واحد الضلعين وهو
خط الشعاع المماس لاعلى المخروط آب والآخر المماس لاسفله آج فخط آب
وسط الاجزاء المضيئة عرضها ثم اذا قام عليه عمود خارج من البصر فهو اقرب
الى الناظر من سائر اجزاء خط آب فهو يبدو اولا الا ما يقرب من الافق س
فانه اذا خرج خطوط من نقطة وهى موضع البصر مثلا الى خط فاقصر
الخطوط ما يقوم على ذلك الخط على زوايا قائمة لان الخطوط الاخر تقبل زوايا
لا زاوية وتر القائمة اطول من كل واحد من الضلعين الاخرين ثم بعدها

انبث

انبث الى موضع العمود اقرب الى الناظر من الافق فيتبين سببا آخر
لكون ما يلى الافق مظلما فقال م لان حركة البخار فيما يبعد عن الافق
الطف مما يقرب منه فاذا كان الضوء ضعيفا يؤثر فى الالطف لا فى الاكثف
على ان الهواء الكثيف المظلم حاجب هنا س اراد به الهواء القريب
من الارض فانه كثيف مظلم حاجب للهواء الذى يلى الافق ثم اذا قوى
الضوء اثر فى الكثيف فينتشر الضياء فى الافق حتى يخفى ضوء الافق لطف
وهو الصبح الصادق م وزعم كثير من الناس ان الكاذب يعقبه ظلام
فان صح ذلك فسببه ان فى آخر الليل يرتفع الابخرة فى جانب المشرق
وليس الضوء بحيث يؤثر فيها فيختفى الكاذب ولم يطلع الصادق بعد وذا فى
زمان لطيف حتى اذا قوى الضوء طلع الصادق فالاول كاذب مستطيل ثم
صادق مستطير متدرج من البياض الى الحمرة والشفق بالعكس وزمان كل
منهما فى خط الاستواء والشمس فى الاعتدال ساعة وخمس لان المعدل هو دائرة
الارتفاع س لان الشمس اذا كانت فى نقطة الاعتدال يكون على المعدل والمعدل
فى خط الاستواء مارا على سمت الرأس فيكون المعدل دائرة الارتفاع ومبدأ
ظهور الشمس اذا كان بين الشمس والافق من دائرة الارتفاع ثمانية
عشر درجة وثمانى عشر درجة من المعدل يطلع فى ساعة وخمس ساعة
اذ فى ساعة يطلع خمس عشر درجة م وفى غير الاعتدال اكثر س
اى زمان كل من الصبح والشفق فى خط الاستواء والشمس فى غير
نقطة الاعتدال اكثر من ساعة وخمس لان دائرة الارتفاع اذا وصلت
الى مركز الشمس وهى تحت الارض بحيث يكون القوس التى من دائرة
الارتفاع بين مركز الشمس والافق يح درجة يخرج من قطب العالم الى مركز
الشمس دائرة ميل فتقطع معدل النهار تحت الارض على نقطة ه على
زوايا قائمة فالقوس التى من ه الى الافق من المعدل اعظم من يح لان المعدل

ودائرة الارتفاع تتقاطعان على سمت الرأس والقدم فالقوس التي
من دائرة الارتفاع بين سمت القدم ومركز الشمس اعظم من القوس
التي من المعدل بين سمت القدم ونقطة ة لان هذه القوس قطعت
دائرة الميل على زاوية قائمة فتلك القوس من دائرة الارتفاع وتر
الزاوية القائمة فيكون اعظم فالباقي من مركز الشمس الى الافق من دائرة
الارتفاع اصغر من الباقي من المعدل بين نقطة ة والافق لان بين
سمت القدم والافق ربع من دائرة الارتفاع وكذا من المعدل فهما
متساويان فان اسقط من المتساويين وهو ربع دائرة الارتفاع اعظم
وهو وتر القائمة فالباقي اصغر من الباقي من ربع المعدل لكن
مركز الشمس يطلع مع نقطة من المعدل لكن نقطة ة تقاطع دائرة الميل
والمعدل ودائرة الميل مطلعه من افاق خط الاستواء فعلم انه ان كان
الشمس تحت الافق بحيث يكون بينها وبين الافق يح درجة
من دائرة الارتفاع يطلع من قوس اعظم من يح درجة من المعدل وفي
التحفة ذكر برهان آخر وهو ان مدار الشمس ودائرة الارتفاع يتقا طعان
على مركز الشمس ويقطعان الافق على زوايا قائمة فيحدث مثلث احد
اضلاعه قوس من مدار الشمس من مركزها الى الافق والآخر قوس
من الافق واذا كانت الزاويتان اللتان على الافق قائمتين كانتا ويليي
كانتا فالضلعان متساويان فالقوس من المدار يكون يح درجة لكنها
اصغر من القوس التي يكون من المعدل الشبيهة لقوس المدار لكون هذه من الدائرة
الصغيرة والقوس من المعدل من الدائرة الكبيرة العظيمة واذا كانت اصغر من قوس
المعدل يكون القوس التي من دائرة الارتفاع التي هي مساوية لقوس المدار
اصغر من قوس المعدل هذا برهان التحفة وفيه نظر لان المدار لم يقطع الافق
على زوايا قائمة م وكل جزئين يتساوى بعدهما عن نقطة الاعتدال

فرمانا كل منهما فيها متساويان س اي زمانا كل من الصبح والشفق في هذين
الجزئين متساويان كما اذا كانت الشمس في اول الحوت او في اول الثور
وانما كان زمانا جيهما متساويين لتساوي مطالعهما في خط الاستواء على ما مر
م وهذا من خواص الاستواء لان في غير الاستواء ليس كذلك لاختلاف
المطالع س واما في الافاق المائلة ففي الاقليم الرابع كل منها س الا في الصبح
والشفق م ساعتان والشمس في المنقلب الصيفي وساعة وثلث والشمس
في مقابلته فان هذا القوس من مدار الشمس تحت الارض اقرب من الانتصاب
فطلوعها يكون اسرع اعلم ان الشمس اذا كانت في المنقلب الصيفي

فصل في استخراج خط نصف النهار وسمت القبلة تتخذ آلة
تسوية الارض وهي اما خشب طولاني ذو اربعة سطوح متوازية مثقوب على
وجهه انبوبة وسط طرفاه هكذا واما مثلث

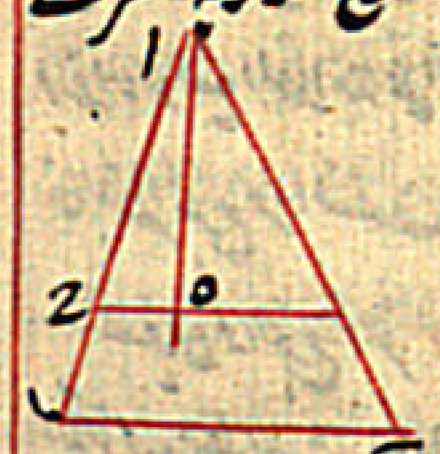

من خشب بهذه الصورة على ان خطا اب ا ا و
خط اح وخطا آ د ا وخط آ ه ونصف
ب ح على نقطة ة ونعلق من آ شاقول بحيث
يكون بين خط ب ح وخط د ه فاذا اريد تسوية الارض يوضع الآلة على الارض
ويلاء الانبوبة ماء فان لم يمل الماء الى احد الجانبين فالارض مستوية وان
سويتها بالمثلث فخيط الشاقول ان لم يمل عن نقطة ة فالارض مستوية
فالاحسن ان يوضع لوح مستوى الوجه ثم يسوى بما ذكر س بان
يوضع الانبوبة او المثلث على اللوح ويدار في جميع الجوانب لئلا يكون
جانب منه ارفع وجانب اخفض ثم تحكم اللوح على الارض بالجص ثم يدار
دائرة يسمى الدائرة الهندية ويقام على مركزها مقياس مخروطي ويدار
على مركز تلك الدائرة دائرة صغيرة لقدر قاعدة المخروط ويوضع المخروط عليها

او ينقب مركزها س اى مركز الدائرة الهندية ولا احتياج الى الدائرة
الصغيرة ويغرز في الثقبة مسلة او مغزل ويعرف انه قائم بان يكون بعد
راسه من ثلاث نقط من المحيط متساويا ثم يؤخذ بالاصطرلاب ارتفاع
الشمس وهي شرقية س، فكان الظل متجاوزا من محيط الدائرة او يكون
راس الظل على المحيط ويعلم علامة الظل على المحيط ثم يؤخذ مثل ذلك الارتفاع
اذا كانت الشمس غربية اى يرصد الى ان يصير الارتفاع الغربي مساويا
للارتفاع الشرقي م ويعلم علامة اخرى س اى الظل على المحيط فان كان راس
الظل على المحيط فموضع العلامة راس الظل وان كان الظل متجاوزا عن المحيط
فان شئت ضع العلامة على وسط عرض الظل على المحيط او على طرف الظل
المماس للمحيط لكن ان وضعت في احد الظلين على الطرف الشمالي ففي الآخر
ضع العلامة على الطرف الشمالي ايضا وان وضعت في احدهما على الطرف الجنوبي
وفي الآخر ضع العلامة على الطرف الجنوبي م وينصف القوس التي بين العلامتين
فالقطر المخرج من المنتصف الى الطرف الآخر خط نصف النهار فاذا نصف كل من
النصفين وخرج آخر س بين منتصف احد النصفين الى منتصف النصف
الآخر فهو خط المشرق والمغرب وهو في سطح دائرة اول السموت وان شئت
فارصد زمان دخول الظل في الدائرة وخروجه عنها ويعلم موضع دخوله وخروجه
وينصف ما بينهما م فان الظل في اوائل النهار طويل بعضه خارج عن الدائرة
فيرصد الى ان يصير قصيرا فيدخل كله في الدائرة فيرسم علامة على نقطة
مدخل الظل بين المحيط ثم ينقص الى نصف النهار ثم يأخذ في الازدياد
الى ان يصل الى المحيط فيخرج من الدائرة فيرسم علامة اخرى على موضع
خروج الظل وينصف القوس التي بين العلامتين
ثم يخط خطا من المنتصف مخرجا الى الطرف الآخر كما مر م واختير لهذا الطريق وهو
طريق رصد دخول الظل في الدائرة وخروجه عنها ان يكون المقياس

مقدار

مقدار ربع القطر فيكون الظل في زمان الـ
الدخول والخروج ضعف المقياس اذ
في اول النهار واخره ان كان سريع الحركة
الا ان راسه متشتت عن الادراك
وعند قرب نصف النهار بطيء الحركة
س اى دائمة حركته لسرعة انتقاصه
في اول النهار وسرعة ازدياده في آخر النهار واما في وسط النهار فيمضي زمان
مديد لا يقع احساس بانتقاصه وازدياده فهذا البطء حركة فسرعة الحركة مطلقا
لكن اذا كان الظل في غاية الطول يكون راسه متشتتا عن الادراك م فسرعة الحركة
مع عدم التشتت في حد ما ذكرنا من المقدار س وهو ان يكون الظل ضعف
المقياس فان الظل ان كان اطول من ذلك يكون راسه متشتتا وان كان اقصر
من ذلك يكون بطيء الازدياد والانتقاص فان المقياس قدر بالاصابع واصل
ذلك ان العادة التقدير بالشبر ومقدار الشبر مقدار اثني عشر عرض الاصبع
فلهذا قدر المقياس باثني عشر اصبعا اى جعله اثني عشر قسما ثم اذا كان الظل ضعف
المقياس عند الزوال فح اذا ازداد في الارتفاع درجة ينتقص من الظل ضعف
المقياس فح اذا انتقص من الارتفاع درجة يزداد في الظل اصبع لكن
الظل قرب من ضعف المقياس بخمسة درجة من الارتفاع يكون اقل من
الاصبع فاذا كان التقدير بالاصبع اعتبر التفاوت بمقدار الاصبع لا بالاقل
م وهذا العمل س اى استخراج خط نصف النهار بالدائرة الهندية م عند
كون الشمس في المنقلب اولى من ان يكون في الاعتدال لئلا يظهر بحركة
الشمس الخاصة فيما بين الارتفاعين تفاوت بحيث يحس فانه اذا
كانت الشمس في الاعتدال يتفاوت الميل في كل يوم بليلته كح دقيقة
من الزمان الذي يكون بين الارتفاع الشرقي والغربي تفاوت

بياض كان في الاصل

تمت

الميل في كل يوم بليلته بهذا الحساب واذا كان في الانقلاب لا يظهر
التفاوت في ثلثة ايام بمقدار دقيقة والارتفاع انما يتفاوت بالميل
فانه اذا زيد الميل على ارتفاع معدل النهار و نقص الميل عنه يحصل ارتفاع
نصف النهار و غرضنا استخراج خط نصف النهار و هو منتصف زمان
طلوعه و غروبه بالحركة اليومية و ذلك يعرف بارتفاع الشمس
فاذا كان تفاوت الارتفاع بمجرد الحركة اليومية يصح العمل لكن اذا كان التفاوت
باعتبار امر آخر و هو حركة الخاصة فيكون في العمل قليل خلل م في الصيفي اولى
٥٥ من الشتوي فان مدار الشمس اقرب من الانتصاب فنقصان الارتفاع و ازديا
بالحركة اليومية اسرع وايضا الهواء اصفى و احساس راس الظل يكون اليسر
وايضا ان جعل المقياس ربع القطر كما ذكر فان كون الظل ضعفه يكون قريبا
من زمان نصف النهار فيكون الظل بطئ الحركة وان جعل المقياس اقل من
الربع حتى يكون الظل من ضعف المقياس عند الدخول في الدائرة و الخروج
منها كان راس الظل سريعا فهذا العمل المنقلب الصيفي اولى م و اما سمت
القبلة فان كان التفاوت بين مكة و البلد في العرض فقط فالسمت على خط الزوال

بياض في الاصل

او في الطول فقط فهو على خط المشرق و المغرب لكن ترد بهذا بان الطول
اذا كان متفاوتا لم يكن خط المشرق و المغرب متحدا فان كان طول مكة اقل
من طول البلد فهي على يمين نقطة مغرب البلد وان كان اكثر فعلى يسار نقطة مشرقه
فانه اذا كان العرض متساويا و طول مكة اقل فالخط المار على راس البلد و راس
مكة موازٍ لخط الاستواء و خط المشرق ينتهي الى خط الاستواء فمكة على يمين
ذلك الخط س لان مكة غربية عن البلد لان طول مكة اقل من طول

البلد فالمتوجه لم يكن متوجها لنقطة المغرب بل لنقطة على يمين نقطة المغرب
المتوجه للخط الموازي لمعدل النهار لان مكة شمالية عن خط الاستواء فالمتوجه الى المغرب
على خط موازٍ لخط الاستواء يكون متوجها الى نقطة عن يمين نقطة المغرب
م وقس على ذلك ما اذا كان طولها اكثر س فانه اذا كان طول
مكة اكثر من طول البلد فمكة شرقية عن البلد ولما كان عرضهما متساويا
لعرض البلد فالخط المار على سمت راس البلد و سمت راس مكة يكون موازيا
لمعدل النهار فلما توجهنا الى المشرق على ذلك الخط يكون نقطة المشرق
على يمين المتوجه فالنقطة المتوجه اليها على يسار المشرق م وان
كان التفاوت فيهما س اي في الطول والعرض كبلدة بخارا م فالعمل
بالدائرة الهندية ان يوجد طول مكة اشرفهما اعني نقا و هو عن التاسع
عشر و طول بخارا قصو نه فالتفاوت كب تقريبا و نعد من نقطة
الشمال و نعلم علامة س اي على موضع انتهى اليه العدد و هو كب م وكذا
من نقطة الجنوب الى جانب المغرب و نعلم علامة اخرى س و هذا انما
يمكن اذا قسمت الدائرة الهندية على الدرجة م و نصل بينهما س اي بين
العلامتين م خطا موازيا لخط نصف النهار و يؤخذ عرض مكة و هو كا م
و عرض بخارا لط له فالتفاوت يح و كسر فنعد من نقطة المشرق
و كذا من نقطة المغرب الى جانب الجنوب فنصل بينهما خطا موازيا لخط
المشرق و المغرب فيلتقي الخطان فنخرج من مركز الدائرة الى الملتقى خطا
فهو سمت القبلة ولما كان تفاوت الطول و العرض قريبا من المساوي كان
القبلة بين المغرب و الجنوب على حاق الوسط بل مائل الى المغرب بشيء قليل و قد
وجدته ثلث درجات فالبعد بين مغرب الربيع و سمت القبلة مت
درجة و بين مغرب الشتاء و سمت القبلة مح درجة س اعلم ان تفاوت
الطول لما كان كب درجة و تفاوت العرض يح درجة كان في مربع

آب تح ق وضلع آب وكذا ضلع تح ق كل منهما جيب قوس طح وضلع اح تب ق كل منهما
جيب القوس كك فمجموع الربع كمستطيلا لكن قريبا من تساوي الاضلاع واني قد نحتت
الدائرة الهندية واخرجت من المركز خط سمت القبلة فوقع على المحيط بحيث يكون البعد بين
نقطة المغرب ومنتهى خط القبلة من محيط الدائرة تت درجة ومن نقطة
الجنوب الى المنتهى ذلك الخط كح درجة فلم يكن الخطاء مغالطا على حقيقة
الغلط وهو مت بل التفاوت ثلاث درجات وقد نقل عن بعض الفقهاء
انه يؤخذ من مغرب الصيف الى مغرب الشتاء ويقسم على ثلثة اقسام
فيترك قسمان في جانب الشمال فمنتهى القسمين سمت القبلة وهذا غير
صحيح لان من مغرب الصيف الى مغرب الشتاء مح درجة تقريبا فقلنا
لو قسمنا من مغرب الشتاء الى مغرب الربيع كد فمن مغرب الربيع وهو كد
الى ان يبقى تت درجة لكن يعلمنا من مغرب الربيع الى سمت القبلة يكون
تت درجة فالتفاوت تقدر كل درجة في جانب الجنوب وهو تفاوت فاحش م
وبالاصطرلاب س عطف على قوله بالدائرة الهندية م ان الشمس في الجزء الذي
تمر على سمت مكة وهو كح من الجوزاء او من السرطان فان ميل كل واحد من الجزئين
كام مساو لعرض مكة فالشمس اذا كانت في احدى هذين الجزئين تمر على
سمت رأس مكة م موضع ذلك الجزء على خط وسط السماء ويعلم بموضع مري رأس
بين الجدي من اجزاء المجرة ثم بعد من موضع العلامة الى جانب اليسار تفاوت ما بين الطولين
وهو كه فحاذه ويعلم عليه علامة ثم يوضع مري رأس الجدي على هذه العلامة فينتقل الاجزاء الشمس على
اي جزء وقع من مقنطرات الارتفاع الغربي فيرصد ذلك الارتفاع فاذا كان الارتفاع
الغربي ذلك المقدار نصب خشبة او تقلع في قوله فخط الخشبة او ظلها الشاقول
هو سمت القبلة ما قد اعلم س هذا العمل لا يحتاج الى الشرح بل يحتاج الى معرفة جميع الالات
وبعد معرفة العمل سهل ادراكه هو المستعان لكل عسير تمام تصنيف نظام
يوم الاربعاء الثاني من ربيع الاخر سنة سبع وتسعين وسبعمائة في مقام شرغاباد من توابع
بخارا صانها الله تعالى وسائر بلاد المسلمين عن الافات والمخافات

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابراهيم عنه
وعفي عنه